

مركز دراسات الوحدة العربية

التحول الديمقراطي في العراق

المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية



الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد

بۆدابەزاندنی جۆرەها کتێب:سەردانی: (مُنْتَدى إقْرَأ الثَقافِي)

لتحميل انواع الكتب راجع: (مُنْتَدى إقْرَأ الثَقافِي)

براي دانلود كتابهاى مختلف مراجعه: (منتدى اقرأ الثقافي)

www. Iqra.ahlamontada.com



www.iqra.ahlamontada.com

للكتب (كوردى ,عربي ,فارسي)



مركز دراسات الوحدة العربية

التحول الديمقراطي في العراق

المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية

الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

رشيد، عبد الوهاب حميد

التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية/عبد الوهاب حميد رشيد.

٤٨٨ ص.

ببليوغرافية: ص ٤٦١-٤٧٥.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-82-083-X

١. الديمقراطية ـ العراق. ٢. العراق ـ الظروف السياسية. ٣. الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣). ٤. العراق ـ التنمية الاقتصادية. ٥. العراق ـ التنمية الاجتماعية. ٦. العراق ـ العلاقات الدولية. أ. العنوان.

321.809567

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠٦

إهــــداء

إلى شعب العراق



المحتويـــــــات



قائمـــة الجـــــداول

خلاصـــــة تنفيذيـــــة

في هذا البحث محاولة لتحليل إشكالية التحول الديمقراطي في العراق. ولا تقتصر لفظة «إشكالية» هنا على المشكلات فحسب، بل تعني أيضاً المتطلبات والمستلزمات والشروط اللازمة للتحول الديمقراطي في العراق: محاولة تحليل ظروف البيئة الاجتماعية العراقية في ضوء المتطلبات التي تفرضها قضية التحول الديمقراطي وبالعلاقة مع مجموعة عوامل بنيوية، نجد اتفاقاً عاماً على كونها تلازم مسيرة التحول وعملية البناء والتحضّر الاجتماعي بمفهومه الشامل. وهذه العوامل هي: المواريث التاريخية ـ الثقافية، البنية المؤسسية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، المحددات الخارجية من دولية وإقليمية وعربية، وأخيراً المجتمع المدني الذي هو حصيلة العملية الديمقراطية، والتي تتطلب منذ بداية مسيرتها الصعبة والطويلة الأمد معالجة أمراض البيئة الاجتماعية، وبخاصة أركانها المحورية الأربعة: الباطنية/ السرية/ الغيبية، المعتقدية المطلقة، الوحدانية السياسية والاجتماعية (احتكار السلطة)، العنف.

وإذا كانت هذه الإشكاليات البنيوية للبيئة الاجتماعية العراقية في ظروفها الحالية تشكل خطراً وتهديداً لأية مسيرة دستورية في البلاد، علاوة على كونها مرتبطة بحلول بعيدة الأمد تتطلب جهوداً مجتمعية واعية ومتواصلة، تسير نمطياً مع مسيرة التحول المنشودة، فإن البحث يفترض كذلك أن عملية البناء الدستوري والبدء بالتحول الديمقراطي يتطلبان بروز جبهة وطنية تاريخية فعّالة تقود مهمة إنهاء الاحتلال وبناء الاستقلال وقادرة على تعبئة أكثرية الناس بمختلف أطيافهم ومجموعاتهم في إطار قبولهم وتبنيهم برنامج حد أدنى، واقعياً يتسم بالوضوح الفكري والمفاهيمي، مرناً ووافياً ومتناسباً مع قدرات ومتطلبات المجتمع، وفي سياق إعادة بناء إرادة الإنسان العراقي، إرادة المواطنة الفعالة، وتطوير البُنى المؤسسية جذرياً لتتفاعل إيجابياً وتدفع مسيرة التحول نحو طريقها الصعب الطويل بصورة نمطية متصاعدة. ولتصب هذه المسيرة في إعادة بناء البيئة الاجتماعية التقليدية وفق أسس حضارية.

من هنا حاول البحث تنظيم خطته وفق تسعة فصول. نوقشت المواريث التاريخية في الفصلين **الأولين**، تابع **أولهما** المواريث التاريخية لحضارة وادي الرافدين، وبخاصة بالتركيز على المعتقدات الدينية وجوانب من الحياة الاجتماعية وأفكارها الفلسفية، وما خلّفتها هذه الحضارة من أفكار ومعتقدات وفلسفات وقيم وعادات وتقاليد وممارسات عائلية ـ اجتماعية، لا زالت تعيش معنا، بهذا القدر أو ذاك. وناقش **الفصل الثاني** الحضارة الإسلامية بما تضمنتها من أساليب إعادة تنظيم مناحي الحياة الاجتماعية كافة، وما تركتها من قيم إنسانية وعادات اجتماعية أقرب إلى الحياة الديمقراطية والتي تراجعت مع سقوط الدولة العربية الإسلامية. وكانت مهمة الفصول الثلاثة التالية (**الفصول ٣ ـ ٥**)، بالإضافة إلى مناقشة الجوانب الفكرية للديمقراطية، بحث المتطلبات المؤسسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمسيرة التحول الديمقراطي في العراق. بينما ركز **الفصل السادس** على المحددات الخارجية من دولية وإقليمية وعربية، علاوة على السياسة الخارجية المنشودة. وكانت مهمة **الفصل السابع** مناقشة الجوانب الفكرية للمجتمع المدني، وتطبيقاته العربية، إضافة إلى تجربة المجتمع المدني في العراق. ولخص **الفصل الثامن** نتائج المسح الميداني الشامل للعراق والذي تولاه مركز البحوث الدولية ـ أكسفورد خلال الفترة آذار/ مارس ٢٠٠٣ لغاية حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، والتي أفرزت كمية ضخمة من الجداول الإحصائية، غطت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. شمل الفصل **التاسع** تحليل آراء نخبة من المفكرين/ المثقفين العراقيين في مجموعة هموم وقضايا عراقية كانت في العديد منها محل البحث.

وأخيراً، تقدم **الخاتمة**، عدا الملاحق والمصادر، خلاصة مكثفة لأفكار واستنتاجات هذه المحاولة المتواضعة التي تدخل ضمن المساهمة في بناء وعي عام ـ المواطنة الفعالة ـ قادر على التعامل مع هذا الهدف المعاصر وفق أفكار وممارسات حضارية تقوم على القناعة بالتعامل السلمي والعلنية والتعددية ونسبية الحياة الدنيوية.

قبل الحديث عن معتقدات وأفكار وثقافة حضارة وادي الرافدين وجوانب من حياتها الاجتماعية، من المفيد الإشارة إلى أن حضارة ميزوبوتاميا تركت آثارها في الحضارات البشرية اللاحقة والمعاصرة، فالعراقيون الأوائل هم أول من اكتشفوا الزراعة والكتابة، ووضعوا أسس الرياضيات وعلم الفلك، وتوصلوا إلى نظرية فيثاغوروس قبل فيثاغوروس بأكثر من ١٥٠٠ عام، وصنعوا آلات الحياكة والخياطة، وابتكروا أدوات البناء والفخار والعجلة والسفينة وصناعة البرونز، واستخدموا الخيل ومارسوا الفروسية، وبنوا أول مجتمع سياسي منظم (دول المدن السومرية)، وأقاموا نظام الملوكية، وأوجدوا وطبقوا نظرية الحق الإلهي المقدس للملك قبل توماس هوبز

الانكليزي بأكثر من ٤٥٠٠ عام، وبنوا دولة الوحدة الوطنية (سرجون/ حمورابي)، وأهدوا البشرية أول قانون منظم للحياة الاجتماعية (شريعة حمورابي) شكل أساس القانون العبري وامتدت آثاره للحضارة المعاصرة. كما أنجبت هذه الأرض أول حاكم مصلح في تاريخ البشرية (أوروكاجينا)، وكتبوا أولى الملاحم البطولية الحية وأعظمها (ملحمة غلغامش)، وابتدعوا القصص على لسان الحيوانات قبل إيشوب الأغريقي بأكثر من ألف عام، وأسسوا نظاماً شاملاً للدين شكل أساس الديانات الرئيسة الثلاث، وعلموا البشرية العطلة الأسبوعية (السبت البابلي)، وتركوا أول كتاب مقدس (ملحمة الخليقة البابلية). وبناة هذه الحضارة ـ السومريون ـ هم أصل العراقيين، وأجداد إبراهيم الخليل ـ الأب الأكبر لليهود وللمسيحين وللعرب.

يصعب فهم نشوء حضارة وادي الرافدين ونموّها ثمّ موتها، قبل دراسة عقيدتها الدينية دراسة تتصف بالعمق والشمولية، فهذه الحضارة نشأت وماتت في أحضان الدين ـ الذي شكّل وعاء حضارة وادي الرافدين وروح المجتمع ـ لأن الإنسان في هذا المكان كان يشعر على الدوام بأنه يعتمد كلياً في استمراره بالوجود على إرادة الآلهة.

خلقت الآلهة الكون أولاً، ثم بادرت إلى خلق الإنسان كي يعمل في أراضيها ويزوّدها بمتطلباتها (القرابين)، ويلتزم بنواميسها الحضارية التي وهبتها للبشرية لتنظيم المجتمعات، بإطاعة الملك (نائب/ ممثل الإله) ـ القانون ـ النظام ـ النواميس الأخلاقية، وكي يقوم بعبادتها ويقدم لها الطاعة. مقابل ذلك يأمل الإنسان أن يحصل من الآلهة على حمايته في حقله وعمله وصحته وعائلته وأن تمدَّ في عمره.

والآلهة قوى خارقة خالدة، مصدر كل شيء، مُحرك كل الأحداث التي تقع في حياة الإنسان والمجتمع والكون. وهي صفة مطلقة لقوة عظمى تُسَيِّر الكون والعالم. وهذه القوة تتميز بالعلو والرفعة، وهي قابعة في السماء، وحاضرة مع المخلوق (المتعبد) متجسدة في إِلهه الشخصي (ملاكه الحامي). أما سِر القدرة الخارقة للآلهة، فيكمن في أربع سمات إِلهية: **الأولى**، القدرة على الخلق، وهذه القدرة تقوم على النطق (الكلمة). فعندما يقول الإِله لشيء «كُن فيكون». **الثانية**، القدرة على تحديد هيئة المخلوق وصفاته الجسدية والروحية، أي تعيين جوهره ـ قواه البدنية والعقلية ـ وسلوكه من خير وشر. **الثالثة**، القدرة على رسم مصيَر المخلوق مسبقاً: يوم ولادته، فترة حياته، طبيعة الأحداث اليومية التي ستواجهه، مكانته الاجتماعية وحالته الصحية. . **الرابعة**، القدرة على منح المخلوق وسائل يستطيع من خلالها تنظيم مجتمعه وبناء حضارته (النواميس الإِلهية). وتمكينه من معرفة إرادة الآلهة وفق علامات كونية: طبيعية، بشرية، حيوانية، تتطلب الفحص والتفسير بقراءة الطالع والتنبؤ (الفأل) والسحر.

أدرك القوم حتمية الموت على الإنسان، لكنهم لم ينظروا إليه على أنه الفناء المطلق، بل رأوه انفصالاً ما بين الجسد والروح التي تلازمه مدى الحياة. وعند الموت (انقطاع آخر نفس للإنسان) تخرج روحه لتذهب إلى عالم الأموات، بينما يعود جسده إلى التراب. وبذلك اعتقد القوم أن الإنسان مركب من عنصرين **أولهما** حسي/ مادي منظور هو الجسد، **وثانيهما** غير منظور هو الروح: كدم غيديم **(GIDIM)** باللغة السومرية. وفي هذا العالم المظلم الذي يلفه الغبار والتراب ويُعدم فيه الهواء والضوء، لا تجد أرواح الموتى ما تعتاش عليه سوى ما يُقدم لها من نذور وقرابين. وإذا لم يتذكرهم أحد فسوف يردون إلى الأرض في شكل أشباح مؤذية للناس.

كما صوَّر القوم روح الميت بهيئة مخلوق بجناحين من الريش، وربما يفسر هذا اعتقادهم بقدرة هذه الأرواح على التنقل السريع. أخذ عرب ما قبل الإسلام هذا المفهوم وصوَّروا روح الميت على هيئة طائر أطلقوا عليه اسم (الهامة). وحين تعود هذه الروح لشخص مقتول، عندئذ يهيم الطائر (روح المقتول)، في حالة عدم أخذ ثأره من قاتله، وهو ينعق «اسقوني! اسقوني! . . .». وهنا أصل الثأر القبلي!

اشتملت ديانة حضارة وادي الرافدين على: التطهير والصلاة والتراتيل، النذور والقرابين، الاحتفالات الدينية والترانيم، الأدعية والتعاويذ، التكهن بالغيب والتنبؤ (الفأل) بالمستقبل، معرفة الطالع وتفسير الأحلام، التنجيم والسحر. وشكّلت الصلاة أولى طقوس العبادة في الديانة السومرية، وارتبطت بممارسات محددة يتقدمها التطهير التام والوضوء بغسل اليدين والركوع والسجود ورفع اليدين إلى الآلهة والتمتمة ببعض الابتهالات والأدعية، بما فيها الشكاوى والتوسلات وعبارات الشكر والطاعة والعفو والمغفرة. وبذلك جسّدت الصلاة طريقة لاتصال الفرد بالإله بقصد تحاشي غضبه وعقابه وكسب رضائه واستعطاف بركاته. ومن خلال طقوس التعبد وأعمال التعزيم والسحر التي شكلت جزءاً من العقيدة الدينية، كان يتم دعوة الإله لاستدرار المطر. وهي الطقوس نفسها المتبعة في الديانة الإسلامية باستعطاف الله من أجل إنزال المطر عند حدوث جفاف أو قحط بتنظيم صلاة الجماعة (صلاة الاستسقاء)!

آمن سكان وادي الرافدين بوجود نوعين من الأرواح: الخيّرة ـ الحامية من الملائكة والجن الصالحين. وهي بركة إلهية تساعد على تحقيق الكسب الوفير وإبعاد الشرور واستمرار الصحة والنجاح. وإلى جانب الأرواح الحامية، اعتقد القوم بوجود الأرواح الشريرة: الشياطين والعفاريت والجن الأشرار. ولا تقتصر قوة الشياطين على التدخل في شؤون الإنسان ـ العائلة بإقلاقهم وتعذيبهم ودفعهم إلى الخصومات وارتكاب الشرور وعصيان الآلهة، بل كذلك تتدخل حتى في شؤون الآلهة. كما هي

الحال عند خسوف القمر التي تسببها مجموعة قوية من الشياطين (مجموعة السبعة) باختراقها قبة السماء والإحاطة غاضبةً بهلال القمر. وعندئذ يتم نصب نوع من الطبلة (النقارة) في ساحة المعبد وقرعها بقوة. وهذه العادة ظلَّت ممارسة تقليدية للناس حتى بعد أن اكتشف البابليون سبب الخسوف واستطاعوا حساب ذلك «بدقة فائقة». بل استمرت حتى فترة مُتأخّرة في العديد من المدن والقصبات العراقية.

هناك اتفاق على أن النظام السياسي للمدينة السومرية في عصورها المبكرة اقترن بشيء من الديمقراطية البدائية، إذ تواجد في المدينة مجلسان، أحدهما للمسنين والآخر للشباب القادرين على حمل السلاح وبيدهما سلطة إدارة شؤون المدينة. يؤكد ذلك جاكسون في نظريته القائلة إن المَلكية ذات التفويض الإلهي جاءت لاحقة على نظام سومر الذي قام أصلاً على نوع من «الديمقراطية البدائية»، وأن المَلكية لم تظهر لغاية وقت متأخر من العصور الشبيهة بالتاريخية عندما بادر الحاكم المنتخب لفترات قصيرة عند الأزمات، بالسيطرة على دولة المدينة وتحويل المجالس المحلية إلى هيئات استشارية.

تلقي الإصلاحات التي تحققت في عهد أول حاكم مصلح في تاريخ البشرية، الضوء على بعض القضايا الحياتية في عصر فجر السلالات (دول المدن السومرية). هذه الإصلاحات التي كانت بمبادرة أوروكاجينا ـ آخر حكام دولة مدينة لكش. لقد أصبحت مهمة إقامة العدل (الميشاروم) من الواجبات الرئيسة لحكام وادي الرافدين الذين جاؤوا بعده. كما غطت إصلاحات أوروكاجينا جانباً من الأحوال الاجتماعية ـ الشخصية، تمثل في تحريم التقليد الذي كان قائماً بزواج المرأة بأكثر من رجل في وقت واحد، وفرض عقوبة «الرجم» على المرأة المخالفة. وهكذا فإن عادة «رجم المرأة» الواردة في بعض المجتمعات الإسلامية تجد جذورها في هذه الإصلاحات (٢٤٠٠ ق.م)!

ارتبط نظام الأسرة بالنظام السياسي ـ الاجتماعي. وفي مجتمع وادي الرافدين كان النظام السائد هو نظام الأسرة الأبوية، كما هو حال نظامه السياسي، فالأب رأس الأسرة وبيده جميع السلطات والصلاحيات لإدارة شؤون عائلته، شأنه في ذلك شأن الملك في إدارة مملكته. وكان احترام الأب واجباً مقدساً على جميع أفراد عائلته.

مقابل المحاسبة الشديدة للزوجة، لم تكن هذه الأعراف والقوانين تحد من ممارسات الزوج كثيراً، بل كان حراً في كثير من تصرفاته، شأنه في ذلك شأن الزوج في الأسر العراقية المعاصرة بعامة. كما إن معاملة الزوج للمرأة في حضارة وادي الرافدين لم تكن تختلف في أسلوبه العام عما هو حاصل حالياً في العراق الحديث،

فالأسرة الأبوية منحت الزوج/ الأب السلطة المطلقة على أفراد أسرته. ويظهر أن ضرب الزوج للزوجة كانت عادة شائعة في حضارة وادي الرافدين.

ومن العادات والتقاليد التي شاعت منذ العصور الآشورية الوسيطة، على الأقل، عادة تحجب النساء الأحرار سواء كن متزوجات أو أرامل، إذ أشارت القوانين الآشورية إلى وجوب استخدام الحجاب واعتباره علامة مميزة للمرأة الحرة، بينما حرّمت هذه القوانين على الإماء والجواري والعاهرات التحجب، وفرضت على كل من يصادف في الشارع رقيقة أو عاهرة ترتدي الحجاب أن يفضحها، لتواجه عقوبات قاسية.

تماثلت عادات وتقاليد وإجراءات الزواج في حضارة ميزوبوتاميا مع تلك الجارية في العراق المعاصر بعامة، فالخطبة قرار يخص والدي الشاب، والموافقة قرار يخص والد أو ولي أمر الفتاة. وتُقدم للفتاة (ولي أمرها) هدايا ومصاريف حفلة الخطبة/ الزواج. ولم يكن لزوج المستقبل في أثناء مرحلة الخطبة حق معاشرة الفتاة قبل الزواج وانتقالها إلى بيت الزوج. وكانت اليد العليا في الطلاق للرجل بعد أن يدفع لها مبلغاً من المال (البائنة) في الظروف الاعتيادية.

تضمنت ملحمة الخليقة البابلية مضامين فلسفية واسعة، إذ نظرت إلى الخلق باعتباره بداية، وليس نهاية. وإذا بقيت قصيدة: «حينما في العُلى. . .» ـ ملحمة الخليقة ـ تُتلى من قبل كهنة بابل كل عام في احتفالات السنة الجديدة، طوال ألفي سنة تقريباً، فذلك لشعور البابليين بأن القتال الكوني لم ينته تماماً، وأن قوى الشر والفوضى كانت مستعدة على الدوام في تهديد ومنازلة النظام المكين للآلهة. وكان هذا الأمر (نهاية العالم) أحد مخاوف كثيرة جعلت إنسان وادي الرافدين يعيش في قلق مستمر من توقعات حصول الكارثة الكبرى.

غلبت على الحصيلة الدينية للقوم وأساطيرهم الغيبيات والخرافات، واتخذوا من الطقوس الدينية مرجعاً ومنهجاً للتعامل مع الظواهر التي أحاطت بهم وتفسيرها. ومع أنهم عالجوا أموراً لا تقل أهمية عما كان يشغل الفلسفة اليونانية والفكر الحديث، بيد أن تفكيرهم كان «خيالياً وشعرياً وأسطورياً» في تفسير القضايا الأساسية التي عالجتها الفلسفة اليونانية بأسلوب موضوعي يقوم على منهج الاستقراء والاستنتاج الذي غاب عن تفكير حضارة وادي الرافدين، لأنّهم أسسوا علومهم وفنونهم على مبادئ ما ورائية (ميتافيزيقية)، فأوصدوا الباب أمام الجهد المثمر لتفسيرات عقلية لمنشأ الظاهرة.

وحيث إنّ المنهج الفكري لحضارة وادي الرافدين اقترن بالتركيز على مبدأ

التمثيل والقياس فإنَّ جهودهم في مختلف حقول المعرفة أصبحت تنطلق من هذا المبدأ، وهذا يعني في الحقيقة وجود خطر «أخذ القشور دون اللباب». وعلينا كذلك أن نأخذ في اعتبارنا ونحن نعيش عصر الحضارة الحديثة أن منهج القياس ما زال يطغى على الكثير من تفكيرنا وسلوكنا وأحكامنا!

ومن هنا تركزت جهودهم وانحصرت في إطار ديني غيبي يمنع بصرامة تسخير فكر الإنسان إلى ما هو أكثر من العلم التقليدي الموجه لمعرفة إرادة الآلهة (العلامات الكونية)، ويحرّم إعمال الفكر في كل ما هو جديد خارج التفسير الديني، وبقيت هذه الجهود محدودة في حصيلتها أمام هذا الانغلاق الفكري لغاية توقفها وموتها مع موت هذه الحضارة.

منذ سقوط آخر معقل لحضارة وادي الرافدين (بابل/ ٥٣٩ ق.م) على يد الفرس الأخمينيين، واجهت بلاد بابل منذ احتلالها مصيرها الأسوأ والأكثر سوءاً يوما بعد يوم. يكفي معرفة أن الجيوش الأجنبية استباحت بابل تسع مرات خلال أربعين عاماً فقط بعد سقوط الإمبراطورية البابلية. وتعرضت لأشكال من الحكم الأجنبي على مدى أحد عشر قرناً لغاية الفتح العربي الإسلامي (٦٣٦م).

احتضن العصر الإسلامي القيم الحضارية القديمة ذات الأصول الدينية السومرية وأغناها بمفاهيم جديدة أقرب إلى القيم الديمقراطية، وبخاصة ما تعلق بمبادئ الشورى والاختيار (اختيار الحاكم)، إضافة إلى العدل وفق قواعد الشريعة. ومع ذلك بقيت الديمقراطية غائبة في هذا العصر لا بسبب غياب مفاهيمها، بل لوجود ثغرة واسعة بين النظرية وبين تطبيقها. ويرتبط بذلك غياب مؤسساتها البنيوية التي تنظم وتقنن هذه المفاهيم وتعمق استمرار الأخذ بها وتطبيقها وتطويرها. وهذا ما ساعد الحاكم/ الخليفة عدم التمسك بهذه المفاهيم بحيث بقيت أفكاراً بحتة دون جذور لها في تربة الواقع. كما إن غياب الهياكل المؤسسية عزز سلطة الحاكم الفردية بإخضاع التشريع والقضاء لإرادته. وقاد هذا الفراغ إلى بقاء هذه المفاهيم قوة لفظية دون قوتها الفعلية وخضوعها لتفسيرات مزدوجة زائفة ومنحرفة لصالح مركزية سلطة الحكم الفردي. وهكذا تحول مبدأ الاختيار إلى الحِكم الوراثي، وبقيت الشورى شكلية لا تحد من إرادة السلطة الفردية، وظلّ السكان رعايا الراعي (الخليفة) لا مواطنين.

استمرت دعوة محمد (ﷺ) لنشر الدين الجديد ٢٢ عاماً. وحال وفاته (٦٣٢م) ظهر ما كان مكبوتاً من الصراعات القديمة بين مختلف الأطراف القبلية والمذهبية وفي ما بين كل منها، ولا يزال جثمانه في منزل زوجه عائشة لم يدفن بعد. ورغم

حسم الموقف بمبايعة أبي بكر أول خليفة بعد النبي، فإن الأمر لم يحسم تاريخياً ولا دينياً، إذ نشأت منذ ذلك الحين أولى بذور «الحزبية السياسية» المذهبية الإسلامية التي بقيت تنمو مع الأيام والأحداث حتى أفرزت حربين خطيرتين (الجمل، وصفين)، قبل أن ينتهي عهد الخلفاء الراشدين وهكذا دخل المجتمع العربي ـ الإسلامي في نهاية حقبة الخلفاء الراشدين التي لم تتجاوز ٣٠ عاماً، في حروب أهلية تمحورت بصورة رئيسة حول مسألة أصول الحكم. ومنذ تلك اللحظة التاريخية فصاعداً، ستحتل مسألة الحاكمية والسيادة التاريخ السياسي للإسلام، وستكون محوراً لنقاش دائم الحضور.

وإذا أمكن تجاوز الأحداث التي شهدتها فترة الخليفة الثالث التي قادت إلى قتله، واستمرت تتفاعل حتى مقتل الخليفة الرابع، فإن نهاية هذه المرحلة، شهدت الفراق بين المبادئ التي رسمها القرآن والسنة، وبين الممارسات الذي سار عليها الحكام العرب والمسلمون. وما أن انتهى عهد الخلفاء الراشدين، حتى تحول الحكم إلى هدف للحاكم بغية كسب القوة والسلطة، وأصبح الدين وسيلة لخدمة هذه السلطة. وصار الخليفة صاحب الحول والطول، حاكماً فردياً متسلطاً مستبداً، وتركز همه في الاحتفاظ بالسلطة ونقلها إلى ورثته، وما كان التظاهر بالدين إلا لكسب الشرعية وللسيطرة على عامة الناس وإخضاعهم باسم الدين.

تحولت الخلافة في العهد الأموي (٦٦١ ـ ٧٥٠م) إلى نوع من المَلكية الوراثية. وبرزت منذ عهد معاوية ظاهرتان: العصبية القبلية، وظاهرة الطبقية. وفي العهد العباسي (٧٥٠ ـ ١٢٥٨)، كما في سابقه، قامت الدولة على السيف ولكن على نحو أعنف بكثير. وقد بنى العباسيون حكمهم على الأسس التالية: الوراثة في الحكم وفق القاعدة التي سار عليها الأمويون. . الاستناد إلى الدين في الحكم بالإدعاء أن سلطتهم مستمدة من الله وليس من الناس، على طريقة إدعاء الأمويين. . الحضور المكثف للفرس، بالعلاقة مع دورهم في نشر الدعوة/ الثورة العباسية وبناء دولتهم، ومن ثم إشراك ارستقراطية الفرس في الحكم والإدارة. لكن اعتماد الخلافة العباسية على وزراء وكتاب من أصول فارسية، أدى إلى إدخال القيم والتقاليد الفارسية لمؤسسات الدولة، بما في ذلك احتجاب الخليفة عن الرعية وإحاطته بالقداسة والرهبة وتقبيل الأرض بين يديه. وبذلك لبست الخلافة العباسية لباس «الحكم المطلق» على الطريقة الفارسية. وهذا ما حمل الجاحظ على القول **«كانت دولة بني أمية عربية، ودولة بني العباس أعجمية»**.

كانت انتصارات الجيوش الإسلامية في عهد المهدي والرشيد على البيزنطيين سبباً في تألق نجم هذا العصر، لكن تألقه الحقيقي تجسّد في اليقظة الفكرية التي

شكّلت معلماً ساطعاً في تاريخ الإسلام، وأفرزت نهضة مهمة في تاريخ تقدم الفكر العالمي، وقبل أن يمر ثلاثة أرباع القرن الأول على تأسيس بغداد.

أفرزت الحركة الإسلامية، وما رافقها من توسيع الحدود الجغرافية والبشرية للعرب، ظاهرتين بارزتين: انتشار الإسلام، واللغة العربية/ التعريب. وعزز ذلك نظام الولاء، ففي بيئة قبلية تتمسك بمفاهيم النسب، كان على غير العربي الذي يسلم أن يرتبط بشخص أو بجماعة ليجد مكاناً في المجتمع، بخاصة في صدر الإسلام. كما إن عاملاً مهماً لعب دوره في إسراع عملية التعريب، وهو زواج المحاربين والمستوطنين العرب بنساء المناطق المفتوحة. يلاحظ أن معظم الخلفاء العباسيين كانوا من أمهات غير عربيات، بل إن خلفاء القرن الرابع الهجري كانوا جميعاً أولاد إماء. من هنا شكّلت مسألة التفاعل الاجتماعي والثقافي أو التفاعل الحضاري وأثرها في تطور التفكير العربي والمجتمع العربي، من الظواهر التاريخية الكبرى.

إن الازدهار الحضاري الذي شهده العراق خلال العصور العباسية الأولى أدى إلى خلق مناخات ملائمة لظهور أنواع عديدة من العلوم الإنسانية والصرفة. ونشأت المدارس المتخصصة بمفهومها المنهجي وانتشرت شرقاً وغرباً. وكان للعراق دوره البارز في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية التي انتقلت إلى بلدان العالم داخل وخارج حدود الدولة الإسلامية. وكان الورّاقون وتجار الكتب يحملون الكتب العراقية إلى خارج العراق فكانت خزائن مكتبات الأندلس ومصر والقيروان والمهدية وفاس وخراسان وغيرها تضم أهم ما أنتجه العراق.

ولكن بالرغم ممّا تميزت به هذه الحضارة من مفاخر، كانت هناك نقاط ضعف أساسية رافقتها وأضعفتها وساهمت في سقوطها، فالخراج (المال العام) القادم من البلدان التابعة لدولة الخلافة لتستقر في أحضان الخليفة، شكل نهراً لا ينقطع من الذهب، وشجع على البذخ والإسراف في غياب المساءلة. وكان الكثير من هذا المورد يذهب إلى الخدم والحشم وإلى الموظفين الذين يتقاضون مرتبات عالية. كما أخذت قيم الترفيه، وفق الأسلوب الشرقي، تستنزف الحياة الاقتصادية والمعنوية للطبقات الحاكمة، وكانت ترافق المناسباتِ الاحتفالية للفئة الحاكمة ـ الثرية من زواج وولادة أبناء وختان، عادة نثر النقود وتوزيع الهبات. وكلها من المال العام أي من بيت مال المسلمين.

من مظاهر تدهور القيم الأخلاقية، وتفشي العادات الشرقية القديمة، ظاهرة الإكثار من الغلمان الخصي. ولما ملك الخليفةُ الأمين ابن هارون الرشيد، بلغ من ولعهِ بالخصيان أنه «طلبهم، وابتاعهم، وغالى بهم، وصيّرهم لخلوته في ليله ونهاره وقوام

طعامه وشرابه وأمرِه ونهيه. . ورفض النساء الحرائر والإماء، حتى رُمي بهن». يعلق أبو نواس على ذلك بهذه الأبيات الساخرة:

احمدوا الله جميعاً ... يا جميع المسلمينا!

ثم قولوا لا تملّوا: ... ربنا أبقِ الأمينا!

صيّر الخصيان، حتى ... صيّر التعنين دينا

فاقتدى الناس جميعاً ... بأمير المؤمنينا

يقف الباحث في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي عند مفترق طرق الحضارة العربية الإسلامية بأحداثها الجديدة المتميزة، فمن **ناحية** بلغت الفتوحات نهايتها، وبدأت مرحلة تفكك دولة الخلافة إلى دويلات منفصلة فعلياً عن بغداد، ومن **ناحية ثانية** وصلت الحركة الفكرية الحضارية أوجها، ومن **ناحية ثالثة** عاصرت هذه الفترة السيطرة البويهية على الخلافة وشكّلت بداية سيطرتهم فاصلاً بين مرحلتين. ومنذ هذه اللحظة، وبالرغم من محاولات بعض الخلفاء إصلاح الأمر، استمرت هذه الحضارة باتجاهها نحو الانحدار لغاية السقوط.

مرّ المجتمع العراقي منذ سقوط الخلافة العباسية (١٢٥٨م) بفترة انحطاط دامت حوالى ستة قرون استمرت حتّى منتصف القرن التاسع عشر عندما شهدت البلاد بصيصاً من الفكر الحضاري الجديد وشيئاً من وسائل الحضارة الحديثة القادمة من الغرب ببطء شديد. اقترنت هذه الفترة باندثار الحضارة السابقة والانحطاط الاجتماعي وسيطرة قيم بعيدة عن التحضر وركود المجتمع العراقي وتراجعه الحضاري، ومن دون أن يشهد أية خطوات إصلاحية تستحق الذكر. كما واجهت البلاد منذ سقوط بغداد ومن ثم وقوعها تحت السيطرة العثمانية (١٥٣٤م) مختلف أشكال الغزوات الخارجية علاوة على الحروب الطائفية الفارسية ـ التركية الطويلة المتقطعة من أجل السيطرة على العراق، مع ما صاحبها من تعميق الانقسام والتناحر الطائفي بين أغلبيته المسلمة. ومع دخول البلاد القرن الثامن عشر، بلغ الانحطاط أسفل درجاته عندما انخفض سكان العراق إلى حدود نصف مليون نسمة مقارنة بعدد سكانه المقدر بـ ٣٠ مليون نسمة في عصر الازدهار العباسي. مقابل انتعاش سلطة القبائل الرحل، وانتقال زمام الحكم فعلياً من الحكومة إلى أيدي رؤساء الاتحادات القبلية.

لقد كانت الحكومة المركزية في استنبول خلال هذه الفترة، وبسبب ضعفها وتفسخها، غير مهتمة بأقاليمها سوى بجباية الضرائب وفرض الجندية. وفي غياب سلطة الحكومة انهارت سلطة القانون وحل مكانها العرف العشائري. وشاعت قيم

البداوة، من عصبية وغزو ونهب وسلب وقطع الطريق وغسل العار، واحترام القوة (العنف) والغلبة والانتصار والتفاخر، كما شاعت هذه القيم أيضاً في المدن بالتعصب للمحلة. وهذه الانقسامات عبّرت عن نزعة فطرية للحصول على الحماية من خلال وحدة الجماعة (العشيرة، الطائفة، المحلة . .) في غياب حماية الدولة. ويرتبط بذلك أن التراث الاجتماعي الذي ظل سائداً في العراق طيلة هذه الفترة ـ وما زالت آثاره باقية ـ قد تميّز بأمرين: **أولهما** التعصب الطائفي **وثانيهما** المد القبلي.

استمر العراق يعيش وضعه الراكد حتى مطلع القرن التاسع عشر. وعند ذاك بدأ تاريخ حضاري جديد تمثل في نمو السلطة الحكومية. وأخذ المجتمع العراقي يتحول في اتجاهاته الفكرية من الشرق (إيران) إلى الغرب (مصر والشام). أو بعبارة أخرى بدأ التحول من الوعي الطائفي إلى الوعي الوطني. وأخذت رياح التحديث تهب من جهة الغرب، فشهدت البلاد ظاهرة اجتماعية لم تعاصرها من قبل وبعد أن كان الصراع الطائفي هو الذي يشغل أذهان الناس وأحاديثهم، ظهرت بوادر من نوع جديد تجسد في الصراع بين القديم وبين الحديث.

تتطلب عملية التحول الديمقراطي بناء ثلاثة محاور بنيوية، سياسية واقتصادية واجتماعية. يجمع كل منها بين الجوانب المؤسسية وبين الجوانب الفكرية ـ المنهجية ـ المفاهيمية اللازمة لخلق الوضوح في العمل المؤسسي. وهذه المحاور الثلاثة لا يمكن أن تعمل باتجاه المسيرة الحضارية بصورة منفصلة عن بعضها، بل هي تُشكّل كلاً واحداً متكاملاً، باعتبارها الإطار الوطني الموحد والبنية المؤسسية للمسيرة الحضارية، متمثلة في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تشكل المؤسسة السياسية بفروعها المتعددة المتكاملة مركز القيادة في المجتمع السياسي المنظم، والعقل المفكر والمنفذ للمسيرة الحضارية، والوجه الحقيقي لمرحلة تطور المجتمع. ولعل أبرز المؤشرات التي تعكس طبيعة النظام السياسي هي: بناء نظام دستوري وانتخابات نزيهة، نظام فعال لتوزيع السلطات الثلاث ـ التشريعية والتنفيذية والقضائية ـ على أساس من التوازن والرقابة المتبادلة وفق علاقة أفقية، وفي سياق: المساواة السياسية . . المواطنة الفعالة . . دَورية السلطة (عدم الاحتكار السياسي) . . المشاركة الشعبية . . أحزاب ديمقراطية تقوم على المعايير الوطنية . . هذا دون إغفال أن هذه المؤسسة هي صانعة القرارات التي كلما عبَّرت عن مصالح المجتمع، جسّدت بدورها صدقية تمثيلها لأصحاب السلطة (الشعب). من هنا يشكل معيار استقلال القرار الوطني مؤشراً حضارياً لطبيعة الممارسة السياسية ومرحلة التطور الاجتماعي.

الديمقراطية عملية حضارية تتطلب أصلاً وجود دولة الوحدة الوطنية كأمر واقع وكشرطٍ مسبقٍ. وبتعبير عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي: في غياب سلطة الدولة ينتفي الشرط المسبق للحضارة. والديمقراطية لفظة إغريقية بمعنى «حكم الشعب» وتتكون من جزئين: ديموس (Demos)، أي «الشعب» وكراتوس (Kratos) بمعنى «حكم». وتعبر عن مفهوم تاريخي اتخذ صوراً وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات والثقافات. وتقوم فكرتها الأساسية على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة. أي إن الديمقراطية هي مهمة أهل البلد أنفسهم في سياق عملية تاريخية نمطية ممتدة، وفي ظروف حرية صنع القرار الوطني. ويتمثل جوهر الديمقراطية في توفير وسيلة منهجية لإدارة المجتمع السياسي بغية تطوير فرص الحياة، بما توفره من نظام سلمي للعلاقات الاجتماعية في ظل بنية مؤسسية حضارية تتسم باستمرار تصاعد النمو والكفاءة. وتحمل في مضمونها مبدأ المساواة الذي يتجاوز مفهومه الليبرالي السياسي إلى الاقتراب من التكافؤ الاقتصادي. وتقوم على بناء إرادة المواطنة الفعالة، أي إرادة المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والديمقراطية وفق هذا المفهوم عملية حضارية واعية تقترن بالتنمية البشرية والمادية الشاملة المتصاعدة، تتأسس حول الإنسان بدءاً بتنمية القاعدة الأقل دخلاً.

ويرتبط بذلك أن الديمقراطية هي عملية مجتمعية شاملة، تغييرية وبنائية وجذرية في آن واحد. والمقصود هنا بالتغيير المجتمعي الشامل كونه عملية ممتدة لإحداث تحولات عميقة تدريجية في البنية السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية، والثقافية القائمة، وبما يقود إلى تجاوز الاغتراب في ظلّ المشاركة، وتحريك الفكر المجتمعي للانتقال من مرحلة الانفعال اللحظي (رد الفعل) إلى مرحلة الفعل التاريخي، ومن مرحلة القبول والخضوع للواقع إلى مرحلة تغيير هذا الواقع تغييراً جذرياً وثورياً بحسب حاجات ورغبات وقدرات المجتمع في مختلف جوانبه الحياتية، باتجاه إعادة بناء البيئة الاجتماعية التقليدية القائمة على القيم اللاهوتية والخطابية المثالية: الوحدانية والمطلق والغيبية/ السرية والعنف نحو بيئة اجتماعية حديثة تعتمد الفكر العقلاني والنظرة الشاملة والمنهج العلمي على أساس التعددية والنسبية والعلنية والتعامل السلمي.

وتتطلب المسيرة الديمقراطية الصحية وجود أحزاب سياسية صحية، أي أحزاب ديمقراطية تقوم على القيم والمبادئ الوطنية وتكون متفقة قولاً وعملاً على تحريم العنف والاحتكار السياسي سواء في إطار الحزب أو السلطة، والقبول بالانتقال السلمي للسلطة في ظل توفير آلية انتخابات حرة. وتلتزم فعلاً بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية، إضافة إلى القبول بالتعددية. وتجنب المطلق لصالح الأفكار والقناعات النسبية. وهنا من المفيد ملاحظة أن التعددية لا تعني تركيز

الانقسامات الإثنية، المذهبية، الطائفية، القبلية، كما إن الإقرار بالحقوق الثقافية لجميع التنوعات اللغوية/ القومية في البلاد، لا يعني القبول بانفصال وانفصام هذه المجموعات عن بعضها أو عن محيطها الاجتماعي، لأن هذه الحالة تقود إلى اضمحلال مفهوم الدولة والوقوع في براثن التعصب والتجزئة، فيما المطلوب أن تقود هذه الحرية إلى مزيد من التعارُف ـ فتح الأنوار ـ في سياق تقدم الخطاب الوطني على الخطاب الطائفي في أفكار وممارسات المواطنين.

إن واحدة من آليات فتح الأنوار هي نبذ الوحدانية في التعامل، ومنها على سبيل المثال، إلغاء وحدانية دراسة الدين في المدارس لصالح تعددية الدراسة الدينية، فالحالة **الأولى** تقود إلى مزيد من تعظيم الوحدانية والتعصب والنفور الديني، بينما الحالة **الثانية** تخفف هذه الأمراض الاجتماعية باتجاه تنمية الوعي بالتعارف والتوافق والتكيف الديني. وهذا الأمر صحيح أيضاً عند التعامل مع ثقافات التنوعات اللغوية/ القومية، المذهبية، الطائفية. وهو صحيح أيضا في ما يخص الأفكار والأيديولوجيات والأحزاب السياسية.

والديمقراطية باعتبارها عملية تاريخية حضارية، تتطلب تفكيراً واقعياً في سياق دراسة منهجية لواقع المجتمع وقدراته ورغباته من أجل اختيار البرامج الأكثر ملاءمة وإمكانية للتطبيق في سياق مسيرة التحول. وتتطلب هذه المهمة تحديد المضامين الفكرية: النموذج الملائم للتحول الديمقراطي، استراتيجية التنمية، نظم القيم الاجتماعية، مفهوم الانسجام الاجتماعي، العملية الإنتاجية، القضايا الدولية: الموقف من الانفتاح ـ العولمة ـ وكيفية الاستفادة منها ومواجهة سلبياتها بالعلاقة مع دورها في ترسيخ ظاهرة قيم الاستهلاك الترفي الغربي ومخاطرها على عملية التنمية، وبخاصة في مراحلها الأولى. وهذا قيد خارجي يتطلب بناء أسس مرنة للتعامل مع الأزمة الدولية لصالح المسيرة الداخلية. مثل هذا التفكير المنهجي وتحديد المضامين الاجتماعية يعنيان رفض التفكير التبشيري القائم على الاعتقاد ويتنامى في إطار الرغبات والتطلعات والثوابت والمطلقات، وتفادي التجزيئية والوقتية في الفكر والتحليل. بكلمات أخرى، ترسيخ الديمقراطية في فكر الناس لا على أساس الأسلوب الوعظي التجزيئي قصير الأمد، بل بالتأكيد على الفكر الواقعي ـ المبدئي والعقلاني ـ العلمي الشامل الممتد. والديمقراطية تعني المشاركة في إطار المساواة السياسية والعدل الاقتصادي، ذلك أن تطوراً اقتصادياً يقوم على القهر والاستغلال غير مؤهل لبناء الرفاه والاستقرار في المجتمع.

كما تتطلب عملية التحول الديمقراطي إعادة تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية نحو بيئة حضارية. وهذا يدعو بدوره إلى بناء الهياكل المؤسسية السياسية والاقتصادية

والاجتماعية في سياق عملية التغيير الجذري للبنية المؤسسية المجتمعية التقليدية وإحداث ثورة ثقافية/ دينية، وتحاشي الانقطاعات والتراجعات والانقلابات التي تقف عند حد زعزعة البنية الاجتماعية وتفتيتها من دون مواصلة مرحلة البناء الحضاري.

إن إطلاق الثورة الثقافية/ الدينية باتجاه عملية التحويل الجذري للقيم والعادات التقليدية التي تمتد جذورها لآلاف السنين، بما فيها من القهر والعنف والغيبية والمطلق والوحدانية وغياب أو ضعف دور المرأة ـ إنّ إطلاق هذه الثورة ـ من أجل بناء ثقافة حضارية حديثة، يتطلب بناء مجتمع مدني مستقل ذاتياً عن السلطة الحكومية.

يقال إن الديمقراطية غرسة بطيئة النمو تتطلب تربة صالحة: بنية سياسية واقتصادية واجتماعية ـ ثقافية، بما في ذلك القيم التعاونية والنظرة الوطنية وتحسين مستويات الدخول الفردية وتضييق فجوة الخلل والثروة، وتحقيق التنمية المتناسبة لصالح الفئات والقطاعات والمناطق الأكثر تخلفاً. وأخيراً، الديمقراطية عملية حضارية تتطلب مسبقاً وجود دولة الوحدة الوطنية وقيادة سياسية مثقفة واعية.

لكل نظام اجتماعي متطلباته المؤسسية والثقافية. عليه تتطلب الديمقراطية بنية مؤسسية تتفق مع ولادتها ومسيرتها وازدهارها. من هنا يصعب الحديث عن التحديث السياسي في غياب الهياكل المؤسسية لبناء الدولة الحديثة. لعلّ واحدة من الدراسات الأكثر أهمية في حينه التي ناقشت دور البنية المؤسسية في المسيرة الديمقراطية، هي مقالة الباحث العربي شارل عيساوي منتصف الخمسينيات بشأن طبيعة أنظمة الحكم في «الشرق الأوسط» مؤكداً «أن الأرضية الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط ما زالت تفتقر للعمق الذي يؤهلها على أن تجعل الديمقراطية السياسية قادرة على تثبيت جذورها حتى تستطيع أن تتطور عليها»، وموضحاً الحاجة الماسة للمنطقة من أجل «التغيير الاجتماعي والاقتصادي الشامل الذي يعتبر مفترضاً أساسياً، فالتغيير هو وحده الذي سيجعل المجتمع قادراً على أن يخلق أسس الدولة الحديثة». وفي تشديده على الأسس البنيوية للتنظيم الديمقراطي للعلاقات الاجتماعية، يؤكد عيساوي بعداً مهماً «ما نحن بحاجة إليه ليس الإصلاحات الدستورية والإدارية، فحسب، ولا حتى تغيير النظام الحكومي أو الأشخاص الحاكمين. . . ما نحتاج إليه هو قدر كبير من التحويل الاجتماعي ـ الاقتصادي الشامل».

إذاً عملية التحول الديمقراطي ليست مجرد أمنيات ورغبات، بل هي فكر واقعي مبدئي يقوم على العقلانية ـ العلمية وبناء تدريجي لمؤسساته السياسية الاجتماعية والاقتصادية، وثورة ثقافية/ دينية، ومواجهة واعية للقيود الدولية في سياق عملية صعبة طويلة الأمد وبناء تدريجي أيضاً لمنظمات المجتمع المدني على أساس المبادئ

الوطنية وتنمية المواطنة الفعالة. وكل ذلك في إطار إيجاد علاقة فعالة بين الديمقراطية وبين الواقع الاجتماعي، باتجاه تطوير مفهوم الديمقراطية ومسيرتها بصورة نمطية متصاعدة. وهنا يحاول البحث مناقشة السؤال التالي: كيف لنا الحديث عن الديمقراطية في ظل التبعية والاحتلال، والافتقار إلى الاستقلال الاقتصادي وغياب استقلال القرار الوطني؟

أصبح العراق «دولة ملكية دستورية» وفق دستور عام ١٩٢٥. تضمن الدستور مبدأين رئيسين: **أولهما** إضفاء مسحة ديمقراطية من خلال ربط تأليف الوزارة وبقائها بموافقة السلطة التشريعية المنتخبة. وبذلك تم نظرياً، إخضاع الوزارة للمجلس النيابي؛ **وثانيهما** اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات.

ومع أن نصوص الدستور المذكور أوحت بإيجاد نظام برلماني حاول أن يكون قريباً من الصيغة التقليدية للأنظمة الديمقراطية الليبرالية الغربية، لكن هذه الديمقراطية وتخصّص السلطات في النظام المَلكي العراقي لم تخرج إلى حيز التنفيذ بسبب الانحرافات الدستورية التي مكنت المَلك من الهيمنة على السلطات الثلاث.

إنّ بروز سلطة تنفيذية طاغية تمثل محور القوة في المجتمع الملكي العراقي، أدى بأعضاء النخبة السياسية ـ المتمثلة في العناصر المرشحة لشغل مناصب وزارية إلى استثمار جلّ جهودهم وصولاً إلى تلك المناصب لتحقيق غايات عبّرت في الغالب عن مصالح ذاتية. ولم تستند عضوية النخبة السياسية إلى معايير موضوعية مثل الكفاءة والمهارة، بل قامت بدرجة رئيسة على معايير شخصية ـ عائلية ـ قبلية. ويمكن القول إن النظام المَلكي جسد حكم مجموعة صغيرة من العائلات المعروفة.

إن استفحال الاعتبارات الشخصية في السياسة العراقية واستخدام العنف لحل الخلافات بينها، عبَّر عن فقدان النظام المَلكي ممارسات سياسية حضارية قادرة على توجيه سلوك أعضاء النخبة السياسية، مثلما هي متاحة في الأنظمة البرلمانية عادة. وهذه الممارسات أدّت إلى الإضرار الشديد بمبادئ الإدارة والكفاءة والنزاهة والمبادرة، وإلى تشجيع هذه العناصر تفضيل مصالحهم الشخصية في سياق احتكار السلطة والثروة.

عاصرت الفترة المَلكية أوضاعاً سياسية استثنائية تراوحت بين الإفراط في تغيير الوزارات وتكرار أشخاصها وتزايد التوجه نحو تعطيل الدستور وفرض الأحكام العرفية. ومنذ انتخاب أول مجلس نيابي (عام ١٩٢٥) حتى نهاية المرحلة المَلكية تم انتخاب ستة عشر مجلساً نيابياً. وباستثناء مجلس واحد (الدورة التاسعة: ١٩٣٩ ـ ١٩٤٣) تعرضت بقية المجالس إلى الحل قبل استكمال دوراتها (أربع سنوات). كما

شهدت الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨ تأليف ٥٩ وزارة، بضمنها «الحكومة المؤقتة»، وبواقع ٢٣٣ يوماً متوسط عمر الوزارة الواحدة. بينما فُرِضَتْ الأحكام العرفية منذ ١٤/ ٩/ ١٩٢٤ حتى ١/ ١١/ ١٩٥٢ على البلاد بواقع ٣٩٩٢ يوماً من جملة ١٠٢٦٧ يوماً وبنسبة ٣٩ في المئة. وخضعت البلاد منذ عهد الوزارة السعيدية الثالثة (١٩٣٩) حتى الوزارة السعيدية الثالثة عشرة (عام ١٩٥٢) إلى ٣٦٦١ يوماً من الأحكام العرفية أو (٧٣,٥ في المئة) من فترتها البالغة ٤٨٩١ يوماً.

بالإضافة إلى تردي الوضع السياسي داخل البلاد، زادت الحالة الاقتصادية المتدهورة من خطورة الموقف، إذ عمّ البؤس أغلبية السكان في ظروف سيطرة المشايخ والاحتكارات وغياب تكافؤ الفرص. ومن جهة أخرى تميز النظام الاقتصادي في الريف بالملكية الواسعة للأراضي الزراعية لصالح القلّة من الشيوخ المتخمين وسط محيط واسع من الفلاحين التعساء العاملين بأجور زهيدة أو نظير تقاسم المحصول لصالح الشيخ .

والخلاصة، فإن الفترة الليبرالية اعترتها عوامل قصور عديدة في سياستها الداخلية، علاوة على سياستها الخارجية، وساهمت في خلق قطبية سياسية واقتصادية لصالح الأقلية، ومحاربة العملية الحزبية، وتزايد الاعتماد على الحليف البريطاني. عليه جاءت بنية الدولة الفتية بعيدة عن الليبرالية السوية في ظروف بيئية مليئة بالدسائس والمؤامرات والعنف والانقلابات، لتنتهي بالحركة العسكرية التي قادت إلى ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

هذه هي بإيجاز السمات الرئيسة التي خلّفها العهد الملكي ـ المرحلة الليبرالية في العراق. فماذا تحقق في العهد الجمهوري ـ المرحلة الشمولية؟

جاء النظام الجديد ثورياً في لغته وممارساته. بادر فوراً إلى إحداث تغيير جذري في سياسة البلاد الخارجية، بينما جاءت سياسته الاقتصادية مستهدفة تحقيق غايتين ثوريتين، هما الاستقلال الاقتصادي وإعادة توزيع الثروة والدخل لصالح عامة الناس. وشهد العراق الجمهوري بأنظمته المتعددة ثلاثة أحداث ثورية كبرى ذات آثار اقتصادية واجتماعية واسعة وبعيدة الأمد، تمثلت في: قانون الإصلاح الزراعي؛ وقوانين التأميم الاشتراكية؛ وتأميم النفط.

استمر النشاط الاقتصادي العراقي في صعوده، وبذلك تسلق الاقتصاد العراقي قمة السلّم بين دول العالم الثالث من حيث متوسط دخل الفرد، علاوة على بلوغه مستوىً عالياً من التعليم والمهارات، وامتلاكه الخبرة والتكنولوجيا المتقدمة ووفرة احتياطيه من العملة الأجنبية، إلا أن هذا البناء الذي تحقق بجهود متواصلة لا تقل

عن نصف قرن من الزمن، بدأ بالانحدار السريع مع الدخول في حرب الثماني سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ضد إيران. وبلغ حافة الانهيار مع غزو الكويت وحرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١). وأخيراً، قادت الحرب الأمريكية ـ البريطانية على البلاد آذار/مارس ٢٠٠٣، ليس إلى إلغاء النظام السياسي فحسب، بل إلى تدمير الدولة العراقية. لماذا؟

بالرغم من صعوبة إغفال دور العوامل الخارجية في هذه الحصيلة المريرة، إلا أن موضوعية الإجابة تكمن بدرجة عالية من الثقة داخل العراق وفي عمق النظام العراقي بمفهومه السياسي الاجتماعي الشامل. ذلك أن نظام الحكم يجسد بطبيعته الرأس والعقل المدبر للدولة في رسم أهدافها وسياساتها وتحديد ممارساتها في الحاضر والمستقبل. إذاً السؤال الآخر المطلوب بحثه هو: أين كمنت مشكلة نظام الحكم الجمهوري في العراق؟ ولماذا انتهى إلى هذا الدمار والخراب؟

بدءاً ببرنامج الضباط الأحرار لبناء النظام السياسي المقبل في العراق، جاء هذا البرنامج في صورة مبادئ عامة تفتقر إلى تفصيل أهدافها وسياساتها. وبالنتيجة بقيت معلّقة مسألة من يحكم ونوع الحكم وكيف يحكم. وهنا قبعت بذور مشكلات نظام الحكم الجديد، فعلاوة على ظهور الاختلافات والتوترات الحقيقية و/أو المصطنعة على السطح مع اقتراب موعد حركة الضباط الأحرار من ساعة الصفر. تُضاف مشكلة البناء التنظيمي، وبالذات كيفية اختيار القيادة التي استندت إلى الرتبة العسكرية، وطريقة تعاملها مع صنع القرار وتنفيذه.

وبعد نجاح الثورة أخذت المشكلات السياسية تتحدى النظام الجديد، وبخاصة كيفية إدارة الحكم وطبيعة القيادة. ذلك أن قيادة مجموعة عسكرية لها تقاليدها وقواعدها المعروفة والمقبولة سلفاً لدى أعضائها، ليست الطريقة ذاتها في قيادة ملايين مختلفة من الناس ذوي الأفكار والمشارب المتباينة. كما إن غياب قيادة جماعية ساعد على تضخيم الخلافات لتتحول إلى صراع على السلطة في غياب المؤسسات الدستورية.

توسع هذا الشرخ إلى انشقاق سياسي للمجتمع العراقي مع انفراط عقد جبهة الاتحاد الوطني، وبخاصة بين التيارين الرئيسين الممثليَن بـ: القومي (البعث) واليسار (الشيوعي)، بعد أن منح كل منهما دعمه غير المحدود لأحد القطبين المتصارعين، لتتحول الانشقاقات والصراعات إلى مواجهات دموية. وهكذا برزت دكتاتورية عسكرية فردية ورسمية تحت شعارات ديماغوجية قوامها التبجيل وعبادة الشخصية. وأخذت القوة الغاشمة طريقها كأسلوب أوحد في السياسة العراقية. ومن السخرية أن حصيلة هذه المواجهات السياسية العنيفة حققت مصالح الأطراف الخارجية المعادية

التي عارضتها القوى الوطنية بما فيها البعث والشيوعي. بل ووفرت على نحو متزايد فرص إجهاض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للثورة بأنظمتها المتعددة. وساهمت في تعزيز القطبية السياسية وما نجم عنها من خراب ودمار.

قررت الولايات المتحدة اختيار العراق ساحة لحربها ومعبراً لتحقيق أهدافها في «الشرق الأوسط»، بعد أن تبيَن لها أن هذه الساحة أصبحت ورقة آيلة للسقوط ويمكن من خلالها إيصال رسالتها وبلوغ النتائج التي تخطط لها. استغلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لتلفق رواية أسلحة الدمار الشامل العراقية. وبذلك حبكت هذه الأكذوبة وصدقتها ودفعت بسكانها وبرلمانها والأطراف الأخرى إلى تصديقها أو مسايرتها.

وبحسب بحث مشترك لعالمين عراقيين متخصصين فإن حرب الخليج (عام ١٩٩١) دمرت منشآت أسلحة الدمار الشامل العراقية، وبعد الحرب (تموز/ يوليو ١٩٩١) أصدر رأس النظام العراقي أوامره بتدمير جميع بقايا الأسلحة المحظورة ومنظومات إنتاجها، وقامت قوات من الحرس الجمهوري الخاص بالتنفيذ. من هنا انتهت أسلحة الدمار الشامل العراقية إلى التدمير الشامل لأسباب خارجية (القصف)، وداخليّة (قرار رأس النظام الأحادي الجانب تدمير البقية الباقية منها).

فشل النظام العراقي داخلياً في حل الأزمة السياسية والسماح بشيء من الانفتاح، فزادت حالات اليأس واللامبالاة لدى البعض والشعور بعدم إمكان إصلاح الأمور مع استمرار النظام في السلطة. وبالرغم من محاولة فئة قليلة وقناعتها بضرورة الإصلاح قبل حصول الكارثة، وبخاصة منذ الغزو وكارثة حرب الخليج (عام ١٩٩١) إلا أنها كانت تصطدم دوماً بجدار صلابة السلطة علاوة على هيمنة الأجهزة الأمنية في ظروف انتشار الخوف والرعب. أما في مجال السياسة الخارجية فقد أصبح النظام يعيش وسط بحر من الأعداء.

وهكذا عاش النظام شهوره الأخيرة منعزلاً عن الشعب بعد فشله في بناء جبهة وطنية ولملمة القوى الوطنية في ظروف إصراره على احتكار السلطة، وذلك في: غياب الحريات الأساسية، وحرمان عامة الناس من متابعة التطورات الدولية، وممارسة التفرقة في مجال توزيع المؤن الغذائية الأساسية. وفي مرحلة لاحقة اتجه النظام نحو المجموعات الدينية العراقية التي كانت في ذاتها معارضة. ومع توسع نشاطها في المجتمع انقلب ضدها، رغم أنه كان في اشتباك مع أعداء كثيرين. وعموماً فإن ظاهرة غياب التنظيمات السياسية العلنية جعلت من الجوامع والمساجد، بالرغم من الرقابة الشديدة عليها، المراكز الأكثر استقطاباً لعامة الناس بمن فيهم الجماهير السياسية.

وهذا يفسر بروز القوى الدينية في الشارع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي مباشرة.

وفي محاولة إلقاء الضوء على شخصية رأس النظام العراقي من حيث تفكيره وممارساته في مواجهة الحرب القادمة، لوحظ: إصرار رأس النظام على عدم وجود أية ضرورة لإجراء أي نوع من التغيير في سياسته، مقابل هذه السياسة أخذ رأس النظام طريق الردع بالإكثار من عدد المسلحين، الظهور يومياً على شاشة التلفاز وسط مجموعة من الحرس الجمهوري، مع إرسال الإشارة تلو الإشارة بقدرته على إحياء برنامجه النووي، وتكديسه ملايين الدولارات في مناطق نائية أو غير منظورة للعودة إليها بعد انتهاء القصف، اعتقاداً منه أن الحرب ستنتهي بالقصف ثم الانسحاب.

ولكن يبقى في الأخير سؤال محيّر: هل كان رأس النظام بهذا القدر من ضعف الاستيعاب إلى حدود لم يعِ معها أن الحرب قادمة، بالرغم من الحشود العسكرية الغازية الضخمة التي أحاطت بالبلاد!؟

مع نجاح الولايات المتحدة باحتلال البلاد يكون التاريخ العراقي الحديث قد كرر نفسه، ولكن على نحو أسوأ مقارنة بفترة الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق. ويرتبط هذا الاحتلال بتحقيق الأهداف التالية: السيطرة على النفط العراقي، وذلك في محاولاته استكمال السيطرة على النفط الخليجي ومنابع النفط الدولية، والتحكم بالاقتصاد العالمي، ومنع بروز قوة دولية منافسة، وإخراج العراق من دائرة الصراع ضد إسرائيل، وتصفية أحد طرفين لا يتحقق «السلام الشرق أوسطي» من دونهما (العراق وسوريا)، وبناء قواعد عسكرية في العراق والعمل عن قرب لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة بحسب المقاييس الأمريكية. يُضاف إلى ذلك مناقشة أهداف أخرى غير معلنة.

اختارت الولايات المتحدة أسلوب الحكم المباشر للبلاد، وعينت حاكماً عاماً أمريكياً على العراق، كما عهدت إلى أمريكيين آخرين إدارة المرافق الرئيسة، تتقدمها صناعة النفط الحيوية التي تشكل مصدر الدخل الوحيد لبلاد مدمرة تحتاج إلى إعادة الاعمار. مقابل ذلك بادرت سلطة الاحتلال إلى إصدار سلسلة من «الفرمانات» كانت الأولى من نوعها في التاريخ، تمثلت في الغاء القوات الدفاعية والأمنية والأجهزة الإعلامية، بقصد إلغاء أسس الدولة العراقية وإعادة بنائها وفق منظور المحتل.

قادت هذه الممارسات إلى توقف مؤسسات الدولة عن تقديم خدماتها الأمنية والحياتية، وعمقت حالة الفوضى، وفرضت أعباء جديدة على كواهل المواطنين، وتسبّبت بالبطالة المليونية، وهذه كلّها اجتمعت مع إرهاب قوات الاحتلال وانتشار

مظاهر الفساد فكانت النتيجة أن تحرك «المعارضة الموالية» والغزو والاحتلال لم يؤدِّ إلى خلاص الناس من الدكتاتورية، بل حلَّت مكانها دكتاتورية جديدة.

وبعد إلغاء البنية المؤسسية للدولة، بادر ممثل الاحتلال إلى تقديم صيغة حكم شكلية، تمثلت في إنشاء «مجلس الحكم المؤقت» الذي ضمَّ مجموعة متنافرة جاء اختيارها على أساس المحاصصَة الطائفية، ولا تجمعها سوى مصالحها الذاتية وخنوعها للمحتل، والذي أكده قراره اعتبار يوم سقوط بغداد تحت الاحتلال في التاسع من نيسان/ أبريل عيداً وطنياً، «ولعلَّها المرة الأولى في التاريخ التي يتماهى فيها معنى الاحتلال مع معنى الاستقلال»!

استخدمت الولايات المتحدة في حربها على العراق واحتلاله أسلحة اليورانيوم المنضّب، وربما أيضاً أسلحة نووية محدودة. وعليه فإن كارثة بيئية شديدة التلوث قد أصابت العراق ـ فضاءً وأرضاً ـ غطت مساحات واسعة من مدنه وريفه. يضاف إلى ذلك السرقات والعبث التي طالت منظمة الطاقة الذرية العراقية، وهي تضم أكبر منشأة نووية عراقية في التويثة للأغراض السلمية، وفوق ذلك تعرضت المخازن الحكومية في خان ضاري (أبو غريب) التي تخص المواد المستوردة لوزارات الدولة، بما فيها مواد سامة، إلى النهب والتدمير والحرائق. وهكذا تعرض العراق لكارثة نووية وإن على نطاق أصغر في ظروف التعتيم عليها.

قادت قرارات ممثل الاحتلال بإلغاء مؤسسات الدولة إلى فراغ أمني كامل في الساحة العراقية، فأدّى ذلك إلى دخول مختلف أشكال الشبكات الإجرامية عَبر دول الجوار لممارسة النهب والحرق والتخريب لمؤسسات الدولة، علاوة على مافيات المخدرات، وانتشار الفساد الخلقي والبغاء في ظروف الفوضى وغياب القانون. هذه الظاهرة التي تشكل بوضوح جزءاً من مخطط الاحتلال لما بعد الحرب لتليين و/ أو كسر القيم والأفكار والنفوس وتسهيل توجيهها وإعادة تشكيلها وفق نظرة المحتل، حيث تلعب فيها وسائل إعلامه دوراً مركزياً. كشفت هذه الممارسات والأوضاع الشاذة أن للاحتلال مشروعه الخاص المرسوم لفترة ما بعد الاحتلال من خلال بث الفوضى ونشر التخريب أسلوباً مقصوداً لإلغاء أسس الدولة وإعادة بنائها وفق مشروعها الاستعماري ـ الإمبريالي.

لقد أضرّ الاحتلال، بالوحدة الوطنية في سياق فرض المحاصصة الطائفية كجزء من مخططه في تشجيع هذه الأشكال من الاصطفافات، لأنه يريد عراقاً «موحداً شكلاً» ومفتتاً واقعاً في صورة كانتونات وطوائف وعرقيات، بعيداً عن الاعتبارات الوطنية العراقية ومحيطها العربي والإسلامي. ومن هنا فإن إعادة طرح

قضية الوحدة الوطنية تشكل حاجة فعلية للرد على مشروع الاحتلال، وتفتيت المجتمع العراقي.

شكل العلماء والخبراء العراقيون هاجساً قوياً للولايات المتحدة بعد أن أثبتوا قدراتهم العالية سواء في مجال التكنولوجيا العسكرية أو عمليات إعادة بناء وإصلاح ما خربته حرب الخليج (عام ١٩٩١) والقصف المستمر للبلاد في سنوات الحصار. وهذا يفسر مسلسل الاغتيالات المستمرة منذ بدء الاحتلال لتصفية الخبرة العراقية.

ارتفعت أصوات كثيرة تندد باعتماد القوّات المحتلة على القسوة المفرطة في التعامل مع المدنيين: المداهمات الليلية العنيفة للمنازل الآمنة وتفجير أبوابها والدخول إليها عنوة وبعنف؛ الاعتقالات العشوائية لآلاف من النساء والرجال، وإلى حدود دفعت بمنظمات حقوق الإنسان الأوروبية إلى إدانة هذه الممارسات، ووصفتها بانتهاكات مفرطة في القسوة تشبه التكتيكات التي يطبقها الجيش الإسرائيلي ضد منازل الفلسطينيين؛ وفوق هذا وذاك فضائح قوات الاحتلال تجاه العراقيات والعراقيين في المعتقلات المختلفة والتي لم يتم الكشف إلا عن جانب صغير منها (سجن أبو غريب)، وتصفية مدن بكاملها، لتتعدى جرائم الاحتلال قتل المدنيين وقصف وتخريب البيوت ودفن ساكنيها تحت أنقاضها، إلى قتل الجرحى والتنكيل بجثث القتلى، والفلّوجة مثال ساطع.

وبالرغم من الاتفاق العام بين الأحزاب السياسية العراقية على معارضة الاحتلال وإنهائه، إلا أنها كونت رؤيتها الخاصة لمقاومته باتباع الأسلوب «الواقعي»: المقاومة السلمية ووفق الافتراض القائل: إن دور الاحتلال انتهى بسقوط النظام وإنهم راحلون. . بالرغم من أن التجارب التاريخية تؤكد فشل التعاطي مع المحتل لتحقيق أهداف وطنية. ولكن هل الواقعية تدعو إلى هذا التعاطي مع المحتل؟ وكم هو منطقي الافتراض بأن مآرب الأمريكان تحققت بسقوط النظام وانتهى دورهم في العراق؟ أليس صحيحاً أن مهمة الاحتلال بدأت بعد سقوط النظام، أي أنه البداية وليس النهاية؟ كيف يمكن التوفيق بين أيديولوجية تعتبر الولايات المتحدة بلداً استعمارياً استكبارياً/ الشيطان الأكبر، وبين التعاطي معه؟ وكيف يمكن التوفيق بين أيديولوجية الحزب الداعية إلى القضاء على الرأسمالية/ الإمبريالية وبين تحقيق المآرب، بكل هذه الحيادية؟

إن مواجهة الاحتلال عن طريق التحرير والاستقلال لا تتحقق بالخنوع وتوزيع الامتيازات بما ولّدتها من الفساد والإفساد. . ولا بتحويل وزارات ومؤسسات الدولة إلى ملكيات وقفية أصبحت الوظائف فيها تُشترى بصكوك حزبية، بل وفق الشرعية

الوطنية والقوانين الدولية: المقاومة الشاملة المتكاملة من سلمية ومسلَّحة، وهذه مسؤولية الأحزاب والقوى الوطنية، حتى تتجنب البلاد تكرار مستنقع الصراعات المَلَكية، وما أعقبتها من مآسي التصفيات منذ الثورة التموزية.

لعلّ أكثر تداعيات الاحتلال وأسرعها التي هزَّت ولا زالت كيان المحتل في البلاد، هي المقاومة الوطنية الموجهة ضد قوات الاحتلال والمناصرين لها. وإذا كانت مقاومة المحتل حقاً وطنياً وواجباً مشروعاً تنطلق من دوافع الكرامة الوطنية والشرعية الدولية لتحرير وطن مغتصب وإرادة شعب مغتصبة، فكيف استطاعت أن تنمو وتتطور في مواجهة أكبر قوة غازية في تاريخ البشرية؟ ما هي وسائلها وأساليبها وقدراتها في توجيه الضربات الموجعة والقاتلة لقوات المحتل؟ جاء الجواب مع تفاصيل عديدة بخصوص نشوء وتعاظم دور ونشاط المقاومة الوطنية العراقية المسلَّحة في دراسة الخبير الأمريكي أنتوني كوردسمان (Anthony Cordesman) الملخصة هنا.

بعد إعلان ممثل الاحتلال تسليم السلطة للحكومة العراقية المؤقتة قبل يومين من تاريخه المحدد بـ ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤ (ذكرى ثورة العشرين) يكون العراق قد استعاد سيادته «رسمياً» في المحافل الدولية تتقدمها الأمم المتحدة. ولكن يلاحظ أن سلطة الاحتلال تركت أعداداً من المستشارين تغطي وزارات وأجهزة الدولة، واستمرت قواته التي تحولت اسمياً إلى: القوات المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة، تقوم بممارساتها دون أن تخضع للقانون العراقي أو للقوانين الدولية في ما يتعلق بجرائم الحرب، وبقيت القضية الأمنية وآلاف المعتقلين العراقيين تحت سيطرة هذه القوات، ومُنحت الأوامر والقرارات التي أصدرها ممثل الاحتلال على مدى أكثر من سنة قوة ملزمة للحكومات العراقية، ومن ثم هناك الكثير من الأعباء التي سيتحملها شعب العراق، وتتطلب زحزحتها ومعالجتها.

وفوق ذلك تتطلب المرحلة الحالية فتح ملفات ساخنة توفر إمكانية بناء عقد اجتماعي ـ دستور دائم ـ يُعبّر على نحو متوازن عن مختلف مصالح الأطياف العراقية في إطار المصلحة العليا، وكذا الأمر في ما يخص استكمال السيادة المنقوصة ومهمة بناء القوات المسلحة والجيش وأجهزة الأمن، وقضية التنمية ومعالجة أزمة البطالة. يُضاف إلى ذلك بذل الجهود الحثيثة والمكثفة لحل الخلافات الحادة بين الأطراف العراقية بشأن طبيعة نظام الحكم: علاقة الدولة بالدين. . مسألة الهوية واللغة. . الأخذ بالنظام الرئاسي أو الوزاري أو المختلط. . مسألة اللامركزية والفدرالية والأسس التي تقوم عليها.

وعموماً، وكما حدث في تعيين «مجلس الحكم»، فقد بادر ممثل الاحتلال إلى

إصدار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بموجب الأمر المرقم ٩٦ ـ تاريخ ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤، بمثابة دستور مؤقت للبلاد، متضمناً رسم خطوات إجراء الانتخابات وإصدار الدستور الدائم وإنشاء حكومة منتخبة، وليواجه جملة اعتراضات. كذلك صدر «قرار/ قانون» تشكيل «مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة» من قبل ممثل الاحتلال (٤/ ٥/ ٢٠٠٤)، بل قام بتعيين أعضائها، وأغلبهم من حملة الجنسية الأمريكية. ومن المعروف أن من يحصل على هذه الجنسية عليه أداء القسم بالولاء الوحيد للولايات المتحدة! يُضاف إلى ذلك أن المحتل لا يملك حق تشريع مثل هذه القوانين السيادية. من هنا كانت الدعوة إلى «التأني في صياغة وتشريع الدستور. . .» وسد الفراغ الدستوري بإصدار إعلان دستوري مؤقت أو العودة إلى دستور ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ بعد تعديله على نحو يتناسب مع بناء عراق دستوري لما بعد مرحلة الاحتلال. وعليه فإن إصرار سلطة الاحتلال والحكومة المؤقتة التي خرجت من رحمها، على إجراء الانتخابات وإقرار الدستور قبل رحيل الاحتلال أو في غياب إشراف دولي مستقل ومحايد، أثار مخاوف من تلفيق حكومة منتخبة بغية تمرير اتفاقات تكبل الشعب العراقي مستقبلاً.

وبالرغم من غياب الظروف الموضوعية لإجراء انتخابات نزيهة، فقد جرت انتخابات صيف ٢٠٠٤ وسط مقاطعة أطياف واسعة من الشعب العراقي وممارسة مختلف أشكال التزييف، فكانت النتيجة حكومة طائفية ـ عرقية قدمت مسودة دستور مستنسخ من قانون المحتل لإدارة الدولة العراقية السابق الذكر، لعرضه على استفتاء عام في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥، بما فيه من مثالب تشكل خطراً بالغاً على حاضر العراق ومستقبله.

إن الدعوات التي برزت لمقاطعة الانتخابات السابقة كانت تجد مبرراتها الوطنية في رفض الاحتلال ومزاعمه وأعوانه. . أما الموقف الوطني من الاستفتاء على «الدستور» المقترح، فهو المشاركة المكثفة باتجاه رفض «الدستور» لأن هذا الرفض سيعني تجسيد إرادة الشعب العراقي في رفض الاحتلال، وتجسيداً لشرعية المقاومة الوطنية في استخدام جميع الوسائل المشروعة ـ السلمية والمسلحة ـ لطرد المحتل. ومن هنا يبرز حق دعوة القوى الوطنية العراقية المناضلة من أجل التحرير والديمقراطية إلى تحاشي الحيادية السلبية بالمشاركة المكثفة في الاقتراع على مشروع الدستور وفق الشعار القائل: إن قبول هذا الدستور المقترح يعني القبول بالاحتلال، وإن رفضه يعني رفض الاحتلال.

وإذا كانت احتمالات تدخّل «المرجعيات» والحكومة الدمية إلى جانب المحتل، في فرض هذا «الدستور» التمزيقي على المجتمع العراقي احتمالات عالية جداً سواء

بالترغيب والترهيب و/ أو التدليس والتزييف، فإن نتيجة الاستفتاء الفعلية وليست المزيفة عند مشاركة القوى الوطنية بكلمة «لا» ستضع المحتل وتوابعه أمام القوة الوطنية الحقيقية العراقية الدائمة في مواجهة كيانات المحتل وتوابعه الزائفة/ الزائلة.

والجدير بالإشارة، أن ندوة: **مستقبل العراق**[1] ناقشت وأقرّت أربعة مشروعات قوانين: مشروع دستور جمهورية العراق.. مشروع قانون خاص بالجمعيات المدنية والأحزاب السياسية.. مشروع قانون انتخاب البرلمان العراقي (وفقاً لنظام التمثيل النسبي).. قانون الهيئة الوطنية العليا للانتخابات في العراق، حيث ساهم في إعدادها نخبة من الخبراء العراقيين والعرب بإشراف ومبادرة مركز دراسات الوحدة العربية، باتجاه بناء عراق جمهوري ديمقراطي موحد، يكفل لجميع المواطنين حرية الفكر والتعبير والعقيدة والعبادة، وفي سياق بناء نظام يتصف بالعدل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتكافؤ الفرص، والمساواة أمام القانون، ومتابعة الدور الحضاري للعراق في نشر المعرفة وتعزيز قيم الحرية والعدل والسلام.. (ديباجة الدستور).. وهي معدة لأية حكومة وطنية عراقية مستقلة قادمة: حكومة التحرير والديمقراطية للافادة منها بالكيفية المناسبة.

إن إخفاق التجربة الدستورية منذ إنشاء الدولة العراقية الحديثة، وفشل الدساتير الجمهورية المؤقتة عبَّرت عن فشل القوى العراقية في التوصل إلى توافقات وطنية عريضة تتناسب وتتناغم مع مشروع تحديث الدولة والمجتمع. كما إن إعادة الدولة والمجتمع إلى طور ما قبل المجتمع السياسي المنظم نتيجة الاحتلال، يطرح المهمة الملحة أمام النخب والقوى والجماعات والأفراد من كل الأطياف العراقية، لإطلاق حركة اجتماعية وسياسية وفكرية كبرى من أجل تمكين العراقيين وحدهم من صياغة الدستور. وهذا يدعو إلى التشديد على ضرورة حصر بناء الدستور بمشاركة الأطياف العراقية كافة، بعيداً عن دور وتأثير الاحتلال وأعوانه.

يعتبر الجانب الاقتصادي بمؤسساته، بالإضافة إلى أفكاره ومنهجيته وطبيعة النظام الاقتصادي الملائم، ثاني المحاور البنيوية للمسيرة الديمقراطية. ولعلّ أبرز معايير هذا المحور هو تحسين دخل ومستوى معيشة عامة الناس بصور نمطية مستمرة ومكافحة جميع أشكال البطالة، وتقليص فجوة الدخل ـ الثروة وخلق بيئة تقوم على تكافؤ الفرص والضمانات الاجتماعية واعتماد معيار الكفاءة الإنتاجية باعتباره المعيار

(١) **برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق»** (بيروت: المركز، ٢٠٠٥).

الأشمل للمشاركة في التنمية وثمارها، علاوة على خلق مصالح اقتصادية مشتركة بين كل الأطياف الاجتماعية عن طريق تحقيق التكامل الاقتصادي الداخلي والمصالح المشتركة المتبادلة.

لا يمكن عزل ممارسات التنمية في العراق، بطبيعتها، وإنجازاتها، وإخفاقاتها عن أبعاد الصراع التاريخية، الإقليمية، الدولية، الاجتماعية، الأيديولوجية، وفوق ذلك كله البترول، حيث حكمت هذه القوى مسيرة التنمية في البلاد. إنّ التنمية باعتبارها تخصيص الموارد من قبل الدولة للأغراض الاستثمارية كانت ولا زالت متغيراً تابعاً يتم تحديده عَبر تفاعل القوى المذكورة.

يتصف الاقتصاد العراقي بالقطبية الأحادية، متمثلة في الأهمية الضخمة للقطاع النفطي باعتباره محور تمويل ماكنته الاقتصادية من زراعية وصناعية وهياكل أساسية وخدمات عامة.

لم تقف معضلة الاقتصاد العراقي عند فشل جهود التنمية في: تنويع الهيكل الإنتاجي وتعزيز الأمن الغذائي وبلوغ استقرار نسبي متصاعد في دخول ومستويات معيشة الناس، بل تعدت ذلك إلى التدهور الاقتصادي مع الدخول في حرب الثماني سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وبلغت حدود الانهيار في أعقاب حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، وأخيراً انهار الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال مع انهيار الدولة العراقية.

ولما كان الهدف العام للتنمية هو رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة للسكان، فإن سياسة التنمية تدعو إلى تواجد نظام سياسي يستوعب الأطياف الاجتماعية كافة، ويستند إلى قواعد اجتماعية ـ إنتاجية واسعة، وقادرة على تنظيم النشاط الاقتصادي وتنمية الموارد الوطنية بكفاءة وبطرق مؤسسية مناسبة، وفي إطار اجتماعي تتوازن فيه المصالح المختلفة وتتوزع الدخول والثروات على نحو يتسم بالعدل.

لم تكن الأزمة الاقتصادية ظاهرة خلال عقد السبعينيات بسبب الانتعاش الاقتصادي ووفرة الإيرادات النفطية آنذاك، وأصبحت مكشوفة مع الانجراف في حرب الثماني سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وانفجرت عام ١٩٩٠ مؤدية إلى تردي مستويات المعيشة ونوعية الحياة في البلاد.

تتجسد الأزمة الاقتصادية العراقية في عدد من الظواهر التي لازمت عملية التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل منذ إنشاء الدولة العراقية الحديثة، وأهمها: عيوب اقترنت بالبنية المؤسسية السياسية في ظروف الاحتكار السياسي التي أثرت بشدة في الاستقرار الاجتماعي وعملية التنمية، وأعاقت عملية التحول الديمقراطي

بما خلقته من الصراعات العنيفة بين مختلف القوى السياسية. . استمرار الفجوة بين أهداف وإنجازات التنمية. . تصفية الفترة السابقة مع كل عهد سياسي جديد، بما ولّدته هذه الظاهرة من خسائر بشرية ومادية في كل مرحلة جديدة عبّرت عن تراجع المسيرة الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية في البلاد. بقاء قطاع النفط خارج سيطرة الدولة في سياق التقلبات فيَ إنتاجه وأسعاره في السوق الدولية، وتأثيرات هذه الظاهرة في عدم استقرار الدخل الفردي ومستويات معيشة المواطن، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية في مدخرات الدولة واستثماراتها ومسيرة التنمية.

تُعبِّر السياسات الاقتصادية للاحتلال، عن مشروع اقتصادي جذري ينطلق من مصالح استراتيجية، ومن الأيديولوجية اليمينية للمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية التي تعمل باتجاه الهيمنة على السياسة الاقتصادية الدولية، رغم ما تواجهه من معارضة متزايدة من الأوساط الشعبية على النطاق العالمي. وفي إطار هذا المشروع جرى تحديد طاقمه الإداري (المستشارين) ممن يحملون الإيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية للمحتل، وتم اختيارهم بحكم ارتباط الإدارات الأمريكية بالمؤسسات الرأسمالية الكبرى، وهذا ما سيضع مستقبل الاقتصاد العراقي، ليس عرضة للهيمنة الرأسمالية بشكل عام وحسب، بل ولصراعات النفوذ والتنافس السياسي أيضاً، أو حتى لهيمنة شركات محددة بعينها، كما حصل في أعقاب الاحتلال البريطاني للعراق في القرن الماضي. وهؤلاء المستشارون حالياً في موقع سلطة «مطلقة» خالية من أيّة ضوابط مؤسسية عراقية، أو محددات اجتماعية، أو التزامات معينة تجاه الشعب العراقي، في حين يمارسون سلطتهم تجاه العراقيين بحرية وفي غياب المحاسبة.

وفي هذه البيئة الجديدة، تحول الحديث عن التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية لدى سلطة الاحتلال إلى الحديث عن إعادة البناء وإعادة الإعمار بمفهومه الهندسي، أي خالياً من مضامينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن دون تقييم فعّال لمتطلبات المرحلة، أو الترابط بين المشروعات وتأثيراتها في ما بينها وبالعلاقة مع الاقتصاد الكلي. بل إن ما تطرحه السياسة الاقتصادية الجديدة لمستقبل العراق هو ربط سياسة إعادة إعمار البلاد بسياسات الانفتاح، وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي، وإلغاء أو تقزيم دور القطاع العام والتخلي عن سياسة دعم السلع الاستهلاكية الأساسية، وإطلاق الأسعار وأسعار الفائدة، وتخفيض الضرائب على الشركات والضرائب الجمركية على الواردات، وإلغاء التميز الذي كان قائماً لصالح الشركات الوطنية في عقود ومناقصات الدولة، وفتح باب الملكية الأجنبية على مصراعيه في غياب سياسة انتقائية لاختيار ما هو مفيد وتوظيفه في أهداف مرغوبة، وفتح القطاع المصرفي للرأسمال الأجنبي دون إمكانية تقييد رؤوس الأموال عند

الحاجة، وإدخال القطاع الخاص والمعايير التجارية ورأس المال الأجنبي إلى قطاعات الخدمات والمنافع العامة والقطاع الزراعي دون ضمانات أو قيود أو رقابة كافية، وخصخصة النفط والسيطرة على الصناعة، وإهمال حقوق العمال ودور الدولة في التقاعد والضمان الاجتماعي، وأيضاً التخلي عن دورها في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، بما يعنيه من السيطرة الشاملة على الاقتصاد العراقي. يضاف إلى ذلك توجيه الإيرادات النفطية ـ قدر الإمكان ـ نحو المجالات الاستهلاكية والتبذيرية على حساب الاستثمارات. وبذلك لن يحقق مشروع الاحتلال التنمية حتى وفق المفهوم الليبرالي، ناهيك عن بناء اقتصاد عراقي قادر على المنافسة في الأسواق العالمية.

يمتلك العراق أكبر احتياطي من النفط الخام بعد السعودية وبواقع ١١ في المئة من الاحتياطي النفطي المؤكد وجوده في العالم. إن التطورات التي حصلت في مجال الاستكشافات النفطية داخل البلاد قد تجعل من العراق مالكاً لأكبر احتياطي نفطي في العالم، ففي خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ أعلنت الجهات الرسمية العراقية أكثر من مرة زيادة الاحتياطي المستكشف من ١٠٠ ليصل إلى ١١٢ بليون برميل نتيجة اكتشاف حقول نفطية جديدة وبما يعادل ثلاثة أضعاف ما اكتشفته شركات النفط الأجنبية في العراق على مدى خمسين عاماً. أي إن فترة نفاد النفط العراقي وفق معدلات إنتاجه قبل المقاطعة الدولية (٢,٥ م ب/ ي) سوف تمتد إلى حدود ١٢٤ سنة، بينما يقدر بعض خبراء النفط أن العراق يمتلك مكامن نفطية بحدود ٣٠٠ ـ ٤٥٠ بليون برميل. بمعنى أن فترة نفاد النفط العراقي على افتراض إنتاج ستة ملايين برميل يومياً ـ وعلى أساس هذه التخمينات ـ تتراوح بين ١٣٩ ـ ٢٠٨ سنوات. يُضاف إلى ذلك وجود ٨٠ حقلاً مكتشفاً، المستغل منها ١٥ حقلاً فقط!

وفي سياق مناقشة الجوانب المختلفة للثروة النفطية وما شهدتها من تدهور حاد بسبب الحروب والمقاطعة، لوحظ أنه رغم ضخامة التكاليف المالية اللازمة لتطوير هذا القطاع، إلا أن خصائص الصناعة النفطية العراقية يمكن أن توفر إمكانية إعادة بنائها وتوسيع طاقاتها الإنتاجية دون أن يتحمل العراق تبعات مالية مباشرة. إن ضخامة الاحتياطي، وقرب النفط من سطح الأرض، وانخفاض إنتاج تكلفة البرميل، وغياب مخاطرة الاكتشافات النفطية، ووجود حقول نفطية جاهزة تتطلب التطوير، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، كلها عوامل لجذب الشركات النفطية للإنفاق على تطوير الصناعات النفطية العراقية في حالة وجود إدارة عراقية وطنية مؤهلة تقوم بتوزيع الآبار النفطية على أكبر عدد ممكن من الشركات العالمية باتجاه إعادة بناء هذه الصناعة في فترة زمنية قياسية مع مضاعفة الإنتاج إلى ٦ ـ ١٠ مليون برميل يومياً.

تختلف العولمة (Globalization) عن العالمية (Internationalization) في أن الأولى

عملية أحادية موجهة لاختراق الفرد ـ المجتمع ـ الدولة وفرض هيمنة ثقافية وحدانية على الآخر، بما في ذلك نمط سياسي واقتصادي وحضاري وحيد لتقود في محصلتها إلى تعميق تبعية الدول الأقل تطوراً في ظروف ضآلة قدراتها على المنافسة، بينما العالمية تأكيد لتعايش الأيديولوجيات المختلفة، وتجسيد لقضية الإنسان ـ المجتمع في ظل التعاون المتبادل نحو عالمَ أفضل يعمل على تقريب مستويات الإنتاجية الحضارية وإعادة بناء نظام دولي أقرب إلى التكافؤ.

وترتبط آثار العولمة بجانبيها الإيجابي والسلبي بمرحلة التطور الحضاري للدول التي تدخل في نطاقها. ويمكن القول بصفة عامة إن هذه الإيجابيات تزداد مع مرحلة التقدم الحضاري، وتقل لتتحول إلى سلبيات في تلك الدول الأقل تطوراً، وذلك لتدني قدراتها على المنافسة. أي إن المعادلة في عالم العولمة هي: كلما كانت للدولة قدرات إنتاجية أكبر وأكثر تنوعاً حققت وفورات أكثر، وكلما كانت قدراتها الإنتاجية أكثر ضعفاً وأقل تنوعاً تحملت خسارة أكبر. وفوق ذلك فإن فرض الشروط الانفتاحية للعولمة في مواجهة الشركات المتعددة الجنسية تعني حرمانها من بناء قواعدها الإنتاجية ووقوعها تحت مطحنة الاستهلاك والعجز والمديونية. وهذه الظاهرة قائمة منذ مرحلة الرأسمالية التجارية وقادت إلى استمرار اتساع الفجوة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث.

لكن العولمة باعتبارها ظاهرة عالمية شاملة، تتطلب التعامل الواعي معها بديلاً عن موقف الرفض الكلي أو القبول الكلي. ويرتبط بذلك وجود مساحة واسعة للمناورة والتحرك للاستفادة من إيجابياتها وتحاشي أو تخفيف سلبياتها. ذلك أن موقف الرفض الكلي يقود إلى الانغلاق والتقوقع في سياق مفاهيم وأفكار وقيم تكلست عَبر فترات تاريخية طويلة، فالانغلاق موقف سلبي غير فعال في مواجهة الاختراق الثقافي للعولمة التي تدخل البيوت والعقول وتفعل فعلها بطرق مغرية مدعمة بأجهزة إعلامية وإعلانية ضخمة. ويتماثل الانغلاق مع الاغتراب بقبول أيديولوجية الاختراق والارتماء في أحضان العولمة والاندماج فيها دون تحفظ، لأن هذا التوجه يقود إلى الفراغ: اللاوعي ـ غياب القضية والفكر والإيديولوجيا ـ وهذا الفراغ يكون عادة غير قادر على بناء كيان أو هوية ولا يُقدِّر معنى الذات الإنسانية ـ الوطنية وقيمته واستقلاله. إذاً، الموقف المطلوب هو المواجهة العقلانية: العمل الذاتي بتأكيد مهمة إنجاز مرحلة بناء الدولة وأسس التحول الحضاري السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهذا يدعو إلى عدم الارتماء في أحضان العولمة دفعة واحدة، بل التعامل معها تدريجياً بالعلاقة مع تصاعد نمو البنية الاقتصادية، وعلى نحو متوافق مع مرحلة تطور الاقتصاد الوطني.

نوقشت مسألة البنية الاجتماعية والتغير الاجتماعي من الناحية الفكرية لتفرز

هذه المناقشة ضرورة البحث عن موقع المجتمع العراقي بالعلاقة مع المراحل الثلاث التي مرت بها البشرية في حركتها المتواصلة ضمن سياق تغيير بُناها الاجتماعية ودفعها نحو مراحل أكثر تقدماً في بيئتها الاجتماعية: المرحلة الأولى اللاهوتية.. المرحلة الثانية الميتافيزيقية.. المرحلة الثالثة الحداثة ـ المعاصرة. وهذا ما تطلب بحث الخصائص الاجتماعية وطبيعة تطور الوعي السياسي في المجتمع العراقي منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة وبالعلاقة مع مواريثه التاريخية التي تمتد لآلاف السنين.

ولكن هل إن معضلة البنية الاجتماعية العراقية تكمن في التنوعات الإثنية أم في البيئة الاجتماعية التقليدية؟

ظروف الصراعات والعنف في أعقاب ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ والمراحل التالية وما رافقها من تجاوزات ومؤامرات وانقلابات، والتي انتهت إلى تشكيل خمسة أنظمة حكم في حدود عشر سنوات، وفي سياق اتساع لغة العنف بين الحاكمين والمحكومين وفي داخل كل منهما، خلقت فرصاً ملائمة لتجديد القيم البدوية والطائفية التي لم تقتصر على فئة اجتماعية معينة، بل امتدت إلى معظم الأطراف والجماعات العراقية بأحزابها ومنظماتها ومؤسساتها، ومع أن مختلف الأطياف العراقية أعلنت باستمرار رفض التعامل الفئوي ونبذ قيم التعصب والعصبية، إلا أنها في الواقع انغمست فيها أحياناً وانجرفت معها أحياناً أخرى بغض النظر عن مواقفها داخل الحكم وخارجه.

وجاءت الحروب لتضيف عاملاً آخر لانتعاش هذه القيم والممارسات، ففي أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية ركزت الدعاية الإعلامية على إثارة المسألة المذهبية، ونفخت في بوق الطائفية. وقادت ظروف ما بعد حرب الخليج (عام ١٩٩١) إلى مزيد من التعديل والتكييف في مفاهيم وطرق الحكم وسياساته، وبخاصة الاعتماد المتزايد على المؤسسات التقليدية: القبيلة ـ العشيرة. كما تفاقمت مسألة التمايزات الاجتماعية بعد أن تحولت الدولة نفسها إلى مجرد عصبية منافسة لبقية العصبيات. وعندما تنحاز الدولة إلى جماعة معينة تتحول عندئذ إلى غنيمة تستفرد بها تلك الجماعة سواء كانت طائفة أم عشيرة أم عائلة، وبما «ينذر بتقنين التفكك الاجتماعي وجعله شرعية الأمر الواقع...».

ومن العوامل الأخرى لانتعاش التمايزات الاجتماعية وتصاعد ظاهرة التشظي في المجتمع العراقي، هي نزعة الوحدانية للدولة الشمولية «الثورية». هذه النزعة لم تقتصر على رفض التعددية الاجتماعية للفئات اللغوية/ القومية فحسب، بل امتدت إلى رفض التعددية السياسية والإصرار على الانصهار السياسي في ظروف الاحتكار

السياسي وعبادة الشخصية، كما إن اتساع البطالة والعوز في ظل الحصار ساهم في تعزيز الولاءات الفرعية على حساب الولاء للدولة. وفي مثل هذه الظروف تتعزز القيم التقليدية لدى المواطن من عائلية وعشائرية وطائفية بحثاً عن الحماية. ولقد امتدت هذه الظاهرة إلى العديد من الكتابات والدراسات الاجتماعية في توجهاتها المنهجية العمودية ـ التقليدية عند دراستها للتنوعات اللغوية ـ القومية العراقية بدلاً من المنهجية الأفقية ـ الحضارية التي كان رائدها عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي.

كذلك ساهمت ظاهرة ضعف المؤسسة الحزبية العراقية إلى أن تصبح عامل تغذية للبيئة الاجتماعية التقليدية. ذلك أن غياب الديمقراطية في مؤسساتها وتنظيماتها الداخلية وشيوع العنف والاحتماء بالباطنية، قاد إلى التعتيم على ظروف الفساد الإداري والشخصي، والعجز الفكري وتدني الوعي والقسوة في حياتها الداخلية بما ولدتها من كثرة الانشقاقات. وفي مثل هذه الظروف أصبحت أحزابنا متصارعة متنافسة بعيدة عن التعاون والتكامل، وثقافتها السياسية محدودة وقديمة، ودائرة علاقاتها ضيقة، ونظرتها إلى الواقع السياسي أحادية. بل وتتجنب المشاركة الثقافية للفئة الفكرية عموماً وللرأي الآخر بخاصة، وكما يذكر سعد البزّاز «عندما لا نجد أبناء للمفكرين في السياسة العراقية. . . ستبدو معضلة العراق في أن النظام السياسي الحكومي والمعارض. . . خرج من مخاض الشوارع لا من حاضنات المفكرين».

إذاً، مسألة التمايزات الاجتماعية لا تقبع في التنوعات الاجتماعية في حد ذاتها، بل في قيم وممارسات البيئة الاجتماعية التقليدية، وذلك ارتباطاً بغياب نظام سياسي يحظى بالقبول العام لبناء السلام الاجتماعي ودفع عملية التحضر نحو النمو النمطي المتصاعد. وهذه الظروف تفرز سمومها باتجاه إضعاف فرص ظهور كتلة تاريخية كبيرة متآلفة في سياق تحالف المصالح ونيل القبول العام لبرامجها. وهذا يؤخر فرص بناء مجتمع مدني دستوري نابض بالحياة لإعادة بناء العراق الحديث. من هنا فإن السؤال الآخر المطلوب مناقشته هو: كيف يمكن معالجة التمايزات الاجتماعية، وبخاصة أزمة القبلية ـ الطائفية والنعرات القومية الشوفينية، بعد أن انتعشت وتعمقت في ظروف القهر والحصار والاحتلال؟

خلقت الحضارة المعاصرة انتماءات أكثر إنسانية ووطنية من تلك الانتماءات البشرية التقليدية. وهي انتماءات مكتسبة، أي يختارها الإنسان بإرادته ووعيه، وتقوم على أسس المصالح المشتركة، ومن منطلق النظرة إلى الوطن لا على أساس مجرد أولوية الأرض وقدسية ترابه فحسب، بل أولوية الإنسان وقدسية حقه في الحياة الكريمة،

وفي ظل الحرية والحقوق والواجبات المتماثلة. وتقوم على قاعدة بناء منظمات المجتمع المدني باعتبارها البديل الأرقى الذي ابتدعته الحضارة الإنسانية محل الانتماءات التقليدية الموروثة المتعصبة والغيبية.

إن خلق مناخ «قبول الآخر» بدلاً من الانصهار الثقافي هو البديل للقهر السياسي. وهذا يتطلب القبول بالفكرة القائلة: إن «الحوار» يصبح أكثر ثراء ودفئاً، وإن «الوحدة» تكون أكثر تماسكاً وقوة من خلال «التنوع». والتنوع يعني سماع الرأي الآخر «الرأي المخالف» باعتبار أن الاختلافات أمر طبيعي في المجتمع البشري، بل هي عامل إيجابي في توسيع المدارك العقلية للوصول إلى الرأي الأكثر نضوجاً.

المحاور الإصلاحية الثلاثة التالية لمعالجة ظاهرة التشظي في المجتمع العراقي، تتطلب المزيد من الدراسات:

المحور الأول، إصلاح الأحزاب السياسية.

المحور الثاني، إشاعة مبدأ التنوير.

المحور الثالث، تشجيع التحول من الطائفية ـ العشائرية إلى الوحدات/ التجمعات الاقتصادية/ الكوميونات.

وعلى الرغم من نشوء الدولة العراقية وسرعة مظاهر التحديث، فإنها لم تؤدِ إلى إزاحة الولاءات الفرعية. من هنا استمر الوعي الوطني ضعيفاً عندما اندلعت أحداث انقلاب ـ ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨. وبالرغم من أن الفترة التي أعقبت هذه الأحداث شهدت قمة تصاعد الحركة الشعبية وتحرك الفئات الدنيا واندماجها في الحياة السياسية، إلا أن الوعي الاجتماعي بمغزاه الحضاري استمر في ضعفه وأثّر بدوره في الوعي السياسي. بل إن أحداث الصراعات التناحرية بين الأطراف الوطنية ـ القومية التي رفعت راية الثورة، أطلقت العنان لقيم البداوة والمعتقدية المطلقة والوحدانية والغيبية والعنف، والتحرك على نحو أسرع من الفترة السابقة، لتشكل المظلّة الاجتماعية الفعلية في الساحة السياسية العراقية بأفرادها ومنظماتها ومؤسساتها.

إن المرحلة التي أعقبت ثورة تموز/ يوليو بما أفرزتها من أحداث العنف، والعنف المضاد، في سياق سلسلة الانقلابات والمؤامرات والدسائس التي طبعتها كطريق وحيد لكسر جمود انتقال السلطة واحتكارها، شكلت تراجعاً حضارياً خطيراً وانحدار محتوى الوعي السياسي انحداراً عميقاً، لتنتهي في فتراتها التالية إلى الحروب والكوارث والمقاطعة، وأخيراً الاحتلال والخراب.

ومن محصلات هذه المرحلة تصاعد الشعارات والدعوات المثالية القائمة على تبني

المطلقات، والادعاء بامتلاك الحقيقة، والنظرة الأحادية لمظاهر الحياة الاجتماعية، وإهمال فكرة النسبية، والطلاق بين النظرية والواقع، والخطّ من مبدأ الواقعية والخلط بينها وبين النفعية الذاتية والانتهازية، وتضخيم الشعارات المنطلقة من الأفكار الأفلاطونية المثالية من دون الالتفات إلى طبيعة الإنسان ـ المجتمع، وكشف رغباته وقدراته ورسم الأهداف وفق متطلباته وإمكاناته، والتربية الحزبية القائمة على تقديم المزيد من التضحيات والضحايا في ضوء النظرة المتدنية لقيمة الإنسان ووجوده، والإصرار على هدر الإمكانات البشرية والموارد المجتمعية، والتغافل عن حسابات العوائد والتكاليف الاجتماعية، لتتحول الأهداف المعلنة إلى مجرد شعارات معلقة.

من المحصلات الأخرى لهذه المرحلة بالعلاقة مع تخلف الوعي السياسي في محتواه الحضاري، ولعلها الأكثر خطورة، هي ما أحدثته ثورة تموز/ يوليو من قطيعة تكاد تكون تامة مع البنية السابقة للدولة والمجتمع. ظاهرة الطلاق هذه مع الفترة السابقة (العهد المباد) تكررت في سياق سلسلة الانقلابات التي اخترقت السلطة، وهكذا مع كل نظام حكم جديد كان يحدث طلاق وقطيعة مع الفترة السابقة. وربما كانت هذه الممارسات واحدة من النقاط المحورية القاتلة في السياسة العراقية للمرحلة الشمولية، إذ إنها مثلت تراجعاً حضارياً مع كل انقلاب جديد. وجسدت عقلية متصلبة تقوم على النظرة الأحادية المثالية لوقائع الحياة الدنيوية النسبية، واعتبار الفترة السابقة شراً على إطلاقها. وشكلت مع كل مرحلة هدراً فكرياً وإدارياً وبشرياً ومادياً في مواجهة جهود التنمية المجتمعية. وذلك نتيجة ما رافقتها من تصفيات أو عزل أو تهجير الكفاءات والخبرات، وإحلال عناصر جديدة حتى وإن كانت غير مدربة من منطلق الولاء قبل الكفاءة، وإلغاء الأفكار والمشروعات والخطط السابقة وانتظار فترات زمنية مهدرة حتى تتضح معالم السياسة الجديدة ليكون بالإمكان رسم خطط وأفكار ومشروعات جديدة، ليتم إلغاؤها أيضاً مع كل دورة انقلابية آتية عاتية، ولتستمر الدوامة في ضوء استمرار الهدر البشري والمادي المجتمعي في ظلّ حكومة الاحتلال.

وفي ضوء هذه الأحداث التي ولّدت الكثير من الآلام والأحقاد، ليس غريباً أن تتجه محاولات إزالة النظام العراقي في ضوء عجز معارضيه، وبالذات أصحاب الدكاكين السياسية، إلى تحقيق هذا الهدف على الطريقة القبلية بحيث انضمت إلى «القبائل الأمريكية» التي عصفت، ليس بالنظام، فحسب، بل وبالدولة العراقية بكل مرتكزاتها، ولتتحول دعواتها للحرية إلى الثأر والتصفيات القبلية «تحت شعارات ممجوجة قلبت الاحتلال إلى تحرير، والفوضى إلى حرية»!!

لقد عالجت الفصول الخمسة الأولى من البحث المحددات الداخلية للتحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية ـ الثقافية والأسس السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، بينما ناقش الفصل السادس المحددات الخارجية للتحول الديمقراطي من دولية وإقليمية وعربية.

المقصود هنا بمحددات التحول الديمقراطي مجموعات من القيود (Strains) التي تفرز قوة تأثيرية سالبة أو مضادة لمسيرة الديمقراطية بحيث تعمل على إبطائها أو إيقافها وفشلها عند عدم اتخاذ الاستعدادات المناسبة لمواجهتها. وهي تصدر عن قوى داخلية وخارجية ناجمة عن سلوكية معينة. وهذه القيود ليست ثابتة جامدة بل متغيرة متطورة تقل أو تزداد حدة في تأثيراتها بالعلاقة مع متانة أو ضعف هذه التجربة ومدى نجاحها أو فشلها في التعامل الحضاري معها. ولأن هذه القيود متغيرة، فمعنى ذلك وجود احتمالات وفرص واسعة للتعامل معها وتحييدها، بل وأيضاً تغيير طبيعتها لتتحول من عوامل سلبية معوقة إلى عوامل إيجابية داعمة مساعدة. وحيث إن الديمقراطية في جوهرها هي عملية سلمية حضارية، فإنَّ وسائلها المستخدمة تكون لتحييد هذه المحددات و/ أو تحويلها إلى عوامل مساعدة، وتكون كذلك وسائل سلمية توفر بيئة ملائمة لنمو السلام الداخلي (الاجتماعي) والسلام الخارجي (الدولي)، ولا سيّما أن هذه القيود هي تصرفات اعتيادية ناجمة عن عوامل محددة سواء كانت مرتبطة بالبيئة الاجتماعية في حالة القيود الداخلية، أو بالعلاقات (المصالح) الدولية في حالة القيود الخارجية. وبكلمات أخرى، إن معالجة هذه المحددات هي مهمة دائمة ومستمرة لعملية التنمية والتحول الديمقراطي.

وحيث إن الفصول السابقة (الفصول ١ ـ ٥) انصبت على محاولة تحليل القيود/ المحددات الداخلية القائمة، فإن مهمة هذا الفصل هي محاولة تحليل القيود الخارجية الدولية ـ الإقليمية ـ العربية والتركيز على تحليل السياسة الخارجية، وضرورة بناء مؤسسات حديثة تقوم على التعامل مع الخارج وفق سياسة حضارية تعتمد الواقعية المبدئية لخدمة جهود التنمية والمسيرة الديمقراطية في الداخل، أي وضع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في خدمة التنمية والتحول الديمقراطي في العراق.

ماذا يريد الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من العراق؟

إن المناقشة السابقة لأهداف الحرب والاحتلال الأمريكي للعراق ربما توفر إجابة وافية عن هذا السؤال: تأمين إمدادات النفط مسألة حيوية في الاستراتيجية الغربية، وشرط ذلك هو أولوية استمرار هذه الإمدادات النفطية على نحو مناسب من حيث الكمية والسعر. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة: إحكام سيطرتها على النفط الخليجي في سياق لهاثها للسيطرة على النفط العالمي، وعدم السماح ببروز قوة دولية منافسة. المسألة الأخرى هي منع العراق من امتلاك أسلحة الردع وتحجيم قوته

العسكرية التقليدية إلى حدود لا تسمح بتهديد المصالح الغربية. وتشكل مهمة ضمان أمن إسرائيل هدفاً استراتيجياً غربياً آخر يمتاز بالأولوية، بل إن المطلوب من العراق الدخول في عملية التسوية «الشرق أوسطية» سواء بالمساعدة على حل بعض أهم الصعوبات التي تواجه هذه التسوية مثل توطين جزء من اللاجئين الفلسطينيين في العراق وتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. إنّ الغرب يدرك تماماً أن الحصول على الشرعية الحقيقية لعملية التسوية (السلام) يتطلب حضور الأطراف العربية الرئيسة، وبخاصة سوريا والعراق، فبوجودهما فقط يمكن أن تتحقق «شرعية» إطلاق لفظة «السلام» وبلوغ التسوية النهائية. والهدف الاستراتيجي الغربي ـ الأمريكي الآخر، هو أن يكون موالياً لا معارضاً لهذه الاستراتيجية أو على الأقل أن لا يشكل مصدر تهديد للمصالح الغربية، بل وإذعان العراق لسياستها، وأن يكون في موقف يمكن إدماجه سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بالترتيبات الأمنية والدفاعية الأمريكية في المنطقة. من هنا يُشكل وجود اتفاقية دفاع عسكري وحضور أمريكي في العراق مطلباً استراتيجياً أمريكياً. وهو ما يعني أيضاً فرض السياسة الليبرالية والقبول بالعولمة وفتح أسواقها للشركات الأمريكية العملاقة وأجهزتها الإعلامية الضخمة، وتحويل عموم التوجهات العراقية من اقتصاد كان ينحو باتجاه بناء وتنويع قاعدته الإنتاجية، إلى اقتصاد استهلاكي يقتات على فتات النفط.

وعليه استمرت قرارات مجلس الأمن الدولي نافذة بحق العراق ومتمثلة في المقاطعة الاقتصادية الشاملة بما في ذلك منع بيع نفطه عدا تلك الكميات المحددة بحسب اتفاقية «النفط ـ الغذاء»، وإجبار العراق بالقوة على بقاء منطقة حظر الطيران في شماله وجنوبه من أجل إذعانه، وضمان نزع أسلحته بتأييد أنشطة لجنة نزع سلاح العراق وأنشطة الطاقة الذرية.

بعد حوالى ١٣ سنة من الحصار الاقتصادي، اتضح خلال هذه السنوات الطويلة أن لعبة الحصار لا تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، ولا بحماية الكويت أو بلدان الخليج من تهديد عراقي مزعوم، بل إن أمريكا استخدمت «البعبع» العراقي ورقة رابحة لاستغلال هذه البلدان و«استحلاب» مشايخها واستمرار هيمنتها على المنطقة، وعدم السماح بإعادة بناء العراق باعتباره أكثر البلاد العربية المالكة للقدرات البشرية والمادية للنهوض والانطلاق، وتشكيل مركز ضغط أو انجذاب باتجاه التحرر من الهيمنة الأجنبية. وفوق ذلك زعزعة البنية الاجتماعية وإبقاء شعب العراق بين مطحنتي الحصار الداخلي والحصار الخارجي. علاوة على دفعه نحو اليأس من أنظمة عربية عارية عاجزة وبناء قناعته للوصول إلى واشنطن حتى لو كان ذلك عن طريق إسرائيل.

ومع مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة (المحافظون الجدد) بانتخاب بوش الابن رئيساً للولايات المتحدة عام ٢٠٠٠، تشكلت هذه الإدارة لتضم تحالفاً ثلاثياً مكوناً من ثلاثة تيارات يمينية متمايزة ولكنها مناصرة لإسرائيل: وهذه التيارات التي تجمع المحافظين الجدد ترتبط بدورها، كحال كل إدارات البيت الأبيض، بما يمكن وصفه بـ «المثلث الحديدي»، المتمثل بتلاقي وتقاطع مصالح قطاعات: المجتمع الصناعي ـ العسكري وشبكته الأخطبوطية، المجتمع النفطي، المجتمع الاستشاري ـ المالي. أما قاعدة هذا المثلث وضلعه الرئيس فهو المجتمع الصناعي ـ الحربي الذي يقف وراء التصاعد المفرط لحجم الإنفاق العسكري الذي تصل ميزانيته المباشرة وغير المباشرة إلى نصف تريليون دولار سنوياً. من هنا فإن فهم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة يتطلب الغور عميقاً في القوى الخلفية الكامنة وراء الإدارة الحاكمة التي تشكل قاعدة الحكم الفعلية في المجتمع الأمريكي، والقوة المحركة للسياسة الخارجية المتمثلة أساساً بالعائلات الرأسمالية الكبيرة والمؤسسة العسكرية ثمّ تأتي في أسفل القائمة إدارة البيت الأبيض التي ليست أكثر من هيئة منفذة للمصالح الرأسمالية الأميركية.

ومع وقوع الضربة القاسية التي تلقتها في ١١ أيلول/ سبتمبر والمتهم فيها العرب/ الإسلام، اتجهت الولايات المتحدة نحو إجراء تغيير جذري في سياستها، تجسدت في وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي صدرت في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. بدأ تطبيق هذه السياسة الأمريكية الجديدة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب في كل من أفغانستان والعراق، علاوة على التدخل السافر في شؤون دول المنطقة وتوجيهها بما يتماشى والسياسة الأمريكية الجديدة. وبذلك تمكنت شبكة المحافظين الجدد، وهي متأثرة بنفوذ مصالح الجناح اليميني الإسرائيلي، من انتهاز فرصة تاريخية لفرض جدول أعمالها الراديكالي، كما إن تفسير ما حدث من سهولة إعلان حروب متعددة للولايات المتحدة ضد أفغانستان، الإرهاب، العراق، يرتبط ـ أي هذا التفسير ـ بصدمة ١١ أيلول/ سبتمبر التي مكنت الإدارة الأمريكية من حرق واختزال معظم العمليات الهيكلية في كيفية صنع قرارات السياسة الخارجية وهيمنة الإدارة المذكورة عليها.

لم يتمتع العراق بعلاقة صداقة مع جيرانه. وفي أفضل الأحوال دفع ثمناً لتعاونه معهم. وهذا الأمر واضح في علاقات الجوار العراقية، بعامة. ويرتبط بذلك تعرض الأمن الإقليمي العراقي إلى الخطر منذ إقحام نوري السعيد البلاد في حلف بغداد (عام ١٩٥٥) بما رتب عليها من التزامات ثقيلة. وما زاد الأمر خطورة خروج العراق فجأة من هذا الحلف (عام ١٩٥٩) من دون إجراء ترتيبات تضمن له الحماية والاستقرار الإقليمي.

تميزت العلاقة بين العراق **وإيران** بالتوتر والعداء المتواصل منذ فترة تاريخية غائرة

في القدم ولغاية العصر الحديث، حتى أن العداء الأمريكي تجاه البلدين لم ينجح بدفعهما إلى المصالحة والتعاون، فالاختلافات بينهما عميقة: أيديولوجية، سياسية، إقليمية جيوسياسية. ولقد قادت الأسباب الثلاثة التالية الرئيسة إلى تفجير هذه الحرب الكارثية، التي انتهت بالعودة إلى نقطة البداية من دون أي حل للمشكلات العالقة.

أولها، السبب الحدودي، إذ حكم علاقة البلدين على الدوام التوازن بين عناصر القوة وعناصر الضعف النابعة من الموقع الجيوستراتيجي لكل منهما. **وثانيها**، أيديولوجي، ذلك أن تهديد النظام الثوري الإسلامي الإيراني للنظام البعثي العلماني كان من نوع التهديدات التي لم يكن بالإمكان التعايش معها لأنّها كانت تهديدات وجوديّة في إطار مباراة صفرية يترتب على بقاء أحد طرفيها زوال الآخر. **ثالثها**، طموح رأس النظام العراقي إلى تأدية دور إقليمي أكبر بالاستفادة من ظروف عزل مصر عن محيطها العربي بعد توقيعه اتفاقيّة كامب ديفيد.

وضعت إيران استراتيجيتها تجاه الحرب على العراق وقبلها أفغانستان على هذا النحو: لا مصلحة لإيران في المواجهة مع الولايات المتحدة. . ليس باستطاعة إيران أن تمنع الحرب على الدولة المجاورة (ولا في الانضمام إلى القوة المستهدفة). . من مصلحة إيران (إذا كان ذلك سيحصل) التخلص من نظام شكّل تهديداً لأمنها القومي. وكمحصلة لهذا التوجه، فإن إيران ستعمل على منع قيام نظام جديد معادٍ لها بعد سقوط النظام القديم، وإيجاد مواقع نفوذ في النظام الجديد.

ومهما قيل عن حجم «المكاسب الاستراتيجية» التي حققتها إيران، فلا أقل من أنها أصبحت القوة الإقليمية الأبرز ومن دون منافس بعد غياب القوة العراقية، بالإضافة إلى أن علاقاتها الإيجابية مع بعض الأطراف الطائفية، وقدرتها على تأدية أدوارٍ تحقق مصلحتها من دون أن يغضب المحتل الأمريكي إن لم تصب في أهدافه، هي كلّها عوامل جعلت من إيران اللاعب الثاني في الساحة العراقية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن، وبالرغم من أن سياسة إيران في هذا المجال انطلقت من حقيقة أن احتلال العراق حقق لها ما لم تستطع ثورة الخميني أن تحققه، وبالرغم أيضاً من أنّ ممارساتها تصبّ عموماً في مصلحة الاحتلال، إلا أن الاحتمال يبقى قائماً بأن تحول الولايات المتحدة وحلفاؤها ضغوطاتهم نحو إيران ـ بما فيها سياسة الإحتواء ـ انطلاقاً من مصلحة استراتيجية بحتة تقوم على عدم السماح بظهور دولة قوية، وبخاصة في الخليج العربي.

تُعتبر **تركيا** بلداً آخر غير عربي مجاوراً للعراق. وهذا الجوار يُعطي بعداً أعمق لمفهوم «أن العراق يشكل الجناح الشرقي أو البوابة الشرقية للوطن العربي». وكانت العلاقات العراقية ـ التركية منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الغزو (عام ١٩٩٠)

ودية عموماً، إذ ترسخت الصلات الثنائية بينهما من واقع كونهما نظامين يدينان بالعلمانية (Secular)، وكونهما أيضاً حكومات قومية (Nationalistic) وملتزمة بالتنمية الاقتصادية والتحديث، في حين كانت السلفية تزداد قوة في المنطقة. ثمّ إن البلدين تحاشيا التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما، وهذا على خلاف الحالة في بقية بلدان المنطقة. العراق من ناحيته ليست لديه ادعاءات أيديولوجية أو إقليمية في تركيا أو مشكلات حدودية.

تبنت تركيا مجموعة «ثوابت» تجاه العراق منذ تغير الخريطة العراقية بعد حرب الخليج (عام ١٩٩١)، وشكلت جامعاً مشتركاً بين مختلف القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية التركية، متمثلة في:

ـ الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، انطلاقاً من أن أي تقسيم للعراق سيفتح باب تقسيم كل الدول المجاورة بما فيها تركيا.

ـ منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، لأنها ستشجع أكراد تركيا الاحتذاء بأشقائهم في العراق.

ـ إن التفكك السياسي والعرقي للعراق شجع تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق (منطقة كركوك) حقوقاً ثقافية وحكماً ذاتياً وأن لا يكونوا بأي حال تابعين لمنطقة الحكم الذاتي/ الفدرالية الكردية المحتملة في المستقبل، حتى يبقى التركمان جيباً تركياً داخل العراق.

ـ منع تشكيل العراق أي تهديد مستقبلي لتركيا، وإذا كانت تركيا مع «عراق موحد» إلا أنها ضد ظهور «عراق قوي».

ـ عدم السماح لإيران بممارسة أي نفوذ داخل العراق.

كانت المعادلة التركية تقوم على ركيزتين: السعي إلى منع نشوب الحرب، وبالتالي تحاشي حدوث تغيير جوهري في التوازنات القائمة، وفي الوقت نفسه التدرج في التعاون مع الإدارة الأمريكية تجاه العراق تبعاً لمدى احتمالات حصول الحرب، بحيث إذا وصلت الأمور إلى النقطة التي تحتّم الحرب تكون تركيا داخلها. لكن تركيا أخفقت في رهانها على أنه لا حرب من دونها وخسرت الحرب من دون أن تساهم فيها. ومن هنا جسّدت الحرب على العراق محطة فاصلة بين مرحلتين بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية والأمن القومي التركي، وكان لها تأثيراتها وتداعياتها المهمة على مجمل «الثوابت» التركية تجاه العراق وعلى العلاقة مع الولايات المتحدة، وعلى الدور التركي في «الشرق الأوسط» والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

ومع اقتراب العدوان الأمريكي على العراق، كان الوضع العربي الرسمي على قدر من التهالك والاهتراء، بحيث لم يوفِّر المناخ السياسي العربي الداخلي الملائم للحرب الأمريكية على العراق فحسب، بل **قدّم مختلف أشكال المساهمات بدءاً من المساهمات الرمزية، صمتاً ونفاقاً، ولغاية المساهمات الفعلية التي وضعت في حوزة العدوان الأرض والمال**. وفي حَين عبَّرت مشكلة اغتصاب فلسطين منذ منتصف القرن العشرين عن أخطر أزمة تواجه النظام العربي بعد فقد أحد أجزائه وقبل أن تتوافر له بناء كينونته ونيل استقلاله، فإن أزمة احتلال العراق تشكل أخطر أزمة تواجه النظام العربي منذ إنشائه عام ١٩٤٥ تجاه احتلال العراق بعد حوالى سبعين عاماً على تجسيد كينونته ونيل استقلاله.

يلاحظ على النظام العربي ممثلاً في الجامعة العربية، أنه نشأ في ظل الاحتلال البريطاني للمنطقة وتحت رعايته. وإذا كانت بريطانيا حاضرة في الجامعة العربية منذ نشأتها الأولى، فإن الولايات المتحدة أصبحت تحتل المكانة الأولى فيها مع الاندفاع الأمريكي بالسيطرة على المنطقة. واستمرت الأنظمة العربية منذ نشوئها في ظل المحتل وحتى بعد الاستقلال الرسمي، بعامة، معتمدة في وجودها على قوى خارجية في غياب قوتها الداخلية نتيجة تغييب مشاركة القوى الشعبية الفاعلة.

لعلّ واحدة من أكثر الدروس التي يمكن استخلاصها من تلك الأزمات هي أن نواحي القصور التي واجهت النظام العربي في أزماته السابقة لم تكن في الآليات التي اعتمدها، بل إن المشكلة الأخطر تجسّدت في استمرار البون الشاسع بين هذه الآليات وبين الرغبة و/ أو القدرة على تنفيذها. من هنا كمنت واحدة من نقاط الضعف القاتلة للنظام العربي الرسمي في الفجوة المتسعة بين القول والفعل، ومن ثم استمرار تآكل قدرات هذا النظام بفعل استمرار الجمود السياسي الداخلي والخضوع المتعاظم للعامل الخارجي.

هناك سمة أخرى لكيفية مواجهة النظام العربي لأزماته تجسّدت في «ردود الفعل»، أي إنها لم تقم على أساليب منهجية تسبق الحدث/ الأزمة، بل جاءت دوماً كخطوة تالية عليها، بهدف التكيف معها وليس تغييرها والعودة إلى نقطة البداية على الأقل. من هنا صاحبت نتائج هذه الأزمات سلسلة من التراجعات لتبلغ أسفل درجاتها في مرحلتها الحالية، ولتؤول الأوضاع العربية إلى فرض أوامر خارجية واجبة الطاعة والتنفيذ على هذه الأنظمة التي لا تملك من الغطاء وشروط البقاء سوى القوة الخارجية ذاتها.

لقد أوجدت واقعة الاحتلال وضعاً جديداً وآثاراً واضحة على النظام العربي، بحيث يمكن أن يفضي إلى نفي فكرة وجود نظام إقليمي عربي أساساً، لأن وجود قوة

عظمى داخل المنظمة الإقليمية ينفي عنها صفة «النظام الإقليمي»، كما إن غياب إحدى الدول الرئيسة في هذا النظام (العراق) في ظروف انتقال سيادته للقوة المحتلة يمكن أن يهز من الأساس فكرة النظام الإقليمي العربي. وعموماً، إذا قبلنا بالرأي القائل إن القوة العظمى متمثلة في المملكة المتحدة في المرحلة الأولى، والولايات المتحدة في المرحلة التالية قد اختصت بالمقعد الأول في الجامعة العربية منذ نشأتها ومن خلال وكلائها من أنظمة عربية مرتبطة بها، عندئذ جاز القول إن النظام العربي لم يكن له وجود إلا في سياق تسميته الشكلية.

تتسم العلاقات العربية ـ العربية عموماً بالضعف والتنافس والتدخل في شؤون بعضها، علاوة على مشكلة التبعية التي تؤثر في قرارات ومواقف هذه البلدان وتحد كثيراً من قدراتها على بلوغ مستوى مرْضٍ من التعاون بينها. كما إن حصيلة حرب الخليج (عام ١٩٩١) قادت إلى تشتيت البقية الباقية من جهود التضامن العربي، مقابل ضمان الحضور الأمريكي المكثف في المنطقة.

تعتبر **مصر وسوريا** من البلدان العربية الفاعلة في السياسة الإقليمية للمنطقة. ولقد حاول النظام العراقي في أعقاب توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد والاعتراف بإسرائيل احتلال موقع مصر وقيادة القرار العربي. إن حالة التنافس هذه تُفسر كثيراً من المواقف والقرارات التي اتخذت ضد العراق وبخاصة منذ غزو الكويت، بينما اتسمت العلاقات العراقية ـ السورية بالقطيعة والعداء لأسباب تتعلق بمواقف شخصية وأيديولوجية وسياسية، أدت إلى تدهور هذه العلاقات وإيقاف ضخ النفط العراقي عبر الخط الممتد إلى سوريا وإغلاق الحدود بينهما قرابة عقدين من الزمن. في حين بقيت العلاقات السياسية **العراقية ـ الأردنية** متقلبة على الرغم من استمرار العلاقات الاقتصادية.

اتسمت العلاقات **العراقية ـ السعودية** بالجفاء منذ ظهور العربية السعودية التي قامت بعد سيطرة آل سعود على الحجاز، وطرد حسين والد فيصل ملك العراق. وشكلت السعودية وحركتها الوهابية تهديداً مباشراً للبلاد بعد هجماتها على بعض المدن العراقية المقدسة، واستمرت هذه العلاقات في حالة جفاء حتى نهاية العهد الملكي العراقي، كما إن الحكومات الجمهورية في العراق اتخذت طريقاً معاكساً للطريق السعودي الذي عُرف عنه تعميق ارتباطه بالحليف الغربي. وبالرغم من محاولات نظام البعث تحسين موقعه بالعلاقة مع بلدان الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية منذ منتصف السبعينيات ـ هذه المحاولات التي كانت أحد أسباب تخريب الجبهة الوطنية ـ إلا أن النظرة السعودية والخليجية بعامة إلى العراق، بقيت تقوم على الريبة والشك. وكانت السعودية إحدى البلدان الخليجية الرئيسة التي شجعت العراق

على الدخول في حرب الثماني سنوات مع إيران بُغية إنهاك الطرفين. ولقد أدّت السعودية دوراً محورياً في أزمة الخليج بسرعة دعوتها لـ «الأصدقاء» ـ التحالف الغربي. وهي كذلك أحد الأطراف الفاعلة في التدخل في الشأن العراقي الداخلي، حيث إن النقود تدفقت من السعودية لتمويل الأطراف المذهبية المناصرة وتجنيد الأتباع في المنطقة الآمنة الكردية ودفع مبالِغ إلى العائلات والمنظمات المؤيدة للدعوة الوهابية.

اتسمت العلاقات العراقية ـ الكويتية في أفضل مستوياتها بالشك والريبة وعدم الثقة، فالطرف العراقي نظر إلى الممارسات والمواقف الكويتية كونها موجهة بدعم خارجي وعلى نحو دائم لإلحاق الأذى بالعراق، بينما قامت نظرة الكويت باستمرار على الخوف وعدم الثقة. أما القضايا الفعلية الرئيسة التي تتحكم في هذه العلاقات فتتلخص في: الحدود، النفط، التبعات المالية، فالحدود القائمة تعمل على خنق العراق وتمنع وصوله إلى مياه الخليج. من هنا كانت مطالبة العراق باستمرار ضرورة حصوله على منفذ للبحر. أما قضية النفط فتتمثل في احتياطي العراق من نفط الرميلة حيث يقع أكثر من ٩٠ في المئة منه في الأراضي العراقية. وهناك ادعاءات لا تخلو من الحقيقة بأن الكويت قامت بسرقة النفط من هذا الحقل في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، بل إن الكويت حاولت بعد حرب الخليج بناء مشروعاتها المستقبلية لاستغلال هذا النفط بطاقات إنتاجية ضخمة. يُضاف إلى ذلك أن ترسيم الحدود في أعقاب حرب الخليج زاد من القنابل الموقوتة مستقبلاً في وجه العلاقات العراقية ـ الكويتية. وبحسب خبير مستقل: إن لجنة الأمم المتحدة بمنحها فائدة الشك في التفسير التاريخي للخصم في مسألة الحدود، أشعلت نيران توترات سياسية أخرى في المستقبل، كما إن القبول بالقرار العقابي الأمريكي الصادر باسم الأمم المتحدة في رسم الحدود بين البلدين أساء للنظام الكويتي كثيراً بالنسبة إلى العلاقات المستقبلية مع العراق.

والحصيلة الأخرى التي ترتبت على هذه العلاقات، هي المطالبة الكويتية باسترداد المعونات المالية التي قدمها النظام الكويتي للنظام العراقي في أثناء حرب الثماني سنوات مقابل مطالبة الأخير بإلغائها لأسباب ترتبط بدوافع الحرب ذاتها، علاوة على مطالبته بتعويضات عن سرقة نفط الرميلة. والمفارقة هنا أن مواقف الكويت والسعودية لم تتغير تجاه شعب العراق بعد الاحتلال وزوال النظام العراقي، حيث استمر البلدان متمسكين بالحصول على تعويضات حرب الخليج بالرغم من الأوضاع المزرية التي تواجه العراق والعراقيين!

لا تقل أهمية بناء علاقات خارجية مستقرة عن أهمية بناء الاستقرار الداخلي، فالسلام الداخلي يصعب فصله عن السلام الخارجي، كما إن قيم الديمقراطية نفسها

تقوم على مبادئ العدل والسلام، ولن تستقر في غياب سياسة خارجية سوية. وهذا يتطلب دراسة كيفية إعادة صياغة الخطاب السياسي الخارجي للعراق على نحو سلمي وهادئ بعيداً عن الصراخ والتحديات وفي سياق ثلاث قنوات هي: العلاقات الدولية، العلاقات العربية، وعلاقات الجوار.

تتطلب إدارة العلاقات الدولية أن تستند إلى قبول والتزام دقيقتين بالمواثيق الدولية والعمل على تعزيز السلام وعدم التعرض للأمور التي تشكل شأناً داخلياً للدول الأخرى، كما إن التعامل الناجع مع الأوضاع الدولية وهذا الانفتاح العالمي لا يتحقق بالانغلاق عليها، بل من خلال فهمها والتعامل معها من منظور استراتيجي مرن يقوم على أساس الواقعية المبدئية بالعلاقة مع الأهداف العامة المرسومة وفي سياق الاستفادة المتبادلة من هذه العلاقات لصالح التوجه الداخلي.

ويرتبط بذلك بناء العلاقات الخارجية وفق دبلوماسية القناعة والإقناع، وبحسب القدرات الإنتاجية لاقتصاد البلاد من منظور ينسجم مع التنمية الموجهة نحو الداخل ويتحاشى الانغلاق على الخارج ويمنع الانفتاح غير المنضبط والتوجهات الاستهلاكية التبذيرية أو الانفتاح غير المرتبط بأهداف مسيرة التنمية. ومع تطور القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني تتطور كذلك التعاملات الخارجية للبلاد على نحو متزايد ومتصاعد وبما يحقق المزيد من المنفعة لصالحها ولصالح الأطراف المعنية وعلى نحو أقرب إلى التكافؤ.

ومن المهمات الأولى للعلاقات العراقية الدولية هي العمل باتجاه إلغاء آثار حرب الخليج والالتزامات الثقيلة التي فُرضت على البلاد، علاوة على أعمال التدمير التي ألحقتها دول التحالف في البنية التحتية العراقية. وذلك بالعمل على خلق بيئة دولية موائمة توفر تربة صالحة لمساعدة العراق على النهوض وإعادة البناء. يُضاف إلى ذلك امتناع العراق عن استقطاع جزء من عوائده النفطية إلى صندوق التعويضات، وقيام الحكومة العراقية بالإعلان عن عدم شرعية قرار التعويضات التي صدرت عن مجلس الأمن، لأن القرار مشوب بالبطلان وأن المجلس غير مخَّول أصلاً إصدار قرارات من هذا النوع، لكونها ليست من واجباته أو اختصاصاته. واستصدار قرار قضائي من محكمة عراقية مختصة أو إصدار تشريع يقضي ببطلان هذه الاستقطاعات. يُضاف إلى ذلك المطالبة بدفع تعويضات إلى العراق عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمنشآت الاقتصادية الحيوية والتراث والآثار العراقية، إضافة إلى الخسائر البشرية، بما لا علاقة له بالعمليات العسكرية من جانب دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالرغم من العوائق العميقة جذورها في النفس العراقية ـ العربية، ومشاعر الكراهية والعداء القائمة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، إلا أن الولايات المتحدة باعتبارها الدولة العظمى الوحيدة في العالم في الأمد المنظور، وكونها الأكثر تفوقاً في مجال التكنولوجيا والثورة المعلوماتية وزعيمة العالم الغربي والطرف الأقوى في الأزمة العراقية، فإنّها بموجب هذه الاعتبارات تستحوذ بدرجة عالية على مفاتيح حلول هذه الأزمة أو إنّها الطرف الأكثر تأثيراً في حلها بطريقة سلمية توفر ظروف الصداقة بدلاً من العنف والكراهية. وبذلك يكون من الصعب تجاهلها والاستمرار في تحديها، بالرغم من أن العلاقات العراقية ـ الأمريكية في الفترة اللاحقة ستعتمد وإلى درجة واسعة على مدى التزام أمريكا بإعادة السلطة والسيادة إلى العراقيين بصورة كاملة، والمساعدة على بناء نظام دستوري وانتخابات نزيهة توفر وتسهل السير على طريق التحول الديمقراطي، علاوة على جدية محاولاتها تخليص العراق من أعباء حرب الخليج والحرب الأخيرة وإعادة بنائه، بل والمساعدة على حل المشكلات القائمة مع جيرانه. وفي غير ذلك فإن طريق العنف سيستمر والمقاومة بجميع أشكالها بما في ذلك المقاومة المسلّحة ستتواصل، والكراهية العالية عند العراقيين تجاه الولايات المتحدة ستبقى متصاعدة، والأخطر من ذلك أن الاستقرار السياسي في العراق، بل والمنطقة عموماً، سيكون مطلباً نادراً. وفي غياب الاستقرار تزول أو تضعف القدرة على مواصلة عملية التنمية وإعادة الإعمار، وتبتعد مهمة بناء السلام الاجتماعي، وتصبح المسيرة الدستورية والتحول الديمقراطي أكذوبة على لسان العراقيين، كما هو حاصل حالياً.

والعراق باعتباره جزءاً من الوطن العربي، له أهدافه في التعاون والتكامل والوحدة، إلا أن التجارب الماضية دلّت على أن الوحدة حتى وإن تحققت من قبل أكثر الأطراف صدقاً وموثوقية، تبقى مكشوفة في غياب المشاركة الحقيقية وفي غياب مسيرة التنمية المشتركة وبناء المصالح المتبادلة والمتشابكة اقتصادياً واجتماعياً. إذاً الديمقراطية وبناء المصالح الاقتصادية المشتركة (المشروعات العربية المشتركة) لا بد من أن تكون محور سياسة العراق العربية الجديدة وخطابه الوحدوي. وهذا كله في ظل الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض استخدام القوة في حل المشكلات العالقة لصالح التعامل السلمي.

مشكلة المياه وآثارها الخطيرة في الزراعة والناس وتنمية البلاد تشكل أخف هذه المشكلات، على الرغم من الأهمية العظيمة لهذا المورد الحيوي باعتباره شريان حياة البلاد. ذلك لأن العلاقات العراقية ـ التركية تميزت بدرجة طيبة من النمو والاستقرار النسبي، علاوة على المصالح الاقتصادية المتبادلة التي يمكن أن تساعد على إيجاد حلول

مناسبة لهذه المشكلة. يضاف إلى ذلك أن هذه المشكلة تواجه بلداً عربياً آخر (سوريا) وهذا ما يساعد على تنسيق مواقف البلدين لصالح تعميق علاقات الجوار مع تركيا والاتفاق على حصص المياه بينها، مع أهمية ضمان أسباب الأمن والاستقرار في الحدود المشتركة، كما إن تصحيح العلاقات الأمريكية ـ العراقية ستساعد مباشرة على إيجاد حلول دائمة لهذه المشكلة الخطيرة بحيث يضمن حاجة العراق وحقوقه من مياه دجلة والفرات.

تعاني علاقات الجوار مع إيران من نقاط اختناق شديدة بسبب حرب الثماني سنوات التي عمقت المشكلات القائمة بينهما، إلا أن حاجتهما معاً إلى البناء الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي، توفر نقاط ارتكاز عديدة من أجل الوصول إلى حلول مناسبة لمشكلاتهما من حدودية ومائية، وبما يقود إلى ضمان السلام وتحقيق المصالح المتبادلة والمتكافئة بين الطرفين.

علاقات الجوار بين العراق والكويت استمرت قلقة غير مستقرة. لم يكتفِ النظام الكويتي بالمشاركة الفاعلة في تمويل حرب الخليج (عام ١٩٩١) بمليارات الدولارات النفطية بما سببها من قتل وتدمير، وما آلت إليه حالة الشعب العراقي من حصار لغذائه ودوائه، بل استمر وبشكل مكشوف العمل تحت العباءة الأمريكية سواء في مجال تشديد الحصار، أو مزاعم أسلحة الدمار الشامل أو التدخل المستمر في الشأن العراقي، وحتى المشاركة الفاعلة مرة أخرى في تسهيل ظروف الحرب على العراق. إذ **ساهم النظام الكويتي بكل قواه السياسية والمالية في دفع الولايات المتحدة إلى شن الحرب مرة أخرى على العراق واحتلاله.** وتجاوزت مشاركة النظام الكويتي تمويل تكاليف الحرب بمليارات الدولارات إلى تعويض عائلات الجنود الأمريكيين القتلى بمبالغ سخية، شكلت ثمناً للمرتزقة في قتل عشرات الآلاف من العراقيين ـ عسكريين ومدنيين، كما تجاوزت هذه المساهمة وضع المطارات وتوفير التسهيلات اللوجستية للقوات الغازية إلى أن تصبح أرض الكويت نقطة ارتكاز لتجمع هذه القوات وانطلاقها نحو احتلال البلاد.

ولقد لوحظ العديد من العناصر الرسمية الكويتية وهم يرافقون القوات المحتلة أدلاًء ومساهمين فعليين. وشاركوا في تخريب مؤسساتَ الدولة ونهب ممتلكاتها وسرقة آثارها، وتخريب البنية التحتية للصناعة النفطية وسرقة النفط بخاصة في المناطق الجنوبية. يضاف إلى ذلك **انتشار الأخبار عن الدور الكويتي في الاصطفاف مع المخابرات الأمريكية والصهيونية في تصفية علماء العراق**. وأيضاً المشاركة الفعالة في تعذيب وإهانة المعتقلين العراقيين والفضائح التي تم الكشف عن جزء صغير منها في معتقل أبو غريب. وأخيراً، فقد شاهد الكثيرون من على شاشات بعض الفضائيات

الملصقات والكتابات الجدرانية في أم قصر وهي تعبر عن الحقد والثأر القبلي من قبيل «اليوم ثارك يا كويت»!! وحتى بعد زوال النظام العراقي واحتلال البلاد أصرّ النظام الكويتي، كما سبقت الإشارة، على تعويضاته من قوت الشعب العراقي. وهذا التوجه يفسر بوضوح أن هدف النظام الكويتي كان وما يزال تدمير شعب العراق.

في ندوة «العراق ودول الجوار»، التي نظمها «مركز الخليج للأبحاث» في دبي، كشف استطلاع مشترك بين «مركز الدراسات الدولية» في جامعة بغداد و«مركز دراسات الشرق الأوسط» في ديترويت في الولايات المتحدة، شمل عيّنات من مختلف مناطق العراق، من البصرة حتى الموصل، أن أكثر من ٩٠ في المئة من المستطلعة آراؤهم، يعتبرون «**دور الكويت في تدمير العراق وإيذائه يأتي في المرتبة الثانية بعد أمريكا، يليه إسرائيل ثم إيران**».

يجسد المجتمع المدني القائم وفق الأسس الحضارية، رسالة اجتماعية ومدرسة وطنية باتجاه نشر قيم المبادرة والتطوعية والخيرية وحب البشرية والتوفيق بين المصالح المتباينة من أجل الصالح العام وتشجيع الحوار، وقبول بل وتشجيع الاختلاف، وتدريب الأعضاء على الممارسة الفعلية للقيم الديمقراطية وتخريج القادة لتغذية البنية المؤسسية. وهو عين ساهرة على ضمان الحرية وتنميتها في سياق نشاط منظماته الاجتماعية المستقلة ذاتياً عن الحكومة، كما إنه القاعدة التي تساهم بفعالية في إعادة بناء الأعمدة الأربعة الأساسية للبيئة الاجتماعية: التعامل السلمي، العلنية، التعددية، النسبية.

من هنا كانت منظماته تقوم على العضوية الأفقية، أي على الأسس الوطنية بعيداً عن المواصفات الوراثية أو المكتسبة بالعادة أو بالتقليد، وبناء الولاء للوطن قبل الولاء للجماعة. وباختصار إنه النصف المتلاحم والوجه المشرق للعملية الديمقراطية.

هناك اتفاق على أن فكرة المجتمع المدني حديثة نسبياً، ظهرت وتطورت على أيدي الفلاسفة الأوروبيين منذ القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، بينما وجدت باكورة تطبيقاتها في العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية) منذ منتصف القرن التاسع عشر، ثم غاب مفهوم المجتمع المدني لغاية نهاية الحرب العالمية الثانية، وعاد إلى دائرة الجدل السياسي بعد زوال الفاشية. وساهم في تطوير أدبياته، وبخاصة من وجهة النظر الماركسيّة الفيلسوف والزعيم الشيوعي الإيطالي أنطونيو غرامشي (١٨٩١ ـ ١٩٣٧). وكان السؤال الذي واجهه يتعلق بكيفية وصول الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية إلى السلطة، وإلى أي مدى يمكن أن تتلاءم استراتيجية الانقلاب/ الثورة التي اتبعها البلاشفة في روسيا مع الظروف المتميزة للمجتمع الإيطالي؟ وقدم في هذا المجال أفكاراً مثيرة باتجاه تطوير مفهوم الثورة في

الفكر الماركسي وممارسات الأحزاب الشيوعية. ولاحظ غرامشي أن تمركز السلطة الفردية/ النخبوية في روسيا القيصرية (والشرق عموماً) سهلت حركة الانقلاب ـ الثورة التي قادها البلاشفة الروس، في حين أن السلطة في المجتمع الإيطالي (والغربي عموماً) تقوم على تجزئة مراكز القوة وتعددها (اللامركزية) بحيث لا تسمح بقيام حركات انقلابية. من هنا ركز على المجتمع المدني من خلال السيطرة الثقافية للأحزاب الماركسية ـ الاشتراكية، وفي سياق جبهة عريضة (كتلة تاريخية) من أجل وصول الطبقة العاملة إلى السلطة وتحقيق التحول الاشتراكي. وهكذا نقل غرامشي نضال هذه الطبقة من حركة انقلابية ـ ثورية عنيفة لحظية مفاجئة، إلى ثورة ثقافية أيديولوجية سلمية في ظلّ جبهة تاريخية عريضة تضم الطبقة العاملة وحلفاءها في مجتمع مدني مفتوح تسوده علنية النضال.

يرتبط نمو وازدهار المجتمع المدني مباشرة بنمو قيم وممارسات الحضارة الحديثة بما في ذلك مبدأ الفردية، أي التعامل مع الفرد كما هو في شخصه بغض النظر عن انتماءاته. علاوة على درجة الحراك الاجتماعي من الأواصر والعلاقات المعنوية المجردة القبلية إلى العلاقات والأواصر النفعية ـ المادية التي تنتجها المدينة الحديثة، ومن العلاقات الشخصية (العائلية ـ الأبوية) إلى العلاقات الوظيفية. وهذا يعني التخلي عن التقاليد والعادات والأوهام القبلية مثل التفوق والتفاخر والنقاء والتحدي والقوة والانتصار والهزيمة، ورفض الجمود والتقوقع لصالح التغيير والتطوير المستمر للحياة الاجتماعية، والتحول من القيم الأبوية للحاكم السيد أو الراعي ـ الرعية إلى سيادة الشعب، وبناء نظام متكامل للحياة تتأسس فيه علاقات إنتاج تتجاوز النمط البدائي الذي يخرج من الريف.

تنطلق فكرة المجتمع المدني من أن النظام الاقتصادي الرأسمالي المعاصر لا يضمن مجتمعاً إنسانياً يقوم على المحبة واللطف والتعاضد، بل ينتج ما هو مصطلح عليه بلغة ماركس «الاستغلال» المولد للحقد والتنافر والتناقض والصراع. ومن هنا يوفر المجتمع المدني مجالاً لمحاولات سلمية باتجاه تقليص الفجوة بين المساوئ التي تتولد عن هذا النظام، وبين العلاقات الإنسانية للتحضر (التمدن). وعلى الرغم من ضرورة المجتمع المدني للديمقراطية إلا أنه ليس مرادفاً لها، فالأمر المهم هو الديمقراطية أولاً ثم المجتمع المدني، مع ملاحظة أن وجودهما معاً يولد تأثيرات إيجابية متبادلة مضاعفة.

تتجسّد علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في مجالات عديدة، فالديمقراطية في غياب المجتمع المدني تقوم على خط واحد من القمة إلى القاعدة (Top- down). وفي وجود المجتمع المدني عندئذ يتحقق بناء الخط الآخر من الأسفل إلى القمة (Bottom-up)، وبذلك تسير عملية التحول الديمقراطي وفق خطين متوازيين

متكاملين. من هنا حق القول: إن المجتمع المدني هو محور بناء الديمقراطية، وتظهر هذه العلاقة أيضاً في أحد الأركان الرئيسة للمجتمع المدني: حق الاختلاف في الآراء والعيش وسط التنوع، أي التعددية التي هي في ذاتها إحدى الأعمدة المركزية للديمقراطية.

يرجع النقاش حول الدَيمقراطية في الوطن العربي إلى بدء حركة النهضة العربية (منتصف القرن التاسع عشر) عندما تأسست أول جمعية سرية في بيروت (عام ١٨٧٥). ويعتبر عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩ ـ ١٩٠٣) الصحافي والأديب الملقب بأبي الضعفاء والمولود في حلب، من أوائل من تصدى لمسألة الديمقراطية حين أشار في كتابه **طبائع الاستبداد** إلى أن الحكومة «من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والمحاسبة التي لا تسامح فيها». وإذا كان الكواكبي هو أول من نبَّه إلى قضية الديمقراطية في جانبها السلبي بنفي الاستبداد ورفضه، فإن فرنسيس فتح الله مراش (١٨٣٥ ـ ١٨٧٤)، المولود في حلب أيضاً، هو أول من تصدى لهذه القضية ولكن في جانبها الإيجابي: نظرته وتصوره لفحوى ومضمون المجتمع المدني والديمقراطية الذي تأمله في الوطن العربي، وذلك في روايته الرائعة **غابة الحق** المنشورة لأول مرة عام ١٨٦٥، والتي تُعتبر الرواية العربية الأولى المعروفة في العصر الحديث[٢].

إذا كانت هناك منطقة واحدة في العالم تتصف بضعف شديد للديمقراطية بحيث من الاستحالة أو الصعوبة البالغة أن تتحول نحو المسيرة الديمقراطية في المستقبل القريب، فإنها تنحصر في الوطن العربي، فبالرغم من دخول البشرية في القرن الحادي والعشرين إلا أنه لا يمكن القول بأن أياً من الأنظمة الأعضاء في الجامعة العربية يتصف بنظام حكم ديمقراطي أو يتجه نحو التحول الديمقراطي. وحتى الأنظمة الأكثر ليبرالية في هذه المجموعة فإنها أقدمت على شيء من الحرية والمنافسة السياسية لا بسبب قناعتها بالتغيير والتحول الديمقراطي، بل لأنها استنتجت أن إصلاحاً سياسياً محدوداً هو أقل كلفة من استمرار الأزمة الاجتماعية المضغوطة والقابلة للانفجار، كما إنها غلّفت هذه المنافسة السياسية بالكثير من التزييف والتدخل لصالح احتكار السلطة أو إقامتها وفق أسس طائفية أو عشائرية متخلفة ومتضادة مع عملية التحول. علاوة على أن ظاهرة ضعف الديمقراطية في البلاد العربية تدفع الكثير من المفكرين إلى القناعة بعدم وجود مجتمع مدني هناك أو

---

(٢) انظر: فرانسيس فتح الله مراش، **غابة الحق**، ترجمة وتقديم ودراسة جابر عصفور (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢).

أنه في أفضل الأحوال ضعيف جداً. ويرون أن الثقافة الإسلامية وسيادة الأنظمة الأوتوقراطية في هذه المنطقة تعمل على منع تنمية المجتمع المدني وأي شيء مشابه لما هو موجود في الغرب.

ترتب بالنتيجة على هذه الأوضاع السياسية المتخلفة، تخلف منظمات المجتمع المدني، فهي مضغوطة بين الإجراءات القانونية والإدارية ومواقف السلطات منها، وبين غلبة الأفكار والجماعات التقليدية، كما إن علاقاتها مع السلطة الحكومية بدلاً من أن تقوم على الثقة والتعاون والاستقلال الذاتي، فهي تعاني من ممارسات أجهزة السلطة منذ نشوئها: صعوبة إجراءات التسجيل والإشهار في ظل آلية تشريع موجهة للهيمنة عليها.. قيود شديدة على مواردها المالية.. عقوبات صارمة تواجه أعضاء مجالس إداراتها عند المخالفة (المعارضة).. احتكار السلطة للإعلام والحد من حرية الصحافة.. حريات عامة وحقوق مدنية منقوصة ومشوهة. هذه الممارسات عكست آثاراً سلبية على مؤسسات المجتمع المدني، تتقدمها: ضعف المشاركة وانخفاض العضوية الفعالة والنشطة.. جمود القيادات وضعف معدلات التغيير في عضوية مجالس الإدارات.. انفراد النخبة في قيادة المنظمة بإصدار القرارات المحددة لسياساتها وأولوياتها.. وأخيراً ضعف مستوى المشاركة في حضور الجمعية العمومية للمنظمة. تؤكد الدراسات الميدانية عزوف الأعضاء عن حضور الجمعيات العمومية التي تُعقد بِأقلَّ من نصابها القانوني بعد تأجيلها أكثر من مرة. وبذلك تتحول هذه الاجتماعات التي تشكل أهم مشاركة داخل المنظمة إلى اجتماعاتٍ شكلية، ما يُضعف طابعها الديمقراطي وصفتها كمدرسة للتدريب على الممارسة الحضارية وتنشئة القادة الجدد. وبذلك تتخذ هذه المنظمات، الاجتماعية منها والسياسية، قالب الحكومة نفسه وتنطبع بقيمها وممارساتها نفسها: الفردية، النخبوية، احتكار السلطة، ضعف المشاركة الجماعية، تدني إقبال الجمهور، وبالنتيجة ضعف تأثيرها في الناس.

ومن الصعوبة متابعة منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك المهنية في العراق الحديث، بسبب غياب أو ندرة محاولات دراستها وبالذات الدراسات الميدانية. وتزداد هذه الصعوبة حالياً في ظروف القمع والحروب والاحتلال، مع أن بداياتها ظهرت أواخر العهد العثماني في سياق حركة النهضة العربية. وعلى الرغم من قاعدته التقليدية، إلا أن المجتمع المدني العراقي اتسم بالحيوية والنشاط، وربما كان في ذروة قوته ونشاطه في مطلع القرن العشرين، وأكد نفسه طوال مراحل العهد الملكي في صموده وتحديه وأثّر في أحداث هذه الفترة بصورة جلية، ولم يتلاشَ خلف ظهر الدولة. ساعد على ذلك بداية تشكل الدولة الحديثة في مجتمع يقوم على قيم التضامن

والعلاقات التقليدية، علاوة على هامش الحرية الذي وفّره الدستور على عيوبه وانحرافات تطبيقه.

انتهت الحياة الدستورية وماتت معها الأحزاب العلنية مع إعلان الجمهورية، وأصبحت الساحة السياسة جاهزة للأحزاب السرية التي ظهرت نشيطة في العهد السابق، وغطت الصراعاتَ الحزبية على الأحداث السياسية منذ ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ في سياق انشطار المجتمع العراقي. وفي غياب البنية الدستورية وسيطرة العسكر والحكم الفردي الدكتاتوري، تُعدم فُرَصَ بناء مجتمع مدني فعال. وعلى الرغم من أن الفترة الجمهورية اقتصرت من الناحية القانونية على منظمات المجتمع المدني المهنية، إلا أنها بقيت ضعيفة ومشلولة أمام سلطة تنفيذية طاغية.

خلال فترة آذار/ مارس ٢٠٠٣ ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ بادر مركز أكسفورد للبحوث الدولية (Oxford Research International) بمسح ميداني للعراق وفق أربعة مراحل. شمل المسح ١٥٠٠ ـ ٢٥٠٠ من العراقيين المستجيبين (Respondents). وتمّت مقابلة ٣٠٠٢ شخص. جاء اختيار العيّنة على أساس عشوائي ووفق طريقة الاحتمالات متعددة المراحل، ولتمتد في تغطيتها من المحافظة والقضاء إلى الناحية والمحلة. وأفرزت عملية المسح كمية ضخمة من الجداول الإحصائية السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن العراق، حيث حاول البحث تحليل عيّنة مختارة منها بحيث تغطي مختلف جوانب المسح الميداني وليشكل فصلاً قائماً بذاته (الفصل الثامن). هذا بالرغم من بعض الملاحظات النقدية التي انصبت على هذه العملية، وبخاصة طبيعة بعض الأسئلة والتوجهات التي تُشَمّ منها رائحة الانحياز.

يُشكل الفصل التاسع محاولة فردية من الباحث لاستقصاء آراء نخبة من المفكرين والمثقفين العراقيين لدراسة هموم البلاد من وجهة نخبة عراقية، والوقوف عند قناعاتهم ومواقفهم بشأن ١٣٢ مقولة تضمنت مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشارك فيها فعلاً ٢٣٩ من عراقيي الداخل والخارج، كما إن «صحيفة الاستقصاء» صممت لمثقف عراقي ممن يعتمد العمل الفكري و/ أو له اهتماماته المتواصلة بأوضاع السياسة العراقية، ويشارك في فكره وإحساسه ومشاعره وتطلعاته آمال والآم الشعب العراقي. وكشفت واحدة من محصلاتها البارزة انقسام المجموعتين إلى جبهتين متنافرتين في قطاعين رئيسين: مرونة في قناعات ومواقف مجموعة الخارج تجاه القضايا الاجتماعية، وصلابة مجموعة الداخل تجاه القضايا السياسية و/ أو قوة التزام بما أصطلح عليه بـ «الثوابت الوطنية».

وأخيراً، وعلى الرغم من الأعباء الكثيرة التي تواجه الشعب العراقي لإعادة

بناء دولته واستقراره في سياق نظام سياسي واقتصادي واجتماعي مقبول من الأكثرية وقادر على تحريك عملية التحول الحضاري نحو الديمقراطية والتنمية، تبقى مهمة تنظيف البلاد من آثار اليورانيوم المنضب والسموم الأخرى وتلويث البيئة التي يتحمل عبئها المحتل، مشكلة ذات أولوية قصوى لا تقل أهمية عن تحرير البلاد من الاحتلال.

وفي الختام، يؤكد البحث أن الديمقراطية عملية حضارية تتطلب وجود الدولة شرطاً مسبقاً، ويشكل الإجماع العام على العيش المشترك شرطاً لازماً، كما إن عملية التحول الديمقراطي لها شروطها وأسسها وأشكالها بالعلاقة مع البيئة الاجتماعية، وتتطلب التعامل معها في إطار حزمة متكاملة باتجاه الإصلاحات الجذرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية/ الدينية وفق أسس ثورية مستمرة بعيدة الأمد، تقوم على معالجة الغيبية/ السرية لصالح العلنية، ورفض المطلق مقابل القبول بنسبية الحياة الدنيوية المادية، وتجاوز الوحدانية نحو التعددية، ونبذ العنف في إطار التعامل السلمي. ولكن يبقى الشرط الأول والأساس وهو إنهاء الاحتلال لصالح تأكيد استقلال القرار الوطني، الهدف الأول والأثمن.



مقدمة

الهدف من البحث هو محاولة تحليل ظروف البيئة الاجتماعية العراقية في ضوء المتطلبات التي تفرضها قضية التحول الديمقراطي وبالعلاقة مع مجموعة عوامل بنيوية، تجد اتفاقاً عاماً على كونها تلازم مسيرة التحول وعملية البناء والتحضر الاجتماعي بمفهومه الشامل. وهذه العوامل هي: المواريث التاريخية ـ الثقافية، البنية المؤسسية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، المحددات الخارجية من دولية وإقليمية وعربية، وأخيراً المجتمع المدني الذي هو حصيلة العملية الديمقراطية، والتي تتطلب منذُ بداية مسيرتها الصعبة والطويلة الأمد معالجة أمراض البيئة الاجتماعية، ولا سيّما أركانها المحورية الأربعة: الباطنية/ السرية/ الغيبية، المعتقدية المطلقة، الوحدانية السياسية والاجتماعية (احتكار السلطة)، العنف.

وإذا كانت هذه الإشكاليات البنيوية للبيئة الاجتماعية العراقية، في ظروفها الحالية تشكل خطراً وتهديداً لأية مسيرة دستورية في البلاد، علاوة على كونها مرتبطة بحلول بعيدة الأمد تتطلب جهوداً مجتمعية واعية ومتواصلة، تسير نمطياً مع مسيرة التحول المنشودة، فإن البحث يفترض كذلك أن عملية البناء الدستوري والبدء بالتحول الديمقراطي تتطلب بروز جبهة وطنية تاريخية فعّالة تقود مهمة إنهاء الاحتلال وبناء الاستقلال، وقادرة على تعبئة أكثرية الناس بمختلف أطيافهم ومجموعاتهم في إطار قبولهم وتبنيهم برنامج حدّ أدنى واقعياً يتسم بالوضوح الفكري والمفاهيمي، مرناً ووافياً ومتناسباً مع قدرات ومتطلبات المجتمع، وفي سياق إعادة بناء إرادة الإنسان العراقي، إرادة المواطنة الفعالة، وتطوير البُنى المؤسسية جذرياً لتتفاعل إيجابياً وتدفع مسيرة التحول نحو طريقها الصعب الطويل بصورة نمطية متصاعدة، ولتصب هذه المسيرة في إعادة بناء البيئة الاجتماعية التقليدية وفق أسس حضارية.

من هنا حاول البحث تنظيم خطته وفق تسعة فصول. نوقشت المواريث التاريخية في الفصلين الأولين، تابع **أولهما** المواريث التاريخية لحضارة وادي الرافدين،

وبخاصة التركيز على المعتقدات الدينيّة وجوانب من الحياة الاجتماعية وأفكارها الفلسفية، وما خلّفتها هذه الحضارة من أفكار ومعقتقدات وفلسفات وقيم وعادات وتقاليد وممارسات عائلية ـ اجتماعية، ما زالت تعيش معنا، بهذا القدر أو ذاك.

وناقش الفصل **الثاني** الحضارة العربية الإسلامية بما تضمنتها من أساليب إعادة تنظيم مناحي الحياة الاجتماعية كافة، وما تركتها من قيم إنسانية وعادات اجتماعية أقرب إلى الحياة الديمقراطية والتي تراجعت مع سقوط الدولة العربية الإسلامية.

وكانت مهمة الفصول الثلاثة التالية: الفصل **الثالث والرابع والخامس**، بالإضافة إلى مناقشة الجوانب الفكرية للديمقراطية، بحث المتطلبات المؤسسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمسيرة التحول الديمقراطي في العراق.

بينما ركز الفصل **السادس**، على المحددات الخارجية من دولية وإقليمية وعربية، علاوة على السياسة الخارجية المنشودة.

وكانت مهمة الفصل **السابع**، مناقشة الجوانب الفكرية للمجتمع المدني، وتطبيقاته العربية، إضافة إلى تجربة المجتمع المدني في العراق.

وشمل الفصل **الثامن** خلاصة مكثفة للجداول التحليلة التي أفرزتها عملية المسح الميداني للعراق خلال الفترة آذار/ مارس ٢٠٠٣ ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ بمبادرة مركز أكسفورد للبحوث الدولية، متضمنة معلومات شاملة بخصوص الأوضاع العراقية في ظلّ الاحتلال.

بينما تضمن الفصل **التاسع والأخير**، مبادرة فردية من الباحث لاستقصاء وتحليل آراء نخبة من المفكرين/ المثقفين العراقيين في مجموعة هموم وقضايا عراقية كانت في العديد منها محل البحث.

وأخيراً، تقدم **الخاتمة** خلاصة مكثفة لأفكار واستنتاجات هذه المحاولة المتواضعة التي تدخل ضمن المساهمة في بناء وعي عام ـ المواطنة الفعالة ـ قادر على التعامل مع هذا الهدف المعاصر وفق أفكار وممارسات حضارية تقوم على القناعة بالتعامل السلمي والعلنية والتعددية ونسبية الحياة الدنيوية.

الفصل الأول

حضـــارة وادي الرافديـــن



قبل الحديث عن معتقدات وأفكار وثقافة هذه الحضارة وجوانب من حياتها الاجتماعية، من المفيد الإشارة إلى أن حضارة ميزوبوتاميا (Mesopotamia) تركت آثارها في الحضارات البشرية اللاحقة والمعاصرة، فالعراقيون الأوائل هم أول من اكتشفوا الزراعة والكتابة، ووضعوا أسس الرياضيات وعلم الفلك، وتوصلوا إلى نظرية فيثاغورس قبل فيثاغورس بِأكثر من ١٥٠٠ عام، وصنعوا آلات الحياكة والخياطة، وابتكروا أدوات البناء والفخار والعجلة والسفينة وصناعة البرونز، واستخدموا الخيل ومارسوا الفروسية، وبنوا أول مجتمع سياسي منظم (دول المدن السومرية)، وأقاموا نظام الملوكية، وأوجدوا وطبقوا نظرية الحقّ الإلهي المقدس للملك قبل توماس هوبز الإنكليزي بأكثر من ٤٥٠٠ عام، وبنوا دولة الوحدة الوطنية (سرجون/ حمورابي)، وأهدوا البشرية أول قانون منظم للحياة الاجتماعية (شريعة حمورابي) شكل أساس القانون العبري، وامتدت آثاره إلى الحضارة المعاصرة. ولقد أنجبت هذه الأرض أول حاكم مصلح في تاريخ البشرية «أوروكاجينا» (Urukagina)، كما كتب أبناؤها أولى الملاحم البطولية الحية وأعظمها «ملحمة غلغامش» (Gilgamesh)، وابتدعوا القصص على لسان الحيوانات قبل إيشوب الأغريقي بِأكثر من ألف عام، وأسسوا نظاماً شاملاً للدين شكل أساس الديانات الرئيسة الثلاث، وتركوا أول كتاب مقدس (ملحمة الخليقة البابلية/ عندما في العلى)، وعلموا البشرية العطلة الأسبوعية (السبت البابلي). وبناة هذه الحضارة (السومريون) هم أصل العراقيين، وأجداد إبراهيم الخليل/ الأب الأكبر لليهود وللمسيحين وللعرب.

أولاً: المعتقدات الدينيّة

يصعب فهم نشوء ونمو وموت حضارة وادي الرافدين قبل دراسة عقيدتها الدينيّة دراسة تتصف بالعمق والشمولية. فهذه الحضارة نشأت وماتت في أحضان الدين. يقول طه باقر «وإذا أخذنا في الاعتبار بِأن عصر فجر السلالات (٢٩٠٠/ ٢٨٠٠ ـ ٢٣٧٠ق. م) يُمثل ظهور حضارة وادي الرافدين الناضجة وأن فترة العصر البابلي الأخير كان آخر عهودها، جاز لنا القول إنها لصدفة تاريخية عجيبة أن تكون

هذه الحضارة قد ولِدت وماتت في كنف الآلهة والمعبد»[١]. وربما سيتضح مع نهاية هذا الفصل أن نشوء وموت هذه الحضارة في كنف الدين/ المعبد لم تكن صدفة تاريخية بقدر ما عبَّرت عن ظاهرة تاريخية موضوعية رافقت الحضارات الدينيّة القديمة بصورة بعامة، نتيجة الفجوة التي تزداد اتساعاً بين عناصرها المادية التي ترنو إلى النمو المتصاعد لاستمرارها وتطورها وبين القيود والمحرمات الدينيّة الكثيرة المعوقة والمانعة لحركة نمو تلك العناصر لغاية خنقها واختناقها.

كما تنطلق أهمية دراسة المعتقدات الدينيّة من أهمية الدين نفسه الذي شكَّل وعاء حضارة وادي الرافدين وروح المجتمع (Community Spirit)[٢]. «ولم يلعب الدين الدور الكبير الذي لعبه هنا. في أي مجتمع قديم آخر لأنَ الإنسان في هذا المكان كان يشعر على الدوام بِأنه يعتمد كلياً في استمراره بالوجود على إرادة الآلهة»[٣].

تمثلت آلهة حضارة وادي الرافدين بكثرتها، وذلك بالعلاقة مع عقيدة القوم بوجود قوى خفية في مختلف الظواهر الطبيعية/ الكونية: السماء، الأرض، الهواء، الأمطار، المياه، القمر، الشمس، الكواكب، النجوم، وحتى الشعير والخمر. وبمرور الزمن جُسِّدت هذه القوى في شكل آلهة لها صفات مميزة وواجبات محددة، وصار لكُلّ من هذه القوى إله، أو أن كلاً منها في ذاتها جسَّدت إلهاً معيناً. وشبه القوم آلهتهم بالبشر، لتمثل أفضل الجوانب البشرية واسوأها، منسوبة إلى قوة عظمى، عدا أنها تتميز عن البشر بالخلود والقدرة/ القوة الخارقة[٤].

وتبعاً لذلك صُورت الآلهة بِأنها تعيش، كما يعيش البشر، في مجتمع تحكمه قوانين وضوابط محددة، وعلى رأس هذا المجتمع المجلس الأعلى للآلهة الذي يتربع على قمته رئيس الآلهة (الأب الأكبر/ الملك) يساعده في إدارة شؤون مجمع الآلهة عدد من الآلهة الكبار[٥]. وهنا منبع العائلة الأبوية التي تسود مجتمعاتنا الشرقية.

---

(١) طه باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: الوجيز في تأريخ حضارة وادي الرافدين** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦)، ص ٥٥٩؛ Nicholas Postgate, *The First Empires*, Making of the Past (Turnhout, Belgium: Brepols; Oxford: Elsevier - Phaidon, 1977), p. 12, and Marc van de Mieroop, *The Ancient Mesopotamian City* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997), p. 43.

(٢) ليوا وبنهايم، **بلاد ما بين النهرين**، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨١)، ص ٢٥٢.

(٣) جورج رو، **العراق القديم**، ترجمة وتعليق حسين علوان حسين؛ مراجعة فاضل عبد الواحد علي، سلسلة الكتب المترجمة؛ ١٢٧ (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٥)، ص ١٢٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣٠؛ باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: الوجيز في تأريخ حضارة وادي الرافدين**، ص ٣٣٢؛ عامر سليمان، «جوانب من حضارة العراق القديمة،» في: تقي الدباغ =

خلقت الآلهة الكون **أولاً**، ثُمّ بادرت بخلق الإنسان للعمل في أراضيها وتزويدها بمتطلباتها (القرابين)، وأن يلتزم بنواميسها الحضارية التي وهبتها للبشرية لتنظيم مجتمعاتها، بإطاعة الملك (نائب/ ممثل الإِله) ـ القانون ـ النظام ـ النواميس الأخلاقية، وأن يقوم بعبادتها ويقدم لها الطاعة. ومقابل ذلك يأمل الإنسان أن يحصل من الآلهة على حمايته في حقله وعمله وصحته وعائلته وأن تمدَّ في عمره.

والآلهة قوى خارقة خالدة، مصدر كُلّ شيء، مُحرك كُلّ الأحداث التي تقع في حياة الإنسان والمجتمع والكون. وهي صفة مطلقة لقوة عظمى تُسَيِّر العالم/ الكون. وهذه القوة تتميز بالعلو والرفعة، وهي قابعة في السماء، وحاضرة مع المخلوق (المتعبد) متجسدة في إِلهه الشخصي (ملاكه الحامي)[٦]. عليه فالإنسان ما هو سوى عبد للآلهة، وجبتْ عليه الطاعة والخدمة والعبودية. من هنا يلاحظ مثلاً «أن الملوك الآشوريين الأقوياء الذين بسطوا سيادتهم على امبراطورية شاسعة من نهر النيل إلى بحر قزوين، لا يعتبرون أنفسهم أكثر من عبيد متواضعين يسعون لإرضاء آلهتهم آشور. . .»[٧].

أما سِر القدرة الخارقة للآلهة، فيكمن في أربع سمات إِلهية[٨]: **الأولى** هي القدرة على الخلق، وهذه القدرة تقوم على النطق (الكلمة)، فعندما يقول الإِله لشيء «كُن فيكون». يذكر كريمر (Kramer) ـ عالم السومريات الأمريكي ـ «إن فلاسفتنا السومريين طوروا مبدءاً صار في ما بعد عقيدة في أنحاء الشرق الأدنى كافة، وهو مبدأ القوة الخالقة الكامنة في الكلمة الإِلهية، فكُلّ ما على الإله الخالق أن يفعله وفقاً لهذا المبدأ هو أن يضع خططه، ينطق بالكلمة ويعلن الاسم»[٩] **الثانية** هي القدرة على تحديد هيئة المخلوق وصفاته الجسدية والروحية، أي تعيين جوهره (قواه البدنية والعقلية) وسلوكه من خير وشرّ. **الثالثة** هي القدرة على رسم مصير المخلوق مسبقاً: يوم ولادته، فترة حياته، طبيعة الأحداث اليومية التي ستواجهه، مكانته الاجتماعية وحالته الصحية. **الرابعة** هي القدرة على منح المخلوق وسائل يستطيع من خلالها تنظيم مجتمعه وبناء حضارته (النواميس الإِلهية). وتمكينه من معرفة إرادة الآلهة وفق علامات كونية: طبيعية، بشرية، حيوانية، تتطلب الفحص والتفسير بقراءة الطالع والتنبؤ (الفأل) والسحر.

= [وآخرون]، **العراق في التاريخ**، إشراف وزارة الإعلام والثقافة (قطر) (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣)، ص ٢١١، و Jacquetta Hawkes, *The First Great Civilizations; Life in Mesopotamia, the Indus Valley and Egypt*, History of Human Society (London: Hutchinson, 1973), p. 153.

(٦) وبنهايم، **بلاد ما بين النهرين**، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٧) رو، **العراق القديم**، ص ١٢٨.

(٨) خزعل الماجدي، **متون سومر: التاريخ، الميثولوجيا، اللاهوت، الطقوس** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

أدرك القوم حتمية الموت على الإنسان، لكنهم لم ينظروا إليه على أنّه الفناء المطلق، بل هو انفصال ما بين الجسد والروح التي تلازمه مدى الحياة. وعند الموت (انقطاع آخر نفس للإنسان) تخرج روحه لتذهب إلى عالم الأموات بينما يعود جسده إلى التراب. وبذلك اعتقد القوم أن الإنسان مركب من عنصرين **أولهما** حسي/ مادي منظور هو الجسد، **وثانيهما** غير منظور هو الروح: كدم غيديم (GIDIM) باللغة السومرية. وفي هذا العالم المظلم الذي يلفه الغبار والتراب ويُعدم فيه الهواء والضوء، لا تجد أرواح الموتى ما تعتاش عليه سوى ما يُقدم لها من نذور وقرابين. وإذا لم يتذكرهم أحد فسوف يردون إلى الأرض في شكل أشباح مؤذية للناس. والشيء نفسه يحدث عند عدم دفن الميت وأداء الطقوس الدينيّة أثناء الدفن وبعده من صلوات وقرابين[10]. ووفق هذه العقيدة يصبح الإنسان بعد الموت في هذه الحضارة أقل مما كان عليه، رغم ضآلته في الحياة الدنيوية (Futile Life)[11].

وبالإضافة إلى أهمية الالتزام بالطقوس الدينيّة عند موت الإنسان ودفنه حتّى تستقر روحه في العالم الأسفل، فإن المآثر الصالحة التي تركها في دنياه تمنح روحه بعض الامتيازات، كما في أرواح الموتى الذين حققوا مجداً في الحرب أو خلّفوا كثرة من أبناء ذكور «أسطورة موت أنكيدو». كما صوَّر القوم روح الميت بهيئة مخلوق بجناحين من الريش، وربما يفسر هذا اعتقادهم بقدرة هذه الأرواح على التنقل السريع. أخذ عرب ما قبل الإسلام هذا المفهوم وصوَّروا روح الميت على هيئة طائر أطلقوا عليه اسم «الهامة»، وحين تعود هذه الروح لشخص مقتول، عندئذ يهيم الطائر «روح المقتول» في حالة عدم أخذ ثأره من قاتله، وهو ينعق «اسقوني! اسقوني!»[12]. وهنا أصل الثأر القبلي!

اشتملت ديانة حضارة وادي الرافدين على التطهير والصلاة والتراتيل، النذور والقرابين، الاحتفالات الدينيّة والترانيم، الأدعية والتعاويذ، التكهن بالغيب والتنبؤ (الفأل) بالمستقبل، معرفة الطالع وتفسير الأحلام، التنجيم والسحر[13]. شكّلت

---

(١٠) طه باقر، **مقدمة في أدب العراق القديم** (بغداد: جامعة بغداد، كلية الآداب؛ دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦)، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤، ونائل حنون، **عقائد ما بعد الموت في حضارة وادي الرافدين القديمة** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦)، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(١١) جورج بوييه شمار، **المسؤولية الجزائية في الآداب الأشورية والبابلية**، ترجمة سليم الصويص (بغداد: دار الرشيد؛ وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١)، ص ٢٣١، و Hawkes, *The First Great Civilizations; Life in Mesopotamia, the Indus Valley and Egypt*, p. 12.

(١٢) حنون، المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١٣٤، وخاصة ص ١١٢، الهامش ١٨.

(١٣) هاري ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ترجمة كاظم سعد الدين (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٠)، ص ٢١١.

الصلاة أولى طقوس العبادة في الديانة السومرية، وارتبطت بممارسات محددة يتقدمها التطهير التام والوضوء بغسل اليديّن والركوع والسجود ورفع اليديّن إلى الآلهة والتمتمة ببعض الابتهالات والأدعية، بما فيها الشكاوى والتوسلات وعبارات الشكر والطاعة والعفو والمغفرة. وبذلك جسّدت الصلاة طريقة لاتصال الفرد بالإله بقصد تحاشي غضبه وعقابه وكسب رضائه واستعطاف بركاته[١٤].

ومن خلال طقوس التعبد وأعمال التعزيم والسحر التي شكلت جزءاً من العقيدة الدينيّة، كان يتم دعوة الإله لاستدرار المطر[١٥]. «وكان الملك. هو الكاهن الأكبر في آشور. . . وعندما يحدث قحط فاجع كان الملك نفسه هو الذي يكتب الرسائل إلى الحكام التابعين له لتنظيم مشاركة الناس في الابتهال إلى إله الجو أداد كيما ينزل المطر»[١٦]. وهي الطقوس نفسها المتبعة في الديانة الإسلامية باستعطاف الله من أجل إنزال المطر عند حدوث جفاف أو قحط بتنظيم صلاة الجماعة (صلاة الاستسقاء)!

عبَّرت تماثيل الآلهة في المعبد عن جانب محوري من عقيدة القوم باعتبارها وسيلة لاتصال الإنسان بالآلهة لاعتقادهم أن الإله حاضر في تمثاله[١٧]. وبعد تقديم الطعام إلى الإله (تمثاله) والذي اعتُبر مباركاً، كانت الأواني ترسل إلى الملك ليأكل منها حتّى تنتقل إليه البركة، كما إن عادة رش الماء (ماء الورد) من الإناء، «الذي لمسته» أصابع تمثال الإله، على الملك ورجال الحاشية عبَّرت كذلك عن العقيدة نفسها في كون ذلك الماء مباركاً[١٨].

ظهر المعبد باعتباره مؤسسة دينية، بل وأول مؤسسة اجتماعية عامة في شمال البلاد مع بداية الاستيطان في القسم الجنوبي. وشكَّل مركز الحياة الحضارية فيها ومحور التجمعات السكانية. وهناك أسباب مُقنعة على أن القَوَّامين على المعابد كانوا أقدم حكام

(١٤) وبنهايم، **بلاد ما بين النهرين**، ص ٢١٩؛ فاضل عبد الواحد وعامر سليمان، **عادات وتقاليد الشعوب القديمة** (الموصل: دار الكتب، ١٩٧٩)، ص ١١٧، وجورج كونتينو، **الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور**، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي (بغداد: دار الرشيد، ١٩٧٩)، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ و ٤٧٢ ـ ٤٧٣.

(١٥) كونتينو، المصدر نفسه، ص ٤٨٦.

(١٦) نيكولاس بوستكيت، **حضارة العراق وآثاره**، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي (بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٤٩.

(١٧) سليمان، «جوانب من حضارة العراق القديمة،» ص ٢١٢، ووبنهايم، **بلاد ما بين النهرين**، ص ١٣٣ و ٢٣٠.

(١٨) وبنهايم، المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

المجتمعات المتحضرة في وادي الرافدين. وكان الكاهن الأعظم يجمع في شخصه السلطتين الدينيّة والزمنية قبل أن تبدأ عملية الانفصال التدريجي بين الوظيفتين في فترة ما من عصر فجر السلالات بظهور الحاكم الزمني المفوض من إله المدينة لإدارة شؤون دولته الأرضية[19]. «وهكذا نجد أن المدينة السومرية تنمو، ليس حول قصر أو قلعة، إنما حول (ضريح) أو مرقد، وفي كُلّ الأحوال كان المعبد هو المحور الذي تدور حوله النشاطات الاقتصادية والاجتماعية»[20].

ولما كانت المدينة مُلك الإله الحامي، والمعبد هو الوسيط بين الإله وبين الناس، فمن المفترض أن المعبد مارس دور راعي ممتلكات المدينة من أراضٍ وبساتين لصالح الإله الحامي/ الوطني للمدينة قبل أن يظهر الملك في فترة لاحقة. وهذا ما دفع بعض خبراء الآثار إلى القول بأن المعبد كان يمتلك جميع أراضي المدينة في العصور المبكرة[21]. وبموجب النصوص المسمارية المكتشفة في لكش (تلو ـ جنوب قلعة سكر) قُدرت أملاك معابدها بين ٢٥ في المئة و٥٠ في المئة من أراضي المدينة الزراعية[22].

ولقد كان المعبد مركزاً كهنوتياً ثقافياً يتعلم فيه الكهنة والكتبة، وتحفظ فيه مختلف النصوص الأدبية والدينية والعقود التجارية، كما ظهر في كنف المعبد أعظم اختراع حضاري (الكتابة المسمارية) ـ مدينة الوركاء/ أوروك ـ شمال غرب الناصرية (٤٠٠٠ ـ ٣٥٠٠ ق. م) ـ وبذلك أصبحت المؤسسة الدينيّة لحضارة وادي الرافدين أول مدرسة تعليمية في تاريخ البشرية[23]. ورغم التغيرات المختلفة التي حصلت في مكانة المعبد من حيثُ زيادة أو انكماش أهميته بالعلاقة مع القصر، ظلّ المعبد أحد ركنين أساسيين في صرح النظام الاجتماعي على مدى جميع عهود حضارات بلاد الرافدين.

(١٩) باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: الوجيز في تأريخ حضارة وادي الرافدين**، ص ٣٣١؛ كونتينو، **الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور**، ص ٤٦٣؛ فوزي رشيد، «المعتقدات الدينيّة،» ج ١، ص ١٨٤ ـ ١٨٦، وسامي سعيد الأحمد، «الإدارة ونظام الحكم،» ج ٢، ص ٨ في: **حضارة العراق**، تأليف نخبة من الباحثين العراقيين، ١٣ ج (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٥)؛ *Problems in Ancient History*, compiled by Donald Kagan, 2 vols. (New York: Macmillan; London: Collier - Macmillan, 1970), vol. 1: *The Ancient Near East and Greece*, p. 17, and Mason Hammond, *The City in the Ancient World*, assisted by Lester J. Bartson, Harvard Studies in Urban History (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972), p. 47.

(٢٠) رو، **العراق القديم**، ص ١٠٢.

(٢١) سليمان، «جوانب من حضارة العراق القديمة،» ص ٢١٢.

(٢٢) باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: الوجيز في تأريخ حضارة وادي الرافدين**، ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٣١، وسليمان، المصدر نفسه، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

وكان الملك على رأس الكهانة باعتباره ممثل/ نائب الإله. ولأنه غير قادر على أداء كلّ المهام الدينيّة، لذلك يختار بديلاً منه (الكاهن الأعظم) الذي يتربع على عرش المعبد[٢٤]. أما مواصفات الكهنة «لا يستطيع أحد أن يكون قيّماً على المراسيم أمام «شمش» و«أدد» وهما إلها الكهانة من كان أبوه غير طاهر، وكان غير كامل الأطراف أو الملامح، وغير سليم العينين أو الأسنان أو الأصابع، أو من كان يبدو عليه المرض، أو به دمامل»[٢٥].

اعتبرت سلطات الآلهة غير محدودة على الإنسان. وينضوي تحت هذه السلطة الفلاح والملك على السواء. من هنا تطلع القوم إلى آلهتهم تطلع العبد لسيده بخوف ومسكنة، وبرهبة وحب وإعجاب أيضاً[٢٦]. ويمكن ملاحظة الموروث التاريخي للنصوص المسمارية الذي يؤكّد هذا الاعتقاد في مختلف مجالاته من طبّية وفلكية وقضائية وتجارية، وحتى الأدبية بما فيها تلك الحربية، فالإله هو الذي أوحى للملك إعلان الحرب وتحقيق النصر والانتقام من الأعداء. يقول آشور بانيبال «لقد قطعت أوصال أعدائي والقيت بهم إلى الوحوش الكاسرة لتأكلهم. وحين انتهيت من ذلك، انشرح قلب الآلهة العظام، آلهتي»[٢٧].

ولأن الآلهة خلقت الإنسان لخدمتها وطاعتها، فقد أصبحت طاعتها من الخصال الحميدة للقوم وذلك بممارسة العبادة وإرسال النذور والقرابين للمعابد، وحضور الاحتفالات الدينيّة الرئيسة والتقيد بالتعاليم العديدة والابتعاد عن المحرمات (TABOO) الكثيرة حتّى يتجنب غضبها وعقابها وانتقامها منه ومن عائلته. لقد «عاش السومريون وورثتهم في الديانة كما يعيش السمك في الماء. كانت تعيش في داخلهم، تزودهم بالأوكسجين الروحي والفكري»[٢٨].

ولم تكن النذور والقرابين والالتزام بالتعاليم الدينيّة كافية لنيل عطف وبركات الآلهة، بل كذلك الالتزام بسلوك اجتماعي قويم، يدعو إلى المعروف وينهى عن المنكر. وفي نصّ سومري زاخر بالتعاليم الأخلاقية يقول: «لا تكذب وقل قولاً طيباً، لا تتكلم بالشر وقل الخير، لا تلفظ كلام قلبك حتّى لو كنت وحيداً، وإذا

(٢٤) ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩، وكونتينو، **الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور**، ص ٣٦٣.

(٢٥) كونتينو، المصدر نفسه، ص ٤٦٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٢٨ و٤٤٣ ـ ٤٤٤، ووبنهايم، **بلاد ما بين النهرين**، ص ٢٤٩.

(٢٧) شمار، **المسؤولية الجزائية في الآداب الأشورية والبابلية**، ص ٣٢.

(٢٨) رو، **العراق القديم**، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

تكلّمت بعجلة فستعيد ما قلته، وحتى تسكت يجب أن تمسك بأعصابك»[٢٩].
وتوصي واحدة من نصائح الحكمة البابلية بقولها: «أعبد كُلّ يوم آلهتك، وأظهر العطف للضعفاء قم بالأعمال الصالحة، وقدم العون في كُلّ أيامك، لا تشهر بالآخرين وحدث بالحسنات، لا تقل أشياء خبيثة، وقل للناس قولاً جميلاً»[٣٠]. وهي تعاليم وردت في الكتب المقدسة.

مقابل طاعة الفرد وإيمانه الصادق وسلوكه القويم، تُقدم الآلهة له الحماية ساعة الخطر، والعون عند الطوارئ، والمساعدة عند الحاجة، وتهبه الصحة الموفورة والمركز الاجتماعي المشرف والثروة والأبناء الكثيرين والعمر الطويل، إلا أن معادلة «طاعة الآلهة = حياة سعيدة» لم تكن القاعدة ولم تكن شائعة عملياً، فهناك حالات عديدة تمت فيها معاقبة أتقياء على نحو غير مفهوم[٣١]. ورغم إصرار الكهنة على أن التمسك بالتقوى هو طريق النجاح والسؤدد والصحة والسعادة، وأن الخير سينتصر في النهاية على الشرّ، وأن على المتعبد المبتلي في حياته أن يصبر ولا ييأس من رحمة الآلهة وعطفها. . يبقى الشكّ ومعه الحيرة واليأس وليد هذه العقيدة، ففي قصيدة سومرية بعنوان «رجل وربه»، وهي تسبق التوراة بِألف عام، نشره كريمر في كتابه النفيس: **التاريخ يبدأ من سومر**، يسأل الرجل المعذب إلهه بجزع: «يا إلهي النهار يسطع بنوره على الأرض، أما أنا فيومي مظلم. الدموع والحزن والضيق واليأس تسكن أعماقي. والمصير السيئ يمسك بيدي وينتزع أنفاسي. والحمّى اللعينة منتصرة على جسدي. يا إلهي أيها الربّ الذي خلقتني، أنقذ وجهي. إلى متى تهملني وتتركني من دون حماية»[٣٢] وفي قصيدة «الصالح المعذب» يصرخ (أيوب البابلي) معلناً الحيرة والشكّ بقوله: «من ذا الذي يعلم بإرادة الآلهة في السماء؟ ومن ذا الذي يدرك خطط آلهة العالم الأسفل؟ أين تعلّم الفانون طريق الربّ؟ هذا الذي كان حياً البارحة، أصبح اليوم ميتاً. .للحظة يكون الإنسان مكتئباً وفجأة ينقلب منشرحاً. . مرة يُغني بنشوة، وفي لحظة تالية كأنه نداب محترف. . . أنا حائر إزاء كُلّ هذا إذ لا أفهم جدواه»[٣٣].

ولّدت هذه المعتقدات وما ارتبط بها من هواجس الموت والبؤس والحرمان والمرض والحزن ومخاطر الحياة بعامة، عناصر الكآبة والقلق والخوف والتشاؤم وعدم

---

(٢٩) شمار، المصدر نفسه، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٣٠) رو، المصدر نفسه، و Hawkes, *The First Great Civilizations; Life in Mesopotamia, the Indus Valley and Egypt*, p. 214.

(٣١) فاضل عبد الواحد علي، «الأدب،» في: **حضارة العراق**، ج ١، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.

(٣٢) شمار، **المسؤولية الجزائية في الآداب الأشورية والبابلية**، ص ٢٥٦، الهامش ١.

(٣٣) رو، **العراق القديم**، ص ١٤٧.

الاطمئنان وغياب الاستقرار النفسي والمعيشي. هذه الظروف أحاطت بإنسان وادي الرافدين، وبخاصة عندما كان يشعر بأداء واجباته والتزاماته تجاه الآلهة، وفي الوقت نفسه يتلقى الضربات والمصائب التي لا يستحقها[٣٤]. ولم يكن التشاؤم عند إنسان وادي الرافدين حالة عرضية لليأس، بل كان ميتافيزيقي (Metaphisics) الأصل/ غيبياً، كَمُنَتْ جذوره في الآلهة ذاتها التي تجسدت في عناصر الطبيعة والكون وحملت في ذاتها عناصر الخير والشرّ وأصبحت مصدراً للحياة والكوارث معاً.

الأنهار والرياح والأمطار مثلاً، وهي جالبة للحياة، يمكن أن تتحول إلى قوى مدمرة تهلك الزرع والإنسان. وبمواجهة هذه الظواهر الطبيعية (الآلهة) القاسية، وجد القوم أنفسهم بلا حول ولا قوة، ولَفَّهم القلق الشديد إزاء ترقبهم لغد غير مضمون تجاه حصيلة جهودهم، بل وحياتهم غير المستقرة، فكانت حياة الإنسان وعائلته ونتاج حقله وماشيته ومستويات الأنهار وفيضاناتها، وتوالي الفصول المختلفة وحتى الكون ذاته تحت رحمة القدر على الدوام. وإذا بقي البشر أحياء، وعادت الحياة إلى الحقول بعد لهيب الصيف، وإذا استمرّت النجوم والكواكب في حركتها . . فإن كُلّ هذا يتحقق بإرادة الآلهة التي تقرر مصائر الكون سنوياً.

لذلك ففي مطلع ربيع كُلّ عام، كانت تُقام احتفالات هائلة في مدن عديدة، وفي بابل بخاصة، تشمل طقوس الزواج الإلهي المقدس[٣٥]، وتلاوة ملحمة الخليقة، وإعادة تثبيت الملوك، وتتوج أخيراً باجتماع الآلهة الذين «يقضون في المصائر» للسنة التالية. «عندئذ فقط بوسع الملك العودة إلى عرشه والراعي إلى قطيعه والفلاح إلى حقله، وعندئذ كذلك يستعيد ساكن وادي الرافدين ثقته بما حوله فبإمكان العالم أن يستمرّ بالوجود، بإرادة الآلهة المسترضاة، لعام آخر أيضاً»[٣٦]. «وإذا كانت حياة البابلي شاقة مثل حياة المصري، فإن هذه الأخيرة لم تستطع أن تحطم بشاشته الطبيعية ومرحه أثناء عمله اليومي. فيما كان إنسان بلاد الرافدين غريباً عن الضحك، ويبدو أنّه لم يكن قد تعلّم كيف يلهو»[٣٧].

---

(٣٤) كونتينو، **الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور**، ص ٤٥٠.

(٣٥) الزواج الإلهي المقدس: زواج تقليدي ديني سومري استمرّ طيلة فترة حضارة وادي الرافدين. ويقوم على تقليد زواج الإله دموزي/ تموز بالإلهة أنانا/ عشتار، حيثُ نبع من هذا الزواج المقدس عادة الخصب بحسب الأسطورة. ويمثل دور (دموزي) الملك أو الحاكم أو الكاهن الأعظم، بينما تقوم الكاهنة العظمى بدور (أنانا). وكانت هذه الممارسة التقليدية تتكرر سنوياً مع بداية الربيع كجزء من الاحتفالات الدينيّة السنوية. ويقومان بشعائر هذا الزواج في مطلع السنة الجديدة (بداية الربيع) لإحلال الخصب والخير.

(٣٦) رو، المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٨، و Hawkes, *The First Great Civilizations; Life in Mesopotamia, the Indus Valley and Egypt*, p. 146.

(٣٧) كونتينو، المصدر نفسه، ص ٥٠١، و Hawkes, Ibid., pp. 186-187.

رسمت العقيدة الدينيّة لإنسان وادي الرافدين أشكالاً معينة من التصرفات والممارسات التي ترضي الآلهة، وأخرى لا ترضيها وتكون عرضة لجلب غضبها وانتقامها، فحرص القوم على إرضاء آلهتهم لتحاشي غضبها وإنزال الشرور والأمراض بهم. ومع ذلك بقي هذا الإنسان يعيش في خوف دائم من هاجس إلهي جائر وآلهة غير مبالين (Careless). وبملاحظته انتصار الشرّ على الخير يومياً استمرّت حياته متشائمة[٣٨].

لكُلّ إنسان، بحسب عقيدة القوم نصيبه المقدَّر له من قبل الآلهة منذُ ولادته ولغاية مماته. وهذا النصيب يتميز بحسن الطالع أو سوء الطالع. ويحدد يومياً اتجاه وسلوكية ومزاج الفرد الكلية. ويرتبط بذلك «أن شخصية الإنسان هي هبة مرسومة الحركة والنتائج»، وهي نصيبه: قضاؤه وقدره، منسوبة إلى قوة خارقة ما فوق الطبيعة، تُحدد مسبقاً سجايا وملكات وحياة وممات الفرد (الجنس البشري)[٣٩]. و(القَدَر) هو إرادة إلهية طالما أن الآلهة هي التي تحدد مصائر البشر. وفي مثل هذه العقيدة الدينيّة يعيش الإنسان في تناقض حاد بين الخضوع للقدر بما فيه من طوالع سيئة، وبين التعاون معه حتّى الموت. هذه العقيدة القاسية تُجسِّد غياب إرادة الإنسان[٤٠].

أولت عقيدة القوم أهمية قصوى للسلطات التي تمارسها الظواهر المفاجئة على الفرد والمجتمع، وأعطت أهمية فريدة للطالع (الفأل) وتفسير الأحلام التي شكلت جزءاً من العقيدة الدينيّة للقوم. ويمكن استخلاص الكثير من الطوالع بالعلاقة مع الظواهر الطبيعية والبشرية/ الحيوانية بما فيها ولادة الكائنات الحية، فالتشوه في خلقة المولود عند الإنسان أو الحيوان طوالع سيئة (لم يكنْ وارداً في عقيدة ميزوبوتاميا أن تمنح الإلهة ولادة لأَطفال معوقين أو مشوهين)، إلى جانب ما لا يُحصى من الحركات والظواهر الطبيعية التي تشكل علامات عن المصير الذي ينتظر الإنسان والمجتمع[٤١].

آمن سكان وادي الرافدين بوجود نوعين من الأرواح: الخيّرة/ الحامية من

---

(٣٨) ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ص ٢٣٠، وعبد الواحد وسليمان، **عادات وتقاليد الشعوب القديمة**، ص ١١٧، و Hawkes, Ibid., p. 23.

(٣٩) وبنهايم، **بلاد ما بين النهرين**، ص ٢٥٦، وخزعل الماجدي، **الدين السومري** (عمان: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٤٠) شمار، **المسؤولية الجزائية في الآداب الأشورية والبابلية**، ص ٧٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧؛ Julia M. Asher - Greve, «The Essential Body: Mesopotamian Conceptions of the Gendered Body,» pp. 432 - 461, and Ann Kessler Guinan, «Auguries of Hegemony: The Sex Omens of Mesopotamia,» pp. 462 - 479, *Gender and History*, vol. 9, no. 3 (November 1997).

الملائكة والجن الصالحين. وهي بركة إلهية تساعد على تحقيق الكسب الوفير وإبعاد الشرور واستمرار الصحة والنجاح. وعليه فالشخص الذي له (أرواح حامية/ الملاك الحارس/ الإله الشخصي) يكون سعيداً في حياته[٤٢]. وإلى جانب الأرواح الحامية، اعتقد القوم بوجود الأرواح الشريرة: الشياطين والعفاريت والجن الأشرار[٤٣]، والعفاريت لا تموت (خالدة)، ولكن يمكن عزلها ودفنها وإبعادها عن الأذى. ولحسن الحظ فهي بحسب عقيدة القوم، حسنة النية إلى حدود الغباء لكونها تتمتع بذكاء واطئ، لذلك يمكن وبواسطة السحر الاحتيال عليها وإقناعها بالخروج من المكان المؤذي (بيت، جسم مريض.) وحبسها في قمقم أو تمثال يصنعه الساحر لهذا الغرض ويقوم بدفنها، أو تحويل انتباهها إلى حيوان أو شيء خارج المجال لتنتقل إليه[٤٤].

ولا تقتصر قوة الشياطين على التدخل في شؤون الإنسان ـ العائلة لإقلاقهم وتعذيبهم ودفعهم إلى الخصومات وإرتكاب الشرور وعصيان الآلهة، بل كذلك تتدخل حتّى في شؤون الآلهة، كما هو الحال عند خسوف القمر التي تسببها مجموعة قوية من الشياطين (مجموعة السبعة) باختراقها قبة السماء والإحاطة غاضبة بهلال القمر. وعندئذ يتم نصب نوع من الطبلة (النقارة) في ساحة المعبد وقرعها بقوة. وهذه العادة ظلّت ممارسة تقليدية للناس حتّى بعد أن اكتشف البابليون سبب الخسوف واستطاعوا حساب ذلك «بدقة فائقة»[٤٥] واستمرّت هذه العادة حتى فترة مُتأخِرة في العديد من المدن والقصبات العراقية، عندما كان النساء والأطفال يهرعون إلى السطوح عند خسوف القمر ومعهم ما هو متاح من أدوات المطبخ النحاسية (وغيرها) لضربها ببعضها وإحداث أصوات عالية من أجل تخويف العفاريت وطردها وتحرير القمر (الهلال)!

امتدت هذه الخرافات بين القوم إلى درجة أن مهمة تشييد مبنى أصبحت عملية خطيرة تتطلب اتخاذ الإجراءات الاحترازية الملائمة، وإلا قد تُطلق مجموعة من القوى الشريرة. وبغية إحباط قدرات هذه القوى، كان سكان وادي الرافدين يدفنون تماثيل صغيرة أو دمى في زوايا الأبنية أو تحت عتبات الأبواب. وفي فترة لاحقة اقتصرت على دفن نقود قليلة في الأرض مصحوبة بقطعة من جلد تحمّل أسماء معينة (رقى/

---

(٤٢) وينهايم، **بلاد ما بين النهرين**، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢، وكونتينو، **الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور**، ص ٤٢١.

(٤٣) ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ص ٢١٣ و٢١٦.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢١٨ ـ ٢١٩، و Hawkes, *The First Great Civilizations; Life in Mesopotamia, the Indus Valley and Egypt*, p. 203.

(٤٥) ساكز، المصدر نفسه، ص ٢١٥.

تعاويذ)[٤٦]، كما إنها تواصلت، على الأقل عند العراقيين، بتقديم الأضاحي الحيوانية عند بدء الأساس و/ أو الانتهاء من البناء. «لقد كان الآلهة العنيفون المسارعون إلى الغضب لا يكفون عن المطالب التي يبتزونها من البشرية، والتي كانت تلف كُلّ عمل من أعمال الحياة الدينيّة في شبكة من التزامات خالية من الرحمة، من أمثال تصوير العالم وهو مأهول بالعفاريت والأتنة التي تُطارد فرائسها، والطبيعة المعادية. وحياة في الآخرة أكثر شقاء من الحياة الأرضية. ذلك الفزع هو الانطباع عن الشقاء المستور الذي كان يخلفه الدين الذي لا يرحم والذي كان سكان بابل من أسراه»[٤٧].

لم تقتصر فكرة الخطيئة والاعتراف والتوبة على كونها صعبة وشاقة فحسب، بل كانت قاسية أيضاً لدرجة يصبح من المستحيل الإيفاء بالتزاماتها في حدود تُحقق رضاء الشخص بالعلاقة مع آلهته ومجتمعه وذاته، فالمذنب التائب لم يكن عليه فقط الاعتراف بكل الخطايا التي يعلم أنّه ارتكبها، بل عليه كذلك أن يتلو خطايا إضافية ربما لم يكن قد ارتكبها أو ارتكبها دون قصد أو معرفة. ويرتبط بذلك أن الإنسان كان مهيئاً للخطيئة وارتكاب الذنوب عن وعي أو دون وعي[٤٨].

وهكذا اعتقد القوم بحتمية الخطيئة وانتشرت «الحكمة» القائلة: ما ولِدَ طفل بلا خطيئة. وما وجد طفل بلا خطيئة منذُ القدم[٤٩]، وأن أكثر الخطايا التي يرتكبها الإنسان بقصد أو من دون قصد تقف وراءها القوى الشريرة (الشياطين) التي توسوس للإنسان ارتكابها[٥٠] وكان الكاهن يسأل التائب بالإضافة إلى الذنوب التي ارتكبها بفعل مقصود، كذلك الخطايا التي يُحتمل أن التائب لم يرتكبها أو ارتكبها من دون معرفة أو قصد، لكنها تثير حنق الآلهة، مثل مرافقة أحد المسحورين، أو النوم في سريره أو الجلوس على مقعده، أو الأكل من صحنه، أو الشرب من قدحه[٥١]. ومن الواضح إذا كان كُلّ عمل من أعمال الإنسان هذا يعتبر خطيئة فمن النادر أن يكون باستطاعة أي شخص تجنب الانتقام الإِلهي[٥٢].

---

(٤٦) أندري بارو، **سومر: فنونها وحضارتها**، تقديم أندري مالرو؛ ترجمة وتعليق عيسى سلمان وسليم طه التكريتي (بغداد: [د. ن.]، ١٩٧٩)، ص ٢٩٩.

(٤٧) كونتينو، **الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور**، ص ٥٠٠.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨، والماجدي، **متون سومر: التاريخ، الميثولوجيا، اللاهوت، الطقوس**، ص ٣٠.

(٤٩) حنون، **عقائد ما بعد الموت في حضارة وادي الرافدين القديمة**، ص ١٤٧.

(٥٠) شمار، **المسؤولية الجزائية في الآداب الأشورية والبابلية**، ص ٢١، ٥٣ و٨٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١١٨، وكونتينو، **الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور**، ص ٤٤٨.

(٥٢) كونتينو، المصدر نفسه، ص ٤٤٩.

إن ارتكاب ذنب/ خطيئة ينجم عنه أضرار جسيمة سواء على المدينة التي يقترف أهلها الذنوب أو على الشخص المذنب، فالإله الشخصي يتخلى عنه ويصبح عرضة لهجمات الشياطين/ العفاريت. وكذلك حال المدينة المذنبة إذ يهجرها إلهها الحامي فتصبح مفتوحة وعرضة لهجمات الأعداء والخراب والأوبئة(٥٣).

وهكذا كان على الإنسان دوماً، سواء ارتكب خطيئة بقصد أو من دون قصد أو لم يرتكبها أصلاً، أن يتوجه أثناء أداء التزاماته الدينيّة اليومية (الصلاة) نحو الآلهة طالباً المغفرة من ذنوبه، ففي أحد التعاويذ السومرية يقول التائب: «أيها الإله، إن أخطائي وإساءاتي كثيرة، إن البشر خرس لا يعرفون شيئاً، والإنسان مهما بلغ مركزه، ماذا يعرف؟ سواء أتى إثماً أم خيراً، فهو لا يعرف شيئاً»(٥٤).

التصقت اللعنة بالخطيئة، وهي من القوة بحيث إنّ الإله مجبر على تحقيقها حتّى لو كانت ظالمة(٥٥). ورغم هذا المظهر السلبي والعقيم للخطيئة، انصاع إنسان وادي الرافدين إلى احترام التعاليم ورعاية الطقوس حتّى يعيش بسلام مع آلهته(٥٦)، بينما كانت قائمة النجاسات طويلة وغريبة في حالات عديدة، والإنسان المصاب بها يعتبر نجساً ويحرم على الغير الاقتراب منه أو لمس أدواته، وفي غير ذلك عليه تلبية طقوس الاغتسال والطهارة. وبحسب عقيدة القوم، فإن كُلّ مرض عقلي أو بدني يجعل المصاب نجساً طالما يعني اختراق الأرواح الشريرة جسم المريض! وهناك أيضاً محرّمات كثيرة(٥٧).

وفي مثل هذه العقيدة التي جعلت من الشخص في مرتبة العبد، خضع إنسان وادي الرافدين في عقله وجسده وحياته إلى ثلاثة أشكال من القوى المسيطرة عليه سيطرة لا فكاك منها: الإله، الملك، الشياطين. وخضعت عقلية القوم للغيبيات في ظلّ حياة يومية ملؤها القلق والخوف والتشاؤم والمسكنة والعبودية تحت مظلّة دين قاس وقوى شديدة البأس تراقبه كظله لإنزال العقاب به في كُلّ يوم ولحظة ارتباطاً بأية زلّة في أفكاره أو ممارساته.

---

(٥٣) شمار، المصدر نفسه، ص ٧٥؛ حنون، **عقائد ما بعد الموت في حضارة وادي الرافدين القديمة**، ص ١٤٧، و Van de Mieroop, *The Ancient Mesopotamian City*, p. 47.

(٥٤) حنون، المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

ثانياً : الحياة الاجتماعية

شكّلت حضارة سومر أولى الحضارات البشرية الناضجة التي أهدت إلى البشرية نظاماً اجتماعياً بجوانبه المتعددة المتكاملة. كتب طه باقر: «ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا أكدنا أن حضارة وادي الرافدين تفردت بأول ظهور لنظام دولة المدينة على أنّه أول شكل من أشكال الحكم في التاريخ البشري». وذكر جورج بوييه شمّار إنه «عميق الاقتناع بأن سومر هي مهد الحضارة. . . وأن الرقي الذي وصلت إليه بلاد ما بين النهرين لم تصل إليه أية أمة أخرى من الأمم القديمة»[٥٨] بينما جعل كريمر عنوان أحد أهم كتبه **التاريخ يبدأ من سومر**، كما أكد عالم الآثار الإنكليزي ليونارد وولي (Leonard Woolley) بأن الحضارة السومرية كانت أول حضارة بالفعل[٥٩].

تمتد جذور أصول نظام دولة المدينة، على الأرجح، إلى زمن نشوء أولى مراكز الاستيطان البشري في السهل الرسوبي (٦٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ ق. م)، وكانت هذه المستوطنات تقوم على الزراعة المروية بما تتطلبها من جهود جماعية ضخمة ومنظمة للسيطرة على مصادر المياه (تجفيف المستنقعات، شق الترع، بناء السدود والخزانات، درء أخطار الفيضانات.) وتغطية الاستهلاك المحلي من الإنتاج وتبادل الفائض مع الخارج. وهذه الأمور ما كانت لتتحقق دون وجود سلطة قوية تضمن الأمن والنظام. وهناك اتفاق على أن النظام السياسي للمدينة السومرية في عصورها المبكرة اقترن بشيء من الديمقراطية البدائية، إذ تواجد في المدينة مجلسان أحدهما للمسنين والآخر للشباب القادرين على حمل السلاح وبيدهما سلطة إدارة شؤون المدينة[٦٠]. وهذا ما يدعمه قصة غلغامش (أسطورة إدبا وكلكاكش).

وفي ظروف الأزمات التي كانت تواجه المدينة (المخاطر الخارجية، الفيضانات، الأوبئة.) كان المجلسان ينتخبان حاكماً: إنسي (ENSI) لممارسة السلطة الزمنية، الإدارية والعسكرية، إلى جانب الكاهن الأعلى: إنْ (EN) ففي نصّ سومري «اجتمع أهل كيش واختاروا لَملكية كيش (Ipuhurkish) من أهالي كيش». وكان صعود أوروكاجينا للعرش هو نتيجة «خلع دائرة الشعب للحاكم السابق وانتخابهم له»[٦١].

---

(٥٨) شمار، المصدر نفسه، ص ٥، وباقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: الوجيز في تأريخ حضارة وادي الرافدين**، ص ٣٢٥.

(٥٩) فاليري غولايف، **المدن الأولى**، ترجمة طارق معصراني (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٩)، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٦٠) سليمان، «جوانب من حضارة العراق القديمة،» ص ١٨٤ ـ ١٨٦، و **Samuel Noah Kramer,** **«The Sumerian King List,» in: *Problems in Ancient History,* pp. 1-3.**

(٦١) الأحمد، «الإدارة ونظام الحكم،» ص ٢١.

ومع ولادة وظيفة الـ (إنسي) ـ الحاكم الزمني ـ بدأ الانفصال التدريجي بين السلطتين الزمنية والدينية لصالح الملك.

يؤكّد ذلك جاكسون في نظريته القائلة إن المَلكية ذات التفويض الإلهي جاءت لاحقة على نظام سومر الذي قام أصلاً على نوع من «الديمقراطية البدائية» (Primitive Democracy)، وأن المَلكية لم تظهر لغاية وقت متأخر من العصور الشبيهة بالتاريخية عندما بادر الحاكم المنتخب لفترات قصيرة عند الأزمات، إلى السيطرة على دولة المدينة وتحويل المجالس المحلية إلى هيئات استشارية. ويدعم نظريته هذه استناداً إلى «ملحمة الخليقة» التي تصف كيفية انتخاب «أنليل» أو «مردوخ» لمنزلة بطل الآلهة لمحاربة «تيامة» والانتصار عليها[٦٢]. وهكذا فإن المعلومات الوثائقية التاريخية والدينية والأسطورية «لا تترك مجالاً للشك». إن دولة المدينة السومرية بزغت إلى التاريخ مع مجلسين: للشيوخ والشباب (المحاربين). وكانت الجمعية الوطنية بمجلسيها تختار أشخاصاً سواء للقيام بإدارة أعمال المدينة و/أو اختيار قائد عسكري مؤقت أيام الأزمات. ويظهر أن زيادة الثروة والتعقيدات الاجتماعية والطموحات الشخصيّة، عملت على استمرار هؤلاء وتوريث وظائفهم حتى ظهور الملك الأوتوقراطي. وبذلك فقدت الديمقراطية التقليدية (Traditional Democracy) معظم قوتها[٦٣].

إنّ الإصلاحات التي تحققت في عهد أول حاكم مصلح في تاريخ البشرية، تلقي الضوء على بعض القضايا الحياتية في عصر فجر السلالات (دول المدن السومرية)[٦٤]. هذه الإصلاحات التي كانت بمبادرة أوروكاجينا ـ آخر حكام دولة مدينة لكش. لقد أصبحت مهمة إقامة العدل (الميشاروم) من الواجبات الرئيسة لحكام وادي الرافدين الذين جاءوا بعده[٦٥]، كما غطت إصلاحات أوروكاجينا، بالإضافة إلى الإصلاحات الضريبية، كذلك جانباً من الأحوال الاجتماعية ـ الشخصيّة، تمثل في تحريم التقليد الذي كان قائماً بزواج المرأة بِأكثر من رجل في وقت واحد، وفرض عقوبة «الرجم» على المرأة المخالفة. وهذه الحصيلة تشير إلى أمرين، **أولهما** قد يُفسَّر بتدهور موقع المرأة بين بداية حضارة وادي الرافدين (مرحلة الثورة الزراعية في شمال البلاد ٧٠٠٠ق. م ـ

---

(٦٢) ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ص ٢٧؛ Hawkes, *The First Great Civilizations; Life in Mesopotamia, the Indus Valley and Egypt*, pp. 152-155, and *Problems in Ancient History*, pp. 5-15.

(٦٣) الأحمد، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٦٤) رضا جواد الهاشمي، «القانون والأحوال الشخصيّة،» في: **حضارة العراق**، ج ٢، ص ٦٤.

(٦٥) رو، **العراق القديم**، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

الزراعة المطرية)، وبين مرحلة الانتقال إلى الجنوب وظهور الكتابة وبدء التاريخ (الزراعة المروية). خلَّفت المرحلة الأولى تماثيل صغيرة للمرأة الحامل، فسَّرها علماء الآثار بأنها جسَّدت في عقيدة القوم «الآلهة الأم» رمزاً للخصوبة ولقوى الطبيعة المولدة الغامضة(٦٦). أما الأمر **الثاني** فإن عادة «رجم المرأة» الواردة في بعض المجتمعات الإسلامية تجد جذورها في هذه الإصلاحات (٢٤٠٠ق. م)!

من المعلومات المثيرة التي لفتتْ انتباه علماء الآثار في قوانين حضارة وادي الرافدين، هي أن القوانين السومرية غلب عليها ـ عدا الجرائم الكبرى ـ تطبيق مبدأ الإصلاح (التعويض) في معاقبة المذنبين بدلاً من مبدأ القصاص (الانتقام) المستند إلى قاعدة «العين بالعين والسن بالسن» في قانون الجزري ـ الأموري «حمورابي» المتضمن بتر أجزاء من جسم المعتدي. وهذا على الرغم من أن قانونه (شريعة حمورابي)، بالإضافة إلى احتوائه على عدد من المبادئ القانونية الحديثة، فإنّه من المعروف لدى علماء الآثار ورود الكثير من مواده في القانون العبري (التوراة) ما دفع أحد الباحثين إلى الاستنتاج بقوله: «إن التشريع العبري اقتُبس من التشريع البابلي»(٦٧).

قام مجتمع وادي الرافدين أساساً على طبقتين رئيستين لا مجال للمقارنة بينهما، هما الأحرار والعبيد. ضمَّت **الأولى** فئات وشرائح متعددة منها الحاكمة والمتنفذة ومنها المحكومة أي عامة الناس. وجاءت الأسرة المالكة على رأس الطبقة الحاكمة لكونها اكتسبت ـ بحسب ملحمة الخليقة ـ مركزاً اجتماعياً رفيعاً باعتبار الملك نائب الإله في أرضه، يتمتع بالتفويض الإلهي المقدس، وبذلك أصبح مصدر السلطات والامتيازات. وتلي الأسرة المالكة حاشية الملك من النبلاء وكبار رجال الدولة من عسكريين ومدنيين وكبار الكهنة، أي الفئة الارستقراطية، إذ استحوذت هذه الفئة على جميع الحقوق والامتيازات وفق القوانين والأعراف والتقاليد السائدة(٦٨). وكان الشخص المنتمي للفئة الغنية يسمى (الرجل) أو (المواطن الكامل)(٦٩). وفي

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٩ و١٩٥ ـ ١٩٧؛ تقي الدباغ، «الثورة الزراعية والقرى الأولى،» ج ١، ص ١٢٠ ـ ١٤١، وعدنان مكي البدراوي، «نشأة القرى الزراعية الأولى،» ج ٣، ص ٢٨٥ ـ ٢٩٠ في: **حضارة العراق**.

(٦٧) رو، المصدر نفسه، ص ٢٧٨؛ الماجدي، **متون سومر: التاريخ، الميثولوجيا، اللاهوت، الطقوس**، ص ١٩. وفي ما يتعلق بمسألة اقتباس القانون العبري من القانون البابلي، انظر: ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ص ١٥٨.

(٦٨) سليمان، «جوانب من حضارة العراق القديمة،» ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٦٩) عبد الواحد وسليمان، **عادات وتقاليد الشعوب القديمة**، ص ٦١، وكونتينو، **الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور**، ص ٣٢.

الوسط تواجدت الفئة الوسطى، شاملة أصحاب المهن (الحرف) ممن يعملون لحسابهم، كأصحاب المصارف والتجار والأطباء والكتبة والصناع. ومن الفئات الأخرى تلك المعروفة باسم (مشكينو) أو (مسكينو) ـ مواطن الدرجة الثانية ـ وتقابلها بالعربية (مسكين). وهم الفقراء ويقعون في أسفل السلم الاجتماعي لعامة الناس من الأحرار ممن كانت تهددهم حياة العبودية بسبب صعوباتهم المعيشية. ويظهر أن هذه الفئة اختفت من الحياة العامة منذُ العهد البابلي القديم[(٧٠)].

أما العبد (الرقيق) فلم يُعترف بشخصيته الإنسانية، بل اعتُبر مجرد مال (وسيلة إنتاج) ومثّل قيمة مالية لمالكه[(٧١)]. شملت طبقة الأرقاء العبيد والإماء. وكان المجتمع يحصل على أفراد هذه الطبقة من مصدرين: خارجي من خلال الحروب والتجارة. وداخلي يضم الأحرار الفقراء ممن يؤولون إلى العبودية بسبب فقرهم واضطرار بيع أولادهم و/ أو نسائهم، بل وحتى أنفسهم بسبب ديونهم، وهذا إضافة إلى إمكانية استعباد الحرّ عند ارتكابه جرائم معينة حدد القانون عقوبتها بالعبودية مثل عقوق الوالدين، علاوة على الأطفال اللقطاء الذين يقوم المعبد بتربيتهم ومن قُدموا هبة للمعبد من أوليائهم بدواعي النذور أو الفقر[(٧٢)].

ارتبط نظام الأسرة بالنظام السياسي ـ الاجتماعي. وفي مجتمع وادي الرافدين كان النظام السائد هو نظام الأسرة الأبوية، كما هو حال نظامه السياسي، فالأب رأس الأسرة وبيده جميع السلطات والصلاحيات لإدارة شؤون عائلته، شأنه في ذلك شأن الملك في إدارة مملكته. وكان احترام الأب واجباً مقدساً على جميع أفراد عائلته.

اشتهرت العائلة في هذه الحضارة برغبتها الإكثار من الأطفال «الإكثار من الزوجات أمر يخص المرء نفسه، ولكن الإكثار من الأولاد أمر يخص الآلهة»[(٧٣)]. وهو أمر انتقل إلى الديانات التالية بدءاً بالتوراة. وكانت أولوية التفضيل في الإنجاب

---

(٧٠) قارن: المصدران نفسهما، ص ٦١ و٣٢ على التوالي؛ رو، **العراق القديم**، ص ٤٦١، وشمار، **المسؤولية الجزائية في الآداب الأشورية والبابلية**، ص ٣١١.

(٧١) وبنهايم، **بلاد ما بين النهرين**، ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٧٢) كونتينو، المصدر نفسه، ص ٤٠؛ عبد الواحد وسليمان، المصدر نفسه، ص ٦٣، و Charles Alexander Robinson, *Ancient History from Prehistoric Times to the Death of Justinian*, prepared by Alan L. Boegehold (New York: Macmillan; London: Collier - Macmillan, 1976), p. 48.

(٧٣) سليمان، «جوانب من حضارة العراق القديمة،» ص ١٨٨ ـ ١٨٩؛ الهاشمي، «القانون والأحوال الشخصية،» ج ٢، ص ٨٧ ـ ٨٨؛ Hawkes, *The First Great Civilizations; Life in Mesopotamia, the Indus Valley and Egypt*, p. 85, and Max Weber, *The Agrarian Sociology of Ancient Civilizations*, translated by R. I. Frank, Foundations of History Library (London: NLB; Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, 1976), p. 94.

للذكور، والرغبة عند الأب جامحة أن يكون الطفل الأول ذكراً فهو الابن الوريث الشرعي وحامل اسم وشجرة الأب/ العائلة. وكان هذا الأمل (العظيم) يرنو إليه بشوق لا يوصف كُلّ من الأب الملك والأب الفلاح على السواء. وهذا من دون إغفال الدافع الاقتصادي بوراثة الابن لحرفة الأب ـ العائلة، وكذلك ضرورات القوة والأمن. وكان حمل الأب لابنِهِ بعد الولادة مباشرة اعترافاً بشرعيته[٧٤].

خضعت الأم (الزوجة) للقواعد نفسها بالنسبة إلى العلاقة مع زوجها الذي هو صاحب السلطة المطلقة في أسرته، بينما جاءت في المرتبة الثانية بالعلاقة مع أفراد الأسرة. وانحصرت مسؤوليتها في تدبير شؤون منزلها. وللزوج حقّ التسري (المحظية) التي يتم اختيارها أصلاً من بين الإماء وينبغي لها أن تنهض بواجبات وظيفتها باحترام خالص للزوجة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الزوجة الثانية إن تحققت، فالزوجة الأولى كانت تتمتع بمركز اجتماعي أعلى بين زوجات ومحظيات ربّ الأسرة، وتسمى (زوجة رجل)[٧٥]. وعلى الرغم من أن القاعدة النظرية العامة في حضارة وادي الرافدين كانت أحادية الزواج، إلا أنّه من الناحية العملية وجدت مخارج عديدة لتعدد الزوجات منها عدم الإنجاب أو مرض الزوجة (قانون حمورابي/ المادة رقم ١٤٦)[٧٦].

وكان لا يُعترف بشرعية الزواج إلا إذا تحقق بموجب عقد وفق قانون حمورابي (المادة رقم ١٢٩)، بل نصَّ أيضاً «وإذا تزوج الرجل بامرأة دون أن يفرض عليها شروطه فإنها لا تصبح زوجته». (المادة رقم ٢٢) وكانت في مقدمة مسؤوليات المرأة التي تُحاسب عليها بقسوة هي الحفاظ على عفتها (شرفها) وإلا تعرضت إلى عقوبة الموت عند إلقاء القبض عليها متلبسة بالاضطجاع مع رجل آخر: ربط الزاني والزانية معاً وإلقائهما في النهر أو تحويلها إلى أَمَة إذا عفا عنها زوجها ـ قانون حمورابي (المادة رقم ١٣، والمادة رقم ١٣٣).

وكذلك تواجه عقوبة الموت عند سرقتها من بيت زوجها المريض أو الميت بحسب القانون الآشوري (المادة رقم ٢٣، والمادة رقم ١٥٣). وحق الزوج تطليق زوجته أو تحويلها إلى أمة عند إسرافها وإكثارها الخروج من منزلها والإساءة إلى سمعتها ـ قانون حمورابي (المادة رقم ١٤١). أما عند إتهام الزوجة بمعاشرة رجل آخر دون إثبات التهمة عليها، عندئذ وجب إلقاء نفسها في النهر المقدس (الموت) من

---

(٧٤) ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ص ١٣.

(٧٥) سليمان، المصدر نفسه، ص ١٨٩ ـ ١٩٠، وكونتينو، **الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور**، ص ٣٧.

(٧٦) ساكز، المصدر نفسه، ص ١٣، وكونتينو، المصدر نفسه، ص ٣٦.

أجل إثبات براءتها (المادة رقم ١٣٢، والمادة رقم ١٣٣) ـ القانون نفسه[٧٧].

مقابل المحاسبة الشديدة للزوجة، لم تكن هذه الأعراف والقوانين تحد من ممارسات الزوج كثيراً، بل كان حراً في كثير من تصرفاته، شأنه في ذلك شأن الزوج في الأسر العراقية المعاصرة، بعامة[٧٨]، كما إن معاملة الزوج للمرأة في حضارة وادي الرافدين لم تكن تختلف في أسلوبه العام عما هو حاصل حالياً في العراق الحديث، فالأسرة الأبوية منحت الزوج/ الأب السلطة المطلقة على أفراد أسرته. ويظهر أن ضرب الزوج للزوجة كانت عادة شائعة في حضارة وادي الرافدين[٧٩].

من العادات والتقاليد التي شاعت منذُ العصور الآشورية الوسيطة، على الأقل، عادة تحجب النساء الأحرار سواء كن متزوجات أو أرامل، بل وحتى السرية عند خروجها للشارع بصحبة سيدتها. لقد أشارت القوانين الآشورية إلى وجوب استخدام الحجاب واعتباره علامة مميزة للمرأة الحرة، بينما حرّمت هذه القوانين على الإماء والجواري والعاهرات التحجب، وفرضت على كُلّ من يصادف في الشارع رقيقة أو عاهرة ترتدي الحجاب أن يفضحها، فتواجه عندئذٍ عقوبات قاسية[٨٠].

تماثلت بصورةٍ عامة عادات وتقاليد وإجراءات الزواج في حضارة ميزوبوتاميا مع تلك الجارية في العراق المعاصر، فالخطبة قرار يخص والدي الشاب، والموافقة قرار يخص والد أو ولي أمر الفتاة. وتُقدم للفتاة (ولي أمرها) هدايا ومصاريف حفلة الخطبة/ الزواج[٨١]. ولم يكن لزوج المستقبل أثناء مرحلة الخطبة حقّ معاشرة الفتاة قبل الزواج وانتقالها إلى بيت الزوج. وكانت اليد العليا في الطلاق للرجل بعد أن يدفع لها مبلغاً من المال (البائنة) في الظروف الاعتيادية. وهناك استثناء واحد في قانون حمورابي يُشَم منه رائحة حقّ المرأة طلب الطلاق في حالة تهتك زوجها وعدم أداء واجباته ومسؤولياته تجاه عائلته. وفي غير ذلك كان الطلاق يرد دائماً على لسان الرجل.

كانت القاعدة في الإرث حصر التركة في الأولاد الذكور الأحرار فقط. ويحق للأب ترك وصية تتضمن حصة من تركته لإحدى زوجاته أو ابنه المفضل، فيطرح

(٧٧) شمار، **المسؤولية الجزائية في الآداب الأشورية والبابلية**، ص ٢٧٨.

(٧٨) عبد الواحد وسليمان، **عادات وتقاليد الشعوب القديمة**، ص ٥٧؛ الهاشمي، «القانون والأحوال الشخصية،» ص ٩٠ و٩٤، و Weber, *The Agrarian Sociology of Ancient Civilizations*, p. 94.

(٧٩) ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ص ١٦٧.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٧٦، عبد الواحد وسليمان، المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٨١) الهاشمي، «القانون والأحوال الشخصية،» ص ٨٩ و٩٣ ـ ٩٤.

ذلك الجزء من التركة ويقسم الباقي بالتساوي بين الأبناء الورثة. وبالنسبة إلى الفتاة فالأب يمنحها هدية عند زواجها تشكل حصتها من الإرث. ولم تترك قوانين حضارة وادي الرافدين أية حصة للزوجة عدا هدية زواجها شريطة أن تكون صادرة عن الزوج وموثَّقة رسمياً. وفي حالة وفاة الزوج دون ترك وصية، فإنَّ للأرملة أن تستمر في العيش في بيته وأن تُراعى من قبل أولاده. ولكن بموجب القانون الآشوري تطرد الأرملة التي لا أطفال لها، فهو ينصّ باقتضاب قائلاً «لها أن تذهب حيثُ تشاء»(٨٢).

ثالثاً: الأفكار الفلسفية

تضمنت ملحمة الخليقة البابلية مضامين فلسفية واسعة، إذ نظرت إلى الخلق ليس باعتباره بداية، بل كنهاية، وليس عملاً غير مُبَرَر قرره إله واحد، بل نتيجة معركة كونية بين وجهي الطبيعة: الخير والشرّ/ النظام والفوضى. وكشفت، بين أمور أخرى، وجوب خدمة البشر للإله. وشرحت سبب وجود عنصر الشرّ الطبيعي لدى البشر المخلوقين من دم إله شرير. «وإذا كانت قصيدة «حينما في العُلى» ـ ملحمة الخليقة ـ قد بقيت تُتلى من قبل كهنة بابل كُلّ عام، في اليوم الرابع من احتفالات السنة الجديدة، طوال ألفي سنة تقريباً، فإن ذلك يعود إلى شعور البابليين بأن القتال الكوني لم ينتهِ تماماً أبداً، وأن قوى الشرّ والفوضى كانت مستعدة على الدوام لتهديد ومنازلة النظام المكين للآلهة». وكان هذا الأمر (نهاية العالم) أحد مخاوف كثيرة جعلت إنسان وادي الرافدين يعيش في قلق مستمر من توقعات حصول الكارثة الكبرى(٨٣).

غلبت على الحصيلة الدينيّة للقوم وأساطيرهم الغيبيات والخرافات، وغلَّفت أفكارهم الخيالات الجامحة بالهرولة وراء الأوهام من قوى خارقة وشياطين وعفاريت غير منظورة، واتخذوا من الطقوس الدينيّة مرجعاً ومنهجاً للتعامل مع الظواهر التي أحاطت بهم وتفسيرها والتعامل معها بما يحقق لهم الحياة الآمنة والسلام الذاتي المنشود. وهذا هو السبب الذي يجعل التقسيم الحديث للفكر والمعرفة إلى فنون وعلوم تطبيقية يبدو غريباً عن تصورهم، حيثُ اعتبروا كُلّ علوم المعرفة متماثلة وذات أهمية متساوية، ولم يستطيعوا ملاحظة عملية نشوء وتطور المعرفة كما هو حاصل في العصر

---

(٨٢) كونتينو، **الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور**، ص ٣٧.

(٨٣) رو، **العراق القديم**، ص ١٤٢، و Hawkes, *The First Great Civilizations; Life in Mesopotamia, the Indus Valley and Egypt*, pp. 11-12.

الحديث. وبحسب جوليا م. آشر (Julia M. Asher) لا توجد لفظة سومرية محددة بمعنى ذاكرة أو عقل الإنسان، وأن العلاقة بين الفكر والعقل لم تكن قائمة[٨٤].

ومع أنهم عالجوا أموراً لا تقل شأناً وأهمية عما كان يشغل الفلسفة اليونانية والفكر الحديث، وحققوا عدداً مهماً من الإيجابيات، بيد أن تفكيرهم كان «خيالياً وشعرياً وأسطورياً» في تفسير القضايا الأساسية التي عالجتها الفلسفة اليونانية بأسلوب موضوعي يقوم على منهج الاستقراء والاستنتاج (Inductive and Deductive) الذي غاب عن تفكير حضارة وادي الرافدين. عليه، لم يحرزوا سوى تقدم بطيء في حركة تطور جهودهم، إذ أسسوا علومهم وفنونهم على مبادئ ماورائية (ميتافيزيقية) فأوصدوا الباب أمام الجهد المثمر لتفسيرات عقلية لمنشأ الظاهرة. لقد اكتشفوا أجوبة للكثير من الأسئلة المتعلقة بـ «متى» و«ماذا» يحصل هذا أو ذاك، بتركيزهم على مسبب الحدث (الإله) لا أسباب الحدث وكيفية حصوله. وهذا ما يعرف بـ «الفكر الميثوبي» (Methopoetic)، أي الفكر الأسطوري الذي ينحو في تفسير الأحداث منحى أسطورياً. وهذه النظرة الطوباوية منعتهم من أن يسألوا أنفسهم «كيف» و«لماذا» حدث هذا أو ذاك. ولم يجربوا أبداً تأسيس نظريات في هذه المجالات، بل كرسوا جُلَّ اهتمامهم على جمع المعلومات وترتيبها بطريقة بدائية لم تخلُ من السماجة والأخطاء. ويرتبط بذلك أن (قانون العلة) (Law of Causality) الذي يشكل أساس منهج العلوم الحديثة لم تكن له آثار واضحة في الفكر القديم. وبدلاً من الاستقراء والاستنباط وقانون السببية التي هي أساس منهج الفكر الحديث، اعتمد الفكر القديم على المثالية المطلقة ومنهج التمثيل والقياس (Analogy) أي منطق تسبيب حدث ما بحدث سابق عليه، مثلاً فيضان النهر بسبب غضب الآلهة، أو موت صاحب الدار بسبب نعيق الغراب على سطح داره[٨٥].

صاحبت ديانة وادي الرافدين التناقضات والصراعات التي شكّلت أكثر مظاهرها البارزة، فالعقيدة الدينيّة تميزت بتعدد الآلهة، ولكل مدينة إلهها الحامي. وعلى الرغم من تماثل النمط العام لهذه العقيدة وتقبل الفكر الدينيّ نظاماً معيناً من الأبوة والقُربى خاصة بالآلهة، كما هو الحال عند البشر، إلا أن كُلّ سلطة كهنوتية

---

(٨٤) رو، المصدر نفسه، ص ١٢٨؛ كونتينو، المصدر نفسه، ص ٣٦٦؛ وبنهايم، **بلاد ما بين النهرين**، ص ٢٥٢، و Asher - Greve, «The Essential Body: Mesopotamian Conceptions of the Gendered Body,» p. 10.

(٨٥) رو، المصدر نفسه، ص ٤٩٥؛ كونتينو، المصدر نفسه، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦؛ باقر، **مقدمة في أدب العراق القديم**، ص ٤١ ـ ٤٣، وفاضل عبد الواحد علي، **سومر: أسطورة وملحمة** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، [د. ت.])، ص ٨٧.

داخل كُلّ من تلك المدن راحت تضع مجموعة معتقداتها المنفردة الخاصة بها مُرَكِّزة على تعظيم الإِله الحامي للمدينة. وهكذا أخذت المدن الأقوى تبتلع جاراتها من المدن الأضعف الواحدة تلو الأخرى من أجل تعظيم الإِله الحامي للمدينة ومَلكها، واستمرت الصراعات على امتداد هذه الحضارة تقوم على وجهة النظر الدينيّة هذه، دون إغفال الدوافع والأسباب الأخرى، وبخاصة الاقتصادية[٨٦]. وفي مثل هذه الحياة التي كانت تواجه أصلاً صراعاً حامياً مع الطبيعة (الآلهة) القاسية، أصبحت بيئة الإنسان ـ المجتمع مليئة بالصراعات والخوف والقلق. وفي ظروف نظرة الإنسان السومري ـ الآشوري ـ البابلي إلى حياته باعتبارها عبثاً في الأرض، وما ينتظره وراء القبر في العالم الأسفل من الظلمة والتراب أسوأ حالاً، فإن شعور إنسان حضارة وادي الرافدين وفقدان أمله في أن تكون له قيمة في هذه الدنيا أو العالم الآخر، خلقت فيه باستمرار عوامل اليأس والتشاؤم، فأصبح هذا الموقف جزءاً من فكر بلاد الرافدين[٨٧].

كان إنسان وادي الرافدين هدفاً مستمراً لهجمات الشياطين والعفاريت في كُلّ لحظة متوقعة، ووجب عليه تتبع ما يكشفه طالعه والعمل على تحويل تلك السيئة منها. وهذا ما قد يتطلب منه تعديل حياته سواء بالعلاقة مع عمله ورزقه أو عائلته وعلاقاته الاجتماعية وغيرها. من هنا أصبح إنسان وادي الرافدين ضحية الأوهام والخرافات، تائهاً منقاداً لتصورات الأخطار (الخرافات) الشديدة التي يتخبط فيها، وكان عليه دوماً أن يميز بين الخير والشرّ تجنباً للمصير المؤلم الذي ينتظره كُلّ يوم وكُلّ لحظة[٨٨].

وبغرض معرفة طالعه أو معالجة مرضه، أصبح لزاماً عليه طلب المساعدة من خلال الطقوس السحرية[٨٩]. وفي سبيل حماية الشخص من خطر الشياطين والأرواح الشريرة أو شفائه من المرض الذي سببته، ابتدع السحرة القدماء التعاويذ ومنها «الحرزة»، بما فيها حرز عُمِلت خصيصاً لحماية النسوة أثناء الحمل والرضاعة.

وإذ يعتبر الفكر الحديث القيم الدينيّة: الخير والشرّ، الحقّ والباطل، العدالة والظلم، الحلال والحرام مفاهيم مشتملة على نوع من الوجود المطلق وتخص الفرد نفسه ومعتقداته، فإن الفكر العراقي القديم اعتبرها من نتائج إرادة الآلهة، وجزءاً لا يتجزأ من أمور الحياة التي على الإنسان ـ المجتمع البحث عنها والتعامل معها، رغم

(٨٦) كونتينو، المصدر نفسه، ص ٤٠٣.

(٨٧) ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٨٨) كونتينو، المصدر نفسه، ص ٤٨٢.

(٨٩) علي، «الأدب،» ج ١، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

أن الحياة الدنيوية النسبية بطبيعتها تبقى عاجزة عن التعامل مع هذه القيم المثالية المطلقة[٩٠].

اقترن المنهج الفكري لحضارة وادي الرافدين بالتركيز على مبدأ التمثيل والقياس، فأصبحت جهودهم في مختلف حقول المعرفة بما في ذلك الفلك والتنجيم والتنبؤ والسحر والعرافة ومعرفة الطوالع وطرق الكهانة المختلفة تنطلق من هذا المبدأ، كما في محاولاتهم تفسير الظواهر الطبيعية على أساس علامات إلهية لما سيقع لاحقاً. وكذلك جاءت طريقتهم في التصنيف بالعلاقة مع حقول المعرفة المختلفة على أساس التشابه الظاهري، وهو أسلوب مشتق أيضاً من التمثيل والقياس. «وهذا يعني في الحقيقة وجود خطر أخذ القشور دون اللباب»[٩١]. وعلينا كذلك أن نأخذ في اعتبارنا ونحن نعيش عصر الحضارة الحديثة أن منهج القياس ما زال يطغى على الكثير من تفكيرنا وسلوكنا وأحكامنا!

وأخيراً قبع تفكير ومنهج حضارة وادي الرافدين في اعتقاد القوم إمكانية معرفة إرادة الآلهة من خلال ملاحظة علامات سماوية، وبشرية، وحيوانية، وكونية، غريبة على فهمهم، بدراستها وتفسيرها ومعرفة كنهها والتصرف إزاءها بما يحقق رضاء الآلهة. من هنا تركزت جهودهم وانحصرت في إطار ديني غيبي مانع بصرامة تسخير فكر الإنسان إلى ما هو أكثر من العلم التقليدي الموجه لمعرفة إرادة الآلهة (العلامات الكونية)، وتحريم إعمالِ الفكر في كُلّ ما هو جديد خارج التفسير الدينيّ، وبقيت هذه الجهود محدودة في حصيلتها أمام هذا الانغلاق الفكري لغاية توقفها وموتها مع موت هذه الحضارة.

ومع أن الحضارة السومرية ـ أساس حضارة وادي الرافدين ـ تشكل بداية التاريخ، وعلى الرغم من الاعتراف أنها تُعتبر المعجزة الحضارية **الأولى** بالعلاقة مع المعجزة الحضارية **الثانية** (الإغريقية) والمعجزة الحضارية **الثالثة** (الغربية)[٩٢]، فإن الحضارة السومرية ـ الآشورية ـ البابلية، تبقى حضارة بدائية ولِدت وماتت في أحضان الكهنة ـ المعبد. وأخضعت العقل البشري ومختلف فروع الحياة إلى الفلسفة الماورائية التي تتسم بمحدودية التفكير وبطء حركة التطور، ذلك لأن الدين هنا يصبح وعاء الحضارة وبيئة مقيدة لحركة ونمو عناصرها المادية. بكلمات أخرى كان الدين في هذه الحضارة هو المتغير المستقل، بينما شكّلت عناصر الحياة المادية

---

(٩٠) كونتينو، المصدر نفسه، ص ٤٠٠.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

(٩٢) الماجدي، **متون سومر: التاريخ، الميثولوجيا، اللاهوت، الطقوس**، ص ١١ ـ ١٢.

والحضارة الدنيوية عوامل متغيرة تابعة لهذه الحاضنة الجامدة (الدين). هذا على خلاف الحضارة الحديثة التي وفرت بيئة اجتماعية هيأت لفكر الإنسان الانطلاق إلى آفاق رحبة بعيداً عن القيود والحدود والمحرمات من أجل اكتشاف المجهول وفق مناهج البحث الحديثة ومنطق العقل والتفكير غير المحدود، والاستناد إلى مبدأ الشكّ في كشف كنه المجهول ومحاولة الإجابة عن (لماذا) حدث هذا وذاك وسبل مواجهته (كيف). وهكذا فعندما يصبح الدين وعاء الحضارة يتقيد الفكر وعناصر الحضارة بقيود الطقوس الميتافيزيقية بما فيها من مطلقات وغيبيات وخرافات ومسلمات وثوابت وحدود وقيود ومحرمات، لغاية تكلسها وموتها.

وفي ظروف هذه الحضارة الدينيّة لوادي الرافدين، وعلى الرغم من أنها نقلت البشرية من عصر ما قبل التاريخ إلى عصر التاريخ (اختراع الكتابة)، وأقامت أول مجتمع سياسي منظم في تاريخ البشرية بسلطته السياسية ونظامه الاقتصادي ـ الاجتماعي وقوانينه المستمدة من نظام الحكم السماوي ونواميسه، فإن ولادة هذه الحضارة من رحم المعتقدات الدينيّة قادتها إلى بناء بيئة اجتماعية ترتكز على أربعة أركان أساسية لا تتفق ومتطلبات السير باتجاه الحضارة المعاصرة؛ **أولها**، المعتقدات المطلقة في التعامل مع عناصر الحياة الدنيوية النسبية، **وثانيها**، العنف باعتباره وسيلة سماوية لحل المعضلات الدنيوية ولتعظيم الإله الحامي والمَلك، **وثالثها**، الغيبيات/ السرية التي تخص الآلهة ـ الملائكة والشياطين ـ الجن والعفاريت غير المنظورة، **ورابعها** وحدانية القيادة السياسية التي تجسدت في مبدأ التفويض الإلهي المقدس للمَلك والحكم المطلق والعلاقات الأبوية. وهي الأركان الأربعة ذاتها للبيئة الاجتماعية للعراق الحديث، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات النسبية في الدرجة والتفاصيل[٩٣]!

---

(٩٣) عبد الوهاب حميد رشيد، **العراق المعاصر** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢).

الفصل الثاني

الحضـــارة العربيـــة الإسلاميـــة



بعد سقوط الحضارة البابلية، واجه العراق لقرون عديدة مختلف أشكال الاحتلال الأجنبي وتدهور الحياة الاجتماعية. ومع ظهور الإسلام وتحرير البلاد ودخولها الدين الجديد، نهض العراق من جديد وعاش تغيرات فكرية واجتماعية واقتصادية جذرية على مدى ستة قرون، وأصبح في عصر ازدهار الدولة العربية الإسلامية مركزاً متقدماً للحضارة العالمية، قبل أن تواجه هذه الحضارة عوامل الانهيار بسقوط بغداد، وعودة دخول العراق في ظلام الاحتلال والانحطاط لغاية منتصف القرن التاسع عشر. وفي الصفحات التالية محاولة موجزة لمتابعة أحداث العراق قبل ظهور الإسلام وبعده من النواحي الفكرية ـ المعتقدية والاجتماعية ـ الحضارية.

أولاً: العراق بين السقوط والتحرير

كان موقع العراق وغنى ثرواته محط أنظار شعوب عديدة تجاوزت في أحيان كثيرة قاطني الجبال والصحارى المجاورة، ففي أواخر عهد الحضارة البابلية، وبعد أن أسس كورش (الأكبر) الثاني السلالة الأخمينية وورث العرش الميدي ووحّده مع العرش الفارسي وسيطر على كُلّ بلاد فارس، اتجه نحو بلاد الرافدين، واحتل بابل عام ٥٣٩ ق. م، وبذلك وضع نهاية لآخر حضارات وادي الرافدين. وفي حين نجح الفرس الأخمينيون في احتلال العراق وإحتوائه عسكرياً، فإنّهم لم ينجحوا في إحتوائه حضارياً[١].

ولاعتبارات تتعلق باستمرار الاحتلال، لجأ الفرس إلى الحدّ من استمرار الهجرة العربية إلى العراق، واتخذوا عدداً من الإجراءات لقطع تَواصل عرب العراق والجزيرة العربية، بما في ذلك الحملات المسلّحة وإعادة توزيع العرب في العراق وتحديد انتشارهم الجغرافي بشكل لا يهدد السيطرة الفارسيّة، على الرغم من أن الروايات

---

(١) تقي الدباغ [وآخرون]، **العراق في التاريخ**، إشراف وزارة الإعلام والثقافة (قطر) (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣)، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٨.

التاريخية تشير إلى فشل هذه الإجراءات، وانتشار واسع للقبائل العربية في البلاد[٢].

واجهت بلاد بابل منذُ احتلالها مصيرها الأسوأ والأكثر سوءاً يوماً بعد يوم. يكفي معرفة أن الجيوش الأجنبية استباحت بابل تسع مرات خلال أربعين عاماً فقط بعد سقوط الامبراطورية البابِلية[٣]. وعلى الرغم من أن كورش حاول إرضاء السكان والكهنة بغية كسبهم، لجأ الذين بعده إلى فرض ضرائب ثقيلة على السكان. وبلغ الفقر بِأهل البلاد إلى بيع العوائل بناتها بالمزاد العلني أو رقيقاً للمعبد. وهذه الحالة تشير إلى وضع عام سيئ ومعاناة هائلة للشعب البابلي، مقابل حياة مرفهة عاشها الغزاة بالاستحواذ على خيرات هذه البلاد الغنية. ولم يكن العراق تحت الاحتلال الفارسي يعيش وضعاً مستكيناً، فمنذ بداية الاحتلال شهدت بابل ثورات مستمرة وواجهت ردود فعل قاسية من قبل الغزاة قتلاً وحرقاً وتدميراً.

كما نشر الفرس الإقطاع في العراق القديم، إذ قام المحتل الفارسي بتوزيع أراضي البلاد على جنوده وموظفيه مقابل خدمة مَلكهم بواجبات متعددة أهمها إرسال حصته من الإيرادات وتجنيد الفلاحين لحروبه. وكانت هذه الإقطاعات أول الأمر عسكرية بحيثُ إنّ التسميات التي أطلقت عليها كانت ذات طابع عسكري. ومع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي لسكان بابل، ازداد خنوعهم للبيوتات المالية والتجارية والإقطاعات الفارسيّة. كما إن جمود المعابد وانكماشها، وزيادة الفقر لدى عامة الناس، وتتابع الثورات، خلقت حالة عامة من النفور ضدّ الفرس.

انتهت الدولة الأخمينية باجتياح الاسكندر المقدوني بلاد الرافدين لغاية الهند، ودخل بابل عام ٥٣١ق. م وعامل آلهتها (مردوخ) باحترام، ولكن ما إن عاد حتّى توفي في بابل ٣٢٣ق. م، فخضعت إلى سيطرة السلوقيين (نسبة إلى سلوقس أحد قادة الاسكندر). ولكن العائلة السلوقية فشلت في خلق مناخ سياسي مستقر بسبب ضعفها ومنازعاتها الداخلية المستمرة، واندلاع الحروب بين ورثة اسكندر. لذلك تعرضت بابل للغزو الدائم. وهكذا بزغ القرن الثاني قبل الميلاد وبلاد الرافدين غارقة في الدَم نتيجة الصراعات المستمرة بين القادة والحكام المقدونيين والإغريق والملوك السلوقيين وغيرهم.

ومن الملاحظ أن السلوقيين حاولوا الإنعزال عن المدن العراقية القديمة وسكانها

---

(٢) نزار الحديثي، «العراق عند مجيء الإسلام،» في: **حضارة العراق**، تأليف نخبة من الباحثين العراقيين، ١٣ ج (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٥)، ج ٥، ص ٧ - ٩.

(٣) الدباغ [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

في مجمعات خاصة بهم، كما حاولوا الالتصاق بالكهنة في معابدهم للاستفادة منهم علمياً، وبخاصة في مجال الفلك والرياضيات. وقد أعادوا هيبة المعابد البابلية وأتاحوا للكهنة البابليين استعادة جزء من حياتهم الفكرية والدينية، كما إنهم أعادوا جزءاً من الأراضي والثروات الزراعية «المغتصبة» من الملاكين الفرس إلى المعابد وإلى المدن نفسها التي أعفيت من الضرائب لمدّة معينة، ولربما كانت هذه الإجراءات جزءاً من عملية تنمية محدودة غايتها تقوية بابل مركز الإمبراطورية السلوقية، وضمان الهدوء العام مع الرخاء النسبي بعدما بلغ الفقر بعامة الناس حدّ المجاعة. عليه نشأت نهضة فكرية مصغّرة لتلافي ظاهرة الانقراض السريع التي كانت تواجه المعابد والمدارس. ولقد وردت إشارات في نصوص مسمارية حول تأسيس مكتبات جديدة في هذه الحقبة، كما عثر الآثاريون على مجاميع لنصوص قضائية ودينية، وألواح تضم الرياضيات والفلك وعلوم الحياة والقواميس الأكدية ـ السومرية وكتب الفأل والتنجيم[٤].

مع نهاية الإمبراطورية السلوقية، احتل الفرثيون الذين جاءوا من الهضبة الإيرانية، بلاد بابل مرتين (١٥٣/ ١٤٠ق. م). وأساءوا معاملة البابليين وقاموا ببيع عدد منهم أرقاء في بلاد ميديا، فثارت بابل وجوبهت بالقتل والحرائق وتشريد سكانها. وأخيراً، حكم الساسانيون الفرس بلاد الرافدين طيلة الحقبة التي بدأت بدخولهم بابل عام ٢٢٤ق. م بعد أن انتزعوا الحكم من الفرثيين وحتى تحرير العراق على يد جيوش العرب المسلمين (٦٣٦م). وأخذت بابل تتحول إلى خرائب حتّى أصبحت فارغة من سكانها عام ١١٥ق. م[٥]. وبذلك تكون أرض ما بين النهرين منذ سقوط آخر حضارتها البابلية قد خضعت للحروب والتدمير والاحتلال على مدى أكثر من أحد عشر قرناً من الزمن لغاية الفتح العربي الإسلامي.

وفي مرحلة الاحتلال الساساني استمرّت حركات التمرد العراقية ضدّ الوجود الفارسي، وعبّرت إمارة الحيرة عن شكل من أشكال الصراع السياسي الذي انتهى بالفرس إلى قتل مَلكها النعمان بن المنذر بعد أن أحسوا بمحاولات النعمان بث الوعي التحريري وجمع العرب حوله، بالرغم من أن مقتله فتح سجل الكفاح فوقعت معركة ذي قار في زمن معاصر للدعوة المحمدية في مكة، وكان انتصار العرب في هذه المعركة بداية لعودة نشاط بؤر ثورات عديدة بغية التحرر من النير الفارسي.

عاشت الجزيرة العربية قبل الإسلام في ظلّ أنظمة قبلية اعتادت على الغزوات التي قادت إلى انتشار عادة وأد الأولاد، بخاصة البنات، في بعض القبائل تحاشياً

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٧ و٢٥٩.

لسبي نساء القبيلة عند تعرضها للغزو، وشكلت العصبية روح العشيرة، والثأر شريعة البادية، والنسَب مصدر اعتزاز الفرد. وجسّدت الحروب القبلية مميزات القيم العربية في الجاهلية من عصبية وحمية نهضت بعقلية البدوي تارة إلى الفضيلة: حماية الجار، الشجاعة، المروءة، الحلم، العفو عند المقدرة؛ وهبطت به تارة أخرى إلى الرذيلة: التنازع والتقاتل والعداوة والثأر[٦].

ومن الناحية الدينيّة، خرج هذا البدوي، في أول الأمر مشرِكاً، لأَن عزلة الصحراء الشاسعة قد صبغت نفسيته بالخشوع وكانت مخيلته تتصور أن أقصى حدود الصحراء مأهولة بمخلوقات غريبة غير منظورة تأوي إلى كُلّ صخرة وشجرة ومرتفع من الأرض أو نبع من الماء. وأمثال هذه المخلوقات كانت تمثل آلهته. ورغم تقبل الإسلام ووحدة الإله، بقيت الخرافات وتأثيرات الصحراء قائمة بصفة دائمة. وفي الوقت الذي فرّق الكفاح في سبيل الوجود هؤلاء البدو إلى جماعات متعادية، كان كفاحها المشترك ضدّ الطبيعة، قد طبعها بطابع الكرم المعروف على نطاق واسع. يقول أحد الرحالين المحدثين «لا يوجد في العالم شيء ما يعادل كرم البدوي، فما أكثر البدو الذين حللتُ عليهم ضيفاً. فحرَّموا أنفسهم من أفضل ما هو موجود في مخازنهم، أو آخر حمل أو عنزة، في سبيل أن يكرموني»[٧].

كشفت ظروف الصحراء بواطن الخلق العربي، فإذا بصاحبه مطبوع على التحمس لقيم الاستقلال البدائية، والحرية الشخصيّة، والنفاد الجماعي للصبر، والضغوط الشخصيّة، وروابط قوية من الوحدة تسود بينهم، فالعرق، العقيدة، اللغة، والجغرافيا، والمكوث عدة قرون في موطن مشترك على التقاليد العربية الموروثة، كانت تعمل كلّها لصالح عزلته الاجتماعية. وعلاوة على شعوره الفردي، فهو عنيد صعب المراس، تسوغ له أنفته وكبرياؤه القتال دفاعاً عن قبيلته سواء أكانت محقة أو مخطئة، ويأبى الانقياد إلى النظام. من هنا ظهر الإسلام والعرب متفرّقين ومفكّكين سياسياً واجتماعياً، وأجزاء كبيرة من أرضهم تحت الاحتلال، فقد بسط البيزنطيون نفوذهم على بلاد الشام ومصر والمغرب، بينما سيطر الفرس على العراق واليمن[٨].

---

(٦) ناجي التكريتي، «فلسفة الأخلاق،» في: **حضارة العراق**، ج ٨، ص ٢٩٣.

(٧) هنري فوستر، **نشأة العراق الحديث**، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ٢ ج (بغداد: الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣١، وفيليب خوري حتي، **تاريخ العرب**، ترجمة جبرائيل جبور وإدوارد جبرا جرجي، ط ٥ (بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٤)، ص ١٣٠ ـ ١٣٢.

ساهمت الدعوة الجديدة بين عرب الجزيرة وفرضها الجهاد في نشر الإسلام، علاوة على الاحتلال الأجنبي لأجزاء من البلاد العربية، في بدء العرب المسلمين فتوحاتهم بتحرير الأراضي العربية. وتحقق الانتصار العربي الإسلامي في معارك تحرير العراق في القادسية ـ غرب النجف/ منطقة الحيرة، بينما جاء الانتصار على الفرس (معركة نهاوند قرب همذان) بنهاية الإمبراطورية الفارسيّة. وقد انجزت هذه الجهود مهماتها في تحرير العراق وتحطيم الامبراطورية الفارسيّة خلال الفترة ١٥ ـ ٢١هـ/ ٦٣٦ ـ ٦٤١م. وكما فتحت معركة القادسيّة أبواب العراق، فإن معركة اليرموك ضدّ البيزنطيين فتحت أبواب الشام أمام العرب.

بعد تحرير العراق من الساسانيين أقام العرب الفاتحون معسكرين في الكوفة والبصرة في سنة ١٤هـ (و) ١٦هـ بغرض الاستقرار، تطورتا إلى مدينتين عامرتين. وفي سنة ٦٤هـ بنى الحجاج بن يوسف الثقفي مدينة واسط. وبانتقال الخلافة إلى العراق تمّ بناء مدينة بغداد. أدّت هذه المدن دوراً اجتماعياً وحضارياً مهماً، نتيجة اختلاط العرب الفاتحين بسكان البلاد الأصليين بعد أن تحققت ظروف الاستقرار في مرحلة تالية. ساهم هذا الاختلاط في تعزيز القاعدة الاجتماعية الجديدة في العراق، وأدت علاقات المصاهرة والأشكال الاجتماعية الأخرى للاختلاط إلى تقوية القاعدة البشرية وهيأت أرضية النشاط الحضاري.

عاش إلى جانب العرب في أمصارهم الجديدة عناصر وطوائف أخرى نتيجة للتسامح الدينيّ الذي اتصف به الإسلام، وعُرف هؤلاء بِأهل الذمة، ومنهم أتباع الديانة المسيحية الذين استقروا في العراق قبل الفتح بضمنهم أهل الحيرة ومعظمهم من العرب المسيحيين. وكان الفرس يسيئون معاملة هذه الطائفة ويضطهدونها، ولما فتح العرب المسلمون العراق رحب أهل الذمة بهم أملاً في الخلاص من ظلم حكام الفرس والإعفاء من الخدمة العسكرية والتمتع بالحرية الدينيّة التي يسمح بها الإسلام مقابل دفع الجزية[٩].

يمكن تلخيص أهم أسباب نجاح الفتوحات العربية ـ الإسلامية والانتصار على الإمبراطوريتين الفارسيّة والبيزنطية في العوامل التالية: الإنهاك الذي حلّ بالإمبراطوريتين نتيجة الحروب الكثيرة التي وقعت بينهما. ممارسة الاضطهاد الدينيّ. فرض ضرائب ثقيلة والاستياء الشديد نتيجة الظروف القاسية. يضاف إلى ذلك أن أهل الشام والعراق ـ بحكم الجوار ـ قد تسامعوا بما تحمله الدعوة الإسلامية من

---

(٩) محمد حسين الزبيدي، «المجتمع العراقي في صدر الإسلام،» في: **حضارة العراق**، ج ٥، ص ٤٠.

تخفيف الشقاء المادي عن الفقراء والمعدمين والمضطهدين. وما سهل للعرب السيطرة على أرض العراق (وكذلك أرض الشام) هو العلاقات المشتركة التي تعود إلى أقدم عصور حضارة وادي الرافدين، بما فيها من صلات ثقافية واختلاط مستمر بين معاشر البدو وأهل البلاد «أرض السواد»، أرض الخيرات[١٠].

يضاف إلى ذلك أن الممارسة العربية الإسلامية لسياسة الفتح ساهمت كذلك في نجاح تلك الفتوحات وانتشار الإسلام والتي تلخصت في[١١]:

ـ بعد الاستيلاء على الغنائم التي يحرزها الفاتحون في ساحات المعارك من جيوش العدو المغلوبة، تقسم بحسب تشريع الحرب في الإسلام بين المحاربين بعد دفع الخُمس إلى «بيت المال» ـ خزينة الدولة.

ـ فرضوا على غير المسلمين من أهل الكتاب ضريبة «الجزية» وسمي دافعو هذه الضريبة «أهل الذمة»، ومعنى هذه التسمية أن أهل الكتاب (المسيحيين واليهود) من شعوب هذه البلدان يصبحون في «ذمة» العرب، أي حماية العرب لحياتهم وملكياتهم الخاصة وحرياتهم الدينيّة والشخصية والمهنية، وضمان حرية ممارسة شرائعهم وتقاليدهم التي كانوا يمارسونها قبل الفتح.

ـ إذا دخل في الإسلام أحد من «أهل الذمة» رفعت عنه الجزية وأصبح يؤخذ منه بدلاً عنها فريضة «الزكاة» الواجبة على المسلمين المقتدرين. وإذا أسلم الفلاح غير المسلم وبقي على مهنته في العمل الزراعي فتؤخذ منه ضريبة «الخراج» وهي ضريبة عقارية تؤخذ عن الأرض من المحصول بنسبة العشر.

ـ منذُ أوائل الفتوح بادر الفاتحون العرب إلى إنشاء معسكرات خاصة بجيوش الفتح سميت «أمصاراً»، وسمي كُلّ معسكر «مصراً». وهذه الأمصار أصبحت مراكز رئيسة في الدولة العربية للنشاط الفكري والاقتصادي والسياسي. أفرزت حركة الأمصار ثلاث ظواهر: أنها خُططت على أساس قبلي، وسكنت كُلّ قبيلة أحد أحياء المدينة وسمي باسمها. وأن كبار أغنياء مكة من التجار الذين عُرفوا بالثراء قبل الإسلام هاجروا إلى هذه الأمصار، ومنها الكوفة والبصرة ونقلوا إليهما نشاطهم التجاري واستثمار أموالهم، وتبعهم عدد كثير من الحرفيين للعمل في خدمة الأغنياء، حتّى

(١٠) حسين مروة، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**، ٢ ج (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩)، ج ١، ص ٤١٤، وجميل قاسم، «الإسلام والحداثة الفكرية،» **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٨٥ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)، ص ٤١.

(١١) مروة، المصدر نفسه، ص ٤١٥ ـ ٤٢٢.

نشأت في المدن الجديدة ظاهرة طبقية واضحة الملامح وبرز فيها العمل الزراعي على أيدي الأسرى الأرقاء والأحرار الفقراء. إن قادة جيوش الفتح وكبار الأغنياء والتجار أقاموا، بداية الفتح، في عزلة عن السكان المحليين متخذين من هذه المدن شبه قلاع منعزلة، تشكل ظاهرة قلاع عسكرية وقلاع طبقية في وقت واحد.

ـ لم يجرِ العرب الفاتحون على عادة الغزاة في تلك العصور في نهب المدن المفتوحة. بل اقتصروا على أخذ ممتلكات الأغنياء و«الأشراف» الذين كانوا يهربون من هذه المدن حين يدخلها الفاتحون. أما الأراضي فلم تؤخذ إلا في عهد عثمان، الخليفة الثالث، حين أخذ الحكام الأمويون (من أقربائه) يؤلفون ارستقراطيتهم الغنية على حساب خزينة الدولة وفقراء العرب وفقراء البلدان المفتوحة.

يضاف إلى ذلك، الملاحظات التالية:

ـ في مقابل الاضطهادات الاجتماعية والدينية والمذهبية التي كانت تمارسها السلطات البيزنطية والفارسية، تقدم الفاتحون العرب إلى السكان المحليين لدى دخولهم البلاد المفتوحة، بمبادئ وشعارات رأى فيها عامة الناس أملاً في الخلاص وتحسين ظروف حياتهم.

ـ رفع الفاتحون العرب شعار: لا حرب إلا ضدّ الذين يرفضون الصلح، ثُمّ شعار «لا إكراه في الدين» وكانوا إذا دخلوا بلداً بصلح يضمنون لأهل هذا البلد الأمان والحماية لأرواحهم وأموالهم ولحرياتهم الشخصيّة والدينية. وما كانت غنائم الحرب إلا من البلدان التي أبى رؤساؤها الصلح.

ـ اقتصرت الغنائم على ما كان لدى مؤخرات الجيوش المحاربة، وعلى أموال الأغنياء وقصور النبلاء الذين هربوا من المدن. وحتى البلدان التي دخلها العرب بحرب من غير صلح لم ينهبوا مدنها ولم يسلبوا أهلها أموالهم سوى أموال أولئك الهاربين من الأغنياء والنبلاء.

ـ أتاح الفاتحون العرب لرجال الدين المسيحيين من أهل البلاد الأصليين أن يتولوا هم المناصب الروحية العليا، بدلاً من رجال الدين اليونان الذين كانت تفرضهم الكنيسة البيزنطية على المؤسسات الدينيّة في سوريا وفلسطين ومصر. ومن هنا نال الفاتحون تأييد رجال الدين المحليين هؤلاء، بل أصبحوا دعاة للحكم العربي في هذه البلدان.

ـ ساوى الفاتحون في ضريبة الأرض (الخراج) بين العرب المشتغلين في الزراعة وغير العرب. من هنا كسبوا تأييد هذه الفئة من السكان.

ـ كان التجار المحليون يربحون أموالاً كثيرة من الفاتحين، لأن هؤلاء كانوا يبيعون ما يأخذونه من الغنائم لأولئك التجار بأثمان بخسة، بالرغم من أن كثيراً من هذه الغنائم كانت ثمينة جداً. وذلك لجهل العرب بقيمة تلك النفائس. من هنا كان التجار المحليون حريصين على استمرار حسن العلاقة بينهم وبين الفاتحين.

ـ أبقى العرب أجهزة السلطة الإقطاعية في البلدان المفتوحة على ما كانت عليه ولم يستولوا عليها، ولم يشاركوا فيها مباشرة في أوائل عهد الفتح، بل استمروا في عزلة عن العملية الاجتماعية نفسها بعض الزمن، محافظين على الإقامة في معسكراتهم (المدن المنشأة حديثاً عقب الفتح/ الأمصار)، ومحافظين بذلك أيضاً على تقاليدهم القبلية. من هنا بقيت سلطات الإقطاعيين في هذه البلدان تتمتع بمراكزها وامتيازاتها الطبقية، فلم يكن لدى هؤلاء الإقطاعيين ما يدعو إلى إثارة المتاعب و«الثورات المضادة» بوجه الفاتحين العرب.

ـ ظهر في أثناء عملية الفتح، شعار: العرب هم جيش الإسلام. وبمقتضى هذا الشعار كان يسمح للعرب وحدهم من سكان البلدان المفتوحة الأصليين أن ينتظموا في سلك الجيوش العربية العاملة في هذه البلدان. وبفضل ذلك انضمّت إلى هذه الجيوش قبائل عربية كانت تعيش في العراق وسوريا منذ زمن بعيد قبل الفتح العربي. من هنا ضَمَن الفاتحون العرب تأييد القبائل العربية القاطنة في البلدان المفتوحة، سواء ذلك بدوافع عرقية/ قبلية، أم بدوافع مادية حفاظاً على امتيازات المساواة التامة بينها وبين الفاتحين المنتصرين.

اتخذ الفاتحون العرب وفقاً لتوصيات القرآن وتشريعات عمر بن الخطاب بشأن سياسة الفتح قاعدة جديرة بالتقدير، وهي عدم البدء بالحرب المسلحة، وعدم اللجوء إلى استخدامها إلا في حالات ثلاث: الدفاع ضدّ الإعتداء **﴿ولا تعتدوا إن الله لا يحبّ المعتدين﴾**[١٢]. حماية الضعفاء وإنقاذهم من ظلم أو هلاك «القتال في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان..». حين يكون البدء باستخدام السلاح من قبل المعارضين **﴿وقاتلوهم حتّى لا تكون فتنة﴾**[١٣].

تبين هذه الملاحظات أن العوامل الدافعة لحركة الفتح العربي لم تقتصر على العامل الدينيّ فحسب، بل إن للعوامل الاجتماعية دورها المؤثر دفعاً وحسماً في خروج العرب من محيط جزيرتهم إلى المحيط الفسيح الزاخر بالحياة والنشاط والتنوع.

(١٢) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٩٠

(١٣) المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية ٣٩.

وهذا يعني أنّه بالرغم من عدم إنكار الدور التاريخي الذي كان للعامل الدينيّ الإسلامي بين عوامل الفتوحات هذه، ولا سيما الذين شاركوا فيها مخلصين لإسلامهم وإيمانهم، فإن العامل الموضوعي حفَّز جميع الإرادات المتدفقة من مختلف قبائل الجزيرة المشاركة في الفتوحات والانتصار على أقوى دولتين في العالم المتحضر آنذاك[١٤]. ومع أن هذه اللوحة تكشف الكثير من الحقائق التاريخية: الاجتماعية والسياسية والفكرية، لكن هذه الملاحظات كلها لا تنطبق إلا على فترة محدودة. وربما صحّ القول إن هذه اللوحة بدأت تتغير منذُ عهد الخليفة الراشدي الثالث، عثمان.

ثانياً: الإسلام والصعود الحضاري

ولد محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم في مكة (عام الفيل). لفت انتباه القوم لحسن سيرته وأمانته حتّى لقب بـ «الأمين». أعلن نبوته عام ٦١٠م وهو في الأربعين من العمر. احتوت التعاليم المحمدية قيماً دينية ـ إنسانية جديدة، وجدت لها هوى مباشراً لدى أتباعه، بما تميز به الإسلام من المرونة، بحيث سهلت التوفيق بين تعاليمه وبين المستلزمات الدنيوية في تلك الظروف. وتوفي سنة ١١هـ، بعد أن نشر الإسلام في الجزيرة العربية.

قام الإسلام على الإيمان بالله والملائكة ورسله والحياة الدنيا واليوم الآخر، كما أقرّ الإسلام أن الإنسان يتكون من جزءين مادي وروحي، واعترف بالوحي والملائكة والجن والشياطين، إضافة إلى الإيمان بالقضاء والقدر، بمعنى أن جميع ما يصيب الإنسان في حياته الدنيوية من خير أو من شرّ مرجعه إرادة الله. وإذا كانت الشهادة بوحدانية الله وخاتمة أنبيائه محمد (ﷺ) تشكل المدخل للإسلام، فإن واجبات الصلاة والزكاة والصوم والحج، كُلّ بحسب قدرته وطاقته، شكلت الأركان الرئيسة للدين الجديد.

وكالأديان السابقة، بدءاً بالديانة السومرية ثُمّ الديانات التوحيدية التي أعقبتها، أكد الإسلام الصفات الحميدة ودعا إلى الالتزام بقواعد الأخلاق الطيبة: الصدق والأخوة والمحبة والمساعدة، والوفاء بالوعد، والصبر في الشدائد، والعفو عند المقدرة، وعفة النفس، وتجنب الأفعال الشريرة، وتأكيد مسؤولية الفرد عن أعماله، من دون أن يتحمل وزر الآخرين. وكذلك طاعة الوالدين واحترام الأقارب واليتامى

---

(١٤) مروة، المصدر نفسه، ص ٤١٩، وعبد العزيز الدوري، «الإسلام وانتشار اللغة العربية والتعريب،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ٦٢.

والمحتاجين، ومساعدة الفقراء وأبناء السبيل. وبدأت أول كلمة في القرآن بـ «إقرأ. .»، وبذلك حثّ الإسلام على القراءة والتعليم واعتبرهما ضرورة للعقيدة الجديدة، فبذلت جهود واسعة منذ عصر الرسالة في التعليم، وكانت بداية وضع الأساس للحياة الثقافية للعصر الجديد[١٥].

لقد وضع الإسلام إطَاراً من المبادئ العامة للاسترشاد بها في الحياة اليومية، تعرف بالوصايا العشر: النهي عن الإشراك بالله. الإحسان إلى الوالدين. النهي عن قتل الأولاد. النهي عن قربان الفواحش. النهي عن قتل النفس إلا بالحق. المحافظة على مال اليتيم وتثميره. إيفاء الكيل والميزان. العدل في الأقوال والأفعال والأحكام. الوفاء بالعهد. اتباع الصراط المستقيم[١٦].

لقد اجتمع العرب بالإسلام لأَول مرة في إطار دولة واحدة تضم عرب الشمال وعرب الجنوب بتراثهم الحضاري، وتجمع بين البدو والحضر في دعوة واحدة وحركة واحدة، وأنهى بذلك حالة المجابهة والصراع بين البدو والحضر لفترة تناهز قرنين. وحمل العرب الرسالة إلى الخارج. من هنا كانت المأثرة الأولى للثورة الإسلامية أنها دفعت بالجزيرة العربية إلى التحرك من مرحلة البداوة والتنقل إلى مرحلة التحضر والاستقرار. وإذا كان الإسلام لم يتمكن من القضاء على النزعة العصبية بصورة تامة وشاملة ـ لكونها تشكل ميراثاً تاريخياً يعود إلى آلاف السنين، ويتطلّب معالجة مستمرة بعيدة الأمد ـ فقد قيّدها وحاربها، عبر فكرة الشريعة والقانون بدلاً من القيم القبلية القائمة على العرق والنسب، ونشر فكرة الوحدة السياسية للأمة محل التجزئة العشائرية[١٧].

ولم يكن مجيء الإسلام حدثاً تقليدياً في عصره لسببين أساسيين: طبيعة الإسلام نفسه، ديناً ذا نظرة ثورية شاملة للحياة. وطبيعة العصر حيثُ وصل التدني في العلاقات البشرية حداً أصبح لا ينفع معه إلا التغيير الجذري وإعادة بناء علاقات إنسانية على أسس جديدة تقوم على العدل والمساواة. وعمل على تنقية الحياة الفكرية العربية من عوامل التخلف والخرافة، وأخذ يدعو إلى استخدام القدرات العقلية في توسيع مدارك الناس وإثراء الخبرة البشرية. واعترف بالأديان السابقة وشجع على

(١٥) الدوري، المصدر نفسه، ص ٦٢؛ التكريتي، «فلسفة الأخلاق،» ص ٢٩٧، وقاسم، «الإسلام والحداثة الفكرية،» ص ٤١.

(١٦) عبد الوهاب الأمين، **النظم الاقتصادية: دراسة مقارنة: الرأسمالية، الاشتراكية والإسلام** (الكويت: المؤلف، ١٩٨٧)، ص ٣٢١ ـ ٣٢٢.

(١٧) قاسم، المصدر نفسه، ص ٤١، والدوري، المصدر نفسه، ص ٦٢.

معرفة ما عند الأمم الأخرى من العلوم والأخبار. ورسم قواعد سليمة ينبغي على الإنسان مراعاتها في حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ما فتح المجال لنهضة فكرية واسعة. وهكذا لم يطرح الإسلام نفسه منقطعاً عما حوله أو عمّن سبقه، بل قام على شمولية النظرة إلى الكون ودور الرصد والحوار العقلي. لذلك لم يكن الإسلام مجرد دين للوعظ والإرشاد، إنما حقبة تاريخية جديدة باتجاه التحضر الاجتماعي[١٨].

يقدم تاريخ الفكر العربي الإسلامي أمثلة كثيرة على مدى تداخل الميول الفكرية المتناقضة في ظلّ حضارة تواقة إلى التكامل بين الثنائيات، فالنظرة الإسلامية في التعامل مع وقائع الحياة الدنيوية قامت على أساس نظرية الوسط «الوسطية الثنائية»، وفق ثقافتها الخاصة، التي تقول: إن الفضيلة وسط بين رذيلتين هما الإفراط والتفريط. وعليه انطلقت في موقفها من الأقوام الدينيّة (اليهودية والمسيحية) من ثلاثة مبادئ رئيسة بلورها القرآن: تأكيد مبدأ التاريخ الوجداني الحقّ الذي تمثّله الإسلام. إظهار مبدأ الوحدانية باعتباره حقيقة أوسع من أن يمثلها ادّعاءٌ أياً كان. الإقرار بِأن الإسلام هو التمثيل الخالص للوحدانية، باعتبارها مَعْلَماً للواحد الحقّ.

شكلت هذه المبادئ أساساً للمواقف الإسلامية من أهل الذمة (أهل الكتاب) التي يمكن حصرها في خمسة أسس عامة: ضرورة التميز بين المهتدي والفاسق في الأمم السابقة. أن لا يجري خوض الجدل معهم من منطلق لكُلّ أعماله وإلى الله المصير. محاربة التعصب والغلو. إدانة الانحراف العملي الذي قام به «رجال الدين» عن حقيقة الوحدانية التي بشر بها الله باتخاذ الأحبار والرهبان أرباباً من دون الله. الدعوة إلى قتال من لا يدين بدين الحقّ. وكذلك فإنَّ إقرار الإسلام بتعدديتها (وتنوعها الداخلي) يعني أيضاً إقراره بالتعددية الخارجية، وبالتالي توجهه نحو بناء حضارة إنسانية كبرى ذات ثقافات متنوعة. ما يعني بالمقابل رفضه القهر الثقافي و«الهيمنة القطبية» في الحضارات[١٩].

نتج عن الفتوحات احتكاك العرب بشعوب تنتمي إلى ثقافات مختلفة، وجرى نقل واستيعاب التراث الإغريقي ـ الفارسي ـ الهندي الخصب، ليصبح على مرّ الأيام والسنين تراثاً إسلامياً خالصاً. هذا الامتزاج الثقافي، صبغ الثقافة العربية الإسلامية بصبغته طوال العصور الوسطى: حركة الترجمة والشروحات والإبداعات الخصوصية.

---

(١٨) الدباغ [وآخرون]، **العراق في التاريخ**، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥، والحديثي، «العراق عند مجيء الإسلام،» ص ١٨ ـ ١٩.

(١٩) التكريتي، «فلسفة الأخلاق،» ص ٢٩١، وميثم الجنابي، «الروح الثقافي الإسلامي،» **الثقافة الجديدة** (دمشق)، العدد ٣٠٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١)، ص ٧٩ ـ ٨٣.

ولم تمتز الهوية الثقافية الإسلامية بميزتها الخصوصية وحسب في «النهضة الأولى»، وإنما شكّلت خميرة للنهضة الأوروبية نفسها في العصر الوسيط، فالمعروف أن الفكر الكلاسيكي القديم لم يصل إلى العصر الوسيط الأوروبي إلا بنسخته العربية في بادئ الأمر. وفضلاً عن ذلك فإن بعض أفكار المفكر الإنساني جيوفاني بيكو ديلا ميراندولا (Giovanni Pico della Mirandola) ومنها أنَّ **الإنسان أشرف المخلوقات** والتي اعترف أنه استقاها من العرب، كانت مقتبسة من مناخات الفكر الصوفي الوجودي ومصطلحاته، كفكرة الإنسان الإلهي (المتأله) التي جرى تقريبها في الفلسفة الإنسانية الغربية (Humanism) من الفكرة الرواقية «الإنسان مقياس كُلّ شيء»، وهذا ما ساهم في انبثاق الفكر النهضوي. ويرتبط بذلك أن تحرر الإسلام من الإيغال في الأمور الدينيّة، وميله إلى أن يصبح هو الدين الطبيعي للإنسان، هيأ ظروفاً وفّرت إمكانية إطلاق الحوافز البشرية على مستوى كان قابلاً للتطبيق في ذلك الزمان وملائماً للمكان والناس. وإذا أخذنا في الاعتبار خلفية العراق/ العرب بتراثهم الواسع، والانفتاح الفكري على ما كان لدى الشعوب الأخرى في سياق الاختلاط وانتشار اللغة العربية، لغة مشتركة للتفاهم والفكر والتي اجتمعت جميعها في بغداد خلال خمسة قرون، عندئذ يمكن الاستنتاج أن هذه المدينة أنتجت حضارة عالمية فريدة من نقاط استشرافها، ومصادر تطلعاتها[٢٠].

أفرزت الحركة الإسلامية، وما رافقها من توسيع الحدود الجغرافية والبشرية للعرب، ظاهرتين بارزتين: انتشار الإسلام، واللغة العربية/ التعريب. وعزز ذلك نظام الولاء، ففي بيئة قبلية تتمسك بمفاهيم النسب، كان على غير العربي الذي يسلم أن يرتبط بشخص أو بجماعة ليجد مكاناً في المجتمع، بخاصة في صدر الإسلام، كما إن عاملاً مهماً كان له دوره في تسريع عملية التعريب، وهو زواج المحاربين والمستوطنين العرب بنساء المناطق المفتوحة. يلاحظ أن معظم الخلفاء العباسيين كانوا من أمهات غير عربيات، بل إن خلفاء القرن الرابع الهجري كانوا جميعاً أولاد إماء. وكانت الجماعات الأولى من الموالي أرقاء أعتقوا وارتبطوا بمواليهم، كما إن عمر بن الخطاب أوقف سبي العرب، وحاول وقف استرقاقهم وعتق الأرقاء منهم. لذا صارت كلمة الموالي تشير إلى المسلمين من غير العرب[٢١].

ويلاحظ أن أسلوب الموالاة ساهم في فتح الطريق لكسر العزلة العربية من

---

(٢٠) فوستر، **نشأة العراق الحديث**، ص ٤٤، وقاسم، «الإسلام والحداثة الفكرية،» ص ٤٢.

(٢١) عبد العزيز الدوري: «الإسلام وانتشار اللغة العربية والتعريب،» ص ٦٥ ـ ٦٦، و**تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٣٥.

جهة، ووفّر لغير العرب من المسلمين الاندماج في المجتمع العربي الإسلامي من جهة أخرى، فالتحالف والموالاة في القبائل العربية تقليد متواصل. من هنا أطلق العرب تسمية «مولى ـ موالي» على السكان الأصليين الذين دخلوا الإسلام وتعربوا. وبعد بضعة أجيال تحصل عملية الاندماج وتزول صفة «المولى» عن الشخص (والجماعة)، ليصبح بعدها حاملاً اسم القبيلة[٢٢].

تُعتبر مسألة التفاعل الاجتماعي والثقافي أو التفاعل الحضاري، وأثرها في تطور التفكير العربي والمجتمع العربي، من الظواهر التاريخية الكبرى. ولكن ظروف الفتح المعقدة التي شغلت الجاليات العربية في البلدان المفتوحة بمسائل الحماية والتظيمات العسكرية والإدارية والضرائبية، قد أخّرت عملية التفاعل هذه، وحكمت على العرب الفاتحين أن يعيشوا في البلدان المفتوحة منفصلين عن حياة السكان الأصليين، وبخاصة عن عملية الإنتاج المادي، لذلك يمكن القول إن ظروف التفاعل الاجتماعي والثقافي لم تكن قد توافرت بعد في عهد الخلفاء الراشدين. ولكن ما كادت هذه الظروف تتوافر بحكم الاستيطان الثابت وتعمق جذور الجاليات العربية في الأرض التي استوطنوها، وتطور شكل «الدولة» وأجهزتها في البلدان المفتوحة ودخول العرب في عملية الإنتاج المادي وتوطد ملكياتهم العقارية وغير العقارية، حتّى أخذت آثار هذا التفاعل بالبروز، وتفعل فعلها التاريخي[٢٣].

كان «الاجتهاد» في التشريع قد استخدم قبل ظروف الفتح على نطاق ضيق ارتباطاً بظروف الحياة العربية الضيقة في نطاق الجزيرة، وسهولة تطبيق النصوص الجاهزة على كثير من الحالات المحدودة بطبيعتها في تلك الفترة. ولكن الحياة العربية أخذت بالتوسع مع تطور الحركة الإسلامية، وتطور العلاقات الاجتماعية نحو التعقيد، فكان على التشريع الإسلامي أن يواجه الحاجات والمشكلات التي يخلقها هذا التطور، وأن يطبق قواعده العامة عليها بطريقة جديدة تحتاج إلى استخدام العقل. وهذه الممارسة الاجتهادية، فسحت المجال للفكر أن يتحرك ويجد التفسيرات المنطقية للحالات المستجدة. وتعمقت هذه الممارسة في ظروف الفتح العربي، فوجد الخلفاء والصحابة أمامهم في هذه الظروف الجديدة كلياً ما يستوجب تعميق النظر العقلي في أمر التشريعات العامة أو الخاصة عند تطبيقها على ما يمارسونه من حالات لم يمارسوها من قبل؛ وكان الخليفة الثاني عمر بن الخطاب أجرأ الخلفاء الراشدين على

---

(٢٢) سليم مطر، **الذات الجريحة: إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي «الشرقاني»** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٢٣) مروة، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**، ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

الاجتهاد بالرأي في هذه الحالات الجديدة، مستخدماً في ذلك فهمه المرن لعلاقة الظروف بالتشريع، أو العكس. وهذا الموقف الاجتهادي يدلل على أن الفكر العربي أصبح يتجه إلى استنباط القواعد العامة من النصوص والتصرف بالأحكام التشريعية وفق العلل المتغيرة مع تغير الحاجات الطارئة والظروف الاجتماعية المستجدة[٢٤].

استمرّت دعوة محمد (ﷺ) لنشر الدين الجديد ٢٢ عاماً. وحال وفاته (٦٣٢م) ظهر ما كان مكبوتاً من الصراعات القديمة بين مختلف الأطراف القبلية والمذهبية وفي ما بين كُلّ منها، فما كان جثمانه في منزل زوجه عائشة لم يدفن بعد. ورغم حسم الموقف بمبايعة أبي بكر أول خليفة بعد النبي (ﷺ)، فإن الأمر لم يحسم تاريخياً ولا دينياً، فنشأت منذ ذلك الحين أولى بذور «الحزبية السياسية» المذهبية الإسلامية التي بقيت تنمو مع الأيام والأحداث حتّى أفرزت حربين خطيرتين (الجمل، وصفين) قبل أن ينتهي عهد الخلفاء الراشدين. وهذه «الحزبية السياسية المذهبية» جسّدت الصراع السياسي مغلفاً بالنازع الدينيّ في مفهوم الخلافة: فريق طالب أن يكون على أساس المبدأ الإلهي وآخر جعله على أساس الاختيار وفق مبدأ الشورى، أي بالمشاورة بين المسلمين رغم تباين مفهوم وطريقة الشورى في «انتخاب» كُلّ من الخلفاء الراشدين الأربعة. وهكذا دخل المجتمع العربي ـ الإسلامي في نهاية حقبة الخلفاء الراشدين التي لم تتجاوز ٣٠ عاماً، في حروب أهلية تمحورت بصورة رئيسة حول مسألة أصول الحكم. ومنذُ تلك اللحظة التاريخية فصاعداً، ستحتل مسألة الحاكمية والسيادة التاريخَ السياسي للإسلام، وستكون محوراً لنقاش دائم الحضور[٢٥].

بعد اختيار أول الخلفاء الراشدين، أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) (٦٣٢ ـ ٦٣٤م)، ألقى خطبة حدد فيها نهج سياسته، بقوله «أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوّموني. الصدق أمانة والكذب خيانة والضعيف فيكم قوي عندي حتّى آخذ حقه والقوي فيكم ضعيف حتّى آخذ الحقّ منه إن شاء الله، لا يدع أحد منكم الجهاد فإنه لا يدعه قوم إلا ضربهم الله بالذل. أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإن عصيت الله فلا طاعة لي عليكم». يستنتج من هذه الخطبة أن الخليفة: هو شخص اعتيادي من المسلمين ويتم اختياره (انتخابه) بالتوافق بين المسلمين، وهو وكيل عن المجتمع في الدفاع عن الصالح العام، خاضع للمساءلة والمحاسبة، ومن واجباته إقامة العدل والجهاد، وممارساته مقيدة بأحكام القانون الإسلامي. وأخيراً، إن الخلافة هي رئاسة دينية ودنيوية نيابة عن

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨، وقاسم، «الإسلام والحداثة الفكرية،» ص ٤٢ ـ ٤٣.

النبي (ﷺ)، أي إن الخليفة يجمع بين السلطتين الدينيّة والزمنية[٢٦].

تعود نظم الفتح الإسلامية في معظمها التي طبقت خلال المرحلة الأولى لعملية الفتح العربي، إلى الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (٦٣٤ ـ ٦٤٤م) الذي استخلص من القواعد العامة للشريعة الإسلامية ومن اجتهاداته الخاصة الجريئة تفاصيل خطة عملية تطبيقية لسياسة الجيوش الفاتحة، وأسس أول «ديوان» في الإسلام (نوع من الإدارة الحكومية يشبه الوزارة)، وأحدث تعديلات في نظام الضرائب واجتهد في تطبيق ضريبتيْ الجزية والخراج لصالح المساواة بين المسلمين من عرب وغيرهم، وأباح للمسيحين العرب، حتّى وإن لم يدخلوا في الإسلام، أن يخدموا في الجيش العربي الفاتح متساوين بالحقوق كلها مع العرب المسلمين، في حين لم يكن يباح لغير المسلمين من أهل البلدان المفتوحة الدخول في هذا الجيش. وشدد الأوامر الداعية إلى التسامح في معاملة سكان البلدان التي تقصدها جيوش الفتح، وأكد على ولاته التزام سياسة التسامح تجاه البلدان المفتوحة، وحرص على مراقبة سلوكهم ومحاسبتهم بشدة وحزم حين يبلغه عنهم شيء من أعمال ظلم السكان، بما في ذلك العزل ومصادرة الأموال والممتلكات التي يكون هذا الوالي أو ذاك قد انتزعها من أصحابها ظلماً واستأثر بها. ولقد دعيت تدابيره وتوجيهاته واجتهاداته تلك بـ «نظام عمر» وعرف بـ «عمرالعادل». وفي النتيجة مهّد إلى تأسيس الدولة بمفهومها التنظيمي[٢٧].

وقيل إن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وضع أربعة شروط لما يجب أن يكون عليه عامله: «ألا يركب برذوناً، ولا يلبس ثوباً رقيقاً، ولا يأكل نقيّاً، ولا يغلق بابه دون حوائج الناس ولا يتخذ حاجباً»[٢٨]. ويقر المؤلفون العرب القدامي **بأن الخليفة الثاني هو واضع التاريخ الهجري الذي شكل بداية نشأة التاريخ الإسلامي**[٢٩].

ولكن ما إن جاء عثمان بن عفان (رضي الله عنه) (٦٤٤ ـ ٦٥٦م) ـ وهو واحد من الارستقراطية الأموية ومن كبار أغنيائها في الجاهلية ـ إلى سدة الخلافة حتّى بدأ الناس

---

(٢٦) هاشم يحيى الملاح، «الخلافة: نشأتها وتطوراتها سنة ١١ ـ ٦٥٦هـ،» في: **حضارة العراق**، ج ٦، ص ١١ ـ ١٢، وحتي، **تاريخ العرب**، ص ٢٤٧.

(٢٧) مروة، المصدر نفسه، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣ و٤٣٥ ـ ٤٣٦.

(٢٨) آدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام**، تعريب محمد عبد الهادي أبو ريدة؛ أعد فهارسه رفعت البدراوي، ٢ ج (بيروت: دار الكتاب العربي، [١٩٨ـ؟])، ج ١، ص ١٦١.

(٢٩) علي أومليل، **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون**، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: [معهد الانماء العربي، ١٩٨١])، ص ١٦.

يحسون أن الأموال المتجمعة من ضرائب الجزية والخراج وغيرهما، لا تذهب إلى «بيت المال» بل تذهب إلى فئة من الحكام الذين ولاهم الخليفة الثالث عثمان على الأمصار، وهم في الأغلب من أسرته وعشيرته بني أمية، بل زادوا في ذلك فأخذوا يجمعون ثرواتهم الفاحشة من فرض ضرائب جديدة جائرة وباهظة على الناس، ومن اغتصاب سكان البلاد المفتوحة أملاكهم وأراضيهم. حتّى أنشأ هؤلاء الحكام طابعاً شبه إقطاعي للدولة، وأصبحوا من كبار الملاكين للمزارع والعقارات. وعلاوة على مظاهر البذخ المادي في حياة عثمان الخاصة، حتّى قيل إنّه منح ابنته عند زواجها ٦٠٠ ألف درهم من «بيت المال»، أوجدت هذه العوامل أسباب الثورة بين بسطاء الناس، وفي صفوف الجماعات السياسية في «المدينة»، ولا سيما أولئك الذين أزيحوا عن مراكزهم مع بداية عهد عثمان. وهذه السياسة ولّدت النقمة بين مختلف الجماعات الإسلامية في «المدينة»، وامتدّت لتنفجر بين فقراء المسلمين في سائر الأمصار. وبعد وصول الحجاج عام ٦٥٦م من مصر والعراق إلى مكة يشكون سوء معاملة الولاة الأمويين، حاملين طلب مواطنيهم إلى عثمان باعتزاله منصب الخلافة، ومع رفض الخليفة، حاصروا داره وقتلوه. سميت هذه الحادثة الخطيرة بـ «فتنة عثمان»، لكن المغزى الاجتماعي لهذه «الفتنة» عبّر عن استياء فقراء المسلمين ممن يظلمونهم ويغتصبون أرزاقهم ويكدسون الثروات باسم الدين الجديد. وهذه الأسباب فجّرت أول «ثورة اجتماعية» في الحركة الإسلامية[٣٠].

كان علي ابن أبي طالب (رضي الله عنه) (٦٥٦ ـ ٦٦١) ـ الخليفة الرابع ـ المرشح الوحيد موضوعياً، لهذا المنصب حينذاك، لأنه كان منذُ بداية عهد الخلفاء الراشدين يذكر في عداد المرشحين ثُمّ «ينتخب» غيره. وعند مقتل عثمان لم يبقَ من أولئك المرشحين سواه، فكان المفترض أن يكون صاحب المنصب الآن تلقائياً في نظر جمهور المسلمين بلا منازع. لكن المطامع والصراعات السياسية، انتهت بإعلان أمير الشام «معاوية» نفسه خليفة (٦٦٠) قبل مقتل علي (٦٦١)، لينتهي عصر الخلافة الراشدية، وتنتقل السلطة عن طريق السيف إلى الأمويين[٣١].

وإذا أمكن تجاوز الأحداث التي شهدتها فترة الخليفة الثالث التي قادت إلى قتله، واستمرت تتفاعل لغاية مقتل الخليفة الرابع، فإن نهاية هذه المرحلة، شهدت الفراق بين المبادئ التي رسمها القرآن والسنة، وبين الممارسات الذي سار عليها الحكام العرب والمسلمون، فما إن انتهى عهد الخلفاء الراشدين، حتّى تحوّل الحكم إلى هدف

---

(٣٠) مروة، **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**، ص ٤٣٦ ـ ٤٣٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٣٩.

للحاكم بغية كسب القوة والسلطة، وأصبح الدين وسيلة لخدمة هذه السلطة. وصار الخليفة صاحب الحول والطول، حاكماً فردياً متسلطاً مستبداً، وتركز همّه في الاحتفاظ بالسلطة ونقلها إلى ورثته، وما كان التمظهر بالدين إلا لكسب الشرعيّة وللسيطرة على عامة الناس وإخضاعهم باسم الدين[٣٢].

تحولت الخلافة في العهد الأموي (٦٦١ ـ ٧٥٠م) إلى نوع من المَلكية الوراثية. وبرزت منذُ عهد معاوية ظاهرتان: العصبية القبلية، وظاهرة الطبقية[٣٣]. قادت هذه الممارسات إلى الاعتماد على بني أمية وحلفائهم، وتضييق قاعدة الحكم، ما فسح المجال واسعاً أمام الصراع القبلي في الدولة الأموية[٣٤]. وعلى الرغم من تكاثر عدد المسلمين من غير العرب، فلم يكن لهم موقع في الحكم أو في الحياة الاجتماعية والأدبية، لأن سياسة الدولة الأموية كانت عصبية عنيفة. وكان هذا التمييز أحد عوامل ساهمت في تقويض الدولة الأموية قبل أن تستكمل قرناً من الزمن.

في عهد معاوية، كانت السمة البارزة للنظام الاجتماعي في المنطقة كلها، بما فيها بلاد الشام وبلاد الرافدين، ومنذُ العهود البيزنطية والفارسية، هي السمة الإقطاعية ذات الطابع العسكري. ووجد الحكام الأمويون أن من مصلحتهم الإفادة إلى أقصى الحدود من هذا النظام وترسيخه فأصبحت بحيازتهم أراضٍ واسعة كانت قبل الفتح العربي الإسلامي ملكاً لإمبراطور بيزنطة وأرستقراطيتها. وبحسب نظام الأراضي في الإسلام، يفترض أن تكون ملكاً عاماً للدولة الإسلامية، لكنها تحولت تحت سلطة معاوية وأقربائه وبطانته إلى ملكية خاصة، حتّى صاروا من أكبر الملاّكين العقاريين وتألفت منهم الارسقراطية شبه الإقطاعية الجديدة بعد الفتح[٣٥].

وفي المصادر العربية الكبرى (الطبري، البلاذري، اليعقوبيّ) ما يفيد أن الملكيات العقارية التي دخلت في حوزة العائلات الأموية وأنصارها أصبحت من السعة ووفرة المحصول بحيث تركزت الثروات الكبرى في أيدي طبقة عربية جديدة ومحدودة. وتضيف أن طرق استثمار هذه الملكيات الكبيرة أصبحت قاسية في العقود الأخيرة من العهد الأموي، حيثُ استشرت طرق معاملة الفئات الدنيا من السكان بالشدة والاعتباطية في فرض الضرائب وفي جبايتها معاً، وبدلوا التشريع الذي اتبع

---

(٣٢) جوزيف مغيزل، «الإسلام والمسيحية العربية والقومية العربية والعلمانية،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،** ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٣٣) مروة، المصدر نفسه، ص ٥٢٢.

(٣٤) الملاح، «الخلافة: نشأتها وتطوراتها سنة ١١ ـ ٦٥٦هـ،» ص ١٤.

(٣٥) مروة، المصدر نفسه، ص ٤٧٣.

في بداية عهد الفتح من إعفاء الذين يدخلون الإسلام من ضريبة «الجزية» والاكتفاء بأخذ الخراج ممن يملكون الأرض ويستثمرونها، بفرض ضريبة مزدوجة عليهم: «الجزية» و«الخراج». قادت أساليب الحكم هذه إلى تدهور أحوال شغيلة الأرض من أهل البلاد ومن الأسرى العبيد لما انتهت إليه أوضاعهم من سوء العيش وفتك الأمراض الوبائية. وهذا ما زاد في أعداء الدولة الأموية، فكثرت الانتفاضات ضدّ الحكم الأموي، وذلك في ظروف نمت وتعمقت فيها الخلافات والصراعات بين مختلف الفرق الإسلامية[٣٦].

يسجِّل للعهد الأموي، عهد معاوية، تحقيق جوانب في التطور الاجتماعي، منها: عنايته بالاقتصاد الصناعي والزراعي في بلاد الشام طوال أيام حكمه هناك، وبتطوير وسائل الري وإخصاب الأراضي واعتماده خبرة ذوي الاختصاص من السكان المحليين، وتعزيز نظام الحماية الجمركية للصناعات المحلية بشكل ساعد على تطويرها وجعلها ذات أثر ملحوظ في تمويل الدخل العام وتحسين الدخل التجاري ورفع مستوى الحرفيين فنياً ومعاشياً. وفي زمن عمر، بدأ العرب بعنايةٍ خاصة من أمير الشام (معاوية) بناء أول اسطول بحري. وساهم معاوية أيضاً في أيام خلافته، بتطوير عملي ملموس لمفهوم «الدولة» العربية الناشئة، مكنها أن تصبح ظاهرة حضارية في تاريخ العرب. لقد أسس لها «الدواوين» المختلفة، كدواوين الضرائب والمكوس والحسابات والرسائل والقضاة. وفي عهد عبد الملك بن مروان وابنه الوليد تمّ تعريب مؤسسات الدولة وإنشاء نقد خاص بها[٣٧]. وكان هذا الإصلاح **جزءاً من سياسة تعريب مؤسسات الدولة** باتجاه تأكيد السيادة الكاملة[٣٨].

وفي العهد العباسي (٧٥٠ ـ ١٢٥٨)، كما في سابقه، قامت الدولة على السيف ولكن على نحو أعنف بكثير. وقد بنى العباسيون حكمهم على الأسس التالية: الوراثة في الحكم وفق القاعدة التي سار عليها الأمويون. الاستناد إلى الدين في الحكم بالادعاء أن سلطتهم مستمدة من الله وليس من الناس، على طريقة ادّعاء الأمويين. الحضور المكثف للفرس، بالعلاقة مع دورهم في نشر الدعوة/ الثورة العباسية وبناء دولتهم، ثُمّ إشراك ارستقراطية الفرس في الحكم والإدارة. ولكن اعتماد الخلافة العباسية على وزراء وكتاب من أصول فارسية، أدّى إلى إدخال القيم والتقاليد

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٧٤ ـ ٤٧٥، ومغيزل، «الإسلام والمسيحية العربية والقومية العربية والعلمانية،» ص ٣٦٣.

(٣٧) مروة، المصدر نفسه، ص ٤٧٤ ـ ٤٧٦.

(٣٨) الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ص ٢٣٦.

الفارسيّة إلى مؤسسات الدولة، بما في ذلك احتجاب الخليفة عن الرعية وإحاطته بالقداسة والرهبة وتقبيل الأرض بين يديه. وهذا ما حمل الجاحظ على القول «كانت دولة بني أمية عربية ودولة بني العباس أعجمية»[٣٩]. وبذلك لبست الخلافة العباسية لباس «الحكم المطلق» على الطريقة الفارسيّة[٤٠]. وكان المهدي العباسي أول من بادر من خلفاء بني العباس إلى إضفاء مظاهر الأبهة والفخامة التي غلبت على بلاط الخلفاء العباسيين وسادت المجتمع منذُ بداية خلافته، بما في ذلك الإسراف في العطاء والبذخ في الإنفاق[٤١].

كانت انتصارات الجيوش الإسلامية في عهد المهدي والرشيد على البيزنطيين سبباً في تألق نجم هذا العصر. ولكن تألقه الحقيقي تجسّد في اليقظة الفكرية التي شكّلت معلماً ساطعاً في تاريخ الإسلام، وأفرزت نهضة مهمة في تاريخ تقدم الفكر العالمي، وقبل أن يمرّ ثلاثة أرباع القرن الأول على تأسيس بغداد[٤٢].

ومع اتساع رقعة الدولة العباسية، خف دور العرب لصالح الموالي، وأصبح الرابط بين أجزاء الدولة العباسية الدين الإسلامي على خلاف صدر الإسلام والعهد الأموي حيثُ ساد العرب[٤٣]. وشهد هذا العصر امتزاج العرب بشعوب البلدان المفتوحة. وساعد على ذلك تعدد الزوجات والتسرّي وتجارة الرقيق. وفي سياق هذا الامتزاج، ظهرت طبقة من الموظفين من مختلف الجنسيات كانت أكثريتها أولاً من الفرس ثُمّ أصبحت من الترك، وذلك في ظروف استقرار أعداد كبيرة من غير العرب في المدن العراقية، وفقدان القبائل العربية مركزها كقوات محاربة بعد أن أسقطها الخليفة المعتصم من ديوان العطاء[٤٤].

بعد أن أصبح العراق مقراً للخلافة العباسية، احتفظ بخصائص مميزة لخصوبة أرضه وغناها، وهو مركز حضارات قديمة، وله بأهل الجزيرة العربية صلات بشرية وحضارية مستمرة، واستوطن فيه على أثر الفتوح الكثير من المقاتلة العرب، كما إن الازدهار الحضاري الذي شهده العراق خلال العصور العباسية الأولى أدّى إلى خلق مناخات ملائمة لنشأة أنواع عديدة من العلوم الإنسانية والصرفة. ونشأت المدارس

(٣٩) الملاح، «الخلافة: نشأتها وتطوراتها سنة ١١ ـ ٦٥٦هـ،» ص ١٩ ـ ٢٠.

(٤٠) حتي، **تاريخ العرب**، ص ٣٥٩.

(٤١) عبد العزيز سالم، **دراسات في تاريخ العرب**، ٣ ج (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، [١٩؟ـ])، ج ٣: **العصر العباسي الأول**، ص ٢٩٥.

(٤٢) حتي، المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

(٤٣) مغيزل، «الإسلام والمسيحية العربية والقومية العربية والعلمانية،» ص ٣٦٣.

(٤٤) بدري محمد فهد، «المجتمع العراقي في العصر العباسي،» في: **حضارة العراق**، ج ٥، ص ٥٦.

المتخصصة بمفهومها المنهجي وانتشرت شرقاً وغرباً. وظهرت المدرسة العراقية ذات السمة الخاصة المعروفة في الفقة، وكذلك النحو العراقي بمدرستيه البصرية والكوفية. وقد عني أهل البصرة باللغة والنحو والخط، أما أهل الكوفة فكانوا أكثر عناية بالشعر وعلوم القرآن ودراسة الحديث والفقه. وكان للعراق دوره البارز في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية التي انتقلت إلى بلدان العالم داخل حدود الدولة الإسلامية وخارجها. وكانت المدرسة الطبية البغدادية أرقى مدرسة في العالم وصلت إليها المعرفة الطبية في العصور الوسطى، ناهيك بدور العراق الواسع في الأدب والفلسفة والفلك والكيمياء والموسيقى وغيرها. وكان الوراقون وتجار الكتب يحملون الكتب العراقية إلى خارج العراق فكانت خزائن مكتبات الأندلس ومصر والقيروان والمهدية وفاس وخراسان وغيرها، تضم أهم ما أنتجه العراق(٤٥).

ولما أراد المنصور بناء بغداد (٧٦٢ ـ ٧٦٦م)، «أمر منجّم البلاط بأخذ الطالع ففعل وأخبره بما تدل عليه النجوم من طول بقائها وكثرة عمارتها»(٤٦)! وبانتقال الملك إلى بغداد، بلغت مدينة السلام أبهى عهودها وأصبحت مركز الحضارة، بل حاضرة الدنيا و«باصرة الإسلام» في عهد الرشيد (٧٨٦ ـ ٨٠٩). ولم يكن مجدها إلا متناسباً مع درجة تقدم الإمبراطورية التي كانت بغداد عاصمتها(٤٧). حتّى قيل «لم يكن لبغداد في الدنيا نظير في جلالة قدرها وفخامة أمرها وكثرة علمائها وأعلامها وتميز خواصها وعوامها وعظم أقطارها وسعة اطرادها وكثرة دورها ومنازعها ودروبها وشعوبها ومحلاتها وأسواقها وسككها وأزقتها ومساجدها وحماماتها وطرزها وخاناتها وطيب هوائها وعذوبة مائها وبرد ظلالها وأفيائها واعتدال صيفها وشتائها وصحة ربيعها وخريفها»(٤٨). وإذا أخذنا في الاعتبار خلفية العراق بتراثه الواسع، والانفتاح الفكري للناطقين بلغة الضاد على ما كان لدى الشعوب الأخرى في سياق الاختلاط وانتشار اللغة العربية، لغة ثقافة مشتركة للتفاهم والفكر، والتي اجتمعت جميعها في بغداد خلال هذا العصر، عندئذ يمكن الاستنتاج أن هذه المدينة أنتجت حضارة عالمية رائدة في عصرها.

امتدت تجارة بغداد من اسبانيا وأفريقيا إلى الشرق الأقصى، ونشطت العلوم

---

(٤٥) تقي الدين عارف الدوري، «تأثيرات العراق الحضارية،» ج ٨، ص ٤٩٩ ـ ٥٠٠، ومحمد جاسم المشهداني، «الفكر التاريخي والجغرافي،» ج ٨، ص ١٤٥ ـ ١٤٦ في: المصدر نفسه، والدباغ [وآخرون]، **العراق في التاريخ**، ص ٣٦٣.

(٤٦) حتي، **تاريخ العرب**، ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٤٧) الدباغ [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٣٨٨، وفوستر، **نشأة العراق الحديث**، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٤٨) حتي، المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

وازدهرت وغدت مطبقة على نحو واسع في الحياة العملية في ذلك العصر، وعلى الأخص في ميدان الزراعة. كذلك صنعت الجداول الفلكية، وبوشر بوضع التقاويم العامة، ووضعت المعاجم والموسوعات، ولأول مرة تمّ فحص البقايا المتحجرة فحصاً دقيقاً، وحظيت علوم الجغرافيا والتاريخ بالاهتمام العظيم، «واتسع الاهتمام الفكري إلى درجة أن رجال الآداب لم يدعوا أي موضوع إلا وتناولوه». وكان الاهتمام الفائق بأمور الزراعة في العراق من الأمور المدهشة، فقد أجريت الكثير من التجارب لإنتاج النباتات التي غالباً ما تمّ جلبها من أماكن بعيدة. وبذلك راجت في هذا العصر الأبحاث التي تتحدث عن الإخصاب والري وتطعيم النباتات وأمراضها، ودخلت إلى البلاد زراعة الرز، قصب السكر، البرتقال، المشمش، الخوخ، الليمون، دود القز، التوت، البردي، الموز وغيرها من الثمار والنباتات. ولم يرَ العالم آنذاك ما يقارع بغداد في ميدان التجارة ووفرة الثراء وتطور الفكر والعلوم. ذلك لأن بغداد بقيت حوالى خمسمائة سنة، خلال العصور الوسطى، لا تدانيها مدينة أخرى في عدد السكان والغنى والنفوذ، وفي المنجزات الفكرية(٤٩).

ولكن رغم ما كانت تمتاز به هذه الحضارة من مفاخر، كانت هناك نقاط ضعف أساسية رافقتها وأضعفتها وساهمت في سقوطها. فالخَرَاج (المال العام) القادم من البلدان التابعة لدولة الخلافة لتستقر في أحضان الخليفة، شكل نهراً لا ينقطع من الذهب، وشجع على البذخ والإسراف في غياب المساءلة. وكان الكثير من هذا المورد يذهب إلى الخدم والحشم وإلى الموظفين الذين يتقاضون مرتبات عالية. ثمَّ أخذت قيم الترفيه، وفق الأسلوب الشرقي، تستنزف الحياة الاقتصادية والمعنوية للطبقات الحاكمة. وانتشرت الخمور والمسكرات، وازداد الإسراف في الإنفاق، فاتسعت حياة التبذير، وأُنهكت قوى الرجال في أحضان الجواري؛ فساعد كُلّ هذا على الإسراع في تدهور السلطة السياسية. يضاف إلى ذلك أن السلطة المطلقة والحياة المرفهة التي كان الخليفة يتمتع بها، جعلت منصبه باعثاً للمطامع والمكائد والانقسامات السياسية الحادة(٥٠).

ومن مظاهر تدهور القيم الأخلاقية وتفشي العادات الشرقية القديمة، ظاهرة الإكثار من الغلمان الخصي، ورغم أن الإسلام حرَّم خصاء الإنسان والبهائم، وأنكره النبي (ﷺ) بالمنع الصريح، لكن الأسلوب التلفيقي في تفسير وتبرير انحرافات السلطة، وجد طريقة للإفلات من حرمة الخصاء بشراء الخصيان، وترك

(٤٩) فوستر، المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٣.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥.

إثم هذا العمل الشنيع لأَهل الذمة، حيثُ شكّلت هذه الممارسة تجارة مربحة ورائجة، فكان سعر العبد يتضاعف إلى حدود عشرين أمثاله عندما يتم إخصاؤه. ودخل هذا الأمر على الإسلام حوالى عام ٢٠٠هـ. ولما ملك الخليفة الأمين ابن هارون الرشيد، بلغ من ولعهِ بالخصيان أنّه «طلبهم، وابتاعهم، وغالى بهم، وصيّرهم لخلوته في ليله ونهاره وقوام طعامه وشرابه وأمرِه ونهيه. . ورفض النساء الحرائر والإماء، حتّى رُمي بهن»! يعلق أبو نواس على ذلك بهذه الأبيات الساخرة(٥١):

احمدوا الله جميعاً	يا جميع المسلمينا!
ثُمّ قولوا لا تملوا:	ربنا أبقِ الأمينا!
صيّر الخصيان، حتّى	صيّر التعنين ديناً
فاقتدى الناس جميعاً	بأمير المؤمنينا

كان الخليفة وأسرته على رأس الطبقات الاجتماعية العالية، ويتبعه كبار الموظفين ثُمّ أهل البيت الهاشمي ثُمّ أتباع هؤلاء جميعاً، علاوة على جند الدولة والحرس والأصدقاء المقرّبين والندماء والموالي والخدم، وأكثرهم أرقّاء من الشعوب غير المسلمة ومنهم الخصيان، بينما الجواري كُنَّ من الرقيق ويتخذن مغنيات وراقصات وسراري (ومنهن أيضاً حفظة القرآن والحديث والشعر)، وكان لبعضهن نفوذ عظيم على أسيادهن الخلفاء. امتلك المتوكل أربعة آلاف سرية، وضمّت دار المقتدر أحد عشر ألف خادم مخصي، واحتوت دار خلافته بمرافقها المختلفة تسعة آلاف من الجند والخدم؛ وعدت بقصورها ومرافقها مساوية لمدينة شيراز في أوائل القرن الرابع الهجري. واتسع بلاط الخليفة وما فيه من دور للحريم وللخصيان ولأهل الخاصة ليشمل ثلث المدينة المدورة. وأصبحت مجالس الخلفاء وحاشيتهم تغص بكبار المغنيين والجواري المغنيات والموسيقيات وانتعشت تجارة الرق. وكانت الفجوة ضخمة بين هذه الأقلية وبين عامة الناس من الفلاحين، صغار التجار والباعة وأصحاب الصنائع، وأهل الكدية والمتسولين. من هنا تباينت أشكال دور السكن بين القصور الفخمة والبيوت المبنية من الطين والأكواخ. ولم يقتصر البذخ والإسراف على الخليفة والأمراء، بل امتدت إلى كبار رجال الدولة الذين اعتادوا أيضاً على تقديم الهدايا الضخمة للخليفة، فهذا الرشيد يتلقى هدية من ألف غلمان تركي بحليهم وملابسهم الفاخرة، وعلى أثرهم جاءت ألف جارية تركية وأيضاً بحليهن وملابسهن الحريرية،

---

(٥١) متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام**، ج ٢، ص ١٥٧ - ١٥٨.

ثُمّ مائة غلام هندي ومائة جارية هندية وبيد الغلمان سيوف هندية من أجود ما عرف من السيوف وغير ذلك من الهدايا الثمينة[٥٢].

وكان يرافق المناسبات الاحتفالية، للفئة الحاكمة الثرية، من زواج وولادة أبناء وختان، نثر النقود وتوزيع الهبات، ففي زواج هارون الرشيد بابنة عمه زبيدة وزعت فيه هبات كثيرة بضمنها أواني الذهب مملوءة بالفضة وأواني الفضة مملوءة بالدنانير، وكان مجموع النفقات حوالى خمسين مليون درهم. أما زبيدة زوج الخليفة فكانت تشارك الخليفة البذخ والإسراف. ولم تكن تقتني من آنية المائدة غير المصنوع من الذهب والفضة المرصع بالجوهر. وكانت تضع الطراز للأزياء بين النساء المترفات، وهي أول من اتخذ الخفاف المرصعة بالجوهر حتّى تشبهت نساء الطبقة الراقية بها. وقيل إنها أنفقت في طريقها إلى الحج ثلاثة ملايين دينار[٥٣]. ولم يكن زواج المأمون، من بوران (خديجة) أقل أبهة أو بذخاً للمال من زواج أبيه إن لم يكن يفوقه بمراحل. لقد فرش المأمون حصيراً منسوجاً من الذهب، ونثر عليه من اللآلئ النادرة ما قدر بألف حبة. ثُمّ نثر على المدعوين العديد من الرقاع بِأسماء ضياع وقرى وجوار أو خيل ودراهم ودنانير، وغير ذلك. أما والد الفتاة الحسن بن سهل وزير المأمون فإنه نثر على رؤوس الناس من النقود والهبات أكثر من خمسين مليون درهم[٥٤]، كما إن عطايا الخلفاء والوزراء والأمراء كانت كبيرة وممارسة مستمرة، وكلها من المال العام أي من بيت مال المسلمين[٥٥].

ومن الجدير بالإشارة في هذا السياق أن وارد بيت مال الخليفة بلغ خلال ٢٥ سنة (٢٩٦هـ ـ ٣٢٠هـ) ٨٩,٨٣ مليون دينار، صرف منها ١٧ مليون دينار لأَغراض رسمية، بينما صرف الباقي على نفقات البلاط التي بلغت ٢,٨٨ مليون دينار سنوياً أو ٢٤٠ ألف دينار شهرياً. وهذا يبين مستوى البذخ وترف البلاط. مقابل هذا البذخ كان العلماء بخاصة من غير أصحاب العلاقة مع أهل الحكم، يعانون من شظف العيش[٥٦].

---

(٥٢) حتي، **تاريخ العرب**، ص ٤٠٩ ـ ٤٢٢؛ سالم، **دراسات في تاريخ العرب**، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧، وفهد، «المجتمع العراقي في العصر العباسي،» ص ٦١.

(٥٣) حتي، المصدر نفسه، ص ٣٦٨.

(٥٤) استمرّت عادة نثر النقود في العراق بمناسبة تلك الاحتفالات لغاية العصر الحديث. كذلك استمرّت عادة لبس الخفاف الذهب والعبارة المطرزة بالذهب وغيرها بين نساء الذوات من العوائل الثرية. وكان هذا الأمر محل أحاديث معروفة بالنسبة إلى نساء عائلة كليدار الإمام الكاظم أثناء عمل الباحث في أوقاف الكاظمية للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩.

(٥٥) فهد، المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١، والدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ص ٢٧٤.

ثالثاً: العراق في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي)

يقف الباحث في هذه المرحلة عند مفترق طرق الحضارة العربية الإسلامية بأحداثها الجديدة المتميزة، فمن **ناحية** بلغت الفتوحات نهايتها، وبدأت مرحلة تفكك دولة الخلافة إلى دويلات منفصلة فعلياً عن بغداد، ومن ناحية **ثانية** وصلت الحركة الفكرية الحضارية أوجها، ومن ناحية **ثالثة** عاصرت هذه الفترة السيطرة البويهية على الخلافة وشكّلت بداية سيطرتهم فاصلاً بين مرحلتين. ومنذُ هذه اللحظة، وبالرغم من محاولات بعض الخلفاء إصلاح الأمر، استمرّت هذه الحضارة باتجاهها نحو الانحدار وحتى السقوط.

بدأت العلاقات بين مركز الخلافة والبلدان التابعة لها منذُ حوالى سنة ٣٢٤هـ بالتراخي نتيجة تصادم المصالح والعصبيات والأغراض. ونشأت فيها الدويلات المنفصلة عن بعضها لكن أصحاب الدويلات استمروا بالاعتراف بالسلطة الاسمية للخليفة وبالدعاء له في المساجد وشراء ألقابهم منه وإرسالهم الهدايا إليه، كما إن مرحلة تفكك عرى الدولة العباسية قابلتها حركة فكرية زاخرة بمشاركة العرب وغير العرب من خلال العربية التي صارت لغة ثقافة مشتركة. وبذلك جسّد هذا القرن بلوغ هذه الحضارة في مختلف مجالات الفكر والعلوم والفنون ذروتها[٥٧].

أقامت الأسرة البويهية إمارة مستقلة في بلاد الديلم جنوب بحر قزوين، ثُمّ أخذت تتوسع باتجاه مركز الخلافة في العراق، بعد أن جعلت عاصمتها شيراز (بلاد فارس). وسيطروا على الخلافة، واستمرت سيطرتهم قرناً من الزمن (٣٣٤ ـ ٤٤٧هـ/ ٩٤٥ ـ ١٠٥٥م). والديالمة شعب إيراني جبلي، شكلوا الجزء الأهم من الجيش البويهي الذي ضمّ: الرجالة الديالمة، والفرسان الترك. وكانت للديالمة مكانة خاصة لقربهم من الحكام البويهيين، ولم يسمح لغيرهم الاندماج بهم، وشكلوا الجماعة الرئيسة بين السادة الإقطاعيين ملاك الأراضي[٥٨].

تعتبر فترة التسلط البويهي على الخلافة امتداداً للفترة السابقة من حيثُ طبيعتها.

لقد لقب الأمراء الجدد بلقب «إمرة الأمراء» واستبدوا بالسلطة دون الخليفة، وأبقوا على الخليفة رمزاً يمارس بعض الصلاحيات ذات الطابع الدينيّ تحت نفوذ

---

(٥٧) مغيزل، «الإسلام والمسيحية العربية والقومية العربية والعلمانية،» ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤، ومتز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام**، ج ١، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٥٨) الدوري، المصدر نفسه، ص ٣٦، والدباغ [وآخرون]، **العراق في التاريخ**، ص ٤٣٩ ـ ٤٤١.

أسياد جدد من الشيعة الفرس، يحكمون من عاصمتهم في شيراز ويتولى أحد أمرائهم الحكم على بغداد، ما جعل دولة الخلافة تابعة لإمارة أجنبية هي الإمارة البويهية[٥٩]. ودرج بنو بويه طول فترة حكمهم على مبايعة الخلفاء وإسقاطهم متى شاءوا وكيفما شاءوا، حيثُ اشتهر هذا العهد بسَمْل عيون العديد من الخلفاء وقتلهم وإبدالهم[٦٠].

مع انتقال السلطة للأمير البويهي (٣٣٤هـ/ ٩٤٥م)، منع الخليفة من التصرف بأموال الدولة، وتم تخصيص راتبه بمقدار ٧ في المئة مما كان يحصل عليه في الفترة السابقة. وكانت أمواله عرضة للمصادرة، ولم يعد له وزير بعد أن انتقلت سلطات وزير الخليفة إلى الأمير البويهي ووزرائه وكتابه، وشارك الأمراء في امتيازات الخلافة وشاراتها وفي ضرب العملة. وفي ظروف انحطاط مركز الخلافة في بغداد انتشر التنافس على اسم الخليفة، بادر أولاً الفاطميون في مصر فاتخذوا لأنفسهم لقب الخلافة بعد فتح القيروان ٢٩٧هـ، ثُمّ تساقطت بسرعة قيمة هذا اللقب، فتسمّى العديد من الأمراء والحكام بلقب الخليفة[٦١].

شجع البويهيون الانقسامات المذهبية، وحدثت فتن طائفية عديدة في بغداد خلال السنوات ٣٣٨ ـ ٣٤٠هـ، ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م، ٣٤٨هـ/ ٩٥٩م. واختل الأمن وازداد القلق، وتفككت وحدة المدينة، وتقلّصت الأحوال العمرانية فهجر كثير من الناس بغداد وخربت العديد من مناطقها العامرة. وكانت الأحوال الاقتصادية في بغداد عند مجيء البويهيين سيئة، ثُمّ ازدادت سوءاً بعد مجيئهم. وهكذا خلت المنازل ببغداد من أهلها[٦٢]. وفي هذا العصر يصف المقدسي بغداد فيقول «كانت أحسن شيء للمسلمين، وأجلّ بلد، وفوق ما وصفنا، حتّى ضعف أمر الخلافة، فاختلّت وخف أهلها، فأما المدينة فخراب، والجامع فيها يعمر في الجمع ثُمّ يتخللها بعد ذلك الخراب. وهي في كُلّ يوم إلى وراء، وأخشى أنها تعود كسامراء، مع كثرة الفساد والجهل والفسق وجور السلطان»[٦٣].

استمرّ تدهور الأوضاع في ظلّ التسلط البويهي، باستثناء فترة إصلاحات الأمير

---

(٥٩) الملاح، «الخلافة: نشأتها وتطوراتها سنة ١١ ـ ٦٥٦هـ،» ص ٢٧.

(٦٠) حتي، **تاريخ العرب**، ص ٥٤٧.

(٦١) الملاح، المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩؛ متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام**، ج ١، ص ٢٠ ـ ٢١، والدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ص ٤٧٤ ـ ٤٧٥.

(٦٢) الملاح، المصدر نفسه، ص ٢٧، والدباغ [وآخرون]، **العراق في التاريخ**، ص ٤٤٢.

(٦٣) متز، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣١ ـ ٣٢.

البويهي عضد الدولة ٣٦٩ ـ ٣٧٢هـ/ ٩٧٩ ـ ٩٨٢م التي تركزت على نظام الري وتحسين طرق الجباية، حيثُ أعاد تأهيل القنوات التي أصابها الخراب، وبنى الكثير من السدود والقناطر، ووجه عنايته نحو منشآت الري بصورة خاصة ووضع الحراسة عليها، ووسّع مجرى بعض الأنهار، كما تمتع العراق ببعض الخدمات الاجتماعية ـ لأول مرة في العصر البويهي، بمنح الدولة الأعطيات للأئمة والمؤذنين في المساجد، وللفقراء والمرضى الذين يلتجئون إليها، وللأطباء والفقهاء والشعراء والنحويين والمنجمين، وللمهندسين والنسابين، وأيضاً لأشراف المدينة وفقرائها. كذلك شملت أهل الذمة بعنايتها فساعدت فقراءهم بالمال. وجرى أيضاً بناء المستشفى الرئيس في بغداد وخصصت واردات أوقاف كثيرة للمستشفى. وفي أول كُلّ سنة كان يتمُّ تخصيص مبالغ كبيرة من المال للصدقات إلى أشراف الولايات وقضاتها لينفقوها على الفقراء والمحتاجين في مناطقهم. ولكن هذه الخدمات، على رغم أهميتها، كانت وقتية ثمّ توقفت بانتهاء فترة حكم عضد الدولة[٦٤].

كانت المناطق الريفية في البلاد أكثر تجانساً بسكانها على خلاف المدن التي ضمّت مزيجاً من أناس مختلفي اللغات والطباع والثقافات والأديان والمهن والعادات. استمرّ أكثر العرب بدواً ينفرون من الحياة والمهن المدنية، بينما استقر قسم منهم في المدن، وعلى رغم انعزالهم في البداية إلا أنهم انخرطوا في الحياة الجديدة واختلطوا مع الأقوام الأخرى. وكان في العراق، إضافة إلى الديالمة، كتلة من الفرس المتحضرين إلى جانب غيرهم من الفرس الذين جاءوا في عهد المأمون. وظهر الترك في عصر المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧هـ) وصارت لهم الكلمة العليا في البلاد، وحافظوا على سلطتهم حتّى الفتح البويهي، وسكن الأكراد في القسم الأعلى من الجزيرة ـ الجهات الشرقية والشمالية الشرقية ـ يمارس أكثرهم الرعي تليه الزراعة. وعاش النبط في البلاد (الفلاحون الذين يتكلمون الآرامية) وكذلك الآراميون، حيثُ ساهموا بدور مهم في الحركة الثقافية في العراق، بضمنهم أطباء كبار، وفلكيون وعلماء ومترجمون. يضاف إلى هذا التنوع «الزط» (أصلهم هنود ويشتغلون في تربية الجاموس)، و«الجرامطة» ولعلهم من الآراميين، والزنج وأصلهم من السواحل الشمالية الشرقية لأفريقيا، وكانوا يجلبون للخدمة في المزارع والمعامل[٦٥].

ولم تكن تلك العناصر مختلفة في أجناسها فقط بل في مهنها أيضاً. عرب المدن:

---

(٦٤) حتي، **تاريخ العرب**، ص ٥٤٨ ـ ٥٤٩، والدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٦٥) الدوري، المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٨.

التجارة والمهن الحرة، النبط: الزراعة. البدو: تربية المواشي والرعي، الترك والديالمة: جنود. ولم يكن في التشريع الإسلامي ما يمنع أهل الذمة من طرق أي باب من أبواب العمل، فكان من بين المسيحيين من يشتغل بالترجمة والطبّ، وبين اليهود من يشتغل بالتجارة والصيرفة. وهكذا كان تنوع السكان يتناسب مع تقسيم العمل والإنتاج. وقد ساعد هذا على تنظيم المجتمع وجعله وحدة اقتصادية. ومن ناحية أخرى كان اختلاف المهن يقوي الشعور بالنفرة الاجتماعية بين مختلف العناصر. وبالنتيجة «أدّى التقارب والتنافس في المجتمع العراقي إلى أن يصبح هذا المجتمع مليئاً بالحيوية وبالمفرقعات في آن واحد»(٦٦).

كانت الزراعة تشكل محور الاقتصاد العراقي. وبعد الفتح الإسلامي اعتبرت أراضي العراق ملكاً مشتركاً للمسلمين، وكان المزارعون يدفعون الخراج إيجاراً للأراضي التي يزرعونها. ومع ذلك وجدت في العراق أنواع مختلفة من الأراضي، منها بحسب مبالغ خراجها سنة ٣٠٦هـ: الأراضي السلطانية (ضياع الخليفة التابعة لبيت مال الخاصة) ـ ٥١٦,٤٤٧ ديناراً. الأراضي الفراتية (تقع على ضفاف الفرات) ٦١٧,١٢٦ ديناراً. العباسية (ضياع ترجع إلى بيت المال): ١٤٤,٧٦٠ ديناراً. المستحدثة (ضياع أضيفت حديثاً): ٢٨٩,٠٣٦ ديناراً، ثُمّ تقلصت ضياع الخلافة كثيراً عن طريق البيع بعد سنة ٣١٧ هـ نتيجة إفلاس الخزينة، وضرورة دفع رواتب الجند. وبالإضافة إلى الملكيات الخاصة من الأراضي والأراضي الوقفية المخصصة للأغراض الدينيّة، وجدت أربعة أنواع من الإقطاعات: إقطاعات مدنية تمنح للموظفين بدل الرواتب؛ وإقطاعات خاصة تمنح للأفراد نتيجة خدمات أو قابليات خاصة، كالشعراء والمحدثين والمغنين؛ إقطاعات الخليفة ويدخل في هذا الصنف الأراضي المتروكة والموات التي يتم استصلاحها. وفي العصر البويهي تمّ الاستيلاء على ضياع الخلافة وخصص للخليفة إقطاع خاص به، ووزّعت إقطاعات عسكرية على الجند بنطاق واسع في هذا العهد(٦٧).

أدركت الحكومة العلاقة القوية بين الزراعة والمالية العامة للدولة، نظراً إلى أَهمية ضريبة الأرض مورداً رئيساً للخزينة. لذا كانت مساعدة الفلاحين ذات أهمية اقتصادية واجتماعية، على الرغم من أن مصلحة الفلاح لم تؤخذَ دائماً في الاعتبار. ولم تنشأ سياسة زراعية موحدة، وإنما كانت التدابير فردية تعتمد على شخص الحاكم ومشورة

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٣٩، ومتز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام**، ج ١، ص ٨٧.

(٦٧) الدوري، المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٦.

حاشيته. واعتمدت الزراعة في العراق على شبكة واسعة وكثيفة من القنوات. وكانت الحكومة تشرف على توزيع المياه، ويتولى ديوان الخراج مسؤولية إنشاء القنوات والسدود وخزانات المياه. وتطلب الحكومة من الملاكين أحياناً أن يشاركوا في تطهير القنوات.

وكانت المزروعات تسقى سيحاً أو بواسطة آلات رافعة، وأكثرها شيوعاً النواعير والدواليب والدوالي والشواديف. واستمرت «طريقة المناوبة» في الزراعة شائعة، واستخدمت في حراثة الأرض المحراث البسيط. (وهي طرق الزراعة نفسها التي ابتكرها السومريون) وكان للتسميد أهمية خاصة في الزراعة(٦٨).

أهملت القنوات وخربت البلاد في مرحلة التسلط البويهي ٣٢٤ ـ ٣٣٤هـ، نتيجة المنازعات والحروب بين الأمراء وفوضى الجند. كذلك أهملت مصلحة المزراعين في الفترة ٣٣٤ ـ ٣٦٨هـ/ ٩٤٥ ـ ٩٧٨م بسبب عجز الخزينة وانشغال الحكومة بسد حاجاتها المالية بأي وسيلة كانت. وأدت الفيضانات وجفاف بعض القنوات إلى تخريب بعض أقسام السدود. ولم يكن بالإمكان إعادة إصلاح أمور الزراعة إلا سنة ٣٦٩هـ/ ٩٧٩م عند مجيء عضد الدولة. وبقيت كلمة «نبط» تطلق على عامة فلاحي السواد، وعانوا في العصر البويهي بصورة خاصة من كثرة الضرائب ومن جشع الموظفين. واستخدم العبيد للعمل في مزارع أسيادهم، وخاصة في منطقة الفرات الأوسط، ومنهم الزنج في منطقة البصرة.

وانقسم العبيد في الزراعة إلى نوعين: **أولهما**، العبيد ممن لا حقوق لهم مثل الزنوج الذين كانوا يعاملون كالماشية، **وثانيهما**، الأقنان وهم أصلاً من الفلاحين النبط الأحرار الذين ارتبطوا بالأرض كجزء منها وينتقلون إلى المالك الجديد مع انتقال ملكية الأرض ويعاملون معاملة العبيد. وقد حصل هذا قبل الإسلام، وجاء الإسلام فألغى الفوارق الطبقية، وحرر العاملين في الأرض، إلا أن قسماً منهم بقوا عبيداً في الواقع. وعلى الرغم من أن الدين الجديد أوصى بحسن معاملة العبيد، لكن الكثيرين شذوا عن هذه التوصية، فحتى عهود الخليفة كانت تؤكد على وجوب إرجاع العبيد الهاربين (الأبّاق) إلى أسيادهم(٦٩).

كان أصحاب الصناعة يشكلون عادة أوطأ طبقة في المدينة، وهم صنفان: الأحرار ـ أصحاب الحرف ـ ويطلق عليهم «العامة»، والرقيق وهم بالطبع أدنى من

---

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٩، ٨٧ ـ ٨٨ و٣٠٢ ـ ٣٠٣.

فئة العمال الأحرار. وكانت سياسة الحكومة تجاه أهل الحِرَف، تقتصر على الإشراف على أعمالهم، بمنع الغش في الصناعة والإنتاج، ومنع الحيلة والتدليس في المعاملات، والتأكد من صحة الموازين والمكاييل. وكانت الحرف مفتوحة للمسلمين وغيرهم، ومع ذلك فإن بعض الحرف كانت فيها أكثرية من دين واحد، ويعود ذلك إلى الوراثة والظروف الاجتماعية، وأحياناً ـ كما هو الحال في الصيرفة ـ إلى الدين. ويتعاون أهل الحرفة لضمان السرية المهنية ولحماية أفرادها. وكان العراق مشهوراً بصناعاته في القرن الرابع الهجري. وتركزت مصنوعاته الرئيسة على أدوات الترف التي يستعملها الأغنياء. أما الصناعات التي تنتج لاستهلاك العامة فكانت محدودة الأثر في التجارة، بالرغم من تنوعها لتشمل: الحياكة والنسيج (الملابس، الستائر، الأنماط، السجاد، البسط، الوسائد)، الخيام والحصر، الصباغة، الزجاج، الصياغة، النجارة، الصابون والدهون والعطور. الدباغة وصناعة الأحذية. صناعات أخرى (النبيذ، تجفيف الفواكه، حفظ الأطعمة: القديد والجبن، الأدوية والعقاقير، مهنة الكتب وتجليدها/ مهنة الوراقين ـ باعة الكتب)[٧٠].

بالإضافة إلى حالة فقر العمال وسوء معاملة الرقيق، شهد القرن الرابع مؤثرات جديدة أثارت هذه الفئة لدرجة لا سابق لها، وزلزلت الخلافة بصورة عنيفة كما في ثورة الزنج، وأهم هذه المؤثرات ثلاثة:

أولها، بروز فئة غنية، تمتلك ثروات ضخمة من الموظفين الكبار كالوزراء والقادة ورؤساء الكتاب، وكلهم يتسلمون رواتب ضخمة تتجاوز رواتبهم في أية فترة سابقة، مقابل استمرار فقر معيشة عامة الناس.

ثانيها، تجمّع العمال أكثر من ذي قبل، كما هو وضع الزنوج في جنوب العراق، وتطور تنظيمات أهل المهن، ما ساعد على تكوين الشعور بالمصلحة المشتركة، وتزايد شعور العمال بقوتهم.

ثالثها، انتشار الأفكار التي تدعو إلى العدل الدينيّ بالتأكيد على إصلاح الأحوال المادية، كما في أفكار القرامطة وأخوان الصفا، والتي أضافت بذور تذمر جديدة إلى بذور التذمر الموجودة بين الفئات الفقيرة وأثارت الوعي فيها[٧١].

امتدت تجارة بغداد لتغطي مناطق شاسعة في الشرق والغرب. ومن العوامل التي ساعدت على نمو التجارة: موقع العراق الجغرافي جسراً بين إيران والهند

---

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٠٧ ـ ١١٣ و١١٧ ـ ١٣٢.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.

وأواسط آسيا والصين من جانب، والجزيرة العربية والشام ومصر والغرب من جانب آخر. تشجيع الدولة للتجارة بصورة مباشرة وغير مباشرة. نفوذ البلاد السياسي واتساع رقعتها الجغرافية. وكان التجار يشتغلون بشراء وبيع البضائع التي يحتاجها الناس عامة، إلا أن تجارتهم كانت في الدرجة الأولى، بأدوات الترف كالبسط والجواهر والرقيق، كما سبقت الإشارة. وبذلك اعتمدت سوقهم أساساً على الأثرياء وكبار الموظفين. وبعد السيطرة البويهية (٣٣٤هـ/ ٩٣٤م) وما رافقها من التحول الاقتصادي، بانتقال الخزينة من الخليفة إلى البويهيين، وزوال ترف البلاط العباسي تقلّص سوق التجار إلى حدّ كبير، فأصبح الاتجاه الاقتصادي نحو الإقطاع، كما تدهور النظام النقدي والصيرفي، حيثُ لا وجود إلى ما يشير لفعاليات صيرفية في العهد البويهي ما يدلّ على ضعف أهميتها. وكُلّ هذه الاعتبارات تجعل سنة ٣٣٤هـ خطاً فاصلاً بين فترتين[٧٢].

ظلّ الخليفة وحاشيته والوزراء وكبار الموظفين وكبار التجار يتربعون على قمة المجتمع، ثُمّ الطبقة المتوسطة التي ضمّت عامة التجار والموظفين وأصحاب الملكيات الصغيرة من الأراضي بينما ضمّت عامة الناس: الكادحين والفلاحين، أهل الحرف والصناع والباعة المتجولين، أهل الكدية والمتسولين[٧٣]. وتميزت الدخول بتباين كبير، عدد قليل من أصحاب الدخل الكبير، طبقة متوسطة صغيرة، في حين كان دخل العامة بسيطاً. بلغ الدخل الشهري للخليفة ٢٤٠ ألف دينار قبل تخفيضه، كما سبقت الإشارة، وارتفع دخل الوزير السنوي من ١١٠ إلى ٢٩٩ ألف دينار (٣١٥هـ) قبل أن يتم تخفيضها في العصر البويهي إلى ١٩,٤ في المئة. وبالمقابل استمرّت دخول عامة الناس ضئيلة ربما لا تتجاوز حدّ الكفاف، فبحسب أحد الصناع في عهد الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ/ ٧٨٦ ـ ٨٠٩م) كان يرى أن ثلاثمائة درهم في الشهر تكفيه وزوجته.

وفي عهد المعتضد تشير حادثة سرقة (٢٨٢هـ) إلى أن عشرة دنانير كانت تكفي للرجل الواحد ليعيش عيشة مقبولة. وفكر فقيه (٢٥٢هـ) ضمان مستقبل ابنه بأن يخصص له ديناراً في اليوم طول حياته. وفي الربع الأخير من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) كان الزجّاج النحوي، وهو فتى، يكسب من عمله يومياً درهماً ودانقين، أي درهماً ونصفاً، ودفع أجور تعلّمه النحو درهماً واحداً يومياً[٧٤].

---

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٤١، ومتز، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤١.

(٧٣) فهد، «المجتمع العراقي في العصر العباسي،» ص ٦٩ ـ ٧٠، وحتي، **تاريخ العرب**، ص ٤٠٩ ـ ٤١١.

(٧٤) الدوري، المصدر نفسه، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

رابعاً: سقوط بغداد ومرحلة الانحطاط

مرّ المجتمع العراقي منذُ سقوط الخلافة العباسية (١٢٥٨ م) بفترة انحطاط دامت حوالى ستة قرون استمرّت لغاية منتصف القرن التاسع عشر، عندما شهدت البلاد بصيصاً من الفكر الحضاري الجديد، وشيئاً من وسائل الحضارة الحديثة القادمة من الغرب ببطء شديد. اقترنت هذه الفترة باندثار الحضارة السابقة والانحطاط الاجتماعي وسيطرة قيم بعيدة عن التحضر وركود المجتمع العراقي وتراجعه الحضاري، ومن دون أن يشهد أية خطوات إصلاحية تستحق الذكر، كما واجهت البلاد منذُ سقوط بغداد ومن ثُمّ وقوعها تحت السيطرة العثمانية (١٥٣٤م) مختلف أشكال الغزوات الخارجية علاوة على الحروب الطائفية الفارسيّة ـ التركية الطويلة المتقطعة من أجل السيطرة على العراق، مع ما صاحبها من تعميق الانقسام والتناحر الطائفي بين أغلبيته المسلمة. ومع دخول البلاد القرن الثامن عشر، بلغ الانحطاط أسفل درجاته عندما انخفض سكان العراق إلى حدود نصف مليون نسمة[٧٥]، مقارنة بعدد سكانه المقدر بـ ٣٠ مليون نسمة في عصر الازدهار العباسي[٧٦] مقابل انتعاش سلطة القبائل الرحل، وانتقال زمام الحكم فعلياً من الحكومة إلى أيدي رؤساء الاتحادات القبلية[٧٧].

وتقدم اللوحة التالية الكوارث التي حلّت ببغداد: عام ١٦٢١ مجاعة، عام ١٦٢٣ الفرس يذبحون «مئات الألوف» من السنة ويبيعون «آلافاً» منهم عبيداً، عام ١٦٣٣ فيضان، عام ١٦٣٥ وباء، عام ١٦٣٨ مجزرة عامة نفذها الأتراك راح ضحيتها ٣٠ ألف شخص معظمهم من الفرس، عام ١٦٥٦ فيضان، عام ١٦٨٩ فيضان، عام ١٧٣٣ حصار فارسي: «أكثر من ١٠٠ ألف ماتوا جوعاً/ طاعون. عام١٧٧٧ ـ ١٧٧٨ حرب أهلية، عام ١٧٨٦ فيضان/ محصول فاشل/ مجاعة/ اضطرابات مدنية. عام ١٨٠٢ ـ ١٨٠٣ وباء، عام١٨٢٢ وباء/ فيضان، عام ١٨٣١ وباء/ فيضان/ حصار/ مجاعة ـ هبط سكان بغداد من ٨٠ ألف نسمة إلى ٢٧ ألفاً.عامَي ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ وباء/ مجاعة، عام ١٨٩٢ فيضان وعام ١٨٩٥ فيضان[٧٨].

---

(٧٥) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٦ ج، ط ٢ (لندن: دار كوفان، ١٩٩٢)، ج ٢، ص ٩.

(٧٦) *Irak* (Stockholm: Utrikespolitiska Institutet, 1995), p. 11.

(٧٧) الوردي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٠٢.

(٧٨) حنا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠)، ج ١، ص ٣٤.

وكانت الحكومة المركزية في استنبول خلال هذه الفترة ـ وبسبب ضعفها وتفسخها ـ غير مهتمة بأقاليمها سوى بجباية الضرائب وفرض الجندية. وفي غياب سلطة الحكومة انهارت سلطة القانون وحلّ العرف العشائري، وشاعت قيم البداوة من عصبية وغزو ونهب وسلب وقطع الطرق وغسل العار، واحترام القوة (العنف) والغلبة والانتصار والتفاخر، كما شاعت هذه القيم أيضاً في المدن بالتعصب للمحلة. وهذه الانقسامات عبّرت عن نزعة فطرية للحصول على الحماية من خلال وحدة الجماعة (العشيرة، الطائفة، المحلة.) في غياب حماية الدولة. ويرتبط بذلك أن التراث الاجتماعي الذي ظلّ سائداً في العراق طيلة هذه الفترة ـ وما زالت آثاره باقية ـ قد تميّز بأمرين: **أولهما** التعصب الطائفي، **وثانيهما** المدّ القبلي(٧٩).

وفي السطور التالية متابعة موجزة لمجموعة من قيم التراث الاجتماعي للفترة المظلمة التي طغت عليها قيم البداوة، وما تضمنتها من مظالم اجتماعية سادت المجتمع العراقي قروناً عديدة واستمرت بقاياها مؤثرة في أفكار وتصرفات العراقيين، بل انتقلت ـ بهذا القدر أو ذاك ـ إلى الساحة السياسية العراقية(٨٠).

● **البداوة والغزو والانتصارات**، قادت هذه القيم البدوية إلى إنكار الحلول الوسطية عند حدوث خلافات، والتوجه نحو ممارسة العنف بدلاً من الحوار، والتطرف في المطالبات والحقوق بدلاً من البحث عن نقاط اتفاق متوازنة لصالح الطرفين، وذلك من منطلق تبجيل العنف، بما يجسده من إلغاء حقّ الغير و/ أو وجوده.

● **البداوة والحرية الفطرية**، فرضت الحياة الصحراوية/ الطبيعية على البدو النفور من سلطة النظام والقانون، وخلقت لديهم نظرة الشكّ والعداء تجاه الحكومة والنظام. تعززت هذه النظرة في ظلّ الحكم العثماني الذي اتصف بشدة ظلمه لعامة الناس، فانتشرت ظاهرة الخوف والعداء والكراهية للسلطة الحكومية. ولعلّ هذا يفسر اندفاع البعض نحو نهب وتخريب المؤسسات العامة في حالات غياب السلطة الحكومية.

● **العصبية والنسب**، تقدر الحضارة الحديثة الفرد على أساس أفكاره وممارساته، وبالتالي فهو مسؤول وحده عن أفعاله أمام القانون والمجتمع دون أن يتحمل جريرة أفعال غيره، بينما القيم البدوية تقدر الشخص ليس بأفعاله، فحسب، بل كذلك بأفعال أهله وأقربائه وعشيرته والموقع الاجتماعي لعائلته. ويرتبط بذلك الاهتمام

(٧٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠، والوردي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٠٢.

(٨٠) عبد الوهاب حميد رشيد، **العراق المعاصر** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢)، ص ٢٥٦ ـ ٢٦٨. وتعود خلفية الموضوع إلى كتابات الوردي بأجزاءها الستة. انظر: الوردي، المصدر نفسه.

المفرط بالأنساب بما يوقعه في حالات كثيرة من الظلم الاجتماعي نتيجة احترام الشخص أو احتقاره بسبب نسبه. وامتدّت من مجالها الاجتماعي بما في ذلك اختيار المراكز والوظائف، إلى المجال السياسي بحيث أصبح الفرد يحاسب على فعل غيره من أصدقائه وأقربائه وأهله وعشيرته. يضاف إلى ذلك أن هذه الظاهرة المتفشية في المجتمع العراقي يمكن الوقوف عندها أيضاً حتّى في شتائمنا العامية، فالشتيمة لا تقتصر على الفرد، بل يمكن أن تمتد إلى عائلته ولغاية عشيرته.

● **القبلية والسلطة الأبوية**، يقوم منطق القبيلة على السلطة الأبوية وينطلق من النظرة الشخصيّة لشيخ العشيرة. وهذه النظرة الأبوية انتقلت إلى الساحة السياسية، وانحصرت بشخص الحاكم دون نظام الحكم. ويحاول الحاكم بنفسه تعزيز هذه النظرة. من هنا تركزت مناقشاتنا على الحاكم شخصياً في المدح والقدح. نجعله زعيماً أوحد ورئيساً مؤمناً وقائداً تاريخياً عندما نرضى عنه، وبعكسه ننعته بأردأ الوصفات، وننسب إليه كُلّ ما يتحقق من إنجازات وإخفاقات، متناسين أننا بذلك نهمش ذاتنا وغير واعين بأننا غارقون في الاتكالية والتهرب من المسؤولية والتمسك بتلاليب القيم البدوية. وبالنتيجة يكون تركيزنا على تغيير الحكام في سياق إهمالنا أو عجزنا عن الاتفاق على عقد اجتماعي يوفر أولاً أسس بناء نظام اجتماعي ـ سياسي مقبول.

● **العصبية والغلبة والمغالبة**، تقوم البداوة على كسب الرزق بحدّ السيف. ولذلك فهي تحط من قيمة العمل وبخاصة الحرف اليدويّة. ومن هنا شاعت في المجتمع العراقي النظرة المتدنية للعديد من الحرف اليدويّة. وكان هذا الموقف الاجتماعي وراء الزخم الشديد للناس في التوجه نحو الوظائف الحكومية. وهنا يذكر د. علي الوردي حادثة طريفة شهدها عام ١٩٥٨ وراء السدة الشرقية ببغداد التي كانت تسكنها جماعات من المهاجرين الريفيين: بائع خضار متجول ينادي عليها بين البيوت، يخاطبه رجل آخر من المنطقة (فرّاش) شاتماً إياه بقوله: إنك صرت بقالاً فمن ذا الذي يتزوج بناتك؟ أجاب البائع: البقال أفضل من الفراش. ردّ الأخير: الفراش حكومة أما البقال فهو حقير![٨١] كما إن نظرة الغلبة والمغالبة تركت آثارها في الممارسات غير النزيهة في التعامل الاجتماعي ـ التجاري والمالي، كما في ابتلاع الحقوق وأعمال الغش.

● **البداوة والرجولة**، قامت القيم القبلية على الحطّ من مكانة المرأة في سياق عادات وممارسات تجلّت في نظرة الاحتقار إلى الحرف اليدويّة بما في ذلك عمل المرأة في المنزل. النظرة المتدنية إلى الضعف البدني وازدراء فئة غير المقاتلين في القبيلة.

(٨١) علي الوردي، **في الطبيعة البشرية: محاولة في فهم ما جرى**، تقديم سعد البزاز (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٤٨.

تعظيم «الرجولة» المتمثلة في القوة والمنزلة الرفيعة لمقاتلي القبيلة. تقدير واحترام الشخص إذا كان غالباً منتصراً، وباختصار تبجيله إذا كان «فاعلاً» في حياته الاجتماعية حتّى الجنسية، واحتقاره إذا كان «مفعولاً به».

● **العصبية والتفاخر والحماسة**، تقوم قيم التراث القديم على الولاء للجماعة، والاعتقاد بالصواب المطلق لأفكارها وممارساتها. وهذا ما عبّر عنه الشعر البدوي الذي يتميز بالمفاخرة والحماسة للعشيرة من جهة، والقدح والذم لأعدائها من جهة أخرى. وهذا المنهج الشعري الحماسي لم ينتقل إلى شعرائنا وكتابنا فحسب، بل كذلك طغى على الساحة السياسية العراقية حكومات وأحزاباً.

● **البداوة والشهامة والنخوة**، يقوم منطق البداوة على الشهامة والنخوة والدخالة ومبدأ الخطية واحترام الجيرة والفضل والملح والزاد والصداقة والقرابة وعلاقات النسب ـ الدَم والألقاب وما يماثلها. وهي قيم لها مزاياها في ظلّ السلطة الأبوية والعلاقات الشخصيّة التي تنظم المجتمع البدوي. لكنها لا تتفق مع العلاقات الحضارية الحديثة التي تقوم على مبدأ الفردية والنظرة الوظيفية للمسؤولية والتزام مبدأ الكفاءة والخبرة في إدارة شؤون المجتمع. إن بقايا آثار هذه القيم البدوية في العراق المعاصر تجلّت في مظاهر عديدة منها الوساطات وإخلالها بمبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق مبدأ الولاء قبل الكفاءة والتوجه نحو ابتلاع حقوق الدولة، والتشديد على الحقوق قبل الواجبات.

● **العصبية والتعصب**، تتسم العصبية بتصنيف أمور الحياة الدنيوية وفق نظرة أحادية مطلقة: خير أو شرّ، حقّ أو باطل. هذه النظرة المثالية تهمل بشكل تعسفي نسبية الحياة الدنيوية. تعمقت العصبية في الفترة المظلمة مع زحف البداوة على المدينة، وتعددت أشكالها لتمتد من العصبية القبلية والدينية والمذهبية والطائفية، إلى العصبية للمدينة والمحلة. وظلّت آثارها تطبع سلوك العراقيين حتّى بعد نشوء دولتهم المعاصرة، بل وزحفت نحو الساحة السياسية العراقية، كما في ظهور أحزاب تفاخرت بـ «العقائدية» التي تقوم على المثالية والأحكام المطلقة والموعظة الخطابية والحط من الواقعية المبدئية.

● **صراع البداوة والحضارة**، وهذا الصراع يمكن أن يولد نوعين من التناقضات على مستوى الفرد والمجتمع: تناقضات في أفكار الفرد وممارساته، وتعود إلى نموه في طفولته ومن ثُمّ نضوجه تحت سقفين حضاريين متغايرين، إذ ينشأ في طفولته على قيم التراث القديم، أما في شبابه فهو يعيش أفكاراً عصرية مثل الحرية والديمقراطية. هذا التناقض يمكن أن يولد مشكلة «ازدواج الشخصيّة». تناقضات في أفكار المجتمع

وممارساته ـ وتظهر على مستوى السلوكية الاجتماعية نتيجة الصراع بين الجديد والقديم. وهنا يسود في المجتمع خطابان: **أحدهما** قديم يقوم على الوعظ بدعوة الناس إلى التمسك بالقيم المثالية المطلقة القديمة، **وثانيهما** حديث يقوم على المنهج العقلاني الواقعي، ويهتم بحياة الناس وممارساتهم الفعلية. وهنا قد ينشأ لدى البعض وهم الجمع بين القديم والحديث، في حين أن الحضارة ظاهرة كلية غير قابلة للتجزئة[٨٢].

استمرّ العراق يعيش وضعه الراكد حتّى مطلع القرن التاسع عشر، وعند ذاك بدأ تاريخ حضاري جديد تمثل في نمو السلطة الحكومية. وأخذ المجتمع العراقي يتحول في اتجاهاته الفكرية من الشرق (إيران) إلى الغرب (مصر والشام). أو بعبارة أخرى بدأ التحول من الوعي الطائفي إلى الوعي الوطني. وأخذت رياح التحديث تهب من جهة الغرب، فشهدت البلاد ظاهرة اجتماعية لم تعاصرها من قبل. وبعد أن كان الصراع الطائفي هو الذي يشغل أذهان الناس وأحاديثهم، ظهرت بوادر من نوع جديد تجسدت في الصراع بين القديم وبين الحديث[٨٣].

جاءت بدايات الاتصال الحضاري للعراق مع مجيء داود باشا الذي تولى ولاية بغداد (شباط/ فبراير ١٨١٧) ليستمر خمسة عشر عاماً، حيثُ اهتم بتقوية الجيش وتدريبه على النظم الحديثة، وأقدم على شراء مصانع للبنادق من أوروبا وجلب الفنيين لإدارتها، وأسس مصانع المنسوجات لتفي بحاجات الجيش. ورصد المرتبات المنظمة للجنود لكي تغنيهم عن فرض الإتاوات على الناس. وحارب القبائل وعمل على كسر شوكتهم وإخضاعهم لسلطة الحكومة. وحاول تقليد محمد علي باشا في مصر بإدخال المخترعات الأوروبية الحديثة إلى البلاد، كما تميز عهده أيضاً بكثرة ما قام به من أعمال بناء وترميم الجوامع والمساجد والمعاهد الدينيّة، ويعتبر جامع الحيدرخانة ببغداد من أعماله. وأخذ يجتذب إليه الشعراء والكتاب والفقهاء وأرباب الطرق الصوفية. ويعتبر البعض عهده بداية النهضة الحديثة للأدب العراقي. ويذكر روفائيل بطي أن من بين الأمور التي استحدثها داود باشا في العراق هو أنّه أصدر أول جريدة في بغداد باسم **جرنال العراق**. وبالمقابل عرفَتْ عن داود باشا ممارساته ـ كبقية السلاطين والولاة ـ في أعمال الظلم من مصادرات وفرض الضرائب الثقيلة والإفراط في جباية الأموال التي أثقلت كاهل عامة الناس وبخاصة الفقراء[٨٤].

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٢٥، والوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ١، ص ٣٠٤.

(٨٣) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٢، ص ٣ ـ ٤ وج ٤، ص ٤٠٢.

(٨٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٢ ـ ٢٥٦ وج ٣، ص ١٦٣.

سجل عام ١٨٦٩ حدثين تاريخيين بارزين مؤثرين من حيث أهميتهما الاجتماعية وتأثيرهما الحضاري في العراق، هما افتتاح قناة السويس وتعيين مدحت باشا والياً على بغداد. قاد الحدث الأول إلى تقريب المسافة البحرية مع أوروبا، وسهّل سبل السفر ونقل البضائع، بالإضافة إلى إسراع التأثير الفكري الأوروبي في البلاد. أما مدحت باشا (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢) ـ فهو رجل مصلح عرف بجهوده في مجال الإعمار والتجديد في العراق، وبخاصة في بغداد ـ فقد أحدث ما يشبه الثورة. بدأ عهده بمحاربة الرشوة والفساد وتنظيم الجهاز الإداري وفق قانون الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤. إذ شمل كلاً من الولايات الثلاث تقسيم إداري متدرّج ترتبط بكل منها مجموعة أقضية، وكُلّ قضاء مقسم إلى عدد من النواحي، وارتبطت بكل ناحية مجموعة قرى. وبذلك تمّ إرساء دعائم الإدارة الحديثة لأول مرة بخلق إدارة مركزية منظمة يكون مركزها بغداد وتتولى الإشراف على شؤون العراق بأجمعه[٨٥].

كذلك تقرر تشكيل مجالس محلية شبه منتخبة في كُلّ وحدة إدارية. وبقيت تمارس أعمالها، وبخاصة مجلس ولاية بغداد حتّى الاحتلال البريطاني للعراق (١٩١٤ ـ ١٩١٨). وبانسحاب الموظفين الرسميين بعد انهيار الدولة العثمانية، أصبح مجلس الولاية نواة لما عرف في ما بعد بـ «مجلس الوزراء العراقي»[٨٦].

ولقد امتدت هذه الإصلاحات إلى مجالات أخرى بإنشاء ديوان التميز للنظر في الدعاوى القانونية المستأنفة، وتطبيق نظام القرعة في اختيار المكلفين بالخدمة العسكرية وتطبيق التجنيد الإجباري لأول مرة في البلاد باستثناء القبائل خشية إثارة حفيظتها وإقدامها على التمرد. وفضّل مدحت باشا أن يقتصر التجنيد على سكان المدن والفئات المستقرة حولها، ولكنّه يتردد في استخدام القوة لحمل السكان على قبول مشروعه للتجنيد الاجباري[٨٧].

كان لسياسة مدحت باشا أثرها في استقرار بعض القبائل الرحل ونشوء مدن جديدة، كون هذه السياسة اتسمت بالحذر والذكاء، إذ استخدم وسائل ترغيب متعددة، ونجح في إقناع بعض زعماء القبائل بفوائد التجديد وحصل على موافقتهم لإنشاء بعض المدن والمرافق الحكومية في مناطقهم. وفي الوقت نفسه تمّ إدخال قانون الأراضي العثماني لعام ١٨٥٨ إلى العراق بهدف تحويل

---

(٨٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٨ وج ٢، ص ٢٣٩، وخالد التميمي، **محمد جعفر أبو التمن: دراسة في الزعامة السياسية العراقية** (دمشق: دار الوراق، ١٩٩٦)، ص ١٨ ـ ١٩.

(٨٦) الدباغ [وآخرون]، **العراق في التاريخ**، ٦٤٢ ـ ٦٤٣.

(٨٧) الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٤٠.

القبائل المتنقلة إلى قبائل مستقرة وتشجيعهم على الاستيطان والزراعة.

وبغية تسجيل العقارات وإصدار الوثائق الخاصة بها، تمّ إنشاء أول دائرة للطابو (التسجيل العقاري)، بالإضافة إلى تشكيل لجنة تسوية الأرض التي اقتصر عملها على منطقة الفرات الأوسط والبصرة. ولقد شكلت هذه المبادرة أول خطوة جدية نحو إرساء الملكية العقارية وتسجيلها في العراق. وكانت لها آثار بعيدة خلال المرحلة التالية باتجاه دمج القبائل بالمجتمع العراقي بالرغم من أن هذه السياسة أدت إلى تعزيز ظاهرة طبقية جديدة لصالح أغنياء المدن وشيوخ القبائل. ومن جهة أخرى، ساعدت هذه السياسة على ظهور عدة مدن جديدة على ضفاف الأنهار مثل الرمادي والناصرية والعمارة. وأخذ سكان العراق بالزيادة من ٢,٢٥ مليون نسمة عام ١٩٠٠ إلى ٢,٩٧ و٣,٢١ مليون نسمة عامي ١٩٢٧ و١٩٣٥ على التوالي[٨٨].

كذلك نالت التربية والثقافة شيئاً من اهتمامات مدحت باشا، وتمّ إنشاء مدرستين حديثتين بالإضافة إلى المدرستين العسكريتين في بغداد. **أولاهما** مدرسة مهنية «مدرسة الصنائع»، **والثانية** إعدادية لتخريج الموظفين «الرشدية الملكية»، كما اشتهر عهده بإصدار أول جريدة عراقية حديثة لجمهور المتعلمين **الزوراء**. وصدر عددها الأول في حزيران/ يونيو ١٨٦٩. وزاد عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة حتّى بلغت زهاء مائة مدرسة. وتم إنشاء مدرسة متوسطة للبنات (عام ١٨٩٩) زاد عددها إلى أربع عام ١٩٠٠.

كذلك افتتحت مدرسة خاصة لتخريج المعلمين «دار المعلمين» ومدرسة تطبيقات ملحقة بها. وازداد عدد المتعلمين ما ساعد بعض المثقفين على إصدار صحف جديدة غير رسمية في مرحلة تالية من أواخر العهد العثماني. وفي السنوات الأخيرة من العهد العثماني أجريت بعض الإصلاحات المحدودة كإصلاح نظام الجندية (عام ١٩١٩)، وإنشاء غرفة تجارة بغداد (عام ١٩١٠)، وافتتاح سدة الهندية (عام ١٩١٣)[٨٩].

---

(٨٨) الدباغ [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٦٤٣، والتميمي، **محمد جعفر أبو التمن: دراسة في الزعامة السياسية العراقية**، ص ١٤ ـ ١٧.

(٨٩) الدباغ [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٦٤٥.



الفصل الثالث

الديمقراطيــة والبنيــة المؤسسيــة السياسيــة



تتطلب عملية التحول الديمقراطي بناء ثلاثة محاور بنيوية: سياسية واقتصادية واجتماعية، يجمع كُلّ منها بين الجوانب المؤسسية وبين الجوانب الفكرية ـ المنهجية ـ المفاهيمية اللازمة لخلق الوضوح في العمل المؤسسي. وهذه المحاور الثلاثة لا يمكن أن تعمل باتجاه المسيرة الحضارية بصورة منفصلة عن بعضها، بل هي تُشكِّل كلاً واحداً متكاملاً، باعتبارها الإطار الوطني الموحد والبنية المؤسسية للمسيرة الحضارية. ومن هنا سيبدأ هذا الفصل بمناقشة الديمقراطية والمؤسسة السياسية العراقية، بينما ستكون الجوانب الاقتصادية والاجتماعية محل مناقشة الفصلين التاليين.

تشكل المؤسسة السياسية بفروعها المتعددة المتكاملة مركز القيادة في المجتمع السياسي المنظم، والعقل المفكر والمنفذ للمسيرة الحضارية، والوجه الحقيقي لمرحلة تطور المجتمع. ولعل أبرز المؤشرات التي تعكس طبيعة النظام السياسي هي: بناء نظام دستوري وانتخابات نزيهة، نظام فعَّال لتوزيع السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، على أساس من التوازن والرقابة المتبادلة وفق علاقة أفقية، وفي سياق المساواة السياسية، والمواطنة الفعالة، ودورية السلطة (عدم الاحتكار السياسي). المشاركة الشعبية، أحزاب ديمقراطية تقوم على المعايير الوطنية. وهذا من دون إغفال أن هذه المؤسسة هي صانعة القرارات التي كلما عبَّرت عن مصالح المجتمع، جسّدت بدورها صدقية تمثيلها لأصحاب السلطة (الشعب). من هنا يشكل معيار استقلال القرار الوطني مؤشراً حضارياً لطبيعة الممارسة السياسية ومرحلة التطور الاجتماعي.

أولاً: المقومات البنيوية للتحول الديمقراطي (مناقشة فكرية)

الديمقراطية عملية حضارية تتطلب وجود دولة الوحدة الوطنية أمراً واقعاً وشرطاً مسبقاً. وبتعبير عالم الاجتماع العراقي المرحوم الدكتور علي الوردي: في غياب سلطة الدولة يختفي الشرط المسبق للحضارة[1].

---

(١) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٦ ج، ط ٢ (لندن: دار كوفان، ١٩٩٢)، ج ١، ص ٣١٨.

والديمقراطية لفظة أغريقية بمعنى «حكم الشعب» وتتكون من جزءين: (Demos) أي «الشعب»، و(Kratos) بمعنى حكم. وتعبر عن مفهوم تاريخي اتخذ صوراً وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات والثقافات. وتقوم فكرتها الأساسية على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة، أي إن الديمقراطية هي مهمة أهل البلد أنفسهم في سياق عملية تاريخية نمطية ممتدة، وفي ظروف حرية صنع القرار الوطني. ويتمثل جوهر الديمقراطية في توفير وسيلة منهجية لإدارة المجتمع السياسي بغية تطوير فرص الحياة، بما توفره من نظام سلمي للعلاقات الاجتماعية في ظلّ بنية مؤسسية حضارية تتسم باستمرار تصاعد النمو والكفاءة، وتحمل في مضمونها مبدأ المساواة الذي يتجاوز مفهومه الليبرالي السياسي إلى الاقتراب من التكافؤ الاقتصادي، وتقوم على بناء إرادة المواطنة الفعالة أي إرادة المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والديمقراطية وفق هذا المفهوم هي عملية حضارية واعية تقترن بالتنمية البشرية والمادية الشاملة المتصاعدة، تتأسس حول الإنسان بدءاً بتنمية القاعدة الأقل دخلاً[٢].

ويرتبط بذلك أن الديمقراطية هي عملية مجتمعية شاملة وتغييرية وبنائية جذرية في آنٍ واحد. والمقصود هنا بالتغيير المجتمعي الشامل كونه عملية ممتدة لإحداث تحولات عميقة تدريجية في البنية السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية القائمة، وبما يقود إلى تجاوز الاغتراب في ظلّ المشاركة، وتحريك الفكر المجتمعي للانتقال من مرحلة الانفعال اللحظي (ردّ الفعل) إلى مرحلة الفعل التاريخي، ومن مرحلة القبول والخضوع للواقع إلى مرحلة تغيير هذا الواقع تغييراً جذرياً وثورياً بحسب حاجات ورغبات وقدرات المجتمع في مختلف جوانبه الحياتية، باتجاه إعادة بناء البيئة الاجتماعية التقليدية القائمة على القيم اللاهوتية والخطابية المثالية: الوحدانية والمطلق والغيبية/ السرية والعنف نحو بيئة اجتماعية حديثة تعتمد الفكر العقلاني والنظرة الشاملة والمنهج العلمي على أساس التعددية والنسبية والعلنية والتعامل السلمي[٣].

وتقوم الديمقراطية على مبادئ الحرية (Freedom) التي تجسّد قضية إنسانية وتعبّر

---

(٢) علي الدين هلال، «مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٣٦؛ عبد الوهاب حميد رشيد، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي** (السويد: [د. ن.]، ٢٠٠١)، ص ٦٠، و Charles M. Sherover, *Time, Freedom, and the Common Good: An Essay in Public Philosophy*, SUNY Series in Systematic Philosophy (Albany, NY: State University of New York Press, 1989), pp. 131-132.

(٣) حليم بركات، «الهاجس الأساسي لعلم الاجتماع العربي،» **النهج** (دمشق)، [السنة ١٣، العدد ٤٦] (ربيع ١٩٩٧)، ص ٤٨.

عن مِلكية الإنسان لفكره وإرادته وتمنحه شعور المواطنة، وتعمل على تحرير عقله من القيود والمحرمات والممنوعات. وهي تختلف عن التحرير (Liberty)، رغم تداخل مفهوميهما، إذ إنّ فكرة التحرير قامت على المفهوم السلبي للحرية بالدعوة أولاً إلى تحرير الإنسان من القيود الاستبدادية والطغيان والعبودية، ولتتطور في ما بعد إلى المطالبة بتحرير الاقتصاد من قيود الإقطاع وقوانين القرون الوسطى، بهدف توفير البيئة المؤاتية لانطلاق البرجوازية الصاعدة. أمّا الحرية فتقوم على مفهوم نوعي إيجابي يتضمن مبادئ حقوق الإنسان. ومن هنا تشكل الديمقراطية/ الحرية «قيمة عليا كالطعام والشراب والملبس والمسكن. وعندما يشعر الناس بهذه القيمة عندئذ فقط تصبح قابلة لممارساتهم»[٤].

تتطلب الديمقراطية في مسيرتها الصعبة والطويلة الأمد محاولة تحقيق التوافق بين المجموعات المختلفة والمصالح المتنافرة من أجل الصالح العام. «إن أعضاء المجتمع السياسي يسعون وراء أهدافٍ متباينة يتم التعامل معها، بين أمور أخرى، من قبل الحكومة. إن الاختلاف والاتفاق هما جانبان مهمان من جوانب الأنظمة السياسية. إن الناس الذين يعيشون معاً لن يستطيعوا أبداً الاتفاق على كُلّ شيء. ولكن إذا أرادوا الاستمرار في الحياة معاً، فهم لن يستطيعوا إلا أن يتفقوا على أهدافهم»[٥].

كما تتطلب المسيرة الديمقراطية الصحية وجود أحزاب سياسية صحية، أي أحزاب ديمقراطية تقوم على القيم والمبادئ الوطنية، وتكون متفقة قولاً وعملاً على تحريم العنف والاحتكار السياسي سواء في إطار الحزب أو السلطة، والقبول بالانتقال السلمي للسلطة في ظلّ توفير آلية انتخابات حرة. وتلتزم فعلاً بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية، إضافة إلى القبول بالتعددية وتجنب المطلق لصالح الأفكار والقناعات النسبية. وهنا من المفيد ملاحظة أمرين: **أولهما**، إن التعددية لا تعني تركيز الانقسامات الإثنية، المذهبية، الطائفية، القبلية، كما إن الإقرار بالحقوق الثقافية لجميع التنوعات اللغوية/ القومية في البلاد لا يعني القبول بانفصال وانفصام هذه المجموعات عن بعضها أو عن محيطها الاجتماعي، لأن هذه الحالة تقود إلى اضمحلال مفهوم الدولة ـ المجتمع والوقوع في براثن التعصب والتجزئة، بل المطلوب أن تقود هذه الحرية إلى مزيد من التعاريف ـ فتح الأنوار ـ

---

(٤) خير الدين حسيب، **مستقبل العراق: الاحتلال ـ المقاومة ـ التحرير والديمقراطية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠، و Sherover, Ibid., pp. 75-76.

(٥) Robert A. Dahl, *Modern Political Analysis*, Prentice - Hall Foundations of Modern Political Science Series, 5th ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1991), p. 54.

في سياق تقدم الخطاب الوطني على الخطاب الطائفي في أفكار وممارسات المواطنين(٦).

إن إحدى آليات فتح الأنوار هي نبذ الوحدانية في التعامل، ومنها على سبيل المثال، إلغاء وحدانية دراسة الدين في المدارس لصالح تعددية الدراسة الدينيّة، فالحالة الأولى تقود إلى مزيد من تعظيم الوحدانية والتعصب والنفور الدينيّ، بينما الحالة الثانية تخفف هذه الأمراض الاجتماعية باتجاه تنمية الوعي بالتعارف والتوافق والتكيف الدينيّ. وهذا الأمر صحيح أيضاً عند التعامل مع ثقافات التنوعات اللغوية/ القومية، المذهبية، الطائفية، كما إنّه صحيح أيضاً في ما يخص الأفكار والأيديولوجيات والأحزاب السياسية. **وثانيهما**، أن الحرية تتطلب ضمن أمور أخرى، تأكيد حرية الاختيار: حرية صنع القرار. «أن تنصحني بعدم القيام بفعل ما، هو كلام أجوف، ما لم أقتنع بأنّني قادر على صنع قراري بقبول أو رفض النصيحة. ومن المؤكد إذا فقدت قدرتي على اتخاذ قراري بالخيارات المتاحة، وأصبحت مجرد منفذ لصوت القدر، الذي أملاه ماضٍ متصلب أو بسبب شروط اجتماعية قاسية مفروضة، عندئذ من الصعب أن أفهم لماذا أتحمل مسؤولية تصرفي»(٧).

والديمقراطية باعتبارها عملية تاريخية حضارية، تتطلب تفكيراً واقعياً في سياق دراسة منهجية لواقع المجتمع وقدراته ورغباته من أجل اختيار البرامج الأكثر ملاءمة وإمكانية للتطبيق في سياق مسيرة التحول. وتتطلب هذه المهمة تحديد المضامين الفكرية: النموذج الملائم للتحول الديمقراطي، استراتيجية التنمية، نظم القيم الاجتماعية، مفهوم الانسجام الاجتماعي، العملية الإنتاجية، القضايا الدولية: الموقف من الانفتاح ـ العولمة ـ وكيفية الاستفادة منها ومواجهة سلبياتها بالعلاقة مع دورها في ترسيخ ظاهرة قيم الاستهلاك الترفي الغربي ومخاطرها على عملية التنمية وبخاصة في مراحلها الأولى. وهذا قيد خارجي يتطلب بناء أسس مرنة للتعامل مع الأزمة الدولية لصالح المسيرة الداخلية. مثل هذا التفكير المنهجي وتحديد المضامين الاجتماعية يعني رفض التفكير التبشيري القائم على الاعتقاد، ويتنامى في إطار الرغبات والتطلعات والثوابت والمطلقات، وتفادي التجزيئية والوقتية في الفكر والتحليل. بكلمات أخرى، ترسيخ الديمقراطية في فكر الناس لا على أساس الأسلوب الوعظي التجزيئي القصير الأمد، بل بالتأكيد على الفكر الواقعي ـ المبدئي والعقلاني ـ العلمي الشامل الممتد. والديمقراطية تعني المشاركة في إطار المساواة

---

(٦) انظر عصام فارس، في: **النهار**، ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٣.

(٧) Sherover, *Time, Freedom, and the Common Good: An Essay in Public Philosophy*, p. 241.

السياسية والعدل الاقتصادي. ذلك أن تطوراً اقتصادياً يقوم على القهر والاستِغلال غير مؤهل لبناء الرفاه والاستقرار في المجتمع(٨).

إنَّ عملية التحول الديمقراطي تتطلّب إعادة تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية نحو بيئة حضارية. وهذا يدعو بدوره إلى بناء الهياكل المؤسسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سياق عملية التغيير الجذري للبنية المؤسسية المجتمعية التقليدية وإحداث ثورة ثقافية/ دينية، وتحاشي الانقطاعات والتراجعات والانقلابات التي تقف عند حدّ زعزعة البنية الاجتماعية وتفتيتها دون مواصلة مرحلة البناء الحضاري.

وهنا تلعب المواريث التاريخية الثقافية دوراً حيوياً في هذه المسيرة، ففي الهند تمّ تطبيق الديمقراطية منذُ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين وسط انتشار واسع للأمية والفقر والانشقاقات اللغوية/ القومية/ الإثنية والدينية، حيثُ نوقشت مجموعتان من العوامل من تاريخية ومؤسسية، تقدمت الثقافة الهندية على العوامل التاريخية. يذكر أحد كبار كتّاب الهند في قضايا التحضر بادريناث شاتورفيدي (Badrinath Chaturvedi) أن أحد مبادئ الفكر الهندي الذي ساد المجتمع هو أن جميع الأفكار تقريبية (نسبية) بالعلاقة مع الحقيقة. وعليه لا يوجد فكر يمثل الحقيقة كلها. وبالنتيجة استطاع الهنود تطوير موقف فكري تجاه الأفكار الأخرى على نحو مقبول جداً. برزت هذه الأفكار الثقافية وممارساتها بصورة جليّة في الفترة الكولونيالية، واحتلت مركزاً محورياً في مسيرة التحرر الهندية، إذ وفّرت قدرة عالية على الاستيعاب (Assimilation) والتكتل (Agglomeration)، وفي اتباع طريقة تؤكد التوافق (Accommodation) بدلاً من الانتصار (Segeration) وهذه الأفكار الثقافية شكلت قيماً عالية للديمقراطية مقارنة بممارسات معظم دول العالم الثالث، بينما تجسّدت مجموعة العوامل المؤسسية في حزب المؤتمر الهندي ودوره في التطوير التدريجي الفعلي للمؤسسات الديمقراطية. ساعدت هذه السلوكية على بناء أرضية مؤاتية لقيادة الديمقراطية بعد أن حققت الهند استقلالها (١٥ آب/ أغسطس ١٩٤٧).

وجرّب حزب المؤتمر أن يكون وعاء لجميع الأفكار والأيديولوجيات والطبقات والمصالح في المجتمع الهندي باتجاه تطويرها وليس بقصد احتوائها ووأدها. قادت

---

(٨) انظر تعقيب نادر فرجاني على بحث: بسام الطيبي، «البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٩٥.

هذه الممارسات إلى خلق مشروع سياسي وطني وفّر نادياً لمعالجة تناقضات الأفكار والمصالح بطريقة سلمية، وساهم في تأهيل أعضائه وقياداته لممارسة قواعد التسامح الديمقراطية. ولا تقل أهمية دور حزب المؤتمر في تشجيع التعددية الحزبية بحيث انتهت بعد فترة زمنية من المسيرة الديمقراطية إلى نتيجة حاسمة، ألا وهي كسر احتكار حزب المؤتمر نفسه للسلطة (على الرغم من أنه كان احتكاراً قائماً على انتخابات ديمقراطية). ويرتبط بالعوامل التاريخية والمؤسسية كذلك بروز قيادة تاريخية حضارية مختلفة نوعياً عن مثيلاتها في معظم دول العالم الثالث، إذ قادت إلى الاستقلال والديمقراطية على طريق النضال السلمي وبناء إرادة الجماهير، متمثلة في شخص زعيم الهند المهاتما غاندي الذي فتح بنضاله السلمي (ومغزله اليدوي) الطريق إلى استقلال بلاده السياسي والاقتصادي[٩].

يمتد حاضر العراق إلى بيئة اجتماعية تعود إلى خمسة آلاف عام مع نشوء أول حضارة بشرية متكاملة استمدت قيمها وتقاليدها وعاداتها من الحاضنة الدينيّة التي غلفتها الخرافات والخوف والقلق وعدم التأكد من المستقبل، في غياب إرادة الإنسان وفي ظروف الحكم المطلق[١٠]. من جهة أخرى، فقد احتضنت هذه الحضارة العديد من القيم والمفاهيم الإنسانية التي تتفق بعامة، مع المفاهيم الديمقراطية: الصدق، الطيبة، الأمانة، التراحم، تحريم الكذب والسرقة وإيذاء الغير، علاوة على طاعة النظام ـ القانون. من هنا أكّد كريمر في كتابه **التاريخ يبدأ من سومر**، أن المجتمع السومري كان مجتمعاً حضارياً يتصف بالطيبة والنظام[١١].

احتضن العصر الإسلامي تلك القيم الحضارية القديمة ذات الأصول الدينيّة السومرية وأغناها بمفاهيم جديدة أقرب إلى القيم الديمقراطية[١٢]، وخاصة ما تعلق بمبادئ الشورى والاختيار (اختيار الحاكم)، إضافة إلى العدل وفق قواعد الشريعة. ومع ذلك بقيت الديمقراطية غائبة في هذا العصر، لا بسبب غياب مفاهيمها، بل لوجود ثغرة واسعة بين مفاهيمها وبين تطبيقاتها. ويرتبط بذلك غياب مؤسساتها البنيوية التي تنظمها وتقننها وتعمق استمرار الأخذ بها وتطويرها. وهذا ما ساعد

---

(٩) Hans Blomkvist and Sten Widmalm, *Democracy in India: Report to SIDA, August 1992*, Uppsala Studies in Democracy; no. 4 (Uppsala: University of Uppsala, Department of Government; SIDA Planning Secretariat, 1992), pp. 1-6.

(١٠) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

(١١) عبد الوهاب حميد رشيد، **حضارة وادي الرافدين، ميزوبوتاميا: العقيدة الدينية، الحياة الاجتماعية، الأفكار الفلسفية** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٤).

(١٢) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

الحاكم/ الخليفة على عدم التمسك بهذه المفاهيم فبقيت أفكاراً بحتة بلا جذور في تربة الواقع، ثم إن غياب الهياكل المؤسسية عزز سلطة الحاكم الفردية بإخضاع التشريع والقضاء لإرادته. قاد هذا الفراغ إلى بقاء هذه المفاهيم قوة لفظية من دون قوّةٍ فعليّة وإلى خضوعها لتفسيرات مزدوجة زائفة ومنحرفة لصالح مركزية سلطة الحكم الفردي. وهكذا تحوّل مبدأ الاختيار إلى الحكم الوراثي، وبقيت الشورى شكلية لا تحد من إرادة السلطة الفردية، وظلّ السكان رعايا الراعي (الخليفة) لا مواطنين. وهنا يذكر الدكتور عبد العزيز الدوري في وصف هذه الظاهرة: «حاول الأمويون التأكيد على فكرة الجبر وأن السلطة بقدر من الله والخليفة هو خليفة الله وأن على الناس الطاعة». وهذا هو منطق الديانة السومرية نفسه باعتبار الملك نائب الإله، لذلك وجب على الناس طاعته بالمطلق لكونها طاعة للإله. وهكذا انطبع «التاريخ السياسي العربي الإسلامي بتأثيرات الدولة السلطانية، دولة القهر والسطو والاستغلال»[١٣].

إن إطلاق الثورة الثقافية/ الدينيّة باتجاه عملية التحويل الجذري للقيم والعادات التقليدية التي تمتد جذورها لآلاف السنين، بما فيها من القهر والعنف والغيبية والمطلق والوحدانية وغياب أو ضعف دور المرأة ـ إن إطلاق هذه الثورة ـ من أجل بناء ثقافة حضارية حديثة، يتطلب بناء مجتمع مدني مستقل ذاتياً عن السلطة الحكومية[١٤].

لكُلّ نظام اجتماعي متطلباته المؤسسية والثقافية. وعليه تتطلب الديمقراطية بنية مؤسسية تتفق مع ولادتها ومسيرتها وازدهارها. من هنا يصعب الحديث عن التحديث السياسي في غياب الهياكل المؤسسية لبناء الدولة الحديثة، كما إن هذه المهمة التاريخية تتطلب فك الارتباط بين الدولة (سلطة الحكم) وبين المجتمع المدني. وهذه المسيرة البنائية لمؤسسات الدولة ستقود بطبيعتها إلى تعقد هيكل الدولة وتعدد مراكز اتخاذ القرار، أي تجزئة السلطة، واستحالة أو صعوبة قدرة الفرد أو مجموعة من النخبة السيطرة على السلطة وممارسة الحكم الشمولي. وبالنتيجة، تقود هذه التطورات إلى ما يُعرف بـ «اجتماعية السلطة»، حيث تتحول السلطة من الصفة الشخصيّة إلى الصفة الوظيفية، وتتطور باتجاه «السلطة الديمقراطية» التي تقوم على طاعة المعايير

---

(١٣) الطيبي، «البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية،» ص ٧٤؛ مجيد خدوري، **الإتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص ٥٩ ـ ٦٠، و Anders Uhlin, *Democracy and Diffusion: Transitional Lesson Drawing among Indonesia Pro - democracy Actors*, Lund Political Studies; 87 (Sweden: Lund University, Department of Political Science, 1995), p. 104.

(١٤) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

(الدستور، القانون، النظام) والتمسك بها بدلاً من طاعة الفرد، كما هو الحال في السلطة الفردية أو الكاريزمية أو التقليدية التي تقوم في المرحلة ما قبل الصناعية. وعلاوة على ذلك، كلما كانت السلطة مرنة تجاه ظهور قوى اجتماعية معارضة تتمتع بالاستقلال الذاتي في ظلّ المجتمع، فتحت المجال رحباً للمسيرة الديمقراطية. وفي هذا المجال قرأنا الكثير من الكتب المدرسية عن النظام الإقطاعي الأوروبي باعتباره من العصور الأوروبية المظلمة، لكن هذا العصر في واقعه شكّل قاعدة انطلاق الفكر الحضاري الحديث وساهم عملياً في إفرازاته، فالنظام الإقطاعي الأوروبي، ضمَّن هيكلياً، الاستقلال الذاتي لبعض الفئات الاجتماعية تجاه السلطة، وبخاصة طبقة النبلاء التي كانت جزءاً من النظام وشكلت في الوقت نفسه تنظيماً اجتماعياً مستقلاً لم تخضع ممارساتها لنير السلطة.

وفي حاضنة هذا التنظيم ظهرت فكرة «العقد الاجتماعي» التي جسدت النظرة الاجتماعية للسلطة باعتبارها حصيلة إرادة بشرية وليست إرادة إلهية، وبأن السلطة نتاج عقد اجتماعي (دستور) بين الحاكمين والمحكومين وليست منحة إلهية معطاة. وهذه الأفكار الجديدة أسست مبررات الانتفاضة ـ الثورة على السلطة الخارجة عن معايير العقد الاجتماعي الذي يقوم على سيادة الشعب، وساعدت تاريخياً على ظهور المجتمع المدني. هذا على خلاف الأنظمة الشمولية الصلبة التي لم تسمح بظهور أفكار وقوى اجتماعية جديدة. وهذا يدعو إلى توجيه الأنظار نحو تأكيد أهمية تحقيق فئة المفكرين ـ المثقفين، وبخاصة استقلالها الذاتي بغية انتشار المدارس الفكرية في الساحة السياسية ـ الاجتماعية[١٥].

لعلَّ إحدى الدراسات الأكثر أهمية في حينها التي ناقشت دور البنية المؤسسية في المسيرة الديمقراطية هي مقالة الباحث العربي شارل عيساوي في منتصف الخمسينيات بشأن طبيعة أنظمة الحكم في «الشرق الأوسط» مؤكّداً «أن الأرضية الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط ما زالت تفتقر للعمق الذي يؤهلها لتجعل الديمقراطية السياسية قادرة على تثبيت جذورها حتّى تستطع أن تتطور عليها»، موضحاً الحاجة الماسة للمنطقة من أجل «التغيير الاجتماعي والاقتصادي الشامل الذي يعتبر مفترضاً أساسياً، وإن التغيير هو وحده الذي سيجعل المجتمع قادراً على أن يخلق أسس الدولة الحديثة». وفي تشديده على الأسس البنيوية للتنظيم الديمقراطي للعلاقات الاجتماعية، يؤكّد بعداً مهماً «ما نحن بحاجة إليه ليس

(١٥) الطيبي، المصدر نفسه، ص ٨٢، وخلدون حسن النقيب، **في البدء كان الصراع: جدل الدين والإثنية، الأمة والطبقة عند العرب** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٧)، ص ٨٨.

الإصلاحات الدستورية والإدارية فحسب، ولا حتّى تغيير النظام الحكومي أو الأشخاص الحاكمين. ما نحتاج إليه هو قدر كبير من التحويل الاجتماعي - الاقتصادي الشامل»[١٦].

ويرتبط بذلك ضرورة التحول من الفردية المفرطة والولاءات الفرعية: العائلة، العشيرة، القبيلة، الطائفة، المذهب؛ نحو ولاءات أكبر: الوطن، الشعب، الدولة؛ بما تتطلبه عملية الانتقال هذه من إخضاع النزعات الفردية الأنانية لصالح هدف عام مشترك وإرادة مشتركة. وأن يسود تكافل اجتماعي قوي (Social Solidarity)، وفي الوقت نفسه أن يضم المجتمع تنوّعاً (Diversity) كافياً لتوليد التفاعل (التوتر) (Tension) بين مكوناته، ويقوم على المنافسة الاقتصادية، والعمل على تحقيق تطور مستمر في البنية الاقتصادية لأهميتها في تعميق الديمقراطية. ذلك أن الديمقراطية هي ابنة الرفاه، فعندما يحقق المواطنون إشباع حاجاتهم عندئذ فقط يستطيعون أن يجدوا الوقت والطاقة للمشاركة بفعالية في العملية السياسية. ولا تقل أهمية عن ذلك مسألة توزيع الدخل والثروة، فالثروة هي القوة (Power) وتركيزها في أيدٍ قليلة يعني أن مجموعة صغيرة فقط ستكون قادرة على ولوج السياسة للحصول على السلطة (Authority) وضمان القوة، في حين أن جمهور الناس ممن يفتقرون إلى الاستقلال الاقتصادي، يفتقرون أيضاً إلى الموقع المناسب لممارسة حقوقهم السياسية. وهو ما يؤكّد فكرة «روسو» في أن تحقيق المساواة السياسية يتطلب توافر عاملين: **أولهما** الإرادة (معنوي)، **وثانيهما** المقدرة (مادي)، وطالب بخلق التوازن بينهما[١٧].

أما العامل الاقتصادي الثالث فهو تنويع الهيكل الوظيفي بما يولده من تحسين الدخل ومستويات المعيشة وخلق طبقات اجتماعية جديدة وتعزيز المشاركة في العملية السياسية. ذلك أن الديمقراطية تزدهر فقط عندما تساهم نسبة مرتفعة من السكان في الصناعة والتجارة، فالتصنيع وتطور التجارة والخدمات الأخرى تؤثر في الحياة

---

(١٦) Charles Issawi, «Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East,» *International Affairs*, vol. 32, no. 1 (January 1956), pp. 27-42.

انظر الترجمة العربية الكاملة لمقالة شارل عيساوي، «الأسس الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط،» ترجمة عبد الوهاب حميد رشيد؛ مراجعة حسن عبد الله بدر، **علوم إنسانية**، السنة ٢، العدد ١٦ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤).

(١٧) يُقصد بالسلطة (Authority) في هذا البحث: الحدود القانونية للتصرف. أما القوة (Power) فهي آلية تنفيذ هذه السلطة. وأن وجود إحداهما، تعني في الغالب الأعم، وجود الأخرى. بمعنى أنهما وجهان لشيء واحد. ومع ذلك فالأولوية للقوة (المال، المنزلة، التنظيم) التي تخلق السلطة. وينطبق هذا المفهوم على كُلّ كينونة في المجتمع بدءاً بالفرد ولغاية الحكومة. انظر تعقيب عصمت سيف الدولة على بحث: هلال، «مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث،» ص ٥٨.

السياسية بطرق عديدة، فهي تساهم بقوة في زيادة الدخل الوطني، فالدخل الفردي السنوي في الصناعة أكبر منه في الزراعة، وفي التجارة أكبر منه في الصناعة. كذلك، تُعزز الصناعة والتجارة، الديمقراطية بطريقة أكثر مباشرة من خلال سحب الفلاحين بعيداً عن الأرض وإضعاف قوة مالكي الأرض وبما يقود إلى خلق طبقتين جديدتين: الطبقة الوسطىَ وطبقة العمال، فالمجتمع الذي يضم أساساً طبقتين تقليديتين ملاك الأرض والفلاحين، لا يؤمل منه تطوير المؤسسات الديمقراطية. وطالما أن الطبقة الوسطى لا تستطيع بلوغ غاياتها في غياب الطبقة العاملة، فإن الأخيرة ترنو إلى شيء من المشاركة في المنافع.

وأخيراً يحدث في الغالب أن كلاً من أصحاب الأرض والبرجوازية يتنافسون من أجل كسب دعم الفلاحين، الأمر الذي يتيح زجهم (الفلاحين) في الحياة السياسية، كما إن المظهر المتميز لهذه العملية هو التمدن (Urbanization). ومع تركز نسبة كبيرة من السكان في المدن، فهذا سيقود إلى مضاعفة اتصالاتهم الاجتماعية. وهذا علاوة على أن التصنيع يحفز فئة المثقفين والمفكرين (Intelligentsia) فتنشط البراعة والقدرة السياسية. وحتى تتحقق هذه التحولات فهي تتطلب وبالذات في مراحلها الأولى، حكومة قوية قادرة على أن تؤدّي دوراً كبيراً وربما دور القائد، بخاصة في الدول التي تمتلك مصادر تمويل كبيرة يمكن استخدامها في التنمية، كما هو الحال في البلدان المنتجة للنفط.

إذاً فغياب الديمقراطية في هذه المنطقة، بحسب عيساوي، تعود إلى فشل بناء القاعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها، هذه القاعدة التي ما زالت تفتقر إلى العمق الذي يمكّنها من أن تجعل الديمقراطية السياسية قادرة على تثبيتَ جذورها ومواصلة تطورها. أما علاج هذه الظاهرة فهو التغيير الاقتصادي والاجتماعي الجذري والشامل الذي سيجعل المجتمع أهلاً لبناء أسس الدولة الحديثة، كما أكد عيساوي أهمية بناء دولة الوحدة الوطنية في سياق وجود قيادة سياسية ذات ثقافة عالية من جهة، وناخبين متعلمين من جهة أخرى، بما يعنيه من الدور الحيوي للتعليم، حيثُ ارتبط توسيع الاقتراع في الغرب بزيادة عدد المتعلمين[١٨].

وأخيراً، هناك اتفاق على أن الديمقراطية لا تقوم في ظلّ الاحتلال، بل ولا حتى في ظلّ التبعية حيث تخضع القرارات الاقتصادية لقوى خارجية. وتبرير ذلك أمر معروف هو أن الديمقراطية تجسد القرار الوطني لأغلبية السكان. وهنا يرد السؤال

---

(١٨) انظر التعقيبات والمناقشات التي دارت حول بحث: الطيبي، «البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية،» ص ٧٣ ـ ١١١.

التالي: كيف لنا الحديث عن الديمقراطية في ظلّ التبعية والافتقار إلى الاستقلال الاقتصادي وغياب استقلال القرار الوطني؟ أليس أكثر واقعية التحول من الحديث عن ديمقراطية المشاركة ـ الحرية إلى ديمقراطية المشاركة ـ التحرير؟ هذا التساؤل يدفع النضال في سبيل الديمقراطية نحو العمل بالممكن، أي من مشاركة الحرية إلى مشاركة التحرير دون أن ينفي هذا النضال قضية الحرية. ذلك لأن مجتمعنا (وكذا الحال عند شعوب البلدان الأقل تطوراً) على مسافة بعيدة من ديمقراطية الحرية. هل نختلف بأن مرحلة التطور ـ الواقع الحالي ـ التي نعيشها هي مواجهة التخلف والتبعية والحاجة إلى تأكيد ديمقراطية التحرير (السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟)[١٩].

ثانياً: المؤسسة السياسية

١ ـ البنية السياسية للدولة العراقية: النشوء والسقوط

أصبح العراق «دولة ملكية دستورية» وفق دستور عام ١٩٢٥. تضمن الدستور مبدأين رئيسين: **أولهما**، إضفاء مسحة ديمقراطية من خلال ربط تأليف الوزارة وبقائها بموافقة السلطة التشريعية المنتخبة. وبذلك تمّ نظرياً، إخضاع الوزارة للمجلس النيابي. **وثانيهما**، اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات[٢٠].

ومع أن نصوص الدستور المذكور أوحت بإيجاد نظام برلماني حاول أن يكون قريباً من الصيغة التقليدية للأنظمة الديمقراطية الليبرالية الغربية، فإنَّ هذه الديمقراطية وتخصص السلطات في النظام المَلكي العراقي، لم تخرج إلى حيز التنفيذ بسبب الانحرافات الدستورية التي مكّنت المَلك من الهيمنة على السلطات الثلاث[٢١].

برزت هيمنة المَلك التنفيذية بمنحه سلطة شخصية بموجب الدستور للانفراد باختيار وإقالة الوزارة دون التقيد بالأغلبية البرلمانية. وهذه الهيمنة سمحت له ليس في اختيار رؤساء فاقدين الأغلبية البرلمانية فحسب، بل تجاوز ذلك إلى اختيار رؤساء وزارات ليسوا أعضاء في مجلس النواب. وبالنتيجة حصر المَلك هذا الاختيار بفئة محدودة من النخبة السياسية، حاشيته غالباً، ممن ربطوا أنفسهم بالبلاط وسياساته. إن اختيار الرؤساء بغض النظر عن الأغلبية البرلمانية، دفعت بالوزارات المعنية إلى

(١٩) انظر تعقيب الطاهر لبيب على بحث: الطيبي، المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٢٠) نزار توفيق حسو، **الصراع على السلطة في العراق الملكي** (بغداد: مكتبة الكندي، ١٩٨٤)، ص ٥٤.

(٢١) فائز عزيز أسعد، **انحراف النظام البرلماني في العراق**، سلسلة الكتب الحديثة؛ ٨٢ (بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٥)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

حلّ مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة لتلفيق مجالس نيابية موالية لها.

وفوق ذلك نصت المادة رقم ٦٥ من الدستور على منح المَلك سلطة التصديق على قرارات مجلس الوزراء، بمعنى عدم قابلية تنفيذ هذه القرارات إلا بموافقته. ويلاحظ أن جذور هذه المسألة تعود إلى تشكيل أول وزارة عراقية «الحكومة المؤقتة ١٩٢٠» من قبل المندوب السَامي البريطاني وتحت إشرافه. وبهذا النصّ فقد مجلس الوزراء سلطة إصدار القرارات مباشرة، فتحوّلت قراراته إلى توصيات يحقّ للمَلك الأخذ بها أو تعديلها أو رفضها. من هنا تحوّل مجلس الوزراء من كيان سياسي إلى إدارة تنفيذية، ومن سلطة تنفيذية لمشيئة المجلس النيابي (السلطة التشريعية) إلى أداة تنفيذية لإرادة المَلك. وهذه السلطات مكنته من الهيمنة على مجلس الوزراء[٢٢].

يعتمد النظام البرلماني أساساً على السلطة التشريعية. ولم يكن الأمر كذلك في العراق المَلكي. وفي حين تتطلب الحياة البرلمانية نظاماً فعالاً لتوزيع السلطات على أساس من التوازن والرقابة المتبادلة وفق علاقة أفقية (Horizontal) بين السلطات الثلاث، كانت العلاقة بين هذه الهيئات عمودية (Vertical)، حيث جلس المَلك على قمة هرم السلطة، وبعده الوزارة، وفي الأخير مجلس النواب. وبالإضافة إلى هيمنته على الوزارة، تجلّت هيمنة المَلك على البرلمان بمجلسيه وإضعافه لسلطتيهما في جوانب عديدة. إذ مُنح حقّ تعيين أعضاء مجلس الأعيان وإقالتهم. كما منح سلطة دستورية للتصديق على القوانين والاعتراض عليها، علاوة على منحه سلطة التصديق على مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء.

نصّ دستور عام ١٩٢٥ على انتخاب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام السري. وقام الانتخاب على مرحلتين لغاية كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣ عندما صدر قانون جديد «مرسوم بقانون» تمّ بموجبه تطبيق الانتخابات المباشرة. ومع ذلك لم تكن الانتخابات إلا عملية شكلية، سواء قبل صدور القانون المذكور أم بعده. أما في الواقع العملي، فإن مجلس النواب لم ينجُ من قبضة السلطة التنفيذية (المَلك ووزرائه) التي لجأت إلى«اختيار» أعضائه، وليتحول من مجلس منتخب إلى مجلس معين، ومن هيئة ممثلة للشعب إلى آلية مترجمة لإرادة المَلك ووزرائه، فالسلطة التنفيذية ساهمت في مرحلة الترشيح للانتخابات، وكان لها مرشحوها «قائمة مرشحي الحكومة»، ومارست مختلف أشكال التدخل في الانتخابات لصالح مرشحيها.

وفي حين كان مجلس النواب عاجزاً عن تحريك المسؤولية السياسية للوزارة،

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١١٤.

غالت الأخيرة في حلّه. ولم يكن ضعف المجلس النيابي بسبب تصرفات السلطة التنفيذية، فحسب، بل ارتبط ذلك أيضاً بطبيعة السلطة التشريعية ومكوناتها وافتقادها للأحزاب السياسية الحديثة، علاوة على طبيعة مجلس الأعيان والوزارة في علاقتهما بالمَلك. يُضاف إلى ذلك احتواء مجلس النواب على نسبة مؤثرة من شيوخ العشائر وملاّك الأرض الذين ساندوا الوزارة طالما التزمت بحماية مصالحهم. وهكذا، فتبعية الوزارة وضعف مجلس النواب أديا إلى تركيز السلطة الفعلية في يدّ المَلك وهيمنته على السلطات الثلاث في سياق انحراف النظام البرلماني، مؤدية هذه الظاهرة إلى خلق مَلكية شبه مطلقة لا تختلف عن المَلكية المطلقة سوى بوجود برلمان مزيف.

ورغم نصّ الدستور على استقلال القضاء وحياده، إلا أن الواقع أفرز صورة مغايرة. إذ فقد القضاء استقلاله وحياده أمام السلطة التنفيذية الطاغية، نتيجة اندماج الدور الوظيفي للسلطة القضائية مع السلطة التنفيذية. وفي مثل هذه الظروف عانى الحكام باستمرار من مخاطر التهديد الوظيفي، وواجهوا بصورة رتيبة ضغوطاً شخصية قوية من أصحاب النفوذ[٢٣].

إن بروز سلطة تنفيذية طاغية تمثل محور القوة في المجتمع الملكي العراقي، أدّى بأعضاء النخبة السياسية ـ المتمثلة في العناصر المرشحة لإشغال مناصب وزارية ـ إلى استثمار جلّ جهودهم وصولاً إلى تلك المناصب لتحقيق غايات عبّرت في الغالب عن مصالح ذاتية. ولم تستند عضوية النخبة السياسية إلى معايير موضوعية مثل الكفاءة والمهارة، بل قامت بدرجة رئيسة على معايير شخصية ـ عائلية ـ قبلية. ويمكن القول إن النظام المَلكي جسد حكم مجموعة صغيرة من العائلات المعروفة. يضاف إلى ذلك دور علاقات الصداقة الشخصيّة (الشِلَل) متمثلة في تشكيل الحلقات حول الشخصيات النافذة. فكُلّ شخص بارز جمع حوله نفراً من المؤيّدين، أصدر جريدة، ونظّم حزباً سياسياً صورياً للحصول على قوة سياسية وشهرة ومركز رسمي بدعوى تحقيق استقلال البلاد عن بريطانيا. ومن أجل الوصول إلى السلطة أو حمايتها، لم يتردد هؤلاء الساسة من استخدام العشائر أولاً ثُمّ الجيش خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات لأَغراض نفعية ذاتية. كذلك لجأ أعضاء النخبة إلى استغلال مناصبهم في إقامة وتوثيق التحالف مع الشيوخ بمنح المؤيّدين منهم مكاسب اقتصادية وسياسية. يقول كاراكتاكوس (Caractacus) «إن إحدى الفضائح التي عرفها الناس كان استعمال

---

(٢٣) حسو، المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٦٠، وعبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** (بيروت: دار الكتب، ١٩٧٤)، ج ٥، ص ١٥٣.

مياه سدة الكوت، فلقد قيل إنّ ذلك المشروع، الذي كلّف ملايين الدنانير، أفاد ثلاثة أشخاص فقط، كان أحدهم يُفاخر بأن ملكيته من الأرض تعادل مساحة سويسرة»[(٢٤)].

إنّ استفحال الاعتبارات الشخصيّة في السياسة العراقية واستخدام العنف لحل الخلافات بينها، عبَّر عن فقدَان النظام المَلكي لممارسات سياسية حضارية قادرة على توجيه سلوك أعضاء النخبة السياسية، مثلما هي متاحة في الأنظمة البرلمانية عادة. وهذه الممارسات أدّت إلى الإضرار الشديد بمبادئ الإدارة والكفاءة والنزاهة والمبادرة، وإلى تشجيع هذه العناصر تفضيل مصالحهم الشخصيّة في سياق احتكار السلطة والثروة.

عاصرت الفترة الملكية أوضاعاً سياسية استثنائية تراوحت بين الإفراط في تغيير الوزارات وتكرار أشخاصها وتزايد التوجه نحو تعطيل الدستور وفرض الأحكام العرفية. ومنذُ انتخاب أول مجلس نيابي (عام ١٩٢٥) ولغاية نهاية المرحلة المَلكية تمّ انتخاب ستة عشر مجلساً نيابياً. وفي ما عدا مجلس واحد (الدورة التاسعة: ١٩٣٩ ـ ١٩٤٣) تعرضت بقية المجالس إلى الحلّ قبل استكمال دوراتها (أربع سنوات)، كما شهدت الفترة من ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨ تأليف ٥٩ وزارة، بضمنها «الحكومة المؤقتة»، وبواقع ٢٣٣ يوماً متوسط عمر الوزارة الواحدة. بينما فُرِضَتْ الأحكام العرفية منذُ ١٤/ ٩/ ١٩٢٤ ولغاية ١/ ١١/ ١٩٥٢ على البلاد بواقع ٣٩٩٢ يوماً من جملة ١٠٢٦٧ يوماً وبنسبة ٣٩ في المئة. وخضعت البلاد منذ عهد الوزارة السعيدية الثالثة (عام ١٩٣٩) ولغاية الوزارة السعيدية الثالثة عشرة (عام ١٩٥٢) إلى ٣٦٦١ يوماً من الأحكام العرفية أو (٧٣,٥ في المئة)من فترتها البالغة ٤٨٩١ يوماً[(٢٥)].

وهكذا، فإن قصر عمر الوزارات العراقية في هذه المرحلة، وتناوب عدد محدود من النخبة السياسية على إشغالها، والإكثار من حلّ المجالس النيابية، والإفراط في فرض الأحكام العرفية، مؤشرات جسدت الأمراض السياسية التي عاصرت مرحلة بناء الدولة الفتية في الفترة المَلكية. تذكر «فرباستارك» ـ مؤسسة نادي «أخوان الحرية» ـ المركز التجسسي الذي أنشأه الإنكليز بعد فشل حركة مايس ١٩٤١ ـ بشأن نخبة الحكم، فتقول «عُهدت دفة شؤون الدولة منذُ ٣٠ سنة إلى فئة قليلة من الأشخاص المسنين المعروفين بولائهم لبريطانيا العظمى، ما دفع شباب البلد الذين لم

---

(٢٤) حسو، المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٢٥) تمّ حساب هذه المؤشرات من قبل الباحث من واقع بيانات الأحكام العرفية الواردة في: الحسني، المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٣٢٣ ـ ٣٥٠.

ينفسح المجال أمامهم والذين يتوقون إلى ارتقاء سلطة الحكم، إلى الانضمام إلى لواء واحد لمقاومة هذا النظام. وقد دلّ ذلك على قصر النظر السياسي، وترك دائرة الحكم ضيقة لهذه الدرجة فصارتْ الفئة الحاكمة تتقاذف كرة القوة (السلطة) من يدٍ إلى يدٍ ضمن دائرة محدودة، وكانت النتيجة أن بريطانيا اختصت نفسها بفئة من ذوي الجمود والذين يحرصون على مصالحهم الشخصيّة والطاعنين في السن»[٢٦].

بالإضافة إلى تردي الوضع السياسي داخل البلاد، زادت الحالة الاقتصادية المتدهورة من خطورة الموقف، إذ عمّ البؤس أغلبية السكان في ظروف سيطرة المشايخ والاحتكارات وغياب تكافؤ الفرص. كشف إحصاء السكن عام ١٩٥٦ أن أربعة أخماس المساكن في البلاد كانت تتكون من أكواخ الطين أو القصب ذوات غرفة أو غرفتين ومن دون نوافذ، حيث شكلت الدور النموذجية لغالبية السكان. وكانت الغرفة الواحدة تحتوي على ٤ ـ ٥ أشخاص، بينما تكونت محتويات الدار من بعض البطانيات واللحف التي كانت محل استخدام مشترك لمختلف أفراد العائلة في الشتاء بالتكوم تحتها ليلاً على الأرض، وصندوق خشبي يحوي جميع الحاجيات الفردية، وجرّة من الطين، وقدران اثنان للطبخ. وكانت العائلة تعيش في ساحة المنزل التي تستخدمها لإنجاز الأعمال المنزلية ومعهم الدجاج غالباً وعنزة واحدة أحياناً. وكان طعامهم الرئيس الخبز الذي تخبزه نساؤهم في تنور من الطين. وقد يتم تناوله مع الشاي، وأحياناً يُضاف إليه اللحم والخضر والرز والتمر باختلاف المناطق والمواسم. وبصفة عامة كان اللباس والطعام والسكن بدائياً، فالصرائف مملوءة بالناس الملطخة وجوههم بالطين في الأيام الممطرة وبالذباب في الأيام الحارة، وهم يمثلون منتهى الفاقة. بينما عبّرت الخدمات العامة، بما فيها الصحية والتعليمية عن المصدر الرئيس للبؤس في ظروف معيشية تعيسة تدور في حلقة مفرغة من الفقر والجهل والمرض، فالفقر[٢٧].

من جهة أخرى، تميز النظام الاقتصادي في الريف بالمِلكية الواسعة للأراضي الزراعية لصالح القِلّة من الشيوخ المتخمين وسط محيط واسع من الفلاحين التعساء العاملين بأجور زهيدة أو نظير تقاسم المحصول لصالحِ الشيخ. وبحسب إحصاءات توزيع المِلكية الزراعية قبل ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨، مَلكَ ٩٧,١ في المئة من الحائزين

---

(٢٦) المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٢٨.

(٢٧) أديث وائي أيف بينروز، **العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ١٩١٥ ـ ١٩٧٥**، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ٢ ج (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٢٧٧ ـ ٢٨٢.

فقط ٣٠,٧ في المئة من مساحة الأراضي الزراعية في العراق، مقابل ٢,٩ في المئة من الحائزين استحوذوا على ٦٩,٣ في المئة من مساحة هذه الأراضي[٢٨].

والخلاصة، فإن الفترة الليبرالية اعترتها عوامل قصور عديدة في سياستها الداخلية، علاوة على سياستها الخارجية، وساهمت في خلق قطبية سياسية واقتصادية لصالح الأقلية، ومحاربة العملية الحزبية، وتزايد الاعتماد على الحليف البريطاني الذي استمر حضوره بفعالية بدءاً من تشكيل أول وزارة عراقية، ومن ثُمّ وضع الدستور وهيمنته على الثروة النفطية من خلال الامتيازات وتلفيق الانتخابات والمساهمة في اختيار رؤساء الوزارات والوزراء، ولغاية توجيه السياسة الخارجية وبناء الأحلاف. وكذلك السياسة الداخلية بما في ذلك الانفصال القضائي بين المدن وبين الريف واستمرار فقر الزراعة والصناعة وتهميش الأغلبية. عليه جاءت بنية الدولة الفتية بعيدة عن الليبرالية السوية في ظروف بيئية مليئة بالدسائس والمؤامرات والعنف والانقلابات لتنتهي بالحركة العسكرية التي قادت إلى ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

هذه هي بإيجاز السمات الرئيسة التي خلّفها العهد المَلكي ـ المرحلة الليبرالية في العراق، فماذا تحقق في العهد الجمهوري ـ المرحلة الشمولية؟

جاء النظام الجديد ثورياً في لغته وممارساته. بادر فوراً إلى إحداث تغيير جذري في سياسة البلاد الخارجية بالتحول من علاقات تبعية لبريطانيا والغرب، إلى بناء علاقاته مع دول العالم كافة، بما فيها دول المعسكر الاشتراكي (سابقاً) على أساس مبدأ التكافؤ، وإلغاء سياسة الأحلاف والتكتلات متضمناً الانسحاب من الاتحاد الهاشمي وحلف بغداد والمنطقة الاسترلينية وإعلان الحياد الإيجابي. وجاءت سياسته الاقتصادية مستهدفة تحقيق غايتين ثوريتين هما: الاستقلال الاقتصادي وإعادة توزيع الثروة والدخل لصالح عامة الناس.

بدأ العهد الجديد ممارسة سياسة اقتصادية مختلفة جذرياً عن السياسة الاقتصادية للعهد القديم. إذ ألغى المؤسسات الاقتصادية السابقة وبادر إلى بناء مؤسسات اقتصادية جديدة بكفاءات وطنية. وأعلن عن تطبيق سياسة التخطيط واعتماد الأولويات في سياسته الاستثمارية وتوسيع الخدمات الاجتماعية لصالح الدخول المحدودة وضغط أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بدعم من الدولة. وفوق ذلك شهد العراق الجمهوري بأنظمته المتعددة ثلاثة أحداث ثورية كبرى ذات آثار اقتصادية

---

(٢٨) بطاطو، **العراق**، ج ١، الجدول رقم (٥ ـ ١)، ص ٧٦.

واجتماعية واسعة وبعيدة الأمد، تمثلت في: قانون الإصلاح الزراعي؛ قوانين التأميم «الاشتراكية»؛ تأميم النفط.

استمر النشاط الاقتصادي العراقي في صعوده، هذا على الرغم من المثالب التي رافقت محاولات التنمية في هذه المرحلة. وبذلك تسلّق الاقتصاد العراقي قمة السلّم بين دول العالم الثالث من حيث متوسط دخل الفرد، علاوة على بلوغه مستوىً عالياً من التعليم والمهارات، وامتلاكه الخبرة والتكنولوجيا المتقدمة ووفرة احتياطيه من العملة الأجنبية. ولكنَّ هذا البناء الذي تحقق بجهود متواصلة لا تقل عن نصف قرن من الزمن بدأ بالانحدار السريع مع الدخول في حرب الثماني سنوات (الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ضد إيران. وبلغ حافة الانهيار مع غزو الكويت وحرب الخليج (الأعوام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١). وأخيراً، قادت الحرب الأمريكية ـ البريطانية على البلاد آذار/ مارس ٢٠٠٣، إلى تدمير الدولة العراقية وليس إلغاء النظام السياسي فحسب. لماذا؟

وعلى الرغم من صعوبة إغفال دور العوامل الخارجية في هذه الحصيلة المريرة، إلا أن موضوعية الإجابة تكمن بدرجة عالية من الثقة داخل العراق وفي عمق النظام العراقي بمفهومه السياسي الاجتماعي الشامل. ذلك أن نظام الحكم يجسد بطبيعته الرأس والعقل المدبر للدولة في رسم أهدافها وسياساتها وتحديد ممارساتها في الحاضر والمستقبل. إذاً السؤال الآخر المطلوب بحثه هو: أين كمنت مشكلة نظام الحكم الجمهوري في العراق؟ ولماذا انتهى إلى هذا الدمار والخراب؟

بدءاً ببرنامج الضباط الأحرار لبناء النظام السياسي المقبل في العراق، جاء هذا البرنامج في صورة مبادئ عامة تفتقر إلى تفصيل أهدافها وسياساتها. وبالنتيجة بقيت مسألة من يحكم ونوع الحكم وكيف يحكم، أي طبيعة النظام السياسي من دون إجابة. وهنا قبعت بذور مشكلات نظام الحكم الجديد. علاوة على ظهور الاختلافات والتوترات الحقيقية و/ أو المصطنعة على السطح مع اقتراب موعد حركة الضباط الأحرار من ساعة الصفر. يُضاف إلى ذلك مشكلة بنائها التنظيمي، وبالذات كيفية اختيار القيادة التي استندت إلى الرتبة العسكرية، وطريقة تعاملها مع صنع القرار وتنفيذه.

وبعد نجاح الثورة أخذت المشكلات السياسية تتحدى النظام الجديد، وبخاصة كيفية إدارة الحكم وطبيعة القيادة. ذلك أن قيادة مجموعة عسكرية لها تقاليدها وقواعدها المعروفة والمقبولة سلفاً لدى أعضائها ليست الطريقة ذاتها في قيادة ملايين مختلفة من الناس ذوي الأفكار والمشارب المتباينة. إنَّ غياب قيادة جماعية ساعد على

تضخيم الخلافات لتتحول إلى صراع على السلطة في غياب المؤسسات الدستورية.

توسع هذا الشرخ إلى انشقاق سياسي للمجتمع العراقي مع انفراط عقد جبهة الاتحاد الوطني، وبخاصة بين التيارين الرئيسين الممثلين بـ: القومي (البعث) واليسار (الشيوعي)، بعد أن منح كُلّ منهما دعمه غير المحدود لأحد القطبين المتصارعين. ولتتحول الانشقاقات والصراعات إلى مواجهات دموية. وهكذا برزت دكتاتورية عسكرية فردية ورسمية تحت شعارات ديماغوجية قوامها التبجيل وعبادة الشخصيّة. وأخذت القوة الغاشمة طريقها كأسلوب أوحد في السياسة العراقية. ومن السخرية أن حصيلة هذه المواجهات السياسية العنيفة حققت مصالح الأطراف الخارجية المعادية التي عارضتها القوى الوطنية بما فيها البعث والشيوعي. بل ووفرت على نحو متزايد فرص إجهاض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للثورة بأنظمتها المتعددة. وساهمت في تعزيز القطبية السياسية وما نجم عنها من خراب ودمار.

إذاً، إن نقطة الفشل المركزية للثورة وأنظمتها الجمهورية المتعددة، تجسدت في عجزها عن بناء نظام سياسي مدني يستند إلى حكم الدستور والقانون والمشاركة الجماعية، بدلاً من المؤسسات العسكرية وحكم النخب والزعامات الفردية.

وفي مثل هذه الظروف الاستبدادية القائمة على احتكار السلطة وإصرار الحاكم على الاستمرار، لا يثنيه عن عزمه الاحتفاظ بالسلطة سوى قوة قاهرة أخرى، فقد أصبحت الأرضية مهيّأةً للدسائس والمؤامرات والانقلابات من أجل نقل السلطة بالقوة بعد غياب إمكانية نقلها سلمياً، فاستمرّت دورة العنف والعنف المضاد.

خلاصة القول، إنّه رغم الاعتراف بأن العهد الجمهوري كان ردّاً عملياً على انحرافات وتجاوزات النظام المَلكي، إلا أن مثالب قاتلة رافقت هذا العهد منذُ بدايته ولغاية سقوطه ووقوع البلاد تحت الاحتلال الأمريكي. لعل أكثر هذه المثالب برزت في مجالين مترابطين متكاملين:

أولهما، إن إلغاء المؤسسات النيابية بدلاً من إصلاحها خلقت بيئة صالحة لظهور الصراعات التي سهلت نمو وانتعاش الدكتاتورية التي تصاعدت حدتها مع كُل انقلاب جديد لتبلغ القمة في السلطة الفردية والصلابة والقسوة مع حلول انقلاب عام ١٩٦٨.

وثانيهما، ضعف إدراك القوى الوطنية لعظم الأعباء التي فرضها حلف بغداد على البلاد فجاء الإلغاء السريع للحلف، من دون مظلّة حامية مانعة لتدخلات أطرافه، بكارثة أخرى مكملة وممتدة لغاية نهاية هذا العهد. وكما قاد إلغاء المؤسسات النيابية إلى انكشاف ظهر البلاد داخلياً في ظروف نمو الصراعات والدكتاتورية، فإن

إلغاء حلف بغداد قاد إلى انكشاف ظهر البلاد خارجياً لتصبح مسرحاً للمؤامرات والدسائس التي غذتها مختلف القوى الإقليمية والعربية من دول الجوار وغيرها تحت رعاية القوى الكبرى ـ سادة حلف بغداد.

٢ ـ الوضع العراقي قبل السقوط

هناك مقولة لمواطن عراقيّ كتبها في أثناء مشاركته في صحيفة **استقصاء** أجريت في وقت سابق، حيثُ ذكر: الوطن باقٍ والنظام زائل[٢٩]. من هذا المنطلق كان العراقيون، بعامة، من الداخل والخارج (باستثناء سماسرة السياسية والمهرولين وراء الثأر والانتقام القبلي ومصالحهم الذاتية)، وبالرغم من معارضتهم النظام السابق، رفضوا أيضاً التدخل ـ الحرب الأمريكية ـ لإزالته، لأنهم وعوا ابتداءاً أن للقوة الخارجية مصالحها التي تتجاوز مصلحة الوطن. وإن التغيير السياسي، كما هو حال التحول الديمقراطي، عملية مجتمعية بنائية حضارية تقع مسؤوليتها على أهل البلد أنفسهم.

كيف كان الوضع في العراق إبّان الإعداد الأمريكي للحرب عليه واحتلال البلاد؟

الكبت السياسي الذي مارسه النظام السابق في ظروف استمرار احتكار السلطة ومحاربة القوى والأحزاب السياسية ودفعِها إلى الهجرة والعيش في الغربة وسط مجموعة ضخمة (٢ ـ ٣ مليون عراقي)، تعج بالكفاءات والخبرات الوطنية، وفي ظروف الحروب المتتالية بما ولّدته من حصار اقتصادي دولي ظالم، فقد تعمّقت مشكلة التنوعات اللغوية/ القومية والقيم الطائفية، المذهبية، العشائرية، بحثاً عن الحماية في وقت فقد المواطن فيه حماية ورعاية الدولة، وسيطرت أزمة التمترس الطائفي والإثني والمذهبي والعشائري والحزبي، وتصاعد شعور المواطن بالحرمان واليأس سواء في الداخل أو في الخارج، وترسّخَتْ علاقات عدائية للنظام مع الخارج. هذه الأحداث الجِسام تتطلب التحليل والتفسير لماهية ما حدث من انهيار، ولماذا حدث هذا الانهيار؟

تأثيرات حرب الثماني سنوات (الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) الحرب العراقية ـ الإيرانية التي لم يكن لشعبيْ البلدين رأي أو مصلحة فيها شكّلت كارثة مجتمعية على العراق، فلقد قلبت الأوضاع والأسس التي بنيت عليها الدولة العراقية اقتصادياً

---

(٢٩) عبد الوهاب حميد رشيد، **العراق المعاصر** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢)، ص ٤٢٢، رقم الصحيفة ٩٨.

واجتماعياً وحمّلت البلاد ديوناً خارجية تراوحت بحدود ١٦٠ ـ ٢٠٠ بليون دولار، باختلاف التقديرات. وهكذا فبعد أن كان الفائض النقدي للميزانية العراقية قد تجاوز ٤٥ بليون دولار، وبدأ الاقتصاد العراقي بالانتعاش، وأخذ عامة الناس يقطفون بعض ثمار هذا الانتعاش وشيئاً من بحبوحة العيش انقلب كل ذلك إلى عجز حاد وانحدار سريع في قيمة الدينار العراقي بعد أن كان واحداً من أقوى العملات في المنطقة. ونتيجة التضخم النقدي وارتفاع الأسعار، تدهورت معيشة عامة الناس بحيث أصبحت السمة البارزة للعائلة العراقية هي الحاجة والفاقة ولتستمر لغاية ما بعد سقوط النظام[٣٠]. ووسط هذه الحالة من تدهور الأوضاع المعيشية والركود الاقتصادي، استمرّ توجه النظام نحو عسكرة المجتمع بصورة مكثفة. وبلغ ما هو مخصص (رسمياً) للجيش والتصنيع العسكري ٦٨ في المئة حتى ٧٥ في المئة من الميزانية العامة، مع ملاحظة آثارها على الخدمة المدنية والعمل في أجهزة الدولة الأخرى.

حملت الآثار الاجتماعية للحرب العراقية ـ الإيرانية خسائر بشرية عراقية بحدود المليون من القتلى والجرحى والمعوّقين والأسرى، ومئات آلاف أخرى نتيجة حرب الخليج (عام ١٩٩١) وأحداث العنف التي رافقتها[٣١]. وأصيبت صيرورة العائلة العراقية بالانهيار بعد أن فقدت الكثير من أبنائها، وتحملت المرأة/ الأم تربية الصغار وإرهاصاتهم الحياتية، ومسؤولية إعالتهم أيضاً بعد أن صار مصير الزوج/ المعيل بين مقتول ومفقود، عاد بعضهم بعد سنين طويلة من دون أن يتعرف عليه صغاره الذين كبروا، بل عاد البعض ليجد محلّه زوجاً جديداً. وهكذا كان من نتاج هذه الحرب إحداث خلل واسع في البنية الاجتماعية وفي معيشة جيل كامل من الشباب والشابات، تُركوا في حزمة من العقد والمشكلات الاجتماعية التي تجسدت في انتشار الأمراض النفسية.

توجت هذه الحروب بالحصار الاقتصادي الدولي (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣) الظالم والقاسي، وكان الحصار العربي الذي التزمت به غالبية الأنظمة العربية، إرضاء للولايات المتحدة و/ أو تحقيق ثارات قبلية، هو الأسوأ. حصد الحصار أرواح ما يقارب ١,٨ مليون نسمة أغلبيتهم من الأطفال والنساء والشيوخ، إضافة إلى التأثيرات البيئية القاتلة وتدهور الصحة العامة وانتشار الأمراض المميتة وعودة أمراض عديدة

(٣٠) سعد ناجي جواد، «الوضع العراقي عشية الحرب،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٢١٤ ـ ٢١٨.

(٣١) عبد الوهاب حميد رشيد، **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة** (دمشق: دار المدى، ١٩٩٧)، ص ٨٣.

للظهور بعد أن تمّ القضاء عليها تماماً، كما فقدت المستشفيات أبسط المستلزمات الضرورية لمعالجة المرضى والمصابين[٣٢].

قررت الولايات المتحدة اختيار العراق ساحة لحربها، ومعبراً لتحقيق أهدافها في «الشرق الأوسط» بعد أن تبين لها أن هذه الساحة أصبحت ورقة آيلة للسقوط ويمكن من خلالها إيصال رسالتها وبلوغ النتائج التي تخطط لها. لقد أصبح العراق مكشوفاً من الناحية الاستخباراتية، وكلّ المعلومات توافرت لها عن أجوائه وإمكاناته عن طريق لجان التفتيش الدولية، وبالتالي لا مفاجآت تنتظر القوات الأمريكية على مسرح العمليات[٣٣]. ولم يكن قرار الولايات المتحدة الحرب على العراق واحتلاله وليد الساعة، بل اتخذ منذُ عقد من الزمن، وحين وصل الحال إلى مرحلة التنفيذ بمجيء المحافظين الجدد للسلطة كان لا بُدَّ لها من أن تختلق سبباً لشن الحرب، فوجدت ضالتها في أسلحة الدمار الشامل العراقية لبث الرعب في نفوس الأمريكيين والحصول على تأييدهم بشن الحرب على العراق. استغلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ لتلفق هذه الرواية وتضيف إليها قصة تعاون النظام العراقي مع «القاعدة». وبذلك حَبَكَت هذه الأكذوبة وصدقتها ودفعت بسكانها وبرلمانها والأطراف الأخرى إلى تصديقها أو مسايرتها.

ما هي حقيقة أسلحة الدمار الشامل لدى العراق التي جعلت منها الولايات المتحدة أهمّ سبب لاحتلال البلاد؟

بحسب بحث مشترك لعالمين عراقيين متخصصين فإن حرب الخليج (عام ١٩٩١) دمرت منشآت أسلحة الدمار الشامل العراقية، وبعد الحرب (حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ١٩٩١) أصدر رأس النظام العراقي أوامره بتدمير جميع بقايا الأسلحة المحظورة ومنظومات إنتاجها، وقامت قوات من الحرس الجمهوري الخاص بالتنفيذ. وهكذا

---

(٣٢) جواد، المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢٢٠، وتعقيب جاسم يونس الحريري على الورقة نفسها، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩. وللتوسع، انظر أيضاً، جيف سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)؛ مراجعة عبد الوهاب حميد رشيد لكتاب: جيف سيمونز، «التنكيل بالعراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢ العدد ٢٤٤ (حزيران/ يونيو ١٩٩٩)، ص ١٦٠؛ فاضل عباس الكعبي، **موت النوارس** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ٢٠٠٠)، وهانز كريستوف فون سبونيك: «ما بعد الحرب وما قبل السلام: العراق.. إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، وتشريح العراق: **عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو**، ترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٣٣) عماد فوزي شعيبي، «الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١١٧.

انتهت أسلحة الدمار الشامل العراقية بفعل القصف والقرار الفردي لرأس النظام العراقي. ولكن الجانب العراقي لم يدون محضراً أصولياً بإجراءات التدمير، ولم ينظم سجلاً بالمعدات والمواد التي تمّ تدميرها. هذا على الرغم من أن هذا الإجراء، وبحسب هانز بليكس مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حينه، كان مخالفاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٩١ الذي نصّ على «أن يوافق العراق على تدمير أو إزالة أو إبطال فاعلية جميع المواد والمعدات المحظورة تحت إشراف دولي»، أي لا يجوز تنفيذ عملية التدمير من دون إشراف مفتشي الوكالة الدولية ومفتشي اللجنة الخاصة. من هنا طالب بليكس بإيقاف عملية التدمير أحادي الجانب ولكن من دون جدوى. وفي غياب مثل هذه الإجراءات الموثقة، غاب الدليل المادي عن المفاوض العراقي، ووصلت المفاوضات مع لجان التفتيش إلى طريق مسدود، بعد أن صار العراق غير قادر بالدليل المادي إثبات أنّه قام بتدمير أسلحته تدميراً كاملاً عام ١٩٩١، وأصبح دليله الوحيد: أن عمليات التفتيش التي امتدت لسنوات عديدة (١٩٩١ ـ ١٩٩٨) لم تعثر على شيء يُذكر. ولكن، وبحسب قول بليكس والبرادعي وغيرهما، «إن عدم العثور على شيء ما لا يعني بالضرورة عدم وجوده»[٣٤]!

ومع أن أعضاء لجان التفتيش توصلوا يقيناً إلى جميع مكونات البرنامج النووي العراقي، وحصلوا على أدق التفاصيل لتلك البرامج على نحو لم يترك المجال لإعادة العمل بهذه البرامج إبان تلك الفترة أو حتّى بعد رفع الحصار عن العراق، غير أنهم أحجموا عن ذكر تلك الحقائق في تقاريرهم إلى مجلس الأمن. تنصل الدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية من قول الحقيقة، وخفَت صوت الدكتور هانز بليكس عن كشف الحقيقة لمجلس الأمن في اجتماعاته ولا سيما قبل اجتياح العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣، وغلفا تصريحاتهما بجمل دبلوماسية تتقبل ازدواجية التفسير/ التأويل. هذا بالرغم من أن البرادعي قال بعد فوات الآوان، في تقرير رسمي أرسله إلى مجلس الأمن في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ أي يوم احتلال بغداد، بأن العراق لم يكن قد أعاد العمل بالبرنامج النووي بعد عام ١٩٩٨ وأن النقاط العالقة يمكن حلها في مرحلة التحقق والرقابة المستديمة. كما صرح هانز بليكس بعد فوات الأوان أيضاً بأن اللجنة التي كان يرأسها أي الأنموفيك (UNMOVIC) كانت تخضع لضغط كبير من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[٣٥].

---

(٣٤) جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي: «أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٦٥، ١٧٨ و١٨١، والاعتراف الأخير: **حقيقة البرنامج النووي العراقي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٢٧ ـ ١٣١، ١٥٩، و٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٣٥) جعفر والنعيمي، **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي**، ص ١٨.

وفي حمى دق طبول الحرب، أدّى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي الدور المرسوم له، فكتب في تقريره إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٧/ ٣/ ٢٠٠٣ «هذه المسائل والأمور المعلنة المتبقية ذات علاقة بالتقدم الذي كان قد تحقق (في السابق) بخصوص تصميم السلاح النووي بسبب عدم وجود بعض الوثائق، وبسبب عدم التعرف على مدى المساعدة الأجنبية في ذلك المجال، وبسبب عدم وجود دليل على أن العراق تخلى عن برنامجه النووي»! وهكذا بدلاً من أن يبين المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية حقيقة هذه الأمور الهامشية المتبقية التي اعترف بها للجانب العراقي، ضخّمها ومنحها التهويل المطلوب أمام مجلس الأمن، واصفاً إياها بأنها أمور يتوجب حلها، «مانحاً نفسه امتياز المساهمة الفاعلة في الترويج للحرب على العراق»[٣٦].

وبعد الاحتلال، بانت الحقيقة ساطعة، فالفريق الأمريكي للبحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق برئاسة ديفيد كي (David Kay)، والذي ترأس فريقه المكون من ١٤٠٠ خبير لفترة تجاوزت الثمانية أشهر منذ احتلال العراق، لم يجد ـ بحسب ما أعلن في مؤتمره الصحافي ـ شيئاً من أسلحة الدمار الشامل، بل واستغرب كيف أن الاستخبارات الأمريكية واستخبارات الدول المعنية الأخرى، ومفتشي الأمم المتحدة، أخطأوا جميعاً في تقديراتهم لما كان يمتلكه العراق من هذه الأسلحة قبل الحرب والاحتلال آذار/ مارس ٢٠٠٣. وقالها صراحة «إن المعلومات الاستخبارية الأمريكية عن قدرات العراق في هذا المجال جميعها كانت خاطئة . .»[٣٧].

وهكذا ارتكزت الهجمة العسكرية لاحتلال العراق وبشكل أساس على حملة تعبوية مضللة بدعوى امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل واستمرار تطوير تلك البرامج بعد عام ١٩٩١، ولتتحول هذه المزاعم الإعلامية إلى ما سماها العالم العراقي الدكتور عماد خدوري بـ «حملة الخداع الشامل»[٣٨].

وعموماً فإن هذا الحديث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية يمكن أن يكشف عن مسألتين مهمتين: **الأولى**، إن «حملة الخداع الشامل» منذ ما بعد تموز/ يوليو ١٩٩١

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩، وجعفر والنعيمي، «أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق،» ص ١٧١.

(٣٧) المصدران نفسهما، ص ٢٦ و١٧٢ على التوالي، وهانز بليكس، **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش**، ترجمة داليا حمدان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٦٦ ـ ٢٧٠.

(٣٨) انظر تعقيب عماد خدوري على بحث: جعفر والنعيمي، «أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق،» ص ١٨٢.

هي اختراع أمريكي لاستمرار حصار دام قرابة ١٣ عاماً لم يشهد التاريخ له مثيلاً، بغية تدمير قدرة الشعب العراقي وإرادته ونسيجه الاجتماعي. **الثانية**، إن رأس النظام العراقي منح أمريكا وتوابعها كما فعل في حروبه السابقة، مبرراً خطيراً لشن الحرب عندما أمر بتدمير بقايا أسلحته بطريقة أحادية ومن دون توثيق عملية تسجيلها بالعلاقة مع الأطراف المعنية.

كيف كان حال الجيش العراقي الذي يعتبر عمره (نشؤه) صنواً لعمر الدولة العراقية الحديثة في مواجهة الحرب الأمريكية القادمة لاحتلال البلاد؟

من المعروف أن الهدف الأساس لبناء القوات المسلّحة في أي بلد هو حماية حدوده والحفاظ على سيادته واستقلاله والدفاع عنه ضدّ أي تهديد خارجي. ويذكر اللواء الركن المتقاعد عبد الوهاب القصاب انحراف الجيش العراقي عن أداء مهامه بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ بزجه في مواجهة العصيان والأمن الداخلي في شمال البلاد منذ عام ١٩٦١ وما بعده. شكل هذا التوجه آفة جديدة أدت إلى: تدني مستوى التدريب، وتوسيع القوات المسلّحة كماً لا نوعاً، تدني الجاهزية القتالية، تدني الانضباط العسكري، اهتزاز ثقة الشعب بالقوات المسلحة مع تصاعد تورطها في عمليات القمع الداخلي، كما إن جزءاً أساسياً من المشكلة، لم يكن في القواعد التي تأسست عليها القوات المسلّحة العراقية، حيث بُنيت وفق أسس مهنية على درجة عالية من الانضباط والحرفية، بل كمنت في مادة تلك القوات وعقلها المفكر، وهي قيادتها، جنباً إلى جنب مع القيادات السياسية في البلد. وأخيراً، ختم قرار ممثل الاحتلال بحل الجيش العراقي على صك تدمير الدولة العراقية[٣٩].

وهنا يلاحظ أن زجّ الجيش في قضايا الأمن الداخلي، وفي السياسة العليا للدولة، بدأ منذ بداية ثلاثينيات القرن الماضي. ومع زيادة سطوته وتدخله في السياسة بتشجيع من النخب السياسية، بادر إلى إحداث أول انقلاب عسكري في العراق و«الشرق الأوسط» بقيادة اللواء بكر صدقي (عام ١٩٣٦). وبعد هذا التاريخ انفتحت شلالات الانقلابات لغاية انقلاب عام ١٩٤١ بقيادة «المربع الذهبي» الذي انتهى إلى مواجهة عسكرية غير متكافئة مع بريطانيا، فكانت النتيجة، الاحتلال

(٣٩) عبد الوهاب القصاب: «إعادة تشكيل الجيش العراقي (رؤية أولية)،» ورقة قدمت إلى: **برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق»** (بيروت: المركز، ٢٠٠٥)، و«الجيش،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٥٨٨ و٥٩٦، وقد نشرت في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ (تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، ص ١١١ ـ ١١٢ و١١٩.

البريطاني الثاني للعراق. من هنا تحوّل الجيش بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ من وكيل للنخب السياسية ليكون القائد السياسي للبلاد.

وفي مجال السياسة الخارجية أصبح النظام يعيش وسط بحر من الأعداء. وفشل داخلياً في حلّ الأزمة السياسية والسماح بشيء من الانفتاح، فزادت حالات اليأس واللامبالاة لدى البعض والشعور بعدم إمكان إصلاح الأمور مع استمرار النظام في السلطة. وعلى الرغم من محاولة فئة قليلة وقناعتها بضرورة الإصلاح قبل حصول الكارثة، وبخاصة منذُ الغزو وكارثة حرب الخليج (عام ١٩٩١) فإنها كانت تصطدم دوماً بجدار صلابة السلطة علاوة على هيمنة الأجهزة الأمنية في ظروف انتشار الخوف والرعب. وفشل النظام أيضاً في حلّ القضية القومية الكردية على أساسٍ سلمي. وفي مثل هذه الظروف أصبحت حدود البلاد وأجواؤها مباحة، والاختراقات مستمرة، فمدنها الرئيسة كانت تتعرض باستمرار للهجمات الجوية العنيفة، ومنطقتها الشمالية (كردستان العراق) أصبحت عرضة لاختراقات دول الجوار التي ساهمت في إذكاء أحداث الاقتتال الكردي ـ الكردي وذيولها وتداعياتها على الناس الأبرياء المدنيين من قتل وتهجير. وهكذا سهّل الوضع الداخلي عملية الاختراق ثم الاحتلال.

عاش النظام شهوره الأخيرة منعزلاً عن الشعب بعد فشله في بناء جبهة وطنية وللمة القوى الوطنية في ظروف إصراره على احتكار السلطة. وشابت العلاقة بين النظام والمعارضة الكثير من الحساسية والشكّ وعدم الثقة. كان المطلوب من النظام محاولة فتح صفحة جديدة مع المعارضة الوطنية بمختلف فصائلها وفق خطوات تمهيدية من خلال المؤتمرات والاجتماعات لتبادل وجهات النظر وصولاً إلى حلول مشتركة للأزمة السياسية. ولكن ما حصل فعلاً هو وضع المعارضة في خانة الخيانة، بل حتّى المغتربين بملايينهم العديدة لم يعترف بهم النظام، واستمرت حتّى الزيارات العادية تشكل مغامرة غير محمودة العواقب[(٤٠)].

تلخصت العلاقة بين النظام وبين الشعب عشية الحرب في جملة سلبيات، تتقدمها:

ـ غياب الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، وخضوع الحوارات والمناقشات السياسية للرقابة ولمخاطر المساءلة والعقاب، إضافة إلى الرقابة المركزية الشديدة على الصحف المحلية، وكذلك منع إنشاء أحزاب سياسية بصحافتها الحزبية

---

(٤٠) قارن: تعقيب الحريري على بحث: جواد، «الوضع العراقي عشية الحرب،» ص ٢٣٠ ـ ٢٣٢، ورشيد، **العراق المعاصر**، ص ٧١.

الحرة للتعبير عن آراء الناس عامة، وكنوع من التنفيس لتطلعات الجماهير السياسية.

ـ حرمان الناس من متابعة التطورات الدولية وما يجري حولهم من أحداث بعدم السماح لهم باستخدام أجهزة الستلايت (أجهزة البث الفضائي)، وحين اقترح مجلس الوزراء قبل الحرب مباشرة توفير هذه الخدمة للمواطنين، أظهر التلفزيون العراقي انعقاد المجلس بحضور رأس النظام العراقي، حيث قرر عدم حاجة المواطنين لهذه الخدمة لتوفر قنوات محلية كافية.

ـ ممارسة التفرقة في مجال توزيع المؤن الغذائية الأساسية للبطاقة الشهرية بين أغلبية الناس الذين لا يتسلمون شهرياً سوى ما يسدّ رمقهم بصعوبة، وعناصر النظام الذين أتيحت أمامهم وفرة في الحصة الشهرية للمواد الغذائية الأساسية، وحوانيت مخصصة لهم فقط للحصول على مختلف الكماليات بأسعار رمزية[٤١].

وفي مرحلة لاحقة اتجه النظام نحو المجموعات الدينيّة العراقية التي كانت في ذاتها معارضة. ومع توسع نشاطها في المجتمع انقلب ضدها، رغم أنّه كان في اشتباك مع أعداء كثيرين. وعموماً فإن ظاهرة غياب التنظيمات السياسية العلنية جعلت من الجوامع والمساجد، رغم الرقابة الشديدة عليها، المراكز الأكثر استقطاباً لعامة الناس بمن فيهم الجماهير السياسية. وهذا يفسر بروز القوى الدينيّة في الشارع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي مباشرة. من جهة أخرى، وفي سياق محاولات النظام حشد التأييد، أخذ بأسلوب تقديم المغريات لعناصره وأجهزته المحيطة به، لكن حصيلة هذا الأسلوب جاءت معاكسة، إذ إنّ الطرف الآخر الأكثر غنى وقدرة مالية (الولايات المتحدة الأمريكية) وصاحب الباع الطويل في مجال تقديم الرشى وشراء الذمم لتحقيق أغراضه، نجح من خلال تطبيق الأسلوب نفسه إحداث اختراقات لأشخاص ومؤسسات حتى بلغ قمة النظام. الحصيلة المعاكسة الثانية لهذا الأسلوب أنه أجج الحقد ورد الفعل وزاد من نفور أغلبية الناس من النظام. هؤلاء الذين كانوا يعيشون في فقر مدقع ويرون أقلية صغيرة تحصل على مختلف الكماليات[٤٢].

وفي محاولته إلقاء الضوء على شخصية رأس النظام العراقي من حيث تفكيره وممارساته في مواجهة الحرب القادمة، يُقدم الدكتور سعد ناجي في بحثه «الوضع العراقي عشية الحرب»، لوحة مهمة، بالرغم من أنّه أخضع هذه اللوحة، بحقّ، لجملة من التحفظات الأكاديمية تُعبّر بدورها عن الحاجة إلى مزيد من الدراسات

---

(٤١) المصدران نفسهما، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ و٢٣٣ و١٩٣ على التوالي.

(٤٢) قارن: جواد، «الوضع العراقي عشية الحرب،» ص ٢٢٠ ـ ٢٢٣.

الاجتماعية المستقبلية لهذه الشخصيّة التي تشكل تجربة حوالى ثلاثة عقود في حياة الدولة والمجتمع العراقي، بغية استخلاص الدروس والعبر لصالح الجيل الحالي والأجيال المقبلة. تضمنت اللوحة أربعة محاور تالية[٤٣]:

• أصرّ رأس النظام على عدم وجود أية ضرورة لإجراء أي نوع من التغيير في سياسته، وظلّت أية مطالبة في هذا الشأن تقع في خانة التآمر والخيانة. استمرّ في إصراره هذا حتّى بعد مجيء الإدارة الجديدة إلى الحكم في البيت الأبيض (إدارة المحافظين الجدد) وإعلان خططهم بإسقاط النظام العراقي، وبخاصة في أعقاب أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وتصفية النظام الأفغاني. ومع كُلّ ذلك، ظلّ رأس النظام يسخر من هذه المحاولات واعتبرها «زوبعة في فنجان». وشعر بإمكان نظامه إفشال هذه المخططات بإبراز قوته على مقاومتها وتحديها. ونلاحظ هنا نموذجاً لكيفية مواجهته هذه التحديات عندما أقدم على خطوات مثيرة أرسل من خلالها الرسالة تلو الرسالة بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل وقدرته على تصنيع المزيد منها، وذلك بإصراره على الاجتماع مع قيادات التصنيع العسكري والطاقة الذرية بين آونة وأخرى وإظهارها على شاشة التلفزيون. وعندما أبلغه بعض المقربين منه أن هذه الاجتماعات أخذت تثير مخاوف الإدارة الأمريكية وتمنحهم الانطباع بأن العراق لا يزال يسعى إلى إحياء برنامجه النووي، عمد عندئذ إلى جعل هذه الاجتماعات شبه يومية مع عرضها على شاشات التلفاز بصورة متكررة.

• وفي مرحلة تالية أخذ رأس النظام طريق الردع بالإكثار من عدد المسلحين، فأمر بتشكيل جيش القدس بملايينه السبعة! وفي حين كان الجميع من مسؤولين وحزبيين يتحدثون عن هزال هذه التشكيلة وعدم انتظامها أو جديتها ناهيك بعدم قدرتها على القتال أو حصولها على تدريب حقيقي لخوض المعركة، فإنه ظلّ يصدّق مسؤولي هذا الجيش بقدراته القتالية العالية.

• وفي ما يخص مدى استيعابه خطورة الوضع الدولي والإقليمي المحيط بالعراق وكيفية مواجهته، فقد حرص في الأشهر الأخيرة لما قبل بدء الحرب، على الظهور يومياً على شاشة التلفاز وسط مجموعة من الحرس الجمهوري الذين أكدوا له استعدادهم لمواجهة العدوان. وعندما اعترض أحد أقرباء الرئيس وقال إن الحاضرين جميعاً لا يقولون الحقيقة، أمر بطرده من القاعة وحذف ملاحظته من التسجيل الذي أذيع على الناس مساء اليوم نفسه.

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.

● النموذج الرابع الذي يعكس مدى فهمه لما سيحدث، تمثل في تكديسه ملايين الدولارات في مناطق نائية أو غير منظورة للعودة إليها بعد انتهاء القصف، وذلك اعتقاداً منه أن الحرب ستنتهي بالقصف ثمّ الانسحاب. وبحسب بعض مقرّبيه، فقد قال: «إن الأمريكان لا يمتلكون سوى القدرة على التدمير ومن بُعد، وأنهم لن يُجازفوا بمواجهة عسكرية مِباشرة».

ولكن يبقى في الأخير سؤال محير؟

هل كان رأس النظام بهذا القدر من ضعف الاستيعاب إلى حدود لم يع معها أن الحرب قادمة، على رغم أنه رأى الحشود العسكرية الغازية الضخمة قد أحاطتَ بالبلاد!؟

من جهة أخرى، تسربت الأخبار من مصادر عديدة بعد الاحتلال على أن القيادة العراقية كانت على قناعة بأن الاحتلال واقع لا محالة، أو على الأقل، وضعت احتمالات الغزو والاحتلال ضمن اعتباراتها وبدرجة عالية. من هنا خططت بدقة لعمليات المقاومة التي ظهرت بشكل مبكر ومنظم بعد الاحتلال مباشرة. وهناك من يقول إن النظام السابق كان مهيئاً للمقاومة قبل سنة من سقوط بغداد، وحتى سكوت ريتر (Scott Ritter) ـ أحد عناصر لجنة التفتيش الدولية للبحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية ـ يتحدث في تقاريره عن زيارات قام بها عام ١٩٩٦ ورأى مواقع يصنعون فيها متفجرات يدوية ويجرون تدريباتٍ على استعمال المتفجرات المضادة للدبابات[٤٤].

٣ ـ السقوط والاحتلال[٤٥]

مع نجاح الولايات المتحدة في احتلال البلاد يكون التاريخ العراقي الحديث قد كرر نفسه ولكن على نحو أسوأ مقارنة بفترة الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق. تلك الفترة التي عبَّرت عن جبهتين متصارعتين سادتا الساحة السياسية في الفترة المَلكية، انبثقت **أولاهما** من الثورة العربية، **والثانية** من ثورة العشرين. ومع تصفية الوجود البريطاني والفئة الأولى بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨، تحولت تلك الصراعات إلى الاحتراب بين القوى السياسية المنتصرة ذاتها في ظروف تصاعد عنف الدولة والإصرار على احتكار السلطة.

يؤشر عام ١٩٦٨ إلى قيام نظام الحزب الواحد في العراق الذي تطوَّر لاحقاً إلى حكم الفرد الواحد، بخاصة منذ عام ١٩٧٩. لقد اتجه هذا النظام منذُ بدايته إلى

---

(٤٤) خير الدين حسيب، «حوار حول مستقبل العراق،» المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٤ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٤)، ص ١٥.

(٤٥) انظر: عبد الوهاب حميد رشيد، «العراق إلى أين؟،» إيلاف، ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٣.

السيطرة على الفرد والاقتصاد والمجتمع. وبنى علاقاته على أساس الولاء **أولاً**، ومارس سياسة الترغيب والترهيب مع المواطنين في علاقاتهم مع السلطة، ووسع عضوية حزب البعث إلى ١,٨ مليون عضو[٤٦]. وجاءت الزيادات السريعة في عائدات النفط منذ بداية سبعينيات القرن الماضي عاملاً مساعداً قوياً لتوسيع أجهزة القهر الرسمي ومؤسسات الدولة ونمو الطبقة الوسطى، إضافة إلى التوسع الاقتصادي وخلق فئات منتفعة من المشايخ ورجال المال والأعمال من المقربين والموالين، وكذلك توسيع خدمات الدولة في مجال التعليم المجاني والخدمات الصحية وتخفيض أسعار المواد الغذائية والنقل والمواصلات وأسعار الكتب والمطبوعات. لقد قادت عمليات التوسع في مجالات الصناعة والزراعة ومشروعات الري والماء والكهرباء والتعليم، بما في ذلك الجامعات وفروعها من كليات وأقسام إلى زيادة واضحة في أعداد العلماء والخبراء والفنيين، وأصبح العراق في مرحلة انطلاق جديدة نحو النهضة الصناعية الحديثة قبل أن يبدأ هذا البناء ـ الممتد منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة ـ بالانهيار نتيجة السياسات الخاطئة والقرارات الفردية، والتي انصبت لصالح الإمبريالية الأمريكية والأنظمة الإقليمية المرتبطة بها، فكانت حصيلتها القتل والحصار والاحتلال.

من جهة أخرى، وفَّر الحصار، على رغم آثاره السلبية الضخمة على المجتمع العراقي، فرصة نادرة لترويض الظاهرة الاستهلاكية وإعادة بناء التنمية المجتمعية بالاعتماد على النفس بعد إلغائه. ولكن الاستراتيجية الغربية بزعامة الولايات المتحدة القائمة على منع بروز أية دولة قوية من العالم الثالث، وبخاصة العربية، بحيث يمكن أن تفرض قيادتها على المجموع بالضغط أو الانجذاب، وهو مضمون «استراتيجية الإجهاض»[٤٧]، دفعت الولايات المتحدة إلى تدمير العراق ثلاث مرات. **أولاها**، في حرب الخليج بزعم تحرير الكويت، **والثانية**، فرض الحصار على الشعب العراقي بزعم معاقبة النظام، **والثالثة**، في الحرب الأخيرة (٢٠/ ٣/ ٢٠٠٣ ـ ٩/ ٤/ ٢٠٠٣) واحتلال البلاد بزعم إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية[٤٨].

---

(٤٦) فالح عبد الجبار، «شروط نشوء الديمقراطية في العراق،» بي بي سي العربية، ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

(٤٧) برهان غليون، «حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩١)، ص ١٨.

(٤٨) صلاح الدين عامر، «العراق والاحتلال والقانون الدولي: حدود صلاحيات المحتل في إعادة الاعمار وبيع البترول،» **الأهرام**، ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٣.

ما هي الأهداف المعلنة وغير المعلنة للمحتل في العراق؟

ربما حظيت الأهداف التالية بمجال أوسع للمناقشة[٤٩]:

ـ السيطرة على النفط العراقي، وذلك في محاولاتها استكمال السيطرة على النفط الخليجي ومنابع النفط الدولية، والتحكم بالاقتصاد العالمي، ومنع بروز قوة دولية منافسة.

ـ إخراج العراق من دائرة الصراع ضدّ إسرائيل، وتصفية أحد طرفين لا يتحقق «السلام الشرق أوسطي» من دونهما (العراق وسوريا)[٥٠].

ـ بناء قواعد عسكرية في العراق والعمل عن قرب لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة بحسب المقاييس الأمريكية.

ـ تحويل العراق إلى ساحة استهلاكية (ليبرالية) تحت تسمية الديمقراطية. ذلك أن الولايات المتحدة ـ كما تشهد ممارساتها ـ ليست معنية بالديمقراطية في بلدان العالم الثالث ومنها المنطقة العربية، لأن الديمقراطية تعني حقّ الناس في محاسبة حكامهم ومشاركة الشعوب في اتخاذ قراراتها والتي لن تكون في مصلحة تبذير موارد الثروة الوطنية وتكديس الأسلحة بمليارات الدولارات سنوياً وتلقي التعليمات والأوامر من واشنطن.

علاوة على تلك الأهداف، يمكن إضافة ثلاثة أهداف أخرى غير معلنة بالعلاقة مع الاستراتيجية الأمريكية واحتلالها العراق:

ـ بلوغ حصار العراق مرحلة لاإنسانية أخذت بشاعتها تنتشر دولياً بإظهار الوجه الإمبريالي الأمريكي القبيح وبدحض مزاعمها في مجال حقوق الإنسان، وتوليد مزيد من الحقد والكراهية حيالها. من جهة أخرى اقتراب الحصار من حالة تفكك فعلية، فكان على البيت الأبيض إمّا الانتظار والتراجع امام انهيار الحصار وعودة العراق مركزاً للانجذاب وإمّا تكرار تطبيق استراتيجية الإجهاض، المسماة حالياً استراتيجية الضربة الاستباقية، وإنهاء النظام والحصار معاً لصالح أهدافها.

---

(٤٩) خير الدين حسيب: «المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق،» **الكادر**، ٤/ ٩/ ٢٠٠٤؛ «المشاهد المستقبلية (السيناريوهات) المحتملة في العراق،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٩٦٧ ـ ٩٦٩، و**مستقبل العراق: الاحتلال ـ المقاومة ـ التحرير والديمقراطية**، ص ٥٦، ٧٣، ١٠٨ و٢١٨ ـ ٢١٩.

(٥٠) Giandomenico Picco, «The Battle for Iraq,» in: John Calabrese, ed., *The Future of Iraq* (Washington, DC: Middle East Institute, 1998), p. 86.

ـ ظاهرة نمو القدرة التكنولوجية والخبرات العراقية، وصدور إشارات وتحذيرات أمريكية رسمية عديدة من احتضان العراق لآلاف العلماء[٥١]، تشير إلى أن العراق ربما تعدى الخطوط الحمراء المسموح بها لدولة نامية.

ـ مبادرة النظام العراقي إلى استبدال القاعدة الحسابية لمبيعاته النفطية من الدولار إلى اليورو شكّلت تحدياً في وجه الإدارة الأمريكية، ارتباطاً بمخاطرها على الاقتصاد الأمريكي. ومع أن هذه المبادرة لم تكن مؤثرة آنياً في ظلّ استمرار البلدان المصدرة للنفط التمسك بالقاعدة الحسابية على أساس الدولار الأمريكي، لكنها كانت لعبة خطرة لإحدى القنوات الأمريكية الشديدة الحساسية.

إن الاحتلال باعتباره أمراً واقعاً وليس حالة شرعية، وأن سلطاته محدودة بموجب القانون الدولي، ولا يحق له التصرف بثروات البلاد المحتلة ـ التصرفات السيادية ـ بل القيام فقط بالإجراءات الاعتيادية اللازمة لإدارة المنطقة المحتلة. . الصلاحيات المحدودة هذه، مقابل رغبة المحتل في سرعة استغلال ثروات العراق، والخوف من الملاحقة القانونية الدولية ضدها مستقبلاً، دفعت المحتل إلى اللجوء إلى الأمم المتحدة، بعد أن رفست ميثاق المنظمة الدولية عند إعلانها الحرب على العراق. وهكذا صدر قرار مجلس الأمن الدولي (١٤٨٣ : ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣) بتسمية الولايات المتحدة وبريطانيا قوة محتلة، وتم منح المحتل سلطة الانفراد بصنع القوانين في العراق، على الرغم من أن القرار ألزم أيضاً الولايات المتحدة وبريطانيا «أن تفيا بالتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك بشكل خاص معاهدات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقات لاهاي لعام ١٩٠٧»، إذ تنص هذه المعاهدات على أن يلتزم المحتل بقوانين البلد القائمة[٥٢].

من هنا كان المأمول من المنظمة الدولية أن تمسك بزمام أموال وثروات العراق لغاية تشكيل حكومة عراقية منتخبة، لكن المحتل حصل على أوسع الصلاحيات في مجال التصرف بالشأن العراقي، بما في ذلك[٥٣]: حصر جهود الأمم المتحدة في العمل بمعية السلطة المحتلة لإقامة حكومة مؤقتة والمساعدة الإنسانية. إنشاء صندوق تنمية للعراق توضع فيه عوائد النفط وأموال العراق تحت إشراف وتصرف السلطة المحتلة.

---

(٥١) Madeleine K. Albright, «Preserving Principle and Safeguarding Stability: United States Policy Toward Iraq,» in: Ibid, p. 124, and CNN, 9-10 May 2003, and 22 May 2003.

(٥٢) نعومي كلاين، «بغداد: السنة الصفر نهب العراق سعياً إلى «يوتوبيا» المحافظين الجدد،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤).

(٥٣) انظر المقابلة التي أجرتها إيلاف مع محمد عنوز بتاريخ ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٣؛ محمود سليمان، «هوامش على قرار مجلس الأمن ١٤٨٣،» **الأهرام**، ٧/ ٧/ ٢٠٠٣، و**الأهرام**، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥.

تخفيض نسبة الاستقطاعات المفروضة على العوائد النفطية العراقية بسبب حرب الخليج من ٢٥ في المئة إلى ٥ في المئة. إلغاء الحظر الاقتصادي ـ التجاري الشامل المفروض على العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١/ ١٩٩٠.. الإبقاء على الحظر العسكري والاستمرار في نزع أسلحة العراق.

واجه القرار المذكور جملة ملاحظات واعتراضات(٥٤):

● تسجيل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية بإلغاء أو تجميد سيادة بلد بعد أكثر من سبعين عاماً على استقلاله.

● تأكيد احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية من جهة، ووضع هذه السيادة بيد سلطة الاحتلال، من جهة أخرى.

● منح سلطة الاحتلال أوسع الصلاحيات في مجال التصرف بثروات العراق وعلى نحو يتجاوز الصلاحيات المقررة للمحتل في اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩(٥٥).

● إلغاء الحظر الاقتصادي في غياب الدولة العراقية، يعني رفع الحظر لصالح الاحتلال بإعفائه من الملاحقة القانونية مستقبلاً نتيجة تصرفه السيادي بالمال العراقي.

● الدعوة إلى إقامة سلطة عراقية منتخبة دستورياً في غياب آلية الأمم المتحدة للإشراف على هذه الانتخابات وإداراتها بعيداً عن تأثير وتدخلات سلطة الاحتلال. ذلك أن انتخابات تجري في ظلّ الاحتلال تبقى غير شرعية.

● تعويم حقّ الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي والاقتصادي والسيطرة على ثرواته نتيجة غياب الآلية اللازمة لتمثيله وغياب سقف زمني لخروج المحتل.

● الإصرار على استمرار العقوبات العسكرية التي تتجاوز أسلحة الدمار الشامل إلى نزع سلاح العراق، بعامة، يعني الإبقاء على عراق ضعيف يلهث وراء المحتل لاستجداء حمايته.

اختارت الولايات المتحدة أسلوب الحكم المباشر للبلاد، وعينت حاكماً عاماً أمريكياً على العراق، كما عهدت إلى أمريكيين آخرين إدارة كلّ المرافق الرئيسة، تتقدمها صناعة النفط الحيوية التي تشكل مصدر الدخل الوحيد لبلاد مدمرة تحتاج إلى

---

(٥٤) منظمة العفو الدولية، «العراق: مسؤوليات دول الاحتلال،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩١ (أيار/ مايو ٢٠٠٣)، ص ١٠٨ ـ ١٢١.

(٥٥) عبد الجبار، «شروط نشوء الديمقراطية في العراق».

إعادة الاعمار. مقابل ذلك بادرت سلطة الاحتلال إلى إصدار سلسلة من «الفرمانات» كانت الأولى من نوعها في التاريخ:

- إلغاء الجيش ووزارة الدفاع وملحقاتها وأجهزة الشرطة والأمن كمظهر لإلغاء سيادة الدولة، وهو إجراء يتجاوز ما عُرِفَ عبر التاريخ من فرض تخفيض حجم القوات المسلحة عقب الهزيمة. أما إلغاء الجيش وأجهزة الأمن الداخلي، فإن غايته المخططة والمقصودة هي خلق الفوضى.

- حلّ وزارة الإعلام وتسريح العاملين فيها بعد تدمير أجهزة البث المرئية والسمعية بقصد انفراد سلطة الاحتلال بالساحة الإعلامية العراقية باتجاه إرساء فكر «شرق أوسطي» جديد وفق المخطط الأمريكي.

- حلّ حزب البعث، واعتباره غير شرعي. وبالرغم من التحفظات عليه، فإن القرار حرَّم أعداداً غير قليلة من التنظيم المؤسسي والاستقرار السياسي، وهذا إجراء غير اعتيادي حتّى في الثقافة السياسية الغربية. يضاف إلى ذلك أن الحزب أياً كان، هو مؤسسة اجتماعية فكرية معنوية لا يتحمل أخطاء وجرائم قادته. من هنا جرت الأعراف السياسية - في مثل هذه الحالة - بمحاكمة عناصر الحزب المتهمين بالإساءة لا الحزب نفسه، لأن الفكرة ظاهرة اجتماعية حرة ليست محل إرهاب أو محاكمة. وبرأي الدكتور فالح عبد الجبار: إن حزب البعث لم يكن يمثل فقط وسيلة للحكم ولكنه يمثل أيضاً أداة لهندسة المجتمع، «وهناك خوف مبرر تماماً من أن المنظمات الاجتماعية سوف يتم تدميرها من دون وعي»[٥٦].

قادت هذه الممارسات إلى توقف مؤسسات الدولة عن تقديم خدماتها الأمنية والحياتية، وعمّقت حالة الفوضى، وفرضت أعباءً جديدة على كاهل المواطن. وبإضافة البطالة المليونية، فإنها جميعاً اجتمعت مع إرهاب قوات الاحتلال وانتشار مظاهر الفساد. وهكذا حقّ لمواطن عراقيّ من عامة الناس أن يصرخ أمام بعض عدسات التلفزيون بقوله «هذه ليست حرية إنها فوضى!» وأخذ الناس يرون الحرية المزعومة وقد تُرجمت إلى حرية سرقة وبيع أجهزة وأثاث الدولة «سوق الحرامية»، ونهب معداتها وعرباتها وتهريبها نحو دول الجوار، وتجارة النخاسة «خطف وبيع الأطفال والبنات»، وانتشار المخدرات، وتجارة تزوير الوثائق الرسمية. ناهيك بممارسات قوات الاحتلال في القتل العشوائي ومداهمات المنازل والاعتقالات والسرقات، وممارسة الإهانات. وهكذا لم ينطوِ تحرك «المعارضة الموالية» والغزو

---

(٥٦) المصدر نفسه.

والاحتلال على خلاص الناس من الدكتاتورية، بل حلّت دكتاتورية جديدة[٥٧].

وعلى خلاف توقعات الإدارة الأمريكية بناءً على المعلومات التي زودها بها عملاؤها بأنّ الشعب العراقي سيرحب بجيوش الاحتلال، جاء الاستقبال بأشد أنواع المقاومة، كما إن المقاومة المسلّحة تضاعفت بسبب قرارات سلطة الاحتلال وممارسة الإهانات والقتل، علاوة على ممارسات النهب والتدمير التي تمت تحت بصرها. يضاف إلى ذلك أن الاحتلال يولد المقاومة باعتبارها واجباً وطنياً وتستمد شرعيتها من القانون الدولي. إن القرار رقم ١٤٨٣ بتحديده المركز القانوني للقوات الأمريكية والبريطانية قوة احتلال يعني بداهة الاعتراف بمشروعية المقاومة المسلحة[٥٨]. وبعد إلغاء البنية المؤسسية للدولة، بادر ممثل الاحتلال إلى تقديم صيغة حكم شكلية، تمثلت في إنشاء «مجلس الحكم المؤقت» بِأعضائه الـ ٢٥ فواجه جملة انتقادات، تتلخص في[٥٩]: خضوع قرارات المجلس لموافقة سلطة الاحتلال، وهذا الأمر حصل في العراق عام ١٩٢٠ عندما تمّ إنشاء أول حكومة عراقية تحت سلطة وإشراف المندوب السامي البريطاني. إبعاد المجلس عن قطاعات مهمة بقيت تحت السلطة المباشرة للاحتلال (الأمن وعقود الإعمار). اختيار أعضاء المجلس على أساس المحاصصة الطائفية. تشكيل المجلس، بعامة، من أغلبية مهاجرة متنافرة، ما عبَّر عن طبيعة المجلس السياسية. قراره اعتبار يوم سقوط بغداد تحت الاحتلال ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ عيداً وطنياً، وما أعقبه من مدح وتبجيل وشكر للمحتل الأمريكي. «ولعلّها المرة الأولى في التاريخ يتماهى فيها معنى الاحتلال مع معنى الاستقلال»[٦٠]!

٤ ـ تداعيات الحرب ـ الاحتلال: الحصيلة والنتائج[٦١]

استخدمت الولايات المتحدة في حربها واحتلالها العراق أسلحة اليورانيوم المنضّب، وربما أيضاً أسلحة نووية محدودة. وعليه فإن كارثة بيئية شديدة التلوث قد أصابت العراق ـ فضاء وأرضاً ـ غطت مساحات واسعة من مدنه وريفه. والمفارقة الأشدّ غرابة أن هذه الكارثة التي ستمتد آثارها إلى ما قد لا يُحصى من السنين، خضعت إلى الإهمال المقصود والتعتيم الشديد، ما يعني أن السموم المنتشرة ستفعل فعلها في نشر

(٥٧) باقر الصراف، «العراق المستقبلي في رؤية البعض العراقي،» **كتابات**، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣.

(٥٨) حسيب، «حوار حول مستقبل العراق،» ص ٧، ومحمّد عارف، «الفكر الأكاديمي العراقي يعيد اكتشاف الدولة،» **الاتحاد** (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، وقارن: جوزيف سماحة، «عن المقاومة في العراق،» **السفير**، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٣.

(٥٩) سعدي يوسف، «مجلس المحكومين،» **كتابات**، ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٣.

(٦٠) عبد الإله بلقزيز، «تواريخ ثورات وتحولات في عراق المضاربات،» **السفير**، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٣.

(٦١) انظر: عبد الوهاب حميد رشيد، «الوضع السياسي في العراق،» **الحوار المتمدن**، ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٣.

مزيدٍ من الأمراض القاتلة بصورة مستمرة. وتمتد آثار هذه الكارثة حتى إلى الأسلحة والعربات المدمرة والمتروكة والأماكن التي تعرضت إلى القصف، إذ يجب الابتعاد عنها على الأقل مائة متر، وإلا فالإصابة محتملة، وبذلك فهي تشكل مصيدة موبوءة لإصابة الصغار والكبار بالإشعاعات السمية القاتلة.

ومن المعروف أن البيئة العراقية تلوثت بالإشعاعات النووية بعد حرب الخليج (عام ١٩٩١) بما صاحبها من أمراض خطيرة انتشرت بين الأطفال، بخاصة، في البصرة على نحو أكثر تركيزاً لمجرد قربها من ساحة العمليات. استخدَمت في تلك الحرب كميّة بحدود ٣٧٥ طنّاً من اليورانيوم المنضّب. أما إبّان الحرب الأخيرة فقد استخدمت أسلحة اليورانيوم المنضّب بكميات مضاعفة (١١٠٠ ـ ٢٢٠٠طن)[٦٢]!

يضاف إلى ذلك، السرقات والعبث التي طالت منظمة الطاقة الذرية العراقية، التي تضم أكبر منشأة نووية عراقية في التويثة للأغراض السلمية، وذلك تحت سمع وبصر قوات الاحتلال وانتشار التسمم الإشعاعي بين سكان المنطقة المحيطة بالمنشأة. وفوق ذلك تعرّضت المخازن الحكومية في خان ضاري (أبو غريب) التي تخص المواد المستوردة لوزارات الدولة، بما فيها مواد سامة، إلى النهب والتدمير والحرائق. صرح المدير العام لشركة مصافي الوسط الحكومية دثار الخشاب، «ما حدث كارثة نووية ولكن على نطاق أصغر. وتأثيرات هذه الكارثة مستمرة وستكون هناك مضاعفات صحية وبيئية آنية وأخرى بعيدة المدى»[٦٣].

وهكذا أخذت مستشفى الطبّ النووي تشكو من توافد مئات العراقيين يومياً من المصابين بالأمراض السرطانية. وبحسب الدكتور عبد علي الكاظمي مدير المستشفى، فإنَّ العدد المسجل لدى وزارة الصحة يتراوح بين ١٢٠ ـ ١٤٠ ألف مصاب، بالإضافة إلى حوالى ٧٥٠٠ إصابة جديدة سنوياً. ويصف الخبير المتخصص في البيئة عدنان خالد الجبوري الحالة البيئية في العراق بالمأساوية، حيث كل شيء فيها ملوث وينذر بنتائج وخيمة على صحة الإنسان والبيئة، الآن وفي الأمد البعيد، وفي ظروف التعتيم على هذه الكارثة من قبل المحتل والجهات الرسمية العراقية، كما أعلن الدكتور محمود العامري مدير قسم أمراض السرطان في مستشفى اليرموك في بغداد، عن استخدام

---

(٦٢) انظر برنامج «بلا حدود» على قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٣، و CNN, 24 May 2003.

(٦٣) انظر: ابراهيم خياط، «كارثة «نووية صغيرة» في العراق،» الحياة، ٩/ ٥/ ٢٠٠٣؛ برنامج «العراق ما بعد الحرب» على قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وبي بي سي العربية، ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.

اليورانيوم والنووي المحدود بكميات كبيرة جداً في الفلوجة والرمادي وحديثة وسامراء والموصل وتلعفر وبعقوبة والنجف[٦٤].

لقد أشار تقرير الفريق الطبّي الأمريكي العراقي المنشور في المجلة الطبية البريطانية **لانسيت** *(Lancet)* إلى أن عدد القتلى من العراقيين المدنيين نتيجة العمليات العسكرية منذُ الغزو بلغ مَئة ألف قتيل، عدا أرقام الضحايا في مذابح الفلوجة، وأن نصف هذا العدد من النساء والأطفال، قُتل معظمهم نتيجة قصف طيران الاحتلال. وزادت الإصابات بالأمراض المختلفة مثل التيفوئيد والحصبة والنكاف مقارنة بفترة ما قبل الاحتلال، ما دفع الطبيب هورتن إلى السخرية من مزاعم «ديمقراطية المحتل»[٦٥].

قادت قرارات ممثل الاحتلال بإلغاء مؤسسات الدولة إلى فراغ أمني كامل في الساحة العراقية، بحيث وفَّرت دخول مختلف أشكال الشبكات الإجرامية عبر دول الجوار لممارسة النهب والحرق وتخريب مؤسّسات الدولة، علاوة على مافيات المخدرات، وانتشار الفساد الخلقي والبغاء في ظروف الفوضى وغياب القانون. هذه الظاهرة التي تشكل بوضوح جزءاً من مخطط الاحتلال لما بعد الحرب لتليين و/ أو كسر القيم والأفكار والنفوس وتسهيل توجيهها وإعادة تشكيلها وفق نظرة المحتل، حيث تؤدي فيها وسائل إعلامه دوراً مركزياً[٦٦].

وفي السطور التالية بعض المؤشرات التحليلية التي تمّ استخلاصها من عيّنة مختارة من جداول **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**[٦٧]:

ـ أشار ١٥ في المئة فقط من أسر العيّنة إلى استقرار الطاقة الكهربائية، مقابل ٨٥ في المئة ذكروا أنها غير مستقرة/ غير مستقرة غالباً، بينما انخفضت نسبة الاستقرار إلى ٤ في المئة في بغداد (وكذلك السليمانية وبابل والقادسية)، وفي نينوى ٢ في المئة

---

(٦٤) Iraq4allnews, 7/7/2004.

(٦٥) محمد عارف، «إلى وزير الصحة العراقي المؤقت علاء الدين علوان،» **الاتحاد** (١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤).

(٦٦) انظر تعقيب عبد الحسين شعبان، ص ٦٨٩، ومداخلة محمد إبراهيم منصور، ص ٧٠٧، ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: جاسم يونس الحريري، «الوحدة الوطنية،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، انظر أيضاً عصام نعمان، «العراق على مفترق التعدد والتوحد: المتغيرات والتحديات والخيارات،» ورقة قدمت إلى الندوة نفسها.

(٦٧) **مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤**، ٣ ج (بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٥).

فقط (٩٨ في المئة عدم استقرار). وفي ما عدا محافظة دهوك حيث انخفضت نسبة عدم الاستقرار إلى ٣٣ في المئة، تروراحت هذه النسبة في بقية المحافظات بين ٩٣ في المئة في أربيل وصلاح الدين، وبين ٤٢ في المئة في البصرة[٦٨].

ـ شملت درجة سوء التغذية: الطوال إلى العمر (أطفال دون الخامسة) ٢٢,٧ في المئة من أسر العيّنة: ريف ٢٥,٦ في المئة، حضر ٢١,٤ في المئة.

كما سجلت المحافظات التالية أعلى المستويات: أربيل ٣٥,٨ في المئة، دهوك ٣٣,٧ في المئة، واسط ٣٢,١ في المئة، ميسان ٣٠ في المئة[٦٩].

ـ استمرّ دخل الفرد على حاله أو ظهر شيء من الفوارق بين صعود أقل (٧ محافظات) وهبوط أكثر (١٠ محافظات) من حيث الأهمية النسبية وعدد المحافظات، فعلى أساس: دخل منخفض/ منخفض جداً/ متوسط بين عامي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ ظهرت النتائج التالية (في المئة): جملة العيّنة ٦٠ : ٦٠، ريف ٦٧ : ٦٥، حضر ٥٨ : ٥٧، الجنوب ٦٠ : ٦١، الوسط ٦٥ : ٦٥، الشمال ٥٥ : ٥٠، المثنى ٨٢: ٨١، نينوى ٧٣: ٧٠، صلاح الدين ٦٨ : ٧٤، الأنبار ٦٥ : ٦٠، كربلاء ٦٢ : ٦٥، ذي قار ٦٥ : ٧٠، بابل ٦٣ : ٦٧، النجف ٦٦ : ٦٣، القادسية: ٦١ : ٦٣، ديالى ٥٩ : ٦٢، دهوك: ٥٧ : ٥٨، السليمانية: ٥٢ : ٥٨، بغداد ٥٨ : ٥٩، ميسان ٥٦ : ٥٦، التأميم ٥٥ : ٥٤، واسط ٥٤ : ٦٣، أربيل ٥٠ : ٤٥، البصرة ٤٨ : ٤٦. وفي حين كانت أعلى نسبة تحسن في كُلّ من الأنبار وأربيل (٥ في المئة)، بلغت أعلى نسبة تدهور في واسط (٩ في المئة)، صلاح الدين والسليمانية (٦ في المئة)، ذي قار (٥ في المئة)[٧٠].

ـ تشير نتائج مسح العائلة إلى تدهور الأمن في المحافظات العراقية (عدا أربيل ٥ في المئة، دهوك ٢ في المئة، السليمانية ١ في المئة) مقارنة بالوضع قبل سنة وفق نسب التدهور التالية (في المئة): الأنبار ٩٠ في المئة، ذي قار ٦٥ في المئة، صلاح الدين ٦٢ في المئة، بغداد ٥٩ في المئة، كربلاء ٥٦ في المئة، ديالى ٥٨ في المئة، التأميم ٥٠ في المئة، النجف ٤٨ في المئة، بابل ٤٨ في المئة، القادسية ٤٥ في المئة، نينوى ٣٨ في المئة، واسط ٣٥ في المئة[٧١].

(٦٨) المصدر نفسه، ج ١، الجدول رقم (٢)، ص ٢٨.
(٦٩) المصدر نفسه، ج ١، الجدول رقم (٢ ـ ٣)، ص ٥٧.
(٧٠) المصدر نفسه، ج ١، الجدولان رقما (٤ ـ ٦) و(٥ ـ ٦)، ص ١٣٢ و١٣٤ على التوالي.
(٧١) المصدر نفسه، ج ٢، الجدول رقم (٧ ـ ١٠)، ص ١٣٦.

- تتأكد مشكلة تدهور الظروف الأمنية من زاوية أخرى: حالات إطلاق النار جوار المنزل يومياً/ أسبوعياً: عدة مرات، مرات قليلة: جملة أسر العيّنة ٧٩ في المئة، الجنوب ٨٥ في المئة، الوسط ٨١ في المئة، الشمال ٢٣ في المئة، بغداد ٩٨ في المئة، الأنبار ٩٧ في المئة، ميسان ٩٦ في المئة، البصرة ٩٣ في المئة، كربلاء ٩١ في المئة، التأميم ٩١ في المئة، ذي قار ٨٩ في المئة، النجف ٨٤ في المئة، القادسية ٧٨ في المئة، بابل ٧٧ في المئة، واسط ٧٧ في المئة، نينوى ٧٣ في المئة، صلاح الدين ٦٨ في المئة، المثنى ٦٥ في المئة، السليمانية ٣٣ في المئة، دهوك ١٨ في المئة، أربيل ١٢ في المئة[٧٢].

كشفت هذه الممارسات والأوضاع الشاذة أن للاحتلال مشروعه الخاص المرسوم لفترة ما بعد الاحتلال. وهذا يدعو إلى مراجعة المقولة الخاطئة التي تكررت، وبخاصة من مصادر سياسية وفكرية عراقية، والقائلة إن الولايات المتحدة خططت للحرب ولم تخطط لما بعد الحرب. هذه المقولة التي تخفي حقيقة أنها خططت للحرب كما هي خططت لما بعد الحرب، من خلال بثّ الفوضى ونشر التخريب أسلوباً مقصوداً لإلغاء أسس الدولة وإعادة بنائها وفق مشروعها الاستعماري - الإمبريالي. تذكر نعومي كلاين: إن النظريّة القائلة بأنّ المحتلّ لم تكن لديه خطة لما بعد الحرب غير صحيحة. كان يتعين أن يُزال العراق ويختفي. ينبغي أن لا يُلقى اللوم على غياب خطة. الأحرى أن اللوم يقع على الخطة نفسها، وعلى الأيديولوجيا العنيفة فوق العادة التي بنيت عليها هذه الخطة. خلال أشهر قليلة فقط كانت خطة ما بعد الحرب لتحويل العراق إلى مختبر للمحافظين الجدد قد تحققت. وفي حين أن «إصلاحات» بريمر لا تتحقق إلا تدريجياً فإنه أطلقها دفعة واحدة. وبين ليلة وضحاها انتقل العراق من كونه البلد الأكثر عزلة في العالم إلى كونه - على الورق - السوق الأوسع انفتاحاً[٧٣].

ويذكر الدكتور حميد عبد الله أن «ما حدث في العراق. . مخطط مرسوم بعناية، وتدبير خطط له بدقة، وسيناريو صيغ بخبرة وذكاء! أريد للعراق أن يتخلى عن مكانته، ويترك دوره، ويغترب عن محيطه وبيئته، وينسلخ عن تاريخه، فالعراق هو بروسيا العرب. . لذلك فإن المطلوب أن يبقى العراق على الرصيف كماً مهملاً لا نوعاً مؤثراً، وأن يبقى مفعولاً به لا فاعلاً، أن يبقى مبزلاً لا نبعاً أو شلالاً، وأن يصير حاوية أزبال لا حقلاً زاهراً وزاهياً بالخضرة والثمار اليانعة»[٧٤].

---

(٧٢) المصدر نفسه، ج ١، الجدول رقم (٢ - ١٩)، ص ٥٠.

(٧٣) كلاين، «بغداد: السنة الصفر نهب العراق سعياً إلى «يوتوبيا» المحافظين الجدد،» ص ٢٦ - ٢٩.

(٧٤) Hamid Abdullah, in: Iraq4allnews, 18/12/2004.

من الواضح أن اللاعبين الأساسيين في الخريطة السياسية لعراق ما قبل الاحتلال قد تبدلوا ومعهم تبدلت التوازنات القديمة في الساحة العراقية، فليس ثمة تيار قومي عربي في العراق المحتل قادر على استقطاب الجماهير في مجتمع لا يزال يعيش صدمة الانقلاب الفكري في ظلّ الاحتلال الامبريالي، ولا زالت القوى اليسارية تعاني من انقساماتها، مقابل ليبرالية جديدة قدمت نفسها في كثرة من الأحزاب الصغيرة المشتتة، بينما حلّت محل القوى القديمة والتاريخية موجة كبيرة هي الموجة الإسلامية في قراءتها الطائفية، مع كُلّ ما يشوبها من العنف والفرض القسري لأفكارها وقيمها وإلغاء الآخر، وبخاصة في ما يتعلّق بحقوق المرأة والحجاب، والاعتداءات الكثيرة على أهلنا في العراق من الطائفة المسيحية المسالمة. وتعمل قوى الاحتلال وقوى خارجية وإقليمية ذات مصلحة على توجيه عنف هذه الجماعات الإسلامية نحو المواطن العراقي والمقاومة العراقية انطلاقاً من العقيدة الرامسفيلدية الصهيونية «اجتثاث البعث». و«يمكن للمرء في هذا النطاق تلمس المنحى السياسي المدمر الذي تتجه إليه تكتيكات المجلس الإسلامي الأعلى وتابعه فيلق بدر وذلك مع قيام الحزب بعمليات تصفية جسدية واسعة»[٧٥].

ويرتبط بذلك أن الاحتلال قاد إلى الإضرار بالوحدة الوطنية في سياق فرض المحاصصة الطائفية كجزء من مخططه في تشجيع هذه الأشكال من الاصطفافات، لأنه يريد عراقاً «موحداً شكلاً» ومفتتاً واقعاً في صورة كانتونات وطوائف وعرقيات، بعيداً عن الاعتبارات الوطنية العراقية ومحيطها العربي والإسلامي[٧٦]. من هنا فإن إعادة طرح قضية الوحدة الوطنية تشكل حاجة فعلية للردّ على مشروع الاحتلال، أي مشروع تفتيت المجتمع العراقي. ذلك إن مشروع الوحدة الوطنية، كان ولا يزال، الشغل الشاغل الذي ظلّ يُطرح من قبل أحزاب وطنية وباحثين وكتاب عراقيين على مدى سنوات سابقة لوقوع كارثة الاحتلال[٧٧].

تقوم الوحدة الوطنية بين أعضاء الجماعة في الرغبة بالعيش المشترك، وهذه الرغبة تتولد من وجود مصلحة مشتركة. ومع أنها تستمد أصولها من التاريخ والثقافة

---

(٧٥) فاضل الربيعي، «احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٩٠.

(٧٦) جاسم يونس الحريري: «الوحدة الوطنية،» ص ٦٤٥ ـ ٦٤٨، و«العراق..إلى أين؟ (ملف): الوحدة الوطنية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ (تموز/يوليو ٢٠٠٤)، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٧٧) السيد يسين: «رؤى مستقبلية للديمقراطية العراقية،» إيلاف، ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، و«الديمقراطية العربية بعد الانقطاع والاحياء،» إيلاف، ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

والعادات والتقاليد والقيم والدين واللغة والعلاقات العائلية، إلا أن هذه العلاقات في جملتها يُفترض أن تصب في بناء علاقات مصالح مشتركة، فعلى درجة قوة هذه العلاقات تزداد عملية اندماج وتكامل الجماعات الوطنية قوة ومنعة. وتبقى الوحدة الوطنية محصنة عندما ترى الجماعة أن وجودها يحقق مصالحها على نحو أبعد من خروجها. ويرتبط بذلك حاجة الوحدة الوطنية إلى مجموعة شروط ومقومات، يتقدّمها(٧٨):

ـ الانفتاح على الرأي العام وتعبئته وتفعيله شعبياً وسياسياً في سياق المصالحة والمصارحة والتسامح. وطرح برنامج وطني لبناء العراق الجديد يستند إلى فكرة المواطنة في ظلّ المساواة، واعتبار رابطة المواطنة هي المعيار المشترك الذي يعلو المعايير والانتماءات الفرعية كافةً.

ـ تفعيل مشاركة القوى الناشطة في مجال التكافل الاجتماعي باتجاه نشر قيم التعاون ومساعدة العوائل المتضررة من جراء الحروب المتكررة وكوارث القصف المستمرة من قبل قوات الاحتلال، وبما يعمق الوعي الاجتماعي وقيم المحبة بين المواطنين.

ـ أهمية إدراك الأحزاب الوطنية أن كثرتها لا تخدم القضية العراقية، لأنها تقود إلى تفتيت أصوات الناخبين وتسهيل قيام حكومات ضعيفة رخوة غير قادرة على تنفيذ وعودها الانتخابية علاوة على زيادة حالات عدم الاستقرار السياسي.

ـ الاهتمام بالنخب الفكرية والعلمية كالأساتذة والعلماء والخبراء والفنيين في مختلف مجالات العلم والحياة بغية جعل الدولة تدار من قبل شرائح مثقفة تكنوقراطية متخصصة.

ـ إلغاء كلّ أشكال التقديس والتبجيل وعبادة الشخصيّة في مجال السلطة، لكونها في جوهرها خدمة عامة تخضع للمساءلة والمحاسبة.

ـ إقامة جبهة تاريخية عريضة لبناء القاعدة المحورية للوحدة الوطنية وتحت مظلّة المصلحة العليا المشتركة.

ـ تحسين الوضع الاقتصادي للشعب العراقي من خلال كسر حاجز البطالة التي أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل العراقيين.

---

(٧٨) الحريري، المصدران نفسهما، ص ٦٧١ ـ ٦٧٢ و٤٨ ـ ٨٥ على التوالي، وانظر تعقيبي شعبان وعبد السلام بغدادي على بحث: الحريري، «الوحدة الوطنية،» ص ٦٩٠ ـ ٦٩١ و٦٩٩ على التوالي.

ـ ضبط الحدود العراقية بإعادة استدعاء وبناء الجيش العراقي غير الخاضع للاحتلال، والتنسيق مع دول الجوار لمنع دخول المتسللين إلى العراق وتهديد وحدته الوطنية.

ـ إلغاء ما سمي بـ «قانون اجتثاث البعث».

شكل العلماء والخبراء العراقيون هاجساً قوياً للولايات المتحدة بعد أن أثبتوا قدراتهم العالية سواء في مجال التكنولوجيا العسكرية أوعمليات إعادة بناء وإصلاح ما خربته حرب الخليج (عام ١٩٩١) والقصف المستمر للبلاد في سنوات الحصار، وذلك في فترة قياسية وبتكاليف ضئيلة، ما زالت تشكل تحدياً للجهود الأمريكية وتوابعها المحليين في ادعاءاتها إعادة إعمار البلاد في ضوء الفساد الذي دفع حتى سلطات الاحتلال التظاهر بمتابعته[٧٩].

وهذا يفسر مسلسل الاغتيالات المستمرة منذ بدء الاحتلال لتصفية الخبرة العراقية، إذ تمّ اغتيال مئات العلماء العراقيين، بالإضافة إلى آلاف آخرين غادروا العراق منذ بداية الاحتلال بعد أن تلقوا تهديدات بالقتل. وتوجه أصابع الاتهام في هذه الجرائم إلى المنظمات الإرهابية للاستخبارات المركزية الأمريكية سي. آي. إيه (CIA) والإسرائيلية (الموساد) وبعض دول الجوار، بضمنها إيران والكويت. ولم تقف عمليات تصفيات علماء العراق على تخصصات الذرة والتصنيع والبناء والإعمار، بل تعدتها إلى المتخصصين في اللغة العربية والتاريخ. يذكر تقرير بعنوان «تصاعد ظاهرة خطف العلماء العراقيين واغتيالهم: أكاديميون يشيرون لأصابع كويتية وإسرائيلية»، أن أساتذة اللغة العربية والتاريخ ضحايا الاغتيالات. ويعتقد بعض الأكاديميين أن هناك حملة لتجفيف المنابع العلمية العراقية وحرمان العراق من باحثيه وأكاديمييه، وذلك لإكمال عملية تدمير الهوية الثقافية العراقية التي بدأت بتدمير المكتبة الوطنية، ونهب المتحف، وحرق مكتبة القرآن والأرشيف الوطني[٨٠].

ارتفعت أصوات كثيرة تندد باستخدام القوّات المحتلة القسوة المفرطة في التعامل مع المدنيين: المداهمات الليلية العنيفة للمنازل الآمنة وتفجير أبوابها والدخول إليها

---

(٧٩) Iraq4allnews, 24/11/2003.

(٨٠) Iraq4allnews: 2/7/2004; 15/7/2004; 29/10/2004; 2/11/2004, and 17/12/2004.

وانظر أيضاً في شبكة أخبار العراق للجميع: «تصاعد ظاهرة خطف العلماء العراقيون: أكاديميون يشيرون لأصابع كويتية وإسرائيلية،» ١٥/ ٧/ ٢٠٠٤؛ «عملاء مخابرات إيرانيون يغتالون علماء عراقيين،» ٥/ ١٢/ ٢٠٠٤؛ «أدلة على دور الموساد في الاغتيالات والخطف،» ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٤، و«وحدات خاصة للقتل والتعذيب في العراق دربتها المخابرات الأمريكية،» ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٤.

عنوة وبعنف. الاعتقالات العشوائية لآلاف من النساء والرجال، وإلى حدود دفعت بمنظمات حقوق الإنسان الأوروبية إلى إدانة هذه الممارسات، ووصفتها بانتهاكات مفرطة في القسوة تشبه التكتيكات التي يطبقها الجيش الإسرائيلي ضدّ منازل الفلسطينيين. وفوق ذلك فضائح قوات الاحتلال تجاه العراقيات والعراقيين في المعتقلات المختلفة والتي لم يتم الكشف إلا عن جانب صغير منها (سجن أبو غريب)، وتصفية مدن بكاملها؛ لتتعدى جرائم الاحتلال قتل المدنيين وقصف وتخريب البيوت ودفن ساكنيها تحت أنقاضها، إلى قتل الجرحى والتنكيل بجثث القتلى. وتأتي الفلوجة كمثالٍ ساطع في هذا المجال[٨١].

وفي السطور التالية جوانب من انتهاكات حقوق الإنسان العراقي والتي وردت في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق (١ تموز/ يوليو ـ ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥)[٨٢]:

ـ أخبار خطيرة عن إعدامات تمت خارج إطار القضاء، تؤكد تدهور أوضاع القانون والنظام. العثور على جثث ٣٦ رجلاً معصوبي الأعين وموثقي الأيدي وتحمل أجسادهم علامات تعذيب وإعدام فوري، وذلك يوم ٢٥ آب/ أغسطس قرب بدرة. تمّ إبلاغ أسر الضحايا بأن أولئك الرجال كانوا قد اعتقلوا يوم ٢٤ آب/ أغسطس في ضاحية الحرية قرب بغداد في أعقاب عملية نفذتها قوات ترتبط بوزارة الداخلية. حادث مماثل ضم أحد عشر رجلاً اعتقلوا على أيدي قوات ترتبط بوزارة الداخلية يوم ١٠ تموز/ يوليو في ضاحية سبع أبكار/ بغداد عثر عليهم موتى بعد ثلاثة أيام في معهد الطبّ الشرعي.

ـ تقارير مُحكمة عن استخدام مفرط للقوة في ما يتعلق بأشخاص وممتلكات، وكذلك عن عمليات اعتقال جماعية نفذتها الشرطة العراقية وقوات تعمل بمفردها أو بالتعاون مع القوات المتعددة الجنسيات. وقد استمرّت التقارير عن سوء معاملة المعتقلين وعن مخالفات في الإجراءات القضائية. وعلاوة على هذا فإن روايات مباشرة وغير مباشرة من بغداد والبصرة والموصل وكركوك ومن المحافظات الكردية، وكذلك معلومات ذات علاقة من مصادر أخرى لها صدقيتها، تشير دوماً إلى استخدام منتظم

---

(٨١) انظر فهمي هويدي، في: **الشرق الأوسط**، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣.

(٨٢) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، «انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، ١ تموز/ يوليو ـ ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣٢٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، و«ماذا حصل في سجن أبو غريب في العراق؟ التقرير النهائي للمجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال من جانب وزارة الدفاع (الأمريكية)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤).

للتعذيب أثناء عمليات الاستجواب في مراكز الشرطة وداخل المباني الأخرى التابعة لوزارة الداخلية.

ـ قلق متزايد بشأن عمليات أمنية خاصة في مناطق الوسط والشمال. وبالذات في محافظة الأنبار وتلعفر، وهي عمليات ينتج عنها تشريد للسكان. كذلك فإن استخدام القناصين والادعاءات بشأن استخدام أسلحة غير مشروعة/ غير تقليدية في تلك المناطق، يشكل وبشكل خاص مصدر كرب للسكان المحليين.

ـ استمرار عمليات الاعتقال الجماعي للأشخاص من دون إنذار خلال العمليات العسكرية من جانب الشرطة العراقية والقوات الخاصة في وزارة الداخلية وبواسطة القوات المتعددة الجنسيات. وتستمر التقارير عن ممارسات اعتقال وتوقيف أشخاص بصورة اعتباطية.

ـ جرت اعتقالات كثيرة في أثناء شهر تموز/ يوليو في الأعظمية ـ بغداد ولم تتمكّنْ أُسَر المعتقلين، في مناسبات كثيرة، من إيجاد أقاربها في منشآت الاعتقال المعترف بها. وشكا آخرون من أنهم وجدوا أقاربهم قتلى أو وجدوهم قد عانوا من التعذيب في أثناء اعتقالهم.

ـ تستمر الأرقام العالية لأعداد المعتقلين في أنحاء البلاد خلال العمليات الأمنية. وفي حين يتعين أن يتمتع المحتجزون بكل أنواع الحماية المكفولة لجميع الحقوق التي تضمنتها المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ذكر كثيرون عجزهم عن الحصول على معلومات تتعلق بذويهم في فترات اعتقال مبدئية.

ـ شكا ممثلو الجماعة التركمانية من أن أعضاء الجماعات التركمانية والعربية والكردية في كركوك والموصل وتلعفر هم ضحايا اعتقالات تعسفية بمقتضى اتهام بأنهم «ارهابيون». وفي كثير من الحالات لا تعلم أُسر المعتقلين بأماكن وجودهم لشهور وقد ذكر كثيرون منهم بعد إطلاق سراحهم أنهم عذبوا.

ـ شكا مقيمون عرب أجانب لهم فترات إقامة طويلة وكذلك أعضاء من الجماعة المذهبية المعارضة، فتح ملفات لهم والايقاع بهم من جانب قوى الأمن. بالإضافة إلى هذا فإن قراراً اتخذته السلطات العراقية مؤخراً يتطلب من الأجانب أن يجددوا إقامتهم كُلّ شهرين، وتفيد تقارير أن هذا القرار يتسبب لهم في معاناة لا ضرورة لها. كذلك شكا ممثلون عن الجماعة الفلسطينية في بغداد مضايقات السلطة لهم.

وفي مؤتمر بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في ظلّ احتلال العراق ـ جمعية «اعتصموا» الخيريّة ـ طرابلس ـ ليبيا ـ يظهر صوت نادر في وطن عربي صامت هو

صوت رئيسة الجمعية عائشة القذافي لتشيد بـ «رجال المقاومة العراقية» الذين «حطموا أحلام أمريكا على صخرتهم»، ولتدين «الصمت المخزي» بقولها «الصامت عن الحقّ شيطان رجيم، وما يحصل في العراق لا يمكن لشريف السكوت عليه». ولتشير إلى أن «هناك أرضاً تُحتل وشعباً يموت وماجدات يُغتصبن وعلماء يُغتالون. . ». ولتضيف «نحن لا نستغرب أبشع أنواع الإرهاب لأنهم (قوات الاحتلال الأمريكية ـ البريطانية) دوماً يلجأون إلى العنف لضعف الحجة». ولتُحيي أخيراً «رجال المقاومة الباسلة المرابطين ضدّ الشرّ».

شارك في المؤتمر مجموعة من العراقيين من نزلاء معتقل أبو غريب بضمنهم «جبار فرهود» الذي ظهرت صوره وهو يُجر بالحبلِ من عنقه، وعلي القيسي رئيس جمعية المعتقلين العراقيين الذي قدَّم صورة قاتمة لأوضاع حقوق الإنسان في العراق تحت الاحتلال، موضحاً أن عدد السجون التي يديرها الأمريكيون وحدهم في العراق وصل الآن إلى ٧٦ سجناً «تغص بآلاف المعتقلين من أبناء الشعب العراقي الذين لا ذنب لهم سوى أنهم يطالبون بالحرية والاستقلال لبلادهم». وأضاف أن «للمليشيات التابعة للأحزاب التي ظهرت بعد الاحتلال وتحظى بحماية المحتل عدداً من السجون يصل إلى نحو ٢٠٠ سجن تُمارس فيها أفظع الانتهاكات ضدّ المعتقلين ولا تخضع لأي رقابة محايدة»[٨٣].

وبعد أن تتحدث عن هول تجاوزات المحتل تجاه العراق والعراقيين، تتساءل الدكتورة سعاد خيري «كيف ننكر على هذا الشعب الأبي حقه في مقاومة الاحتلال الأمريكي الذي يعمل فوق كُلّ ذلك على إذلاله، فدباباته ومصفحاته تجول في شوارع بغداد موجهة أسلحتها إلى صدور المواطنين، وتحطم كُلّ من يعترض طريقها وتترك عشرات السيارات التي تسحقها دباباتها بمن فيها من عوائل. . ». ونددت بـ «الإرهاب الفكري الذي تمارسه القوى المنتفعة واليائسة والمتقبلة للأوضاع المأساوية، والقوى التي تتيه بالأوهام الطوباوية بأن الاحتلال سيرحل بمجرد النضال بالوسائل السلمية التي لم تجرؤ حتى على ممارستها مستخدمة شعار بوش الفاشي «من ليس معنا فهو ضدنا».بينما يشير شيوعي عراقي مخضرم (حسقيل قوجمان) في محاولته تعريف مفهوم الشعب بقوله «إن تعريف الشعب العراقي اليوم هو كل من يعادي الاحتلال ولا يقبله . . وإن كل من يتعاون ويتحالف مع المحتلين هو ليس من الشعب العراقي»[٨٤].

---

(٨٣) «عائشة القذافي: المقاومة العراقية حطمت أحلام أمريكا،» **الحياة**، ٢٩/٩/٢٠٠٥.

(٨٤) سعاد خيري، «المقاومة العراقية والإرهاب الفكري،» **الحوار المتمدن**، ١٢/١٢/٢٠٠٤، وحسقيل قوجمان: «أزمة اليسار (من هو الشعب) (الجزء الأول)،» **الحوار المتمدن**، ٢٩/٣/٢٠٠٥، و«أزمة اليسار (من هو الشعب) (الجزء الثاني)،» **الحوار المتمدن**، ٣٠/٣/٢٠٠٥.

وعلى الرغم من الاتفاق العام بين الأحزاب السياسية العراقية على معارضة الاحتلال وإنهائه، إلا أنها كونت رؤيتها الخاصة لمقاومته باتباع الأسلوب التدريجي، أي المقاومة السلمية أولاً، فإذا لم يتحقق الاستقلال والسيادة عندئذ يُنظر في أشكال المقاومة الأخرى لغاية المقاومة المسلحة. من هنا يبدو أن المقاومة المسلحة مسألة مؤجلة بالنسبة إلى هذه الأحزاب. كما تدعي قيادات أحزاب عديدة أن أحزابها لم يكن أمامها سوى التعاون مع الاحتلال (مؤقتاً) وضمن برنامج مرحلي، بينما أحزاب أيديولوجية وإسلامية تبرر تعاطيها مع الاحتلال بحجة «الواقعية والاعتراف بالأمر الواقع»، أو على أساس أن الدور الأمريكي يكون قد انتهى (بالإطاحة) بعد أن حققوا أهدافهم، أي إنهم مقبلون على الرحيل وترك العراق[٨٥].

ولكن هذه التبريرات تواجه جملة من الاعتراضات، وبخاصة أن التجارب التاريخية تؤكد فشل التعاطي مع المحتل لتحقيق أهداف وطنية، كما حصل في الفترة الملكية. ولكن هل الواقعية تدعو إلى هذا التعاطي مع المحتل؟ وكم هو منطقي الافتراض بأن مآرب الأمريكان تحققت بسقوط النظام وانتهى دورهم في العراق؟ أليس صحيحاً أن مهمة الاحتلال بدأت بعد سقوط النظام، أي إنّه البداية وليس النهاية؟ كيف يمكن التوفيق بين أيديولوجية تعتبر الولايات المتحدة بلداً استعمارياً استكبارياً/ الشيطان الأكبر وبين التعاطي معه؟ وكيف يمكن التوفيق بين أيديولوجية الحزب الداعية إلى القضاء على الرأسمالية/ الامبريالية، وبين تحقيق المآرب بكل هذه الحيادية[٨٦]؟

وقد يرى البعض أن الأحزاب السياسية العراقية المساهمة في السلطة الجديدة لا تنتظر الوعود الأمريكية، بل من خلال مساهمتها الإيجابية تعمل على إنهاء الاحتلال وإخراج القوات المحتلة من العراق بطريقة سلمية بدلاً من استخدام العنف. وهنا ترد ثلاث ملاحظات:

الأولى، تبدل أدوار القوى السياسية مقارنة بفترة نشوء الدولة العراقية في العهد الملكي، حيثُ مثّل هذا الدور جماعة العهد (أكثرية الشريفيين) تحت دعاوى الواقعية، واتهموا بـ «الخيانة»، وتحقق مصيرهم على يد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. وإذا قبلنا

---

(٨٥) الحريري، «العراق..إلى أين؟ (ملف): الوحدة الوطنية،» ص ٥٢.

(٨٦) انظر تعقيب شعبان على بحث: الحريري، «الوحدة الوطنية،» ص ٦٨٩ ـ ٦٩٠؛ عبد الحسين شعبان، «الدستور ونظام الحكم،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٥١٨، وعبد الوهاب حميد رشيد، «المقاومة والأحزاب السياسية في العراق المحتل،» **الحوار المتمدن**، ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٤.

بهذا التبرير، عندئذ المطلوب من أصحاب هذا الرأي الاعتذار للعهد الملكي، بل وإعادة الاعتبار لنوري السعيد ورهطه! أوليس التاريخ العراقي الحديث يُعيد نفسه على شكل مهزلة؟

الثانية، إن سياسة المحتل تقوم على الواقعية (البراغماتية) أي الربح والخسارة. فهل سيخرج المحتل قبل أن يتحمل فعلاً خسائر تتجاوز ما يحققه من أرباح؟

الثالثة، ضرورة مدّ الجسور بين القوى الوطنية العراقية لتنسيق المقاومة السلمية والمسلحة على نحو متكامل.

إن مواجهة الاحتلال عن طريق التحرير والاستقلال لا يتحقق بالخنوع وتوزيع الامتيازات بما ولّدتها من الفساد والإفساد، ولا بتحويل وزارات ومؤسسات الدولة إلى ملكيات وقفية أصبحت الوظائف فيها تُشترى بصكوك حزبية، بل وفق الشرعيّة الوطنية والقوانين الدولية: المقاومة الشاملة المتكاملة من سلمية ومسلّحة. وهذه مسؤولية الأحزاب والقوى الوطنية، حتّى تتجنب البلاد تكرار مستنقع الصراعات المَلَكية، وما أعقبتها من مآسي التصفيات منذُ الثورة التموزية.

٥ ـ المقاومة الوطنية العراقية

لعلّ أكثر تداعيات الاحتلال وأسرعها التي هزّت وما زالت تهزّ كيان المحتل في البلاد هي المقاومة الوطنية الموجهة ضدّ قوات الاحتلال ومناصريها، كما إنها شكلت ركناً أساسياً من أركان ندوة «مستقبل العراق» التي دعت إلى بناء جبهة وطنية من أجل التحرير والديمقراطية في سياق مناقشة[(٨٧)]:

● تحقيق المصالحة بين القوى الوطنية العراقية التي ترفض الاحتلال وتأكيد إلغاء العنف السياسي، وتحريم الوحدانية/ احتكار السلطة.

● التنسيق بين مختلف أطراف المقاومة ومحاورها.

● أن تمثل الجبهة صوت المقاومة الوطنية وإعلامها، أي إنشاء جهاز إعلامي وطني قادر على مواجهة إعلام المحتل.

● تحقيق التكامل في عملية المقاومة باتجاهين مترابطين: عمودياً (السياسية والاقتصادية والمسلّحة)، وأفقياً (ضم أكبر عدد من القوى المناهضة للاحتلال).

---

(٨٧) عبدالوهاب حميد رشيد، «ندوة «مستقبل العراق» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٥ ـ ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٥ (عرض موجز)،» <http://www.thawabit.com>، ٢/ ٨/ ٢٠٠٥.

● مساهمة الجبهة في النشاطات الداعمة للمقاومة من منظور متكامل لمحاورها: إضرابات ومظاهرات، مقاطعة اقتصادية لمنتجات وخدمات المحتل، المقاومة المسلّحة.

● بناء التعبئة الشعبية لتشكل ظهير المقاومة في الدعم البشري والمالي والإعلامي، وبخاصة المقاومة المسلّحة كشرط ضروري لتحقيق النصر النهائي.

وإذا كانت مقاومة المحتل حقاً وطنياً وواجباً مشروعاً تنطلق من دوافع الكرامة الوطنية والشرعية الدولية لتحرير وطن مغتصب وإرادة شعب مغتصبة، فكيف استطاعت أن تنمو وتتطور في مواجهة أكبر قوة غازية في تاريخ البشرية؟ ما هي وسائلها وأساليبها وقدراتها في توجيه الضربات الموجعة والقاتلة لقوات المحتل؟

بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ نشر خبير أمريكي دراسة بعنوان «العراق. ما العمل؟» تنبثق أهمية هذه الدراسة ـ حيث تضم السطور التالية خلاصة مكثفة بأهم محتوياتها ـ في أنها تتابع بدقة نشاطات وقدرات المقاومة، وتشرح بتفصيل الوسائل التي تتبعها. ويتبين من قراءة طبيعة تنظيم المقاومة وخططها والتكنولوجيا التي تستخدمها، أنها على مستوى عالٍ جداً من الكفاءة. وتشرح الدراسة الوسائل التي تستخدمها المقاومة والتنسيق بين تنظيماتها وعملها، وتبين أن المقاومة تتطور، وكلما طوّر المحتل وسائل لمقاومتها تقوم المقاومة بتطوير وسائل مضادة. وفي أحد تقارير وزارة الدفاع الأمريكية وتقارير مماثلة لجهات أخرى، أنه عندما تنتهي الحرب في العراق ستدرس وزارات الدفاع والمقاومات في العالم تجربة المقاومة العراقية.

ومع أن المقاومة الوطنية تشمل كل القوى التي ترفض الاحتلال وتعمل من أجل التحرير والاستقلال والسيادة بما فيها المقاومة السلمية، إلا أن الحديث هنا يدور عن المقاومة المسلّحة. وهذه المقاومة لا علاقة لها بالأعمال الإرهابية التي تتولاها جهات أخرى موزعة بين: ما يسمى جماعة الزرقاوي ـ القاعدة، مخابرات أمريكية، موساد، مخابرات إيرانية وكويتية، وغيرها من المنظمات الإرهابية المرتبطة بالمحتل و/أو تلك التي تصب ممارساتها في خانة المحتل[٨٨].

نجحت الولايات المتحدة في حربها على العراق لكنها فشلت في بناء سلام يحفظ حياة عناصرها من مخاطر الموت والعجز، لكونها ارتكبت جملة إخفاقات

---

(٨٨) خير الدين حسيب: «حول التطورات في العراق: المقاومة تقوى وتنتشر والقوات الأمريكية تضعف،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٥)، ص ١١ ـ ١٢، و«هذا الاعتراف الأمريكي بالهزيمة في العراق،» **العربي** (القاهرة) (٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٥).

قاتلة شكلت الخطأ الاستراتيجي الأكبر الذي ساهم في تقوية شوكة المقاومة، يتقدّمها[٨٩]:

● تبريرها الأساس لخوض الحرب بالاعتماد على تقارير مخابراتية كاذبة عن جهود عراقية لصنع أسلحة دمار شامل.

● الاعتماد المفرط على جماعات متباينة من المنفيين، بما لهم من صدقية محدودة ونفوذ محدود في العراق، والذين بالغوا كثيراً في مستوى التأييد الشعبي لغزو «تحريري» وفي السهولة التي يمكن بها استبدال النظام السابق.

● الإخفاق في تقديم تقدير دقيق لطبيعة النزعة الوطنية العراقية، والمستوى الحقيقي للاختلافات الثقافية وحجم مشكلات العراق.

● الإخفاق في توقع آمال العراقيين والاستعداد لها بعد انهيار النظام، وحقيقة أن عراقيين كثيرين سيعارضون الغزو ويرون أي وجود دائم للولايات المتحدة والتحالف احتلالاً معادياً.

● الإخفاق، ليس في توقع نشوء ونمو المقاومة فقط، بل أيضاً الإخفاق في تقديم تقدير موضوعي لطبيعة المقاومة العراقية وحجمها وهي تنمو وتصبح باطراد أشد خطورة على القوات المتحالفة.

● لم يكن هناك إخفاق في التخطيط لمواجهة مقاومة كبرى فقط، إنما أيضاً في التكيف بسرعة وبصورة مناسبة مع المقاومة التي أعقبت عمليات قتالية رئيسة[٩٠].

● شغل وظائف سلطة التحالف المؤقتة بأشخاص جندوا قبل ساعات قليلة، واختيروا غالباً من منظور سياسي/ عقائدي، وليس الخبرة والكفاءة.

● تفاقم الفشل بفعل الافتقار إلى مهارات لغوية وتدريب من جانب معظم القوات العسكرية الأمريكية والقدرات المخابراتية المصممة لتوفير المخابرات البشرية والتجميع التقني والقدرات التحليلية ومراكز «الامتزاج» اللازمة للاستقرار ولعمليات مكافحة المقاومة.

● الإخفاق في بناء قوات عراقية فعالة بعد إلغاء المؤسسات الدفاعية والأمنية.

---

(٨٩) أنتوني كوردسمان، «العراق.. ما العمل؟،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٤ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٤)، ص ٥٨ ـ ٦٧.

(٩٠) «ماذا حصل في سجن أبو غريب في العراق؟ التقرير النهائي للمجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال من جانب وزارة الدفاع (الأمريكية)،» ص ٧٠.

وهو إخفاق وضع عبئاً كبيراً كان يمكن تجنبه على القوات الأمريكية وقوات التحالف، وزاد من تفاقم الشعور العراقي بأن العراق قد احتلته قوات معادية.

● الإخفاق في التخطيط والتنفيذ الفعال لعمليات واسعة للمعلومات، قبل الغزو وبعده بهدف كسب «قلوب وعقول العراقيين» وإقناعهم بأن التحالف جاءهم محرّراً وسيغادر، وليس محتلاً باقياً مستغلاً العراق، وأن التحالف سيقدم عوناً ودعماً لحكومة ودولة مستقلة حقاً.

أخفقت الولايات المتحدة في معاملة العراقيين كشركاء في جهود مكافحة المقاومة لما يربو على سنة بعد سقوط النظام، وفي حين كانت المقاومة تشتد عوداً، وتزداد خطورة على القوات المتحالفة والعناصر الموالية، كانت نظرة ومواقف مختلف المسؤولين الأمريكان تجاه حقيقة المقاومة تتلخص في:

ـ الإنكار كوسيلة في حرب مكافحة المقاومة

أصرّت الولايات المتحدة لفترة امتدت معظم السنة الأولى بعد سقوط النظام، على أنها تواجه عدداً محدوداً من المقاومين بحيث يمكن لقوات التحالف أن تهزمهم قبل وقت كافٍ من الانتخابات. ولم تلاحظ مستوى الخطر الذي سيظهر، إذا لم توفر وظائف أو معاشات تقاعد للضباط المحترفين العراقيين الذين كانوا يتعرضون لبطالة كاسحة على نطاق البلد، أو أن تضمهم إلى جهد بناء الدولة. وفي وقت متأخر حتّى ربيع ٢٠٠٤ كانت الولايات المتحدة لا تزال عاجزة عن الإقرار بالمدى الحقيقي لخطر المقاومة والمدى الذي يمكن أن يصل إليه السخط الشعبي من قوات التحالف إذا هي لم تتصرف فوراً لإعادة بناء مزيج جدير بالاقتناع من القوات العسكرية والأمنية العراقية. وهو ما جعل الأمن الشخصي الهَمّ الأول لدى الشعب العراقي.

ـ الإخفاق في الاعتراف بأبعاد المشكلة حتّى منتصف عام ٢٠٠٤ نتيجة لإخفاق الولايات المتحدة في إدراك حقيقة المقاومة العراقية خلال السنة الأولى من الاحتلال. وعليه أصبحت في مواجهة نموها وتصاعد زخمها، وفي الاعتراف بأن هذه المقاومة داخلية في شخصيتها وتتمتع بتأييد شعبي كبير وباختصار فإنّها أخفقت في التقدير الموضوعي لحقائق الواقع، وبطريقة تذكر المرء بما جرى إبان حرب فييتنام.

وفي وقت متأخر حتّى تموز/يوليو ٢٠٠٤ كان بعض الأعضاء ذوي المراكز الرفيعة في إدارة بوش لا يزالون في ما يبدو يعيشون في «بلاد العجائب» من حيث بياناتهم العلنية البعيدة عن الواقع، كما ظلّ كبار المسؤولين والضباط الأمريكيين يشيرون إلى المهاجمين باعتبارهم إرهابيين، ويعلنون تقديرات باتجاه التقليل من حجمهم وأعدادهم وأهميتهم وممارسة التشويه ضدهم.

ـ تكتيكات الخطر المتطور والضغط على قوات الحكومة

خلال الفترة من آب/ أغسطس ٢٠٠٣ حتّى الوقت الحاضر، برز المقاومون العراقيون قوة فعالة تمتلك تأييداً شعبياً، وطورت مزيجاً من تكتيكات تزداد تقدماً باطراد. طوال عام ٢٠٠٣ ومعظم النصف الأول من عام ٢٠٠٤ كان هناك توازن تقريبي بين الوسائل الأولية الثلاث للهجوم: الشحنات المتفجرة المرتجلة والنيران المباشرة والنيران غير المباشرة. وقد تنوعت أعداد الهجمات تنوعاً كبيراً شهراً بعد آخر.

ومع تصاعد عدد الهجمات في منطقة الموصل في الشمال، كانت بغداد تشهد قرابة مثلي عدد الهجمات والحوادث مقارنة بالمحافظات الأخرى، حيثُ وقع ٣٠٠ ـ ٤٠٠ هجوم في المتوسط شهرياً. وكان نصيب الأنبار وصلاح الدين ونينوى يتراوح بين ثلث ونصف هذا العدد. وبلغ متوسط عدد الهجمات في بابل وديالى نحو ١٠٠ شهرياً. وهناك مستويات دنيا نسبياً من الهجوم في محافظات كربلاء وذي قار وواسط وميسان ومثنى والنجف والقادسية. وكانت أدنى مستويات الهجمات في التأميم والبصرة.

اتجه المقاومون نحو عمليات تكييف وتطوير رئيسة من حيثُ التكتيكات والوسائل الهجومية: المزج بين تجهيزات تفجير مرتجلة (EID) الخام والمتطورة. كما وجّه المقاومون انتباهاً شديداً إلى الوسائل الأمريكية في جمع معلومات المخابرات والعمليات المضادة لتجهيزات التفجير المرتجلة، وغيروا أسلوبهم تبعاً لذلك.

في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ ذكر الجنرال ريتشارد كودي (Richard Cody) نائب رئيس أركان الجيش الأمريكي أن عدداً يتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ تجهيز تفجير ارتجالي تنفجر شهرياً، وأن قرابة نصفها إما ألحق أذى بأفراد أمريكيين أو حطم مركبات أمريكية. وذكر اللفتنانت جنرال جيمس تي كونواي (Jamy T. Conway) مدير العمليات في هيئة رئاسة أركان الحرب المشتركة الأمريكية في أيار/ مايو ٢٠٠٥ أن نسبة ٧٠ في المئة من إجمالي الخسائر البشرية في قوات التحالف حتّى ذلك التاريخ ومنذُ سقوط النظام كانت بسبب تجهيزات تفجير مرتجلة، وهو مجهود بلغ درجة من النجاح بحيث جعل الولايات المتحدة تعلن أنّه حتى مركباتها الحربية من طراز همفيز الكاملة التدريع غير مأمونة في مناطق الخطر العالي، وأنه يجري استبدالها بشاحنات مسلحة ذات تدريع ثقيل زنة خمسة أطنان.

لقد حسَّن المقاومون العراقيون باطراد قدراتهم على تنفيذ هجمات مركّبة. وبحلول ربيع عام ٢٠٠٥ أصبح المهاجمون يستخدمون بصورة متزايدة الهجمات

المختلطة للإغارة على منشآت أمريكية. تنفيذ سلسلة متعاقبة من الكمائن؛ تطوير خليط مركب وكمائن باستخدام أسلحة صغيرة وخفيفة (نيران متعددة في آن)؛ تقنيات «الهجمات الحاشدة» والهجمات على المركبات (أمكن لهذه التكتيكات أن تقتل أو تفجر حتّى مدرعة ثقيلة مثل الدبابة أبرامز، وأن تفرض خطراً رئيساً على مركبات أخف تدريعاً، وبالمثل على مشاة مكشوفين): التفجيرات الانتحارية والسيارات المفخخة والتفجيرات الضخمة؛ استخدام أفضل للأسلحة الخفيفة مثل الأسلحة الأوتوماتيكية (الرشاشة) وقذائف آر. بي. جي. وقذائف الهاون، والمهاجمة من مواقع نائية أو استخدام تجهيزات موقوتة؛ استغلال الفضائيات التلفزيونية العربية وكذلك الوسائط الإعلامية التقليدية؛ الإبقاء على استراتيجية استنزاف مستمر؛ توجيه ضربات قوية طبقاً لرزنامة من نقاط التحول و/ أو إلى أهداف مؤثرة؛ كشف واستغلال وضرب نقاط قوة المحتل وتوابعه؛ خلق شبكات غير رسمية موزعة لأغراض القيادة والسيطرة والاتصالات وأجهزة الحاسوب (IBM) كشافة الشوارع والمستطلعون؛ جعل المدن والبلدات ملاذات وشراكاً حضرية؛ استخدام دول الجوار والمناطق الحدودية كملاذات جزئية؛ خلق عمليات ومراكز متفرقة سريعة الحركة؛ استغلال نقاط الضعف في المخابرات البشرية الأمريكية، وتقدير أضرار المعارك وقدرات توصيف الأضرار؛ مواجهة المزايا الأمريكية في مجال الأقمار الاصطناعية للتعقب وفي الاتصالات الخليوية، استخدام «الانبعاث» والتسلل من جديد، والتمركز والاختباء والعودة للظهور؛ استخدام تكرارات الحوادث وتوزيع الهجمات والتكتيكات التي تنهك أو تهزم إمكانات المخابرات والاستطلاع والتعقب الأمريكية.

زيادة حجم وقوة تجهيزات التفجير المرتجلة لإبادة تميز الدروع لدى القوات الأمريكية وقوات التحالف (في حادثتين منفصلتين في أوائل كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ دمرت تجهيزات التفجير المرتجلة مركبة قتالية من طراز برادلي ودبابة من طراز أبرامز، وهاتان المركبتان هما من أكثر المركبات تدريعاً ثقيلاً في الترسانة الأمريكية)؛ مواجهة إمكانات المخابرات والاستطلاع والبحث الأمريكية والحكومية العراقية بمخابرات بشرية أكثر تفوقاً (وكما حصل في حرب فييتنام، فإن مصادر المخابرات البشرية المعادية مدفوعة غالباً بروابط عائلية و/ أو قيم تقليدية/ قبلية أو خوف من الانحياز للطرف الخطأ، **إن تغلغل الولاء المزدوج والمخابرات البشرية في قوات الأمن والقوات المسلحة العراقية يمكن أن يكون القاعدة أكثر مما هو الاستثناء)**.
استخدام الإعلام والمتسللين/ المتعاطفين والمعتقلين السابقين للمخابرات المضادة.

ذكر الجنرال كيسي في آذار/ مارس ٢٠٠٥ أن المقاومين الذين يعملون من مناطق معارضة للاحتلال يملكون من القوة البشرية والأسلحة والذخيرة والمال ما

يمكنهم من شنّ ما بين خمسين إلى ستين هجوماً يومياً. وأن عراقيين كثيرين يدعمون المقاومة بصورة سلبية، ويوفرون دعماً سياسياً لهجماتها على قوات التحالف. يؤكّد المصدر التالي هذا الاستنتاج بقوله إن مستوى نشاط المقاومة اليوم يعادل أربعة أو خمسة أمثال ما كان في أوائل صيف ٢٠٠٣. (١٠ ـ ١٢ هجوماً يومياً، مقابل نحو ٥٠ هجوماً كُلّ يوم في أيار/ مايو ٢٠٠٥)[٩١].

وقد أظهر استطلاع للرأي العام أجرته إحدى المؤسسات الخاصة لحساب التحالف، في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، أن نسبة تصل إلى ٤٥ في المئة من أولئك الذين جرى استطلاع يؤيدون الهجمات على قوات التحالف، بينما نسبة ١٥ في المئة فقط منهم تؤيد التحالف.

أمّا في ما يخص ماهية المقاومة الوطنية العراقية فهي تتكون من تنظيمات متعددة، وأن العمود الفقري للمقاومة هو الجيش العراقي السابق الذي يخطط لمعظمها ويزودها بالتقنية التكنولوجية، وهذا الجيش يتكون من ضباط عسكريين وتصنيع حربي ومخابرات وصنوف أخرى من الجيش العراقي الذي تمّ حلّه وتسريحه من قبل الاحتلال.

ولدى المقاومة مخابرات كفوءة ومتقدمة كثيراً على مخابرات القوات الأمريكية وحكومة الاحتلال، ولديها قدرة على جمع معلومات عن القوات الأمريكية والقوات العراقية التي تتعاون مع القوات الأمريكية وهي متغلغلة حتى في القوات الأمريكية[٩٢].

وبحسب معلومات غير رسمية تضم المقاومة الوطنية العراقية عشر مجموعات تالية مع تقديرات بأعدادهم[٩٣]:

المجموعة الأولى، الجيش العراقي السابق والذي يعمل تحت مسميين، الأغلبية منه تعمل تحت اسم الجيش الإسلامي السري. وهذه المجموعة تتكون من قوى تنظيمية واستخبارية لأن مجموعهم من قادة وضباط الجيش والمخابرات. تشكيلاتهم مكتملة، ولهم استراتيجية واضحة ووسائلهم واضحة ومطالبهم السياسية واضحة، وعددهم أكثر من عشرة آلاف شخص، بحسب بعض المطلعين، ويسمون أنفسهم

(٩١) كارل كونيتا، «دائرة شريرة: ديناميات الاحتلال والمقاومة في العراق، الجزء الأول: أنماط السخط الشعبي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠٥).

(٩٢) انظر: كوردسمان، «العراق.. ما العمل؟».

(٩٣) حسيب: «هذا الاعتراف الأمريكي بالهزيمة في العراق،» و«حول التطورات في العراق: المقاومة تقوى وتنتشر والقوات الأمريكية تضعف،» ص ٦ ـ ٣٧.

أحياناً بالجيش العراقي الإسلامي، أو بالجيش الوطني العراقي. وقد امتد نشاطهم إلى الديوانية والناصرية والعمارة بحسب بعض المعلومات غير المنشورة.

المجموعة الثانية، جزء من الجيش العراقي تابع لحزب البعث وتعمل باسم جيش محمّد.

المجموعة الثالثة، جماعة أنصار السنة، وهي جماعة منظمة، تدرب قسم كبير منها في أفغانستان وعاد إلى العراق. يتبعون في أسلوب عملهم جماعة القاعدة ولكن ليست لهم علاقة تنظيمية معها بسبب اختلافاتهم الفكرية والاجتهادية حول بعض المسائل، وعدد هذه الجماعة بحدود أربعة آلاف.

المجموعة الرابعة، جماعة أنصار الإسلام، جماعة منظمة، تعلمت في أفغانستان وانتقلت إلى شمال العراق قبل الحرب وخاضت معارك ضدّ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. تلقت ضربة قوية بداية الحرب. وأكثر هذه الجماعة من الأكراد ومعهم عدد كبير من العرب وبخاصة من الكويت والسعودية. وكانت عملياتهم في الشمال تحديداً وانتقلت في الآونة الأخيرة إلى المحافظات في الوسط والجنوب، البصرة والعمارة، ويقودهم الملا غريغار، وهو مثقف وانتماؤه للإسلام أكثر من انتمائه للعنصر الكردي، وعددهم يتجاوز خمسة آلاف.

المجموعة الخامسة، كتائب ثورة العشرين، ويُحتمل أنها مجموعة لها علاقة مع هيئة علماء المسلمين. عددهم قليل (بحدود ١٠٠٠ ـ ١٥٠٠) ولكن لديهم إمكانات مادية بسبب المساعدات التي وصلتهم من أطراف عربية ودولية. وكانوا بداية في منطقة الفلوجة والرمادي، وانتشروا الآن في الموصل وبغداد وديالى ومناطق أخرى.

المجموعة السادسة، جيش المجاهدين، تشكلت من بعض الجماعات بعد الاحتلال، وكان الرابط بين هذه المجموعات هو المعاملة السيئة لهم من الاحتلال. الغالبية العظمى منهم قوميون عرب ناصريون يجمعون المال لشراء بعض السلاح، إمكاناتهم بسيطة، عملياتهم متفرقة، يعاونون المجموعات الأخرى عندما تكون العملية أو العمليات في مناطقهم، وعددهم أكثر من ثلاثة آلاف شخص.

المجموعة السابعة، مجلس شورى المجاهدين، تكونت من اتفاق وائتلاف عدد كبير من المجموعات التنظيمية، والغرض منها هو تنفيذ علميات ضدّ الأمريكان ووقف الأخطاء الحاصلة عند التنظيمات.

المجموعة الثامنة، المقاومة الإسلامية الأصولية الوهابية. كان يرأسها الشيخ **مهدي الصميدعي**، الذي اعتقل منذ بضعة أشهر، صغيرة الحجم ومحدودة الفعالية.

المجموعة التاسعة، المقاومة المسلَّحة للمسلمين الصوفيين، محدودة العدد لكنها فعالة.

المجموعة العاشرة، تتألف من جماعات إما عائلية أو تنتمي إلى منطقة معينة، وهي موجودة في كُلّ مناطق العراق وكُل محافظاته، ولكن لا رابط بينها وليس لها علاقة بالمجموعات الأخرى المذكورة.

٦ ـ قضايا عراقية مستقبلية

بعد إعلان ممثل الاحتلال تسليم السلطة للحكومة العراقية المؤقتة قبل يومين من تاريخه المحدد بـ ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤ ـ ذكرى ثورة العشرين ـ يكون العراق قد استعاد سيادته «رسمياً» في المحافل الدولية تتقدمها الأمم المتحدة. ولكن يلاحظ أن سلطة الاحتلال تركت أعداداً من المستشارين تغطي وزارات وأجهزة الدولة، واستمرت قوات الاحتلال التي تحولت اسمياً إلى القوات المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة، تقوم بممارساتها دون أن تخضع للقانون العراقي أو للقوانين الدولية في ما يتعلق بجرائم الحرب، وبقيت القضية الأمنية وآلاف المعتقلين العراقيين تحت سيطرة هذه القوات، ومُنحت الأوامر والقرارات التي أصدرها ممثل الاحتلال على مدى أكثر من سنة قوة ملزمة للحكومات العراقية، ومن ثم هناك الكثير من الأعباء التي سيتحملها شعب العراق، وتتطلب زحزحتها ومعالجتها. وفوق ذلك تتطلب المرحلة الحالية فتح ملفات ساخنة توفر إمكانية بناء عقد اجتماعي ـ دستور دائم ـ يُعبّر على نحو متوازن عن مختلف مصالح الأطياف العراقية في إطار المصلحة العليا، وكذا الأمر في ما يخص استكمال السيادة المنقوصة ومهمة بناء القوات المسلحة والجيش وأجهزة الأمن، وقضية التنمية ومعالجة أزمة البطالة التي بلغت ٦٧ في المئة[٩٤].

يُضاف إلى ذلك بذل الجهود الحثيثة والمكثفة لحل الخلافات الحادة بين الأطراف العراقية بشأن طبيعة نظام الحكم: علاقة الدولة بالدين. مسألة الهوية واللغة. الأخذ بالنظام الرئاسي أو الوزاري أو المختلط. مسألة اللامركزية والفدرالية والأسس التي تقوم عليها.

إن فشل السياسة الأمريكية في إقامة حكم ديمقراطي في العراق[٩٥]، يؤكّد أن الديمقراطية لا تستورد لأنها مهمة أهل البلد أنفسهم، وبالنتيجة فإن الطريقة الوحيدة

---

(٩٤) كلاين، «بغداد: السنة الصفر نهب العراق سعياً إلى «يوتوبيا» المحافظين الجدد،» ص ٣٨.

(٩٥) إيريك رولو، «النتائج والتداعيات دولياً،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٧٤.

والطبيعية هي أن يبادر شعب العراق إلى تحمّل أعباء المسيرة الدستورية ـ الديمقراطية بقواه الذاتية تسانده حضارته العريقة وخبراته الواسعة من دون إهمال الإفادة من تجارب الآخرين.

بدأت الحركة الدستورية بصورة مبكرة مع دعوة النجف في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ (ذكرى ثورة العشرين) المطالبة بضرورة أن يصوغ العراقيون بأنفسهم دستورهم عن طريق انتخاب جمعية تأسيسية، خصوصاً بعد أن سرت شائعات بأن الأمريكيين والإسرائيليين سيكتبون الدستور. هذا بالرغم من أن هذه المبادرة تحولت إلى غزل مع المحتل، على شاكلة الغزل الإيراني[٩٦]، وتقزمت في صورتها الطائفية لاحقاً.

وعموماً، وكما حدث في تعيين «مجلس الحكم»، فقد بادر ممثل الاحتلال إلى إصدار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بموجب الأمر المرقم ٩٦ ـ تاريخ ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤، بمثابة دستور مؤقت للبلاد، متضمناً رسم خطوات إجراء الانتخابات وإصدار الدستور الدائم وإنشاء حكومة منتخبة، وليواجه جملة اعتراضات تتلخص في منح الأقلية[٩٧] (كُلّ ثلاث محافظات) حق النقض ضد الأكثرية في تبني الدستور المستقبلي للبلاد. الصلاحيات الممنوحة للمحافظات واسعة إلى حدود تكاد تخفي معها أية سلطة مركزية في الدولة، وتقود إلى بناء حكومة رخوة في ظروف البلاد غير المستقرة. منح منظمات المجتمع المدني حقّ العمل من دون رقابة أو موافقة أو تنظيم سجل بالتعاون مع أي شخص أو مؤسسة أجنبية. النصّ على براءة المتهم حتى يُدان، في حين أن هناك آلاف العراقيين في السجون والمعتقلات تحت سلطة الاحتلال في غياب حقوقهم القانونية.

يشير القانون إلى أن النظام ديمقراطي، في حين يحرم أعضاء حزب البعث من أي دور ويمنعهم من المساهمة كمواطنين ما لم يوقعوا «صك براءة» كما كان الحال في العهد الملكي مع أعضاء الحزب الشيوعي العراقي. النصّ على أن «الشعب العربي» في العراق «جزء من الأمة العربية» يعكس الجهل والخلط بين القومية/ الأمة وبين الدولة/ الشعب، لأن العراق شعب واحد بقومياته المختلفة، ولا توجد دولة تتكون من شعبين! كما إن تسمية الدولة تطابق عادة انتماء أغلبيته القومية، وإن وجود قوميات

---

(٩٦) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب، البند أولاً، الفقرة (١).

(٩٧) انظر تعقيب صباح المختار على بحث: شعبان، «الدستور ونظام الحكم،» ص ٥٦٢ ـ ٥٦٣، وانظر مناقشات حدين صباحي، محمد عارف، صفوت جميل إسماعيل، أحمد المالكي، وعبد الحسين شعبان التي دارت حول البحث نفسه، ص ٥٨٠ ـ ٥٨١ و٥٨٣ على التوالي.

أخرى لا تنفي هويته القومية، كما هو حاصل في إيران وتركيا وغيرهما[٩٨]. تحريم تدخل الجيش في القضايا الداخلية يتنافى مع الواقع الحالي لدور وممارسات طلائع الجيش الجاري تشكيلها والعاملة تحت سلطة الاحتلال في تقتيل الشعب العراقي.

كذلك صدر «قرار/ قانون» بتشكيل «مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة» من قبل ممثل الاحتلال (٤/ ٥/ ٢٠٠٤)، وقام بتعيين أعضائها، وأغلبهم من حملة الجنسية الأمريكية. ومن المعروف أن من يحصل على هذه الجنسية عليه أداء القسم بالولاء الوحيد للولايات المتحدة! يُضاف إلى ذلك أن المحتل لا يملك حقّ تشريع مثل هذه القوانين السيادية، كما إن قراري مجلس الأمن رقمي ١٤٨٣/ ٢٠٠٣ و١٥١١/ ٢٠٠٣ ليس فيهما ما يخول ممثل الاحتلال إصدار مثل هذه القوانين، وهي بالنتيجة غير ملزمة للحكومات العراقية. يُضاف إلى ذلك أن ظروف البلاد غير المستقرة في ظلّ الفوضى القائمة واستمرار وجود وتأثيرات المحتل في توجيه السياسة العراقية، كلها تدعو إلى شيء من الانتظار. من هنا كانت الدعوة إلى «التأني في صياغة وتشريع الدستور. . » وسدّ الفراغ الدستوري بإصدار إعلان دستوري مؤقت أو العودة إلى دستور ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ بعد تعديله على نحو يتناسب مع عراق دستوري لما بعد إنهاء الاحتلال[٩٩]. وعليه فإن إصرار سلطة الاحتلال والحكومة المؤقتة التي خرجت من رحمها، على إجراء الانتخابات وإقرار الدستور قبل رحيل الاحتلال أو في غياب إشراف دولي مستقل ومحايد، يثير مخاوف من تلفيق حكومة منتخبة بغية تمرير اتفاقات تكبل الشعب العراقي مستقبلاً.

وبالرغم من غياب الظروف الموضوعية لإجراء انتخابات نزيهة، فقد جرت انتخابات صيف ٢٠٠٤ وسط مقاطعة أطياف واسعة من الشعب العراقي وممارسة مختلف أشكال التزييف، فكانت النتيجة حكومة طائفية ـ عرقية قدمت مسودة دستور مستنسخ من قانون المحتل لإدارة الدولة العراقية السابق الذكر، لعرضه على استفتاء عام في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥، بما فيه من مثالب تتلخص في[١٠٠]:

ـ **غياب الشرعية**، متمثلة في اغتصاب المحتل لأداة شرعية الانتخابات (إرادة

---

(٩٨) شعبان، «الدستور ونظام الحكم،» ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٥٠٥ و٥٠٩؛ خير الدين حسيب، «بوش سيتمادى في استعمال القوة،» **الكادر**، ٧/ ١٢/ ٢٠٠٤؛ عبد الوهاب حميد رشيد: «شرعية الانتخابات في العراق المحتل،» **الكادر**، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٤، و«شرعية الانتخابات في العراق المحتل،» **ثوابت**، ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٤، و Iraq4allnews: 29/10/ 2004, and 2/11/2004.

(١٠٠) عبد الوهاب حميد رشيد، «نقد مشروع الدستور العراقي،» **الكادر**، ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٥.

الناس/ المقترعين)، وغياب الأمن/ الاستقرار والسلام الاجتماعي في ظروف عدم شرعية الاحتلال.

ـ **الديباجة**، إن الحديث عن المراجع الدينية «العظام» مصدراً للاستلهام، يعني الاعتراف بها مصدراً للتشريع، ومنحها دور الحكم الفصل في تحديد معنى الإسلام، وحيثُ إن هذه المراجع منقسمة مذهبياً ـ طائفياً في غياب مرجعية تعبر عن الوحدة الإسلامية، فهذا يعني أن الحياة الدستورية/ السياسية، سوف تتجه لا محالة نحو الطائفية.

إن إعطاء «المرجعيات» دور الحكم الفصل في تحديد معنى الإسلام، يمكن أن يفتح الباب لإخضاع المؤسسة التشريعية للهيمنة الطائفية إذا ما نجحت الجهود الجارية لتسريب أصحاب العمائم إلى المحكمة الدستورية، أعلى هيئة للبت في دستورية القوانين، وبناء نظام سياسي للملالي أقرب إلى النظام الإيراني وأكثر التصاقاً به.

ـ **شكل نظام الحكم**، الأخذ بالنظام الوزاري، وإلغاء صلاحيات النقض الرئاسي كضامن للحد من غل السلطة التنفيذية (وزارة الأغلبية البسيطة)، عوامل يمكن أن تفضي إلى فرض دكتاتورية الأغلبية البسيطة. وهذا سيوفر احتمالاً يشتد يومياً بفتح بوابات دكتاتورية دينية على غرار النظام الإيراني[١٠١].

ـ **الفدرالية العشائرية ـ الطائفية**، ظهرت بوادر الفدرالية تاريخياً باتجاه توحيد/ اتحاد أجزاء مستقلة من كانتونات (سويسرا) وولايات (أمريكا) ومدن مستقلة (أوروبا) لتشكل دولة الوحدة الوطنية بصيغتها الفدرالية، وبناء حكومة مركزية قوية لا حكومة ضعيفة في ظروف الفوضى. بكلمات أخرى، تحققت الفدرالية تاريخياً في سياق لململة أجزاء لتشكيل دولة الوحدة الوطنية وليس العكس.

● تأكيد وجود لغتين رسميتين مسألة غير اعتيادية. هناك لغة رسمية واحدة لكل دولة متعارف عليها عالمياً. وهذا لا يمنع حق المجموعات اللغوية استخدام لغاتها الخاصة في ممارسة شعائرها وإحياء تراثها، كما إن هذه الصفة في الدستور تقترب من أحد شروط الكونفدرالية، حيثُ تحتفظ كُلّ دولة فيها بلغتِها الرسمية.

● توزيع السلطات بين الأقاليم والحكومة المركزية منحت الأقاليم سلطات واسعة تفوق سلطات الحكومة المركزية بما في ذلك إعداد دساتيرها والاستفتاء

---

(١٠١) فالح عبد الجبار، «العراق: صراع العروبة والأسلمة في الدستور وحوله،» **الحوار المتمدن**، ٥/ ٩/ ٢٠٠٥.

عليها، بضمنها «حقّ تقرير المصير» دون الرجوع إلى المركز. وهذا سيوفر حقاً دستورياً في التقسيم والتفتيت.

● جوانب أخرى في الدستور المقترح تقوض دعائم التوافق في المجتمع العراقي بالنصّ على التمييز الطائفي ـ الدينيّ بتوفير حماية قانونية لطائفة دينية دون الطوائف والديانات الأخرى. وهذا مَا يتنافى مع التوصيف القانوني لأماكن العبادة وفق اتفاقية لاهاي.

ـ **الهوية الدينية للدولة**، ينصّ الدستور المقترح في مادته الأولى على أن الإسلام مصدر أساس للتشريع (أولاً)، ولا يجوز سنّ قانون يتعارض مع «ثوابت أحكام الإسلام» (أ). وبذلك يجعل من الإسلام المصدر الوحيد للتشريع. ثُمّ يقفز باتجاه آخر: عدم جواز سَنّ قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية (ب)، وعدم جواز سنّ قانون يتعارض مع الحقوق والحريات (ج). وبذلك يجمع الدستور بين نقيضين: القيم الدينيّة الغيبية الثابتة/ الجامدة في مواجهة القيم الدنيوية الوضعية المتغيرة/ المتطورة!

ـ **الهوية الوطنية للدولة**، النصّ على أن الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية (م ٣) هو نقل حرفي لما ورد في «القانون المؤقت.» الذي سبقت مناقشته، كما إن تغيير هذه المادة في المسودة المنقحة للدستور بالتأكيد على أن العراق جزء من العالم الإسلامي ومؤسس فعال في الجامعة العربية وملتزم ميثاقها، طريقة تلفيقية لإلغاء هوية العراق وانتمائه التاريخي إلى الوطن العربي.

ـ **اجتثاث البعث**، نصّ آخر منقول من «القانون المؤقت»يُضاف إلى ما سبقت مناقشته. إن التحريم يعني إصرار السلطة على استمرار وتنمية بيئة الصراع السياسي والعنف، بالإضافة إلى أن هذا الإجراء سيستخدم وسيلة لتصفية الخصوم السياسيين.

ـ **قطاع النفط والثروة الوطنية**، ينصّ الدستور المقترح على أن تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الإقليم والمحافظات المنتجة (م ١١٠ ـ أولاً). تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الإقليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز. (م ١١٠ ـ ثانياً). وبحسب العديد من الخبراء تحتوي هذه الصياغة مضامين وآثاراً سلبية كثيرة تتقدمها[١٠٢]:

● إن مهمة توزيع الثروة النفطية على نحو أكثر عدلاً لا تدعو إلى تقطيع

(١٠٢) <http://www.abutamam.blogspot.com>.

أوصال قطاع النفط، بل توزيع الخدمات العامة ومشروعات التنمية جغرافياً على نحو متناسب وتوزيعات السكان و/ أو مستوى إنتاجية المنطقة الجغرافية/ المحافظة المعنية.

● غياب رؤية واضحة لقضية النفط إلى حدود الفوضى في ظروف فقدان صنع القرار المركزي، علاوة على مسألة التشريع.

● إن تحديد مسؤولية الحكومة المركزية بالحقول المنتجة حالياً، وهي قديمة، يحد من سلطتها في سرعة استغلال الحقول العملاقة، وذلك في ظروف الحاجة إلى ضرورة تطوير حقول جديدة ووضع معايير للتفاوض وقانون للموارد النفطية التي ستكون مهمة شاقة.

● وفي غياب السيطرة الكاملة لأجهزة السلطة المركزية مثل شركة وطنية للنفط، ستقود الفدرالية إلى خلق اضطراب في هذا القطاع وتعويق الاستثمارات، وبخاصة إذا كانت الأولوية للقوانين الإقليمية على القوانين الفدرالية.

● وستضطر شركات النفط العالمية إلى التفاوض على تطوير الحقول في العراق مع الحكومات الإقليمية ومع الحكومة المركزية، كما إن سحب سلطة اتخاذ القرار من وزارة النفط المتمرسة بكوادرها المؤهلة، والغموض الذي يكتنف مشروع الدستور في ما يتعلق بالسياسة النفطية سيوجه ضربة لتطوير هذا القطاع.

● وستواجه الشركات مشاكل قانونية ضخمة، فإذا وقّعت اتفاقاً مع كيان سياسي (إقليم) فربما لا يكون عقدها مصوناً في الأجل الطويل، كما تركت الصياغة الحالية للدستور الباب مفتوحاً أمام التأويل وتنافس المحافظات المختلفة وإضعاف دور الحكومة المركزية في استغلال الموارد النفطية الجديدة.

● ضرورة الاعتراف بأهمية إيرادات النفط للحكومة المركزية بغية تخطيط التنمية الاقتصادية وسداد الدين الخارجي وتمويل الميزانية الحكومية.

● وبغض النظر عن الإطار السياسي الذي سيظهر في نهاية المشوار، فإن صناعة النفط، التي تشكّل رمزاً أصيلاً من رموز نضال العراقيين ومعلماً ساطعاً من معالم وحدتهم الوطنية، لا بُد وأن تبقى مركزية ويتم تشغيلها بطريقة موحدة ككل، لأنها الصيغة المتوافقة مع قناعة العراقيين، باعتبارها قيمة عليا في ذاتها ورمزاً للوحدة الوطنية[١٠٣].

---

(١٠٣) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب، البند ثالثاً.

ـ مثالب أخرى

● غياب الحقوق المتساوية للمرأة مع الرجل، وتراجع مكانتها، لأَنها ستقع تحت تعليمات المرجعيات الطائفية. ولقد بدأت النساء الناشطات حملة تعبئة في أعقاب الأنباء التي ذكرت أن المسودات التي بُحِثَتْ من جانب لجنة صياغة الدستور كانت ضارة بحقوق النساء. وفي يوم ٢٤ تموز/يوليو استقبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أشرف قاضي وفداً نسائياً أعرب له عن القلق إزاء خطط لتشريع الحالة الاجتماعية طبقاً لممارسات دينية، وطلب الوفد مساعدة الأمم المتحدة في تأمين احترام المعاهدات الدولية التي صادق عليها العراق، وبصفة خاصة معاهدة إزالة كُل أشكال التمييز ضدّ النساء[١٠٤].

● النصّ الوارد في مسودة الدستور على أن العراقي هو من ولِد لأَب عراقي أو لأَم عراقية (م ١٨ ـ أولاً) مبدأ لا يعمل به إلا في الكيان الصهيوني.

● تنازلات مقصودة لحق العراق في امتلاك التكنولوجيا الحديثة.

● غياب النصّ على تحريم القواعد الأجنبية في المسودة المنقحة بعد أن كان مثبتاً في المسودة السابقة عليها.

في الانتخابات السابقة استخدمت الحكومة الدمية والأطراف الطائفية الدين كوسيلة لدفع الناس إلى التصويت. وكانت الفتاوى الطائفية، بما فيها فتوى السيستاني ـ الصامت والمنقولة من خلال أعوانه الوعيد بجهنم لكُلّ ممتنع عن التصويت و/أو تحريم الزوجة على زوجها عند الامتناع عن التصويت، علاوة على الوعود الانتخابية بجدولة خروج المحتل وتوفير الخدمات العامة، وهي وعودٌ شَكَّلتْ عوامل رئيسة في توجه جزء من المقترعين نحو صناديق الاقتراع، فجاءت الحصيلة جمعية تشريعية تقوم على المحاصصة الطائفية، وكانت باكورة أعمالها تقديم طلب إلى مجلس الأمن السماح للمحتل البقاء في العراق، ومكافأتها بضمان رواتب التقاعد لأَعضائها مدى الحياة لقاء خدماتها «الجليلة» لبضعة أشهر. وهذه المحصلات أكدت أن الانتخابات لم تكن سوى حركة مسرحية لتنفيذ مخططات المحتل بإضفاء «الشرعيّة الدولية» على استمرار الاحتلال. وفي المرحلة التالية من الاستعداد للاستفتاء على «الدستور» مارست الحكومة الطائفية ومرجعياتها وقوى الاحتلال جميع الوسائل المتاحة لإظهار القبول بالدستور، وتكريس النظام الطائفي التمزيقي في العراق المحتل.

---

(١٠٤) بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، «انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، ١ تموز/يوليو ـ ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥».

والجدير بالذكر أن ندوة **مستقبل العراق**(١٠٥) ناقشت وأقرّت أربعة مشروعات قوانين: مشروع دستور جمهورية العراق. مشروع قانون خاص بالجمعيات المدنية والأحزاب السياسية. مشروع قانون انتخاب البرلمان العراقي (وفقاً لنظام التمثيل النسبي). قانون الهيئة الوطنية العليا للانتخابات في العراق. ولقد ساهمت في إعدادها نخبة من الخبراء العراقيين ـ العرب بإشراف ومبادرة مركز دراسات الوحدة العربية، باتجاه بناء عراق جمهوري ديمقراطي موحّد، يكفل لجميع المواطنين حرية الفكر والتعبير والعقيدة والعبادة، وفي سياق بناء نظام يتصف بالعدل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتكافؤ الفرص، والمساواة أمام القانون، ومتابعة الدور الحضاري للعراق في نشر المعرفة وتعزيز قيم الحرية والعدل والسلام (ديباجة الدستور). وهي معدة لأية حكومة وطنية عراقية مستقلة قادمة للإفادة منها بالكيفية المناسبة.

إن إخفاق التجربة الدستورية منذ إنشاء الدولة العراقية الحديثة، وفشل الدساتير الجمهورية المؤقتة عبّرت عن فشل القوى العراقية في التوصل إلى توافقات وطنية عريضة تتناسب وتتناغم مع مشروع تحديث الدولة ـ المجتمع. ثمّ إنّ إعادة الدولة ـ المجتمع ـ إلى طور ما قبل المجتمع السياسي المنظم نتيجة الاحتلال، يطرح المهمة الملحّة أمام النخب والقوى والجماعات والأفراد من كُلّ الأطياف العراقية لإطلاق حركة اجتماعية وسياسية وفكرية كبرى من أجل تمكين العراقيين وحدهم صياغة الدستور. وهذا يدعو إلى التشديد على ضرورة حصر بناء الدستور بمشاركة الأطياف العراقية كافة، وبعيداً عن دور وتأثير الاحتلال وأعوانه. وفي السطور التالية جملة مقترحات لمضامين الدستور العراقي الدائم المنشود:

● تأكيد مبدأ إعادة تكييف الأركان الأربعة للبيئة الاجتماعية العراقية بصورة نمطية متصاعدة من: الوحدانية، السرية/ الباطنية، المطلق، العنف نحو: التعددية، العلنية، القناعة النسبية، التعامل السلمي، وذلك في سياق عملية تغيير جذرية مديدة.

● ضمان مبدأ الفصل بين السلطات في ظلّ التوازن والرقابة المتبادلة.

● الأخذ بمبدأ اللامركزية بحيث لا تقود إلى التفتت بل التوحد، وليس إلى ضعف الحكومة بل إلى قوتها.

---

(١٠٥) برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق».

● تأكيد ملكية الشعب العراقي ثرواته الطبيعية وحقوقه في إدارة القطاع العام الذي يجب أن يمارس دوره الأساسي ـ الاقتصادي والاجتماعي.

● أهمية تطوير البيئة الطبيعية والحفاظ على نظافتها، وبخاصة بعد كوارث الحروب التي قادت إلى تلويثها باليورانيوم المنضّب.

● إلغاء عقوبة الإعدام وتحسين أحوال السجون باتجاه إعادة تأهيل النزلاء اجتماعياً.

● فصل الدين عن الدولة ـ علمانية الدولة ـ في إطار الحريات الدينيّة وتنزيه الدين بإبعاده عن اللعبة السياسية.

● المساواة التامة بين المرأة والرجل. وممارسة كاملة لحقها في العمل بما في ذلك الجيش والشرطة والأمن، وتحقيق استقلالها الاقتصادي والحياتي.

● تحديد وظيفة رأس الدولة/ السلطة التنفذية بدورتين انتخابيتين.

● تأكيد المبادئ الدستورية وتثبيتها على نحو واضح بحيث تشكل النواة لإصلاح النظام القانوني وإلغاء القوانين المقيدة للحريات بما في ذلك المحاكم الاستثنائية.

● ضمان التعددية السياسية والفكرية والثقافية والقومية، والحرص على الوصول إلى صياغات قانونية متوازنة تحدد المعاني والألفاظ والمبادئ والدلالات بشكل واضح وتعكس طبيعة تنوع وتعدد وتركيب المجتمع العراقي وموزاييكه.

● تحريم قانوني التميز العنصري والشوفيني تحريماً تاماً وتأكيد المساواة بين المواطنين، وعدم التمييز بسبب المواصفات التقليدية/ الوراثية أو الطبقية أو السياسية.

● الالتزام بالمواطنة العراقية وجعلها معياراً أساسياً، وتحديد ذلك دستورياً وبما يؤدي إلى إعادة النظر بقوانين الجنسية العراقية وفق نظرة وطنية إنسانية.

● تأكيد أفضلية المواطن على أساس كفاءته وخبرته وخدمته للوطن بعيداً عن أية خلفية طائفية أو إثنية، أو محاصصة مذهبية أو عرقية أو عشائرية أو جهوية، تحاشياً لتفتيت المجتمع العراقي.

● تأكيد مبدأ تداول السلطة سلمياً وشرعياً بموجب الدستور.

● تثبيت احترام الرأي والرأي الآخر وتحديد حقوق الأقلية والأكثرية بما يؤدي إلى الاحترام المتبادل والمنافسة النزيهة وتأكيد ضمان الأكثرية لحقوق الأقلية.

● إن جوهر العملية الديمقراطية هو تمكين الشعب من ممارسة حقه في اختيار ممثليه عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة القائمة على المنافسة النزيهة. وجعل صندوق الاقتراع «أداة تغيير وليس أداة تجميل الحكام»[106].

● تشكيل لجنة مستقلة مالياً وإدارياً تضم ممثلي السلطات الثلاث والمجتمع المدني للرقابة على الانتخابات وضمان نزاهتها وصحة نتائجها، ومنح اللجنة سلطة إلغاء حقّ المرشح وحرمانه من الترشيح لدورتين انتخابيتين في حالة ثبوت تزييف الانتخابات لصالحه[107].

● ضمان الحريات الأساسية الأربع: التعبير والرأي، الاعتقاد، التنظيم الحزبي والمهني والنقابي، والمشاركة السياسية في إدارة شؤون الحكم.

● النصّ الدستوري على تأكيد حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية.

● تأكيد مبدأ التسامح والإخاء والمساواة والعدل الاجتماعي ومكافحة العنف والثأر بتعزيز مبدأ سيادة القانون، وتحريم العزل السياسي والاحتكار وتأكيد أسس مدنية المجتمع. وتحويل الجيش إلى مهامه الدفاعية الأساسية لحماية الوطن، والمشاركة في الإعمار وإعادة البناء.

● تثبيت الصفة القومية للدولة على أساس أن العراق هو جزء من الأمة العربية يتألف من قوميتين رئيستين هما العرب والأكراد، وأقليات قومية أخرى يحفظ الدستور حقوقها الثقافية والإدارية.

---

(١٠٦) شعبان، «الدستور ونظام الحكم،» ص ٥٤٢.

(١٠٧) رشيد، مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة، ص ١٣٢؛ مداخلة محمد جواد علي ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: القصاب، «الجيش،» ص ٦٢٧، ومداخلة منصور ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: الحريري، «الوحدة الوطنية،» ص ٧٠٧ ـ ٧٠٨.



الفصل الرابع

البنيـــــة الاقتصاديـــــة



يعتبر الجانب الاقتصادي بمؤسساته، بالإضافة إلى أفكاره ومنهجيته وطبيعة النظام الاقتصادي الملائم، ثاني المحاور البنيوية للمسيرة الديمقراطية. ولعلَّ أبرز معايير هذا المحور هو تحسين دخل ومستوى معيشة عامة الناس بصور نمطية مستمرة ومكافحة مختلف أشكال البطالة، وتقليص فجوة الدخل ـ الثروة وخلق بيئة تقوم على تكافؤ الفرص والضمانات الاجتماعية واعتماد معيار الكفاءة الإنتاجية باعتباره المعيار الأشمل للمشاركة في التنمية وثمارها، علاوة على خلق مصالح اقتصادية مشتركة بين جميع الأطياف الاجتماعية على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي الداخلي والمصالح المشتركة المتبادلة.

أولاً: أزمة التنمية الاقتصادية في العراق

لا يمكن عزل ممارسات التنمية في العراق، طبيعتها، إنجازاتها، إخفاقاتها عن أبعاد الصراع التاريخية، الإقليمية، الدولية، الاجتماعية، الأيديولوجية، وفوق ذلك كله البترول، حيثُ حكمت هذه القوى مسيرة التنمية في البلاد، فالتنمية باعتبارها تخصيص الموارد من قبل الدولة للأغراض الاستثمارية، كانت وما زالت متغيراً تابعاً يتم تحديده عبر تفاعل القوى المذكورة[1].

يتصف الاقتصاد العراقي بالقطبية الأحادية، متمثلة في الأهمية الضخمة للقطاع النفطي باعتباره محور تمويل ماكينته الاقتصادية من زراعية وصناعية وهياكل أساسية وخدمات عامة، فالعوائد النفطية وفَّرت تاريخياً نسبة قد تصل إلى ٩٩ في المئة من العملات الأجنبية. كما إن المساهمة المباشرة لهذا القطاع لم تقل عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي. وتتضاعف هذه النسبة عند حسابَ الآثار غير المباشرة للنفط في الاقتصاد العراقي. وهذا الاعتماد الكبير على القطاع النفطي وارتباطه بالأسواق الخارجية، يعني أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد مفتوح ومعتمد على الخارج، فاقد

(١) عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ١٩٥٠ ـ ٢٠١٠**، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥)، ص ١٦٩.

أبسط مقومات الاعتماد على النفس أو الاستمرارية الذاتية. وهذا هو محور ضعفه.

ومع أن الحكومات الملكية والجمهورية أنفقت ما لا يقل عن ٦٠ بليون دولار في مجال الاستثمارات العامة، لكن سياساتها التنموية فشلت في إعادة بناء وتنويع هيكل الاقتصاد العراقي وتقليص فجوته البنيوية لصالح إسراع نسبي لتنمية القطاعات التقليدية مقارنة بالقطاع النفطي المتطور. ولقد تدهورت الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤,٦ في المئة عام ١٩٥٣ إلى ٨,٩ في المئة عام ١٩٩٠، بينما بقيت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية دون ١٠ في المئة من هذا الناتج، كما استمرّت مساهمة القطاعات الخدمية ضئيلة نسبياً، بخاصة السياحة، رغم أن العراق ـ بلد نشوء أولى الحضارات البشرية ـ يضم نحو نصف مليون موقع أثري[٢].

لقد شكلت قضية الأمن الغذائي أحد الأوجه الأكثر خطورة في هذا «التطور»، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي لكُلّ من القمح والحبوب من ١٠١ في المئة و١٠٦ في المئة لمتوسط الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٧ إلى ٢٦ في المئة و٣٧ في المئة لمتوسط الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠. وهذه المؤشرات تكشف عن دلالات خطيرة تتمثل في أن الفرد العراقي أصبح في حدود ثلاثة أرباع خبزه اليومي معتمداً على الأسواق الخارجية.

ماذا تعني هذه الأرقام للاقتصاد العراقي؟ إنها تفسر ببساطة: عجز الماكينة الاقتصادية العراقية عن توفير الحدّ الأدنى من المتطلبات الحياتية ـ السلعية والخدمية ـ للسكان في غياب القطاع النفطي والتعامل الخارجي. افتقاد الحدّ الأدنى الآمن من الاكتفاء الذاتي. استمرار خلل جهود التنمية أياً كانت السياسات التنموية وبغض النظر عن ادعاءاتها. التوسع في الظاهرة الاستهلاكية المعتمدة على الخارج في ظروف تجاوزها قدرة الاقتصاد الوطني. وهذه الحقائق جسّدت في مفهومها «تطور تخلف الاقتصاد العراقي» أكثر من ادعاءات تحقيق تنمية بنيوية شاملة.

فشلَ الاقتصاد العراقي في أدائه بعد الطفرة النفطية الأولى (١٩٥١ ـ ١٩٥٢) لأسباب تراوحت بين طبيعة السياسة الاقتصادية في العهد الملكي وتأثيرات السلطة البريطانية. واستمرّ فشل الاقتصاد العراقي في أدائه خلال العهود الجمهورية الأولى لأسباب تقدّمها غياب الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.

كذلك فشلَ الاقتصاد العراقي في أدائه بعد الطفرة النفطية الثانية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤)، بالرغم من أن نظام البعث أفلح في خلق استقرار نسبي خلال هذه الفترة،

---

(٢) Tore Zetterholm, *En bok om Irak: Igår Hade vi Nebukadnessar* (Höganäs: Wiken, 1991), several pages.

لأسباب تقدمتها الهرولة السريعة نحو تحقيق إنفاقات ضخمة وفق نظرة قصيرة تقوم على حرق المراحل في ظروف محدودية الطاقة الاستيعابية (Capacity) للاقتصاد العراقي ما تسبّب في حالات تبذيرية واسعة، مع ما رافق هذه المرحلة من صرخات «التنمية الانفجارية» وأساليب المشروعات الجاهزة «تسليم المفتاح» وسياسات الانفتاح الاستهلاكي التبذيري وتضخم الإنفاق العسكري والعمولات ومشكلات العمالة.

برزت قيود محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي في ضوء نقص تكامل موارده والمهارات المطلوبة، بالإضافة إلى نقص هياكله الأساسية والإجراءات البيروقراطية، وبخاصة في القطاع العام المسيطر، علاوة على سياسة العسكرة، وتصاعد نفقات الجيش خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ وبشكل سريع من ٣,١ بليون دولار إلى ٢٠ بليون دولار ولترتفع من ٢٢,٥ في المئة إلى ٣٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ولم تقف معضلة الاقتصاد العراقي عند فشل جهود التنمية في السير على طريق أهدافها، وبخاصة ما تعلق بمشكلته البنيوية، بل تفاقمت مع اندلاع الحروب والمقاطعة.

فعلى الرغم من احتياطيه الكبير نسبياً من العملة الأجنبية، والتطوير السريع نسبياً لهياكله الأساسية وبخاصة في مجال الإنشاءات والنقل، إلا أن الاقتصاد العراقي لم يكن مرناً أو قوياً، لِأن التراكم السريع لاحتياطيه من النقد الأجنبي لم يتحقق بفعل نشاط إنتاجي بل من مصدر واحد ريعي هو النفط. من جهة أخرى، فرغم إنشاء صناعة عسكرية كبيرة نسبياً إلا أن البلاد استمرت إحدى أكثر الدول المستوردة للسلاح في العالم. كما بلغت نفقاتها العسكرية ١٩٨ بليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ وهو ما يتجاوز مجمل عوائده النفطية (١٩٦ ب. د) منذُ بدء إنتاج النفط وحصول البلاد على عوائدها النفطية (عام ١٩٣١) ولغاية عام ١٩٩٠[٣].

وفوق ذلك لم تكن للصناعة العسكرية روابط تداخلية محورية مع بقية القطاعات عدا توليد طلب العمل على حساب القطاعات المدنية وبخاصة الزراعة. باختصار، لم يكن العراق في هذا الوقت بالذات ـ حيثُ بلغ ذروته في الادعاءات الرسمية لقوته الاقتصادية والعسكرية ـ إلا في أكثر درجات ضعفه بالعلاقة مع تعاظم اعتماده على الخارج[٤].

---

(٣) بخصوص بيانات الاقتصاد العراقي، انظر: عبد الوهاب حميد رشيد: **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة** (دمشق: دار المدى، ١٩٩٧)، و**العراق المعاصر** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢)، صفحات متعددة.

(٤) Sinan Al - Shabibi, «Prospects for Iraq's Economy: Facing the New Reality,» in: John Calabrese, ed., *The Future of Iraq* (Washington, DC: Middle East Institute, 1998), pp. 54-55.

إن البلاد التي تواجه مثل هذه الظروف وبتلك المواصفات لا تستطيع دخول الحرب، ففي عام ١٩٨٠ كان الاقتصاد العراقي أكثر من أي وقت مضى رخواً وحساساً تجاه أي صدمة خارجية، فالعراق عانى دوماً من غياب قدرته على إيجاد بدائل داخلية لتقليل دور النفط أو تعويض خسارته في حالة تدهور الأسعار. ومع ذلك فإن حرباً ضروساً اندلعت بينه وبين إيران، وواجه القطاع النفطي منذ السنة الأولى للحرب أكثر الأضرار، وخسر هذا القطاع قدرته على تمويل الحرب. وفي خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ انخفضت عوائد النفط من ٢٦ بليون دولار إلى ١٠ بليون دولار، في حين قفزت الواردات العسكرية من ٨,٧ إلى ٢١ بليون دولار. أفرزت هذه الظروف ظهور العجز في الحساب الجاري العراقي بعد سنتين من الحرب. ثمّ إن استمرار الحكومة في زيادة الواردات المدنية في ظلّ شعارها الذي عبّر عن الجهل الاقتصادي (سياسة البندقية والزبدة) زادت من حالة العجز. وبدلاً من إصلاح الوضع الاقتصادي، بعد تلك الحرب المهلكة، وتخفيف النفقات العسكرية والتشديد على المجالات الإنتاجية السريعة العوائد لامتصاص البطالة وتقليل التضخم، أُقحِمَتْ البلاد في حرب جديدة: حرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، مؤدية إلى تدمير هياكلها الأساسية ـ الاقتصادية والاجتماعية مع مواجهة مقاطعة دولية شاملة.

وهكذا لم تقف معضلة الاقتصاد العراقي عند فشل جهود التنمية في تنويع الهيكل الإنتاجي، وتعزيز الأمن الغذائي، وبلوغ استقرار نسبي متصاعد في دخول ومستويات معيشة الناس، بل تعدت ذلك إلى التدهور الاقتصادي مع الدخول في حرب الثماني سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وبلغت حدود الانهيار في أعقاب حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١). وأخيراً انهار الاقتصاد العراقي في ظلّ الاحتلال مع انهيار الدولة العراقية.

لما كان الهدف العام للتنمية هو رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة للسكان، فإن سياسة التنمية تدعو إلى تواجد نظام سياسي يستوعب الأطياف الاجتماعية كافة، ويستند إلى قواعد اجتماعية ـ إنتاجية واسعة، وقادرة على تنظيم النشاط الاقتصادي وتنمية الموارد الوطنية بكفاءة وبطرق مؤسسية مناسبة، وفي إطار اجتماعي تتوازن فيه المصالح المختلفة وتتوزع الدخول والثروات على نحو يتسم بالعدل[٥].

---

(٥) صبري زاير السعدي، «الأزمة الاقتصادية الخطيرة في العراق ومأزق التنمية والديمقراطية في البلدان العربية: التحديات الخارجية والعلاقات العربية في المشروع الاقتصادي للتغيير،» في: عماد عبد اللطيف سالم، محرر، **دراسات في الاقتصاد العراقي** (لندن: بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص ٢٥.

ويعمل هذا النظام على توفير فرص متكافئة ومشاركة أوسع الطبقات والفئات الاجتماعية لدعم جهود التنمية، الحكومية والخاصة، في ظلّ ضمانات اجتماعية أساسية في مجال الخدمات الصحية والتعليم وتقديم الإعانات في حالة البطالة والشيخوخة والتي تساهم بدورها في تعزيز المسار السياسي للتحول الديمقراطي، كما إن مقياس نجاح النظام السياسي هو قدرته على تحقيق نتائج إيجابية تتمثل في زيادة النمو الاقتصادي والإسراع في التنمية الاجتماعية بما يرفع مستويات المعيشة بمعايير زيادة الدخول الفردية والتشغيل وتوسيع الخدمات الأساسية وتوفير الضمانات للحياة الإنسانية الكريمة.

وبهذا المعنى، فإن الأزمة في الاقتصاد السياسي للتنمية هي الحالة التي تعجز فيها الأنظمة الحاكمة عن توفير الشروط الضرورية لزيادة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية باتجاه تقليص فجوة التخلف مع البلدان المتقدمة، أي إن الأزمة تنشأ عند فقدان الشرط السياسي المتمثل بوجود الانسجام بين سياسات السلطة السياسية والمصالح التي تمثلها من جهة، وبين أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة من جهة ثانية. وعلى الصعيد العملي، فإن الخلاص من الأزمة بموجب هذا التعريف، يعني توسيع نطاق مشاركة المواطنين عبر منظمات المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية والانمائية العامة. أما الشرط الاقتصادي الموضوعي لنجاح النظام السياسي في التغلب على الأزمة فهو قدرته على إدارة وتنمية الموارد الاقتصادية والبشرية الوطنية بما يجعل الفعاليات الاقتصادية المحلية قادرة على خلق فوائض اقتصادية ومالية متزايدة من خلال المنافسة والبقاء في السوق المحلية والدولية التي يمكن إعادة توظيفها في إستثمارات جديدة[٦].

وهذا يتطلب أساساً تعبئة المدخرات الوطنية، وتوجيهها للاستثمار الإنتاجي من أجل تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي بمعدلات تتجاوز معدلات زيادة السكان. إن التباين بنمو المؤشرين لصالح الأول ينعكس على تحسين المستوى المعاشي للسكان. ولإنجاز هذه المهمة يستلزم توجيه الانفاق الاستثماري بطريقة تؤمن تحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة للناتج من ناحية، والسعي الجاد لتحاشي الهدر والضياع لهذه الموارد من ناحية أخرى[٧].

بدأت الأزمة الاقتصادية غير ظاهرة خلال عقد السبعينيات بسبب الانتعاش الاقتصادي ووفرة الإيرادات النفطية آنذاك، وأصبحت مكشوفة مع الانجراف في

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٧) النصراوي، **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ١٩٥٠ ـ ٢٠١٠**، ص ٣٧ ـ ٣٨.

حرب الثماني سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وانفجرت عام ١٩٩٠ مؤدية إلى تردي مستويات المعيشة ونوعية الحياة في البلاد، فالدخل الفردي انخفض مئات المرات، وتدهورت قيمة الدينار العراقي بِأكثر من ٦٠٠٠٠ في المئة، وبلغت كلفة المعيشة الضرورية لعائلة متكونة من أربعة أفراد بحدود ٥٠ دولاراً، بينما تقاضى الموظف الحكومي من خريجي الجامعة وله أكثر من عشر سنوات في الخدمة الوظيفية ما لا يزيد على ثلاثة دولارات فقط[٨].

وفي مقابل هذه المشكلات الكبيرة، ومع الخراب الواسع الذي أصاب البنية التحتية ومرافق الخدمات الاجتماعية العامة وتزايد الاختلال الاقتصادي الهيكلي والإفلاس المالي وانحطاط المؤسسات والإدارات الاقتصادية والمالية الحكومية على مختلف المستويات، فإن العراق لا يزال غنياً بكثير من الموارد والإمكانات البشرية ويمتلك من الإرادة السياسية الوطنية المستقلة التي يمكن توحيدها وتعبئتها في إعادة تعميره والمضي من جديد في إدارة البلاد وتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة.

تتجسد الأزمة الاقتصادية العراقية في عدد من الظواهر التي لازمت عملية التنمية الاجتماعية بمفومها الشامل منذ إنشاء الدولة العراقية الحديثة، وأهمها: عيوب اقترنت بالبنية المؤسسية السياسية في ظروف الاحتكار السياسي التي أثّرت بشدة في الاستقرار الاجتماعي وعملية التنمية، وأعاقت عملية التحول الديمقراطي بما خلقتها من الصراعات العنيفة بين مختلف القوى السياسية، واستمرار الفجوة بين أهداف وإنجازات التنمية[٩]، تصفية الفترة السابقة مع كُلّ عهد سياسي جديد، بما ولّدته هذه الظاهرة من خسائر بشرية ومادية في كُل مرحلة جديدة عبّرت عن تراجع المسيرة الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية في البلاد. بقاء قطاع النفط خارج سيطرة الدولة في سياق التقلبات في إنتاجه وأسعاره في السوق الدولية، وتأثيرات هذه الظاهرة في عدم استقرار الدخل الفردي ومستويات معيشة المواطن، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية في مدخرات الدولة واستثماراتها ومسيرة التنمية.

وبالرغم من نجاح التأميم وزيادة أسعار البترول والتشديد على تطوير القطاع النفطي كدعامة أساسية للتنمية السريعة في العراق، فإن الإيرادات النفطية ومعها مشروعات التنمية ومعيشة المواطن بقيت غير مستقرة. ذلك أن مجرد تحويل الملكية النفطية للسلطات الوطنية لا يعني بذاته تحرر البلاد من حالة عدم التأكد من قوى التغير المستمرة في العرض والطلب على نطاق الاقتصاد العالمي بأسره. وهذه الظاهرة

---

(٨) السعدي، المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٤.

(٩) النصراوي، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

تجلّت بالاعتماد الكبير للدولة على أداء قطاع منفرد، يقع خارج سيطرتها. من هنا كان على الدولة تقليص هذه الفجوة باتجاه إسراع خطوات تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الإيرادات، أي تنويع وتطوير هيكل الإنتاج الوطني في بقية القطاعات على نحو أسرع من القطاع النفطي، بما يعنيه من تسريع عملية التنمية. وهذه المهمة حتّى على افتراض نجاح عملية التنمية، تتطلب مراحل زمنية بعيدة الأمد في ظلّ الاستقرار السياسي[10].

تتجه الأهداف الاستراتيجية للقوى الخارجية الكبرى، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية الكبرى نحو السعي إلى إيجاد مراكز نفوذ لها في العراق وفي منطقة «الشرق الأوسط»، وتتركز على هدفين رئيسين: **الأول** تأمين الحصول على مصادر طاقة من النفط والغاز من العراق ومن بلدان منطقة الخليج بما فيها إيران، حيث إنّ الإيرادات النفطية المالية الوفيرة تجعل من البلدان المنتجة للنفط أسواقاً مضمونة لتصريف منتجاتها. والهدف **الثاني** سياسي جغرافي يتمثل في سعي تلك الدول إلى استمرار فرض هيمنتها على سياسات دول المنطقة للحيلولة دون تطور أي منها بدرجة تجعلها تسيطر وحدَها على مصادر إنتاج النفط الخام وتقرير السياسة الخارجية للمنطقة إزاء الدول الكبرى المستهلكة للنفط. وينطوي هذا الهدف أيضاً على ضرورة الحفاظ على أمن الدولة الإسرائيلية التي كانت منذ تأسيسها عام ١٩٤٨ تقوم هي الأخرى بدور استراتيجي لحماية مصالح الدول الغربية الكبرى في المنطقة. وترتبط هذه الأهداف السياسية الإقليمية بالاستراتيجية السياسية للدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لفرض هيمنتها العالمية من خلال منع العراق ودول المنطقة، باستثناء حليفتها الاستراتيجية إسرائيل، من إنتاج أسلحة الدمار الشامل[11].

من هنا كان على السلطة الحاكمة في العراق الاقتناع بأهمية وأسبقية التغيير السياسي والاقتصادي الجذري لإتاحة الفرصة للقوى الوطنية للبدء في شروط التنمية والديمقراطية وتقليص الأضرار المتأتية من نتائج الصراع الدولي والإقليمي القائم. وعند بدء المشروع الوطني للتغيير بعد تصفية الاحتلال، فإنّ على السلطة العراقية المنتخبة الجديدة أن تمتلك الشروط السياسية ومتطلباتِ تنفيذ البرنامج الاقتصادي والإنمائي، وأن تتفهم قواعد اللعبة الخطيرة وتأثيراتها على مستقبل البلاد. بما في ذلك القدرة على استغلال التناقضات الفرعية سواء بين القوى الغربية أو بينها وبين

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١١) السعدي، المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٦.

القوى الكبرى الأخرى، وكذلك التناقضات الإقليمية. ذلك أن ميزان القوى الراهن كفيل بأن يبقي دور العامل السياسي الخارجي مؤثراً في العراق لفترة طويلة.

ثانياً: تداعيات الاحتلال على الاقتصاد العراقي

تُعبّر السياسات الاقتصَادية للاحتلال عن مشروع اقتصادي جذري ينطلق من مصالح استراتيجية ومن الأيديولوجية اليمينية للمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية التي تعمل باتجاه الهيمنة على السياسة الاقتصادية الدولية، رغم ما تواجهها من معارضة متزايدة من الأوساط الشعبية على النطاق العالمي.

وفي إطار هذا المشروع جرى تحديد طاقمه الإداري (المستشارين) ممن يحملون الأيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية للمحتل، وتم اختيارهم بحكم ارتباط الإدارات الأمريكية بالمؤسسات الرأسمالية الكبرى، ما سيضع مستقبل الاقتصاد العراقي، ليس عرضة للهيمنة الرأسمالية بشكل عام فحسب، بل لصراعات النفوذ والتنافس السياسي أيضاً، أو حتّى لهيمنة شركات محددة بعينها، كما حصل في أعقاب الاحتلال البريطاني للعراق في القرن الماضي. وهؤلاء المستشارون حالياً في موقع سلطة «مطلقة» خالية من أي ضوابط مؤسسية عراقية، أو محددات اجتماعية، أو التزامات معينة تجاه الشعب العراقي، في حين يمارسون سطلتهم تجاه العراقيين بحرية وفي غياب المحاسبة.

وفي هذه البيئة الجديدة، تحوّل الحديث عن التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية لدى سلطة الاحتلال إلى الحديث عن إعادة البناء وإعادة الإعمار بمفهومه الهندسي، أي خالياً من مضامينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن دون تقييم فعال لمتطلبات المرحلة أو الترابط بين المشروعات وتأثيراتها في ما بينها وبالعلاقة مع الاقتصاد الكلي.

بل إن ما تطرحه السياسة الاقتصادية الجديدة لمستقبل العراق هو ربط سياسة إعادة إعمار البلاد بسياسات الانفتاح، وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي، وإلغاء أو تقزيم دور القطاع العام والتخلي عن سياسة دعم السلع الاستهلاكية الأساسية، وإطلاق الأسعار وأسعار الفائدة، وتخفيض الضرائب على الشركات والضرائب الجمركية على الواردات، وإلغاء التميز الذي كان قائماً لصالح الشركات الوطنية في عقود ومناقصات الدولة، وفتح باب الملكية الأجنبية على مصراعيه في غياب سياسة انتقائية لاختيار ما هو مفيد وتوظيفه في أهداف مرغوبة، وفتح القطاع المصرفي للرأسمال الأجنبي من دون إمكانية تقييد رؤوس الأموال عند الحاجة، وإدخال القطاع

الخاص والمعايير التجارية ورأس المال الأجنبي إلى قطاعات الخدمات والمنافع العامة والقطاع الزراعي دون ضمانات أو قيود أو رقابة كافية، وخصخصة النفط والسيطرة على الصناعة، وإهمال حقوق العمال ودور الدولة في التقاعد والضمان الاجتماعي، وأيضاً التخلي عن دورها في حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، بما يعنيه من السيطرة الشاملة على الاقتصاد العراقي. يضاف إلى ذلك توجيه الإيرادات النفطية ـ قدر الإمكان ـ نحو المجالات الاستهلاكية والتبذيرية على حساب الاستثمارات. وبذلك لن يحقق مشروع الاحتلال التنمية حتى وفق المفهوم الليبرالي، ناهيك ببناء اقتصاد عراقي قادر على المنافسة في الأسواق العالمية[١٢].

وفي ظلّ هذا الوضع، أخذ القطاع الصناعي الخاص الذي يستخدم نحو عشر القوة العاملة المحلية، يترنح أمام السلع المستوردة، كما إن الضحية الكبرى من هذا الانفلات الجمركي هي مصانع القطاع العام التي كانت تستخدم أكثر من مائة ألف عامل، كما أعلنت سلطة الاحتلال عن نيتها توزيع جزء من إيرادات النفط العراقي على المواطنين العراقيين في صورة نقدية وفق الطريقة المتبعة في ولاية ألاسكا الأمريكية[١٣].

تتجاوز مثل هذه الدعوات البون الشاسع بين اقتصاديات تلك الدول التي تقوم على قواعد إنتاجية متقدمة تحتاج إلى خلق مزيد من الطلب لاستمرار نموها، وبين حالة العراق الذي يحتاج إلى بناء قاعدته الاقتصادية أولاً ليكون بإمكانه الاستهلاك الواسع. إن منح الأولوية للاستهلاك في غياب قاعدة إنتاجية، ووفق سياسة تأخذ في اعتبارها تبعية الإنتاج للاستهلاك، يعني بناء اقتصاد استهلاكي يعتمد على الخارج لتوفير متطلباته المحلية على حساب الاستثمار والتنمية. وتكون النتيجة الاستمرار في الاعتماد وحيد الجانب على استهلاك النفط في غياب تعويضه[١٤].

وبالعلاقة مع مدى تكالب الولايات المتحدة على النفط العراقي، كشف عضو الكونغرس الديمقراطي لولاية كاليفورنيا عن فضيحة منح مقاولة بمبلغ سبعة مليارات دولار لإعادة بناء تجهيزات للصناعة النفطية العراقية قبل أن تطأ القوات

---

(١٢) كامل عباس مهدي، «سياسات الاحتلال الاقتصادية: نظرة نقدية،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٨٧٥ ـ ٨٧٨.

(١٣) Iraq4allnews, 2/10/2003, and Leo Drollas, «Give Iraqi Oil to the Iraqis,» *Middle East Economic Survey* (MEES) (8 September 2003).

(١٤) أحمد السيد النجار، «الشيكات.. مخطط أمريكي جديد لمصادرة مستقبل العراق،» **الأهرام**، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٣.

الأمريكية أرض العراق. مُنحت المقاولة لشركة هاللبيرتون (Halliburton) الأمريكية التي دفعت ٣٦ مليون دولار مكافأة نهاية الخدمة إلى رئيسها ديك تشيني (نائب الرئيس الأمريكي)، وهي متورطة في أعمال نصب حسابية وتلاعب بالأسهم. والمقاولة مُنحت للشركة في شكل عطاء مغلق، ومن دون أن تخضع أعمالها لمراقبة الجهات العراقية[(١٥)]!

في واقعة مماثلة أقل حجماً مالياً لكنها تُعبر بدرجة أكبر عن السرقة والنهب بتضخيم تكاليف إعادة البناء، تضمنت: شركة هندسية عراقية تلقت طلباً من سلطة الاحتلال في نهاية شهر أيار/ مايو ٢٠٠٣ تقديم عرض حول نفقات إعادة تأهيل جسر ديالى الذي أصيب بأضرار من جراء الحرب. والشركة الهندسية معروفة بأعمال تصاميم وبناء الجسور في جميع أنحاء العراق. شكلت الشركة فريقاً لفحص الجسر وتقدير تكاليف إصلاحه. وبعد الفحص والدراسة توصل الفريق إلى تقدير تكلفة أولية لإصلاحه (لضآلة الأضرار التي أصابته) بنحو ٣٠٠ ألف دولار. أعلنت سلطة الاحتلال ـ بعد أسبوع واحد من الانتظار ـ عن منح المقاولة لشركة أمريكية لإعادة بناء الجسر بمبلغ خمسين مليون دولار! حدث هذا وفي العراق ١٣٠ ألف مهندس تخرج الآلاف منهم وتدربوا خارج العراق، كما عمل الكثيرون منهم مع شركات أجنبية في بناء مختلف الجسور وإنشاء شبكات المرور السريعة في العراق الأكثر تقدماً في هذا المجال مقارنة بدول المنطقة، وقاموا وحدهم بإعادة بناء ما دمرته حرب الخليج[(١٦)]!

وفي مجال استشراء الفساد الإداري، كشف خبير النفط الدولي الدكتور وليد خدوري عن عروض قدمها سياسيون عراقيون لشركات نفطية تتضمن حصولهم على عمولات كبيرة مقابل تسهيل منح تلك الشركات حقوقاً استثمارية في قطاع النفط العراقي. وأن هؤلاء السياسيين ضالعون في الحصول على العمولات بعد أن قاموا بتأسيس شركات نفط في الخارج لتحقيق هذه الغاية[(١٧)].

لقد قُدّرت خسارة العراق من جراء الاحتلال الأمريكي بحدود أربعمائة وعشرين بليون دولار، عدا الخسائر البشرية. وتمثلت تلك الخسائر في تدمير المنشآت والمواقع العسكرية والمطارات والأسلحة ومصانع التصنيع العسكري بأجهزتها

---

(١٥) *Middle East Economic Survey* (15 September 2003).

(١٦) «The Promise and the Threat,» *Riverbend-Baghdad Burning*, 28/8/2003.

(١٧) «خبير دولي يحذر من مساومات تجارية تقصف بالعراق: مسؤولون يطالبون بعمولات مقابل تسهيلات في قطاع النفط،» إيلاف، ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

ومخزونها ومئات المصانع والمنشآت المدنية الأخرى وتدمير البنى التحتية، في حين تمّ تفكيك وتهريب وبيع المرافق الأخرى إلى الخارج بأثمان بخسة صادرها أعوان الاحتلال. وقد استثمرت الإدارة الأمريكية انهيار مؤسسات الدولة العراقية فاستولت على الأموال العراقية المجمدة التي تجاوز رصيدها ١٧ بليون دولار مضافاً إليها الرصيد المتراكم للعراق من برنامج النفط مقابل الغذاء والبالغ ١١ بليون دولار. واستولت قوات الاحتلال على الاحتياطيات النقدية للدولة العراقية المقدرة بما يزيد عن ٧ بليون دولار[١٨].

انطلقت دعوات بتحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص المحلي و/ أو الأجنبي (الخصخصة) تحت مبررات مختلفة تتراوح بين مخاطر تركز الموارد بيد الدولة على مسيرة الديمقراطية وتعزيز النزعة الدكتاتورية، وبين ضرورة بناء مناخ اقتصادي جذاب للاستثمارات الأجنبية. هذه الادعاءات تثير عدداً من الأسئلة: هل انبثقت أنظمة ديمقراطية في دول العالم الثالث التي لا تمتلك نفطاً أو موارد غنية؟ وهل تقترن الديمقراطية بمجرد الموارد أم بإعادة تكييف البيئة الاجتماعية؟ وهل إن موارد العراق وصناعته النفطية غير جذابة للاستثمارات الأجنبية؟ ألم تتزاحم الشركات الأجنبية على توقيع العقود العديدة مع النظام العراقي في ظلّ الحصار؟ وهل إن تحويل ملكية الدولة للقطاع الخاص المحلي و/ أو الأجنبي سيساهم في استقرار البلاد ومسيرة التنمية؟ وهل إن هذه الدعوات تأخذ في اعتبارها المبادئ الاقتصادية والحس الوطني العراقي؟

من وجهة النظر الاقتصادية الليبرالية، فإن الهدف الرئيس من الخصخصة (Privatization) هو خلق شروط موائمة لسوق اقتصادي حرّ تعكس الأسعار بصورة حقيقية مدى ندرة الموارد المتاحة، لتقود المستثمرين والمنتجين والمستهلكين نحو اتخاذ قرارات رشيدة (Rational) تتسم بالكفاءة (Efficiency) وإذا كانت فعاليات المشروعات العامة لا تتسم بالكفاءة في تشغيل الموارد عندئذ قد يكون مبرراً خصخصتها. وعلى أي حال، فإن تحديد الكفاءة الاقتصادية والحاجة إلى الخصخصة في ظلّ الاقتصاد الحرّ يمكن الحكم عليها عند توافر «شروط المنافسة الكاملة» وفي اقتصاد منتج ومتطور (وهو غير قائم في العراق حالياً). وما لم تعكس الأسعار السائدة مدى ندرة الموارد المتاحة (وهي ليست كذلك في حالة العراق) فمن المستحيل أو الصعوبة تحديد قيمة موجودات المشروعات العامة بغرض بيعها. من هنا لا يجوز اتخاذ قرار بالخصخصة على نحو منفصل عن الأسس الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي الشامل أو لمجرد

---

(١٨) «حركة الكفاح الشعبي، البيان السياسي، المؤتمر الموسع الأول، منتصف تموز/ يوليو ٢٠٠٤»، شبكة أخبار العراق للجميع، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٤، و٢/ ١١/ ٢٠٠٤.

دوافع سياسية أو آلية لخلق أرصدة لتمويل المالية العامة (كما حدث في العراق خلال ثمانينيات القرن الماضي)، أو إرضاء لسياسات قوى دولية، ذلك أن خصخصة المشروعات العامة هي جزء من عملية تحرير السعر لتحسين كفاءة تخصيص الموارد. يضاف إلى ذلك أن خصخصة المشروع العام في اقتصاد تنتفي فيه شروط المنافسة الكاملة تتطلب استنفاد الصيغ الإصلاحية، يتقدّمها إصلاح الإدارة الاقتصادية لهذه المشروعات، كما إن خصخصة أي مشروع عام، من الناحية العملية، لا يمكن المبادرة بها قبل تنفيذ بقية البرامج الإصلاحية لبناء السوق الحرة. الأكثر من ذلك أن تقييم مشروعات القطاع العام شرط أولي للخصخصة[19]، علاوة على أن سيادة السوق غير الحرة لأسباب تتعلق بعدم نضوج الاقتصاد وضعف قدرته من جهة، ومسؤولية في الدولة التدخل لغاية بلوغه مرحلة تحقيق متطلبات الأمن الاقتصادي الوطني من جهة أخرى، ترتبط بعناصر عميقة تجذرت في المجتمع العراقي، وتتطلب مراعاتها عند رسم السياسات الاقتصادية. وأخيراً، إذا بقيت الدولة تمارس دوراً فعالاً في التوجيه العام للاقتصاد الوطني في أكثر الأنظمة ليبرالية لتصل في تفصيلاتها إلى القيود والسياسات الجمركية، فهل من المنطق أن يطلب من العراق تخلي الدولة عن ملكية الثروة الوطنية وحصر مهامها في حراسة مصالح الشركات الأجنبية؟

هناك علاقة بين الخصخصة وبين البطالة، متمثلة في الاستغناء عن جزء من العاملين. ويرتبط بذلك تباين أهداف القطاع العام التي تقوم على دوافع سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية مقارنة بهدف القطاع الخاص ـ تعظيم الربح. ويمكن القول بشكل عام إن الخصخصة تقود في الأمد القصير إلى زيادة البطالة، كما تزداد فعالية الخصخصة تجاه البطالة في المشروعات كثيفة العمل (Labour Intensive) بينما تكون غير مؤثرة في المشروعات كثيفة رأس المال (Capital Intensive).

وبالعلاقة مع المعايير المقترحة للبدء بالخصخصة من وجهة النظر الليبرالية وخلق الشروط الملائمة لتنفيذها تدريجياً لصالح تحسين الكفاءة الاقتصادية، تتطلب الخصخصة، وبدرجة أكبر في حالة العراق، ربطها بمعيار امتصاص البطالة، أي زيادة فرص العمل. وتبين الشواهد الكثيرة في أنحاء العالم والمستندة إلى دراسات وتقارير عديدة بأن الخصخصة تؤدي مباشرة إلى الاستغناء عن جزء من العاملين. وفي السطور التالية بعض الشواهد التي تشير إلى أن الظروف التي أعقبت الخصخصة قادت إلى الاستغناء عن النسب التالية من العاملين بحسب الدول الموضحة:

(١٩) Sabri Zire Al - Saadi, «Economic Liberation and Oil Policy: Vision and Priorities,» *Middle East Economic Survey* (21 July 2003).

المشروعات الصناعية في الأرجنتين ٨١ في المئة و٧٥ في المئة في مختلف المشروعات خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠ وعام ١٩٩٧. بنغلاديش ٢٢٠٠٠ عامل خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣. البرازيل ٩٠ في المئة ـ الخطوط الحديدية عام ١٩٩٦. غينيا ٤٨ في المئة ـ إدارة قطاع الماء. بوليفيا أكثر من ٦٠ في المئة بعد خصخصة شركات الطاقة الكهربائية و٤٣ في المئة فقدوا أعمالهم بين الأعوام ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ بعد خصخصة قطاع الاتصالات و٢٠ في المئة في قطاع الخدمات المحلية[٢٠].

إن النقطة المركزية بشأن الحملة الموجهة نحو الخصخصة مرتبطة باستنباطاتها القائلة إن المشروع المملوك من قبل القطاع الخاص، بالتعريف، هو أكثر كفاءة من المشروع المملوك نفسه من قبل القطاع العام. ويقصد بأكثر كفاءة، تحقيق إنتاج أكبر من كمية معطاة من المدخلات أو تحقيق الإنتاج نفسه باستخدام كمية أقل من تلك المدخلات نفسها لتحقيق الغرض ذاته. وعلى أي حال تفترض هذه الآراء أن الكفاءة هي متغير تابع للملكية سواء كان المالك هو الدولة أو القطاع الخاص، في حين أن الكفاءة الاقتصادية مستقلة عن ملكية عوامل الإنتاج، وأن حدوث فضائح وأعمال فساد تؤكد بشكل كافٍ أن عدم كفاءة تخصيص الموارد يمكن أن تكون سائدة في القطاع الخاص[٢١].

وبشكل خاص تثير دعوات الخصخصة السريعة مخاوف من أن مقاصدها الحقيقية قد تخفي هدفها في تسهيل دخول الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي لممارسة الهيمنة والاستغلال. ويرتبط بذلك أن نمط الاستثمار الأجنبي الذي وجد مجالاً للتشجيع من قبل الاحتلال هو بالضبط ذاك النمط الذي لا يحتاجه العراق في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخه الاقتصادي، فالمطلوب هو الاستثمار الحقيقي الذي يضيف ويوسع من طاقته الإنتاجية للسلع والخدمات، وليس الاستثمار الوهمي الذي يقوم على شراء مشروع جاهز ويؤدي فقط إلى تبديل المالك المحلي بمالك أجنبي من دون أن يغيّر مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك يمكن مناقشة أن الخصخصة موضوع البحث قد تكون لها أثر تراجعي آخر، هو أن رأس المال الأجنبي في موقع يمكنه من تجاوز رأس المال المحلي في ملكية المشروعات الحكومية. وهذا بدوره يحفز على هروب رأس المال العراقي إلى الخارج وخلق عقبة في وجه الاقتصاد العراقي.

---

(٢٠) A. F. Alhajji, «Privatization and Employment: Evidence from Developing Countries and its Implications for Iraq,» *Middle East Economic Survey* (27 October 2003).

(٢١) Abbas Alnasrawi, «The Case Against Privatization,» *Middle East Economic Survey* (10 November 2003).

بالإضافة إلى هذه المشكلات الاقتصادية هناك مشكلة مدى قانونية هذا النظام نفسه. ذلك أن قرار الخصخصة الصادر عن المحتل يواجهه القانون الدولي. مثل هذا الاستنتاج تمّ توضيحه من قبل المدعي العام البريطاني عندما أعلم رئيس وزراء بريطانيا أن القانون الدولي يفرض على القوة المحتلة احترام القوانين محل التطبيق في البلد المحتل، وأن الإصلاحات الواسعة للهياكل الحكومية والإدارية لن تكون قانونية، وأن فرض إصلاحات هيكلية رئيسة لا يسمح بها القانون الدولي. ومن الواضح جداً أن قرار خصخصة المشروعات الحكومية والسماح للاستثمار الأجنبي بالدخول إلى العراق من دون قيود وشروط أو تحفظات، وتخفيض حاد لمعدلات الضرائب والرسوم الجمركية لا تعني أي شيء، طالما أن هذه الإصلاحات الاقتصادية هي نمط من المحرمات في القانون الدولي. والأكثر من ذلك، فإن اتخاذ خطوة ضخمة كما في الخصخصة كان يجب أن ينتظر لغاية انبثاق حكومة دستورية منتخبة، وإنهاء الاحتلال، وإعطاء هذا الموضوع وقتاً كافياً لتقييم الكلفة والمنفعة لمثل هذا المعيار بالعلاقة مع عدد من البدائل المتاحة.

وبالعلاقة مع المضامين الاجتماعية للخصخصة، فالمسألة الواضحة هي أنها تقدم عنصر عدم التأكد لكل هؤلاء المرتبطين بمشروعات القطاع العام من مدراء وعاملين ومجهزين ومستهلكين، إلخ. وعدم التأكد هذا هو آخر شيء يحتاجه الاقتصاد في ظروف أصبح فيها الاستقرار والأمن حالة نادرة. بكلمات أخرى أن البلد سيكون في وضع أسوأ مع انخفاض الإنتاج والاستخدام والذي يقود بدوره إلى مزيد من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية.

من هنا ضرورة عدم وجوب تنفيذ خصخصة مشروعات القطاع العام في هذه المرحلة الزمنية. وهذا لا يعني إلغاء فكرة الخصخصة في المستقبل. إن صانعي السياسة يمكن أن يأخذوا في الاعتبار مثل هذا الخيار عندما يكون الحكم بأنها لا تؤدي إلا إلى أقل درجة من الإرباك الاقتصادي. في الحقيقة إن البنك الدولي، كما أشارت إليه صحيفة **وول ستريت** *(Wall Street Journal)*، حذرت من فعل سريع تجاه الـ ١٩٢ مشروعاً حكومياً وقالت بوجوب الحفاظ عليها ضمن القطاع العام «للحفاظ على الاستخدام والاستقرار الاجتماعي» قبل تحضيرها لإمكانية الخصخصة خلال أربعة أو خمسة أعوام تالية. وباختصار، إن الاقتصاد العراقي ليس في موقع مناسب وليس جاهزاً ليصبح اقتصاداً مفتوحاً للاستثمار الأجنبي والاستيرادات في هذا الوقت[٢٢].

---

(٢٢) المصدر نفسه.

وبالمقابل، اتصف قرار وزير مالية العراق المحتل في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإعمار (دُبي ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣) بالسرعة والشمولية، متضمناً: حقّ الأجانب الامتلاك إلى حدود ١٠٠ في المئة في جميع القطاعات العراقية من دون حدود أو استثناء أو ضوابط، ووفق الشروط نفسها المطبقة على المستثمر العراقي (عدا الثروة النفطية والطبيعية الخاضعة لسلطة المحتل). ويكون بذلك قد خرج عن المبادئ الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي، وبشكل أذهل حتّى ممثلي تلك المؤسسات الدولية التي لم تُعلن وصفاتها وشروطها لـ «مساعدة» الاقتصاد العراقي بعد[٢٣].

المفارقة في هذا القرار أنّه صدر تحت دعاوى الإصلاح الاقتصادي، في حين أن غرض الإصلاح الاقتصادي أصلاً هو تحسين أوضاع المنشآت والشركات وتطوير العملية الإنتاجية الوطنية في سياق برنامج اقتصادي شامل متكامل، وفي سياق عملية تدريجية تتحقق وفق متطلبات الحاجات المحلية، وتخضع للدراسة والتخطيط، وتوازن بين موارد التمويل وبين القدرة الاستيعابية الاستثمارية للاقتصاد الوطني، وتنطلق من القرار العراقي الشرعي، بينما المطروح هو إعادة تكييف هيكل الاقتصاد العراقي بما يتوافق ومتطلبات المصلحة الاقتصادية الخارجية. يُضاف إلى ذلك أن القرار المذكور تعدى في تطرفه، كشف الاقتصاد العراقي على الخارج، حتّى مقارنة بأكثر الدول الرأسمالية تطوراً!

ثالثاً: الثروة النفطية[٢٤]

يمتلك العراق أكبر احتياطي من النفط الخام بعد السعودية وبواقع ١١ في المئة من الاحتياطي النفطي المؤكد وجوده في العالم. إن التطورات التي حصلت في مجال الاستكشافات النفطية داخل البلاد قد تجعل من العراق مالكاً لأكبر احتياطي نفطي في العالم، ففي خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ أعلنت الجهات الرسمية العراقية أكثر من مرة زيادة الاحتياطي المستكشف من ١٠٠ ليصل إلى ١١٢ بليون برميل نتيجة اكتشاف حقول نفطية جديدة وبما يعادل ثلاثة أضعاف ما اكتشفته شركات النفط الأجنبية في العراق على مدى خمسين عاماً. إن فترة نفاد النفط العراقيَ وفق معدلات إنتاجه قبل المقاطعة الدولية (٢,٥ مليون برميل في اليوم) سوف تمتد إلى حدود ١٢٤ سنة، بينما

(٢٣) إيلاف: ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، و٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

(٢٤) عبد الوهاب حميد رشيد، «الاقتصاد العراقي إلى أين؟ (الجزء الثاني)،» علوم إنسانية، السنة ١، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣).

يقدر بعض خبراء النفط أن العراق يمتلك مكامن نفطية بحدود ٣٠٠ ـ ٤٥٠ بليون برميل. وهذا يعنى أن فترة نفاد النفط العراقي على افتراض إنتاج ستة ملايين برميل يومياً ـ وعلى أساس هذه التخمينات ـ تتراوح بين ١٣٩ ـ ٢٠٨ سنوات(٢٥).

وهذه البيانات تؤيد مقولة «إن إنتاج آخر برميل نفط في العالم من المتوقع أن يكون مصدره العراق»، كما إنها تعني أن أي تحسن في عمليات تكنولوجية الإنتاج سيقود إلى زيادة معدلات الاستيراد الحالي. إن عامل الجذب الآخر لصالح النفط العراقي هو مواصفاته المتعددة من الثقيل إلى الخفيف وبدرجات متنوعة. وفوق ذلك مزية انخفاض تكلفة الإنتاج. أما المعنى الآخر لهذه التوقعات فهو أن الأولوية المحورية لنهضة العراق اقتصادياً واجتماعياً في المستقبل لا تقف عند مشكلات تمويلية، بل وبالدرجة الأولى والأساسية سترتبط بمسألة الاستقرار الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي(٢٦). عليه، وبغض النظر عما قد يحدث من تطورات سياسية في العراق خلال الفترة المقبلة، سيبقى النفط المصدر الأعظم لتوفير العملات الأجنبية ومحور تشغيل ماكنته الاقتصادية. وهذا يفرض بإلحاح صيانة وتوسيع الصناعة النفطية العراقية.

استخدمت الحضارات القديمة لأرض ما بين النهرين الإسفلت والقار كمواد تكسية ومواد عازلة في البناء منذُ الفترة السومرية الحديثة (نهاية الألف الثالث ق. م)، واستمرت هذه الاستخدامات في الحضارات العراقية القديمة. ويعتبر ذلك أول عمليات استخراج واستخدام الهايدروكربونات في تاريخ العالم. وعليه يمكن وصف بلاد «مهد الحضارات» أيضاً بـ «بلاد مهد الحضارات والصناعة النفطية».

بدأت الاستكشافات النفطية في العراق منذُ أواخر العهد العثماني في القرن التاسع عشر بإنشاء شركة النفط التركية (بريطانيا، ألمانيا، وهولندا) التي توقف نشاطها خلال الحرب العالمية الأولى، وأصبح العراق تحت الانتداب البريطاني، ثُمّ تمّ منح امتياز (عام ١٩٢٥) يغطي ١٩٢ ألف ميل متر مربع إلى شركة النفط التركية التي أصبحت تعرف بـ «شركة نفط العراق» بمساهمات بريطانية وفرنسية وهولندية وأمريكية وكلبنكيان (Kulbenkian) (٥ في المئة). وبعد اكتشاف حقل كركوك العملاق (عام ١٩٢٧) توسعت مساحة امتياز شركة نفط العراق تدريجياً لتغطي كامل مساحة البلاد عدا ٨٠٠ ميل٢ مجاورة للحدود مع إيران والتي كانت منطقة امتياز لشركة

---

(٢٥) فترة نفاد النفط: الاحتياطي الثابت والمؤكّد وجوده ÷ كمية الإنتاج الفعلي. انظر: Issam Al-Chalabi, «Prospects of Iraq's Oil Industry,» in: Calabrese, ed., *The Future of Iraq*, p. 51.

(٢٦) Bruce O. Riedel, «The Future of Iraq,» in: Ibid., p. 127.

أنكلو إيرانيان (Anglo - Iranian). وفي عام ١٩٤٧ تمّ اكتشاف حقل نفط الزبير ثُمّ حقل الرميلة العملاق جنوب العراق عام ١٩٥٤. هذه السنة التي تمثل من الناحية الفعلية نهاية العمليات الاستكشافية الجدية لشركة نفط العراق وفروعها.

ومع صدور القانون رقم ٨٠/ ١٩٦١، بدأ الطريق إلى تأميم النفط العراقي بعد ثورة ١٩٥٨، بتحديد مساحة امتياز شركة نفط العراق بالمناطق المنتجة فقط، وبما يعادل نصفاً في المئة (٠,٥ في المئة) من مساحة العراق. وفي شباط/ فبراير ١٩٦٤ تأسست شركة النفط الوطنية العراقية (Iraqi National Oil Company) (INOC) لتنفيذ الأهداف العامة للسياسة النفطية الوطنية. أخفقت الشركة في سنوات عمرها الأولى نتيجة افتقارها للصلاحيات القانونية المناسبة، ومحدودية مواردها المالية. شرّعت الحكومة عام ١٩٦٧ قانونين منحت بموجبهما للشركة حقوقاً شاملة لاستغلال وتطوير الاحتياطات النفطية، بما في ذلك إنتاج وتسويق النفط المستخرج من الحقول المشمولة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٠.

بالإضافة إلى إنتاج النفط وتسويقه وطنياً، حققت الشركة كذلك إنجازات واسعة لتطوير البنية الضرورية لصناعة نفطية وطنية متطورة شملت تدريب الكوادر المتخصصة، إقامة أنابيب نقل النفط، توسيع شبكة المصافي، بناء منشآت التصدير ومحطات التحميل، امتلاك ناقلات النفط، إضافة إلى شبكة تسويق المنتجات داخلياً وخارجياً. وأصبحت شركة النفط الوطنية الجهاز المسؤول عن تنفيذ ذلك الجزء من السياسة النفطية الذي استهدف خلق وتطوير صناعة نفطية وطنية متكاملة راسخة، وبذلك شكّلت الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية في العراق.

نجحت الشركة الوطنية في توقيع أول عقد خدمة مع شركة إيراب (Erab) الفرنسية. عبّر هذا الإنجاز عن نقطة انطلاقها باتجاه اختراق جبهة الشركات العالمية. وبعدها جاء استغلال آبار في جنوب الرميلة بمساعدة سوفياتية وتنفيذ شركة هنغارية لحفر أول بئر للنفط الوطني. وهكذا بدأت عمليات تصدير النفط على أساس الاستثمار الوطني المباشر وتوجت هذه الجهود بتحميل أول ناقلة في ٧/ ٤/ ١٩٧٢.

وأخيراً عبّر القانون رقم ٦٩ في تموز/ يوليو ١٩٧٢ عن نهاية خطّ طويل لمسيرة إخضاع الثروة الوطنية للسيادة الوطنية بتأميم شركة نفط العراق ثُمّ شركة نفط البصرة (عام ١٩٧٣). وهكذا تمكن العراق لغاية عام ١٩٧٥ من إنهاء الرقابة الأجنبية المباشرة على موارده البترولية التي دامت ما يقارب (٥٠) عاماً.

إن أحد أسباب نجاح تأميم النفط كان الكادر العراقي الذي زجّ في شركة نفط العراق منذ عام ١٩٥٨ بفعل القانون، كما إن نجاح العراقيين في مجال التسويق أدى

إلى إنهاء «أسطورة صعوبة التسويق الوطني للنفط». كذلك ساهم في نجاح هذه العملية، تأسيس التسويق العراقي على أساس موضوعي ومهني بعيداً عن البيروقراطية الزائدة أو الإقحام المفرط للسياسة في العمل. إن توقيع عقود الخدمة، خاصة مع إيراب وبتروباس (Petrobus)، شكل فعلاً اختراقاً لجبهة الشركات، إلا أن إنهاء هذه العقود بالرغم من أنه تمّ بالمفاوضة والتعويض المجزي، لم يكن موفقاً، وربما كانت إحدى نتائج هذه الخطوة، بقاء حقل «مجنون» العملاق المكتشف من قبل بتروباس غير مطور لغاية الوقت الحاضر[(٢٧)].

جسَّدت الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣ مرحلة مظلمة في تاريخ الصناعة النفطية العراقية، وما كان استمرارها إلا نتيجة الزخم الهائل الذي ساد عملياتها في سبعينيات القرن الماضي. استهدفت هذه الفترة الإنتاج بأقصى الطاقات الممكن تصديرها، وبأي ثمن. ومع ذلك تقتضي الضرورة الانتباه إلى المفارقة التي ولدها الاحتلال، ففي عام ٢٠٠٢ كان العراق يصدر ما لا يقل عن ٢,٥ مليون برميل يومياً ويعالج حوالى خمسة ملايين طن مكافئ/ السنة من الغاز الجاف، ومكتفياً ذاتياً بجميع المشتقات النفطية مع وجود فائض كبير للتصدير أو التهريب. أما بعد الاحتلال ورغم الملايين التي قيلت إنها تصرف لاستعادة عافية صناعة النفط العراقية، بقيت الصادرات النفطية دون مستواها لما قبل الاحتلال، وتحول العراق إلى حالة عجز يستورد نصف احتياجاته من المنتجات النفطية جميعاً ما عدا زيت الوقود، مع تدني فاضح لمستوى الخدمات لمواطنيه وارتفاع كبير في أسعار السوق السوداء. هذا بالرغم من أن طاقة إنتاج المحروقات النفطية للاستهلاك المحلي تزيد على ٧٠٠ ألف برميل يومياً وتمثل ضعف معدلات الاستهلاك المحلي[(٢٨)].

إن عمليّة تسييس «برنامج النفط مقابل الغذاء» بتأثير الولايات المتحدة وبريطانيا، أوقفت إرسال المعدات والأدوات الاحتياطية، وأضعفت البرامج النفطية على نحو فعال وجعلت قطاع النفط غير قادر على زيادة طاقته الإنتاجية، فلم تتجاوز

---

(٢٧) يعتمد هذا المبحث بصفة رئيسة على: التعقيبات والمناقشات التي دارت حول بحثي: رمزي سلمان، «السياسة النفطية،» ص ٩٠٧ ـ ٩٣٦، وعبد الأمير الأنباري، «التعويضات،» ص ٩٣٩ ـ ٩٥٥ ورقتا قدمتا إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، وعصام الجلبي، «صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق،» ورقة قدمت إلى: **برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق»** (بيروت: المركز، ٢٠٠٥).

(٢٨) انظر تعقيبي عصام الجلبي وسعد الله الفتحي على بحث: سلمان، المصدر نفسه، ص ٩٢٩ و ٩٣٢ـ ٩٣٣ على التوالي.

العقود العراقية التي سمح لها بالتنفيذ ٣٠ في المئة من مجمل العقود التي أبرمتها الحكومة العراقية في ظلّ البرنامج المذكور(٢٩).

علاوة على المقاطعة الدولية وحرمان القطاع النفطي العراقي من مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، ساهمت الحرب وأعمال التخريب التي أعقبتها في إحداث خسائر إضافية. وعلاوةً على أضرار القصف المباشر أثناء الحرب للأنبوب الاستراتيجي لمحطة ضخّ K3، عانت المختبرات المركزية في بغداد من النهب وفقدان الكثير من البيانات والمعلومات الاستكشافية التي كانت تضم السجلات الجيولوجية وشكلت حصيلة ثمانين سنة من الجهد المتراكم وكلفت بلايين الدولارات، كما سُرِقَتْ الإدارة الرئيسة لشركة الحفر. وهوجمت مختلف الأجهزة والمعدات في الجنوب، ونُهبت الإدارة الرئيسة لشركة نفط البصرة مع سجلاتها(٣٠). شملت هذه الممارسات أيضاً استمرار سرقة النفط من أنابيب الجنوب.

من جهة أخرى، واستمراراً في تصفياتها، ركزت سياسة المحتل على تطهير الإدارة وتغييرات في الكوادر العاملة، حيثُ تمّ فصل ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ من العاملين في مختلف التخصصات ضمن النهج الذي سار عليه مجلس الحكم الانتقالي «اجتثاث البعث». ومن الصعب فهم كيف أن مثل هذه السياسة يمكن أن تساهم في أية نتائج إيجابية، وبخاصة في هذه الصناعة حيثُ الخبرة والكفاءة مطلوبة بدرجة عالية(٣١).

إن طريقة إدارة سلطة الاحتلال لنفط العراق تقتصر على هدف واضح هو تصدير أكبر كمية ممكنة من النفط، على رغم احتمالات خطورتها على المكامن النفطية قبل تحديثها، وجمع إيراداتها تحت سيطرتها، واستيراد كميات كبيرة جداً من المنتجات النفطية إلى العراق لزيادة استنزاف موارده. وفي الوقت الذي توجد فيه مؤسسة عراقية متخصصة ومؤهلة للقيام باستيراد المنتجات النفطية، يلاحظ أن جزءاً كبيراً من هذه العمليات تقوم بها شركات أمريكية أصبحت فضائحها تزكم الأنوف(٣٢).

ما هو الطريق لتأهيل وتحديث الصناعة النفطية، وتمويل إعادة بناء العراق؟

إن الخطوة الأولى هي في عودة هذه الصناعة إلى مستواها السابق (٣,٥ ـ ٣,٧

---

(٢٩) Saadalla Al - Fathi, «Vision of the Future: What's Next for Iraq?,» *Middle East Economic Survey* (7 July 2003).

(٣٠) المصدر نفسه، و Al - Chalabi, «Prospects of Iraq's Oil Industry».

(٣١) انظر تعقيب الجلبي على بحث: سلمان، «السياسة النفطية،» ص ٩٢٩، و Al-Fathi, Ibid.

(٣٢) انظر تعقيب الفتحي على بحث: سلمان، المصدر نفسه، ص ٩٣٣ ـ ٩٣٤.

مليون برميل يومياً قبل آب/ أغسطس ١٩٩٠)، وتأهيل وتحديث القطاع. ولكن بلوغ هذا الهدف خلال السنتين أو الثلاث سنوات التالية على الاحتلال، يواجه جملة مشكلات، منها[٣٣]:

ـ إن البيانات التاريخية لمختلف البلدان المنتجة للنفط تشير إلى تراجع إنتاج النفط عقب كُلّ هزة اجتماعية وتغيير القيادة السياسية، وإن عودة الإنتاج إلى مستواه السابق تطلبت بحدود ثلاث سنوات. وتزداد المشكلة تعقيداً في حالة العراق نتيجة آثار المقاطعة والحرب الأخيرة وغياب الأمن.

ـ كان إنتاج النفط العراقي يتقرر من قبل رأس النظام من دون اعتبار للكفاءة والاعتبارات الفنية، كما أدّى الحصار إلى تفاقم تلك المشكلات بإجبار العراقيين على تفكيك (Cannibalization) معدات لصيانة إنتاج حقول أخرى.

ـ ضعف البنية التحتية (Infrastructure) القائمة التي لا تدعم استمرار العملية الإنتاجية، فحتى قبل الغزو الأمريكي، عانت صناعة النفط العراقية لسنوات من فقر الأجهزة والمعدات، كما إن أحداث التدمير والنهب امتدت إلى المنشآت النفطية.

ـ إن أي زيادة في إنتاج النفط العراقي تتطلب تطوير حقوله النفطية، وهذه المهمة تدعو بدورها إلى: حكومة دستورية، استقرار سياسي، استثمارات ضخمة، بما في ذلك فترة المفاوضات وتوقيع العقود وبدء عمليات التنفيذ ومراحل الإنجاز، وهي متطلبات تأخذ فترة زمنية لبلوغها.

وبالمقابل، فإن تحديث هذه الصناعة وفق مستوياتها التكنولوجية العالمية سوف يؤدي إلى زيادة مضاعفة في احتياطاته وتطوير إنتاجه. يكفي ملاحظة أن في العراق أكثر من ٨٠ حقلاً، في حين أن الإنتاج قاصر على ١٥ حقلاً فقط[٣٤]. من هنا تتفق التوقعات على إمكانية زيادة صادرات النفط العراقية إلى ٦ مليون برميل يومياً، بل وزيادة الطاقة الإنتاجية إلى ٧ ـ ١٠ مليون برميل يومياً. ولكن السؤال كيف وبأية سرعة؟ لقد كان هدف زيادة الإنتاج إلى ٦ ملايين برميل في اليوم ضمن خطط وزارة النفط العراقية: ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٢ لكنها لم تنفذ بسبب الحروب والحصار والاحتلال. ورغم أن تحقيق هذا الهدف ما زال ممكناً بالعلاقة مع احتياطيه الضخم، وحاجة العراق لاستعادة مكانته في سوق النفط

---

(٣٣) A. F. Alhajji, «Expansion of Iraq's Oil Production Capacity: The Challenges Ahead,» *Middle East Economic Survey* (7 August 2003).

(٣٤) انظر تعقيب الجلبي على بحث: سلمان، المصدر نفسه، ص ٩٢٧.

الدولي، إلا أنّه يتطلب تأمين الاستثمارات[٣٥]، كما إن عملية التنفيذ، تواجه جملة مشكلات، وبخاصة ما تعلق بصعوبة قبول الشركات الدولية توقيع عقود طويلة الأمد قبل قيام حكومة شرعية، والإقرار بخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وضمان الأمن[٣٦].

يضاف إلى ذلك ضرورة تقرير مصير العقود التي أبرمتها الحكومة العراقية في ظلّ الحصار مع شركات أجنبية عديدة، بالإضافة إلى الحاجة للوقت بغية الوصول إلى اتفاقية مع الكويت بالعلاقة مع مشكلات الحدود ـ النفط التي ساهمت في الغزو (عام ١٩٩٠). مثلاً إن الحقل النفطي رتقة (Ratqa) في الكويت هو قطعة من حقل الرميلة في العراق[٣٧].

بحسب ورقة عراقية قُدمت إلى مؤتمر الطاقة العربي في القاهرة عام ٢٠٠٢، قُدرت حاجة صناعة النفط والغاز وقطاع الطاقة في العراق بـ ٤٠ بليون دولار على الأقل لغاية عام ٢٠١٠. ولكن تلك التقديرات تمت في ظروف تقشف وعلى أساس الخبرة العراقية. من هنا فإن ظاهرة تضخيم التكاليف في ظلّ الاحتلال، والرغبة في تعجيل توسيع هذه الصناعة ستفرض تكاليف إضافية[٣٨].

إن دراسة بسيطة لمواصفات قطاع النفط العراقي، ربما توضح بشكل مقنع إمكانية إعادة بناء هذا القطاع وفق أحدث أشكال التكنولوجيا وبفترة زمنية قياسية وبمستوى من الإنتاج ٦ ـ ١٠ مليون برميل يومياً من دون أن يتطلب من العراق توفير موارد مالية ذاتية لإعمار قطاع النفط أو توفير جزء يسير فقط من التكاليف المطلوبة ذاتياً. وتفسير ذلك يكمن في المبررات التالية:

ـ إن الكميات الضخمة من الاحتياطي النفطي المتاحة في العراق تعني أن أي تحسن في عمليات تكنولوجية الإنتاج سيقود إلى زيادة معدلات الاسترداد الحالي.

ـ قرب النفط من سطح الأرض مقارنة بالدول النفطية عموماً.

ـ ويرتبط بذلك أن تكلفة إنتاج البرميل من النفط العراقي هي إحدى أكثر التكاليف انخفاضاً في العالم.

---

(٣٥) Alhajji, «Privatization and Employment: Evidence from Developing Countries and its Implications for Iraq».

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) Issam Al - Chalabi, «Oil in Post Saddam Iraq,» *Middle East Economic Survey* (23 June 2003), and *Middle East Economic Survey* (18 October 2004).

(٣٨) Al - Fathi, «Vision of the Future: What's Next for Iraq?».

ـ يتواجد في العراق أكثر من ٨٠ حقلاً مكتشفاً، في حين أن الإنتاج قاصر على ١٥ حقلاً فقط، كما سبقت الإشارة. والمعنى الاقتصادي لهذا الوضع من وجهة نظر التكاليف، غياب مخاطرة مرحلة الاستكشافات وانخفاض تكاليف تطوير الحقل النفطي، مقابل تصاعد عوائده في مرحلة الإنتاج[٣٩].

ـ يضاف إلى ذلك أنَ ارتفاع سعر برميل النفط في ١تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥) بين (٥٠ ـ ٦٠) دولاراً في أسواق النفط الدولية[٤٠]، يعني أن الشركات التي تحصل على عقود تطوير الحقول النفطية العراقية ستتمتع بتوقعات العوائد العالية التي ستنجم من انخفاض تكلفة الإنتاج من جهة، وتصاعد أسعار النفط من جهة أخرى.

وهذه المواصفات توفر فرص تأمين الاستثمارات المطلوبة بإتباع أساليب معمول بها في دول نفطية أخرى في المنطقة وفي العالم. مثال ذلك، عقود الخدمات وعقود المشاركة مع شركات وبيوت تمويل أجنبية، على أن تطرح هذه العقود من قبل المفاوض العراقي للمنافسة بين الشركات النفطية الدولية، وتوزيعها بشكل مناسب بين أكبر عدد منها تحاشياً للاحتكار من جهة، وتوفير سبل سرعة الإنجاز من جهة أخرى، علاوة على أن هذه الطريقة يمكن أن تضع مسؤولية توفير الموارد المالية الاستثمارية المطلوبة على عاتق الشركات المتعاقدة. ومن المتوقع في ظلّ هذه العقود المضمونة الربحية أن يكون التنافس حاداً لصالح العراق، سواء من حيث الشروط أو سرعة الإنجاز، طالما هي مربحة وبدرجة عالية للشركات المعنية أيضاً.

وفوق ذلك فإن تصاعد أسعار النفط يعني تصاعد الدخل السنوي للنفط العراقي، فعلى فرض إنتاج العراق ٢ مليون برميل (وهو دون مستوى إنتاج فترة ما قبل الاحتلال) وبيع هذا النفط بسعر ٤٠ دولاراً للبرميل عندئذ سيتجاوز دخل العراق السنوي من النفط ٢٩ بليون دولار. وهذا الدخل المرتفع يمكن أن يوفر جانباً مهماً من التمويل الذاتي، ويعزز موقف البلاد في توفير الاستثمارات لمختلف القطاعات، على فرض قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب هذا القدر من الاستثمارات سنوياً. وكذلك على فرض قدرة العراق السيطرة على عوائده النفطية ومنع أشكال التلاعب والتجاوزات كافة، سواء بالعلاقة مع الاحتلال، أو الفساد الإداري ـ العمولات والسرقات. من هنا يحقّ السؤال: هل بعد كل هذا يحتاج العراق

---

(٣٩) انظر تعقيب الجلبي على بحث: سلمان، «السياسة النفطية،» ص ٩٢٧، والجلبي، «صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق».

(٤٠) *Middle East Economic Survey*: (October 2004), and (June 2005).

إلى الخصخصة أو استجداء المعونات من الدول الأجنبية!؟ ولكن هل إن العراق يسيطر على قطاعه النفطي وعوائده النفطية؟

يرى بعض الخبراء أن مشكلة الإصلاحات وإعادة تأهيل البنية التحتية القديمة للصناعة النفطية ستكون أكثر تكلفة مالياً وزمنياً مما تظهر للعيان. لذلك يدعو إلى وقف الإنفاق على الحقول النفطية القديمة وبناء نظام إنتاجي جديد موازٍ في سياق تطوير حقول جديدة. ولكن هذا الرأي يقابله اعتراض قوي، ويطرح حقل كركوك مثالاً للردّ عليه. هذا الحقل الذي يعود عمره إلى أكثر من سبعين سنة وهو ما يزال يمتلك احتياطاً ضخماً، ويرى أن إدارته بشكل مناسب ستساعد على استمرار إنتاج الحقل بين ٥٠٠ ـ ٧٠٠ ألف برميل يومياً لسنوات عديدة قادمة. وهذا يدعو إلى الواقعية عند محاولة معالجة هذه المشكلة، لصعوبة استبدال ما تمّ بناؤه عبر ثمانين سنة. من هنا يفضل بناء خطة مفصلة وطويلة الأمد لإصلاح وصيانة مصادر الطاقة واستهلاكها بهدف التحديث والترشيد وزيادة استهلاك الغاز على حساب النفط الخام ومشتقاته[٤١].

وبالعلاقة مع عضوية العراق في أوبك، حيث كانت بغداد محط اجتماع المؤسسين وتوقيع اتفاقية تأسيسها وإعلان إنشائها عام ١٩٦٠، فإن أي قرار عراقيّ متسرع للخروج من المنظمة، سيضر بمصلحة البلاد. يضاف إلى ذلك أنه ومنذ إنشاء نظام الحصص (Quota System) في أوبك عام ١٩٨٣ بقيت طاقة صادرات نفط العراق دون حصته، عدا فترة قصيرة جداً أوائل عام ١٩٩٠ قبل الغزو. أما آخر مرة حصل العراق فيها على تحديد لحصته (٣,٧ مليون برميل يومياً) فكان في تموز/ يوليو ١٩٩٠ وما زالت قائمة وهي مماثلة لحصة إيران في أوبك. وإلى أن يبدأ العراق بتجاوز حصته، هناك وقت كاف لإعادة النظر في هذا الأمر من قبل الطرفين. ومن مصلحة أوبك مساعدة العراق للحصول على أسعار وعوائد مجزية بالعلاقة مع سنوات الحرمان التي مرّ بها، كما إنّه لن يكون من مصلحة العراق تحدي أوبك وإغراق السوق[٤٢].

أثناء وبعد احتلال العراق تصاعدت أصوات داخل وخارج إدارة بوش تدافع عن خصخصة قطاع النفط العراقي. ولكن دعوات الخصخصة هذه لم تكن قائمة على أسس الحقائق التاريخية أو تحليل منهجي مقنع، بل إنها عبّرت عن أيديولوجية القوى المحافظة الجديدة لسلطة المحتل.

إن معارضة خصخصة قطاع النفط العراقي هي أقوى من مثيلتها في المشروعات

---

(٤١) انظر تعقيب الفتحي على بحث: سلمان، «السياسة النفطية،» ص ٩٣٤ و٩١٨ على التوالي.

(٤٢) Al - Chalabi, «Oil in Post Saddam Iraq,» and Ramzi Salman, «Iraq: Oil for Reconstruction after Oil for Food,» *Middle East Economic Survey* (25 August 2003).

الحكومية المارة الذكر من النواحي التاريخية والاقتصادية والسياسية، وأيضاً بالعلاقة الشديدة مع الظروف العراقية الخاصة جداً على مدى الـ ٢٣ سنة السابقة. تقوم دعوات الخصخصة على أنها ستشجع الاستثمار الأجنبي على التدفق في الاقتصاد العراقي. ولكنها دعوات زائفة (False) طالما أن هذا التدفق ليس مقيداً (Constrained) بشكل الملكية، كما سبقت المناقشة في المبحث السابق. وهناك حقيقة سبق توضيحها، وهي انخفاض التكلفة الاقتصادية والمخاطر الاستثمارية في قطاع النفط العراقي. من هنا وقعت شركات نفط عالمية عديدة اتفاقات لتطوير الموارد النفطية العراقية في فترة المقاطعة من دون طرح مسألة ملكية الموارد النفطية.

هناك أيضاً البعد القانوني الدولي في مواجهة الخصخصة، فكما سبق ذكره، لا يسمح القانون الدولي بفرض تغييرات هيكلية أساسية، بل إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ كان واضحاً جداً في تأكيد «حقّ الشعب العراقي السيطرة (Control) على ملكية موارده الطبيعية.

وفي ما عدا المجادلات القانونية والاقتصادية، هناك اعتبارات أخرى ضدّ الخصخصة. أحد هذه الاعتبارات يقوم على أساس العلاقة المشتركة الوطيدة بين قطاع النفط وبين التطور السياسي في البلاد منذ بدء النظام السياسي العراقي عام ١٩٢١. إن التطورات في قطاع النفط على المستويات المحلية والدولية كان لها آثار عميقة على شعب العراق ومؤسساته، والتمزيق المفاجئ (Sudden Rupture) لهذه العلاقة التاريخية سيقود إلى خلق جميع أشكال عدم استقرار الأوضاع في العراق.

إنّ إحدى النتائج الأكثر خطورة لفرض إجراءات الخصخصة بدوافع أجنبية ستبرز في تقييد حرية الحكومة على تصحيح ومعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية الناجمة عن ظروف الحرب، والتي تعمقت أيضاً بفعل الانهيار الاقتصادي والاحتلال. ذلك أن خصخصة القطاع النفطي سيحرمها (الحكومة) من الدخول أو التعامل (Access) مع القسم الأكثر ثقلاً وأهمية من الناتج الوطني الذي يشكل ضرورة حيوية لمعالجة تلك المشاكل[٤٣].

والملفت للانتباه، أن البعض تجاوز مخاطر الدعوة إلى الخصخصة بالدعوة إلى رهن الإنتاج المستقبلي، أي خصخصة «الاحتياطي النفطي» بدعوى أن هذا الأسلوب أكثر قدرة على جذب التمويل الخارجي وأسهل عند البيع. ويظهر أن أصحاب هذه الدعوة ممن قدموا أفكارهم بطريقة دعائية، لم يبذلوا بعض الجهد لقراءة تاريخ العراق الحديث،

---

(٤٣) Alnasrawi, «The Case Against Privatization».

ولم يحاولوا فهم واستيعاب نمط تفكير العراقيين وموقفهم في ما يخص الثروات والموجودات الوطنية. وحتى إذا أخضعنا هذه الفكرة للمناقشة فهي تواجه معضلة اقتصادية أكبر لتحديد القيمة السوقية لهذا الاحتياطي النفطي وهو تحت الأرض، مقارنة بالصعوبات الجمّة التي تواجه مشروعات القطاع العام. ثمَّ إنَّ الاحتياطي النفطي ثروة وطنية لا تعود إلى الجيل الحالي فحسب، بل هي ملك للأجيال اللاحقة أيضاً. ومن هنا لا توجد جهة في الدولة تمتلك حق بيع كُلّ الثروة الوطنية أو جزء منها[٤٤].

على الرغم من الحاجة إلى تعاون شركات النفط الدولية لتأهيل وتحديث صناعة النفط العراقية، يجب أن لا تكون هذه الطريقة مظلّة للتلاعب بالملكية الوطنية للثروات العراقية. ذلك أن من الخطورة جداً افتراض أن العراقيين سيقفون متفرجين على تسليم صناعتهم وثروتهم إلى الآخرين. إن الشعب العراقي يعتبر النفط ـ الذي كان سبباً للكثير من أتراحه وأفراحه في سياق استعادته من الامتيازات الأجنبية ـ رمزاً وطنياً مقدساً يجسد نضاله الطويل. وبغض النظر عن الإطار السياسي الشرعي الذي سيظهر في نهاية المشوار، فإن صناعة النفط لا بُدَّ وأن تبقى مركزية ويتم تشغيلها بطريقة موحدة ككل، لأنها الصيغة المتوافقة مع قناعة العراقيين، باعتبارها قيمة عليا في ذاتها ورمزاً للوحدة الوطنية[٤٥].

مقابل رفض الخصخصة السريعة بعامة، ورفض خصخصة الثروة النفطية بخاصة، لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية، هناك اتفاق على بقاء ملكية الصناعة النفطية للدولة، مقابل توفير مجال للقطاع الخاص المحلي والمشترك للمساهمة بشكل مستقل أو من خلال المشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية في عمليات نفطية جديدة مثل: التوزيع والتصفية وخطوط الأنابيب وناقلات البترول وحتى الاستكشافات. ولكن من دون أن تتورط هذه المشروعات المشتركة في ملكية الاحتياطي والإنتاج والصادرات التي تخص السيادة.

وفي السطور التالية جملة مقترحات لمستقبل السياسة النفطية في العراق[٤٦]:

ـ مطالبة المحتل تحمّل كلّ نفقات الإعمار وعدم المساس بواردات النفط الحالية لأية أهداف لا تتفق مع القانون الدولي والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

---

(٤٤) Al - Chalabi, Ibid.; Al - Fathi, «Vision of the Future: What's Next for Iraq?,» and Al - Saadi, «Economic Liberation and Oil Policy: Vision and Priorities».

(٤٥) الأهرام، ١٩/ ٩/ ٢٠٠٣، ملفات الأهرام، وتعقيب الفتحي على بحث: سلمان، «السياسة النفطية،» ص ٩٣٣.

(٤٦) انظر تعقيب الفتحي على بحث: سلمان، المصدر نفسه، ص ٩٣٥ ـ ٩٣٦، والجلبي، «صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق،» ص ١٤٢.

ـ تفعيل الاقتصاد العراقي وتنويعه، وتقليل الاعتماد على النفط والشروع باستغلال واردات النفط تدريجياً بمعزل عن الميزانية العامة.

ـ ترشيد الإنتاج العراقي الحالي بحدود تسمح بإجراء دراسات عاجلة للتثبت من وضع المكامن وسلامة إنتاجها بطاقات مثلى وعدم الاندفاع لزيادة الإنتاج قبل ذلك.

ـ إعادة النظر بجميع الخطط المطروحة سابقاً بشأن إمدادات الطاقة في العراق وعلى أن تضمن الخطط الجديدة الاستغلال الأمثل للغاز الطبيعي وتقليل كمية النفط الخام للاستهلاك الداخلي.

ـ دراسة تحديث المصافي وزيادة نسبة التحويل فيها لإنتاج المنتجات الخفيفة وتقليل فائض زيت الوقود وعلى أن يتم ذلك قبل الشروع بإنشاء مصاف جديدة.

ـ رفض تام لخصخصة المصادر الطبيعية وبخاصة النفط والغاز، وعلى أن ينصّ الدستور الدائم المنتظر على هذا المبدأ.

ـ الشروع العاجل في تطوير حقول جديدة أو تطوير مكامن إضافية في الحقول الحالية للتعويض عن الحقول القديمة التي تدعو الدراسات لإراحتها.

ـ أن يكون تطوير الحقول القائمة بالجهد الوطني مع الاستفادة من الشركات الأجنبية لتقديم خدماتها أينما تطلب الأمر ذلك.

ـ أن يتم تطوير الحقول الجديدة بالتعاون مع الشركات العالمية وفق صيغ مقبولة ومتعارف عليها تتناسب وخصائص الحقول العراقية بشكل عام وخصائص كل حقل على حدة، وعلى أن يكون ذلك وفق أسس تنافسية تضمن أفضل الشروط للعراق.

ـ المحافظة على عضوية العراق في أوبك وتعاونه مع أعضائها لزيادة الاستقرار في السوق النفطية.

رابعاً: نقد العولمة[٤٧]

يصعب صياغة تعريف دقيق للعولمة يحظى بالقبول العام، لكونها ظاهرة عالمية تغطي مختلف جوانب الحياة، وتتأثر بتباين المواقف الأيديولوجية للباحثين إزاءها قبولاً أو رفضاً[٤٨]. وبالعلاقة مع معناها اللغوي، فهي تعني «تعميم الشيء وتوسيع

(٤٧) عبد الوهاب حميد رشيد، «نقد العولمة،» **الحوار المتمدن**، ١١/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(٤٨) السيد يسين، «في مفهوم العولمة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٨)، ص ٦.

دائرته ليشمل العالم كُلّه». وفي ظروف الواقع الدولي الحالي، فهي تبغي تعميم النمط الحضاري الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان العالم. وتشكل مرحلة متقدمة لتطور الرأسمالية الصناعية. وهي عملية موجهة من طرف واحد لفرض نظام الهيمنة القديم، ذلك أن الاتجاه السائد والمقصود من العولمة عند مفكريها ومنفذيها في الولايات المتحدة هي «الأمركة»، بمعنى الهيمنة الأمريكية على العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإعلامياً في سياق برنامج عمل يتضمن استخدام السوق العالمية للإخلال بنظم التوازن وبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية، وإعادة بناء الأسواق الوطنية لتصبح مجالاً لاصطفاء الأنواع وفق النظرية الداروينية «البقاء للأصلح» في مجال الاقتصاد[٤٩].

أخذ دور العملاق الأمريكي بالبروز في مجال السياسة الدولية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ليمثّل أحد قطبي القوة العسكرية في العالم في ظروف اعتمادها اقتصاد الحرب. وبعد انهيار المعسكر السوفياتي (نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠) أصبحت الولايات المتحدة قطباً أوحد، وأخذت تزيّن ممارساتها بدعوات تبشيرية مثل حقّ تقرير المصير والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولقد أظهرت التجربة بصورة متكررة ازدواجية تفسيراتها لتلك الدعوات عندما قدمت الولايات المتحدة، وما زالت، الدعم لأنظمة بعيدة عن الديمقراطية طالما خضعت لأوامر واشنطن.

تعتمد القوة العسكرية الضخمة للولايات المتحدة وممارستها دور الشرطي في الساحة الدولية على قوتها الاقتصادية: تحقيق حوالى ٢٥ في المئة من الدخل العالمي. أكبر مُصَدِّر زراعي. سيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري. الهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي من خلال سيطرتها على مؤسسات بريتون وودز (Britton Woods): البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. أكبر مُصَدِّر لِلآليات التكنولوجية والمعلوماتية. تحكمها بالأجهزة الإخبارية والإعلامية العالمية[٥٠].

ولكن الزعامة الأمريكية وقوتها العسكرية المتصاعدة تواجهان تحديات اقتصادية: مشكلة الركود والبطالة. تزايد عجز الميزانية وبلوغ هذا العجز ٥٠٠ مليار.

---

(٤٩) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٨)، ص ١٦ ـ ٢٢.

(٥٠) سمير أمين، «بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية، إلى أين؟،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٧٠ (نيسان/ أبريل ١٩٩٣)، ص ٤ ـ ٦، وإدريس لكريني، «الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وإكراهات التراجع،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩١ (أيار/ مايو ٢٠٠٣)، ص ١٢ـ ٢٢.

هذا في حين بلغ فائض الميزانية ٨٠٠ مليار دولار بداية رئاسة بوش الابن على الولايات المتحدة عام ٢٠٠١. ارتفاع الدين العام ليصل إلى سبعة آلاف مليار دولار وبما يعادل ٦٥ في المئة من الناتج القومي. تراجع الدولار أمام اليورو وتزايد استخدام اليورو على المستوى المصرفي والدولي[٥١]. من جهة أخرى، تواجه الولايات المتحدة استمرار اتساع عدم استقرار «النظام الدولي» وما يرتبه من أعباء عسكرية واقتصادية متزايدة، يمكن أن تدفع باتجاه تراجع الدور الأمريكي على المستوى الدولي لصالح التعددية القطبية.

تختلف العولمة (Globalization) عن العالمية (Internationalization) في أن الأولى عملية أحادية موجهة لاختراق الفرد ـ المجتمع ـ الدولة وفرض هيمنة ثقافية وحدانية على الآخر بما في ذلك نمط سياسي واقتصادي وحضاري وحيد، لتقود في محصلتها إلى تعميق تبعية الدول الأقل تطوراً في ظروف ضآلة قدراتها على المنافسة، بينما العالمية تأكيد لتعايش الأيديولوجيات المختلفة، وتجسيد لقضية الإنسان ـ المجتمع في ظلّ التعاون المتبادل نحو عالم أفضل يعمل على تقريب مستويات الإنتاجية الحضارية وإعادة بناء نظام دولي أقرب إلى التكافؤ[٥٢].

ليست العولمة ظاهرة حديثة، بل هي قديمة ظهرت وترعرعت مع نشوء ونمو الحضارة الرأسمالية واستمرار تزايد قدراتها الإنتاجية. بدأت بظهور الدولة الوطنية الموحدة، ولتتجاوز أسواقها الوطنية مع تكامل ثورتها الصناعية (سياسة حرية التجارة)، وتطورت منذ منتصف القرن الماضي إلى الدعوة للاعتماد المتبادل، وأخيراً ظهرت اللفظة الجديدة (العولمة) منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي. وفي إطار هذه المراحل بقيت وظيفة الدولة ثابتة رغم تغير أدوارها وآلياتها وأدواتها، حيثُ جسدت ـ بحسب ماركس ـ أداة بيد الطبقة المسيطرة لتحقيق أهدافها. وكان القاسم المشترك لمراحل هذه التطورات السياسية ـ الاقتصادية هو التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية والإنتاج.

وفي مرحلة ظهور الدولة الوطنية الموحدة منذُ خمسة قرون مضت (الرأسمالية التجارية) تميزت الدولة بالمركزية والتدخل الفعال للمساعدة على بناء القدرة الاقتصادية الوطنية، فأكدت سياسة الحماية، تشجيع استيراد المواد الخام

---

(٥١) خير الدين حسيب، **مستقبل العراق: الاحتلال ـ المقاومة ـ التحرير والديمقراطية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٠٨.

(٥٢) محمد عابد الجابري، «العولمة بوصفها أمركة... ووراء الأكمة ما وراءها!،» **الكادر**، ١٠/ ٩/ ٢٠٠٣.

والذهب والفضة، دعم صادرات السلع المصنعة. وفي عصر الثورة الصناعية تراجعت الدولة عن التدخل بعد استكمال قدراتها الاقتصادية ـ الصناعية والإنتاج الواسع بطاقات أكبر من طاقة أسواقها المحلية على امتصاصها، فأطلقت سياسة حرية التجارة والمنافسة في ظلّ مبدأ «دعه يعمل، دعه يمرّ»، وبخاصة من قبل بريطانيا وفرنسا بعد أن أنجزتا الثورة الصناعية، على خلاف ألمانيا التي أصرَّت على سياسة الحماية والتدخل من أجل بناء قاعدتها الاقتصادية ـ الصناعية لتتمكن من الدخول في منافسة أقرب إلى التكافؤ. وجاءت الحربان العالميتان امتداداً لحروب مرحلة الرأسمالية التجارية والاستكشافات الجغرافية في إصرار الرأسمالية العالمية الحصول على مزيد من المستعمرات والأسواق الخارجية. ومنذُ مطلع الستينيات من القرن الماضي، قادت المنافسة بين الدول الصناعية وتراخي معدلات النمو في العالم إلى بروز الشركات المتعددة الجنسية، بغية مواجهة ضيق السوق المحلية بالانطلاق نحو الأسواق الخارجية واعتبار العالم كله سوقاً لها[٥٣].

وبالعلاقة مع شمولية العولمة، فهي تفرز آثاراً واسعة في مجالات السياسة والاقتصاد والمعلومات والاتصالات والثقافة والفكر. وتعمل على التخفيف من حضور الدولة عن طريق نزع ملكيتها ونقلها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي والحد من مفهوم الاستقلال والسيادة باتجاه الإحلال التدريجي للشركات العملاقة المتعددة الجنسية محل الدولة، ولتتحول الدولة إلى جهاز أمني لحماية مصالح تلك الشركات.

ولما كانت العولمة تعبر عن مرحلة عالمية متقدمة، وتفرض نمطاً اقتصادياً يقوم على المنافسة وعدم التدخل باتجاه الانتقال الحرّ للعمل ورأس المال في ظلّ سوق عالمية موحدة، لذلك فهي تتطلب، على الأقل، استكمال المرحلة الأولى من الثورة الصناعية لتكون البلاد قادرة على المنافسة الأقل إجحافاً بحقوقها في مجال المبادلات التجارية. من هنا تواجه دول العالم الثالث معضلة صعبة، نظراً إلى ضعف قدراتها الإنتاجية في ظروف تخلفها الاقتصادي واعتمادها الأساس على إنتاج وتصدير المواد الخام، فتكون حصيلة الانفتاح غير المنضبط مزيداً من استنزاف موارد الثروة الوطنية والتوجهات الاستهلاكية.

إنّ مرحلة تطور هذه البلدان لا تسمح بالقفز نحو تطبيق النمط الاستهلاكي للدول المتقدمة، وإلا واجهت مزيداً من المديونية وإهدار وارتهان موارد ثروتها الوطنية. يضاف إلى ذلك أن قبولها بالعولمة المطروحة، على إطلاقها، تعني إهمال

---

(٥٣) جلال أمين، «العولمة والدولة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨ (شباط/ فبراير ١٩٩٨)، ص ٢٣ ـ ٣٦.

المبادئ الاقتصادية الأولية المتمثلة في الأسئلة الثلاثة المعروفة: ماذا ننتج؟ لمن ننتج؟ كيف ننتج؟ ويرتبط بذلك إهمال الأولويات الاستثمارية وتجاوز ضمان الاحتياجات الأساسية لعامة الناس والتخلي عن مبدأ التنمية من القاعدة وإقصاء وتهميش المزيد من أصحاب الدخول المنخفضة وتوسيع جيوب الفقر في البلاد، وبالنتيجة إضعاف الاستقرار الاجتماعي ومحاولات بناء النظام الدستوري.

يُضاف إلى ذلك أن مسيرة العملية الديمقراطية تتطلب إعادة تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية، واستكمال مقومات تكوين بنية الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حين أن دول العالم الثالث ما زالت تمرّ بمرحلة التكوين هذه وسط الولاءات الإثنية والمذهبية والطائفية التي تحيطها. من هنا فإن التغيير المفاجئ في دور الدولة، بخاصة مسؤوليتها في المساهمة والمساعدة ببناء مقومات وحدتها الوطنية ومؤسساتها البنيوية، يمكن أن تخلق مشكلات تهدد وجودها.

وهكذا ترتبط آثار العولمة بجانبيها الإيجابي والسلبي بمرحلة التطور الحضاري للدول التي تدخل في نطاقها. ويمكن القول بصفة عامة إن هذه الإيجابيات تزداد مع مرحلة التقدم الحضاري، وتقل لتتحول إلى سلبيات في تلك الدول الأقل تطوراً، وذلك لتدنّي قدراتها على المنافسة، أي إن المعادلة في عالم العولمة هي: كلما كانت للدولة قدرات إنتاجية أكبر وأكثر تنوعاً حققت وفورات أكثر، وكلما كانت قدراتها الإنتاجية أكثر ضعفاً وأقل تنوعاً تحملت خسارة أكبر. وفوق ذلك فإن فرض الشروط الانفتاحية للعولمة في مواجهة الشركات المتعددة الجنسية تعني حرمانها من بناء قواعدها الإنتاجية ووقوعها تحت مطحنة الاستهلاك والعجز والمديونية. وهذه الظاهرة قائمة منذ مرحلة الرأسمالية التجارية وقادت إلى استمرار اتساع الفجوة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث.

تعمل العولمة على إزالة العوارض الوطنية التي تواجهها في سياق اختراقها للمفردات الوطنية، وتشييد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع بديلاً من الصراع الطبقي والوعي السياسي، وتحتضن قيماً ثقافية جديدة تتجاوز الأيديولوجيات القائمة وبما يقود إلى إعادة النظر في مختلف المفاهيم والخطابات المتعلقة بالوطنية والدولة والاستقلال والسيادة والاستعمار والإمبريالية باتجاه إلغاء أو تخفيف النزعة الوطنية باسم مكافحة التعصب والإرهاب من جهة، ونشر القناعة بتغير طبيعة الدول الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية إلى أنظمة تعمل على إعادة بناء هذه الشعوب نحو الحرية والتقدم والحداثة من جهة أخرى، وكُلّ ذلك باتجاه نشر ثقافة الاسترخاء/ الهزيمة. وتشكل قضية العراق مثالاً بارزاً عندما قادت أمريكا حربها بزعم إزالة أسلحة التدمير الشامل ومنح

الحرية ـ الديمقراطية للشعب العراقي، وانتهت بإزالة الدولة العراقية ونشر الفوضى وإهانة الناس وقتل عشرات الآلاف من المدنيين.

ولكن العولمة باعتبارها ظاهرة عالمية شاملة تتطلب التعامل الواعي معها بديلاً من موقف الرفض الكلي أو القبول الكلي. ويرتبط بذلك وجود مساحة واسعة للمناورة والتحرك للاستفادة من إيجابياتها وتحاشي أو تخفيف سلبياتها. ذلك أن موقف الرفض الكلي يقود إلى الانغلاق والتقوقع في سياق مفاهيم وأفكار وقيم تكلست عبر فترات تاريخية طويلة. إنّ الانغلاق موقف سلبي غير فعال في مواجهة الاختراق الثقافي للعولمة التي تدخل البيوت والعقول وتفعل فعلها بطرق مغرية مدعمة بأجهزة إعلامية وإعلانية ضخمة. ويتماثل الانغلاق مع الاغتراب بقبول أيديولوجية الاختراق والارتماء في أحضان العولمة والاندماج فيها من دون تحفظ، لأن هذا التوجه يقود إلى الفراغ: اللاوعي ـ غياب القضية والفكر والأيديولوجيا ـ وهذا الفراغ يكون عادة غير قادر على بناء كيان أو هوية ولا يُقدِّر معنى الذات الإنسانية ـ الوطنية وقيمته واستقلاله. إذاً، الموقف المطلوب هو المواجهة العقلانية: العمل الذاتي بتأكيد مهمة إنجاز مرحلة بناء الدولة وأسس التحول الحضاري السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهذا يدعو إلى عدم الارتماء في أحضان العولمة دفعة واحدة، بل التعامل معها تدريجياً بالعلاقة مع تصاعد نمو البنية الاقتصادية، وعلى نحو متوافق مع مرحلة تطور الاقتصاد الوطني[٥٤].

بالإضافة إلى القبول بالعولمة بطريقة منهجية تتفق مع مسيرة البناء الداخلي السياسي الاقتصادي والثقافي، تتواجد آلية أخرى يمكن أن تكون متكاملة مع الآلية الأولى، متمثلة في بناء المجتمع المدني. وهنا يمكن للمجتمع المدني بالتعاون مع الأجهزة الحكومية وعلاقته المباشرة مع القاعدة الشعبية تخفيف سلبيات العولمة لمصلحة التعجيل بالبناء السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي، وذلك من خلال جهودها في مجال التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية، وحماية المستهلك والحد من الظاهرة الاستهلاكية الترفيهية التي تتعدى حدود القدرات الاقتصادية المتاحة، علاوة على نشر الوعي الوطني وتعزيز ثقافة تشجيع المنتجات الوطنية.

وأخيراً، فإن الظروف الدولية بما يتخلّلها من المصالح المتنافرة والمتنافسة، يمكن أن توفر مساحات واسعة نسبياً للدول الأقل تطوراً بالمناورة للحصول على

---

(٥٤) الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» ص ٢١، وباقر النجار، «العولمة ومستقبل الأسرة في الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ١٤١.

أقصى منافع العولمة، مقابل تخفيف سلبياتها. وهذا يعتمد على قوة الفعل داخل هذه البلدان بإقامة أنظمة سياسية دستورية تمثيلية تحرم الاحتكار وتوريث السلطة وأكثر اعتماداً في وجودها ومسيرتها على قوة الداخل وبخاصة في المنطقة العربية.

وختاماً لهذا الجزء من البحث، تعبِّر المناقشة الساخرة التالية، عن شيء قليل أو كثير من القيم المزدوجة للعولمة ـ الديمقراطية الأمريكية[٥٥]:

ـ ماذا تُسمّي رجلاً يُفجر قنبلة ويقتل ناساً أبرياء؟ إرهابي.

ـ وماذا تُسمّي رجلاً يلقي قنبلة من طائرة ويقتل ناساً أبرياء؟ طيار أمريكي شجاع.

ـ ماذا تقول عندما يستخدم فلسطيني العنف ضدّ يهود يحتلون أرضه من دون أي مبرر شرعي؟ إرهابي.

ـ وكيف تصف طائرة هليوكوبتر إسرائيلية تطلق صواريخ (أمريكية) على فلسطينيين وتقتل شباناً يحملون حجارة؟ دفاع عن النفس.

ـ بماذا تصف إعطاء شخص موظفاً حكومياً مالاً في مقابل تقديم خدمات إليه؟ رشوة.

ـ وبماذا تصف تقديم شركات كبرى المال إلى موظفين حكوميين في مقابل خدمات خاصة بها؟ تبرع للحملة الانتخابية.

ـ كيف تصف ناساً يأخذون القانون بِأيديهم ويقتلون ناساً آخرين من دون محاكمة؟ مجرمون.

ـ وكيف تصف أخذ الولايات المتحدة القانون بيديها وقتلها الناس من دون غطاء شرعي؟ عملية الحرية للعراق.

ـ من هو الشخص الذي يسرق من الأغنياء ويعطي الفقراء؟ روبن هود.

ـ ومن يسرق من الفقراء ويعطي الأغنياء؟ الحكومة الأمريكية.

ـ ما هو اسم سلاح يستطيع قتل ألوف الناس؟ سلاح دمار شامل.

---

(٥٥) انظر: جهاد الخازن، في: **الحياة**، ٣/ ٥/ ٢٠٠٣، عيون وآذان، ورد نعمان سعد الدين النعيمي على المناقشات التي دارت حول بحث: جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي، «أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٠٩.

ـ وما هو اسم سلاح قتل ١,٥مليون عراقيّ، بينهم نصف مليون طفل؟ العقوبات.

ـ ما هو اسم جيش يُقاتل لمصلحة من يدفع له أكثر؟ مرتزقة.

ـ وما هو اسم جيش في أفغانستان يُقاتل لمن يدفع له أكثر؟ تحالف الشمال.

ـ كيف تصف هجوماً على البنتاغون، أو مركز القيادة والسيطرة الأمريكية؟ هجوم جبان على الديمقراطية الأمريكية.

ـ وكيف تصف هجوماً أمريكياً يدمر قرية أفغانية؟ هجوم على مركز قيادة وسيطرة لطالبان.

ـ كيف تصف قتل ثلاثة آلاف شخص في هجوم ١١/ ٩/ ٢٠٠١ في الولايات المتحدة؟ إرهاب.

ـ وكيف تصف قتل خمسة ملايين شخص في حرب فييتنام؟ خطأ.

ـ كيف تصف استغلال الأغنياء للفقراء؟ طمع وأنانية.

ـ وكيف تصف استِغلال الدول الثرية للدول الفقيرة؟ عولمة.

ـ كيف تصف قتل شعب كامل؟ إبادة جنس.

ـ وكيف تصف إبادة الأمريكيين الأصليين (الهنود الحمر) في الولايات المتحدة؟ حقبة مجيدة في التاريخ الأمريكي.

وفي البيت البلاغي الساخر التالي لشاعر عربي أورده الدكتور سعد الدين النعيمي والمشار إليه في الهامش السابق، ما يماثل المفهوم الساخر أعلاه:

قَتْلُ امرئ في غابة جريمة لا تُغتفر   وقتلُ شعب كامل مسألة فيها نَظَرْ

خامساً: التنمية والإصلاح الاقتصادي في العراق[٥٦]

تعني التنمية (Development) هنا عملية مجتمعية مقصودة بغية تحسين ظروف الحياة وتعميق تكافؤ الفرص في المجتمع. وتقوم على تعبئة الإمكانات البشرية والموارد المادية المتاحة بغية تقليص الاستغلال وتعظيم الإشباع، بما في ذلك

---

(٥٦) عبد الوهاب حميد رشيد: «استراتيجية التنمية المعتمدة على النفس،» **دراسات عربية**، السنة ٣٣، العددان ٩ ـ ١٠ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٧)، ص ١٣ ـ ٢٥، و«الاقتصاد العراقي إلى أين؟ (الجزء الأول)،» **علوم إنسانية**، السنة ١، العدد ٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣).

تحسين متصاعد لمعيشة عامة الناس واستمرار نمو التراكم(٥٧).

إنّ التنمية وفق هذا المفهوم تختلف عن النمو (Growth) في كونها عملية نمطية متصاعدة باتجاه تغيير البنية المؤسسية وإعادة بناء هيكل الإنتاج الوطني على نحو متنوع ومتداخل، والنمو المتصاعد لقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج المزيد من السلع والخدمات لمواجهة الطلب المَحلي المتنامي وتحسين مستوى الإنتاج والإنتاجية في سياق مبدأ المشاركة، بينما يمكن أن يتحقق النمو مرحلياً وفي ظروف تدني الإنتاجية والتبعية وسوء التوزيع وغياب المشاركة. وتختلف التنمية أيضاً عن التطور في كون الأخير يفتقد عنصر الإرادة وبالذات في ما يخص الجانب الاقتصادي. وهو بهذا المعنى دالّة للزمن وأقرب إلى لفظة (Evolution) وتتداخل التنمية مع مفهوم التقدم (Progress)، ذلك أن إنجاز أهداف التنمية في الأمد البعيد ينصب على تحقيق التقدم(٥٨).

وتبدأ التنمية ببنائها حول الإنسان، التأكيد الاجتماعي لحق العمل، تلبية الاحتياجات الأساسية لعامة الناس، الضمانات الاجتماعية. وهي تنمية ريفية متكاملة تنطلق من القاعدة وتُجسِّد أولوية تحسين إنتاجية القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية الأكثر فقراً باتجاه تحقيق المقاربة في الإنتاجية وتعميق علاقات التشابك الاقتصادي والاجتماعي على طريق تعزيز التكامل الداخلي ودعم الاستقلال الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل والثروة وبناء السلام الاجتماعي وضمان حرية القرار الوطني.

إن تلبية الاحتياجات الأساسية تقود إلى زيادة إنتاجية الأغلبية ومعالجة الفقر هيكلياً، ودعم مبدأ الاعتماد على النفس، وتعميق الحوافز الوطنية لضمان مسيرة التنمية الشاملة، وتحقيق فرص أوسع للعمل، ومعالجة ظاهرة البطالة، وضبط حركة الأسعار والتضخم. أما السيطرة على موارد الثروة الوطنية وترشيد استِغلالها فهي تُعبر عن إحدى قاعدتي مبدأ الاعتماد على النفس (تعبئة الناس والموارد والبيئة الطبيعية). أما القاعدة الإنتاجية فهي مصدر قوة البلاد في التعامل

---

(٥٧) انظر مداخلة سعد الدين إبراهيم ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهّل،» ورقة قدمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٧٨.

(٥٨) عبد الله، المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨؛ نادر فرجاني، «عن غياب التنمية في الوطن العربي،» ص ٤٤، ويوسف صايغ، «التنمية العربية والمثلث الحرج،» ص ١٠١ ـ ١٠٧ في: عادل حسين [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، وعبد الوهاب حميد رشيد، **الإنتاجية والتنمية الاقتصادية** (قبرص: دار الشباب، ١٩٨٨)، ص ٧٧ ـ ٧٨.

الخارجي، طالما تتحدد قوة هذه القاعدة بدرجة اتساعها وتنوعها وكفاءتها[٥٩].

تتطلب التنمية تأكيد أربعة شروط ضرورية هي: حرية صنع القرار الوطني في ظلّ الاستقلال. المشاركة في إطار الديمقراطية. العدل في سياق التوزيع. الأمن في ظلّ قوة دفاعية متطورة[٦٠]. إنّ التنمية من دون استقلال مسألة عبثية، لأن التنمية والاستعمار (الاستغلال) لا يجتمعان. هذا الشرط يدعو إلى تهيئة البيئة المؤاتية لصنع القرار الوطني وإحداث تغييرات مؤسسية جوهرية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمسيرة التنمية. وتشكل الإصلاحات الزراعية والملكية العامة للمصادر الرئيسة لموارد الثروة الوطنية ومؤسسات الخدمة ذات الطبيعة الاحتكارية التي تدخل خدماتها ضمن الاحتياجات الضرورية لأغلبية الناس، والمؤسسات الإنتاجية ذات العلاقة بالأمن الاقتصادي الوطني، حجر الزاوية لممارسة الرقابة على وسائل الإنتاج المادي وتحسين سبل توزيع الخدمات الأساسية. هذا مع التشديد على سياسة تشجيع وتنشيط القطاع الخاص والقطاع المختلط والتعاوني والقطاع الحرفي ـ التراثي. وفي ظلّ نظرة جديدة ومتطورة للقطاع العام تؤكّد أهميّة البنية التحتية ومعالجة الانحرافات السوقية، وإدارة هذا القطاع وفق أسس حديثة اقتصادية ـ تجارية بحتة.

ويرتبط بذلك أن الحريات العامة وحقوق الإنسان هي جزء محوري من الاحتياجات الأساسية للناس. وهي الحاجز المانع لظهور الاستبداد وطغيان الحكم، كما إن قرارات التنمية تزداد غنى بالمشاركة وتزداد فقراً بالاستبداد. وهذا علاوة على أن التنمية مشاركة في تصميمها وفي ثمارها على حدّ سواء.

ومن متطلبات التنمية توزيع الاستثمارات بشكل متناسب لصالح القطاعات والمناطق والفئات الأكثر فقراً أو الأقل إنتاجية لتحسين قدراتها الإنتاجية وتعزيز تشابكها وتكاملها. إنّ معالجة سوء توزيع الدخل والثروة وتقليص فجوة مستويات المعيشة والاقتراب من مبدأ تكافؤ الفرص، يتطلب تبني سياسة تحقيق المقاربة في الإنتاجية قطاعياً وجغرافياً واجتماعياً.

والتنمية هي صراع بين قوى الحرية والاستقلال وبين قوى التخلف والاستغلال. هذا الصراع يتطلب بناء قوة عسكرية دفاعية متطورة قادرة على حماية التنمية من المخاطر الأجنبية، مع تأكيد أولوية تبني خطاب سياسي خارجي سلمي

---

(٥٩) انظر تعقيب محمد محمود الإمام على بحث: عبد الله، المصدر نفسه.

(٦٠) اسماعيل صبري عبد الله: المصدر نفسه، ص ٣٤، و«نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث،» في: حسين [وآخرون]، المصدر نفسه.

هادئ يتصف بالمرونة وقادر على تجنب الاحتكاكات والصراعات في سياق وضع العلاقات الخارجية في خدمة التنمية.

وأخيراً، تتطلّب التنمية بناء استراتيجيات وسياسيات وخطط وبرامج عملية واقعية تستند إلى أولوية متطلبات عامة الناس وقدراتهم وقابلة للتعديل والتطوير في مرحلة التنفيذ. ويرتبط بذلك عدم الفصل بين سياسيات التنمية، فسياسة الاستثمار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك تتطلب أن تُصاغ في ظلّ نظام متكامل لتوجيه العملية الإنتاجية نحو غاياتها المرسومة.

أصبحت قضية الإصلاح الاقتصادي في العراق حاجة فعلية، في ظروف التشوهات العديدة للسوق، نتيجة الحروب والمقاطعة والسياسات الاقتصادية غير المستقرة والظروف المعيشية المتدنية، علاوة على التطورات الاقتصادية الدولية والانفتاح العالمي، إلا أن سياسات الاحتلال، كما سبق الحديث، تُعبّر عن مشروع اقتصادي ينطلق من المصالح الاستراتيجية والأيديولوجية اليمينية للإدارة الأمريكية. ذكرت مجلة **نيوزويك** الأمريكية أن تساهل الإدارة الأمريكية مع شركات مقاولات متورطة في عمليات احتيال في العراق، حوّل بلاد الرافدين المحتلة إلى «منطقة نهب حرة»[٦١].

تبين الأحداث الجارية في العراق أن السياسات أو المعايير الفعالة لم تؤخذ في الاعتبار بعد لبناء استراتيجية تنمية شاملة وإنعاش اقتصاد البلاد. إنّ المناقشات التي جرت من قبل بعض العراقيين المحترفين بشأن إعادة تأهيل الطاقات الإنتاجية والحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية، تجنبت المبادئ الاقتصادية والتبعات السياسية. الأكثر من ذلك، يرى بعض المؤيّدين منفعة لاهتمامات المصالح النفطية الأجنبية في سياق تحقيق شكل من أشكال خصخصة الصناعة النفطية. ومثل هذه المناقشات المحدودة تفتقر إلى تقدير حقيقي للدينامية المتواجدة للسياسة الاقتصادية العراقية، وتعزز الشكوك بشأن ما إذا كان الهدف الرئيس لهذه الدعوات هو إقامة سوق اقتصادية للقطاع الخاص تتسم بالكفاءة، أو مجرد تحويل ملكية القطاع العام[٦٢].

كما أصبحت قضية التحرير الاقتصادي والسياسة النفطية في العراق محل تركيز المصالح الأجنبية منذ سقوط النظام السابق. ومع صحة حاجة العراق الملحّة لسياسات

---

(٦١) <http://www.islamonline.org>, 28/3/2005.

(٦٢) في ما يتعلق بموضوع التحرير الاقتصادي، انظر: السعدي، «الأزمة الاقتصادية الخطيرة في العراق ومأزق التنمية والديمقراطية في البلدان العربية: التحديات الخارجية والعلاقات العربية في المشروع الاقتصادي للتغيير،» و Al-Saadi, «Economic Liberation and Oil Policy: Vision and Priorities».

اقتصادية جديدة، والمباشرة بإصلاحات هيكلية جذرية، لكن التركيز على معيار الكفاءة واستخدام الأدوات التكنولوجية لصنع القرار يجب أن لا يبرر التوجهات الليبرالية غير المنضبطة. إن هيمنة السوق غير الكاملة (Imperfection) ترتبط عميقاً بجذور العناصر الاجتماعية والسياسية، ونسيج البيئة الاجتماعية التي تتطلب مراعاتها بجدية عالية في السياسات الاقتصادية المراد تطبيقها.

ويرتبط بذلك خطأ فصل إعادة تأهيل هيكل إنتاج وصادرات النفط الخام والسياسة النفطية الجديدة عن مجمل السياسات الاقتصادية الكلية واستراتيجية التنمية في العراق. إن السياسة النفطية ليست قضية مجردة لتنحصر فقط في كفاءة المشروعات العامة. من هنا وجب عدم ترك السياسة النفطية للحكومة للتعامل معها كيفما اتفق على أساس: المصادفة، المعايير الجزئية، تحقيق المصالح الضيقة، الضغوط الخارجية.

إن النفط الخام هو طاقة سلعية استراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية. والثروة النفطية في العراق تمتلك قوة اقتصادية ضخمة يمكن للحكومة استخدامها بسهولة لبلوغ أهداف التنمية العامة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التأثير في الظروف السياسية للبلاد، فإذا لم يتم ضبطها من خلال تطبيقات مؤسسية دستورية وطنية، فإن نمط تخصيص الإيرادات النفطية بين استعمالات مختلفة قد تنقلب باتجاه خدمة مصالح مالية وسياسية ضيقة لأولئك المرتبطين بالسلطة الحكومية وبكلمات أكثر دقة، قد يساء استخدام الإيرادات النفطية العامة كقوة سياسية لدعم المصالح السياسية الضيقة وتحقيق أهداف سياسية لمجموعات اجتماعية معينة. من هنا وجب ضمان تخصيص القوة الاقتصادية للنفط لتعزيز قوة الدولة ووحدة المجتمع وليس لمصلحة الحكومة والفئات المرتبطة بها.

تفرز التجربة العراقية ثلاث محصلات: **الأولى**، مكافحة الاستقطاب السياسي الاقتصادي والاجتماعي لصالح بناء وحدة وطنية تضم الأطياف العراقية كافة. **الثانية**، إن طريقة الانتفاع من ريع النفط الخام والغاز الوفيرة وحصرها في إقامة البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مشروعات الاحتياجات الأساسية والأمن الاقتصادي الوطني يمكن أن تشكل العنصر الاقتصادي الاستراتيجي في إدارة التعايش السلمي المستهدف بين الفئات والطبقات الاجتماعية العراقية المختلفة. **الثالثة**، إعادة توزيع تخصيصات الإيرادات النفطية بين السلطة التنفيذية (الثلث مثلاً) لأغراض الميزانية العامة السنوية، وتوجيه الباقي للأغراض الاستثمارية تحت إشراف ورقابة السلطة التشريعية.

إنّ تحليل التجربة العراقية الطويلة تشير إلى أن التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، العملية الدستورية، السياسة النفطية، تؤسس ثلاثة عناصر مترابطة رئيسة للسياسة الاقتصادية. إنّ الاستثمارات في البنية الأساسية والفعاليات الإنتاجية عنصر أساس في التنمية، والإيرادات النفطية محور التمويل، والعملية الديمقراطية توفر المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الضروري للتنمية. لذلك فإن متابعة التحرير الاقتصادي، تتطلب إعطاء اهتمام يقظ من قبل السلطة الحكومية لتفعيل هذه العناصر على أساس من التنسيق وبالعلاقة مع سياقه الزمني بدلاً من الجري وراء تحرير سريع. هذا وتتطلب عملية إصلاح الاقتصاد العراقي تحديداً واضحاً لسياسة إنتاج وصادرات النفط الخام، ضمن الاستراتيجية العامة للبلاد، وبالعلاقة مع مختلف المصالح الأجنبية.

هناك من يدعو إلى قيام تحالف استراتيجي طويل الأمد مع الولايات المتحدة على أساس أن استراتيجية الاعتماد على احتياطي النفط العراقي ربما تخدم مصالح كُلّ من العراق والولايات المتحدة. وعلى أي حال فإن الطريق نحو هذا التحالف الاستراتيجي، في ضوء التناقضات الجذرية القائمة، ينبغي أن يكون محل نقاش وأن يكون واضحاً ويجب أن لا يبدأ بخصخصة الصناعة النفطية. وإذا كانت مهمة تنميط العلاقات الدولية للعراق، بعامة، ومع الغرب، تتقدمها الولايات المتحدة بخاصة، حاجة فعلية عراقية باتجاه إزالة أو تخفيف ظاهرة العداء والتشنج المستمر التي غطت هذه العلاقات لفترة طويلة وانتهت باحتلال البلاد، فإن بناء علاقات سوية على أساس إنهاء فعلي للاحتلال واحترام استقلال القرار الوطني والتكافؤ في التعامل، يجب أن تكون محور هذه العلاقات.

ومع وفرة الإمكانات البشرية والموارد المادية وتوقع إيرادات سنوية أكثر من ٢٠ بليون دولار، هل يحتاج العراق إلى مساهمات دول مانحة ومساعدات خيرية أجنبية؟ وفي ظروف الانهيار الكامل للمؤسسات الحكومية والبطالة الواسعة والفقر، هل إن خصخصة الصناعة النفطية أو توزيع إيرادات نفطية نقداً للمواطنين يوفر قوة دافعة لإعادة الإعمار وإنهاض الاقتصاد العراقي؟ إن اقتراح مثل هذه المعالجات تعبر إما عن طريقة تفكير شديد التبسيط أو سوء فهم لمشكلات العراق الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

يحتاج العراق في هذه المرحلة إلى تبني وتطبيق استراتيجية اقتصادية واضحة تنبثق عنها حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية الحكومية المرتبطة بتنفيذ برنامج استثماري واسع لزيادة النمو الاقتصادي والتشغيل. إن مهمة تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الاستخدام التي تتولاها سلطة الاحتلال لن تكون مثمرة، طالما قامت هذه السلطة على تطبيق مجرد معايير مالية براغماتية، وبخاصة في

ظروف تفشي الفساد الإداري والمالي. وفي غياب توجهات استراتيجية لتحرير الاقتصاد وتحديد السياسة النفطية في إطار الاستراتيجية العامة، ووجود سلطة محاسبة فعالة، ليس بإمكان عقود الإعمار المطروحة ولا الممارسات الاقتصادية التجريبية والنظرة التجزيئية القصيرة، ضمان الاستقرار في العراق.

باختصار، ففي حين أن للعراق مصلحة لمواصلة سياسات الإصلاح الاقتصادي وتعظيم إنتاج وصادرات النفط الخام، فإن استراتيجيته الطويلة الأمد تدعو إلى إعادة بناء اقتصاده جذرياً. وهذه الاستراتيجية يجب أن تهدف إلى زيادة نمطية مستمرة لمساهمة النشاطات الاقتصادية غير النفطية في القيمة المضافة. وأن تساهم إيرادات الضرائب من النشاطات غير النفطية، بفعالية، في تمويل الميزانية الحكومية السنوية وبرنامجها الاستثماري السنوي وبنسب سنوية متزايدة.

لبناء استراتيجية تنمية عراقية مستمرة ذات أهداف محددة، فإن العراق يحتاج إلى تطبيق ثلاث مجموعات متكاملة من السياسات الاقتصادية:

الأولى، سياسيات تخص الاقتصاد الكلي، المالية، والاستقرار النقدي التي تهدف إلى السيطرة على التضخم من خلال تخفيض العجز في الميزانية السنوية الحكومية والعجز في ميزان المدفوعات.

الثانية، برامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، وهي تتضمن إصلاحات إدارية ومالية، إصلاح النظام المصرفي، سوق المال والبورصة (Stock Market)، الخصخصة، حرية التجارة الخارجية، وحرية تدفق رأس المال. والهدف من هذه البرامج هو تحرير الأسعار متضمنة الأجور ومعدلات سعر الصرف.

الثالثة، من السياسات ما تتضمن برنامج الاستثمار العام. وهدف هذا البرنامج هو تمويل مشروعات إعادة تأهيل وإنشاء مشروعات هيكلية اقتصادية (مادية)، اجتماعية، وبيئية. كذلك فإن الاستثمارات لهيكلة القطاع النفطي تكون ضمن هذه المجموعة.

ومن وجهة النظر الليبرالية، يمكن افتراض أن إصلاح الأنظمة الحكومية الإدارية، القانونية، والمالية، متضمنة الضرائب، هي من أولى الأولويات، وقد تطبق أولاً وفي وقت واحد. ويجب أن يعقب ذلك تقييم مشروعات القطاع العام. ثم تبدأ المبادرات المتعلقة بتقييم إصلاح النظام المصرفي، وأن يعقب ذلك إصلاحات السوق المالية والبورصة. وإذا تحقق هذا الإنجاز، عندئذ فإن برامج الخصخصة تكون قد طبقت، وتأتي مهمة التحرير الكامل للتجارة الخارجية لاحقاً في ضوء نجاح الإصلاحات المبكرة. أمّا مسألة تدفق رأس المال فتكون الخطوة الأخيرة للإصلاحات

الهيكلية المقصودة، على أن تقترن هذه الخطوات منذ بدايتها بمكافحة مختلف أشكال الفساد الإداري والمالي التي تتصدر وتتفشى على نحو سريع وواسع، بخاصة في المراحل الأولى من العملية الدستورية، وتتطلب ضوابط قانونية قوية لمواجهتها.

وفي ضوء هذه المناقشة، تكون القوى الرئيسة الفاعلة في نموذج الإصلاح الاقتصادي العراقي لبناء السوق الحرة، هي: القطاع الخاص الهادف إلى تعظيم الربح والقائم على نظرة اقتصادية جزئية (Micro). القطاع العام الموجه نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية وفق نظرة اقتصادية كلية (Macro). وهناك فعالية ثالثة يمكن أن تكون لها آثار اجتماعية اقتصادية وسياسية شاملة، وهي متمثلة في المجتمع المدني بمنظماته التطوعية التي تغطي مختلف مناحي الحياة، بافتراض بنائه وفق أسس حديثة وفي ظلّ توجهات وطنية بعيدة عن المؤثرات الخارجية[٦٣].

وارتباطاً بهذا النموذج سيبدأ الاقتصاد العراقي بالتحول، بعد أن اتسعت أجواء الليبرالية والانفتاح الاقتصادي في أرجاء عديدة من اقتصاديات العالم في ظلّ الإدارة الرأسمالية الجديدة. وسيكون نسق تكويناته وآلياته محكوماً بالاتجاه الليبرالي ذاته بهذا القدر أو بذاك، بهدف الاقتراب من الحالات التنافسية التي تنعكس في «مزايا السوق». وبالنظر إلى المتطلبات الاجتماعية الملحّة لإشباع طلب الفقراء، فإن الأمر يقتضي سيادة الفاعلية العقلانية لـ «دور الدولة» في الشأن الاقتصادي، وهذا ما يدعو أيضاً إلى تفعيل نشاط «المجتمع المدني» للمساهمة في الحفاظ على ثروة المجتمع وتعظيم استغلالها، إضافة إلى دورها في دعم الأنشطة التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية، وتخفيف الآثار السلبية والانحرافات، ومساهمتها في المراقبة والمحاسبة باتجاه تحسين الوضع الاقتصادي وتعميق المسيرة الديمقراطية، وهذه الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي تمارسها منظمات المجتمع المدني تجعلها حلقة وصل فعالة بين القطاع الخاص وبين القطاع العام في سياق المثلث الذي يمثل أضلاعه القوى الثلاثة الفاعلة في السوق: القطاع الخاص، القطاع العام، المجتمع المدني، مع ملاحظة الفروض والقيود التي تعمل في ظلها.

وإذا كانت هذه الفروض والقيود ستؤدي إلى نسق اقتصادي ذي توجهات تتماشى وآليات السوق أكثر من نماذج أخرى، وبخاصة النموذج المطروح من قبل

---

(٦٣) سالم توفيق النجفي: «التنمية الاقتصادية في العراق: الحاضر والمستقبل،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٨٥٧ ـ ٨٧٣، و«مستقبل التنمية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ (تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، ص ٨٦ ـ ٩٧.

الرئيس الأمريكي في إحدى خطبه ـ بعد آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ـ بأن منطقة «الشرق الأوسط» ستكون بعد عشر سنوات جزءاً من المنطقة الحرة المرتبطة باقتصاديات الولايات المتحدة، فإن محاولات صياغة نموذج يستهدف معدلات نمو مرضية لأفراد المجتمع في إطار من التنوع الذي يشبع رغباتهم، تُعد مسألة مطلوبة.

يرافق الاقتصاد المتجه نحو الاعتماد على السوق احتمالات تمركز رأس المال في المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تُعنى بالاستفادة من «مزايا وفورات الحجم» الداخلية والخارجية، وهذا سيقود إلى الإضرار أو حتّى تصفية الإنتاج الصغير والمتوسط، وإلى أنماط سوقية لا تتفق والرفاهية الاقتصادية لعامة الناس، وذلك من خلال التركيبة السلعية التي يتحكم في بنائها الطلب الفعال أو من خلال نمط توزيع «الفائض الاقتصادي» بين العمل ورأس المال. وهكذا يمكن أن تؤثر «آليات السوق» سلباً في النشاطات الاقتصادية المرتبطة باحتياجات الفئات ذات الدخل المنخفض، والعكس عندما يكون للدولة الدور الأكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي، فإن أولوية القرارات في مثل هذه الحالة ستكون للاقتصاد الكلي.

وتشير الاتجاهات الرئيسة في الأفق الاقتصادي العراقي إلى أن السياسات الاقتصادية للاحتلال سوف تبتعد كثيراً عن المسارات المذكورة، وفي ظلّ القيود والمحددات التي تحيط بالاقتصاد العراقي، فإن تلك السياسة ستؤدي إلى بروز مشاكل عديدة في الأمد القصير والمتوسط في مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة وتعميق التشوهات في توزيع الدخل باتجاه الجهات المستفيدة من اقتصاد الحصار والحرب، ونمط التنمية الرأسمالية في المستقبل.

وتتطلب آليات هذا المنهج تفعيل الاستثمار الأجنبي، وما يحفز هذا الاستثمار انخفاض معدلات الأجور المحلية من جرّاء ارتفاع معدلات البطالة، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض هيكل التكاليف الإنتاجية للاستثمارات المذكورة، بما يترتب عليه من ارتفاع مؤشرات الربحية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في العراق. إنّ متطلبات هذا النشاط هي التوسع في القطاع الخاص على حساب المكونات الأخرى للناتج المحلي الإجمالي. إن منهجية اقتصادية من هذا النوع ستعطي الحرية لتحديد نمط الإنتاج لقوى الطلب في ظلّ آلية السوق العراقية، وسيترتب عليه سعي نمط الإنتاج نحو طلب ذوي الدخل المرتفع (الأغنياء) باعتبار أن الفئات ذات الدخل المنخفض (الفقراء) لا يشكلون طلباً فاعلاً في هذا النمط من الأسواق ما يضعهم خارج توزيع ثمار النمو.

وهذا يؤكّد مرة أخرى أن وجود قوة خارج «السوق» تضبط سيرها، هي مسألة

ضرورية لتفعيل نموذج التنمية الاقتصادية في ظروف الأوضاع الاقتصادية المتحولة، وتتحدد هذه القوة بدور «الدولة» في صورته المتغيرة وفقاً للفهم الاقتصادي وبعيداً عن التطرف الأيديولوجي. إنّ هذا الدور لا يعدّ ضرورة أبدية بقدر ما هو طبيعة مرحلية تتحدد أبعادها وفقاً لتنمية الاقتصاد العراقي وتطوره باتجاه الرفاهية الاقتصادية من جانب، فضلاً عن أن هذا الدور يعد دالة لندرة الموارد في المجتمع العراقي من جانب آخر. ويستأثر النشاط الاقتصادي للدولة في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، مع تأكيد ضمان «الحاجات الأساسية» و« التنمية البشرية» اللازمة لتحسين مستوى الرفاهية العامة، علاوة على متطلبات الأمن الاقتصادي، كما سبقت الإشارة.

وفي معرض مناقشة هذا النموذج الإصلاحي للاقتصاد العراقي، من المفيد تأكيد الملاحظات التالية[٦٤]:

ـ إن أول مطلب لإمكانية تحقيق التنمية في العراق هو إنهاء الاحتلال وقيام حكومة دستورية وطنية. ومع أن رياح العولمة لا تستثني أحداً، فلا بُدَّ للعراق من أن يحقق اندماجاً في الاقتصاد العالمي شرط أن يكون اندماجاً متوازناً وأن لا يتم على حساب التضحية بالمصالح الاقتصادية الوطنية، أو التضحية بالتكامل الاقتصادي العربي، كما إن الحاجة إلى الاستثمار الخارجي المباشر ليس شرطاً أن يكون هذا الاستثمار بصوره المختلفة. وليس من مصلحة العراق بيع مؤسسات القطاع العام إلى استثمارات أجنبية، بل تشجيع الاستثمارات الأجنبية البدء باستثمارات جديدة تتطلب مبالغ كبيرة يعجز عنها القطاع الخاص العراقي أو الدولة.

ـ ضرورة التشديد على تلك الاستثمارات الموجهة لإقامة المصانع والمؤسسات الجديدة التي تمثل إضافة حقيقية لطاقات الدولة الإنتاجية ولها آثار إيجابية في زيادة التشغيل والناتج والدخل، باعتبارها أهم أنواع الاستثمارات التي يحتاجها العراق في الفترة المقبلة وينبغي التركيز عليها بشكل أساس، مقابل تجنب النشاطات المالية التي تدخل تحت تسمية توظيف الأموال والمضاربات دون أن تحقق زيادة مباشرة في الإنتاج.

ـ دراسة إمكانية تطبيق مبدأ استثماري عام تجاه رأس المال الأجنبي، وذات علاقة محورية بمسألة إدارة الاقتصاد الوطني، وهو أن لا تقل حصة رأس المال الوطني عن ٥١ في المئة من رأسمال المشروع.

(٦٤) انظر التعقيبات والمناقشات التي دارت حول بحث: مهدي، «سياسات الاحتلال الاقتصادية: نظرة نقدية،» ص ٨٧٩ ـ ٩٠٥.

ـ إن أية استراتيجية للتنمية الاقتصادية في العراق تتطلب تحديد والتزام مجموعة مبادئ تتقدمها: أولوية تنمية الفئات والقطاعات والمناطق الأكثر فقراً (الأقل إنتاجية) وفق مبدأ التنمية من الأسفل إلى الأعلى. استمرار تبني الدولة ضمان الحدّ الأدنى لمعيشة المواطنين، بما في ذلك حاجاتهم الأساسية. تأكيد احتضان الخبرات والمؤسسات العراقية. تسريع تنمية بقية القطاعات غير النفطية باتجاه تحقيق الهدف الصعب وهو إعادة بناء وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني.

والجدير بالملاحظة في ما يخص الاحتلال والاستثمار الأجنبي، أن الاحتلال أعلن غايته في هدفين أساسيين: نشر الديمقراطية وتثبيت الليبرالية/ الرأسمالية. جاء قرار سلطة الاحتلال رقم ٢٩ خلال السنة الأولى بالسماح في الامتلاك الأجنبي الكامل في كُلّ الصناعات العراقية باستثناء النفط والموارد الطبيعية الأخرى. المفارقة هنا أن هذا التوجه يناقض ما أقرته سلطة الاحتلال نفسها في ألمانيا المحتلة عام ١٩٤٥ بتحريم الاستثمارات الأجنبية فيها بداية الاحتلال، بدعوى صعوبة تقييم الموجودات الألمانية في غياب استقرار عملتها، وأن السماح للأجانب شراء موجودات ألمانية سيعيق التركيز على نشر وتثبيت جذور الديمقراطية. وهنا يبدو أن المحتل في العراق أكثر اهتماماً برأسمالية السوق (الليبرالية) على عكس ما اعتمده في ألمانيا. وهذه النتيجة تؤكد ما سبق بيانه بأن المحتل ليس معنياً بالديمقراطية بقدر ما هو مهتم بالهيمنة على الثروات العراقية[٦٥].

---

(٦٥) سلمان، «السياسة النفطية،» ص ٩٢٠ ـ ٩٢١.



الفصل الخامس

البنيـــــة الاجتماعيـــــة



تشكل المؤسسة الاجتماعية ثالث المحاور البنوية للعملية الديمقراطية، نظراً إلى دورها في بناء نظام اجتماعي يؤكّد إعادة بناء الإنسان العراقي ويوفر الخدمات الأساسية: التعليم، الصحة، السكن، النقل والمواصلات. ويقوم على المساواة في الحقوق والواجبات بين الفئات الاجتماعية المختلفة من لغوية/ قومية ودينية ومذهبية وطائفية وعشائرية ومدى قدرتها على دعم حركة الوحدة الاجتماعية في سياق احترام الحقوق الثقافية لكُل فئة من جهة، وتأكيد معيار الوطنية من جهة ثانية، وخلق التلاحم الاجتماعي من جهة ثالثة.

أولاً: البنية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي (مناقشة فكرية)[1]

١ ـ البنية الاجتماعية وعلم الاجتماع

إن دراسة واستكشاف المجتمع الذي نعيش فيه تمرّ عبر العلاقات المتداخلة التي تتخلله. وهي مهمة علم الاجتماع. وهذه العلاقات أكثر تعقيداً مما يظهر في بادئ الأمر. وبالرغم من أن فكرة المجتمعات كتنظيم كلي يمكن اقتفاء آثارها لدى أفلاطون وأرسطو. لكنها لم تتطور في العلوم الطبيعية قبل القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر لتصبح طريقة مألوفة لفحص خصائص المحيط الاجتماعي. وبذلك فإن أصل نظرية علم الاجتماع يعود إلى العصر الصناعي وانتقال مجتمعات أوروبا الغربية من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الحضارية (عصر التنوير)، وليستمر في نضوجه وتطوره لما بعد العصر الصناعي ـ عصر ما بعد الحداثة ـ في أوروبا وأمريكا.

يشكل المجتمع حياة أعضائه ويحدّدها، فكراً وممارسة، كما إن تواصل الأفكار والممارسات بين الناس تجسد التداخل المؤسسي بكل توافقاتها وتعارضاتها. وتشير إلى أن البنية الاجتماعية هي مولّدة هذه الأفكار والممارسات التي تعبر بدورها عن طبيعة ومستوى تطور المجتمع. بمعنى أن البنية الاجتماعية تعتمد على الجنس البشري الذي يمارس فعالياته الفردية والجمعية في سياق محيطه الاجتماعي. وفي الوقت نفسه تقوم

---

(١) *Britannica Encyclopaedia* ([n. p.: n. pb.], 1993).

الأفعال دائماً وبالضرورة على أسس بنيوية في محيط المجتمع وتنبثق في إطاره، فلا يمكن أن يكون هناك فعل في غياب البنية الاجتماعية، باعتبارها مقررة لأفكار وممارسات الناس. والمجتمع قائم بذاته خارج الفردية، ويتطلب من علم الاجتماع شرح وتفسير السلوكيات والأحداث التي تتولد عنها. من هنا تكمن أهمية فهم البنية الاجتماعية كونها الوعاء الذي يساعد على ملاحظة وشرح ما يحدث في المجتمع. وعليه، فإن تحليل شبكة العلاقات الاجتماعية يعتمد على مقدمة منطقية تتمثل في أن التصرف الاجتماعي للفرد وعملية اتخاذه القرار، وممارساته السلوكية، تتطلب الفحص والتحليل في ضوء شبكة علاقاته الاجتماعية القائمة في محيطه الاجتماعي.

شدّد عالم الاجتماع دوركهايم (Durkheim) على المجتمع ككل بدلاً من الفرد، لأن السلوك والممارسات هي محصلة تأثيرات المجتمع. وحتى السلوكية الفردية العميقة، مثل الاعتقاد بالله، هي متجذرة في حياة ـ ثقافة المجتمع ذاته الذي يحتضن هذا الفرد. معنى ذلك أن الإنسان نتاج مجتمعه وخاضع لمؤثراته ويتفاعل معه. وهذا صحيح حتى عندما يتمرد الفرد أو يثور على مجتمعه. إن إحدى المسائل المثيرة في نظرية دوركهايم افتراضها أن كل جوانب المجتمع أو الثقافة الاجتماعية تعمل بانتظام ضمن توازن كلي للبنية الاجتماعية. وأن قوة هذه البنية تتجلى في تكامل أجزائها، من هنا تفترض هذه النظرية غياب التناقض أو الصراع الاجتماعي.

رفض ماركس سكونية المجتمع وتوازن أجزائه وتكاملها المستمر، ورأى أن أجزاء المجتمع تقوم على التناقضات والصراعات التي تتولد عنها عناصر التغيير. إن ما يميز المجتمع البشري هو أنّ أعضاءه منتجون، فعليهم أن ينتجوا حتى يعيشوا، مهما كانت أدوات الإنتاج التي يستخدمونها بسيطة وبدائية. من هنا تمتلك كلّ المجتمعات ـ بحسب ماركس ـ بنية مادية (حقيقية) تعتمد على الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم عملية الإنتاج (نمط الإنتاج). هذا النمط الذي يحدد بدوره نمط التوزيع في المجتمع. والبنية الاقتصادية وفق نظريته هي أساس قاعدة المجتمع الذي يقرر بشكل واسع بنيته الاجتماعية، وأن هذه القاعدة تقرر، بعامة، بقية سمات المجتمع. وهو ما أطلق عليه البنية الفوقية.

إن شكل العلاقة، النظام السياسي ـ القانوني، والثقافة بكل مكوناتها: الدين والمعتقدات والقيم والنواميس والعادات والتقاليد، هي انعكاس وتجليات للعلاقات الاجتماعية ـ المادية، وتمثل القوة والمصالح المتجذرة في العمليات الإنتاجية. واستناداً إلى هذه النظرية تتغير المجتمعات تاريخياً بالعلاقة مع تغير هياكلها المادية. من هنا تتغير بالتبعية نظمهم الأيديولوجية التي تعكس بدورها الأساس الاقتصادي، وهذا ما يشار إليه بالمادية التاريخية.

وعموماً، أياً كان عدم الاتفاق بين مختلف المنظرين والعلماء بشأن أساس الطبقة الاجتماعية، هناك شيء من الإجماع على أن القاعدة أو الأساس هي السلوكية الاقتصادية، وأن الطبقة عامل مقرر مهم تجاه الأفراد والجماعات.

٢ ـ مفهوم البنية الاجتماعية

البنية أو الهيكل الاجتماعي مفهوم معنوي لتحديد المحيط الاجتماعي باعتباره يضم أنماطاً وقواعد وقيماً وقوانين ومؤسسات تشكل نظاماً عاماً له تأثير تقريري في الفعاليات الاجتماعية للناس. ويشير إلى المكونات الاجتماعية الأساسية الثابتة نسبياً التي يعمل الناس في ظلها، بينما ينصب مفهوم التغير الاجتماعي على العوامل التي تقود إلى إحداث تغييرات في الهيكل الاجتماعي، رغم أن هذه التغييرات ليست متماثلة.

كانت البنية الاجتماعية دائماً أحد المفاهيم المركزية لعلم الاجتماع، وأصبح مألوفاً ملاحظة الاختلاف الرئيس حول ثنائية كُلّ من البنية الاجتماعية والفعل (التغيير) الاجتماعي. إنّ مفهوم البنية الاجتماعية عومل دائماً كمسألة معطاة، رغم أن الواقع يشير إلى أن الاختلاف ظاهر في استخداماته. وبالنتيجة هناك القليل من الاتفاق بشأن مفهوم البنية الاجتماعية.

الكلمة الإنكليزية التي تشير إلى لفظة هيكل أو بنية (Structure) مشتقة من الكلمة اليونانية (Struere) بمعنى «يبني». بينما نهاية الكلمة (ure) استخدمت في الإنكليزية لتشكيل الأسماء. وهي تؤشر هنا لـ «الفعل» أو «العملية» أو حصيلة الفعل «البناء». وعليه فالبنية يمكن أن تعني «بناء» (Building) شيء ما، وكذلك حصيلة عملية البناء. لذلك ارتبط المعنى الجوهري للبنية بتلك الكلمات. واستخدمت هذه اللفظة على نطاق واسع في سياق هذا المعنى في القرن الخامس عشر لتشير حقيقة إلى البناء المادي (بيت، كاتدرائية، قصر)، بينما استخدمت لفظة البنية خلال الفترة التالية في مجالات متعددة من هندسية وبيولوجية وجيولوجية. وجاءت استعارة لفظة (البناء) واضحة في أعمال ماركس بقوله: إن البنية الاقتصادية للمجتمع هي الأساس الفعلي الذي يقوم عليه البناء الفوقي ويحدد أشكال الوعي الاجتماعي.

يمكن تعريف الهيكل الاجتماعي، بشكل عام كونه: مجموعة سمات متداخلة للكينونة الاجتماعية ككل وفعاليات أعضائها. وهذا المفهوم يشير إلى أمور عديدة منها: أن الكائن البشري لا يشكل علاقاته الاجتماعية بطريقة اعتباطية أو مصادفة بل وفق أسس قياسية ـ قاعدية، المثابرة ـ التواصل. وتكون الحياة الاجتماعية متبلورة ومتميزة على أساس: الجماعات، المواقع والأدوار الوظيفية، المنزلة الاجتماعية،

والمؤسسات ذات العلاقة. وهذه العلاقات تتحدد من خلال البيئة الاجتماعية. هذا يعني أن مفهوم البنية الاجتماعية يتضمن أن أفراد المجتمع ليسوا تماماً متحررين ومستقلين في اختياراتهم وأفعالهم أو في سلوكياتهم، بل إنهم مقيدون بمحيطهم الاجتماعي الذي يعيشون في ظلّه والعلاقات الاجتماعية التي يقيمونها في ما بينهم. وبغض النظر عن اختلاف الآراء النظرية، هناك حاجة إلى إبداء الملاحظات الأولية العامة التالية بشأن جوانب البنية الاجتماعية للمجتمع، بعامة[٢]:

ـ تمأسست (Structured) الحياة الاجتماعية بالارتباط مع السرعة الزمنية والأبعاد المكانية. بمعنى أن فعاليات معينة تتحقق في أزمان محددة وفي سياق حدود إقليمية. وتتحدد هذه الحدود وفق القواعد التنظيمية للملكية، وفي إطار شكل من أشكال تقسيم العمل الاجتماعي أكثر أو أقل تطوراً.

ـ يشكل نظام العنف سمة هيكلية أخرى مكتسبة للمجتمعات البشرية، نشأت بفعل علاقات الإنتاج والشحة والمنافسة. وبالرغم من أن استخدام العنف، بعامة، يجسد قوة احتمالية تمزيقية، إلا أنّه في الوقت نفسه وسيلة لضمان الإذعان والتعاون في مجال الفعاليات الاجتماعية.

ـ تتواجد في كُلّ مجتمع ترتيبات متميزة في سياق البنية الاجتماعية لإعادة إنتاج الجنس والرعاية وتعليم الصغار، وهذه الترتيبات تأخذ شكل العلاقات القرابية والزواج.

ـ إنّ أنظمة الاتصالات، بخاصة اللغة، هي عامل بناء التداخلات بين أعضاء المجتمع.

ـ وأخيراً، يمكن إضافة «التثاقف» (Acculturation)، أي الاختلاط ـ الامتزاج الثقافي بين مجموعات ثقافية مختلفة، عوامل مؤثرة باتجاه تعزيز البنية الاجتماعية.

من وجهة نظر أخرى، فإن البنية الاجتماعية مفهوم معياري يتضمن أنماطاً مؤسسية للثقافة المعيارية، فالسلوكية الاجتماعية تشكلت لتتطابق مع النواميس (المعتقدات والقيم والتقاليد والعادات) عموماً. وهذه القواعد تختلف باختلاف المواقع والأدوار الوظيفية. كذلك تختلف النواميس بالعلاقة مع نمط الفعاليات أو ظروف الحياة الاجتماعية. وتقود إلى بناء تشكيلات عنقودية من المؤسسات الاجتماعية. وهذه السمات. . النواميس، المواقع الوظيفية والمنزلة الاجتماعية

---

(٢) عبد الوهاب حميد رشيد، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي** (السويد: [د. ن.]، ٢٠٠١)، ص ١٦ـ ١٩.

والمؤسسات، هي عناصر في البنية الاجتماعية على مستويات مختلفة ومعقدة.

ولكن البنية الاجتماعية لا تتضمن فقط أنماطاً معيارية بل كذلك سوء توزيع: القوة ـ السلطة، الإمتيازات المادية، والتي تمنح أعضاء المجتمع فرصاً وبدائل متفاوتة على نحو واسع، ففي المجتمعات المتقدمة، التي تتميز عادة بالتعقيد، تحدد ظاهرة عدم المساواة مختلف الفئات والطبقات التي تشكل نظام الفئات الاجتماعية أو البنية الطبقية للمجتمع. وهذه الظاهرة تقود إلى خلق تناقضات تمييزية في الوظائف البنيوية. وقد تنشأ نواميس محددة في المجتمع لا بسبب أي شكل من الإجماع العام بشأن قيمهم الأخلاقية، بل بسبب خضوعهم إلى القوة المفروضة من قبل هؤلاء الذين يحتكرون السلطة والثروة.

إن أكثر نظرية في هذا المجال كانت محل اهتمام واسع هي النظرية الماركسية أو المادية التاريخية. وتُلخص الفقرة التالية وجهة النظر الماركسية على نحو مُحكم: إن أفكار الطبقة الحاكمة هي أفكار الحكم في كُلّ مرحلة، أي إنها انعكاس لمصالح الطبقة الحاكمة. وهي مرتبطة ببنية القوة ـ السلطة التي تتطابق مع بنية الطبقة[٣].

وعليه، فالبنية الاجتماعية هي حصيلة ممارسات أعضاء المجتمع، وتشير على نحو مجرد إلى العملية الديناميكية التي تتشكل منها البنى المتعددة والمتداخلة التي تقترن بممارسات سلوكية تتحقق في ظلّ النواميس التي تتولد من وعي النظام الاجتماعي. إن الممارسات المرتبطة بنمط الإنتاج والاتصالات والسلوكيات، وأساليب القوة والهيمنة، هي عناصر مترابطة تساهم في استمرارية النظام الاجتماعي نفسه. ويشكل نظام القيم من أفكار وقناعات ومعتقدات وطموحات جزءاً مهماً من البنية الاجتماعية التي توجه الممارسات. إنّ المؤسسات الاجتماعية تقوم على الأساس الثقافي وتضم أعضاء المجتمع كافة، ويشكلون قلب الظاهرة الثقافية. وهي تقدم صورة كلية لما يشارك فيه الناس، باعتبارها نظاماً نمطياً للرموز القيمية التي تحتل مركز الاتصالات والعلاقات البشرية المنظمة في محيطها الاجتماعي. وتشمل مختلف مجالات المعرفة التي يتمسك الناس بها عادة ومختلف القيم والأفكار التي تزودهم بالمبادئ العامة للفعل والشرعية والمعتقدات. إن شخصية الفرد تتشكل من خلال تداخل الأفكار الثقافية بصورة ذاتية، وإن الاستيعاب الذاتي للثقافة يخلق مستوى من الاتساق (Uniformit) في الفرد ذاته وتمنحه شخصيته واعتبَاره. ومن الصعب تغييره في الأمد القصير من دون أن تؤثر في توازنه. والثقافة ليست شيئاً مادياً ملموساً بل قيمة معنوية تتواجد في عقل الفرد باعتبارها عملية ذهنية تؤطر أفعاله وممارساته.

---

(٣) ج. شومبيتر، **عشرة اقتصاديين عظام**، ترجمة راشد البراوي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ١٦ ـ ٣٧.

وحيث إنّ البنية الاجتماعية ومؤسساتها الفرعية تؤطر العلاقات الاجتماعية، لذلك فهي تشير إلى مجموعة علاقات نمطية مستقرة نسبياً. وهذه الأنماط من العلاقات هي أنماط معيارية كمثل المؤسسات الاجتماعية التي تقوم في إطار بنية المجتمع، وهي كثيرة ومتفرعة. كما إن المؤسسات الاجتماعية هي كمثل المؤسسات الثقافية ليس لها وجود مادي، بل تقبع في عقول وأذهان الناس. لكن المسألة الرئيسة هنا في التحليل الاجتماعي هي لماذا يتكيف أو يطيع الأفراد القيم الثقافية؟ والجواب يرتبط باستيعاب الفرد هذه القيم منذ صغره والقناعة بها واعتبارها قيماً وجدانية يشكل الخروج عنها عيباً أو ذنباً أو جريمة تمس المنزلة الاجتماعية لمرتكبه، وأن أدوات القهر الاجتماعي: النقمة والسخط والعزل والنظرة المتدنية والعنف المنظم تجاه الخارج على هذه القيم، هي قوى تصحيحية لتقويم سلوك الفرد وفق الأطر التنظيمية والقيمية القائمة.

٣ ـ قوى التغيير الاجتماعي

إن البنية الاجتماعية تجعل حدوث الفعل ممكناً، لكنها تعمل في الوقت نفسه على تحديد الفعل نفسه وفق ما هو مرسوم في سياقها. والبنية لا تتغير من تلقاء نفسها بل تتغير من خلال تصرفات الناس وأفعالهم المتداخلة. وتنطلق الحوافز باتجاه التغيير من أفكار وممارسات الناس وسلوكياتهم الموضوعية المترابطة باتجاه خلق واقع جديد. ومثلما يتأثّر كل فعل بعوامل بنيوية فإن هذا التداخل من الأفعال لتغيير البنية لا يتحقق في ظروف مقررة من خلال الأفعال المجردة، بل من خلال أفعال ديناميكية موجهة مستمرة لا وقتية متقطعة متراجعة. إن أعضاء المجتمع، بعامة، يحبذون دوماً التغيير نحو الأفضل، لكن ذلك يتطلب ربط الطموحات بالأفعال من خلال حركات إصلاحية. وإن التغيير هو عملية بناء نمطية سلمية مستمرة من القاعدة إلى القمة، من هنا فإن عمليات التغيير العنيفة أو المفاجئة أو الانقلابية التي تقود بدءاً إلى التغيير الفوقي قد تنتهي إلى التراجع. كما إن العمليات العسكرية التي تنتهي بالاحتلال الخارجي تكون لها آثار تراجعية وتخريبية أكثر قوة وديمومة عادة.

تواجه كُلّ مجموعة اجتماعية، بغض النظر عن مستواها الثقافي، وتحاول أن تتعامل مع مسألتين مترابطتين: **أولاهما** درجة الرضاء المادي، **وثانيتهما** الحفاظ على التعاون الذاتي المتبادل في إطار الجماعة. وترتبط مسألة الرضاء المادي بنظرية العدل في التوزيع التي تهتم بطريقة التقييم الاجتماعي للدخول. وهنا من المفيد إبداء ملاحظتين، **الأولى**، لأعضاء المجتمع طموحاتهم المشروعة بشأن ممارسة العدل في تخصيص الدخول والمكافآت للعاملين، **والثانية**، إن انتهاك قواعد العدل تلك يمكن

أن تخلق التوترات والضغوط باتجاه التغيير الاجتماعي. هذا وتقود مشكلة سوء توزيع الدخل والثروة والحرمان السياسي وتصاعد البطالة إلى تزايد عدد من يتم تهميشهم من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والحد من قوة وفعالية المجتمع المدني، وبما يقود إلى خلق أزمة محورية تؤدي إلى ظهور مخاطر تصاعد شمولية السلطة باتجاه المزيد من القمع والكبت. إنّ أعمال القهر والاغتيالات والضغوط على الحريات ومحاربة الأفكار الجديدة واستخدام العنف في فرض العقائد الدينيّة والأفكار السياسية وممارسة التطهير العرقي، يمكن أن تقود إلى الانفجارات الشعبية أو ظهور حركات إصلاحية ترنو إلى تغيير البنية الاجتماعية.

كذلك فإن ظاهرة التهميش لفئات اجتماعية معينة قد تشجع على نشوء حركة انبعاث، باعتبارها جهوداً منظمة واعية بغرض بناء ثقافة أكثر قبولاً، مثال هذه الحركات، طائفة المسلمين السود في أمريكا المعاصرة، كما إن الحركات النسوية التي ظهرت في الغرب، تكشف كيف أن الوعي الاجتماعي في هذا المجال والممارسات الموضوعية، قادت إلى إلغاء ظاهرة العائلة الأبوية في تلك المجتمعات.

إن عملية التغيير هذه تأخذ وقتاً زمنياً طويل الأمد لظهور بنية اجتماعية جديدة متكاملة ومتينة. كذلك فإن الإلغاء التدريجي للبنية القديمة تمرّ عبر صراع طويل ومعقد بين القوى التقليدية وبين القوى العقلانية الحديثة. يضاف إلى ذلك أن الحركة المستمرة للبيئة الاجتماعية باتجاه إزالة البنية القديمة ستخلق تناقضات جديدة على السطح وتغييراً في علاقات القوة. إن نهاية الحرب الباردة تكشف عن مثال واضح في هذا المجال على المستوى الدولي، بأن هذه العملية هي مفتاح بدء الحركة لخلق مزيد من فرص التغيير في البنى القائمة.

ويعبر «التغيير الاجتماعي» بمعناه الواسع، عن ظاهرة تدريجية مستمرة للعلاقات الاجتماعية، وسمة عامة للمجتمعات البشرية، ويعتمد أولاً على الكينونة الاجتماعية: حجم المجتمع ومرحلة تطوره، المسافة الزمنية، تغيّر التقاليد والنواميس، حصول المخترعات وتطبيقاتها، التغيرات البيئية باتجاه تطبيقات فكرية قيمية جديدة، التناقضات والصراعات المؤدية إلى إعادة توزيع الدخل ـ الثروة والقوة ـ السلطة.

ومع أن هذه القدرة الاحتمالية البشرية نحو التغيير الاجتماعي تعود بجذورها إلى الأساس البيولوجي: المرونة والقابلية البشرية على التطبيق التكنولوجي، القدرة الضخمة على التعلم، البراعة، والإبداع. إلا أن الجوانب الاجتماعية تساهم بفعالية أيضاً في إحداث هذا التغيير. بكلمات أخرى، إن التغيير الاجتماعي محتمل بتأثير

السمات البيولوجية للكائن البشري، إلا أن تأثيرات التغيرات أو التطورات أو التعقيدات الاجتماعية تتجاوز العوامل البيولوجية.

تمّ تطوير العديد من الأفكار المتعلقة بالتغيير الاجتماعي من بينها ثلاث محاولات متميزة تالية: **الأولى**، فكرة التدهور أو الانحلال/ التفسخ. **الثانية**، فكرة دورية التغيير، وهي نمط ظهور حالات متلاحقة ومتكررة من النمو والانحلال. **والثالثة**، فكرة استمرار التقدم. هذه الأفكار الثلاث كانت سائدة في العصور القديمة للإغريق والرومان وميزت الأفكار الاجتماعية للغرب منذ ذلك الوقت. وأصبح مفهوم التقدم الفكرة الأكثر تأثيراً، وبخاصة منذ عصر التنوير في القرن الثامن عشر، وخضعت إلى التطوير من قبل علماء الاجتماع في المرحلة التالية، وأصبحت الفكرة المركزية في التطور/ الارتقاء الاجتماعي لنظريات القرن التاسع عشر، واقترنت بفكرة الحتمية. وتم ابتكار «قانون المراحل الثلاث» الذي يقول إن تقدم الجنس البشري مرَّ بثلاث مراحل هي: اللاهوتية وكانت السيطرة فيها للدين؛ الميتافيزيقية/ ما وراء الطبيعة وسادت فيها الأفكار التأملية/ المثالية/ الوعظية؛ والمرحلة الإيجابية متمثلة في انتشار النظريات العلمية المستندة إلى الأفكار المادية/ الدنيوية والعقلانية المعتمدة على المناهج العلمية الحديثة والأبحاث التطبيقية.

شكلت فكرة الارتقاء الاجتماعي محور نظريات علم الاجتماع في هذه الفترة. وتأثر بها ماركس وساهم في تطويرها. إن أصالة النظرية الماركسية للتطوير الاجتماعي تقبع في ربطها بين منطق الجدلية وبين التدريجية (التغيير التدريجي). ومن وجهة نظر ماركس، فإن عملية التطور/ الارتقاء هي عملية ديالكتيكية: الانتقال من مرحلة تصاعد أثناءها التفسخ في المجتمع، إلى مرحلة أخرى عبر التحول الثوري في سياق الصراع الطبقي. وهذا التطور المتوالي شكّل أكثر من مرحلة تطور تدريجي لقوى الإنتاج (تكنولوجية وتنظيم العمل).

منذ الخمسينيات وعلى نحو متزايد خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، انتعش الاهتمام بفكرة التغيير الاجتماعي باعتماد فكرة الارتقاء الاجتماعي لتطور الجنس البشري في الأمد الطويل، وإعطاء انتباه أكبر للاختلافات بين المجتمعات وكذلك لعلاقات التبادل بينها، كما أصبح مفهوم الارتقاء الاجتماعي من وجهة النظر الحديثة ليس أمراً حتمياً بل صار التعامل معه على أساس الاحتمالات. وأخيراً، لم يعد مفهوم التطور الارتقائي مماثلاً لمفهوم التقدم[٤].

---

(٤) عبد الوهاب حميد رشيد، **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة** (دمشق: دار المدى، ١٩٩٧)، ص ١٠٨.

جاء الاهتمام بإحياء فكرة التغيير الاجتماعي الطويل الأمد بالارتباط ـ جزئياً ـ مع مشكلات دول «العالم الثالث»، إذ طوَّر علماء الاجتماع خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين نظريات الحداثة ـ المعاصرة. وتضمنت مركزية نمط التطور الغربي وحصر قدرة دول «العالم الثالث» على التطور باتجاه هذا النمط، إلا أن هذه النظريات واجهت الانتقادات لإهمالها علاقات القوة الدولية التي تفرض الدول الغنية من خلالها سيطرتها على الدول الفقيرة. وهذه العلاقات أخذت تحتل بشكل متزايد مكانتها في النظريات الحديثة. ومن الآثار الخارجية المتعاظمة في مجال تغيير البنية الاجتماعية ظاهرة العولمة التي أخذت تزداد قوة بتأثير الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

تساهم عوامل كثيرة في التغيير الاجتماعي، وهي بعامة، ليست حتمية، تتقدمها: البيئة الطبيعية، الاختراعات التكنولوجية، عمليات التقدم الاقتصادي، الأفكار والحركات الاجتماعية، العمليات السياسية، التغييرات في نظام العنف وطبيعة المنظمة الحكومية والعلاقات الدولية، التناقض والتنافس والتعاون، التوتر والتكيف، انتشار المخترعات، تخطيط ومأسسة التغيير، العمليات الديمغرافية[٥].

وبالنتيجة يمكن تلخيص العوامل الكثيرة الفاعلة في التغيير الاجتماعي في ثلاث مجموعات متداخلة: القدرات الاقتصادية المتباينة، الأفكار والثقافات، القوى الاجتماعية والمؤسسية بما في ذلك المجتمع المدني. إنّ البنية الاجتماعية تتعرض لضغوط التغيير مع تزايد التفاوت المادي واتساع تباين مصالح النخب الاجتماعية لتقود إلى تعاظم التوترات والتناقضات والصراعات التي تحفز على خلق أسس اقتصادية جديدة، بينما الأفكار تؤطر التناقضات والتوترات المجتمعية وتنير طريق التغيير وأهدافه. لقد أكد غرامشي (Gramsci)[٦] في هذا المجال دور المفكرين أو المثقفين العضويين في ظلّ المجتمع المدني لتأطير التناقضات والصراعات المجتمعية القائمة لإطلاق «حرب المواقع» وإحداث التغيير الاجتماعي[٧].

خلاصة الاستنتاج هي أن البنية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي من المفاهيم النظرية المحورية في علم الاجتماع، وتشير إلى الخصائص الرئيسة والمتكاملة للحياة الاجتماعية في: الاستمرارية العامة، الديمومة، التكرار، الديناميكية، والقدرة على

---

(٥) *Britannica Encyclopaedia.*

(٦) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب، «أولاً: الجوانب المفاهيمية».

(٧) عبد الوهاب حميد رشيد، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني: «مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية»** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٣)، ص ٧٤ ـ ٧٧.

التغيير. إن كلا المفهومين متداخلان، فالبنية الاجتماعية التي تشكل المحيط الاجتماعي وتتصف بالديمومة والاستمرار ليست بعيدة عن التغيير الاجتماعي، كما لا يمكن تصور ظاهرة التغيير الاجتماعي من دون الاستمرارية إلى حدود تكون فيها عمليات التغيير منتظمة ومتداخلة. وعليه فإن الفصل بين استمرارية البنية والتغيير الديناميكي للمجتمع يكون مضِللاً.

وأخيراً، وبقدر ما يهم موضوع البحث، المطلوب طرح السؤال التالي: أين يقع المجتمع العراقي بالعلاقة مع المراحل الثلاث التي مرت بها البشرية في حركتها المتواصل تغيير بُناها الاجتماعية نحو مراحل أكثر تقدماً في بيئتها الاجتماعية؟ هل ما زلنا في المرحلة الأولى اللاهوتية، أم المرحلة الثانية الميتافيزيقية، أم مرحلة الحداثة ـ المعاصرة؟

إن المبحثين محاولة لإلقاء الضوء على بنية المجتمع العراقي بالعلاقة مع المراحل الثلاث المذكورة.

ثانياً: البنية الاجتماعية في العراق

١ ـ التباينات الاجتماعية

رغم الأشكال العديدة من التنوعات القومية ـ الثقافية التي تسود المجتمعات عموماً، ومنها المجتمع العراقي، إلا أن هذا المبحث ينحصر في متابعة المسألة الإثنية التي تجد تعبيرها في التعددية اللغوية ـ القومية والطائفية ـ القبلية. ويلاحظ أن القبيلة والطائفة وجهان لشيء واحد، فالطائفة نوع من الانتماء القبلي يقوم على الانتماء لجماعة والولاء لها قبل الولاء للمجتمع. والطائفية، كما في القبلية، ينشأ عليها الفرد منذ طفولته ويتشرب بقيمها وطقوسها ليصل ولاؤه لها إلى درجة العقيدة الدينيّة المطلقة. وبهذا المعنى لا تختلف الطائفية عن المذهب الدينيّ من حيثُ اعتقاد الفرد[٨].

إن الظاهرة الإثنية معروفة في أنحاء العالم كافة، فمن الصعب وجود دولة حديثة تضم شعباً متجانساً كأسنان المشط. وكانت نظرة الازدراء والصراعات التناحرية بين الأغلبية والأقلية سمة المراحل التاريخية السابقة. وأدّت الدولة الحديثة في الغرب دورها الحضاري في الانفتاح على تنوعاتها اللغوية كافة لممارسة قيمها

(٨) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٦ ج، ط ٢ (لندن: دار كوفان، ١٩٩٢)، ج ٢، ص ٤.

الثقافية مع تشجيعها ودعمها، بحيث تكيفت أفكارها ومعتقداتها المتنوعة لتصبح قيماً تراثية محل احترام مختلف المشارب تحت مظلة الوطن الواحد[٩].

أما في دول «العالم الثالث» حيث ما زالت التمايزات الاجتماعية فيها تقوم على العصبية والتعصب والولاءات الفرعية، فقد استمرت قيم وممارسات رفض الآخر. وسادت أطروحات الخيانة للأقليات الخارجة على إجماع الأغلبية في سياق المطالبة بحقوقها على أساس المساواة. وهذه الظروف هيأت الفرصة لتداخلات القوى الخارجية وتوجيهها لصالحها. ويرتبط ذلك بسيادة قيم البيئة الاجتماعية التقليدية في هذه الدول المغلقة فكرياً والقائمة على الشمولية بدعوى الوحدة الوطنية. لذلك مورست، وما زالت، سياسة الانصهار الثقافي والاضطهاد الإثني في ظروف التفسير المتعصب لشعار «مجتمع واحد ووطن واحد».

كان الصراع الطائفي موجوداً منذ صدر الإسلام، فقد شهدت بغداد في العصر العباسي معارك مذهبية وانتهاك حرمات المراقد المقدسة. وبلغ هذا الصراع ذروته في فترة الحروب المتقطعة بين الدولتين الفارسيّة والعثمانية للسيطرة على العراق. وفي الوقت الحاضر وبالعلاقة مع المنطقة العربية، تشير بعض الأرقام المتاحة إلى أن ما يسمى بالنزاعات الإثنية تسببت في مقتل عدد (١,٢ مليون نسمة) يماثل ستة أضعاف من قتلوا في الحروب العربية ـ الإسرائيلية (٢٠٠ ألف نسمة)[١٠].

علاوة على التعددية الإثنية التي غطت الثقافة العراقية، شكلت القبيلة في مواجهة المدينة ولسنوات عديدة مشكلات كبيرة للحكومة المركزية. وبقيت القيم والممارسات القبلية قائمة رغم محاولات التحديث. وخلال أكثر من نصف قرن لما بعد نشوء المَلكية حاولت مختلف الحكومات تخطي هذه المشكلة بتطبيق سياسةٍ استهدفت كسر شوكة الولاء للقبيلة لصالح الولاء للدولة ـ الوطن بالتشديد على التعليم والقيم المدنية (Secular) وتوسيع الجيش وجعله المؤسسة الاجتماعية المركزية للوطنية العراقية، بالإضافة إلى نشر الأيديولوجية القومية وفكرة الوحدة العربية.

تعتبر القضية الإثنية سلاحاً ذا حدين، لكونها تمارس تأثيرها في اتجاهين بالعلاقة مع قيم التحضر. وقد تكون عامل تفتيت لمنظمات المجتمع المدني الحديثة، وبخاصة في بداية مرحلة التحضر أو المرحلة الانتقالية، لرفضها بالعلاقة مع أفكارها

---

(٩) عبد الحميد بكوش، «انطلاقاً من الجزائر وأمكنة أخرى: لماذا نستنكر ظاهرة الأقليات وحقوقها في العالم العربي،» الحياة، ١٥/ ١٠/ ١٩٩٨.

(١٠) نبيل ياسين، «التعددية الثقافية والحداثة وشروط الديمقراطية،» الحياة، ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٩.

وقيمها المتعصبة، الأفكار والقيم السياسية الحديثة. من جهة أخرى، فإن التعددية الاجتماعية يمكن أن تخلق عامل موازاة وقوة بمنع سيطرة الجزء على الكل باتجاه توافق المصالح الجزئية تحت مظلّة المصلحة العامة.

كذلك تجد هذه الخاصية الاجتماعية ترجمتها في أحد بديلين بالعلاقة مع كيفية التعامل معها: ففي حالة الانغلاق عليها تختفي من الحياة السياسية وتنزوي في بيئتها العصبية أو تتفجر في عصبية عنيفة، وعند الانفتاح عليها فهي قد تميل إلى بناء منظماتها السياسية عادة على الأساس العمودي التقليدي. وإذا كانت حصيلة **الحالة الأولى** هي شلل جزئي للمجتمع السياسي، فإن **الحالة الثانية** يمكن أن تعمق مشكلة الولاءات الفرعية.

يضاف إلى ذلك أن احتمالات دخول أعضاء من هذه المجموعات للأحزاب السياسية التي تقوم فيها العضوية على أساس الفكرة الوطنية، يمكن أن تحمل في طياتها مخاطر نقل أفكارها وممارساتها العصبية، وقد تعمل على استغلال هذه المنظمات وفرض عصبيتها على الآخرين وبما يؤدي إلى تدليس العملية السياسية.

من هنا تتطلب هذه المسألة معالجة حضارية طويلة النفس بدءاً بقبول فكرة المواطنة المساواتية والمشاركة في السلطة والثروة ولغاية بناء استراتيجية تعليمية ـ ثقافية وطنية علمانية ـ باتجاه تخفيف معضلات العصبية والشوفينية وتهذيبها وتحويلها تدريجياً لتتطور إلى عامل تماسك اجتماعي.

ولكن، هل إن معضلة البنية الاجتماعية العراقية تكمن في التنوعات الإثنية أم في البيئة الاجتماعية التقليدية؟

ظروف الصراعات والعنف في أعقاب ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ والمراحل التالية وما رافقتها من تجاوزات ومؤامرات وانقلابات، والتي انتهت إلى تشكيل خمسة أنظمة حكم في حدود عشر سنوات، وفي سياق اتساع لغة العنف بين الحاكمين والمحكومين وفي داخل كل منهما، خلقت فرصاً ملائمة لتجديد القيم البدوية والطائفية التي لم تقتصر على فئة اجتماعية معينة، بل امتدت إلى معظم الأطراف والجماعات العراقية بأحزابها ومنظماتها ومؤسساتها، ومع أن مختلف الأطياف العراقية أعلنت باستمرار رفض التعامل الفئوي ونبذ قيم التعصب والعصبية، إلا أنها في الواقع انغمست فيها أحياناً وانجرفت معها أحياناً أخرى بغض النظر عن مواقفها داخل الحكم وخارجه.

وجاءت الحروب لتضيف عاملاً آخر لانتعاش هذه القيم والممارسات. وفي أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية ركزت الدعاية الإعلامية على إثارة المسألة المذهبية،

ونفخت في بوق الطائفية، بينما قادت ظروف ما بعد حرب الخليج (عام ١٩٩١) إلى مزيد من التعديل والتكييف في مفاهيم وطرق الحكم وسياساته، بخاصة الاعتماد المتزايد على المؤسسات التقليدية: القبيلة ـ العشيرة. عبّرت السياسة الجديدة عن طريقة أكثر عملية لضبط الشارع السياسي بأقل جهد ممكن. ويرتبط بذلك أن النظام القبلي يقوم على هيكل هرمي لا يتطلب لكسب ولائه سوى دعم عدد محدود من أعضاء القبيلة المتربعين على قمته[١١]. وهكذا شهدت مرحلة ما بعد حرب الخليج سياسة رسمية أعلنها رئيس النظام العراقي صراحة، من خلال تأكيده أهمية ومركزية الدور القبلي في هيكل المجتمع العراقي وضرورة احترام وصيانة القيم القبلية، رغم مخاطر هذه السياسة في إضعاف هيكل الدولة وهيبتها. ومن أجل حفظ ولاء العشائر غضت السلطة النظر عن التجاوزات القبلية للنظام القانوني في البلاد بتطبيقها الإجراءات (الفصل) العشائرية[١٢].

لقد تفاقمت مسألة التمايزات الاجتماعية بعد أن تحولت الدولة نفسها إلى مجرد عصبية منافسة لبقية العصبيات. ذلك أن الدولة، باعتبارها الحقّ العام في العصر الحديث، يُفترض أن تقدم نفسها وعاءً حاوياً لمختلف المجموعات العراقية، وتتعامل معها بحيادية وعلى أساس المساواة. وهذا يتطلب أن تكون الكلمة الأولى والأخيرة لدستور الدولة وقانونها لا لدستور العشيرة ـ العائلة وأعرافها. وعندما تنحاز الدولة إلى جماعة معينة تتحول عندئذ إلى غنيمة تستفرد بها تلك الجماعة سواء كانت طائفة أم عشيرة أم عائلة، وبما «ينذر بتقنين التفكك الاجتماعي وجعله شرعية الأمر الواقع»[١٣].

من العوامل الأخرى لانتعاش التمايزات الاجتماعية وتصاعد ظاهرة التشظي في المجتمع العراقي، هي نزعة الوحدانية للدولة الشمولية «الثورية». هذه النزعة لم تقتصر على رفض التعددية الاجتماعية للفئات اللغوية/ القومية وحسب، بل امتدت

---

(١١) جاد عبد الكريم جباعي، «الديمقراطية والماركسية،» **النهج** (دمشق)، العدد ٣٦ (شتاء ٢٠٠٢).

(١٢) Adeed Dawisha, «Iraqi Politics: The Past and Present Context for the Future,» in: John Calabrese, ed., *The Future of Iraq* (Washington, DC: Middle East Institute, 1998), pp. 8-12 and 13-15, and Faleh A. Jabar, «Sheiks and Ideologues: Deconstruction and Reconstruction of Tribes under Patrimonial Totalitarianism in Iraq, 1968-1998;» Hosham Dawod, «The (State) of the Tribe and the Tribalization of the State: The Case of Iraq,» and Thair Karim, «Tribes and Nationalism: Tribal Political Culture and Behavior in Iraq, 1914-20,» in: Faleh Abdul - Jabar and Hosham Dawod, eds. *Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East* (London: Saqi, 2003).

(١٣) انظر مقدمة سعد البزاز، في: علي الوردي، **في الطبيعة البشرية: محاولة في فهم ما جرى**، تقديم سعد البزاز (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ١٨.

إلى رفض التعددية السياسية والإصرار على الانصهار السياسي في ظروف الاحتكار السياسي وعبادة الشخصية. إن اتساع البطالة والعوز في ظلّ الحصار، ساهما في تعزيز الولاءات الفرعية على حساب الولاء للدولة، وفي مثل هذه الظروف تتعزز القيم التقليدية لدى المواطن من عائلية وعشائرية وطائفية بحثاً عن الحماية. ولقد امتدت هذه الظاهرة إلى العِديد من الكتابات والدراسات الاجتماعية في توجهاتها المنهجية العمودية ـ التقليدية عند دراستها التنوّعات اللغوية ـ القومية العراقية بدلاً من المنهجية الأفقية ـ الحضارية التي كان رائدها عالم الاجتماع العراقي المرحوم الدكتور علي الوردي.

كذلك ساهمت ظاهرة ضعف المؤسسة الحزبية العراقية في أن تصبح عامل تغذية للبيئة الاجتماعية التقليدية. ذلك أن غياب الديمقراطية في مؤسساتها وتنظيماتها الداخلية وشيوع العنف والاحتماء بالباطنية، قاد إلى التعتيم على ظروف الفساد الإداري والشخصي والعجز الفكري وتدني الوعي والقسوة في حياتها الداخلية بما ولدتها من كثرة الانشقاقات. وفي مثل هذه الظروف أصبحت أحزابنا متصارعة متنافسة بعيدة عن التعاون والتكامل، وثقافتها السياسية محدودة وقديمة، ودائرة علاقاتها ضيقة، ونظرتها إلى الواقع السياسي أحادية، بل وتتجنب المشاركة الثقافية للفئة الفكرية عموماً وللرأي الآخر بخاصة. وكما يذكر سعد البزاز «عندما لا نجد أبناء للمفكرين في السياسة العراقية. . . ستبدو معضلة العراق هي أن النظام السياسي الحكومي والمعارض. . . خرج من مخاض الشوارع لا من حاضنات المفكرين»[(١٤)].

إذاً مسألة التمايزات الاجتماعية لا تقبع في التنوعات الاجتماعية في حدّ ذاتها، بل في قيم وممارسات البيئة الاجتماعية التقليدية، وذلك ارتباطاً بغياب نظام سياسي يحظى بالقبول العام لبناء السلام الاجتماعي ودفع عملية التحضر نحو النمو النمطي المتصاعد. وهذه الظروف تفرز سمومها باتجاه إضعاف فرص ظهور كتلة تاريخية كبيرة متآلفة في سياق تحالف المصالح ونيل القبول العام لبرامجها. وهذا يؤخر فرص بناء مجتمع مدني دستوري نابض بالحياة لإعادة بناء العراق الحديث. من هنا إن السؤال الآخر المطلوب مناقشته هو: كيف يمكن معالجة التمايزات الاجتماعية، وبخاصة أزمة القبلية ـ الطائفية والنعرات القومية الشوفينية بعد أن انتعشت وتعمقت في ظروف القهر والحصار والاحتلال؟

من المعروف أن ولادة الإنسان: لونه، لغته، دينه، مذهبه، نسبه، ملامحه لا دخل

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٥.

له في اختيارها. عشرات السمات والتمايزات والاختلافات بين البشر ليس للإنسان دور فيها ومن ثُمّ فهي تفقد شرعيتها كقاعدة للتميز سواء بتحقيق مزايا من خلالها أو القمع بسببها. وعليه فإن الركون إليها كمصدر تميز بين الناس يقود إلى مظالم اجتماعية(١٥).

خلقت الحضارة المعاصرة انتماءات أكثر إنسانية ووطنية من تلك الانتماءات البشرية التقليدية. وهي انتماءات مكتسبة، أي يختارها الإنسان بإرادته ووعيه، وتقوم على أسس المصالح المشتركة، ومن منطلق النظرة إلى الوطن لا على أساس مجرد أولوية الأرض وقدسية ترابه فحسب، بل أولوية الإنسان وقدسية حقه في الحياة الكريمة، وفي ظلّ الحرية والحقوق والواجبات المتماثلة. وتقوم على قاعدة بناء منظمات المجتمع المدني باعتبارها البديل الأرقى الذي ابتدعته الحضارة الإنسانية محل الانتماءات التقليدية الموروثة المتعصبة والغبية.

إن خلق مناخ «قبول الآخر» بدلاً من الانصهار الثقافي هو البديل للقهر السياسي. وهذا يتطلب القبول بالفكرة القائلة إن «الحوار» يصبح أكثر ثراء ودفئاً، وأن «الوحدة» تكون أكثر تماسكاً وقوة من خلال «التنوع». والتنوع يعني سماع الرأي الآخر . . «الرأي المخالف» باعتبار أن الاختلافات أمر طبيعي في المجتمع البشري، بل هو عامل إيجابي في توسيع المدارك العقلية للوصول إلى الرأي الأكثر نضوجاً.

المحاور الإصلاحية الثلاثة التالية لمعالجة ظاهرة التشظي في المجتمع العراقي، تتطلب المزيد من الدراسات:

المحور الأول، إصلاح الأحزاب السياسية تتطلب المرحلة الحالية، حيث تتصاعد الدعوات لإعادة بناء المجتمع العراقي على أساس حضاري، مبادرة المؤسسة الحزبية العراقية (والمنظمات الاجتماعية بعامة) ـ التي تشكل مركز القلب في التحول الديمقراطي ـ إلى إصلاح ذاتها: أفكارها وفلسفاتها، مبادئها وأهدافها، هياكلها التنظيمية وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وذلك بإعادة بنائها وفق مواصفات المنظمة الحزبية الحديثة، بما في ذلك بناء سلطاتها الثلاث على أساس التوازن والرقابة المتبادلة. وتأتي أولوية التركيز على الأحزاب العراقية بخاصة لكونها منظمات طليعية تتعامل مع السياسة، ويُفترض أنها تضم عناصر فكرية ـ ثقافية واعية ترنو إلى التغيير الجذري والتجديد الحضاري.

المحور الثاني، إشاعة مبدأ التنوير وإيقاد شمعة لإزالة الظلام تقود إلى التعرف

(١٥) ميلاد حنا، «حديث مرسل عن (قبول الآخر) بين الفطرة الإنسانية والانتماءات الموروثة،» **الحياة**، ١٠/٨/١٩٩٩، ص ١٨.

على الآخر وحصول مزيد من الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل. وهذا يدعو إلى نشر واسع وعميق وطويل النفس للتعليم والتربية والثقافة، والتعريف الثقافي الاجتماعي التاريخي المستمر بالتنوعات الاجتماعية العراقية، سواء عن طريق المدرسة والمنظمة والحزب أو وسائل الإعلام المختلفة. ودعم تطبيق أسلوب الاجتماعات والمؤتمرات بين المجموعات الفئوية العراقية المتنوعة، وتعزيز الثقة في ما بينها نحو فتح الحدود المغلقة مع بعضها قيادة وأعضاء، والسماح بالزيارات واللقاءات الفردية وبما يؤدي إلى بناء علاقات إنسانية دافئة لصالح النظرة المساواتية. وهذا مطلوب أيضاً بين الأحزاب والمنظمات العراقية. وبذلك تتحول هذه العلاقات تدريجياً من شكلها العمودي التجزيئي إلى علاقات أفقية تكاملية. وذلك كُلّه في إطار نشر الوعي الثقافي بحضارات وادي الرافدين (والمنطقة العربية) والتعريف بمختلف الديانات والمذاهب والقوميات والطوائف العراقية (والعربية) التي تشكل عائلة واحدة، وتعود في أصولها الأولى إلى الحضارة السومرية وبما يقود إلى تعميق معرفة الناس بالتراث الحضاري العراقي ـ العربي واعتزاز الفرد بمواطنته ووطنه. هذا الوطن الذي **﴿علّم الإنسان ما لم يعلم﴾**[١٦]. أليس هو أول من اكتشف أسرار القراءة والكتابة وحوّل الظلمات إلى النور وأهدى العالم أول قانون وضعي لتنظيم حياته الاجتماعية؟

المحور الثالث، تشجيع التحول من الطائفية ـ العشائرية إلى الوحدات/ التجمعات الاقتصادية/ الكوميونات. المقترح الحالي هو محاولة لطرح حلّ آخر متكامل غير مباشر، بغية التحويل التدريجي للعلاقات القائمة على الولاءات التقليدية إلى علاقات حضارية تقوم على المنافع الاقتصادية باتجاه تعميق تشابك المصالح بين أبناء الوطن الواحد. وهنا يمكن دراسة كيفية تشجيع ودعم إقامة نمط من التجمعات ذاتية التمويل والتنظيم بتوفير فرص بناء (الكوميونات) بعامة، ولصالح الطائفة، القبيلة ـ العشيرة بخاصة، مع إذكاء روح المنافسة الاقتصادية بينها بغية تحسين مستويات معيشتها والتي تصب في تسريع التغيير الاجتماعي والتحضّر وتعزيز الولاء الوطني.

٢ ـ مظاهر الوعي السياسي

ترتبط أزمة الديمقراطية بأزمة الوعي السياسي. ولا يتولد هذا الوعي من الفراغ، بل هو حصيلة الوعي الاجتماعي ـ الحضاري، بما في ذلك توحد الولاءات المتناثرة نحو وحدة الولاء للوطن. من هنا يشكل الوعي السياسي جزءاً متكاملاً من الوعي الاجتماعي.

---

(١٦) **القرآن الكريم،** «سورة العلق،» الآية ٥.

ومع ذلك يلزم التنبيه إلى تحاشي الربط العفوي بين نمو الوعي السياسي وبين نمو الوعي الديمقراطي، فقد تصل الحركة الوطنية إلى الذروة في نموها واتساعها من دون أن ترتبط بالوعي الديمقراطي. وهذا يعني أن مظلة الديمقراطية لا تتعلق فقط بنمو الوعي السياسي أفقياً (الانتشار العددي بين الناس)، بل كذلك بنموه عمودياً (المضمون والمحتوى)، وهذا يتطلب أن يقوم الوعي السياسي على فهم واستيعاب فكري وممارسة فعلية للعملية السياسية ـ بمفهومها الشامل ـ منظوراً إليها طريقة سلمية لإدارة الحكم والتعامل الاجتماعي.

يُقصد بـ «الوعي» لغوياً: الحفظ، الفهم، الاستيعاب، والإدراك. وعى الحديث: حفظه وفهمه وقبله؛ وعى الأمر: أدركه على حقيقته؛ وهو الفعل الظاهر أو الشعور الظاهر على عكس «اللاوعي» بمعنى العقل الباطن أو الشعور الباطن.

إذاً مفهوم الوعي هو الإدراك الشعوري للفرد نحو شيء مقصود. أما الوعي الاجتماعي فهو إدراكه الشعوري الشامل لمجتمعه ـ وطنه وذلك في سياق من التكامل المطلوب بين الجزء (المواطن) وبين الكل (المجتمع ـ الوطن). ويغذي هذا الارتباط، إيجاباً أو سلباً، البنية المؤسسية للدولة بما توفره من الأمن والحماية وسبل العيش الكريم للمواطن. وكلّما عبّرت مؤسسات الدولة عن المساواة في الحقوق والواجبات، وهيأت الفرص المتكافئة للناس والتزمت بالحريات العامة ووفرت قيم المشاركة والعدل، تعزز شعور المواطن وولاؤه لمجتمعه ـ وطنه. وفي خلاف ذلك قد يُصيب هذا الشعور الوهن والضعف ليتجه داخلياً نحو نمو الولاءات الفرعية على حساب أولوية الولاء للدولة. وقد تزداد الأمور سوءاً إلى الدرجة التي تشكل عوامل طاردة وتدفعه إلى طلب الأمان خارج وطنه.

قامت الحضارة السومرية على أساس المواطنة في ظل نظام سياسي (دولة المدينة) يضم مجتمعاً زراعياً متكاملاً موحداً مبنياً على حاضنة دينية شكلت قاعدة محورية لوعي المواطن تجاه مجتمعه ووطنه[١٧]. وبالرغم من تعدد دول المدن السومرية، كان الوعي الوطني سومرياً شاملاً يغطي بلاد سومر كافة. يتبين ذلك من النضال التضامني الذي بدأ ينمو وينتشر في بلاد سومر للتحرر من حكم الكوتيين ـ أفاعي الجبال ـ بحسب التسمية السومرية، والذي استمرّ احتلالهم قرابة قرن من الزمن. ومع نهوض عدد من المدن السومرية وبروز قيادات وطنية، تحقق للسومريين الانتصار وتحرير أرض القصب. سجلت هذه الحركة التحررية

---

(١٧) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

الأولى في التاريخ التي وقعت في الرابع عشر من تموز البابلي «أول ثورة تموزية في العالم»[١٨].

واجهت الحضارة العربية الإسلامية مجتمعات متفرقة بين أقلية حضرية وأكثرية بدوية صحراوية. وحّد الدين الجديد بين هذه المجتمعات وركز على مفهوم الأمة باتجاه صهر القبائل البدوية. ولكنَ هذا الوعي الذي قام على حاضنة دينية أيضاً، تعرض للانقسام منذ مراحله المبكرة، بما اعترتها من منازعات واستمرار الصراعات والحروب الأهلية. وبعد زوال الحضارة العباسية، شهدت البلاد مختلف الغزوات التي قادت إلى تخريب بنيتها الحضارية الزراعية من سدود وقنوات، وانكمشت المدن والحياة الحضرية[١٩].

كانت ظاهرة ضعف المدن تعني قوة شوكة القبائل، من هنا اتصفت هذه الفترة بسيادة سلطة العشائر، وشاعت قيم البداوة. وأصبحت الظاهرة السائدة في المجتمع العراقي هي النزاع المتكرر بين حضارة المدن وحضارة البادية. ومن الممكن فهم الكثير من تاريخ ما قبل المَلكية في العراق في سياق هذا النزاع التاريخي المزدوج بين العشائر والمدن النهرية من جهة، وفي ما بين العشائر نفسها من جهة ثانية حول الأراضي السهلية المنتجة للغذاء على ضفتي دجلة والفرات[٢٠].

استمرّت العداوة التقليدية بين الحضر والريف العشائري لتشكل واحدة من حقائق الحياة الاجتماعية. نبه الدكتور الوردي إلى تلك الأزمة بين الحضر والبادية، حيثُ ظلّ المجتمع واقعاً بين نظامين من القيم الاجتماعية: قيم البداوة الآتية من الصحراء المجاورة، وقيم الحضارة المنبعثة من التراث الحضاري القديم.

تجاوزت الانقسامات الاجتماعية في العراق تلك التي لازمته تاريخياً بين الحضارة والبداوة إلى انقسامات اجتماعية داخل المدن نفسها والتي وجدت صورتها الأكثر وضوحاً في الحيّ المديني «المحلة»، نتيجة غياب سلطة الحكومة (القانون). كتب نائب بغدادي في البرلمان العثماني عام ١٩١٠ يقول «أسلم للمرء ألف مرة أن يعتمد على العشيرة من أن يعتمد على الحكومة، ففي حين أن هذه الأخيرة تجهل أو تتجاهل الأوضاع، نجد أن العشيرة، ومهما كانت ضعيفة، ما أن تعلم

---

(١٨) طه باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: الوجيز في تأريخ حضارة وادي الرافدين** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦)، ص ٣٨١.

(١٩) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٢٠) حنا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠)، ج ١، ص ٤٠.

بأن ظلماً قد وقع ضدّ أحد أعضائها حتّى تعدّ نفسها للأخذ بثأره»[٢١].

ويرتبط بذلك شيوع الوعي الجمعي، أي تعصب الناس للعشيرة ـ الطائفة. وبذلك ترسخت العلاقات الاجتماعية على أساس عمودي تقليدي في غياب علاقات أفقية حضارية. ومثل هذه القيم والممارسات سادت حتّى بين محلات المدن الكبيرة، كما في ظاهرة الأشقياء (الفتوة) لحماية المحلة من الأغراب والاعتداءات الخارجية. وكان يقف على رأس كُلّ محلّة «مختار» مثلما يقف على رأس القبيلة/ الطائفة «شيخ/ نقيب»[٢٢].

من هنا غاب الوعي الوطني في أفكار وممارسات العراقيين لغاية مطلع القرن العشرين، ولم يشعروا بانتمائهم إلى مجتمع واحد في ضوء الانتماءات الفرعية التي كانت سائدة بينهم. وكانت الروابط المادية بين المدن ضعيفة بسبب صعوبة ومخاطر المواصلات. ولم يكن هنا حتّى ذلك الحين مجتمع طبيعي متماسك بأي شكل من الأشكال يمكن تشخيصه بأنه مجتمع عراقيّ. لقد كان المألوف تشخيص الأفراد ـ جغرافياً ـ بمدنهم، كأن يقال هذا بغدادي أو بصراوي، وهكذا. لأنَ كلمة عراقيّ لم يكن لها مدلول اجتماعي مفهوم أو مقبول[٢٣].

أخذت هذه الولاءات الفرعية بالتآكل بفعل ثلاث قوى رئيسة (العثمانيون، الإنكليز، الملك)، حيثُ ساهمت كل منها في سياق توجهاتها وممارساتها ـ التي انطلقت من مصالحها ومواقفها ـ في تعزيز تماسك المجتمع العراقي ونشوء الدولة العراقية الحديثة، بالرغم من أن إجراءاتها لم تخل من ممارسات معوقة لهذه الحركة الاندماجية.

بادرت الحكومة العثمانية إلى إصلاح حالها نتيجة ضغوط داخلية وخارجية بغية إصدار الدستور (المشروطة) وتنظيم الإدارة والجيش وتوسيع التعليم ومحاولة حصر السلطة في أقاليمها بيدها وكسر شوكة القبائل وعثمنة سكان المدن خلال الفترة ١٨٣١ ـ ١٩١٤، فجاءت إحدى النتائج الجانبية لهذه التطورات بولادة قوة اجتماعية عراقية جنينية من أهل الفكر الحديث (Intelligentsia) شكّلت نواة الولاء الجديد والوعي الجديد لفكرة الوطنية ـ القومية[٢٤].

---

(٢١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦ ـ ٣٧ و٤٠، والوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ١، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٢٢) الوردي: المصدر نفسه، ج ١، ص ٩ و٢٨ ـ ٢٩، ج ٢، ص ٦ وج ٦، ص ٣٠٦، وفي **الطبيعة البشرية: محاولة في فهم ما جرى**، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٢٣) بطاطو، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤١ ـ ٤٢.

بدأت تهب على البلاد رياح الحضارة من الغرب، وبخاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وساهمت في خلق قوة دفع حضارية، تمثلت في انتشار ظاهرة اجتماعية جديدة، فبعد أن كان الصراع الطائفي ـ الطائفي يسيطر على أذهان الناس وأحاديثهم، ظهرت بوادر صراع جديدة بين الفكر القديم وبين الفكر الحديث، أي بداية التحول الفكري من الصراعات بين طائفة وأخرى إلى صراعات داخل الجماعة ذاتها. بالرغم من أن هذه المحاولات الجنينية ظلّت مغلّفة بالمرجعية الدينيّة والجدلية الطوباوية، فمثلاً لم تتسع المناقشات التي كانت تدور بين أنصار المشروطة وبين أنصار الاستبداد لأمور الحكم ومصالح العامة، بل اهتمت أساساً في ما إذا كان الدستور حلالاً أم حراماً[٢٥].

تركزت جهود الولاة العثمانيين الإصلاحيين وجمعية تركيا الفتاة (عام ١٩٠٨) على كسر شوكة القبائل. ولكنّ نظام التعليم العثماني ساهم في تعميق الانقسام المذهبي بين الطائفتين الإسلاميتين الرئيستين. وعلى الرغم من أن هذا التعليم كان تقسيمياً منذ البداية متجسداً في «الكتاتيب» للسنة و«الملا» للشيعة التي كانت متواجدة في المساجد والجوامع، فإن نظام التعليم العثماني عزز هذا التقسيم ليبلغ مستوى التقسيم الاقتصادي الطبقي أو الفئوي. وفي حين سُمح لخريجي «الكتاتيب» دخول المدارس العليا المدنية والعسكرية العثمانية، لم يكن أمام خريجي «الملا» سوى مواصلة علومهم اللغوية ـ الدينيّة في الحوزات العلمية بالمدن المقدسة في العراق وإيران. وكانت الحصيلة استحواذ المجموعة **الأولى** على الوظائف الحكومية المدنية والعسكرية والاحتكاك بالحياة المدنية، مقابل انشغال المجموعة **الثانية** في أمور التجارة والدين والقيم المثالية، والانطواء على الذات بعيداً عن أمور السياسة[٢٦].

ومع أن الفكرة الوطنية الجديدة لم تزح الولاءات القديمة، إلا أن الوعي الوطني ـ القومي أخذ بالانتشار بفعل تزايد عدد المتعلمين منذ أواخر العهد العثماني، إضافة إلى الغزو البريطاني للعراق (١٩١٤ ـ ١٩١٨) نتيجة المقاومة التي أثارها هذا الغزو ووصلت الذروة في انتفاضة عام ١٩٢٠ التي شهدت لأول مرة تلاحم المذهبين الإسلاميين الرئيسيين، وانضمام عشائر من الفرات الأوسط إلى سكان بغداد والمدن المقدسة. وبالرغم من أن هذا الغليان لم يصل إلى مستوى الثورة الوطنية لأنها كانت شأناً عشائرياً

---

(٢٥) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٢، ص ٣ ـ ٤، ج ٣، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣ وج ٤، ص ٤٠٢.

(٢٦) خالد التميمي، **محمد جعفر أبو التمن: دراسة في الزعامة السياسية العراقية** (دمشق: دار الوراق، ١٩٩٦)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

حرّكه الكثير من الأهواء والمصالح المحلية، إلا أنها جسّدت جزءاً من الميثولوجيا الوطنية، وشكّلت عاملاً في انتشار الوعي الوطني/ القومي. من هنا شكلت فترة الحرب العالمية الأولى بداية دخول المجتمع العراقي إلى المرحلة الحضارية الانتقالية التي تتميز بتصاعد صراع الأفكار بين القديم والحديث[٢٧].

وبدافع تجنب الكلفة الباهظة للإبقاء على قوات احتلال كبيرة في البلاد، وجد الإنكليز مصلحتهم في موازنة العشائر ضدّ أهل المدن ضماناً لاستمرار سلطتهم، فأوقفوا عملية الانحلال العشائري، وصانوا سلطة رؤساء العشائر، واعترفوا رسمياً بالقيم العشائرية، بحيث أصبح يتواجد في العراق قانونان طيلة العهد الملكي، أحدهما حديث خاص بالمدن، والآخر تقليدي خاص بالعشائر. ولكن مساهمة الإنكليز في الوقت نفسه على شكل أفكار وخبرات في مجالات الإدارة والري وغيرها التي قدموها لخدمة الإمبراطورية، ساهمت في تقدم العراقيين باتجاه إقامة دولة قابلة للحياة. «وقد يكون صحيحاً أيضاً أن الوجود البريطاني في العراق خلال العشرينيات كان له أثر حاسم كذلك في المحافظة على وحدة العراقيين»[٢٨].

يُضاف إلى ذلك أن عملية الاستفتاء التي أطلقتها سلطة الاحتلال البريطانية (عام ١٩١٨) لأخذ آراء العراقيين بشأن تأسيس مملكة عراقية دستورية وتسمية الملك القادم، خلقت موجة جديدة من النشاط السياسي. وبحسب الوردي، كان الاستفتاء حافزاً على ولادة «الحركة الوطنية» في العراق. وهي الحركة التي تبنّاها المعارضون للحكم البريطاني واتخذوا من فكرة «الاستقلال» شعاراً[٢٩].

العامل الأخير الذي ساعد على نمو الوعي الوطني/ القومي هو الملك، فالمَلكية بحكم بناء مؤسساتها وتثبيت وجودها، ساهمت في تعزيز الوعي باتجاه وحدة المجتمع ـ الوطن، وبخاصة خلال الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٣٩. وبالرغم من أن المَلكية كانت من صنع الإنكليز إلا أنها اتجهت منذ بدايتها وبخطوات حثيثة لإقامة الأسس البنيوية الحديثة للدولة. وهكذا، ففي تلك الفترة كان للملك مغزى اجتماعي متعارض عملياً، مع أوضاع شيوخ العشائر الذين كانوا الحكام الفعليين لجزء كبير من الريف العراقي. والمشايخ كانوا حماة «العرق» العشائري التقسيمي، بينما كان الملك يمثل القانون الوطني الموحد. ولكن هذا المعنى الاجتماعي للمَلكية تغير بعد حركة مايس ١٩٤١

---

(٢٧) الوردي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٠ ـ ١٨١ وج ٥، ق ١، صفحات مختلفة، وبطاطو، **العراق**، ج ١، ص ٤١.

(٢٨) بطاطو، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٢ ـ ٤٣.

(٢٩) الوردي، المصدر نفسه، ج ٥، ق ١، ص ٩٢.

التي سحقها الإنكليز لصالح إعادة تنصيب الوصي المطرود. ومنذ تلك اللحظة انقطعت الخيوط الرفيعة التي كانت تصل المَلكية بالعراقيين[٣٠].

وفي السنوات التي تلت حركة مايس تغيرت أوجه السياسة المَلكية كلياً باتجاه تعميق تحالفها مع المشايخ والإنكليز. ووجد التحالف المَلكي ـ البريطاني تعبيره الأخير في «حلف بغداد» عام ١٩٥٥، كما إن تحالف المَلكية مع العشائر والتزامها بنية عشائرية متخلفة، قاد إلى توقفها عن أداء دور الساعي إلى التوحيد الاجتماعي[٣١].

وهكذا، بالرغم من نشوء الدولة العراقية وسرعة مظاهر التحديث، فإنها لم تؤدِ إلى إزاحة الولاءات الفرعية. من هنا استمرّ الوعي الوطني ضعيفاً عندما اندلعت أحداث انقلاب ـ ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨[٣٢]. وبالرغم من أن الفترة التي أعقبت هذه الأحداث شهدت قمة تصاعد الحركة الشعبية وتحرك الفئات الدنيا واندماجها في الحياة السياسية، إلا أن الوعي الاجتماعي بمغزاه الحضاري استمرّ في ضعفه وأثّر بدوره في الوعي السياسي. إن أحداث الصراعات التناحرية بين الأطراف الوطنية ـ القومية، التي رفعت راية الثورة، أطلقت العنان لقيم البداوة والمعتقدية المطلقة والوحدانية والغيبية والعنف، والتحرك على نحو أسرع من الفترة السابقة، كي تشكّل المظلّة الاجتماعية الفعلية في الساحة السياسية العراقية بأفرادها ومنظماتها ومؤسساتها.

إن المرحلة التي أعقبت ثورة تموز/ يوليو بما أفرزته من أحداث العنف والعنف المضاد في سياق سلسلة الانقلابات والمؤامرات والدسائس التي طبعتها كطريق وحيد لكسر جمود انتقال السلطة واحتكارها، شكلت تراجعاً حضارياً خطيراً وانحداراً عميقاً لمحتوى الوعي السياسي ولتنتهي في فتراتها التالية إلى الحروب والكوارث والمقاطعة، وأخيراً الاحتلال والخراب.

من محصلات هذه المرحلة تصاعد الشعارات والدعوات المثالية القائمة على تبني المطلقات، والادعاء بامتلاك الحقيقة، والنظرة الأحادية لمظاهر الحياة الاجتماعية، وإهمال فكرة النسبية، والطلاق بين النظرية والواقع، والحطّ من مبدأ الواقعية والخلط بينها وبين النفعية الذاتية والانتهازية، وتضخيم الشعارات المنطلقة من الأفكار الأفلاطونية المثالية ومن دون الالتفات إلى طبيعة الإنسان ـ المجتمع وكشف رغباته وقدراته ورسم الأهداف وفق متطلباته وإمكاناته، والتربية الحزبية القائمة على تقديم

---

(٣٠) بطاطو، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣ ـ ٤٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٤ ـ ٥٥.

المزيد من التضحيات والضحايا في ضوء النظرة المتدنية لقيمة الإنسان ووجوده والإصرار على هدر الإمكانات البشرية والموارد المجتمعية والتغافل عن حسابات العوائد والتكاليف الاجتماعية، ولتتحول الأهداف المعلنة إلى مجرد شعارات معلقة.

من المحصلات الأخرى لهذه المرحلة بالعلاقة مع تخلف الوعي السياسي في محتواه الحضاري، ولعلها الأكثر خطورة، هي ما أحدثته ثورة تموز/ يوليو من قطيعة تكاد تكون تامة مع البنية السابقة للدولة والمجتمع[٣٣]. ظاهرة الطلاق هذه مع الفترة السابقة «العهد المباد» تكررت في سياق سلسلة الانقلابات التي اخترقت السلطة. وهكذا مع كل نظام حكم جديد حدث طلاق وقطيعة مع الفترة السابقة. وربما كانت هذه الممارسات إحدى النقاط المحورية القاتلة في السياسة العراقية للمرحلة الشمولية، إذ إنّها مثلت تراجعاً حضارياً مع كل انقلابٍ جديد. وجسدت عقلية متصلبة تقوم على النظرة الأحادية المثالية لوقائع الحياة الدنيوية النسبية، واعتبار الفترة السابقة شراً على إطلاقها. وشكلت مع كُلّ مرحلة إهداراً فكرياً وإدارياً وبشرياً ومادياً في مواجهة جهود التنمية المجتمعية. وذلك نتيجة ما رافقها من تصفيات أو عزل أو تهجير الكفاءات والخبرات وإحلال عناصر جديدة حتّى وإن كانت غير مدربة من منطلق الولاء قبل الكفاءة، وإلغاء الأفكار والمشروعات والخطط السابقة، وانتظار فترات زمنية مهدرة حتّى تتضح معالم السياسة الجديدة ليكون بالإمكان رسم خطط وأفكار ومشروعات جديدة، وليتم إلغاؤها أيضاً مع كل دورة انقلابية آتية عاتية، ولتستمر الدوامة في ضوء استمرار الهدر البشري والمادي المجتمعي لغاية حكومة الاحتلال[٣٤].

وفي ضوء هذه الأحداث التي ولّدت الكثير من الآلام والأحقاد، ليس غريباً أن تتحول محاولات إزالة النظام العراقي في ضوء عجز معارضيه، وبالذات أصحاب الدكاكين السياسية، تحقيق هذا الهدف على الطريقة القبلية بحيث انضمت إلى «القبائل الأمريكية» التي عصفت، ليس بالنظام فحسب، بل وبالدولة العراقية بكل مرتكزاتها، ولتتحول دعواتها للحرية إلى الثأر والتصفيات القبلية تحت شعارات ممجوجة قلبت الاحتلال إلى تحرير والفوضى إلى حرية!

---

(٣٣) عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ١٩٥٠ ـ ٢٠١٠**، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥)، ص ٧٥، ١٧٣ و١٨٣ ـ ١٨٤، وسليم مطر، **الذات الجريحة: إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي «الشرقاني»** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧)، ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٣٤) عبد الوهاب حميد رشيد، **العراق المعاصر** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢)، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.



الفصل السادس

المحددات الخارجية للتحول الديمقراطي



المقصود هنا بمحددات التحول الديمقراطي مجموعات من القيود (Strains) التي تفرز قوة تأثيرية سالبة أو مضادة لمسيرة الديمقراطية بحيث تعمل على إبطائها أو إيقافها وفشلها عند عدم اتخاذ الاستعدادات المناسبة لمواجهتها. وهي تصدر عن قوى داخلية وخارجية ناجمة عن سلوكية معينة. وهذه القيود ليست ثابتة جامدة بل متغيرة متطورة تقل أو تزداد حدّة في تأثيراتها بالعلاقة مع متانة أو ضعف هذه التجربة ومدى نجاحها أو فشلها في التعامل الحضاري معها.

ولأنَ هذه القيود متغيرة، فمعنى ذلك وجود احتمالات وفرص واسعة للتعامل معها وتحييدها، بل تغيير طبيعتها لتتحول من عوامل سلبية معوقة إلى عوامل إيجابية داعمة مساعدة. وحيث إنّ الديمقراطية في جوهرها هي عملية سلمية حضارية، فمن هنا تكون وسائلها المستخدمة لتحييد هذه المحددات و/ أو تحويلها إلى عوامل مساعدة، وسائل سلمية أيضاً توفر بيئة ملائمة لنمو السلام الداخلي (الاجتماعي) والسلام الخارجي (الدولي). وبخاصة أن هذه القيود تصرفات اعتيادية ناجمة عن عوامل محددة سواء كانت مرتبطة بالبيئة الاجتماعية في حالة القيود الداخلية أو بالعلاقات (المصالح) الدولية في حالة القيود الخارجية. بكلمات أخرى، إن معالجة هذه المحددات هي مهمة دائمة ومستمرة لعملية التنمية والتحول الديمقراطي.

وحيث إنّ الفصول السابقة[1] انصبت على محاولة تحليل القيود الداخلية القائمة، متضمّنة المواريث التاريخية ـ الثقافية والجوانب المؤسسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن مهمة هذا الفصل هي محاولة تحليل القيود الخارجية ـ الدولية/ الإقليمية/ العربية بالتركيز على تحليل السياسة الخارجية، وضرورة بناء مؤسسات حديثة تقوم على التعامل مع الخارج وفق سياسة حضارية تعتمد الواقعية المبدئية لخدمة جهود التنمية والمسيرة الديمقراطية في الداخل، أي وضع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في خدمة التنمية والتحول الديمقراطي في العراق.

---

(١) انظر الفصول ١ ـ ٥ من هذا الكتاب.

أولاً: المحددات الدولية

١ ـ العلاقات العراقية ـ الأمريكية

يعتبر العراق دولياً، وبخاصة من وجهة نظر الاستراتيجية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ذا أهمية عظيمة لسياستها في الشرق الأوسط لأسباب رئيسة منها جيوستراتيجية (Geostrategic) ذلك أن ما يحدث في العراق له أهمية ضخمة ليس على الخليج فحسب، بل كذلك على عملية التسوية (السلام) العربية ـ الإسرائيلية، وعلى الأوضاع في تركيا (الشريك في الناتو NATO)، وعلى طبيعة تطور علاقة الولايات المتحدة بإيران[٢] علاوة على الاعتبارات الجيوبولتيكية، إذ يشكل مخزونه الضخم من النفط عاملاً متقدماً لهذه الأهمية[٣].

ماذا يريد الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من العراق؟

إن المناقشة السابقة لأهداف الحرب والاحتلال الأمريكي للعراق ربما توفر إجابة وافية عن هذا السؤال: تأمين إمدادات النفط مسألة حيوية في الاستراتيجية الغربية، وشرط ذلك هو أولوية استمرار هذه الإمدادات النفطية على نحو موات من حيث الكمية والسعر. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة: إحكام سيطرتها على النفط الخليجي في سياق لهاثها للسيطرة على النفط العالمي، وعدم السماح ببروز قوة دولية منافسة. المسألة الأخرى هي منع العراق من امتلاك أسلحة الردع وتحجيم قوته العسكرية التقليدية إلى حدود لا تسمح بتهديد المصالح الغربية، وتشكل مهمة ضمان أمن إسرائيل هدفاً استراتيجياً غربياً آخر يمتاز بالأولوية، بل إن المطلوب من العراق الدخول في عملية التسوية «الشرق أوسطية» سواء بالمساعدة على حلّ بعض أهم الصعوبات التي تواجه هذه التسوية مثل توطين جزء من اللاجئين الفلسطينيين في العراق[٤] و/ أو توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل. إنّ الغرب يدرك تماماً أن الحصول

---

(٢) Andrew T. Parasititi, «Foreword,» p. 1, and Bruce O. Riedel, «The Future of Iraq,» p. 127 in: John Calabrese, ed., *The Future of Iraq* (Washington, DC: Middle East Institute, 1998).

(٣) Riedel, Ibid., p. 128, and Madeleine K. Albright, «Preserving Principle and Safeguarding Stability: United States Policy Toward Iraq,» in: Calabrese, ed., Ibid., p. 124.

(٤) صدرت مقالات عديدة بخصوص مشروع استيعاب مليون لاجئ فلسطيني في العراق لتصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، انظر على سبيل المثال: سامي ذبيان، «مساومة العراق لحل مشكلته مقابل توطين ٢٥ مليون لاجئ فلسطيني،» **الحياة**، ٥/ ٩/ ١٩٩٩؛ فاطمة المحسن، «قذف الفلسطينيين في المضطرب العراقي... أو سلام إسرائيل المنتظر،» **الحياة**، ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٠، ونوري جعفر، «مشروع بين التصريح والتلميح: التوطين في العراق... تسوية قسرية للقضية الفلسطينية في القانون الدولي المعاصر،» **الحياة**، ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٠.

على الشرعيّة الحقيقية لعملية التسوية (السلام) يتطلب حضور الأطراف العربية الرئيسة، بخاصة سوريا والعراق، فبوجودهما فقط يمكن أن تتحقق «شرعية» إطلاق لفظة «السلام» وبلوغ التسوية النهائية. والهدف الاستراتيجي الغربي ـ الأمريكي الآخر، هو أن يكون العراق موالياً لا معارضاً لهذه الاستراتيجية أو على الأقل أن لا يشكل مصدر تهديد للمصالح الغربية، بل إذعان العراق لسياستها وأن يكون في موقف يمكن إدماجه سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بالترتيبات الأمنية والدفاعية الأمريكية في المنطقة، وبخاصة أن الولايات المتحدة في ظروف مضاعفة لقوتها في المنطقة وصعوبة إدارتها، تبقى هذه القوة معرضة للمخاطر طالما وقف العراق (وإيران) ضدها. من هنا يُشكل وجود اتفاقية دفاع عسكري وحضور أمريكي في العراق مطلباً استراتيجياً أمريكياً[٥]. وهو ما يعني أيضاً فرض السياسة الليبرالية والقبول بالعولمة وفتح أسواقه للشركات الأمريكية العملاقة وأجهزتها الإعلامية الضخمة، وتحويل عموم التوجهات العراقية من اقتصاد كان ينحو باتجاه بناء وتنويع قاعدته الإنتاجية إلى اقتصاد استهلاكي يعتاش على فتات النفط.

باختصار، فإن العراق المطلوب من وجهة النظر الأمريكية هو حكومة موالية تدخل في الترتيبات الأمنية الأمريكية، بما يعنيه من حضور عسكري أمريكي في البلاد، ويقبل «السلام» مع إسرائيل على أساس الآليات الأمريكية ـ الغربية المطروحة، ويلتزم تحريم أسلحة الردع وتقليص قوته الدفاعية التقليدية إلى مستوى لا يشكل تهديداً للإمدادات النفطية أو لإسرائيل، علاوة على تقليص قدرته الفنية ـ التكنولوجية[٦].

هذه المواصفات كانت مطلوبة في حضور النظام العراقي السابق لتغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق والدخول في حوار معه يضمن تكامل حدوده الإقليمية والمساعدة على تخفيف الكارثة الاقتصادية ومساعدة العراق في العودة إلى المجتمع الدولي[٧]، أما في ظروف استمرار رفض النظام العراقي، فإن وجهة النظر الأمريكية كما ذكرت وزيرة الخارجية السابقة في عهد كلينتون مادلين أولبرايت هي «أن نوايا العراق لن تكون سلمية أبداً». عليه استمرّت قرارات مجلس الأمن الدولي نافذة بحقّ العراق متمثلة في المقاطعة الاقتصادية الشاملة بما في ذلك منع بيع نفطه عدا تلك الكميات المحددة بحسب اتفاقية «النفط ـ الغذاء»، وإجبار العراق بالقوة على إبقاء

---

(٥) Giandomenico Picco, «The Battle for Iraq,» in: Calabrese, ed., Ibid., pp. 85-86.

(٦) Riedel, «The Future of Iraq,» p. 130.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٣١، و Albright, «Preserving Principle and Safeguarding Stability: United States Policy Toward Iraq,» p. 125.

منطقة حظر الطيران في شماله وجنوبه من أجل إذعانه، وضمان نزع أسلحته بتأييد جهود لجان التفتيش الدولية[8].

وبعد حوالى ١٣ سنة من الحصار الاقتصادي، اتضح في خلال هذه السنوات الطويلة أن لعبة الحصار لا تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق ولا بحماية الكويت أو بلدان الخليج من تهديد عراقيّ مزعوم، بل إن أمريكا استخدمت «البعبع» العراقي ورقة رابحة لاستِغلال هذه البلدان و«استحلاب» مشايخها واستمرار هيمنتها على المنطقة وعدم السماح بإعادة بناء العراق باعتباره أكثر البلاد العربية المالكة للقدرات البشرية والمادية للنهوض والانطلاق وتشكيل مركز ضغط أو انجذاب باتجاه التحرر من الهيمنة الأجنبية. وفوق ذلك زعزعة البنية الاجتماعية وإبقاء شعب العراق بين مطحنتي الحصار الداخلي والحصار الخارجي. علاوة على دفعه نحو اليأس من أنظمة عربية عارية عاجزة وبناء قناعته للوصول إلى واشنطن حتّى لو كان ذلك عن طريق إسرائيل[9].

توافرت لدى الولايات المتحدة ثلاثة خيارات للتعامل مع الأزمة العراقية في ظلّ نظام البعث[10]:

الخيار الأول، تطبيق متواصل ومحكم لسياسة المقاطعة مع استمرار إنهاك القوة العسكرية العراقية، وممارسة سياسة الاحتواء. ولكن حيوية هذه السياسة وفعاليتها أخذت بالضعف والضمور مع مرور الوقت، وبخاصة أن آثارها المدمرة سببت الأذى والموت لسكان العراق، وشكلت انتهاكاً جماعياً فاضحاً لحقوق الإنسان، علاوة على الإضرار بمصالح دولية بضمنها أصدقاء للولايات المتحدة. من هنا استمرّ تآكل وضعف الحصار في ظروف تزايد وتصاعد الأصوات الدولية المطالبة بِإلغائه.

الخيار الثاني، هو احتمالات تحقيق علاقات سوية (Normalization) أو تجاذب في حالة فشل الاحتواء. وهو ما أُطلق عليه بـ «إعادة تأهيل النظام العراقي». لم يكن هذا البديل مستساغاً من وجهة النظر الأمريكية، وبخاصة أنه كان سيقود إلى خسارة

---

(٨) المصدران نفسهما، ص ١٢٧ و١٢٤ على التوالي، و Parasititi, «Foreword,» p. 1
لمزيد من التفصيل بشأن مناطق حظر الطيران والإجراءات الأخرى التي فرضتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق في فترة الحصار، انظر: هانز كريستوف فون سبونيك، **تشريح العراق: عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو**، ترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٣٧ ـ ٢٧١.

(٩) Picco, «The Battle for Iraq,» p. 86.

(١٠) Paul Wolfowitz, «The United States and Iraq,» in: Calabrese, ed., *The Future of Iraq*, pp. 110-113.

الولايات المتحدة ورقتها الرابحة في استخدام «البعبع» العراقي و«استحلاب» مشايخ الكويت بخاصة والخليج بعامة، ويوفر فرصة إعادة بناء العراق قوته الدفاعية، وهو أمر محرَّم في الاستراتيجية الأمريكية. ولكنّ بلوغ أو اقتراب مرحلة «الاستحلاب» قمتها أو نهايتها، وتزايد حاجة السوق الدولية إلى النفط العراقي، وضع الولايات المتحدة في موقف حرج لدراسة هذا الخيار في سياق تعديلات وشروط تضع العراق تحت السيطرة.

الخيار الثالث، وتمثل في الدعوة الأمريكية التي أطلقتها في أعقاب حرب الخليج (عام ١٩٩١) بالعمل على دعم محاولات تغيير النظام العراقي أو قيادته على الأقل باعتباره «يوفر أفضل أمل لتحقيق مصالح الولايات المتحدة البعيدة الأمد»[١١]. مع استعدادها تقديم المساعدات المالية والفنية لعناصر عراقية «معارضة» موالية لإنجاح الانقلاب المطلوب[١٢]. وأخيراً، وفَّرت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، الفرصة الناضجة للتطبيق المباشر لهذا الخيار باحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية والبريطانية وسقوط بغداد في التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

٢ ـ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

مع مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة «المحافظون الجدد» بانتخاب بوش الابن رئيساً للولايات المتحدة عام ٢٠٠٠، تشكلت هذه الإدارة لتضم تحالفاً ثلاثياً مكوناً من ثلاثة تيارات يمينية متمايزة ولكنها مناصرة لإسرائيل[١٣]:

ـ تيار المسيحيين الأصوليين، يقوم على خيار مصلحي نفعي لأسباب انتخابية وبتأثير لعبة الانتخابات.

ـ تيار «التمامية» البروتستانتية، وهو الأكثر دعماً لإسرائيل انسجاماً مع أوهام نصوصية تقول بعدم إمكان عودة المسيح إلا بتواجد اليهود في فلسطين. وهو التيار الصهيوني غير اليهودي.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٣.

(١٢) **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩١)، ص ٢٣٠، ٢٣٣ و٢٦٣، وعبد الوهاب حميد رشيد، **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة** (دمشق: دار المدى، ١٩٩٧)، ص ٩٣.

(١٣) عماد فوزي شعيبي، «الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٨٥ ـ ٩١.

ـ تيار اليمين الجديد، ويقوم على خيارات صهيونية وأيديولوجية. والقاسم المشترك بينه وبين تيار «التمامية» البروتستانتية هو دعم إسرائيل.

وهذه التيارات التي تجمع المحافظين الجدد ترتبط بدورها، كحال كُلّ إدارات البيت الأبيض، بما يمكن وصفه بـ «المثلث الحديدي»، المتمثل بتلاقي وتقاطع مصالح قطاعات: المجتمع الصناعي ـ العسكري وشبكته الأخطبوطية، المجتمع النفطي، المجتمع الاستشاري ـ المالي. أما قاعدة هذا المثلث وضلعه الرئيس فهو المجتمع الصناعي ـ الحربي الذي يقف وراء التصاعد المفرط لحجم الإنفاق العسكري ولتصل ميزانيته المباشرة وغير المباشرة إلى نصف تريليون دولار سنوياً[١٤]. من هنا فإن فهم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة يتطلب الغور عميقاً في القوى الخلفية الكامنة وراء الإدارة الحاكمة والتي تشكل قاعدة الحكم الفعلية في المجتمع الأمريكي والقوة المحركة لسياستها الخارجية المتمثلة أساساً بالعائلات الرأسمالية الكبيرة والمؤسسة العسكرية لتأتي في أسفل القائمة إدارة البيت الأبيض التي ليست أكثر من هيئة منفذة للمصالح الرأسمالية الأمريكية. بكلمات أخرى إن هذه الاستراتيجية لا ترتبط بفرد ممثلاً بالرئيس الأمريكي، بل بمصالح الرأسمالية التي تقبع خلف السلطة وتؤسس قاعدتها وتمسك بتلابيبها. وهذا ما يدعو إلى نبذ الأوهام القائمة على تحوّل أو تبدل هذه السياسة مع تغير رأس إدارة البيت الأبيض في ظلّ انتخابات الرئاسة، بل الأصح أن تبدلات الأشخاص قد تصاحبه تغييرات في التكتيكات والأساليب من دون الأهداف والاستراتيجيات.

عليه فإن لانتخابات الرئاسة الأمريكية أثراً هامشياً على المشهد الدولي، فبعد إعادة انتخاب الرئيس بوش، وتأكيد تحالفه مع الفريق الراهن من المحافظين الجدد، بقيت السياسة الخارجية الأمريكية على نهجها، رغم حصول بعض التعديلات التكتيكية. وعلى فرض انتخاب جون كيري ـ المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية، كان ينبغي أن لا يُتوقع تغييرات أساسية في السياسة الخارجية، بل «ستبقى أمريكا إمبراطورية ولن تختفي لأن إمبراطوراً آخر قد انتخب بدلاً منه»[١٥].

ذكر جون كيري أنّه سيحاول تحسين العلاقات مع أوروبا ورد اعتبار الولايات المتحدة في نظر العالم الإسلامي. مفاوضات مباشرة مع إيران. منح الأمم المتحدة دوراً أكبر في العراق، لكنه لم يشر إلى ما ستكون عليه سياسته تجاه العراق. ولم يوضح ما

---

(١٤) انظر تعقيب منذر سليمان على: المصدر نفسه، ص ١٤١.

(١٥) إيريك رولو، «النتائج والتداعيات دولياً،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٧٧.

إذا كان سيشجب مبدأ الحروب الوقائية ومسألة تغيير أنظمة «الشرق الأوسط». لقد انتقد الرئيس بوش فقط لأنه خاض الحرب على أساس تقارير مخابراتية زائفة. هذا بالرغم من أن احتمالات حصول تغييرات في السياسات والتكتيكات الأمريكية ـ وليست الاستراتيجيات والأهداف ـ باتجاه شيء من المرونة، كانت مسألة محتملة عند فوز المرشح الديمقراطي، طالما يؤمن بالعمل الجماعي المشترك ودور الأمم المتحدة والدور القيادي للولايات المتحدة من دون الهيمنة، يضاف إلى ذلك أنّه أقل تزمتاً من المرشح الجمهوري وأكثر ثقافة وانفتاحاً[16].

من المفيد التنبيه هنا إلى أن التاريخ الأمريكي لم يشهد أن جاء رئيس جديد وألغى قانوناً وضعه سلفه، بل إن التقليد الجاري دائماً هو أن يبني الرئيس الجديد ـ وفق توجهاته ـ على ما بناه الرئيس السابق. وهو وضع معاكس تماماً لحالة العراق بخاصة، والعالم الثالث بعامة، في تصفية العهد السابق وبالذات في حالة الانقلابات والثورات.

وعموماً وبعد أن حُسمت انتخابات الرئاسة الأمريكية في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ لصالح تجديد رئاسة بوش الابن بعد أن اعترف المرشح الديمقراطي بهزيمته في اليوم التالي، فمن المتوقع أن تستمر الاستراتيجية الأمريكية للمحافظين للسنوات الأربع التالية، كما قد يحدث بعض التغييرات التكتيكية من دون الأهداف المرسومة. ولكن في كُل الأحول فطالما قامت هذه السياسة على الخضوع والاستغلال، فليس من الصواب توقع أن الولايات المتحدة تهدف بالنسبة إلى دول «الشرق الأوسط» إلى غير الليبرالية من دون الديمقراطية، لأن الديمقراطية، كما سبق الحديث، تعني أن يمتلك الشعب حقّ صنع قراراته وهذا لن يكون في صالح الأهداف الاستغلالية الأمريكية.

ومع وقوع الضربة القاسية التي تلقتها في ١١ أيلول/ سبتمبر والمتهم فيها العرب/ الإسلام، اتجهت الولايات المتحدة نحو إجراء تغيير جذري في سياستها، تجسدت في وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي صدرت في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢. جاءت هذه الوثيقة في ٣٣ صفحة تحت عنوان «الاستراتيجية الأمنية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية». أعلن جورج بوش عن الاستراتيجية العسكرية «كن أول

---

(١٦) رولو، المصدر نفسه، ص ٤٧٧، وخير الدين حسيب: «المشاهد المستقبلية (السيناريوهات) المحتملة في العراق،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٩٨٣ ـ ٩٨٤، ومستقبل العراق: الاحتلال ـ المقاومة ـ التحرير والديمقراطية، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ و٢٣٣.

من يضرب»، وقال إن الولايات المتحدة ستطلق عملاً عسكرياً استباقياً ضدّ أي من أعدائها. عرض بوش استراتيجيته الجديدة أمام الكونغرس وجاء فيها «لا يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد على موقف التفاعل مع الحدث. ولا يمكن أن ننتظر ليأتينا العدو بالضربة الأولى. ومن المنطقي أن نحمي ذاتنا وأن نفعل فعلتنا تجاه أي تهديد لأمننا وقبل أن يتحول التهديد إلى فعل مدمّر». ثُمّ أردف بوش قائلاً «لن نتردد في تنفيذ إجراء انفرادي إذا اقتضت الضرورة، لنمارس حقنا في الدفاع عن النفس من خلال ضربة استباقية».

بدأ تطبيق هذه السياسة الأمريكية الجديدة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب في كُلّ من أفغانستان والعراق، علاوة على التدخل السافر في شؤون دول المنطقة وتوجيهها بما يتماشى والسياسة الأمريكية الجديدة. وبذلك تمكنت شبكة المحافظين الجدد، وهي متأثرة بنفوذ مصالح الجناح اليميني الإسرائيلي، من انتهاز فرصة تاريخية لفرض جدول أعمالها الراديكالي. وهكذا ابتعدت الولايات المتحدة عن موقفها التقليدي، موقف التمسك بالأمر الواقع الإقليمي نحو سياسة تدخل نشط، مدفوعة بأمرين: **أولهما** الأمن في حقبة ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، **وثانيهما** الزعم الأيديولوجي برسالة أخلاقية يمكن الرجوع بِأصولها إلى البدايات الأولى للجمهورية الأمريكية. كما إن تفسير ما حدث من سهولة إعلان حروب متعددة للولايات المتحدة ضدّ أفغانستان، الإرهاب، العراق، يرتبط بصدمة ١١ أيلول/ سبتمبر التي مكنت الإدارة الأمريكية من حرق واختزال معظم العمليات الهيكلية في كيفية صنع قرارات السياسة الخارجية وهيمنة الإدارة المذكورة عليها[١٧].

تصرّ استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة على العمل الاستباقي ـ إن لم يكن الوقائي ـ الانفرادي، ليحل محل المذاهب (المبادئ) التي توالت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين: العزل والاحتواء والردع. ولكن الإعداد لهذه السياسة أو الثورة «المحافظة الجديدة» استغرقت عقوداً يمكن اقتفاء أساسها الفكري منذُ الحرب الباردة، بينما برزت تطبيقاتها الأولية في ثمانينيات القرن الماضي مع عهد ريغان، واستمرت في عهد بوش الأب، ونضجت ثمارها في عهد بوش الابن[١٨]، بل إن

---

(١٧) مايكل هدسون، «الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٦٧ ـ ٦٨، وجعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي، **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٤٩.

(١٨) هدسون، المصدر نفسه، ص ٦٦، وشعيبي، «الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها،» ص ٨٩.

الاستراتيجية الأمريكية الراهنة ليست جديدة تماماً على الفكر السياسي الأمريكي والممارسات الأمريكية. فالفكر الإمبراطوري الأمريكي موجود وناشط في النظام السياسي الأمريكي منذُ قرنين أو أكثر على الأقل، بينما بدأ تطبيق «السلام الأمريكي» (Pax Americana) مع أفول الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية[١٩].

ويعتبر «الشرق الأوسط الكبير» حقل اختبار للمشروع الأمريكي الجديد، والعالم العربي في إطاره هو «قاعدة الانطلاق»، بينما يشكل العراق بوابة هذا الانطلاق. والمطلوب ليس اجتثاث الإرهاب من جذوره فحسب، بل «نزح المستنقع». كما إن المهمة الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية ليست مجرد استخدام القوة لتصفية الإرهاب، بل أيضاً إعادة تشكيل البيئة الداخلية للعديد من «الدول الفاشلة» في «الشرق الأوسط». وتتضمن سياسة المحافظين الجدد بعدين: القصير الأمد بإقامة «عمارة أمنية» قابلة للبقاء في المنطقة، والهدف الأكبر ـ الطويل الأمد ـ هو إعادة تشكيل السياسات والاقتصاديات والثقافات الداخلية في المنطقة عن طريق إصلاحات ليبرالية لـ «نزح مستنقع» العناصر الإسلامية المتطرفة والمعادية لأمريكا. وبذلك ففي ظلّ الإدارة الأمريكية الحالية أصبحت نزعة الانفراد بالعمل وشنّ الحروب الوقائية وعمليات تغيير الأنظمة جزءاً من العقيدة الرسمية[٢٠]. وهذا التوجه قد يفسر إصرار الرئيس الأمريكي على أن الولايات المتحدة لن تترك العراق قبل إزالة «الإرهاب» وإقامة نظام سياسي «صديق مستقر وديمقراطي»[٢١].

يزعم المحافظون الجدد «تغيير العالم» ليصبح متماهياً مع نموذج الحكم والديمقراطية الأمريكية. وهذا ما انطوت عليه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة. ومن نصّ يقول: إن القيم السياسية الأمريكية قد باتت قيماً كونية، ولهذا يجب أن تنتقل إلى المجتمعات والأنظمة السياسية. ومع اعتماد هذه الاستراتيجية على قواتها المسلحة، عليها أن تعتمد أيضاً على الدبلوماسية، ولكن بالدرجة الثانية، وعلى أساس قاعدة تقول «السياسة امتداد للحرب وإن بوسائل أخرى». والسياسة عند هذا التيار ليست دبلوماسية، والتي تعطل قدرة السياسة الأمريكية على «تنميط» الآخرين بالقيم الديمقراطية، بل هي أداة تغيير، الأمر الذي يكسب هذا التيار صفة «العنف الثوري» التي تنتفض على الأوضاع الراهنة السكونية باستخدام القوة العسكرية[٢٢].

---

(١٩) انظر تعقيب جميل مطر على بحث: شعيبي، المصدر نفسه، ص ١٢٣ و١٠٦ على التوالي.

(٢٠) رولو، «النتائج والتداعيات دولياً،» ص ٦٦.

(٢١) هدسون، «الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم،» ص ٧٩.

(٢٢) قارن: شعيبي، «الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها،» ص ٨٨ و١٠٤ ـ ١٠٥.

وهكذا، فإن سياسة الهراوة هي الأساس الذي يعتمده هذا التيار في العمل السياسي، وهذا الميل «الثوري» في السياسة الخارجية الأمريكية يتناغم بشكل كبير مع سياسة التدخل الانتقائي. وهو يميل كتيار إلى الدعوة لـ«العالمية»، أو بكلمات أدق إلى «العولمة الأمريكية» ولدور أكبر للولايات المتحدة في الكرة الأرضية. مؤكّداً أن طبيعة الأنظمة المحافظة والإسلامية غير الديمقراطية التي يحكمها طغاة تشكل خطراً على المصالح الأمريكية، وهي التي تنتج ظواهر مماثلة لما حدث في ١١ أيلول/ سبتمبر. ولا يرى هذا التيار أي إمكانية لنشر الديمقراطية إلا بالقوة معتبراً أن الديمقراطية هي التي ستغير طبيعة الأنظمة وبالتالي طبيعة المجتمعات، أي إن تغيير ثقافات المجتمعات الأخرى التي باتت تهدد الولايات المتحدة يأتي من «فوق» من خلال الديمقراطية التي وحدها تستطيع أن تفسح المجال أمام التغيرات الاجتماعية بدلاً من أن تجد الولايات المتحدة نفسها أمام أعداء ينبتون من رحم الأنظمة ذاتها المتحالفة معها. من هنا يؤكّد المحافظون الجدد مسألتين: استخدام القوة في نقل الديمقراطية إلى العالم، ومخاطر العنصرية بالعلاقة مع الدول غير الديمقراطية. ويعتبرون أن نظام الولايات المتحدة الأمريكية هو مثال الخير الذي يتطلب استخدام كُلّ وسائل القوة لفعل ذلك الخير للآخرين[٢٣]!

إن الأكثر تشدداً بين صقور المحافظين يعتقدون أن أمريكا، بفضل قوتها العسكرية الساحقة (وما يعتبرونه رسالتها الأخلاقية التي لا تُنازع) هي في مركز يؤهلها لأن تكون المعماري الوحيد للأمن الإقليمي. وهذا ما يتجاهل الأفكار المحلية أو جاهلاً بها. أما البعد الثاني في مشروع المحافظين الجدد لـ «تفعيل الهيمنة الأمريكية عملياً»، فهو كسب معركة القلوب والعقول في «الشرق الأوسط»، بالرغم من أن عملية دمقرطة أفغانستان والعراق برهنت على أنها أشدّ صعوبة بكثير مما كان متوقعاً[٢٤]. ولكن كيف يكسبون القلوب والعقول أمام القصف وتدمير المدن والقتل اليومي للمدنيين وقتل الجرحى والممارسات المهينة للمواطنين والخروج على قيمهم وارتكابهم أشنع أشكال التعذيب مع المعتقلين لتصل إلى القتل وإحداث العجز، إضافة إلى الاغتصاب الجنسي للنساء والرجال!؟ ومتى كانت الديمقراطية منشأة يمكن نقلها على طائرة حربية أو دبابة عسكرية!؟

ويبدو أن صناع القرار من المحافظين الجدد يفترضون أن المجتمعات العربية بلغت درجة من الركود والفشل السياسي والاقتصادي بحيث أصبحوا منقادين

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٩٠ و٩٤ ـ ٩٥.

(٢٤) هدسون، المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

كالماشية من قبل رعاة يخدمون أنفسهم، وأنهم معرضون لإسلام حُرِّف عن طُهره الأصلي الذي ربما يستطيع الخبراء الغربيون وحدهم أن يفهموه حقاً[٢٥]. وهو ما يتجاهل دور القوى الخارجية، ومنها الأمريكية ذاتها، في إفراغ هذه الأنظمة، بعد أن قدمت لها الدعم، وما زالت، على حساب شعوبها، طالما بقيت تصدع لأوامر واشنطن.

ويلاحظ أن وثيقة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة هي من بنات أفكار جماعة «مشروع القرن الأمريكي الجديد». انتهز المحافظون الجدد اليمينيون المتطرفون الفرصة للترويج لأيديولوجيتهم بشأن (السلام الأمريكي) التي صاغوها في التقرير الصادر عام ١٩٩٧ على مجموعة من المفكرين ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد (Project for the New American Century (PNAC)) وجاء في البيان الحكومي الرسمي الصادر في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ تحت عنوان «إعادة بناء وسائل الدفاع الأمريكي الاستراتيجية والقوات والموارد للقرن الجديد»[٢٦]. المفارقة هنا أنه بدلاً من انبثاق أيديولوجيا جديدة تدفع الشعوب المغلوبة محاولة إيجاد مكان لها تحت الشمس، تنبثق هذه الأيدولوجيا من الولايات المتحدة حصراً! والأكثر مفارقة أنه في حين يزعم هذا التيار المحافظ إنقاذ تلك الشعوب فإنه ينكر عليها حقها في أن تغير محيطها بطريقتها وأن تضع مستقبلها على أساس تراثها وليس تراث الآخرين. المفارقة الأخرى أن إعلان هذا التيار أنه جاء من أجل الحرية، وهو نفسه لا يجد فسحة من الحرية تسمح أن يتمسك الناس بمعتقداتهم، إذ المطلوب من الدول العربية والإسلامية خصوصاً أن تربّي جيلاً على طريقة هذا التيار. وهنا بدأ التدخل والضغط الأمريكي على الأنظمة العربية ـ الإسلامية لإعادة النظر في مناهج التربية والتعليم والثقافة. والهدف سياسي هو عدم نمو أي تيار أيديولوجي متشدد في مواجهة الولايات المتحدة لاحقاً[٢٧].

اعتبر بعض القادة الأمريكيين الاستراتيجية الجديدة كونها تحسم نقطة انعطاف بين سياستين: **الأولى** سياسة الاحتواء والردع، **والثانية** سياسة القضاء على الأعداء. ونقرأ ما نصه: «إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتمتع بوضع لم يسبق له مثيل في التاريخ، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، تجد الآن نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية». وهنا يلاحظ أن الاستراتيجية الجديدة تفضل السيطرة بدلاً من

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٢٦) انظر تعقيب صلاح الدين سليم على بحث: شعيبي، المصدر نفسه، ص ١٣٣، وجعفر والنعيمي، **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي**، ص ٢١٧.

(٢٧) شعيبي، المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

الإدارة. ومن عناوين الاستراتيجية الجديدة الإطاحة بالأمم المتحدة والعمل الانفرادي، والطلب من الدول الأخرى التأييد واللحاق. وهذا يفسر خلفية انتقاد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون للرئيس جورج بوش في استراتيجيته الجديدة عندما قال «ثمة فرق بين أن تدير العالم وأن تسيطر عليه»[٢٨].

تعكس محور عمليات سَياسة التدخل الانتقائي بالقول: إن الحرب ضدّ الإرهاب لا تقوم على صراع حضارات، ولكنها صراع على مستقبل العالم الإسلامي، أي منطقة «الشرق الأوسط»، والعالم الإسلامي هو حقلها. ولتبريرها فقد غُلّفت بأيديولوجية أخلاقية «الآن تجد الولايات المتحدة نفسها أمام واجب أخلاقي ومسؤولية تاريخية في نقل الدستور الأمريكي إلى العالم. .»[٢٩].

وتقوم أدوات الاستراتيجية الجديدة على التعاون مع الدول الديمقراطية للضغط على الدول غير الديمقراطية والتركيز على حرية الأديان وحرية الفكر، والتصويت في المنظمات الدولية لنشر الحرية والديمقراطية. ولكن سيرورة هذه الاستراتيجية تتمثل في الحرب التي تشكل هذه الاستراتيجية. والحرب على الإرهاب هي البداية. ولأول مرة يعرف الأمريكيون الإرهاب على أنّه «العنف المخطط مسبقاً لتحقيق أهداف سياسية ولقتل الأبرياء والمدنيين». وإذا قُبل هذا التفسير، عندئذ ماذا تُسمي الحرب على العراق وقتل عشرات الآلاف من المدنيين وسرقة كنوزه وتخريب مؤسساته!؟

تدعو الاستراتيجية الجديدة إلى الانتصار على الإرهاب بالطرق التالية: تدمير المنظمات الإرهابية وقياداتها وإمكاناتها، التعاون مع حلفاء الولايات المتحدة لتحديد الإرهابيين والقضاء عليهم، التركيز على الإمكانات المادية للإرهابيين وتجميد أموالهم، الرغبة في إجراء تغييرات ستعمل الولايات المتحدة على رسمها في الأنظمة الدينيّة في العالم الإسلامي: القضاء على الظروف والعقائد التي تشجع الإرهاب، مواجهة «الدول المارقة» التي ليس لها تعريف بل أوصاف مطاطة: حكامها يضطهدون شعوبهم ويسرقون ثرواتهم، ولا يحترمون القوانين الدولية ويهددون جيرانهم، يؤيدون الإرهاب (وطبعاً بما فيه دفاع الشعوب عن أراضيها ومقاومة الاحتلال). وهذا يفسر الدعوة إلى تحقيق زيادة كبيرة في تمويل البنتاغون من أجل «نظام جديد وحمايته» من احتمال ظهور قوة عظمى منافسة. إذاً هذه الاستراتيجية هي رزمة واحدة: الديمقراطية على الحاملة العسكرية وفرض القيم الأمريكية، تجاوز المجتمع الدولي والركوب فوقه، الانقضاض على مبدأ السيادة

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

لصالح الاستباق الذي يعمل على النوايا وليس القرائن والبراهين[٣٠].

والسؤال الدائر على نحو واسع بشأن مستقبل هذه السياسة هو: هل يشكل التحول النشط الانفرادي المحافظ الجديد في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية «ثورة» أصيلة باتجاه تحقيق واشنطن «سلاماً أمريكياً» ليبرالياً دائماً في هذه المنطقة المضطربة؟ أم إن حكمهم سيمثل انحرافاً قصير الأمد نفذته شبكة من العقائديين الراديكاليين من المحافظين الجدد الذين تبخر نفوذهم بفعل النفور الشعبي المتزايد من سياساتهم والقوى المضادة في النظام السياسي الأمريكي؟ هل سينظر إليها ثورة أو على أنها مجرد انقلاب[٣١]؟

أكثر من رأي يرى أنّه يمكن أن تكون المعارضة الداخلية الأمريكية هي العامل الرئيس ـ وربما العامل الوحيد ـ الذي قد ينهي ثورة السياسة الخارجية للمحافظين الجدد في «الشرق الأوسط». ولكن قوة المعارضة الداخلية هي بدرجة كبيرة دالة المقاومة المحلية «الشرق أوسطية» للمشروع الأمريكي[٣٢]، كما إن هذه النزعة ستصطدم مع ميراث السياسة المؤسساتية في الولايات المتحدة الأمريكية ومع مأزق الديمقراطية الغربية التي ستواجه بمحاولة كشف وتعرية مخاطرها من قبل الحزب الديمقراطي. ثمّ إن هذا التيار لا يستطيع أن يستمرّ طويلاً بالنظر إلى نزعة التغيير في المجتمع الأمريكي من ناحية، والرغبة العميقة لدى أطراف في الحزب الجمهوري في عدم الذهاب بعيداً إلى الأيديولوجيا في عصر كان المفكرون يتنبأون بنهايتها دفعة واحدة[٣٣].

بينما يرى بعضهم الآخر أن ثمة متغيرات مفرطة الكثرة عند محاولة وضع سيناريوهات للمستقبل: التطورات داخل الاتحاد الأوروبي قد تغير علامات القوة بين مؤيدي النزعة الانفرادية الأمريكية وخصومها، انتخابات الرئاسة الأمريكية، سلوك الشعب العراقي الذي سيكون له تأثير حاسم في تشكيل السياسات الأمريكية والأوروبية، فإذا اشتدّت حدّة المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي ـ سواء المقاومة المسلّحة و/ أو السياسية ـ ستقع واشنطن تحت الضغوط المشتركة للحكومات الأوروبية والعربية. وعندئذ ستضطر إلى التوجه نحو خيارات أخرى، أحدها نقل أكبر قدر من السلطة إلى الأمم المتحدة، على رغم أنه سيكون من الصعب اختيار هذا

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١١١ ـ ١١٥.

(٣١) هدسون، «الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم،» ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٨٠؛ رولو، «النتائج والتداعيات دولياً،» ص ٤٧٦، وتعقيب مطر على بحث: شعيبي، المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٣٣) شعيبي، المصدر نفسه، ص ٩١ و١٠٠.

القرار الذي سيفسر على نطاق العالم باعتباره هزيمة للدولة الوحيدة العظمى (Superpower)، أما إذا ضعفت المقاومة العراقية ـ من ناحية أخرى ـ وإذا قبل القادة الجدد في بغداد بأن يتفقوا مع واشنطن، وإذا ما وافقوا مثلاً على منح قواعد عسكرية لقوات الاحتلال، فإن الأوروبيين (وبالمثل العرب) لن يجدوا خياراً سوى قبول الأمر الواقع. وعموماً سوف تبقى منطقة «الشرق الأوسط» ميدان اختبار لتطبيق هذا السلام الأمريكي[٣٤]، إضافة إلى أهمية التشديد مرة أخرى على أن السياسة العامة للولايات المتحدة تقوم على الواقعية (البراغماتية) وحسابات الربح من بقائها والخسارة البشرية التي تواجهها، فكلما زادت الأخيرة اتجهت نحو الهرب والعكس صحيح[٣٥].

وأخيراً، فإن سياسة القطب الأوحد يصعب استمرارها وحركتها بحرية بمعزل عن القوى الأخرى، بخاصة القوة الأوروبية ـ الاتحاد الأوروبي ـ المستمرة في التوسع، وفي سياق خطّ استراتيجي ليس في وفاق دائم مع الخطّ الاستراتيجي الأمريكي. وليس من قبيل العبث أن يؤسس الاتحاد الأوروبي عملة مشتركة (اليورو) عام ١٩٩١ في سنة انهيار الاتحاد السوفياتي نفسها. وكان الدافع هو خلق وزن مضاد في مواجهة الدولار الأعظم. والآن ينظر إلى اليورو على أنّه التحدي الأكبر للهيمنة الاقتصادية وبالتالي السياسية للولايات المتحدة. وهذا ما يفسر، جزئياً، الموقف الأوروبي المعارض من الحرب الأمريكية واحتلال العراق[٣٦].

ثانياً: المحددات الإقليمية

لم يتمتع العراق بعلاقة صداقة مع جيرانه. وفي أفضل الأحوال دفع ثمناً لتعاونه معهم[٣٧]. وهذا الأمر واضح في علاقات الجوار العراقية بعامة. ويرتبط بذلك تعرض الأمن الإقليمي العراقي إلى الخطر منذ إقحام نوري السعيد البلاد في حلف بغداد (عام ١٩٥٥) بما رتب عليها من التزامات ثقيلة. وما زاد الأمر خطورة خروج العراق فجأة من هذا الحلف (عام ١٩٥٩) من دون إجراء ترتيبات تضمن له الحماية والاستقرار الإقليمي، فكانت شؤونه الداخلية عرضة للتدخل الأجنبي بمساعدة أطراف جوار وغيرها من حلف بغداد، وبخاصة أن العراق المتميز بموارده الضخمة كانت قدراته الدفاعية ضعيفة. ساعد على ذلك أيضاً غياب أو ضعف الإجماع العام الداخلي في غياب الدستور الدائم واحتكار السلطة.

---

(٣٤) رولو، المصدر نفسه، ص ٤٧٦.

(٣٥) حسيب، **مستقبل العراق: الاحتلال ـ المقاومة ـ التحرير والديمقراطية**، ص ١٤٨.

(٣٦) رولو، المصدر نفسه، ص ٤٧٥.

(٣٧) Picco, «The Battle for Iraq,» p. 85.

ومنذ تأسيس الجمهورية العراقية (عام ١٩٥٨) ولغاية منتصف السبعينيات كان العراق (لاعباً هامشياً) في المنطقة لأسباب عديدة: جغرافياً لم يكن موقع العراق قريباً من «حكومات المواجهة»، لم يمتلك جيشاً قوياً، والأكثر من ذلك كان الجيش العراقي متورطاً حتى معظم الستينيات في المواجهة العسكرية المستمرة ضدّ الأطراف المسلّحة الكردية، وكانت السياسة الداخلية العراقية وبدرجة عالية غير مستقرة في سياق الصراع على السلطة. ومع مجيء البعث (عام ١٩٦٨) وتأميم النفط، بدأت مرحلة إعادة بناء القوة العسكرية العراقية. وخلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ نهض العراق ليصبح قوة مؤثرة في المنطقة. حقق ذلك من خلال سيطرته على نفطه وحل مشكلاته مع جارته وعدوته الدائمة (إيران) وضمان الحلّ المؤقت للمعضلة القومية الكردية. وخلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ حاول العراق من خلال قوته المالية والعسكرية ممارسة دور قيادي في الوطن العربي بعد دخول مصر اتفاقية التسوية (السلام) مع إسرائيل[٣٨].

وفي أعقاب نجاح الثورة الإسلامية في إيران، قرر النظام العراقي وبتشجيع أطراف من دول الجوار وبخاصة الكويت والسعودية علاوة على أطراف دولية تتقدمها الولايات المتحدة، الهجوم على إيران في تصور يقوم على تحقيق نصر عسكري سريع ومن ثُمّ ترسيخ موقع العراق في البلاد العربية كقوة رئيسة. فشلت هذه المغامرة لأسباب دولية وإقليمية. ومع حلول عام ١٩٨٨ وفي ضوء رفض إيران إيقاف الحرب، نجح العراق بمساعدة أطراف دولية غربية، في بناء قوة عسكرية ضخمة استطاعت تدمير القوة العسكرية الإيرانية في سلسلة معارك بين نيسان/ أبريل ـ تموز/ يوليو من العام نفسه. إن الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ تشكل المناسبة الثانية عندما حاول العراق إعادة بناء قوته ومكانته الإقليمية. وعلى الرغم من ذلك كانت القوة العسكرية العراقية هشة (Brittle)، وبخاصة في ظروف ضعف البنية الاقتصادية العراقية، وضعف قدرته على الاستمرارية الذاتية في غياب علاقاته الخارجية.

إحدى مشكلات علاقات الجوار في المنطقة، والتي تعمل على عدم استقرارها، ليست قاصرة على صفة التنافس القائمة بين العراق وبين بلدان الجوار غير العربية فحسب، بل إن المعضلة تتعدى تلك إلى البلدان العربية ذاتها لكونها متنافسة متنافرة وليست متكاملة متقاربة. وهذه المعضلة تمتد جذورها إلى التبعية الخارجية لهذه البلدان عموماً بما لها من انعكاسات سلبية على علاقاتها السياسية التي أصبحت خاضعة إلى

(٣٨) Ahmad S. Hashim, «Iraq's Regional Policies in the 1990s: From Regional Superpower to «Superpauper»,» in: Calabrese, ed., *The Future of Iraq*, pp. 99-100, and 103-104.

الكثير من القيود والحدود، وتحولت تعاملاتها في العديد من الأمور الحيوية من علاقات مباشرة إلى علاقات غير مباشرة عبر قنوات دولية مؤثرة في مواقفها وقراراتها.

١ ـ العلاقات العراقية ـ الإيرانية

تميزت العلاقة بين العراق وإيران بالتوتر والعداء المتواصل منذُ فترة تاريخية غائرة في القدم ولغاية العصر الحديث، حتّى العداء الأمريكي تجاه البلدين لم ينجح لدفعهما إلى المصالحة والتعاون، فالاختلافات بينهما عميقة: أيديولوجية، سياسية، إقليمية جيوسياسية. لقد اعتبر حكام إيران أنفسهم منذُ القرن السادس عشر حُماة «الأقليات الشيعية» في العالم الإسلامي، ومنهم الغالبية الشيعية في العراق، رغم أن «شيعة العراق» قاوموا محاولات إيران التدخل في شؤونهم. علاوة على أنهم كانوا، وما زالوا، من أقوى المدافعين عن هوية العراق العربية[٣٩].

كانت العلاقة بين البلدين في الخليج العربي تنافسية بصورة دائمة. ولم تكن العلاقات بينهما أبداً دافئة أو اعتيادية سواء في عهد الشاه أو النظام الإسلامي. حاولت إيران في عهد الشاه من خلال التراكم المكثف لقوتها المسلحة أن تقوم بدور الشرطي في الخليج العربي، وأن تفرض تهديداً مستمراً للبلاد العربية المطلة عليه، وتوجد نوعاً من «السلام الإيراني» في المنطقة يكون لها فيه دور القيادة. وفي خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ قُدِّر ما اشترته إيران من السلاح بـ ١٢ بليون دولار. برز هذا التوجه الإيراني في عدد من الممارسات مثل استيلائها عسكرياً على ثلاث جزر عربية في مدخل الخليج عام ١٩٧١(طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)، وفي الوجود العسكري الإيراني في عُمان، وكذلك احتجاجاتها المتعددة على استخدام دول ومؤسسات عربية تعبير «الخليج العربي» بدلاً من «الخليج الفارسي»، علاوة على علاقاتها الخاصة بإسرائيل. من هنا بقيت العلاقات الإيرانية ـ العربية هامشية، على الرغم من أن الثورة الإيرانية التي أطاحت نظام الشاه، أحدثت تغييراً في معادلات القوة بالعلاقة مع الصراع العربي الإسرائيلي[٤٠].

من جهة أخرى، قدَّم النظام الإيراني الجديد نفسه كعاصفة موجهة نحو اقتلاع الأنظمة العربية في سياق دعوته إلى تصدير الثورة. إن شعور النظام العراقي بخطر

---

(٣٩) عدنان الباجه جي، «آمال العراق سنة ٢٠٢٠،» **الحياة**، ٢٦/٩/١٩٩٩.

(٤٠) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

محاولة إيران تصدير الثورة للعراق، وقيام إيران باستفزازات متكررة، وتشجيع بعض بلدان الخليج علاوة على التشجيع الغربي ـ الأمريكي للعراق، وطموح رأس النظام العراقي تحقيق هدف جيوسياسي على حساب إيران بعد انهيار قوتها العسكرية، كانت من الأسباب الرئيسة لانفجار حرب الثماني سنوات بينهما(٤١).

بقيت العلاقات الحدودية الإيرانية ـ العراقية، حيثُ تمتد حدودهما المشتركة ١٢٠٠ كم، إحدى البؤر الرئيسة الملتهبة التي فجرت حرب الثماني سنوات بينهما، فاتفاقية عام ١٩٣٦ التي رسمت الحدود المائية بين الطرفين، ضمَّت طرفي شطّ العرب للحدود العراقية، مقابل الاعتراف لإيران بضم الأحواز (عربستان). استمرّ الشاه بالضغط على العراق، وبلغ هذا الضغط ذروته باتفاقه مع إدارة الاستخبارات المركزية الأمريكية سي.آي.إيه (CIA) لإثارة الحركة الكردية المسلحة وإجبار العراق توقيع اتفاقية الجزائر التي تضمنت إنهاء دعم الشاه للحركة المذكورة مقابل موافقة بغداد على إعادة ترسيم الحدود بين البلدين من منتصف مجرى شطّ العرب. وبقيت العلاقات العراقية ـ الإيرانية في شكلها الحالي تحرم العراق إلى حدّ كبير من منفذ بحري في حين يعتمد اقتصاده على تصدير نفطه عبر مياه الخليج علاوة على خطوط الضخّ التي تمرّ بالدول المجاورة. وينطبق هذا الأمر أيضاً على شطّ العرب، حيثُ ظلّ العراق يعاني من عقدة الحصار بإطلالته على هذا الممر المائي والذي لا يتجاوز خمسة عشر كيلومتراً، في حين أن إيران تمتلك آلاف الكيلومترات من الحدود المائية.

وبالنتيجة، قادت الأسباب الثلاثة التالية الرئيسة إلى تفجير هذه الحرب الكارثية التي انتهت إلى العودة إلى نقطة البداية، من دون أي حلّ للمشكلات العالقة(٤٢):

أولها، السبب الحدودي، فلقد حكم علاقة البلدين على الدوام التوازن بين عناصر القوة وعناصر الضعف النابعة من الموقع الجيوستراتيجي لكُلّ منهما. وتمشياً مع القاعدة التاريخية التي حكمت علاقات السلام والحرب بين البلدين، متمثلة في أن بروز ظروف داخلية و/ أو خارجية توفر القوة لأحد الطرفين وتزيد عناصر الضعف عند الآخر، كانت تعطي الضوء الأخضر للانقلاب على كُلّ العهود والمواثيق، من هنا جاء تقويم النظام العراقي للوضع في إيران غداة اندلاع الثورة، إذ تراءى له أن ظروف

---

(٤١) Hashim, «Iraq's Regional Policies in the 1990s: From Regional Superpower to «Super-pauper»,» p. 100.

(٤٢) نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢١١ ـ ٢١٢، ورشيد، **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة**، ص ٨٦ ـ ٩٠.

الصراع الداخلي وتطهير الجيش وعزلة النظام الإيراني، قد هيأت فرصة اجتياح الأراضي الإيرانية لتحقيق نصر سهل وسريع بغية إلغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥.

ثانيها، أيديولوجي، ذلك أن تهديد النظام الثوري الإسلامي الإيراني للنظام البعثي العلماني كان من نوع التهديدات التي لم يكن بالإمكان التعايش معه لأنه كان تهديداً وجودياً في إطار مباراة صفرية يترتب على بقاء أحد طرفيها زوال الآخر، وبخاصة أن النظام الإيراني تبنى بعد شهور قليلة على الثورة هدف إطاحة النظام البعثي.

ثالثها، طموح رأس النظام العراقي إلى القيام بدور إقليمي أكبر بالاستفادة من ظروف عزل مصر عن محيطها العربي بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد.

استمرّت العلاقات بين النظامين وسط الكثير من الملامح السلبية، إذ إنهما لم يتوصلا إلى معاهدة سلام دائمة تنهي حالة الحرب ومتعلقاتها، بل استمرّت صلاتهما محددة باتفاق وقف إطلاق النار وفقاً لبعض بنود قرار مجلس الأمن (رقم ٥٨٩) بشأن إنهاء حالة الحرب، بينما بقيت بنود جوهرية أخرى غير منفذة في ما يتعلق بالترسيم النهائي للحدود والسيادة على شطّ العرب، والتي كانت وما زالت، البؤرة الملتهبة في هذه العلاقات. هذا النوع من السلام القلق المصحوب بفترات توتر أضاف عوامل جديدة لحالة الانعدام الشديد للثقة التي عانى منها الطرفان. وفي ظلّ هذا السقف الواطئ للعلاقات الذي اختاره الطرفان، اتضح أن كلاً منهما أكثر ميلاً إلى التروي وانتظار ما ستسفر عنه التطورات الداخلية والتفاعلات الدولية والإقليمية بشأن مستقبل النظامين قبل اتخاذ أي منهما خطوة إيجابية لمد الجسور بينهما أو بالعكس قطع الخيوط الرفيعة التي كانت قائمة بينهما. ومثل هذه المساحة الضيقة من العلاقات لم توفر مجالاً كافياً لتقليص خلافاتهما بقدر ما زادت حالة الارتياب والشكّ ومحاولات التأثير والتدخل المتبادل في مسارات تلك التطورات المرتقبة[٤٣].

وهكذا استمرّ الطرفان في احتضان المعارضة من الطرف الآخر، بل وتوفير مستلزمات القيام بأعمال انتقامية متبادلة. هذا علاوة على أن إيران شكلت أحد اللاعبين الفعالين في الشمال العراقي (كردستان العراق) سواء بدعمها أطرافاً إسلامية «موالية» وتثبيت مناطق نفوذها في مواجهة الأطراف الأخرى، أو مساهمتها المالية المباشرة للأفراد والمنظمات بما في ذلك تمويل المناسبات الدينيّة المذهبية. علاوة على دورها المباشر في الاقتتال الكردي ـ الكردي.

ولم يكن الهدف الاستراتيجي الإيراني من هذا التدخل في الشأن العراقي

---

(٤٣) صلاح الدين النصراوي، «هل تقع حرب عراقية جديدة،» **الحياة**، ٢٥/٨/٢٠٠٠.

عموماً، والذي سيستمر حتّى بعد احتلال العراق، زعزعة وحدة العراق الجغرافية، ذلك أن إيران تهتم باستقرار الحدود السياسية للعراق ولدول المنطقة، وبخاصة بالعلاقة مع القضية القومية الكردية، طالما تضم داخل حدودها جزءاً من منطقة كردستان، وهي مقتنعة أن حصول سابقة يغري بتكرارها[٤٤].

وإذا كانت سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه العراق وإيران لم تنجح في إزالة الخلاف بينهما وتعاونهما لمواجهة الخطر المشترك، فإن فشل هذه السياسة، وبالذات تحولها إلى غزل أمريكي مع الطرف الإيراني، علاوة على محاولات الأنظمة العربية تحسين علاقاتها مع إيران أكدت سياسة الاحتواء المنفرد تجاه العراق وعززت عوامل الشكّ بينهما. ومهما أعطت الأنظمة المعنية من مبررات، فإنّ النظام العراقي نظر إلى أن تحسن العلاقات العربية (وبالذات الخليجية) مع إيران قد جاء على حسابه، وبخاصة في ضوء نظرته إلى إيران كونها عدواً أبدياً للعرب يواصل عدوانه على العراق (خطاب الرئيس العراقي في تموز/ يوليو ـ وآب/ أغسطس ١٩٩٩). ومثل هذا التقارب لم يكن ليُفهم من قبل ذاك النظام سوى محاولة زيادة عزلته وحشره في الزاوية، وبخاصة في ظروف عدم اتخاذ الأنظمة العربية المعنية مواقف مماثلة من العراق بكسر حصاره. وهذا ما أعطى النظام العراقي ذخيرة كبيرة لتأجيج الرأي العام العربي ضدّ تلك الحكومات.

وعموماً، من المتوقع أن تلقي حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران بظلالها زمناً طويلاً على العلاقات بينهما، إذ يشعر الإيرانيون من كُلّ الاتجاهات والفئات أن بلادهم كانت ضحية بريئة للعدوان، فيما شكل الفشل في دحر تلك الدولة الأصغر والأضعف إهانة جارحة لشعورهم القومي. ولكن من الصعب التكهن بالاتجاه الذي سيأخذه الوضع الداخلي في إيران لعدم حسم الصراع بين الجناحين المعتدل والمتشدد.

ومع وقوع الحرب واحتلال العراق، تصاعد الدور الإيراني في الحياة السياسية والمجتمعية في العراق المحتل، بل أصبحت إيران أهم لاعب سياسي بعد الولايات المتحدة بفضل صلاتها بالحزبين الرئيسين: الدعوة والمجلس الأعلى[٤٥]. ويمكن القول إن موقف إيران من الوضع العراقي تداخل فيه عاملان: **الأول** موقفها من مجلس

---

(٤٤) مسعد، المصدر نفسه، ص ١٨.

(٤٥) فاضل الربيعي، «احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً،» ص ٢٨٨، ومداخلتا علي محافظة وضاري رشيد الياسين ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: طلال عتريسي، «النتائج والتداعيات إيرانياً،» ص ٤٦٧ و٤٦٩ ـ ٤٧٠ ورقتان قدمتان إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.**

الحكم الانتقالي، والثاني محاولة تبرئة نفسها من الاتهامات التي وجهت إليها حول تدخلها في الشأن العراقي. من هنا اعترفت إيران بمجلس الحكم وفقاً لتحقيق التوازنات الإقليمية، على رغم معارضتها الاحتلال، وكانت أول دولة تبعث وفداً رسمياً إلى بغداد، وشاركت شكلياً في مؤتمر مدريد للدول المانحة[٤٦].

استمرّت إيران، ظاهرياً، على إعلان عدائها للولايات المتحدة، والتنديد الرسمي بسياساتها، منذ انتصار الثورة، رغم أن هذا الموقف لم يخلُ من الغزل المتبادل والخضوع الجزئي، وعدم عرقلة الجهود الحربية الأمريكية وحتى السماح لها ببعض التسهيلات غير المعلنة، وفي الوقت نفسه بذلت جهودها في اتجاهين: **الأول**، إيجاد البدائل السياسية والتسليحية، بما فيها محاولاتها لتصبح دولة نووية، رغم إنكارها العلني، وذلك بهدف الحدّ من أثر هذا الاختلال على أمنها الداخلي في ظلّ الاحتواء الأمريكي لها، متوجهة نحو أوروبا وروسيا والصين وكوريا الشمالية. **الثاني**، تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة وتحاشي التورط في أية حرب إقليمية بعد كارثة الحرب العراقية ـ الإيرانية[٤٧].

وهنا يلاحظ أن فترة انهيار الاتحاد السوفياتي كانت هي نفسها المناسبة التي صعدت فيها قيادة سياسية براغماتية إلى سدة الحكم في إيران (السيد هاشمي رفسنجاني). ومع أن إيران بدت حريصة على أن يستمرّ خطابها الرسمي محافظاً على نبرته الرافضة الممارسات الأمريكية، إلا أنها حرصت في الوقت نفسه على أن تضبط سياستها الخارجية بما يجنبها مواجهة مفتوحة مع القوة العظمى. وتأكد هذا المنحى باعتلاء خاتمي رئاسة إيران واستهلال حكمه بخطاب ودي إلى الشعب الأمريكي. واختارت «الحياد» في حرب الخليج (عام ١٩٩١) والحرب على أفغانستان والعراق، ومن دون أن تمارس ما يعرقل الحملة الأمريكية إن لم تقدم إليها شيئاً من التسهيلات[٤٨].

وضعت إيران استراتيجيتها تجاه الحرب على العراق وقبلها أفغانستان على هذا النحو: لا مصلحة لإيران في المواجهة مع الولايات المتحدة. ليس باستطاعة إيران أن تمنع الحرب على الدولة المجاورة (ولا في الانضمام إلى القوة المستهدفة). من مصلحة إيران (إذا كان ذلك سيحصل) التخلص من نظام شكّل تهديداً لأمنها القومي. وكمحصلة لهذا التوجه فإن إيران ستعمل على عدم قيام نظام جديد معادٍ لها بعد سقوط النظام القديم، وإيجاد مواقع نفوذ في النظام الجديد.

---

(٤٦) جاسم يونس الحريري، «الوحدة الوطنية،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٦٤١ ـ ٦٤٢.

(٤٧) عتريسي، المصدر نفسه، ص ٤٤١ ـ ٤٤٢.

(٤٨) انظر تعقيب نيفين عبد المنعم مسعد على: المصدر نفسه، ص ٤٦٢.

وهكذا صاغت إيران سياستها الخارجية في سياق أربع استراتيجيات تالية[٤٩]: الالتزام بالأعراف والشرعية الدولية (كما ظهرت في التزام إيران متطلبات الحصار الدولي ضدّ العراق)، على الرغم من أن هذا الموقف لم يمنعها من التعاون مع النظام العراقي في مجال تهريب النفط أثناء الحصار طالما سمحت الظروف بذلك وفيها مصلحة مشتركة. تأكيد دور إيران الإقليمي في المعادلة الآسيوية والخليجية والعربية. إظهار إيران استقلالها عن الولايات المتحدة ـ الغرب من خلال تأكيد قوتها الإقليمية، والمبادئ الرئيسة للثورة. تحقيق أعلى منفعة ممكنة من خلال المناورة السياسية.

من هنا وكما حصل في أفغانستان، عمدت إيران ثانية إلى «الحياد الإيجابي» في الحرب الأمريكية على العراق، أي إنها لن تقاتل القوات الأمريكية ولن تعرقل عملياتها ضدّ العراق. من جهة أخرى، فإن حياد إيران في الحرب على العراق انصب في مصلحة الولايات المتحدة بتحييد أحد المصادر المحتملة لإطالة أمد الحرب الأمريكية على العراق[٥٠].

استمرّت إيران في إدانة مبدأ الحرب ودعت إلى عدم حصولها، لا حباً بالنظام العراقي الذي لم يخفِ الإيرانيون في مناسبات عديدة سرورهم برحيله، بل قلقاً من انتشار القوات الأمريكية في العراق بعد أفغانستان، خصوصاً وأن الولايات المتحدة لم تخف أهدافها في «تغيير أنظمة المنطقة» بعد النظام العراقي، وخشية إيقاع واشنطن بها بنفس ذريعة احتلال العراق (السلاح النووي)[٥١].

ويبدو أن «الحياد الإيجابي» في التعامل مع الحرب على العراق، محصلة تفاعل مجموع العوامل الداخلية والإقليمية في أثناء الإعداد ووقوع تلك الحرب، وسوف تستمر هذه السياسة إلى حدّ بعيد حتّى بعد سقوط النظام واحتلال العراق من جانب القوات الأمريكية والبريطانية. وهي سياسة تعكس بالدرجة الأولى مخاوف إيران من الاستهداف الأمريكي لها، وحرصها على عدم التورط في أية مواجهة مباشرة، وعلى عدم توفير الذرائع السياسية أو الأمنية التي تبرر مثل هذه المواجهة. ولهذا السبب فسياسة إيران بعد احتلال العراق ليست سياسة جديدة أو مفاجئة أو غير متوقعة، بل هي استمرار لرؤيتها السابقة في المحافظة على قدراتها ودوَرها الإقليمي[٥٢]. وعلى

---

(٤٩) عتريسي، المصدر نفسه، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٥ و٤٤٧ ـ ٤٤٨.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٤٤٩.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٤٥١.

(٥٢) انظر تعقيب مسعد على: المصدر نفسه، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

أساس هذه القاعدة المزدوجة، امتلاك المرونة وقوتها الدفاعية، لمنع الولايات المتحدة من مهاجمة إيران، ستلتقي الاتجاهات الإيرانية لمواجهة مرحلة ما بعد احتلال العراق(٥٣).

وبعد أربعة أشهر على الاحتلال، تدعو صحيفة **إيران اليوم** إلى مواجهة الخطر الأمريكي من خلال «عرقلة وجود إجماع عالمي ضدّ إيران»، بعد أن تؤكد على ترميم الانقسام بين «الحاكمين والأمة» من خلال إطلاق السجناء السياسيين ووقف إغلاق الصحف وتعديل قوانينها، ووضع استراتيجية واضحة للحركة الإصلاحية. ولقد أفصح الإصلاحيون عن أن الدرس البليغ من «الكارثة العراقية» ينبع من موقف المتفرج الذي وقفه الشعب العراقي أمام سقوط النظام الحاكم، وهو ما أدّى إلى احتلال بلاده على يد قوى خارجية، معتبرين أن الخروج بسلام من هذه المرحلة الحرجة لا يتم إلا بتنفيذ استراتيجية الإصلاحات وخلق الثقة في الساحة الداخلية، واعتماد الدبلوماسية الفعالة لتطبيع العلاقات الدولية لإيران والتحالف من أجل السلام والديمقراطية(٥٤).

وهكذا ستلجأ إيران إلى استراتيجية «تفويت الفرص» على الولايات المتحدة، بعد أن تأكدت مخاوف الجميع من الاستهداف بعد العراق، وفي ضوء الانتصار السريع وغير المكلف في العراق، والذي شجع مسؤولي الإدارة الأمريكية على إطلاق تهديداتهم مباشرة ضدّ سوريا وإيران، كما ذهب السلوك الإيراني في اتجاه ينسجم مع استراتيجية «الدفاع» من دون «استفزاز»، التي عملت على توسيع دائرة الحوار مع دول الجوار للعراق ومع أوروبا، وعلى مواصلة تأكيد رفض الاحتلال، وعلى حقّ الشعب العراقي في استعادة سيادته واستقلاله ووحدته وعلى دور الأمم المتحدة. وهي دعاوى تلقى القبول والتأييد عالمياً. بل إن ما ورد من قبل العديد من وسائل الإعلام بشأن التدخلات الإيرانية في العراق من خلال مخابراتها والعناصر المؤيدة لها سواء في مجال سرقة الآثار أو تهريب المعدات أو التصفيات كانت، وما زالت، تقع تماماً في خانة أهداف المحتل(٥٥).

وهنا من المفيد التمييز بين أمرين: **الأول**، إن إيران لم تشذ عن غيرها من الدول في التكيف مع واقع ما بعد الحرب الباردة وبخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر بما يعنيه ذلك من تطويع الأيديولوجيا للمصلحة الوطنية العليا. **والثاني**، إن إيران دانت كما فعل غيرها العدوان على العراق، ثُمّ قبلت كما قبل غيرها بالأمر الواقع،

(٥٣) عتريسي، المصدر نفسه، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٥٤.

(٥٥) انظر تعقيب مسعد على: المصدر نفسه، ص ٤٦٣ ـ ٤٦٤ و٤٥٥ ـ ٤٥٦ على التوالي.

وتراجعت في الملف النووي كما تراجع غيرها فقبلت بتوقيع البروتوكول النهائي للتفتيش المفاجئ على مواقعها[٥٦].

وفي ضوء مصلحة أمريكا في منع أية دولة من تكوين «نفوذ هائل» حول النفط، يمكن فهم استمرار التركيز الأمريكي على محاولات البرنامج النووي الإيراني والإصرار على توقيع البروتوكول الإضافي لانتزاع كُلّ عناصر القوة التي تمتلكها إيران والتي قد تمكنها من بناء نفوذ غير عادي. يُضاف إلى ذلك «الكابوس اللوجستي» الذي يدفع الولايات المتحدة إلى التفكير أكثر من مرة قبل إقدامها على غزو إيران واحتلالها: سكانها ثلاثة أضعاف سكان العراق، مساحتها أربعة أضعاف مساحة العراق، تضاريسها صعبة، سكانها عموماً يلتفون حول النظام في وجه التهديدات الأجنبية. ومع فشل حصول تغيير في إيران مقبول لدى أمريكا، فإن أفضل ما يمكن أن يردع إيران هو الوجود الأمني، أي قوات أمريكية كبيرة منتشرة في أنحاء الخليج العربي، ومنع إيران من تشكيل أي تهديد، وأن يتواصل احتواؤها[٥٧].

وبالعلاقة مع الضغوط الأمريكية المتواصلة لانتزاع القوة الإيرانية وتهديد النظام ومستقبله، وفي ظلّ «الارتباط» الإقليمي الشديد الذي حصل بعد احتلال العراق، تبدو السياسة الإيرانية سياسة مواءمة دفاعية تبحث عن حماية أمنها ونظامها ولا تبحث عن التورط في المرحلة الراهنة حتّى لو استمرّ الوجود العسكري الأمريكي على ما هو عليه في العراق، أو انحسر إلى قواعد عسكرية محددة[٥٨].

لا تبحث إذاً إيران عن المواجهة مع الولايات المتحدة، ولا تريد سوى عودة السيادة إلى العراق وفق برنامج محدد، وتدخل الأمم المتحدة، ووحدة العراق. وبالإضافة إلى انشغالها بترتيب أوضاعها الداخلية في مواجهة دعاوى «الإصلاح» التي ترفعها الولايات المتحدة سيفاً مسلطاً على حكومات المنطقة العربية والإسلامية، تبدو إيران أيضاً منشغلة بمعاركها الداخلية بين الإصلاحيين والمحافظين[٥٩].

ووفق الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة، ومع ترجيح استمرار الاحتلال بصورته المباشرة أو غير المباشرة، ستتجه إيران إلى التعامل مع «الواقع» الجديد في العراق، وستفعل باقي دول المنطقة ذلك أيضاً. ولكن مع ذلك سيبقى العراق ساحة مواجهة مفتوحة داخلياً وإقليمياً. ومن المفترض أن تعملَ إيران في هذه «الساحة»

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٤٦٣.

(٥٧) عتريسي، المصدر نفسه، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤٥٨.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠.

المضطربة التي تضم مجموعات إرهابية جاءت من الحدود المشتركة لدول الجوار بهدف تحقيق مصالح آنية وإقلاق الولايات المتحدة حتّى لا يشعر المحتل الأمريكي وعلى الرغم من اختلال ميزان القوى لمصلحته، بالاطمئنان في هذه الساحة وبأنه اللاعب الوحيد فيها[٦٠].

ومهما قيل عن حجم «المكاسب الاستراتيجية» التي حققتها إيران، فلا أقل من أنها أصبحت القوة الإقليمية الأبرز ومن دون منافس بعد غياب القوة العراقية، بالإضافة إلى أن علاقاتها الإيجابية مع «مجلس الحكم»، وكذلك علاقاتها الخاصة المتفاوتة من حيث التأثير مع الشيعة، وقدرتها على القيام بأدوارٍ تحقق مصلحتها من دون أن يغضب المحتل الأمريكي إن لم يصب في أهدافه، هي كلّها عوامل جعلت من إيران اللاعب الثاني في الساحة العراقية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن، وبالرغم من أن سياسة إيران في هذا المجال انطلقت من حقيقة أن احتلال العراق حقق لها ما لم تستطع ثورة الخميني أن تحققه، ومع أن ممارساتها، عموماً، تصب في مصلحة الاحتلال، إلا أن الاحتمال قائم، بأن تحوّل الولايات المتحدة وحلفاؤها ضغوطاتها، بما في ذلك تعزيز سياسة الاحتواء ـ على الأقل ـ نحو إيران انطلاقاً من مصلحة استراتيجية بحتة تقوم على عدم السماح بظهور دولة قوية، وبخاصة في منطقة الخليج العربي[٦١].

٢ ـ العلاقات العراقية ـ التركية

تُعتبر تركيا بلداً آخر غير عربي مجاوراً للعراق. وهذا الجوار يُعطي بعداً أعمق لمفهوم «أن العراق يشكل الجناح الشرقي أو البوابة الشرقية للوطن العربي». وكانت العلاقات العراقية التركية منذُ سبعينيات القرن الماضي ولغاية الغزو (عام١٩٩٠) ودية عموماً، إذ ترسخت الصلات الثنائية بينهما من واقع أن النظامين يدينان بالعلمانية (Secular) وكونهما حكومات قومية (Nationalistic) وملتزمة بالتنمية الاقتصادية والتحديث، في حين كانت السلفية تزداد قوة في المنطقة. الأكثر من ذلك أن البلدين تحاشيا التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما. هذا على خلاف الحالة في بقية بلدان المنطقة. العراق من ناحيته ليست لديه ادعاءات أيديولوجية أو إقليمية في تركيا أو مشكلات حدودية[٦٢].

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٦٠.

(٦١) انظر مداخلتي محمد جمال باروت ومايكل هدسون ضمن المناقشات التي دارت حول: المصدر نفسه، ص ٤٦٨ و٤٩٠.

(٦٢) Hashim, «Iraq's Regional Policies in the 1990s: From Regional Superpower to «Super-pauper»,» p. 99.

ساءت العلاقات العربية ـ التركية بعد الاقتراب التركي ـ الإسرائيلي (التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل: شباط/ فبراير ١٩٩٦). ومن وجهة نظر العراق فإن استراتيجية المشاركة التركية ـ الإسرائيلية منحت الأخيرة عمقاً استراتيجياً في صراعها مع العرب، وبخاصة أن تركيا طرف في حلف شمال الأطلسي (NATO) وهذا ما كان يُقوي عامل الشكّ والخوف والقلق وضعف الثقة بين العراق وتركيا[٦٣].

عموماً تتوسط العلاقات بين العراق وتركيا جملة قضايا تتقدمها[٦٤]:

● **منطقة الموصل ـ كركوك كانت ضمن خريطة تركيا**. اضطر الأتراك للتخلّي عنها لصالح العراق بعد ضغوط بريطانية. استمرّت القناعة سائدة منذ عهد أتاتورك أن استعادة المنطقة تكون ممكنة عندما تكون تركيا أقوى والظروف الدولية مناسبة. لم تغب هذه المسألة ولو ـ معنوياً ـ عن الذاكرة السياسية التركية، بل يتم «إيقاظها» تبعاً للتطورات ذات الصلة. ورغم أن أساس السياسة الخارجية التركية يكمن في شعار «سلام في الداخل سلام في الخارج»، إلا أن استخدام الأقليات ذات الأصل التركي في الدول المجاورة لتركيا يمثل «سياسة تركية». ووجود كتلة تركمانية في كركوك ـ الغنية بالنفط أصلاً ـ يشكل عامل اهتمام آخر بالوضع في العراق. وتساعد حالة التفكك العراقية الراهنة على المراهنة التركية بخصوص الأقلية التركمانية كورقة ضغط تستخدمها أنقرة عند الضرورة.

وهذه السياسة محكومة بالدرجة الأولى، وفي ما يخص العراق، بالعلاقة بين الحكومتين التركية والعراقية من دون إغفال المؤثرات الخارجية، علاوة على إرضاء الشارع التركي بإظهار تركيا نفسها المناصر لهذه المجموعة التي تشكل القومية الثالثة في العراق. ناهيك بكون موضوع «تركمان العراق» ساخناً في ظروف العراق الحالية ويمكن استثماره في أكثر من منحى، وبالأخص إيجاد نوع من التوازن العرقي في الشمال العراقي[٦٥].

تصاعد اهتمام تركيا بتركمان العراق، وازدادت تدخلاتها في شؤونهم بعد

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٠٢، وجلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٠١.

(٦٤) الباجه جي، «آمال العراق سنة ٢٠٢٠؛» نضال الليثي، «العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وبغداد تتأرجح بين المصالح والقرارات الدولية،» **الحياة**، ١٦/ ٤/ ١٩٩٧، و Hashim, Ibid., pp. 100-101.

(٦٥) انظر تعقيب محمد جواد علي على بحث: محمد نور الدين، «النتائج والتداعيات تركياً،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

حرب الخليج (عام ١٩٩١) بدعوى حماية حقوقهم. ويُلاحظ عدم تعرض التركمان وغيرهم من التنوعات اللغوية/ القومية العراقية إلى التميز أو الظلم والاضطهاد إلا بقدر ما حصل لعموم شعب العراق. عليه إذا كانت هناك مشكلة فهي تنبع من مخاوف التركمان على وضع مدينة كركوك. وهي قضية بالغة الحساسية تتطلب من العراق التعامل معها بكل ما أمكن من الحذر والعناية والمهارة الدبلوماسية، توصلاً إلى حلّ المعادلة الصعبة التي تتلخص بتلبية مطالب العراقيين من دون استثارة الأكراد أو تركيا أو تعريض وحدة البلاد إلى الخطر[٦٦].

● **النفط**، فتركيا بلد غير نفطي وتحمّل فاتورة النفط الخزينة التركية عبئاً ثقيلاً. ويوفر غنى منطقة الموصل ـ كركوك بالنفط حافزاً لاهتمام تركيا بهذه المنطقة[٦٧]، وبخاصة أن تركيا تشكل معبراً لنقل النفط العراقي من كركوك بواسطة الأنبوب النفطي بين البلدين[٦٨].

● **الأكراد**، أحد الهواجس المركزية لدى النظام التركي هو «هاجس التفكك». وترى في الوجود الكردي خطراً واقعياً وفعلياً حيثُ تضم مناطق جنوب شرق تركيا ١٠ ـ ١٢ مليوناً، خاصة وأن الأكراد خاضوا غمار انتفاضات وثورات عديدة منذُ عشرينيّات القرن الماضي، كما إن التمرد المسلح لحزب العمال الكردستاني (PPK) (١٩٨٤ ـ ١٩٩٩) كاد أن يقضي على وحدة الأراضي التركية. وكلّفت الخزينة التركية حوالى ٨ مليارات دولار سنوياً وسقوط ما لا يقل عن ٣٠ ألف قتيل مدني وعسكري. وبالرغم من القضاء على هذه الحركة إلا أن بقاياها تحولت إلى شمال العراق. يضاف إلى ذلك الهاجس الأكبر، وهو وجود كتلة كردية كبيرة (٥ مليون تقريباً) على الجانب الآخر للحدود ـ شمال العراق ـ والخشية من هذه الكتلة تنبع من عاملين: إن المنطقة الجغرافية لتواجد أكراد العراق محاذية، بل امتداد للمنطقة الجغرافية لتواجد أكراد تركيا، وإن أكراد العراق قطعوا شوطاً كبيراً في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية ولا سيما منذُ مطلع السبعينيات والتطورات اللاحقة على هذا التاريخ. وهذا الواقع يثير تركيا ويحرك هواجس ومخاوف تُعلن على الملأ ومن أعلى المواقع السياسية والعسكرية في تركيا. وهي معنية، من هذه الزاوية، مباشرة بما يجري في المنطقة[٦٩]. من هنا تشكّل القضية القومية الكردية في شمال العراق

---

(٦٦) Hashim, Ibid., pp. 100-101.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٦٨) نور الدين، المصدر نفسه، ص ٤٠٦.

(٦٩) معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية**، ص ١٥٠، و Hashim, Ibid., pp. 96-97.

وجنوب تركيا مشكلة مركزية في وجه العلاقات العراقية ـ التركية، وتمثل مصدر قلق في تركيا، وتلتقي توجهات إيران والعراق وتركيا وسوريا على «رفض قيام دولة كردية مستقلة، وإحباط أية اندفاعة انفصالية لأكراد شمال العراق»[٧٠].

● **الاقتصاد**، يمثل العراق أهمية كبيرة للاقتصاد التركي، إذ بلغ حجم التجارة التركية مع العراق قبل حرب الخليج (عام ١٩٩١) نصف حجمها الكلي مع جميع الدول العربية. وتحملت خسائر تقدر بـ ٣٥ مليار دولار جراء الحظر الاقتصادي على البلاد[٧١].

تعاظمت العلاقات الاقتصادية ـ التجارية بين العراق وتركيا خلال السبعينيات والثمانينيات وأدّت الشركات التركية دوراً مهماً في جهود التحديث العراقي، كما حققت أرباحاً طائلة خصوصاً من تنفيذ مقاولات البناء في العراق. واتسعت سوق العمل العراقية للأيدي العاملة التركية، وبلغت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين أوجها في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية. وهذا يفسر عودة التقارب بين العراق وتركيا بعد حرب الخليج مباشرة[٧٢].

● **القوة العسكرية**، أعلنت تركيا عن قلقها من النمو المتصاعد للقوة العسكرية العراقية بعد حرب الثماني سنوات مع إيران بدعوى تهديد أمنها من خلال الأسلحة الكيمياوية والصواريخ الباليستية. ولقد عبَّر الجنرالات الأتراك عن ارتياحهم لتدمير المخزون العراقي من هذه الأسلحة. ودانت تركيا الغزو العراقي للكويت وشاركت في التحالف ضد العراق بالسماح لطائرات التحالف استخدام قواعدها لضرب العراق، وسمحت لآلاف القوات الغربية التواجد على الحدود العراقية مجبرة النظام العراقي إبقاء وحدات من قواته في الحدود المشتركة. وبالمقابل زاد قلق العراق من إحياء الأطماع التركية تجاهه في أثناء أزمة الخليج عندما صدرت إشارات ملتوية من عناصر رسمية ومحلية تركية بـ «خسارة الموصل». وتزايدت مخاوف العراق عندما صرَّح الرئيس التركي سليمان ديمريل في أيار/ مايو ١٩٩٥ بوجوب تعديل الحدود التركية مع العراق. وبالمقابل تعاظمت مخاوف تركيا بعد أن وجه رئيس النظام العراقي

---

(٧٠) نور الدين، المصدر نفسه، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٧١) هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية**، دراسات استراتيجية؛ ٦ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٦١، مقتبسة عن: عقيل سعيد محفوض، «ملاحظات حول العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية،» **النهج**، السنة ١٦، العدد ٥٩ [صيف] ٢٠٠٠)، ص ٢٥٤.

(٧٢) نور الدين، المصدر نفسه، ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨، ومعوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية**، ص ١٣٦.

تهديدات رسمية مستمرة قبيل حرب الخليج بضرب تركيا عسكرياً[(٧٣)].

● المياه، إن استعمال مياه دجلة والفرات أمر حيوي بالنسبة إلى العراق. ويهدد احتجاز كميات كبيرة منها من جانب تركيا معيشة ملايين المواطنين[(٧٤)]. لذلك يمكن أن تتطور هذه الأزمة إلى واحدة من الأزمات الساخنة في المنطقة، ففي عام ١٩٨٩ أعلن رئيس النظام العراقي عن عدم الرضا العميق لموقف تركيا من مشروع خزان الأناضول لتأثيره في تقليل تدفق المياه إلى العراق[(٧٥)]. وذلك بعد أن انفردت تركيا بإقامة منشآتها المائية من دون التشاور مع دول الحوض الأخرى، علاوة على محاولتها الاستئثار بالمياه واستخدامها سلاحاً لفرض سياستها على هذه الدول، ورفضها توقيع اتفاق مع كل من سوريا والعراق لاقتسام مياه الفرات، بالرغم من أنها أبدت استعدادها لبيع المياه لبلدان الخليج العربي وإسرائيل[(٧٦)].

استمر الأتراك في بناء مشروعات في سياق حزمة متكاملة من السدود والخزانات لتعزيز قوة تركيا وتفوقها بالاعتماد على مصادر المياه. أي أن تكون «دولة مائية» مقابل «دولة نفط» العرب، بغرض مقايضة المياه التركية بالنفط العربي. يقول الرئيس التركي السابق سليمان ديمريل «إن المياه التي تنبع من تركيا هي ملك لتركيا، والنفط هو ملك البلدان التي ينبع منها، ونحن لا نقول لهم إننا نريد مشاركتهم في نفطهم، كما إننا لا نريد أن يشاركونا مياهنا»[(٧٧)].

إذاً، مشكلة المياه القائمة، بين تركيا من جهة، وبين العراق وسوريا من جهة أخرى، هي مشكلة سياسية بالدرجة الأولى قبل أن تكون مسألة تقنية، فلا يوجد عجز في منسوب مياه دجلة والفرات اللذين تتواجد منابعهما في الأراضي التركية، لكن حكومة أنقرة تريد استخدام المياه سلاحاً لتحقيق مآرب سياسية. ولبلوغ هذه الغاية التقت مصالح الدولة العبرية بمصالح الدولة التركية لعقد تحالف استراتيجي بينهما

---

(٧٣) معوض، المصدر نفسه، ص ١٨٢؛ الليثي، «العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وبغداد تتأرجح بين المصالح والقرارات الدولية،» و Hashim, «Iraq's Regional Policies in the 1990s: From Regional Superpower to «Superpauper»,» pp. 99-102.

(٧٤) جواد بشارة، «عقدة المياه التركية ـ العراقية بين السياسة والقانون الدولي،» **النهج**، السنة ١٦، العدد ٥٨ (ربيع ٢٠٠٠)، ص ١٨١.

(٧٥) Hashim, Ibid., p. 101.

(٧٦) معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية**، ص ٩٥ ـ ٩٦ و١٩٣، وصاحب الربيعي، **أزمة حوضي دجلة والفرات: وجدلية التناقض بين المياه والتصحير** (دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٩)، ص ١٢ ـ ٣٢.

(٧٧) معوض، المصدر نفسه، ص ٢١٣ ـ ٢١٤، ومحفوض، «ملاحظات حول العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية،» ص ٢٥٨.

لتشكلا قوة ضاغطة على العالم العربي وعلى قوته المركزية المتمثلة في العراق وسوريا[٧٨].

إن المشاريع المائية التركية خفضت كمية المياه التي تصل إلى العراق من ٢٩ ـ ٣٠ مليار م^3 إلى ١٣ ـ ١٥ مليار م ٣ عام ١٩٩٥ ثُمّ من المخطط تقليصها إلى ٧,٥ مليار م^3 عام ٢٠٠٥ ما سيؤدي إلى خفض المساحات المزروعة في العراق بنسبة ٧٥ في المئة. وهذا ينذر بوقوع كارثة كبيرة إذا لم يتم تفادي ذلك والتوصل إلى تفاهم حول هذه المسائل وتثبيت الحقوق المكتسبة للعراق على نهري دجلة والفرات التاريخيين. ويلاحظ أن مشروعات «أنابيب مياه السلام» التركية بخطيها، استبعدت العراق تماماً، ما يعني أن العراق هو الضحية الرئيسة الأولى للمشاريع المائية التركية. وبعد أن كان العراق يتمتع بنعمة وفرة المياه صار من أكثر الدول التي تعاني من نقص المياه الضرورية لمشاريعه الزراعية والتنموية. ويلاحظ أن إيران وقعت بدورها اتفاقية مع قطر عام ١٩٩١ تقضي بإنشاء خطّ أنابيب مياه يبلغ طولة ١٨٠٠ كم لنقل مياه نهر كارون إلى قطر. وهذا النهر الذي ينبع من جنوب غرب إيران، يُشكل أحد الروافد المهمة لنهر دجلة[٧٩].

تبنت تركيا مجموعة «ثوابت» تجاه العراق منذ تغير الخريطة العراقية بعد حرب الخليج (عام ١٩٩١)، وشكلت جامعاً مشتركاً بين مختلف القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية التركية، متمثلة في[٨٠]:

ـ الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، انطلاقاً من أن أي تقسيم للعراق سيفتح باب تقسيم كُلّ الدول المجاورة بما فيها تركيا.

ـ منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، لأنها ستشجع أكراد تركيا الاحتذاء بأشقائهم في العراق.

ـ إن التفكك السياسي والعرقي للعراق شجع تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق ـ منطقة كركوك ـ حقوقاً ثقافية وحكماً ذاتياً وأن لا يكونوا بأي حال تابعين لمنطقة الحكم الذاتي/ الفدرالية الكردية المحتملة في المستقبل، حتّى يبقى التركمان جيباً تركياً داخل العراق.

---

(٧٨) معوض، المصدر نفسه، ص ١٩٧ ـ ١٩٨، والكيلاني، **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية**، ص ٣٩، مقتبسة عن: محفوض، «ملاحظات حول العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية،» ص ٢٥٨.

(٧٩) معوض، المصدر نفسه، ص ٢١٠ ـ ٢١١، وبشارة، «عقدة المياه التركية ـ العراقية بين السياسة والقانون الدولي،» ص ١٧٧.

(٨٠) نور الدين، «النتائج والتداعيات تركياً،» ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

ـ منع تشكيل العراق أي تهديد مستقبلي لتركيا، وإذا كانت تركيا مع «عراق موحّد» إلا أنها ضدّ ظهور «عراق قوي».

ـ عدم السماح لإيران بممارسة أي نفوذ داخل العراق.

طالبت الولايات المتحدة عشية الحرب على العراق مشاركة أنقرة في الحرب وفتح جبهة شمالية آخذة بعين الاعتبار هواجس تركيا التي ردت عليها على هذا النحو: ستحافظ أمريكا على وحدة العراق وستعارض إقامة دولة كردية مستقلة، وستساعد تركيا اقتصادياً عن أية خسائر محتملة من جراء الحرب، وستلحظ الوضع الخاص للتركمان، وعلى صعيد الوضع الدولي ستضمن أمريكا استمرار مساعدات صندوق النقد الدولي.

كانت المعادلة التركية تقوم على ركيزتين: السعي إلى منع نشوب الحرب، وبالتالي تحاشي حدوث تغيير جوهري في التوازنات القائمة، وفي الوقت نفسه التدرج في التعاون مع الإدارة الأمريكية تجاه العراق تبعاً لمدى احتمالات حصول الحرب، بحيث إذا وصلت الأمور إلى النقطة التي تحتم الحرب تكون تركيا داخلها.

وفي سياق جهودها لمنع نشوب الحرب اتخذت المواقف التركية أشكالاً متعددة: عدم التحرك إلا ضمن الشرعيّة الدولية. التنسيق الإقليمي مع دول الجوار الجغرافي للعراق في محاولة لإيجاد حلّ سلمي لمسألة تغيير السلطة في بغداد واستبدال رأس النظام. تلكؤ تركيا المشاركة في الحرب باعتماد جملة تكتيكات: تمديد المفاوضات التي كانت تجريها مع الولايات المتحدة. التأجيل المتكرر للردّ النهائي على المطالبات الأمريكية. اتخاذ قرارات ملتبسة في مجلس الأمن القومي التركي تجاه المشاركة في الحرب على العراق. رفضْ البرلمان التركي في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣ مذكرة الحكومة بالسماح بتمركز قوات أمريكية يقارب عددها ٦٠ ـ ٧٠ ألفاً على الأراضي التركية وفتح جبهة حرب شمالية تشارك فيها تركيا بأعداد لا تقل عن مائة ألف جندي. مماطلة أنقرة بعد ذلك في الردّ على المطالب الملحة من جانب الرئيس الأمريكي ونائبه ووزير خارجيته بين ١١ و١٥ آذار/ مارس بضرورة تقديم مذكرة جديدة إلى البرلمان وفتح الجبهة الشمالية.

شهد شهر شباط/ فبراير مفاوضات شاملة ومعقدة بين الأتراك والأمريكيين حول شروط المشاركة التركية في الحرب، توزعت هذه المفاوضات على ثلاثة محاور: اقتصادية وسياسية وعسكرية. تمّ الاتفاق في المحور الأول على منح تركيا قروضاً بقيمة ٢٤ مليار دولار وهبة بقيمة ٦ مليارات دولار، مع شطب ديونها العسكرية (حوالى ٤ مليارات دولار)، لتغطية خسارتها الاقتصادية المحتملة في حالة اندلاع الحرب. وفي

الشق العسكري تمّ الاتفاق على تمركز ٦٠ ـ ٧٠ ألف جندي أمريكي على الأراضي التركية ومن ثُم عبورهم إلى شمال العراق مع معداتهم، على أن يدخل شمال العراق ضعف هذا العدد من القوات التركية من دون أن تشارك في العمليات العسكرية إلا إذا اضطرت الظروف. ولكن الشق السياسي كان الأكثر تعقيداً، حيثُ أراد الأتراك عدم تسليح الأكراد بأسلحة متطورة (صواريخ ومدافع ثقيلة) وأن لا يشاركوا في العمليات العسكرية وأن لا يدخلوا مناطق آبار النفط ـ الموصل وكركوك (التي ستدخلها القوات الأمريكية فقط) وأن يكون التركمان، كما كان الأكراد والعرب، عنصراً مؤسساً في الدستور الجديد، وأن لا تُعتمد صيغة الفدرالية في العراق الجديد. ولكن الولايات المتحدة لم تعطِ جواباً واضحاً يطمئن الأتراك لجهة مستوى تسلح الأكراد وصيغة الفدرالية، الأمر الذي ولّد شكوكاً لدى أنقرة في نوايا واشنطن حول دور الأكراد في أثناء الحرب وموقعهم في العراق الجديد.

وهكذا استمرّت تركيا في رهانها على أنه لا حرب من دونها إلى أن وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش إنذاره في ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٣ إلى الرئيس العراقي صدام حسين بالتنحي خلال ٤٨ ساعة وإلا فالحرب التي بدأت عملياً فجر الخميس ٢٠ آذار/ مارس. أدرك الأتراك أن رهانهم قد سقط، فاجتمعوا على عجل مساء اليوم نفسه (رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير الخارجية، رئيس أركان الجيش)، وقرروا بالإجماع تبليغ الإدارة الأمريكية أنهم سيشاركون في الحرب ويفتحون الجبهة الشمالية، وأن مذكرة ستقدم إلى البرلمان خلال ساعات للموافقة عليها. ولكن يبدو أن ذلك قد حصل «بعد فوات الأوان» وبعد أن حسمت واشنطن قرارها بشن الحرب على العراق اعتماداً على جبهة واحدة هي الجنوبية (الكويت)، فكان جواب الإدارة الأمريكية (وزير الخارجية): «شكراً، لسنا بحاجة إليكم، لكن إذا كنتم تريدون المساعدة فافتحوا فقط ممراً جوياً لطائراتنا».

جسّدت الحرب على العراق محطة فاصلة بين مرحلتين بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية والأمن القومي التركي، وكانت لها تأثيراتها وتداعياتها المهمة على مجمل «الثوابت» التركية تجاه العراق وفي العلاقة مع الولايات المتحدة وعلى الدور التركي في «الشرق الأوسط» والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

وعلى الصعيد العراقي، تلاشت «الخطوط الحمراء» التركية: دخول الأكراد العراقيين مدينتيْ الموصل وكركوك منذُ الأيام الأولى لسقوط بغداد. وقوع الأقلية التركمانية تحت السلطة الكردية. حصول الأكراد على أربعة مقاعد في مجلس الحكم وعدد من المناصب العليا، بما في ذلك وزارة الخارجية، وما يحمل هذا المنصب من دلالات بالنسبة إلى السياسة الخارجية التركية. منع أمريكا دخول الجيش التركي إلى

شمال العراق على خلاف ما كان الحال قبل الحرب. استبعاد الشركات التركية من عقود إعمار العراق. منح الأكراد الفدرالية بموجب قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت. وفي المحصلة العامة خرجت تركيا خاسرة من حرب لم تشارك فيها، ووجدت نفسها خارج المعادلة العراقية بصورة شبة كاملة.

بقيت العلاقات التركية ـ الأمريكية وثيقة منذ عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (عام ١٩٥٢) حتى عشية الحرب العراقية الأخيرة. لكن الحرب العراقية وعدم مشاركة تركيا فيها وافتراق السياستين التركية والأمريكية قد خلق وضعاً جديداً في العلاقة بين الطرفين له تأثيراته العديدة[٨١]:

ـ تراجع القيمة العسكرية لتركيا بعد نجاح أمريكا خوض الحرب من دونها.

ـ إن ابتعاد تركيا عن الولايات المتحدة في مرحلة بالغة الأهمية للمشروع الإمبراطوري الأمريكي، ترك أثراً سلبياً بالغاً في النظرة الأمريكية إلى تركيا.

ـ لكن وبالرغم من التصدع الذي تركته الحرب العراقية على العلاقات التركية ـ الأمريكية، إلا أن إدراك الطرفين أهمية استمرار هذه العلاقات في إطار المصالح المشتركة برز في أكثر من محطة لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب:

● تعثر العمليات العسكرية الأمريكية في الأيام الأولى للحرب دفع الولايات المتحدة إلى طلب المساعدة من أنقرة وموافقة الأخيرة السماح للطائرات الأمريكية بالهبوط في تركيا في طريقها من العراق وإليه «لأسباب إنسانية»، وإعلان تركيا أنها داخل التحالف.

● استمرار عمليات المقاومة العراقية ضدّ قوات الاحتلال الأمريكية دفعت أمريكا إلى العودة إلى طلب مشاركة عسكرية من العديد من الدول من بينها تركيا.

● تبني مجلس النواب التركي مذكرة الحكومة التركية، ومنح الحكومة صلاحية إرسال قوات عسكرية تركية إلى العراق بناء على طلب واشنطن.

● موافقة الولايات المتحدة في إطار إرسال قوات تركية إلى العراق على منح تركيا قرضاً بـ ٥,٨ مليار دولار.

● موافقة أمريكا على التنسيق مع أنقرة في شأن مكافحة نشاطات عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٤١٠ ـ ٤١٦.

وهكذا فإن افتراق السياستين التركية والأمريكية في الشأن العراقي لم يقلل أو يلغي تقاطع مصالح الطرفين في غير قضية وساحة.

ومع نقل السلطة إلى حكومة مرتبطة بالتحالف، ولا تمتلك استقلالية القرار الوطني، وبعد الاتفاق على وجود قواعد عسكرية دائمة في العراق، وهو احتمال تحقق شطره الأول، فإنّ من المحتمل أن تتصرف تركيا على النحو التالي[٨٢]:

ـ ما دامت تركيا متحالفة بالأساس مع «الولايات المتحدة»، وما دام «العراق الجديد» سيغدو مرتبطاً بتحالف مع «واشنطن»، فإن تحالفاً جديداً قد يطفو على سطح هذه المنطقة: اتفاق ثنائي «بغداد ـ أنقرة» أو ثلاثي «بغداد ـ أنقرة ـ إسرائيل»، وتمسك واشنطن نهايات الخيوط عملياً. وبذلك يمتد الشطر الجنوبي ـ الشرقي لحلف الأطلسي (NATO) ليصل إلى مياه الخليج العربي، وأيضاً فتح الباب أمام «إسرائيل الكبرى».

ـ في الوقت الذي ستحصل «تركيا» على مكاسب استراتيجية عديدة سواء في العراق أو عموم «الشرق الأوسط» من جراء التحالف الجديد، فهي ستخسر مزايا سابقة: لا تستطيع التحكم بمياه دجلة والفرات لتمنعها عن «العراق» الحليف لـ «واشنطن» وقتما تشاء. تغدو قواعدها الست تحت السيطرة الأمريكية ـ الأطلسية غير ذات شأن كبير. يصبح أنبوب النفط العراقي ـ التركي غير ذي أهمية استراتيجية كبيرة ما دام نفط العراق يصدر عن طريق الخليج العربي ـ المسيطر عليه أمريكياً ـ أو عن طريق أنابيب النفط الأخرى.

ـ هذا التوافق المحتمل ربما يتيح لـ «أنقرة» أن يكون لها صوت مسموع أفضل حيال مسألة «الفدرالية الكردستانية» وأوضاع «تركمان العراق».

ثالثاً: العراق والبيت العربي

١ ـ العراق والنظام العربي

مع اقتراب العدوان الأمريكي على العراق، كان الوضع العربي الرسمي على قدر من التهالك والاهتراء، بحيث لم يوفر المناخ السياسي العَربي الداخلي الملائم للحرب الأمريكية على العراق، فحسب، بل قدّم مختلف أشكال المساهمات. عليه لم تكن الحرب على العراق حرباً أمريكية فقط، بل كانت حرباً أمريكية ـ عربية، شاركت فيها معظم الأنظمة العربية إما بـ «السكوت» أو بـ «الخوف» أو بـ «التواطؤ المعلن» أو

(٨٢) انظر تعقيب علي علي: المصدر نفسه، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١.

بـ «التواطؤ الخفي»، بدءاً من المساهمات الرمزية، صمتاً ونفاقاً، ولغاية المساهمات الفعلية التي وضعت في حوزة العدوان الأرض والمال. ولم يكن «الشارع العربي» سلبياً تماماً، لكنه، في المقابل، لم يكن إيجابياً تماماً. ومرد ضعف مساهمته إلى غياب الحياة الديمقراطية وضعف المجتمع المدني(٨٣).

لم تنشأ الحرب من فراغ، بل إن وراءها تاريخاً من السياسات العربية الخاطئة والمتخلفة المشرّبة بالقيم والعادات والثارات القبلية، علاوة على الحسابات القصيرة النظر التي شكّلت بمجموعها ظروفاً مؤاتية للغزو والاحتلال في مرحلة تالية. وهي تعود عموماً إلى فترة حرب ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ وتركزت خلال ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ والحصار(٨٤).

يعتبر احتلال العراق من الأحداث التاريخية الكبرى التي لا تظهر على السطح إلا بعد أن تكون جذورها قد امتدت في أعماق الماضي، ومع حصولها عندئذ تمتد آثارها إلى المستقبل البعيد أيضاً. واحتلال العراق لا يشكل تطوراً خاصاً بالقضية العراقية في حدودها الجغرافية والسياسية، فحسب، بل يمثل مرحلة في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة كلها. إن ما نسجته هذه الأحداث قد يولد أحداثاً أخرى لا تقل خطورة عن احتلال العراق(٨٥).

لعل نقطة البدء المركزية في الانهيار العراقي الذي اقترن بدوره بانهيار النظام العربي هو غزو الكويت ٢/ ٨/ ١٩٩٠، والنتائج التي ترتبت على هذا الغزو عربياً ودولياً. ويرتبط بذلك، وقبل اجتماع مؤتمر القمة غير العادي في القاهرة بأيام معدودة ٩ ـ ١٠ آب/ اغسطس ١٩٩٠ تمّ اجتماع مسؤولين أمريكيين بالقيادات السعودية ثم المصرية، وتحقق لهم ضمان موافقة هذه القيادات على ضرب العراق وتحويل الحرب من أمريكية إلى حرب أمريكية ـ عربية، وذلك في سياق الضغوط والتخويف من النظام العراقي، يضاف إلى ذلك حصول مصر على ستة مليارات دولار وشطب بعض ديونها. وهكذا كانت قرارات مؤتمر القمة المذكور معدة سلفاً، وفسحت الطريق أمام الأنظمة العربية، بخاصة تلك الدائرة في الفلك

---

(٨٣) عبد الإله بلقزيز، «الوضع العربي عشية الحرب،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢، وخير الدين حسيب، «حوار حول مستقبل العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٤ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٤)، ص ٨ ـ ٩.

(٨٤) انظر تعقيب عبد الحميد مهري على بحث: بلقزيز، المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

الأمريكي، لتسلك ابتداءاً وبسرعة غير اعتيادية طرقاً انتقامية بدلاً من محاولة إيجاد حلول ملائمة للمشكلة والتسويغ لإخراج القوات العراقية من الكويت. وتضمنت تلك القرارات أخطر الخطوات السياسية في تاريخها الحديث وذلك بالتسويغ للعدوان العسكري على بلد عربي باسم الشرعيّة الدولية، والسماح للأنظمة الخليجية وفي مقدمتها الكويت والسعودية الاستعانة بالقوات الأجنبية. وتقديم المبررات والتسهيلات للحرب العدوانية على العراق: **المشاركة السياسية** بإسباغ الشرعيّة العربية الرسمية على قرار العدوان الأجنبي على العراق؛ **المشاركة المالية** بتمويل الحرب الأمريكية بمليارات الدولارات من الموارد العربية وبالذات ثرواتها النفطية؛ تقديم **الدعم اللوجستي** من خلال وضع الأراضي والقواعد العسكرية والمطارات والموانئ والمياه الاقليمية العربية المحيطة بالعراق تحت تصرف قوات العدوان الأمريكية ـ الأطلسية؛ **المشاركة العسكرية** بجيوش عربية شكّلت خُمس جيوش التحالف. ومن ثُمّ التنفيذ الصارم للحصار، حيثُ جعلت الدول الخليجية من الحصار والتعويضات قضيتها المركزية التي لا تعلو عليها قضية أخرى، ولتتصدر قرارات مجلس التعاون الخليجي كافة، وفي ظروف التجويع التي عانى منها شعب العراق.

وأخيراً، الموقف العربي الرسمي السلبي من حقّ العراق حيازة وسائل الدفاع الشرعي عن أمنه الوطني، بل المساهمة الفعالة في الترويج لدعايات الأكاذيب الأمريكية بشأن امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل التي ملأت بيانات الأنظمة الخليجية ومجلسها التعاوني[٨٦]. هكذا بدا حال النظام العربي الرسمي عشية الحرب على العراق متهرّئاً ومنقسماً على نفسه بين شريك متواطئ أو متظاهر برفضها، أو عاجز فعلاً عن دفعها؛ وآخر محرض على الجريمة، وبذلك كشف الحكام العرب، بعامة، عن كونهم ليسوا أكثر من أصنام عراة[٨٧]!

ولقد بذلت دول عربية خليجية وبخاصة الكويت الغالي والنفيس، واستخدمت أموالاً طائلة لكي تخرج العراق من دائرة النظام الإقليمي العربي، وتعطل مشاركته في مؤسساته ومنها القمة العربية. علاوة على تدخلاتها المستمرة في الشؤون الداخلية العراقية. ولكنّ الأمانة تقتضي القول أيضاً إن النظام العَراقي، بالإضافة إلى مبادرته بكارثة الغزو، قدم أيضاً مساهمته في تنمية مخاوف دول الجوار العربية، إذ لم تتوقف

(٨٦) بلقزيز، المصدر نفسه، ص ٢٤٥، حسيب، **مستقبل العراق: الاحتلال ـ المقاومة ـ التحرير والديمقراطية**، ص ٥٨.

(٨٧) بلقزيز، المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

أجهزة إعلامه للفترة التالية عن تنظيم هجمات إعلامية مكثفة على أنظمة الخليج وبخاصة الكويت والسعودية، بل ووسع هجومه الإعلامي ليغطي معظم الأنظمة السياسية العربية باتجاه تحريض الجماهير والرأي العام على تلك الأنظمة[٨٨].

يرى البعض أن إحدى النتائج المهمة التي كشفت عنها الأزمة الأخيرة تتمثل في أن دولاً هامشية في النظام العربي باتت تتطلع لتأدية دور كبير في هذا النظام لا يتلاءم وقدراتها الذاتية، ولم يعد لها ما يحول دون أن تعرض نفسها علناً وتبدي استعدادها للعمل كأداة لمساعدة الدولة المهيمنة على محاصرة وشل فاعلية دول القلب العربي تمهيداً لتصفية النظام العربي برمته وتعجيل وتيرة المخططات الرامية إلى دمجه في نظم إقليمية أكبر وأوسع[٨٩]. ولكن ظاهرة بروز الدول الهامشية بدأت منذ الفورة النفطية في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي[٩٠].

في ما يخص البدائل المتاحة أمام العالم العربي عشية الحرب وما طرحته الدول العربية المختلفة لمواجهة الأزمة، وبالعلاقة بين ما كان يجب أن يكون وبين ما كان ممكناً القيام به بالفعل، هناك من يرى أن الفشل الحقيقي في منع الكارثة بدأ في قمة بيروت بفشل مساعي المصالحة العراقية ـ الكويتية، بينما يرى آخرون أن الفشل يعود إلى عجز العالم العربي تشكيل جبهة موحدة في مرحلة مبكرة من الأزمة للضغط على رأس النظام العراقي وإجباره على التخلي عن السلطة ونقلها بطريقة تحافظ على الدولة العراقية وعلى الشعب العراقي، ويرى فريق ثالث أن الفشل يعود إلى اختراق النظام العربي بأنظمة عميلة فاقدة ومشلولة الإرادة. وهذه البدائل المختلفة ـ بغض النظر عن الموقف منها ـ تستحق تحليلاً مستقلاً، خصوصاً وأن النخبة العربية تبدو منقسمة حتى الآن إلى تيارين **أحدهما**، يرى أن فرصة حقيقية لتجنب الحرب لاحت أمام الدول العربية، سواء بالبناء على الموقفين الألماني والفرنسي أو لتوحيد الموقف العربي الضاغط على رأس النظام العراقي للتنحي، بينما يرى تيار **آخر**، أنه لم تكن هناك أية فرصة وأنه لم يكن بوسع أحد، سواء العالم العربي أو غيره، أن يفعل أكثر مما فعل، وأن الحرب آتية لا محال[٩١].

وفي حين عبَّرت مشكلة اغتصاب فلسطين منذ منتصف القرن العشرين عن أخطر أزمة تواجه النظام العربي بعد فقد أحد أجزائه وقبل أن يتوافر له بناء كينونته

---

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

(٨٩) انظر تعقيب حسن نافعة على: المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٩٠) عبد الوهاب حميد رشيد، **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**، الدراسات الاقتصادية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤)، ص ١١٥ ـ ١٤٣.

(٩١) انظر تعقيب نافعة على بحث: بلقزيز، المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

ونيل استقلاله، فإن أزمة احتلال العراق تشكل أخطر أزمة تواجه النظام العربي منذُ إنشائه عام ١٩٤٥ تجاه احتلال واحد من أعضائه بعد حوالى سبعين عاماً على تجسيد كينونته ونيل استقلاله.

يلاحظ على النظام العربي ممثلاً في الجامعة العربية أنّه نشأ في ظلّ الاحتلال البريطاني للمنطقة وتحت رعايته. وإذا كانت بريطانيا حاضرة في الجامعة العربية منذ نشأتها الأولى، فإن الولايات المتحدة أصبحت كذلك تحتل المكانة الأولى فيها مع الاحتلال الأمريكي للخليج ومحاولة السيطرة على عموم المنطقة العربية. واستمرت الأنظمة العربية منذ نشوئها في ظلّ المحتل وحتى بعد الاستقلال الرسمي، بعامة، معتمدة في وجودها على قوى خارجية في غياب قوتها الداخلية نتيجة تغييب مشاركة القوى الشعبية الفاعلة[٩٢].

لعلّ واحدة من أكثر الدروس التي يمكن استخلاصها من تلك الأزمات هي أن نواحي القصور التي واجهت النظام العربي في أزماته السابقة لم تكن في الآليات التي اعتمدها، بل إن المشكلة الأخطر تجسّدت في استمرار البون الشاسع بين هذه الآليات وبين الرغبة و/ أو القدرة على تنفيذها. من هنا كمنت واحدة من نقاط الضعف القاتلة للنظام العربي الرسمي في الفجوة المتسعة بين القول والفعل، ومن ثمّ استمرار تآكل قدرات هذا النظام بفعل استمرار الجمود السياسي الداخلي والخضوع المتعاظم للعامل الخارجي[٩٣].

سمة أخرى لكيفية مواجهة النظام العربي لأَزماته تجسدت في ردود فعل، أي إنها لم تقم على أساليب منهجية تسبق الحدث/ الأزمة، بل جاءت دوماً كخطوة تالية عليها، بهدف التكيف معها وليس تغييرها والعودة إلى نقطة البداية على الأقل. من هنا صاحبت نتائج هذه الأزمات سلسلة من التراجعات لتبلغ أسفل درجاتها في مرحلتها الحالية، ولتؤول الأوضاع العربية إلى فرض أوامر خارجية واجبة الطاعة والتنفيذ على هذه الأنظمة التي لا تملك من الغطاء وشروط البقاء سوى القوة الخارجية ذاتها.

وقعت الأزمة العراقية في ظلّ ظروف تختلف عن ظروف الخمسينيات

---

(٩٢) قارن: تعقيب مهري على بحث: بلقزيز، المصدر نفسه، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢؛ أحمد يوسف أحمد، «النتائج والتداعيات على الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣١٩، وحسيب، «حوار حول مستقبل العراق،» ص ٨.

(٩٣) أحمد، المصدر نفسه، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٨.

والستينيات حيث كانت الحركة التحررية في الوطن العربي في تصاعد تحت مظلة قيادات كارزمية مؤثرة في حركة الجماهير، كما وقعت الأزمة في ظلّ انقسام عربي قادت آثاره إلى شلل النظام العربي في مواجهته. ويكمن هذا الانقسام في المواقف العربية بالعلاقة مع أربع مشكلات محورية، **أولاها** عالمية ترتبط بالولايات المتحدة وسياستها؛ **ثانيتها** محلية/ قطرية تتعلق بهشاشة الأنظمة العربية أمنياً وسياسياً واقتصادياً؛ **وثالثتها** عربية ـ عربية تتجسد في الوضع المتهالك للعلاقات البينية العربية؛ **ورابعتها** الأكثر أهمية، الفجوة المتسعة القائمة بين الأنظمة الحاكمة وبين جماهير الناس في ظروف العلاقة المتردية بين الحاكمين وبين المحكومين. من هنا كان النظام العربي في أسوأ حالاته عندما نشبت الأزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين العراق في أعقاب أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر. ويمكن القول أيضاً إن أزمة غزو الكويت التي بقيت حية في آثارها وتداعياتها التي غذتها قيم الثأر القبلية للسلطات المعنية، أدّت أخطر الأدوار في استمرار تحريك الأزمة العراقية حتى وقوع العدوان والاحتلال[(٩٤)].

ويرتبط بمشكلة عجز النظام العربي حيال الأزمة العراقية أن الأنظمة العربية أصبحت موزعة بين **فئة** تعتمد مباشرة على الولايات المتحدة للحفاظ على أمنها وفق اتفاقات معروفة ومعلنة، وفئة **ثانية** معتمدة أيضاً على الولايات المتحدة في الحصول على قدر من المساعدات المالية والعسكرية، وفئة **ثالثة**، بالرغم من أنها لا تعتمد على القوة العظمى من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، إلا أنها لا تختلف عن البقية في هشاشة قدراتها السياسية الداخلية بفعل احتكار السلطة وتهميش القوى الوطنية الفاعلة، وشيوع حالة الخوف من مصير مشابه في حال الاعتراض على السياسة الأمريكية[(٩٥)].

لقد أوجدت واقعة الاحتلال وضعاً جديداً وآثاراً واضحة على النظام العربي، بحيث يمكن أن يفضي إلى نفي فكرة وجود نظام إقليمي عربي أساساً، لأن وجود قوة عظمى داخل المنظمة الإقليمية ينفي عنها صفة «النظام الإقليمي»، كما إن غياب إحدى الدول الرئيسة في هذا النظام (العراق) في ظروف انتقال سيادته إلى القوة المحتلة يمكن أن يهز من الأساس فكرة النظام الإقليمي العربي، وهو ما يؤكده المسؤولون في الإدارة الأمريكية، حيثُ أخذوا بعد احتلال العراق يروجون بأن وضعاً جديداً قد نشأ في المنطقة وعلى الدول العربية أن تتكيف مع هذا الوضع،

---

(٩٤) قارن: المصدر نفسه، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

وذلك باتجاه زيادة إخضاعها لأوامر واشنطن. وهكذا تداعت «مبادرات» التغيير على الحكام العرب من الإدارة الأمريكية وغيرها، وآخرها مشروع «الشرق الأوسط الكبير» ـ في فكرته القديمة ولفظته الجديدة ـ ما يضع المنطقة العربية بين خيارين: إطار خارجي «شرق أوسطي» بما يعنيه من إلغاء النظام العربي وفرض إصلاحات تحقق مصلحة الخارج، أو نهضة عربية داخلية إصلاحية شاملة من فكرية ـ ثقافية وسياسية ـ اجتماعية واقتصادية تتطلب انطلاقها من القاعدة ـ القوى الوطنية. وهكذا يمكن الافتراض أن صفة الرخاوة لازمت النظام العربي منذُ نشوئه ومهّدت للأزمات والكوارث التالية ليصل إلى أدنى درجات ضعفه بتعبيد الطريق أمام محاولات التدخل الأمريكي المباشر لتقود بسهولة إلى «اختفاء» أو «تآكل» النظام العربي في زمن ليس بالطويل، وبالتالي تصبح تداعيات احتلال العراق على النظام العربي مرادفة لاختفائه وتآكله كإطار للتفاعلات بين الدول العربية[٩٦].

وعموماً، إذا قبلنا بالرأي القائل إن القوة العظمى متمثلة في المملكة المتحدة في المرحلة الأولى والولايات المتحدة في المرحلة التالية اختصت بالمقعد الأول في الجامعة العربية منذُ نشأتها ومن خلال وكلائها من أنظمة عربية مرتبطة بها، عندئذ جاز القول إن النظام العربي لم يكن له وجود إلا في سياق تسميته الشكلية.

٢ ـ العراق ودول الجوار العربية

تتسم العلاقات العربية ـ العربية عموماً بالضعف والتنافس والتدخل في شؤون بعضها. علاوة على مشكلة التبعية التي تؤثر في قرارات ومواقف هذه البلدان وتحد كثيراً من قدراتها على بلوغ مستوى مرْضٍ من التعاون بينها، كما إن حصيلة حرب الخليج (عام ١٩٩١) قادت إلى تشتيت البقية الباقية من جهود التضامن العربي مقابل ضمان الحضور الأمريكي المكثف في المنطقة.

تعتبر مصر وسوريا من البلدان العربية الفاعلة في السياسة الإقليمية للمنطقة. حاول النظام العراقي ـ في أعقاب دخول مصر اتفاقية كامب ديفيد والاعتراف بإسرائيل ـ احتلال موقع مصر وقيادة القرار العربي. إن حالة التنافس تُفسر كثيراً من المواقف والقرارات التي اتخذت ضدّ العراق وبخاصة منذُ غزو الكويت. بينما اتسمت العلاقات العراقية ـ السورية بالقطيعة والعداء لأسباب تتعلق بمواقف شخصية وأيديولوجية وسياسية أدت إلى تدهور هذه العلاقات وإيقاف ضخّ النفط العراقي عبر الخطّ الممتد إلى سوريا، وإغلاق الحدود بينهما قرابة عقدين من

---

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

الزمن، في حين بقيت العلاقات السياسية العراقية ـ الأردنية متقلّبة رغم استمرار العلاقات الاقتصادية[٩٧].

العلاقات العراقية ـ السعودية اتسمت بالجفاء منذُ ظهور العربية السعودية التي قامت بعد سيطرة آل سعود على الحجاز وطرد حسين والد فيصل ملك العراق. وشكلت السعودية وحركتهَا الوهابيّة تهديداً مباشراً للبلاد بعد هجماتها على بعض المدن العراقية المقدسة. استمرّت هذه العلاقات في حالة جفاء لغاية نهاية العهد الملكي العراقي، كما إن الحكومات الجمهورية في العراق اتخذت طريقاً معاكساً للطريق السعودي الذي عُرف عنه تعميق ارتباطه بالحليف الغربي. وعلى الرغم من محاولات نظام البعث تحسين موقعه بالعلاقة مع بلدان الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية منذُ منتصف السبعينيات ـ هذه المحاولات التي كانت أحد أسباب تخريب الجبهة الوطنية ـ إلا أن النظرة السعودية والخليجية، بعامة، إلى العراق بقيت تقوم على الريبة والشكّ. وكانت السعودية إحدى البلدان الخليجية الرئيسة التي شجعت العراق على الدخول في حرب الثماني سنوات مع إيران بُغية إنهاك الطرفين، كما إنها أدّت دوراً محورياً في أزمة الخليج بسرعة دعوتها لـ ـ «الأصدقاء» ـ التحالف الغربي. وتشكل السعودية كذلك أحد الأطراف الفاعلة في التدخل في الشأن العراقي الداخلي، حيث إنّ النقود تدفقت من السعودية لتمويل الأطراف المذهبية المناصرة وتجنيد الأتباع، بخاصة، في المنطقة الآمنة الكردية ودفع مبالغ إلى العوائل والمنظمات المؤيدة للدعوة الوهابيّة[٩٨].

اتسمت العلاقات العراقية ـ الكويتية في أفضل مستوياتها بالشك والريبة وعدم الثقة[٩٩]، فالطرف العراقي نظر إلى الممارسات والمواقف الكويتية كونها موجهة بدعم خارجي وعلى نحو دائم لإلحاق الأذى بالعراق، بينما قامت نظرة الكويت باستمرار على الخوف وعدم الثقة. أما القضايا الفعلية الرئيسة التي تتحكم في هذه العلاقات فتتلخص في: الحدود، النفط، التبعات المالية، فالحدود القائمة تعمل على خنق العراق وعدم وصوله إلى مياه الخليج. من هنا كانت مطالبة العراق باستمرار بضرورة حصوله على منفذ للبحر. أما قضية النفط فتتمثل في احتياطي العراق من نفط الرميلة حيث يقع

---

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ و٣٣٠ ـ ٣٣١، وبلقزيز، المصدر نفسه، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥.

(٩٨) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، «السياسة العراقية السعودية،» **الحياة**، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٠.

(٩٩) لمزيد من الإطلاع على عدد من الدراسات المنشورة في ما يخص العلاقات العراقية ـ الكويتية، انظر على سبيل المثال: مصطفى الفقي، «نحو منظور جديد لمستقبل العلاقات العراقية ـ الكويتية،» **الحياة**، ١٢/ ٩/ ٢٠٠٠؛ محمد الرميحي، «نحو فهم حقيقي لمستقبل العلاقات العراقية ـ الكويتية،» **الحياة**، ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٠، وعبد الله الأشعل، «مقترحات مستقبل العلاقة بين الكويت والعراق،» **الحياة**، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠.

أكثر من ٩٠ في المئة منه في الأراضي العراقية. وهناك ادعاءات لا تخلو من الحقيقة بأن الكويت قامت بسرقة النفط من هذا الحقل في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية[١٠٠]، بل إن الكويت باشرت محاولاتها بعد حرب الخليج لبناء مشروعاتها المستقبلية لاستغلال هذا النفط بطاقات إنتاجية ضخمة. يُضاف إلى ذلك أن ترسيم الحدود في أعقاب حرب الخليج زاد من القنابل الموقوتة مستقبلاً في وجه العلاقات العراقية ـ الكويتية. وبحسب خبير مستقل: إن لجنة الأمم المتحدة بمنحها فائدة الشكّ في التفسير التاريخي للخصم في مسألة الحدود أشعلت نيران توترات سياسية أخرى في المستقبل، كما إن القبول بالقرار العقابي الأمريكي الصادر باسم الأمم المتحدة في رسم الحدود بين البلدين، أساء إلى النظام الكويتي كثيراً بالنسبة إلى العلاقات المستقبلية مع العراق[١٠١].

والحصيلة الأخرى التي ترتبت على هذه العلاقات هي المطالبة الكويتية باسترداد المعونات المالية التي قدمها النظام الكويتي للنظام العراقي في أثناء حرب الثماني سنوات مقابل مطالبة الأخير بإلغائها لأسباب ترتبط بدوافع الحرب ذاتها، علاوة على مطالبته بتعويضات عن سرقة نفط الرميلة. المفارقة أن مواقف الكويت والسعودية لم تتغير تجاه شعب العراق بعد الاحتلال وزوال النظام العراقي، حيثُ استمرّ البلدان متمسكين بالحصول على تعويضات حرب الخليج على رغم الأوضاع المزرية التي تواجه العراق والعراقيين!

رابعاً: السياسة الخارجية المنشودة

لا تقل أهمية بناء علاقات خارجية مستقرة عن أهمية بناء الاستقرار الداخلي، فالسلام الداخلي يصعب فصله عن السلام الخارجي، كما إن قيم الديمقراطية في ذاتها تقوم على مبادئ العدل والسلام ولن تستقر في غياب سياسة خارجية سوية. وهذا يتطلب دراسة كيفية إعادة صياغة الخطاب السياسي الخارجي للعراق على نحو سلمي وهادئ بعيداً عن الصراخ والتحديات وفي سياق ثلاث قنوات هي: العلاقات الدولية، العلاقات العربية، وعلاقات الجوار.

تتطلب إدارة العلاقات الدولية أن تستند إلى قبول والتزام دقيقين بالمواثيق

(١٠٠) انظر مداخلتي خير الدين حسيب وبرهان غليون، ص ١٦٨، ١٩٨ و٢٤٧ على التوالي في: **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩١).

(١٠١) Hashim, «Iraq's Regional Policies in the 1990s: From Regional Superpower to «Super-pauper»,» p. 94.

الدولية والعمل من أجل تعزيز السلام وعدم التعرض للأمور التي تشكل شأناً داخلياً للدول الأخرى، كما إن التعامل الناجع مع الأوضاع الدولية وهذا الانفتاح العالمي لا يتحقق بالانغلاق عليها، بل من خلال فهمها والتعامل معها من منظور استراتيجي مرن يقوم على أساس الواقعية المبدئية بالعلاقة مع الأهداف العامة المرسومة وفي سياق الاستفادة المتبادلة من هذه العلاقات لصالح التوجه الداخلي.

ويرتبط بذلك بناء العلاقات الخارجية وفق دبلوماسية القناعة والإقناع وبحسب القدرات الإنتاجية لاقتصاد البلاد من منظور ينسجم مع التنمية الموجهة نحو الداخل ويتحاشى الانغلاق على الخارج ويمنع الانفتاح غير المنضبط والتوجهات الاستهلاكية التبذيرية أو الانفتاح غير المرتبط بأهداف مسيرة التنمية. ومع تطور القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني تتطور كذلك التعاملات الخارجية للبلاد على نحو متزايد ومتصاعد وبما يحقق المزيد من المنفعة لصالحها، ولصالح الأطراف المعنية وعلى نحو أقرب إلى التكافؤ.

بكلمات أكثر دقة، تتطلب مهمة دعم السياسة الخارجية، أن تسير معها وبخطوات أسرع عملية التنمية الاقتصادية وتنويع هيكل الاقتصاد العراقي لتحسين وتطوير موقع العراق في الساحة الدولية، ذلك أن التعامل سواء كان فردياً على مستوى أشخاص أو دولياً، يقوم عادة على مركز الشخص في مجتمعه ومركز الدولة في مجتمعها. وهذا المركز يتحقق من خلال العلم ـ التنمية الذي يولد القدرة والقوة، وعندما لا تساوي قيمتنا وقدراتنا أكثر مما كانت في ماضينا السحيق وحضاراتنا الأولى، عندئذ نكون أمام كارثة حقيقية كما نحن بالفعل، وهذا ما أكده الكاتب العربي المصري محمد حسنين هيكل(١٠٢).

من المهمات الأولى للعلاقات العراقية الدولية هي العمل باتجاه إلغاء آثار حرب الخليج والالتزامات الثقيلة التي فُرضت على البلاد، علاوة على أعمال التدمير التي ألحقتها دول التحالف في البنية التحتية العراقية. وذلك بالعمل على خلق بيئة دولية موائمة توفر تربة صالحة لمساعدة العراق على النهوض وإعادة بنائه. يُضاف إلى ذلك امتناع العراق عن استقطاع جزء من عوائده النفطية إلى صندوق التعويضات، وقيام الحكومة العراقية بالإعلان عن عدم شرعية قرار التعويضات التي صدر عن مجلس الأمن، لأن القرار مشوب بالبطلان والمجلس غير مُخول أصلاً إصدار قرارات من هذا النوع، لكونها ليست من واجباته أو اختصاصاته. واستصدار قرار قضائي من محكمة

---

(١٠٢) انظر المقابلة التي أجرتها قناة الجزيرة مع الكاتب المصري محمد حسنين هيكل في تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

عراقية مختصة أو إصدار تشريع يقضي ببطلان هذه الاستقطاعات. يُضاف إلى ذلك المطالبة بدفع تعويضات إلى العراق عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمنشآت الاقتصادية الحيوية والتراث والآثار العراقية، إضافة إلى الخسائر البشرية، بما لا علاقة به بالعمليات العسكرية من جانب دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[(١٠٣)].

وبالرغم من العوائق العميقة الجذور في النفس العراقية ـ العربية، ومشاعر الكراهية والعداء القائمة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وبخاصة السنون الطويلة من الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل على حساب حقوق شعب فلسطين، علاوة على قناعة العراقيين بعامة أن حرب الخليج التي قادتها واشنطن وما أعقبها من الحصار استهدفت تدمير القدرات الاجتماعية ـ الاقتصادية لشعب العراق، يضاف إلى ذلك المآسي التي جرتها الحرب الأمريكية واحتلالها للبلاد على المجتمع العراقي من تخريب ودمار وفضائح المعتقلات وقتل المدنيين، إلا أن الولايات المتحدة ـ باعتبارها الدولة العظمى الوحيدة في العالم في الأمد المنظور، وكونها الأكثر تفوقاً في مجال التكنولوجيا والثورة المعلوماتية وزعيمة العالم الغربي والطرف الأقوى في الأزمة العراقية ـ هذه الاعتبارات تضع بدرجة عالية مفاتيح حلول هذه الأزمة بيدها أو الطرف الأكثر تأثيراً في حلها بطريقة سلمية توفر ظروف الصداقة بدلاً من العنف والكراهية.

وبذلك يكون من الصعب تجاهلها والاستمرار في تحديها، على الرغم من أن العلاقات العراقية ـ الأمريكية في الفترة اللاحقة ستعتمد وإلى درجة واسعة على مدى التزام أمريكا إعادة السلطة والسيادة للعراقيين بصورة كاملة والمساعدة على بناء نظام دستوري وانتخابات نزيهة توفر وتسهل السير على طريق التحول الديمقراطي، علاوة على جدية محاولاتها تخليص العراق من أعباء حرب الخليج والحرب الأخيرة وإعادة بنائه، بل والمساعدة على حلّ المشكلات القائمة مع جيرانه. وفي غير ذلك فإن طريق

---

(١٠٣) عبد الأمير الأنباري: «التعويضات،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٩٤٧ ـ ٩٤٨؛ «التعويضات المفروضة على العراق: الجوانب القانونية والمضاعفات المالية للتعويضات المفروضة على العراق بواسطة مجلس الأمن،» ورقة قدمت إلى: **برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق»** (بيروت: المركز، ٢٠٠٥)، و«العراق..إلى أين؟ (ملف): التعويضات،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥ (تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، ص ١٣٣، وهانز كريستوف فون سبونيك، **تشريح العراق: عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو**، ترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٣١ ـ ٢٣٣.

العنف سيستمر، والمقاومة بجميع أشكالها بما في ذلك المقاومة المسلّحة ستتواصل، والكراهية العالية للعراقيين تجاه الولايات المتحدة ستبقى متصاعدة، والأخطر من ذلك أن الاستقرار السياسي في العراق، بل والمنطقة عموماً، سيكون مطلباً نادراً. وفي غياب الاستقرار تزول أو تضعف القدرة على مواصلة عملية التنمية وإعادة الإعمار وتبتعد مهمة بناء السلام الاجتماعي، وتصبح المسيرة الدستورية والتحول الديمقراطي أكذوبة على لسان العراقيين، كما هو حاصل حالياً.

إن الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية للعراق في المنطقة المشرقية والعربية من جهة، وحاجته إلى قطع الحبال التي تشده إلى آثار تلك الحروب وتوفير فرص إعادة بنائه من جهة أخرى، يمكن أن تدفع الولايات المتحدة والعراق إلى الالتقاء. ولا يعني هذا الالتقاء بالضرورة تنازلاً أمريكياً أو خضوعاً عراقياً، بل رغبة مشتركة في إيجاد نقاط التقاء مشتركة تحققان عندها مصالحهما المشتركة. ولكن سيبقى هذا الاحتمال معتمداً، ضمن أمور أخرى، على عدد من العناصر الرئيسة المحركة يتقدّمها حرص الولايات المتحدة والعالم الغربي عموماً على المساعدة في بناء الاستقلال الفعلي للعراق وسيادته بعيداً عن فرض زُمر موالية وانتخابات مزيفة كما حصل في العهد الملكي ويحصل الآن. وبالمقابل فالعراق الجديد مطالب بتطوير خطاب سياسي متحضر لنظام دستوري ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ومبادئ العلاقات الدولية باتجاه التعاون والمنفعة المتبادلة والسلام العالمي.

والعراق باعتباره جزءاً من الوطن العربي، له أهدافه في التعاون والتكامل والوحدة، إلا أن التجارب الماضية دلّت على أن الوحدة حتّى وإن تحققت من قبل أكثر الأطراف صدقاً وموثوقية، تبقى مكشوفة في غياب المشاركة الحقيقية وفي غياب مسيرة التنمية المشتركة وبناء المصالح المتبادلة والمتشابكة اقتصادياً واجتماعياً. إذاً الديمقراطية وبناء المصالح الاقتصادية المشتركة (المشروعات العربية المشتركة) لا بُدَّ من أن تكون محور سياسة العراق العربية الجديدة وخطابه الوحدوي. وهذه كُلّها في ظلِّ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ورفض استخدام القوة في حلِّ المشكلات العالقة لصالح التعامل السلمي.

وهكذا يتطلب الدور الجديد للعراق تجاه الوطن العربي التوجه وفق مبادئ جديدة تقوم على تعزيز القدرات الإنتاجية المشتركة بكل قنواتها، تتقدمها الاحتياجات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات: الغذاء والكساء والسكن والصحة والتعليم. يضاف إلى ذلك المشروعات العربية المشتركة في القطاعات الزراعية ـ الصناعية ذات الآثار التكاملية الاقتصادية ـ الاجتماعية الواسعة، علاوة على دعم المؤسسات المشتركة العربية الرسمية والخاصة الهادفة إلى بناء ثقافة ديمقراطية، بخاصة

منظمات المجتمع المدني وتعزيز علاقاتها في شكل اتحادات محلية وعربية. والمسألة الأخرى التي لا تقل أهمية هي تشجيع ودعم مسيرة التحديث الفكري ـ الحضاري وإعادة بناء الإنسان في الوطن العربي المشارك في عملية التنمية وثمارها.

علاقات الجوار هي الأكثر تعقيداً في صلات العراق الخارجية والأخطر آثاراً، فهذه العلاقات شهدت حربين كارثيتين أنهكت البلاد وأعادت قضية التحرر في المنطقة العربية إلى الوراء عقوداً عديدة. وبالرغم من أن الحرب الأمريكية الأخيرة واحتلال البلاد انطلقت من **معظم دول الجوار وغير الجوار العربية و/ أو بمشاركتها**، فإن هذه العلاقات تنتظر من العراق الجديد التعامل معها على أساس احترام علاقات الجوار وممارسة دبلوماسية هادئة طويلة النفس لتعزيز أسس سليمة لهذه العلاقات وإزالة آثار الجروح ـ التي ستستمر فترة غير قصيرة ـ باتجاه بناء الثقة المتبادلة.

مشكلة المياه وآثارها الخطيرة على الزراعة والناس وتنمية البلاد تشكل أخف هذه المشكلات، بالرغم من الأهمية العظيمة لهذا المورد الحيوي باعتباره شريان حياة البلاد. ذلك لأن العلاقات العراقية ـ التركية تميزت بدرجة طيبة من النمو والاستقرار النسبي علاوة على المصالح الاقتصادية المتبادلة التي يمكن أن تساعد على إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة. يضاف إلى ذلك أن هذه المشكلة تواجه بلداً عربياً آخر (سوريا)، ما يساعد على تنسيق مواقف البلدين لصالح تعميق علاقات الجوار مع تركيا والاتفاق على حصص المياه مع أهمية ضمان أسباب الأمن والاستقرار في الحدود المشتركة، كما إن تصحيح العلاقات الأمريكية ـ العراقية سيساعد مباشرة على إيجاد حلول دائمة لهذه المشكلة الخطيرة بحيث تضمن حاجة العراق وحقوقه من مياه دجلة والفرات.

تعاني علاقات الجوار مع إيران من نقاط اختناق شديدة بسبب حرب الثماني سنوات التي عمّقت المشكلات القائمة بينهما، إلا أن حاجتهما معاً إلى البناء الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي، توفر نقاط ارتكاز عديدة من أجل الوصول إلى حلول مناسبة لمشكلاتهما من حدودية ومائية، وبما يقود إلى ضمان السلام وتحقيق المصالح المتبادلة والمتكافئة بين الطرفين.

علاقات الجوار بين العراق والكويت استمرّت قلقة غير مستقرة، عبّرت في جانبها الكويتي عن الحذر وعدم الثقة واللهاث وراء الحماية الخارجية، وقامت في جانبها العراقي على القناعة بالإساءة والضرر. إن المشكلة المحورية في هذه العلاقات هي أنها أخفت على الدوام نقاط اختناق قابلة للانفجار. وفي غياب الديمقراطية التي تسمح على الأقل بإجراء المناقشات العامة التي تتطلبها معضلة العلاقة بين الطرفين، استمرّت هذه المشكلات في التضخم مع مرور الزمن من دون إيلائها حقها من

الدراسة والمعالجة الكلية والشاملة، ولتصبح ساحة مكشوفة للتدخلات الأجنبية.

وكما كانت الحماية الخارجية وسيلة النظام الكويتي في مواجهة هذه المعضلة، فإن القناعة بالإساءة والضرر، بضمنها الشعور العراقي بالتهديد الخارجي، ساهمت في تصعيد هذه المشكلات حتى انفجارها. والأكثر من ذلك أن مسألة الحدود جزء من المشكلة وليست كلها، علاوة على أن الترسيم الإجباري للحدود بين الطرفين بموجب قرار المنظمة الدولية وفي سياق الضغط الأمريكي، قُصِدَ منه كُلّ شيء إلا الحلّ الذي يحقق مصالح الطرفين. وهكذا تزايدت القوة التفجيرية المستقبلية لهذه القنابل الموقوتة في علاقاتهما.

لم يكتفِ النظام الكويتي بالمشاركة الفاعلة في تمويل حرب الخليج (عام ١٩٩١) بمليارات الدولارات النفطية بما سببتها من قتل وتدمير وما آلت إليه حالة الشعب العراقي من حصار لغذائه ودوائه، بل استمرّ وبشكل مكشوف في العمل تحت العباءة الأمريكية سواء في مجال تشديد الحصار أو مزاعم أسلحة الدمار الشامل أو التدخل المستمر في الشأن العراقي، ولغاية المشاركة الفاعلة مرة أخرى في تسهيل ظروف الحرب على العراق، إذ ساهم النظام الكويتي بكل قواه السياسية والمالية في دفع الولايات المتحدة إلى شنّ الحرب مرة أخرى على العراق واحتلاله. وتجاوزت مشاركة النظام الكويتي تمويل تكاليف الحرب بمليارات الدولارات إلى تعويض عوائل الجنود الأمريكيين القتلى بمبالغ سخية، وهي التي شكلت ثمناً للمرتزقة في قتل عشرات الآلاف من العراقيين، عسكريين ومدنيين. ولقد تجاوزت هذه المساهمة وضع المطارات وتوفير التسهيلات اللوجستية للقوات الغازية إلى أن تصبح أرض الكويت نقطة ارتكاز لتجمع هذه القوات وانطلاقها نحو احتلال البلاد. ولوحظ العديد من العناصر الرسمية الكويتية وهم يرافقون القوات المحتلة كأدلاء ومساهمين فعليين. وشاركوا في تخريب مؤسسات الدولة ونهب ممتلكاتها وسرقة آثارها، وتخريب البنية التحتية للصناعة النفطية وسرقة النفط وبخاصة في المناطق الجنوبية.

يضاف إلى ذلك انتشار الأخبار عن الدور الكويتي في الاصطفاف مع المخابرات الأمريكية والصهيونية في تصفية علماء العراق. وأيضاً المشاركة الفعالة في تعذيب وإهانة المعتقلين العراقيين والفضائح التي تمّ الكشف عن جزء صغير منها في معتقل أبو غريب. وأخيراً، فقد شاهد الكثيرون من على شاشات بعض الفضائيات الملصقات والكتابات الجدارية في أم قصر وهي تعبر عن الحقد والثأر القبلي من قبيل «اليوم ثأرك يا كويت»! وحتى بعد زوال النظام العراقي واحتلال البلاد أصرّ النظام الكويتي، كما سبقت الإشارة، على تعويضاته من قوت الشعب العراقي. هذا التوجه يفسر بوضوح أن هدف النظام الكويتي كان وما يزال تدمير شعب العراق.

في ندوة «العراق ودول الجوار»، التي نظمها «مركز الخليج للأبحاث» في دُبي، كشف استطلاع مشترك بين «مركز الدراسات الدولية» في جامعة بغداد و«مركز دراسات الشرق الأوسط» في ديترويت في الولايات المتحدة، شمل عيّنات من مختلف مناطق العراق من البصرة حتّى الموصل، أن أكثر من ٩٠ في المئة من المستطلعة آراؤهم، يعتبرون «دور الكويت في تدمير العراق وايذائه يأتي في المرتبة الثانية بعد أمريكا، تليها إسرائيل ثُمّ إيران»[١٠٤].

قد يتواصل النظامان العراقي والكويتي في ظلّ تبعيتهما المشتركة، ولكن من الواضح أن تصرفات النظام الكويتي على مدى ثلاث عشرة سنة وحربين مدمرتين، قد رتبت استحقاقات ضخمة للشعب العراقي على النظام الكويتي[١٠٥].

وختاماً، وفي ما يخص العلاقات العربية ـ العربية بعامة، فإنها أكثر ثباتاً ومنعة وديمومة في معالجة المشكلات البينية بطريقة تمكّن كل طرف من أن يكون عضداً وسنداً للطرف الآخر وعوناً له لا عليه، كما إن فكرة تحويل المناطق الحدودية المتنازع عليها إلى مناطق إدارة مشتركة (المشروعات المشتركة)، مسألة تستحق الدراسة على مستوى مختلف المشكلات القائمة في المنطقة العربية. «إن قضايا النفط والمال والأرض والحدود والتسهيلات قابلة للحل في وجود النوايا الصادقة بين الأطراف المعنية. فإذا كانت التسهيلات النفطية والمالية وتسهيلات القواعد البحرية والبرية ممكنة بين عرب وغرب فلماذا لا تكون ممكنة بين عرب وعرب؟»[١٠٦].

---

(١٠٤) محمد عارف، «الفكر الأكاديمي العراقي يعيد اكتشاف الدولة،» **الاتحاد** (نيسان/أبريل [٢٠٠٥]).

(١٠٥) المعلومات الواردة بشأن مساهمة النظام الكويتي في الحرب الأخيرة وردت في العديد من الصحف والفضائيات المعنية. أما مشاركة عناصر رسمية كويتية في تعذيب المعتقلين العراقيين، انظر: «شهود يؤكدون مشاركة كويتيين في تعذيب المعتقلين وتدمير المؤسسات،» شبكة أخبار العراق للجميع، ٥/٧/٢٠٠٤.

(١٠٦) رشيد، **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة**، ص ١٥٩.



الفصل السابع

المجتمـــع المدنـــي



يجسد المجتمع المدني القائم وفق الأسس الحضارية رسالة اجتماعية ومدرسة وطنية باتجاه نشر قيم المبادرة والتطوعية والخيرية وحب البشرية والتوفيق بين المصالح المتباينة من أجل الصالح العام وتشجيع الحوار وقبول، بل وتشجيع الاختلاف، وتدريب الأعضاء على الممارسة الفعلية للقيم الديمقراطية وتخريج القادة لتغذية البنية المؤسسية. وهو عين ساهرة على ضمان الحرية وتنميتها في سياق نشاط منظماته الاجتماعية المستقلة ذاتياً عن الحكومة، كما إنّه القاعدة التي تساهم بفعالية في إعادة بناء الأعمدة الأربعة الأساسية للبيئة الاجتماعية: التعامل السلمي، العلنية، التعددية، النسبية.

من هنا كانت منظماته تقوم على العضوية الأفقية، أي على الأسس الوطنية بعيداً عن المواصفات الوراثية أو المكتسبة بالعادة أو بالتقليد، وبناء الولاء للوطن قبل الولاء للجماعة. باختصار إنّه النصف المتلاحم والوجه المشرق للعملية الديمقراطية.

أولاً: الجوانب المفاهيمية

هناك اتفاق على أن فكرة المجتمع المدني حديثة نسبياً، ظهرت وتطورت على أيدي الفلاسفة الأوروبيين منذ القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر[1]، بينما وجدت باكورة تطبيقاتها في العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية) منذ منتصف القرن التاسع عشر[2].

غاب مفهوم المجتمع المدني حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وعاد إلى دائرة الجدل السياسي بعد زوال الفاشية. وساهم في تطوير أدبياته، بخاصة من وجهة النظر الماركسية، الفيلسوف والزعيم الشيوعي الإيطالي أنطونيو غِرامشي (١٨٩١ ـ ١٩٣٧).

---

(١) كريم أبو حلاوة، «إشكاليات نشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني في المجتمع العربي المعاصر،» **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٩١ (آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٢) Brian O'Connell, *Civil Society: The Underpinnings of American Democracy*, foreword by John W. Gardner, Civil Society Historical and Contemporary Perspectives (Hanover, NH; London: University Press of New England, 1999), p. 124.

وكان السؤال الذي واجهه يتعلق بكيفية وصول الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية إلى السلطة، وإلى أي مدى يمكن أن تتلاءم استراتيجية الانقلاب ـ الثورة التي اتبعها البلاشفة في روسيا مع الظروف المتميزة للمجتمع الإيطالي؟ وقدم في هذا المجال أفكاراً مثيرة باتجاه تطوير مفهوم الثورة في الفكر الماركسي وممارسات الأحزاب الشيوعية. لاحظ أن تمركز السلطة الفردية/ النخبوية في روسيا القيصرية (والشرق عموماً) سهلت حركة الانقلاب ـ الثورة التي قادها البلاشفة الروس، في حين أن السلطة في المجتمع الإيطالي (والغربي عموماً) تقوم على تجزئة مراكز القوة وتعددها (اللامركزية) بحيث لا تسمح بقيام حركات انقلابية.

من هنا ركز على المجتمع المدني من خلال السيطرة الثقافية للأحزاب الماركسية ـ الاشتراكية وفي سياق جبهة عريضة (كتلة تاريخية) من أجل وصول الطبقة العاملة إلى السلطة وتحقيق التحول الاشتراكي. وهكذا نقل غرامشي نضال هذه الطبقة من حركة انقلابية ـ ثورية عنيفة لحظيّة مفاجئة، إلى ثورة ثقافية أيديولوجية سلمية في ظلّ جبهة تاريخية عريضة تضم الطبقة العاملة وحلفاءها في مجتمع مدني مفتوح تسوده علنية النضال[٣].

يتطلب هذا القطاع توافر عدد من الشروط التي تحظى بالقبول العام: التطوعية (Voluntary) عدم الربحية (النفع العام)، قطاع مستقل (الاستقلال الذاتي)، التوفيق بين المصالح المتباينة من أجل المصلحة العامة، تجسيد الفردية وحقوق المواطنة، المشاركة الجماعية، المحبة (حبّ الناس ـ البشرية) (Philanthropy) والخيرية، قبول الاختلاف والتنوع، التسامح واللطف، المساعدة المتبادلة (التضامن)[٤]. وذلك في وجود عقد اجتماعي مؤسسي (دستور) يوفر حكومة حاضنة لمختلف القوى والمصالح الاجتماعية، وتهيؤ فرص مشاركة متوازنة بطريقة تحمي الفرقاء كافة. ومن دون مثل هذه القوة المتبادلة المتوازنة فإن روابط المجتمع المدني لن تفعل سوى تسهيل حالات التجزئة. إن ربط حركة انتعاش منظمات المجتمع المدني ببنية دستورية، ناجم

---

(٣) أبو حلاوة، المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٢؛ جمال عمر، «غرامشي والمجتمع المدني،» **اليسار الجديد**، العدد ١ (٢٠٠٢)، ص ١٢١ ـ ١٢٢؛ كاميران الصالحي، **الديمقراطية والمجتمع المدني: دراسة تحليلية سياسية** ([د. م.]: مؤسسة موكريان للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص ١٢٥ ـ ١٢٦ و١٤٣ ـ ١٤٦؛ كارلوس نيلسون كوتينهو، «الإدارة العامة والديمقراطية عند رسو، وهيغل، وغرامشي،» **النهج**، [السنة ١٨]، العدد ٦٥ ([شتاء] ٢٠٠٢)، ص ١٠١ ـ ١٠٧، و Ralf Dahrendorf, *After 1989: Morals, Revolution, and Civil Society*, St. Antony's Series ([n. p.: n. pb.], 1997), p. 7.

(٤) عمر، المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٢٦.

من عدم قدرتها ممارسة مهامها الاجتماعية بطريقة سوية في ظلّ الأنظمة الاستبدادية. من هنا تشكل دولة القانون شرطاً مسبقاً ومحورياً لبناء الركائز الصحيحة لنمو مجتمع مدني بمفهومه المعاصر(٥).

يرتبط نمو وازدهار المجتمع المدني مباشرة بنمو قيم وممارسات الحضارة الحديثة بما في ذلك مبدأ الفردية، أي التعامل مع الفرد كما هو في شخصه بغض النظر عن انتماءاته. علاوة على درجة الحراك الاجتماعي من الأواصر والعلاقات المعنوية المجردة القبلية إلى العلاقات والأواصر النفعية ـ المادية التي تنتجها المدينة الحديثة، ومن العلاقات الشخصيّة (العائلية ـ الأبوية) إلى العلاقات الوظيفية. وهذا يعني التخلي عن التقاليد والعادات والأوهام القبلية مثل: التفوق والتفاخر والنقاء والتحدي والقوة والانتصار والهزيمة، ورفض الجمود والتقوقع لصالح التغيير والتطوير المستمر للحياة الاجتماعية. والتحول من القيم الأبوية للحاكم السيد أو الراعي ـ الرعية إلى سيادة الشعب، وبناء نظام متكامل للحياة تتأسس فيه علاقات إنتاج تتجاوز النمط البدائي الذي يخرج من الريف(٦).

تختلف فكرة التنظيم الذاتي لمنظمات المجتمع المدني عن التنظيم الذاتي القائم في المنظمات التقليدية، فالقبيلة تنظيم عمودي تضم في عضويتها أفراداً متجانسين على أساس العرق (الدَمّ) وترتبط العضوية فيها بالولادة والنسب، بينما تكون العضوية في منظمات المجتمع المدني مفتوحة لجميع المواطنين على أساس قدرات وكفاءات ومهارات مكتسبة. كذلك تختلف المؤسسة الدينيّة ـ الطائفة عن المجتمع المدني في كونها تقليدية تضم عناصر متجانسة (العقيدة) وتقوم عضويتها منذ الولادة.

والمجتمع المدني يتطلب الاستقلال عن إشراف الحكومة المباشر، والتنظيم التلقائي وقيم المبادرة. ورغم أنّه يرفع من شأن الفرد ويؤكد المذهب الفردي، لكنه ليس مجتمع الفردية، بل يقوم على التضامن عبْرَ شبكة واسعة من المنظمات. ومع أنّه لا يسعى للوصول إلى السلطة، وبالذات ما يتعلق بالمنظمات المهنية، فهي تقوم بدور

---

(٥) Mustapha Kamel Al - Sayyid, «A Clash of Values: US Civil Society Aid and Islam in Egypt,» in: Marina Ottaway and Thomas Carothers, eds., *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2000), p. 51.

(٦) انظر مقدمة سعد البزاز، في: علي الوردي، **في الطبيعة البشرية: محاولة في فهم ما جرى**، تقديم سعد البزاز (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ١٣، و Robert W. Hefner, «On History and Cross - Cultural Possibility of Democratic Ideal,» in: Robert W. Hefner, ed., *Democratic Civility: The History and Cross - Cultural Possibility of a Modern Political Ideal* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1998), p. 39.

سياسي غير مباشر، لأنها تمارس مهمة تنمية ثقافة الحقوق والواجبات بما يدعم أسس التحول والبناء الديمقراطي[٧].

وتعمل المنظمات التطوعية مع اتساعها في مجال الخدمات العامة والشؤون الاجتماعية على سحب أجزاء متزايدة من سلطة الحكومة. من هنا توفر فرصاً متزايدة لتعزيز آلية التعاون والتكائف الاجتماعي. وفوق ذلك التخفيف من غلّ السلطة والقوة، والحدّ من شهوة عناصر الحكم تحقيق المزيد من السلطة.

تعتمد حرية المجتمع على الدرجة التي يرغب فيها المواطنون أن يكون لهم أثر ودور في شؤون مجتمعهم. يقول سول ألينسكي (Saul Alinsky) «لا يستطيع الناس نيل حريتهم ما لم يرغبوا بالتضحية ببعض مصالحهم الذاتية لضمان حرية الآخرين. إن مشاركة المواطن تولّد قوة معنوية عالية في مجتمع يقوم على إرادة التطوعية»[٨].

يتطلب المجتمع المدني في مفهومه المعاصر «مواطنة فعّالة» تشكل أساس المشاركة وبناء المجتمع الطيب (Good Society). يذكر دايفيد ماثيوس(David Mathews) «نحن نتصور أن الجمهور معتمد على حكومة طيبة، لكننا نغفل أن الحكومة الطيبة بحاجة إلى جمهور طيب»[٩]. والنقطة المركزية في المجتمع الطيب هي إطلاق الحريات العامة في ظلّ سيادة القانون، وتحسين مستوى الوعي أفقياً وعمودياً من أجل حماية الناس من السيطرة التحكمية والمصالح الراسخة.

وتوفر المواطنة آلية العيش المشترك وسط التنوع والاختلاف، وتولد جانبي الواجبات والحقوق. من هنا يتحدد مفهوم «المواطنة الفعالة» بالمواطن المشارك في المجتمع السياسي الذي تقوم نظرته إلى الوطن على أكثر من مجرد الحصول على ثماره، أي إعطاء وزن أكبر للواجبات والالتزامات من الإصرار على الحقوق فقط. «لا تسأل ماذا يمكن للوطن أن يفعل لك، بل إسأل ماذا تستطيع أنت أن تفعل من أجل الوطن»[١٠].

تبدأ قائمة التزامات المواطنين، في الغالب، مع التصويت، فكلما زاد حضور المواطنين في الانتخابات والنشاطات السياسية عبّر ذلك عن فعالية المواطنة. وهكذا فإن وجود قاعدة إدراك عامة بالمصير المشترك تعزز فعالية المجتمع المدني. وجِدَ تسجيل

---

(٧) John A. Hall, «Genealogies of «Civil Society»,» p. 55, and Robert Wuthnow, «A Reasonable Role for Religion? Moral Practices, Civic Participation, and Market Behavior,» p. 128 in: Hefner, ed., Ibid.

(٨) O'Connell, *Civil Society: The Underpinnings of American Democracy*, p. 11.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١ ـ ٤.

لأهل أثينا يقول: سنناضل إلى الأبد من أجل المثل والأفكار المقدسة للمدينة. سنعمل على نقل هذه المدينة نحو الأفضل، وأكثر جمالاً مما كانت عند انتقالها إلينا. وفي محاولة متأخرة تمكن إدوارد غيبسون (Edward Gibson) من تشخيص أسباب عدم استمرار مواطني أثينا على ولائهم لتلك المبادئ والأهداف النبيلة، بقوله «. . . وأخيراً، أرادوا الأمن أكثر من الحرية. أرادوا حياة مريحة، فخسروها جميعاً: الأمن، الحياة المريحة، الحرية، لأنهم امتنعوا عن العطاء لمجتمعهم، وطالبوه بمزيد من العطاء، ورغبوا أكثر من أي شيء بالحرية، ولكن حرية التحرر من المسؤولية، وعندئذ توقفوا عن أن يكونوا أحراراً»(١١).

يؤكّد جيمس لوثر آدامز (James Luther Adams) على أن تجزئة القوة (Power)، وتوزيع السلطة (Authority)، أي اللامركزية (Decentralization)، عنصر جوهري في المجتمعات الصحية. إنه المفتاح المركزي للمجتمع الديمقراطي لكونه الآلية التي تحقق وتصون الحرية، إلا أن هذا الأمر يتطلب وعياً وطنياً حضارياً، وبناء حكومة قوية تضمن حفظ النظام (Order) وبالأهمية نفسها، تتطلب تجزئة السلطة وجود عقد اجتماعي مؤسسي لتوزيع السلطة بين جميع الفرقاء على نحو موازٍ وفي سياق المبادئ القانونية. ومن دون مثل هذه القوة التبادلية المتوازنة نسبياً ووجود حكومة قوية ووعي «المواطن الفعال»، فإن رابطة المجتمع المدني لن تفعل، في هذه الحالة، سوى تسهيل عملية التجزئة(١٢). يُضاف إلى ذلك:

● بالرغم من أن المجتمع المدني يقوم أساساً على بناء حكومة أقل مركزية، هناك حاجة اجتماعية مستمرة لوجود عناصر نزيهة تتحمل أمانة المسؤولية وإمكانية محاسبتها.

● التنسيق بين المسؤوليات العديدة التي تخص الحكومة وتلك التي هي محل مشاركة الحكومة والمجتمع، تتقدمها الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية.

● في ضوء مشاركة وتنسيق الحكومات المحلية مع منظمات المجتمع المدني غير الربحية، تبقى إحدى المشكلات المقلقة هي عدم الرضا عند ضعف فعالية الحكومة وحصيلة الديمقراطية. وتكون المخاطرة عالية عندما يلمس جمهور الناس أن الديمقراطية تحولت إلى أسعار أعلى، بطالة أوسع، دخول واطئة، وتراكم أرباح

---

(١١) Georg Sorensen, *Democracy and Democratization: Processes and Prospects in a Changing World*, Dilemmas in World Politics (Boulder CO: Westview Press, 1993), p. 10.

(١٢) O'Connell, Ibid., p. 44; Hefner, «On History and Cross-Cultural Possibility of Democratic Ideal,» p. 39, and Dahrendorf, *After 1989: Morals, Revolution, and Civil Society*, p. 29.

الأقلية، إلى جانب الفساد الإداري وتزييف الانتخابات تحت غطاء التحضر. إذاً، لماذا التصويت إذا كانت هذه هي النتيجة؟ بل ولماذا الديمقراطية أصلاً[١٣]!؟

والمجتمع المدني يتصف بالاستقلال الذاتي، لكن ذلك لا يدعو إلى اعتبار منظمات هذا القطاع في خصومة مع الحكومة، بل إن التعاون وبناء الثقة مسألة مطلوبة لسلامة أداء هذه المنظَمات وكسب مزيد من الثقة والسلطة. وضرورة عدم التصرف بما يشين سمعة هذه المنظمات في ممارساتها وسجلاتها. «هؤلاء الذين يفترضون أنهم يخدمون الصالح العام، المطلوب منهم كسب ثقة جمهور الناس»[١٤].

يهدف المجتمع المدني إلى تطوير مشاركة المواطن في الرقابة على شؤون الحكومة، ليس في أثناء الانتخابات العامة الدورية فقط، بل في أن تكون المشاركة يومية مستمرة. يقول توماس جيفرسون: «أين كُلّ مواطن مشارك في شؤون الحكومة، ليس فقط في الانتخابات ليوم واحد في السنة، بل كُلّ يوم. المواطن المستعد ليتمزق قلبه، على أن تُسلب منه سلطته من قبل قيصر أو بونابرت»[١٥].

ما هي علاقة المجتمع المدني بالمجتمع الرأسمالي؟

تنطلق فكرة المجتمع المدني من أن النظام الاقتصادي الرأسمالي المعاصر لا يضمن مجتمعاً إنسانياً يقوم على المحبة واللطف والتعاضد، بل ينتج ما هو مصطلح عليه بلغة ماركس «الاستغلال» المولد للحقد والتنافر والتناقض والصراع. من هنا يوفر المجتمع المدني مجالاً لمحاولات سلمية باتجاه تقليص الفجوة بين المساوئ التي تتولد عن هذا النظام وبين العلاقات الإنسانية للتحضر (التمدن). عليه، فبالرغم من النظر إلى المجتمع المدني كونه، من الناحية التاريخية، ملاصقاً بشكل أوتوماتيكي لمنطق النظام الرأسمالي، إلا أنّه ليست هناك علاقة ملازمة بالضرورة بين الرأسمالية والتمدن. الأكثر من ذلك أن المجتمع المدني لا يعني بذاته الحرية والديمقراطية، بل إنّه مجتمع إنساني حضاري يرنو إلى جعل الحرية والديمقراطية أمراً واقعاً ونافعاً ومرغوباً باتجاه المعاصرة[١٦].

---

(١٣) O'Connell, Ibid., p. 117, and Dahrendorf, Ibid., pp. 10 and 26.

(١٤) O'Connell, Ibid., pp. 102-121, and Hefner, Ibid., p. 18.

(١٥) O'Connell, Ibid., p. 8.

(١٦) الصالحي، **الديمقراطية والمجتمع المدني: دراسة تحليلية سياسية**، ص ١٢؛ محمد عابد الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ١٤، وماريون فاروق سلوكليت، «المجتمع المدني في العراق بين ١٩٢١ - ١٩٣١،» **الثقافة الجديدة**، العدد ٩ (١٩٩٤)، ص ١٤.

ما هي العلاقة بين الديمقراطية وبين المجتمع المدني؟

رغم ضرورة المجتمع المدني للديمقراطية إلا أنه ليس مرادفاً لها. الأمر المهم هو الديمقراطية أولاً ثُمّ المجتمع المدني، مع ملاحظة أن وجودهما معاً يولد تأثيرات إيجابية متبادلة مضاعفة، أي علاقة متكاملة من دون أن يتحمل أحدهما إلغاء الآخر. بكلمات أخرى إنهما متكاملان وليسا متنافسين. وتأتي أولوية الديمقراطية في كونها توفر البيئة المؤسسية (الحكومة الدستورية) لبناء المجتمع المدني المعاصر[(١٧)].

كما تتجسّد علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في مجالات عديدة، فالديمقراطية في غياب المجتمع المدني تقوم على خطّ واحد من القمة إلى القاعدة (Top - Down) وفي وجود المجتمع المدني يتحقق بناء الخطّ الآخر من الأسفل إلى القمة (Bottom-Up) وبذلك تسير عملية التحول الديمقراطي وفق خطين متوازيين متكاملين. من هنا حقّ القول: إن المجتمع المدني هو محور بناء الديمقراطية. وتظهر هذه العلاقة أيضاً في أحد الأركان الرئيسة للمجتمع المدني: حقّ الاختلاف في الآراء والعيش وسط التنوع، أي التعددية التي هي في ذاتها إحدى الأعمدة المركزية للديمقراطية. يضاف إلى ذلك، وارتباطاً بالحياة الديمقراطية الداخلية لمنظمات المجتمع المدني، فهي تمارس دور مدارس سياسية للتنشئة على الديمقراطية، وهيئات تثقيفية وتدريبية، ومخزناً لا ينضب لتوفير أجيال من العناصر القيادية لمختلف الهيئات المؤسسية في الساحة السياسية. من هنا حقّ النظر إلى المجتمع المدني كونه دعامة (Underpinning) ومدرسة لتنشئة الديمقراطية.

بدأت فكرة المجتمع المدني نسمة سياسية حضارية منعشة اتُخِذت من قبل أنصار الحرية شعاراً للديمقراطية والحقوق المدنية، واعتُبِرَت في أوروبا الأكثر ملاءمة لليسار، واستُخدِمت في الولايات المتحدة من قبل السياسيين لتحسين برامجهم الانتخابية. وكُلّ هؤلاء وغيرهم تعاملوا مع الفكرة وفق مفاهيمهم وتفسيراتهم المتباينة واستثمروها بما يتفق مع أفكارهم ومصالحهم وخرجوا منها حسبما يرغبون. وبذلك اتخذ هذا المفهوم عبْرَ مسار تطوره دلالات مختلفة وصوراً ومعاني متباينة. وهنا يتساءل البعض: هل كانت الفكرة أصلاً مثالية نبيلة أم إمكانية واقعية؟ وهل كانت ضرورية؟ وهل تضمنت أي جديد أبعد مما هو متداول في حقل الحرية والديمقراطية؟ وهكذا، فبالرغم من أن المجتمع المدني أصبح فكرة واسعة الانتشار إلا أنّه ما زال ضبابياً، بل وبحسب بينجامين باربار (Benjamin Barbar)، كلما زاد استخدام لفظة المجتمع المدني

---

(١٧) O'Connell, Ibid., pp. 10 and 24-25; Hall, «Genealogies of «Civil Society»,» p. 53, and Al-Sayyid, «A Clash of Values: US Civil Society Aid and Islam in Egypt,» p. 59.

في السنوات الحديثة، أصبح أقل وضوحاً. من هنا يصعب الوقوف عند تعريف محدد يحظى بالاتفاق العام[(١٨)].

تُعرّف غالبية المدارس المجتمع المدني بأنّه حيّز أو فضاء يقع وسطاً بين الحكومة وبين الأفراد، يطلّ ويراقب الدور الرئيس الذي تمارسه الحكومة لصيانة الحقوق والحريات الأساسية، وتشكِل منظماته حلقات وصل بين العائلة والحكومة، وتوفر للمواطن فرص تعزيز العلاقات الإنسانية ودعم الحوافز الاجتماعية والاقتصادية لصالح بناء الديمقراطية.

وهناك من أضاف قطاع الأعمال والمشروع الحرّ باعتباره عنصراً حيوياً في تنمية وتفعيل المجتمع المدني. وقيل إن المجتمع المدني شبكة منظمات مستقلة ذاتياً تتواجد على المستويات المحلية والوطنية والدولية، وتمارس دوراً كبيراً في ضمان السلام والأمن بمفهومه الواسع. وارتبط المجتمع المدني بالنسبة إلى العديد من الليبراليين بالحركات الاجتماعية خارج محيط الحكومة وشرعية تقليص أجزاء من سلطتها.ويشير أيضاً إلى المنظمات المنشأة ذاتياً التي تغطي المجال العام للمجتمع، ملتزمة بمجموعة قيم ونواميس مشتركة تشكل منطلقاً للأفراد والجماعات في متابعة المصالح المتنوعة.

وهذه المنظمات تقوم على قاعدة قانونية تنظم المصالح المتداخلة. ويتضمن هذا التعريف أن المجتمع المدني يقوم على قواعد مؤسسية منظمة اجتماعياً، ويوفر نادياً مستقراً للتعبير عن المصالح المختلفة والتوفيق بينها[(١٩)].

وأخيراً، يحدد الدكتور سعد الدين إبراهيم مفهوم المجتمع المدني كونه «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف». بمعنى كُلّ ما هو غير حكومي، وكُلّ ما هو غير عائلي (وراثي). وهو تنظيم جماعي يضم أفراداً اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم، ويحوي الأجزاء المنظمة من المجتمع. أي إنّه مجتمع العضوية: أحزاب، نقابات، اتحادات، غرف تجارية وصناعية وتجارية، تعاونيات، جمعيات وروابط ونوادٍ. وهذا التعريف يتضمن ثلاث مقومات

---

(١٨) المصادر نفسها، ص ١٠، ٥٣ و٥٩ على التوالي.

(١٩) أبو حلاوة، «إشكاليات نشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني في المجتمع العربي المعاصر،» ص ١٠٥ـ ١٠٦؛ فالح عبد الجبار، **الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق** (القاهرة: مركز ابن خلدون؛ دار الأمين، ١٩٩٥)، ص ٦ ـ ٧؛ عبد الغفار شكر، «أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي،» **اليسار الجديد**، العدد ١ (٢٠٠٢)، ص ١٠٣، و Ottaway and Carothers, eds., *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion*, p. 4.

محورية: الفعل الإرادي، التنظيم الجماعي، الركن الأخلاقي أو السلوكي[٢٠].

وفي هذا المجال يمكن إبداء أربع ملاحظات: **الأولى**، إن هذه الاختلافات تعود إلى أن مفهوم المجتمع المدني، كما هو حال مفهوم الديمقراطية، ليس مصطلحاً علمياً يمكن بالتالي تعريفه بصورة منهجية، بل هو مجرد تعبير لغوي. وحتى في هذه الحالة، يكتنفه الكثير من الغموض من حيثُ شموليته وشروطه ومتطلباته وأهدافه ووظائفه الشاملة وغير المحدودة. وبالنتيجة فهو قابل لتفسيرات مختلفة؛ **والثانية**، أن كُلّ مجتمع يمتلك قدراً من القيم والتقاليد بالعلاقة مع القيم المدنية والديمقراطية والتي يمكن تطويرها وتهذيبها باتجاه التحديث والمعاصرة؛ **والثالثة**، ليس المجتمع المدني قالباً جاهزاً يمكن استيراده وإقامته، بل إنّه جملة أفكار وممارسات قائمة في كُلّ مجتمع بحسب مرحلة تطوره، وهي تتطلب إنهاضها وفق بنية مؤسسية دستورية متلائمة وظروف المجتمع ليصار إلى تطويرها بالتوافق مع المسيرة الديمقراطية، **والرابعة**، أن المجتمع المدني ليس حكراً على الديمقراطيات الليبرالية الغربية، بل هي آلية يمكن أن تجد تطبيقاتها في الأنظمة الاجتماعية المختلفة، كُلّ بحسب ظروفه ومرحلة تطوره، ومستوى تطبيقاته المؤسسية.

يمكن النظر إلى المجتمع المدني في مفهومه المعاصر ومواصفاته وأهدافه بأنه يعبر عن رسالة اجتماعية من القيم والأفكار والممارسات الحضارية المساهمة في البنية التحتية للمسيرة الديمقراطية، ويقوم على مبادئ التطوعية والاستقلال الذاتي والمواطنة الفعالة والمشاركة العاملة على التوفيق بين المصالح الخاصة المتباينة من أجل الصالح العام، وفي ظلّ حكومة قوية عصرية ديمقراطية لا مركزية تتحمل المسؤولية والمحاسبة. وبما يؤدي إلى بناء وتحسين رأس المال الاجتماعي. وفي سياق إعادة تشكيل البيئة الاجتماعية بنشر مبادئ العلنية والنسبية والتعددية والتعامل السلمي. ويضم مجموعات من منظمات النفع العام التي تقوم العضوية فيها أفقياً.

المجتمع المدني وفق هذا التوصيف لا يعني كُل أفراد المجتمع من العناصر المدنية، بل ينحصر فقط في العناصر الواعية الفعالة المنظمة من المواطنين. وينقسم إلى جزءين: **أولهما**، المنظمات المهنية التي لا تتعامل مع السياسة مباشرة. **وثانيهما**، المنظمات السياسية الهادفة إلى كسب السيطرة على الحكومة أو المشاركة فيها أو ممارسة

---

(٢٠) انظر مقدمة سعد الدين إبراهيم، في: عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٧؛ Hall, «Genealogies of «Civil Society»,» p. 56, and Patrick Mo Lusti, «The Interaction between State and Civil Society in South Africa: Prospects for Peace and Security,» papers presented at: *Common Security and Civil Society in Africa* (Conference), edited by Lennart Wohlgemuth [et al.] ([Uppsala]: Nordiska Afrikainstitutet, 1999), p. 180.

دور المعارضة. ولا تدخل في منظمات المجتمع المدني المجموعات التي تقوم العضوية فيها وفق أسس تقليدية، على رغم أن هذا لا يعني إهمالها أو محاربتها، طالما شكلّت الأغلبية في المجتمعات التقليدية، بل الاعتراف بها ورعايتها ونشر القيم والأفكار والممارسات الحضارية بينها على طريق تحييدها وتطويرها لتتحول تدريجياً من منظمات طاردة للقيم والأفكار الحضارية، إلى حاضنة لها أو متعايشة ومتكيفة معها.

يُصنف هيكل المجتمع المدني إلى عدة مجموعات: الفرد، الحكومات المحلية، الحكومة المركزية، قطاع الأعمال، القطاع التطوعي. ويُنظر إلى المنظمات التطوعية على أنّها الأكثر قُرباً لهذا المجتمع. من هذه الزاوية يمكن تصور المجتمع المدني نقطة وسطية تمثل بؤرة مركزية لتقاطع مختلف الهياكل المؤسسية، حيث تتعاون هذه المؤسسات مع بعضها لاحتضان وحماية الفرد وضمان الفرص المتساوية للحريات العامة(٢١).

ظاهرة اتساع هذا القطاع ليغطي في وظائفه وأهدافه المجالات المجتمعية كافة، في حين يتسم بصغر حجمه ورخاوته (Vulnerable) حتّى في أكثر البلدان الديمقراطية الليبرالية المتقدمة، تضعه أمام صعوبات جمّة، كما إن مشكلات المجتمع المدني تأخذ أشكالاً مختلفة في مجتمعات مختلفة، ففي المجتمعات التقليدية ذات الأنظمة السياسية السلطوية تبرز عوائق المركزية وغياب أو ضعف المشاركة، ويمارس النظام نفسه استئصالها أو وضعها تحت سيطرته لتوفر لها شيئاً من الشرعيّة. وفي البلدان المتقدمة هناك مشكلات الأجهزة البيروقراطية، وتزايد الفجوة بين من يملك وبين من لا يملك، ووجود منظمات غير صحية: العنصرية، العنف، السوق السوداء. كذلك فإن العملية الاجتماعية باتجاه تنمية قيم المجتمع المدني لا تسير بصورة طبيعية أو حتمية، بل تتطلب جهوداً واعية لتحريكها والحفاظ على مسيرتها(٢٢).

من المشكلات الأخرى، انتشار قيم الأنانية والنفور والسخرية. وعدم الرغبة في المشاركة، لأسباب تتراوح بين الحرص على المصلحة الذاتية وبين الخوف من فقدان الاستقلال الفردي. عدم الرضا عن حصيلة العملية التعاونية. القيود الحكومية في ظروف صراع التوازن بين الحرية والنظام. غياب التسامح والقدرة على الاحتمال، وانتشار عوامل اليأس والسلبية بين الناس. الفظاظة في التعامل مع الآخرين. انتشار مظاهر الانحراف السياسي والفساد الاقتصادي. ويبقى الخطر الأكبر عدم المبالاة، وعدم المشاركة والاختفاء البائس وراء الذرائع (Pragmatism) والانغماس في الذات

---

(٢١) Hall, Ibid., p. 58, and O'Connell, *Civil Society: The Underpinnings of American Democracy,* pp. 24-25 and 60-61.

(٢٢) Hefner, «On History and Cross - Cultural Possibility of Democratic Ideal,» pp. 28 and 39.

(Self-Induglence) هذه الظاهرة التي تقبع في المجتمعات التقليدية، بخاصة، وتجسد أولئك المواطنين ممن ينظرون إلى الامتيازات والحقوق من دون ممارسة مسؤولياتهم لحمايتها. يقول فريدريك دوغلاس (Fredrick Douglass) «هؤلاء الذين يدعون أنهم مناصرون للحرية، وفي الوقت نفسه يرفضون الاقتراب منها، هم أناس يريدون أن يستأثروا بالمحصول من دون أن يساهموا في حرث الأرض. إنهم يرغبون في عبور المحيط ولكن من دون أن يتعرضوا لهديره الصاخب»[٢٣].

بالإضافة إلى جدار السلطة الحكومية والمواقف البيروقراطية، تظهر مشكلة بروز المصالح الخاصة الراسخة التي يمثلها أصحاب المال ويشكلون مجموعات من اللوبي أو جماعات الضغط ممن يقبعون في الخلف ويحركون آليات وأدوات السياسة وفق مصالحهم، بما فيها التأثير في الانتخابات، والتي تجد لها مثالاً بارزاً في الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك دعوات بضرورة إبعاد المال عن السياسة قبل أن يطرد المال السياسة. ولكن هذه الدعوات تبقى مجرد لفظة كلامية في غياب إجراءات حقيقيّة لتقليص فجوة الدخل ـ الثروة. يضاف إلى ذلك تقييد وتحديد المصروفات الانتخابية وربطها بالخزينة العامة.

إن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل التلفزيون والكومبيوتر ـ الإنترنت، تُقدم فرصة ضخمة لتطوير أدب التحضر. وهناك مثل رائع لاستخدام هذه التكنولوجيا في معركة تحريم الألغام الأرضية (Land Mines)، يتعلق بالفائزة المشاركة بجائزة نوبل للسلام جودي ويليامز (Jody Williams) التي بدأت مسيرتها بجهاز كومبيوتر ـ إنترنت وحدَها بتحريك هذه المشكلة على نطاق العالم. وبعد ثلاث سنوات نجحت في محاولاتها الفردية فحققّت توقيع اتفاقية دولية بتحريمها.

ولكن هذه الإيجابيات ترافقها سلبيات ناجمة عن سوء الاستخدام. وهذا يتطلب عدم السماح بإغراق أفكار الشباب وقتل أوقاتهم في أشياء جانبية. إن ظاهرة سوء استخدام التكنولوجيا الحديثة، وبخاصة بالنسبة إلى الأطفال والشباب، ومنها التلفزيون، دفعت البعض إلى القول بأن أضخم المعوقات التي تواجه مهمة مشاركة الناس في قضايا المجتمع، هو الانغماس الفائق في متابعة برامج التلفزيون. وهنا يصرخ روبرت بوتمان (Robert Putman) بقوله: إن «المجرم هو التلفزيون» الذي يسبب أضراراً برأس المال الاجتماعي نتيجة «قتل الوقت». وهناك من يؤكّد أهمية تنمية إرادة الإنسان (Human Will)، ذلك أن العلم ـ التكنولوجيا لا يُعيد صنع عقل

---

(٢٣) O'Connell, Ibid., p. 87.

الإنسان. من هنا وجب عدم السكوت أو السماح لسيطرة التكنولوجيا على عقله، لأن تبعية إرادة الإنسان للتكنولوجيا يمكن أن تقود إلى مخاطر تدميرية بشرية ومادية[٢٤].

تزداد فرص الشباب مستقبلاً لبناء مواطنتهم الفعالة والمساهمة في تحمّل المسؤوليات المشتركة كلما عاشوا في بيئة عائلية قريبة من المجتمع المدني. لوحظ مثلاً أن الطفل الذي يعيش في عائلة من أبوين متطوعين في منظمات المجتمع المدني، ترتفع احتمالات مشاركته التطوعية مستقبلاً إلى ٧٥ في المئة، وتصبح هذه النسبة ٦٥ في المئة إذا كان أحد الأبوين متطوعاً، وتنخفض إلى ٤٠ في المئة إذا لم يكن أي منهما مساهماً في أعمال التطوع[٢٥].

وفي ختام هذه المناقشة تبقى مشكلة اجتماعية خطيرة مؤثرة سلبياً في حركة الديمقراطية والمجتمع المدني، بل في المسيرة الحضارية للمجتمع، وبالذات في المجتمعات التقليدية، ألا وهي مشكلة التمييز ضدّ المرأة. هذه المشكلة التي تجعل من نصف المجتمع مشلولاً، بل تجعل من مختلف الحلول المقترحة لتحسين تنشئة الأجيال المستقبلية حلولاً ناقصة أو غير ذات جدوى. وهذه المعضلة وحلولها كما في بقية المعضلات الاجتماعية الخاضعة للعادة والقيم والتقاليد، ليست حصيلة لحظية، بل لها عمقها التاريخي، وتتطلب معالجة نمطية باتجاه التطوير الحضاري للثقافة والقيم المجتمعية، لكن المساواة القانونية وإعادة الاعتبار الإنساني للمرأة يجب أن لا تنتظر أو تراوح مكانها!

ثانياً: المجتمع المدني في الوطن العربي

يرجع نقاش الديمقراطية في الوطن العربي إلى بدء حركة النهضة العربية (منتصف القرن التاسع عشر) عندما تأسست أول جمعية سرية في بيروت (عام ١٨٧٥). ويعتبر عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩ ـ ١٩٠٣) ـ الصحافي والأديب الملقب (أبو الضعفاء) والمولود في حلب ـ من أوائل من تصدى لمسألة الديمقراطية حين أشار في كتابه **طبائع الاستبداد** إلى أن الحكومة «من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والمحاسبة التي لا تسامح فيها»[٢٦].

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٠، و Hefner, Ibid., p. 58.

(٢٥) O'Connell, Ibid., pp. 106 and 112.

(٢٦) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، ترجمة علي حيدر الركابي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٤)، ص ١٤٩ و١٦٨ ـ ١٧٢؛ كامل شياع، «عودة إلى الديمقراطية والمجتمع المدني،» **الثقافة الجديدة**، العدد ٣٠٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١)، ص ٦٨. والجدير بالذكر أن **المنجد**، ط ٢٢ (١٩٦٠) يذكر أن سنة وفاة الكواكبي هي ١٩٠٢.

وإذا كان الكواكبي هو أول من نبّه إلى قضية الديمقراطية في جانبها السلبي بنفي الاستبداد ورفضه، فإن فرنسيس فتح الله مراش (١٨٣٥ ـ ١٨٧٤) المولود في حلب أيضاً هو أول من تصدى لهذه القضية ولكن في جانبها الإيجابي: نظرته وتصوره لفحوى ومضمون المجتمع المدني والديمقراطية الذي تأمله في الوطن العربي، وذلك في روايته الرائعة **غابة الحقّ** المنشورة أوّل مرة عام ١٨٦٥، والتي تُعتبر الرواية العربية الأولى المعروفة في العصر الحديث، وصدرت طبعتها الجديدة عن دار المدى في دمشق عام ٢٠٠٢[٢٧].

منذُ نشوء الدولة الوطنية في البلدان العربية، تأثرت العملية السياسية والصراعات الاجتماعية فيها بمجموعتين من العوامل التي رافقتها: **أولاهما**، خارجية دولية ارتبطت بتوجهات الدول الغربية المحتلة إلى بناء أنظمة سياسية أهلية مركزية «موالية» مع بروز سلطة تنفيذية طاغية محتكرة للقوة ومتحالفة مع العسكر على حساب الحريات والديمقراطية. وبغض النظر عن مزاعم هذه الأنظمة وادعاءاتها التبريرية الليبرالية و/أو الدينيّة، فهي كانت موجهة لمراقبة الناس لا لمراقبتها، **وثانيتهما**، داخلية بيئية رسمت أسلوب الكفاح في مرحلة التحرير والصراعات السياسية في المراحل التالية على أساس ممارسة العنف.

وإذا قبلنا أن الديمقراطية ليست عسلاً جاهزاً بل مسيرة صعبة ممتدة وجهوداً نوعية متواصلة، عندئذ تظهر مهام إضافية تواجه الثقافة العربية المعاصرة، على الأقل، في مسألتين: **أولاهما** مواكبة تطور الفكر والمعرفة بالمعنى الحضاري باتجاه استيعابها وهضمها وتمثيلها من دون الاقتصار على الاستهلاك المباشر والنقل والتكرار. **وثانيتهما** تطوير ثقافة عربية إنسانية حضارية عصرية تقوم على أسس العلمانية، وتتغذّى من إيجابيات الإرث التاريخي والثقافة الحضارية المعاصرة، ولكن من دون أن تقع في مطب سلفية التراث أو الاستلاب للغرب[٢٨].

يذكر إمكو براور (Imco Brouwer) إذا كانت هناك منطقة واحدة في العالم تتصف بضعف شديد للديمقراطية بحيث من الاستحالة أو الصعوبة البالغة أن تتحول نحو المسيرة الديمقراطية في المستقبل القريب، فإنها تنحصر في الوطن العربي. وبالرغم من دخول البشرية في القرن الحادي والعشرين، إلا أنّه لا يمكن القول بأنّ أياً من الأنظمة الأعضاء في الجامعة العربية يتصف بنظام حكم ديمقراطي أو يتجه نحو

---

(٢٧) فرانسيس فتح الله مراش، **غابة الحق**، ترجمة تقديم ودراسة جابر عصفور (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢).

(٢٨) الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،» ص ٧ ـ ٨.

التحول الديمقراطي. وحتى الأنظمة الأكثر ليبرالية في هذه المجموعة فإنها أقدمت على شيء من الحرية والمنافسة السياسية لا بسبب قناعتها بالتغيير والتحول الديمقراطي، بل لأنها استنتجت أن إصلاحاً سياسياً محدوداً هو أقل كلفة من استمرار الأزمة الاجتماعية المضغوطة والقابلة للانفجار. ولقد غلّفت هذه المنافسة السياسية بالكثير من التزييف والتدخل لصالح احتكار السلطة أو إقامتها وفق أسس طائفية أو عشائرية متخلفة ومتضادة مع عملية التحول. علاوة على أن ظاهرة ضعف الديمقراطية في البلاد العربية تدفع الكثير من المفكرين إلى القناعة بعدم وجود مجتمع مدني هناك أو أنه في أفضل الأحوال ضعيف جداً. ويرون أن الثقافة الإسلامية وسيادة الأنظمة الأوتوقراطية في هذه المنطقة تعمل على منع تنمية المجتمع المدني وأي شيء مشابه لما هو موجود في الغرب[٢٩].

ويرتبط بذلك أن الأنظمة العربية، بعامة، تتسم بالسلطوية وتهميش الإرادة الشعبية وتمركز السلطة والاحتكار وضعف شديد في المشاركة وغياب أو ضعف سمات الدولة الحديثة القائمة على مبدأ سيادة القانون والتعددية والانتخابات النزيهة، مقابل استمرار حكم الطوارئ الذي تحوّل إلى ممارسة ممتدة، كما إن محاولات الأنظمة العربية، بعامة، من شمولية وتقليدية وليبرالية، التخفيف الظاهري من الحكم الاستبدادي المطلق أو شبه المطلق، سواء عن طريق تطبيق بعض الأسس الدستورية ـ البرلمانية أو إقامة مجالس شورى أو مجالس استشارية، فإنها لم تزحزح الحكم الاستبدادي الفردي ـ النخبوي، ولم تؤثر هذه المناورات في إضعاف سلطاتها واستمرار مصالح الفئات الحاكمة فوق القانون. وفي الأنظمة التي تزعم الديمقراطية الليبرالية، فإن يدّ الحاكم امتدت وتمتد باستمرار لأية حركة سلمية واعية ترنو إلى الاستفادة من هامش الحرية الضئيل المتاح لتحقيق خطوة إصلاحية حقيقية مهما كانت صغيرة. وعليه تتسم الأنظمة القائمة في البلاد العربية بغياب الديمقراطية والافتقار إلى منظمات فعالة للمجتمع المدني. وفي ظلّ هذه الأنظمة والأوضاع السياسية، تكون منظمات المجتمع المدني هي الذبيحة الأولى، لأنها البوتقة الحقيقية لبناء مشاركة شعبية مستقلة وخلق قوة فعالة ومؤثرة تُزاحم المؤسسات الاستبدادية (العسكر، الحزب الواحد، القبيلة، الطائفة، الأحزاب المصطنعة). ووفق هذا الواقع، تستمر اللجة والضجة والمراوحة في المكان نفسه أو التراجع. وهذه هي النقطة الخطيرة القاتلة في حركة النهضة العربية.

---

(٢٩) Imco Brouwer, «Weak Democracy and Civil Society Promotion: The Cases of Egypt and Palestine,» in: Ottaway and Carothers, eds., *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion*, p. 21.

ترتب بالنتيجة على هذه الأوضاع السياسية المتخلفة، تخلف منظمات المجتمع المدني، فهي مضغوطة بين الإجراءات القانونية والإدارية ومواقف السلطات منها، وبين غلبة الأفكار والجماعات التقليدية. وبدلاً من أن تقوم علاقاتها مع السلطة الحكومية على الثقة والتعاون والاستقلال الذاتي، فهي تعاني من ممارسات أجهزة السلطة منذُ نشوئها: صعوبة إجراءات التسجيل والإشهار في ظلّ آلية تشريع موجهة للهيمنة عليها. قيود شديدة على مواردها المالية. عقوبات صارمة تواجه أعضاء مجالس إداراتها عند المخالفة (المعارضة). احتكار السلطة للإعلام والحد من حرية الصحافة. حريات عامة وحقوق مدنية منقوصة ومشوهة. وهذه الممارسات عكست آثاراً سلبية على مؤسسات المجتمع المدني تتقدمها: ضعف المشاركة وانخفاض العضوية الفعالة والنشطة. جمود القيادات وضعف معدلات التغيير في عضوية مجالس الإدارات. انفراد النخبة في قيادة المنظمة بإصدار القرارات المحددة لسياساتها وأولوياتها.

وأخيراً ضعف مستوى المشاركة في حضور الجمعية العمومية للمنظمة. تؤكد الدراسات الميدانية عزوف الأعضاء عن حضور الجمعيات العمومية التي تُعقد بأقلّ من نصابها القانوني بعد تأجيلها أكثر من مرة. وبذلك تتحول هذه الاجتماعات ـ التي تشكل أهم مشاركة داخل المنظمة ـ إلى اجتماعات شكلية، ما يُضعف طابعها الديمقراطي وصفتها كمدرسة للتدريب على الممارسة الحضارية وتنشئة القادة الجدد. وبذلك تتخذ هذه المنظمات ـ الاجتماعية منها والسياسية ـ قالب الحكومة نفسه وتنطبع بقيمها وممارساتها نفسها: الفردية، النخبوية، احتكار السلطة، ضعف المشاركة الجماعية، تدني إقبال الجمهور، وبالنتيجة ضعف تأثيرها في الناس[٣٠].

والمشكلة العويصة هنا والتي تتميز حتّى عن محاولات العديد من دول العالم الثالث هي كيفية الخروج من الحلقة المفرغة حيث يدور الجميع داخل دوامتها من دون تحقيق قدر من النجاح في شق الطريق المستقيم المتصاعد. ويمكن المخاطرة بالقول إن المشكلة العربية التي تتقدم جميع المشكلات، تتركز في الاحتكار السياسي، وإذا لم يحصل اتفاق عام على حلّ هذه المعضلة مبدئياً وعملياً فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تفعيل بقية الحلول الاجتماعية لدفع عملية التحول وإخراجها من دوامة التيار الدائري والتراجع. وتفسير ذلك ببساطة هو أن الاحتكار السياسي يخلق نظاماً سياسياً عنيفاً منغلقاً على ذاته يتجه نحو احتضان القيم التقليدية الرجعية، مهما كانت ادعاءاته التقدمية.

---

(٣٠) شكر، «أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي،» ص ١٠٦ ـ ١٠٨ و١١٤ ـ ١١٦.

ثالثاً: المجتمع المدني في العراق

المجتمع المدني هو قبل كُلّ شيء مجتمع المدن ويشكل مرحلة تطور أعلى من المجتمعات البدوية أو الريفية. ووجدت أولى تطبيقاته في حضارة وادي الرافدين، حيث نَمت في دولة المدينة فكرة المواطنة (Citizenship) والمواطن. وكانت المدينة أكثر من كونها تجمعاً سكانياً. بل إن ما يدهش الباحث في حضارة وادي الرافدين أن لا يجد آثاراً للنظام القبلي منذ أواخر عصور ما قبل التاريخ. وتفسير ذلك أن الوحدة السياسية في هذه الحضارة التي أشرقت في السهل الرسوبي (جنوب البلاد) كانت أولاً القرية الفلاحية ثُم المدينة المعتمدة كُلّ منهما على الاقتصاد الزراعي وجهاز الري والتجارة، فنشأت، بدلاً من الأنظمة القبلية والولاء القبلي، أنظمة مدنية سياسية واجتماعية منذ بدء العصور التاريخية[٣١].

يتأكد ذلك من الدراسات والاكتشافات الأثرية التي بينت حدوث انتقال تدريجي لإنسان الكهوف في شمال البلاد من الصيد وجمع القوت إلى الزراعة والرعي (إنتاج القوت) والسكن في القرى أواخر العصر الحجري المتوسط، فحقق بذلك أعظم ثورة اقتصادية في تاريخ البشرية (الثورة الزراعية)، ونمت القرى الزراعية لتنطلق من الجزيرة شرقاً وغرباً وجنوباً حيث تطور أعداد منها إلى مدن حضارية عامرة شكلت أساس دولة المدينة وباكورتها في الحضارة السومرية[٣٢].

ينقل الدكتور خزعل الماجدي عن كريمر قوله «إن أول برلمان سياسي معروف في تاريخ الإنسان المدون قد التأم في جلسة خطيرة في حدود ٣٠٠٠ ق. م. وكان مؤلفاً من مجلسين أحدهما للشيوخ والآخر للمواطنين القادرين على حمل السلاح (النواب). وكان (برلمان حرب) دُعِيَ للانعقاد ليتخذ قراراً في أمر خطير يخص الحرب والسلم». ويخرج ليو أولينهايم بالرأي نفسه ويبين قيام العلاقات في مجتمع المدينة السومرية على أساس اتحادات مهنية لإضفاء المنزلة والحماية للفرد. «أما عن المستوى الاجتماعي، فإن وحدة مدينة بلاد ما بين النهرين أظهرت عدم وجود أية مكانة أو ارتباط قبلي، لكنها أظهرت تشكيل جمعية تتألف من مجموعة من المواطنين تمكنوا بواسطتها من إدارة المدينة تحت إشراف موظف».

ومن الحقائق التاريخية المدهشة في الحضارة السومرية أنها قامت على تعددية

---

(٣١) طه باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: الوجيز في تأريخ حضارة وادي الرافدين** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦)، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٣٢) تقي الدباغ، «الثورة الزراعية والقرى الأولى،» في: **حضارة العراق**، ١٣ ج (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٥)، ج ١، ص ١١١ ـ ١٤٤.

لغوية، إذ كانت ثنائية اللغة (Bilingual) متمثلة باللغتين السومرية والأكدية[٣٣].

وهكذا يجد المتتبع للحضارة السومرية نفسه أمام حضارة راقية «فالمجتمع السومري لعصر فجر السلالات كان أبعد ما يكون عن البدائية، فقد ساده التنظيم المتكامل. . » وكانت الاتحادات السياسية كثيرة واحتلت أهمية وموقعاً أكبر من الاتحادات الأخرى. كذلك تواجدت اتحادات مهنية عديدة ومهمة، حيث تمكنت بعض المهن المتخصصة من تطوير تقليد موروث. «ولا بُدَّ أن توصلت مجموعات من المهنيين من ذوي الخلفيات الاجتماعية المتباعدة إلى نوع من الاندماج لأسباب اقتصادية خلال فترة تمدن جنوبي بلاد ما بين النهرين. . » ضمت هذه (النقابات) مختلف الحرف الصناعية اليدويّة والأعمال التجارية، وكانت تُنظم من قبل القصر خلال العصر البابلي القديم، ودُلَّ عليها بمصطلح سامي (أوكولا ـ باللغة السومرية (و) تكو ـ باللغة الأكدية). «ويبدو أن مهناً مثل الصياغة والتجارة وصنع الخمر أصبحت مستقلة وضمن تشكيلات تلك التنظيمات. وتمتع مراقبو (النقابات) بمنزلة اجتماعية كبيرة وبمنزلة إدارية عالية»، بل إن هذه الفئة شكلت الطبقة الوسطى في الحياة الاجتماعية لحضارة وادي الرافدين وشملت أصحاب المهن (الحرف) ممن يعملون لحسابهم كأصحاب المصارف والتجار والأطباء والكتبة والصناع، وكانوا منظمين في جمعيات أو نقابات على غرار نقابات القرون الوسطى في أوروبا. وزاولوا نشاطاتهم العملية في أماكن خاصة بهم في المدينة ودربوا الصناع ونقلوا مهاراتهم لأبنائهم. وفي عهد الإمبراطورية الآشورية كان الملك يعاملهم باحترام كبير «ولم يكن شعب آشور الذي انحاز إلى جانب أسرحدون في صراعه على امتلاك التاج والمدينة وأهلها سوى هؤلاء (البرجوازيين) الآشوريين»[٣٤].

وتشير النصوص الاقتصادية التي عُثِرَ عليها في لكش (تلو) وفي شروباك (فارة) بانخراط السكان العاملين في تلك المدينتين في نقابات أو اتحادات متنوعة، بعضها صغير القاعدة يعكس تخصصاً دقيقاً، إذْ وجدَ هناك مثلاً رعاة يختصون برعي الحمير

---

(٣٣) خزعل الماجدي، متون سومر: **التاريخ، الميثولوجيا، اللاهوت، الطقوس** (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٤٦؛ ليوا وبنهايم، **بلاد ما بين النهرين**، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨١)، ص ١٣٦، وطه باقر، **مقدمة في أدب العراق القديم** (بغداد: جامعة بغداد، كلية الآداب؛ دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦)، ص ٣٧.

(٣٤) وبنهايم، المصدر نفسه، ص ٨٩ و٩٩؛ جورج رو، **العراق القديم**، ترجمة وتعليق حسين علوان حسين؛ مراجعة فاضل عبد الواحد علي، سلسلة الكتب المترجمة؛ ١٢٧ (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٥)، ص ١٨٦ و٤٧١؛ هاري ساكز، **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**، ترجمة كاظم سعد الدين (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٠)، ص ٧١، وجورج كونتينو، **الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور**، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي (بغداد: دار الرشيد، ١٩٧٩)، ص ٢٨.

من الذكور ويختص آخرون بالإناث. ونشأت تجمعات منفصلة للسماكين تِبعاً لمكان صيدهم في ما إذا كانوا يصطادون في المياه العذبة أو المياه شبه المالحة أو في مياه البحر، حتى سحرة الأفاعي شكلوا حرفة خاصة ترأسها «ساحر الأفاعي الأول». وكان التجار والحرفيون يُنظِّمون بشكل مشابه ويعملون تارة لحسابهم وتارة لفائدة المعبد الذي كان المنظم الوحيد للتجارة في البداية ثُمّ إلى جانب القصر لاحقاً. وظهرت بوادر لتخصصات مهنية وردت في نصوص العصر البابلي الحديث مثل مدينة الدباغين ومدينة صناع المعادن[٣٥].

ولم تكن الصناعات (الحِرف) اليدويّة مقصورة على جماعات وأُسر معينة في العصور القديمة، لكنها بدأت تتجه نحو التخصص والاحتكار العائلي تدريجياً لغاية العصور التاريخية المبكرة، فأخذت كل جماعة تحتفظ بأسرار حرفتها، وغدا تعلم الحرفة لا يتحقق إلا بالتدريب الطويل على أيدي المهرة من الحرفيين، وبدأت الحرفة تنتقل من الأب إلى الابن. وكان يرأس كُلّ حرفة أكثر الصناع شهرة ونفوذاً وسمعة، حيث يحتكمون إلى رئيس الحرفة لفض المنازعات التي قد تنشب بين أفراد الحرفة الواحدة، علاوة على دور الرئيس وسيطاً بين أفراد حرفته وبين السلطة. «ولنا أن نتصور أن وضع أصحاب الحرف ورؤسائها كان مشابهاً لوضع أصحاب الحرف في العراق الحديث حتّى فترة قريبة جداً حيثُ كان لكُلّ حرفة رئيس أو نقيب يُرجَع إليه وقت المنازعات والاختلافات»[٣٦].

عاد العراق مركزاً للحضارة في العصر العباسي، وانتشرت الصناعات الحرفية التي كانت تعود في معظمها إلى حضارته القديمة رغم أنها حققت تطوراً أكبر وسعة أشمل[٣٧]. وبرزت ظاهرة التخصص سواء على مستوى الحرف الصناعية أو المدن، وظهرت أسواق متخصصة داخل الأسواق العامة، ففي البصرة كان أصحاب كُلّ مهنة يجتمعون معاً في محل واحد مكونين سوقاً فرعية داخل السوق الكبير. وكذلك ظهرت مثل هذه الأسواق المتخصصة في مدن أخرى: واسط، الكوفة، كما إن الإشراف الحكومي على الأسواق والمصانع ساعد على بروز ظاهرة التخصص.

يصعب تأكيد وجود تنظيمات مهنية نقابية بمفهومها الحديث في بداية قيام الدولة العربية، ولكن شيئاً من التكتل تحقق بين أصحاب الحرف والصناعات اليدويّة، وكان

---

(٣٥) وينهايم، المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٣٦) فاضل عبد الواحد وعامر سليمان، **عادات وتقاليد الشعوب القديمة** (الموصل: دار الكتب، ١٩٧٩)، ص ١٠٠.

(٣٧) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

يُشار إليهم بـ «الأصناف» أو «أهل المهن» أو «أهل الصنايع»، وهي إشارات تدل على بروز ظاهرة التنظيم كحركة لها أصولها وترتيباتها. وفي النصف الثاني من العصر العباسي حدثت تطورات داخلية في تنظيم الحِرَف وضعتها في سياقها العام، فأصبح لكل حرفة شيخ (رئيس) ليكون ممثلاً للحرفة بالعلاقة بين شؤون الحرفة والحكومة وحل المشكلات التي تظهر داخل أفراد الحرفة ذاتها. ومن حيثُ درجة إتقان المهنة هناك «الأستاذ» المتقدم في الحرفة، يليه «الصانع» وهو من أتقن الحرفة وبإمكانه فتح حانوت خاص به والعمل مستقلاً. وأدنى درجة في الحرفة هو «المبتدئ» الذي ينتسب إلى الحرفة ليكون في مرحلة التعلّم. ومما يبين قوة التماسك الحرفي، والشعور بالكيان لدى أهل الصناعات اليدويّة شيوع الانتساب للمهن إلى جانب الانتساب إلى المدينة أو القبيلة، وظهرت ألقاب عائلية تدل على حرفتها المتوارثة: الزجاج، الزيات، الجراح، الحلاج، الفرّاء، النجار، الحداد، الجصاص.

بلغ تماسك أصحاب الحرف اليدويّة درجة أن القاضي الماوردي وجد في العرف الجاري بين أهل الحرف ما يمكن أن يشكل أساساً يستطيع المحتسب الرجوع إليه عند مراقبته الأسواق. وهناك إشارات إلى وقوف الحرف في وجه إجراء حكومي متعسف، فقد ثار صناع نسيج القطن والحرير في بغداد ٣٧٥هـ ضدّ قرار بفرض العشر على هذه الأقمشة، ولم يهدأوا إلا حين أُلغيت الضريبة. ولما أُعيد فرض العشر ٣٨٩هـ ثاروا من جديد واستمر الاضطراب أربعة أيام. من هنا يتبين أن الصناع كونوا في ما بينهم تقاليد وأعرافاً كانت محل اعتراف الحكومة وإقرارها، وأخذ بها القضاة والمُحَكِمون عند حصول الخلافات المهنية. وبمرور الزمن قويت الرابطة بين أصحاب الحرفة الصناعية، وأصبح كُلّ منهم يشعر بالارتباط الوثيق بأهل صنفه، وصار من أقوالهم «الصناعات نسب» و«الصنعة أمان ضد الفقرِ ومانع ضد الغنى». «ولعلَّ ذلك كان امتداداً للتقاليد العراقية الموروثة التي عرفتها أرض الرافدين، واكتسبها العراقيون عبر السنوات الطويلة، وانسجمت مع الوضع الجديد». ورغم وحشية الغزو المغولي وهمجيته، وعِظَم الأخطار والتخريب الذي لحق بالعراق (٦٥٦هـ)، إلا أن التنظيمات الحرفية والمهنية سرعان ما استعادت مسيرتها، على رغم أنها لم تتحقق بالمستوى السابق نفسه[٣٨].

---

(٣٨) حمدان عبد المجيد الكبيسي، «الصناعة،» في: **حضارة العراق**، ج ٥، ص ٢٩٨ ـ ٣٠٠؛ عامر سليمان، «جوانب من حضارة العراق القديمة،» في: تقي الدباغ [وآخرون]، **العراق في التاريخ**، إشراف وزارة الإعلام والثقافة (قطر) (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣)، ص ١٩٩؛ عبد العزيز الدوري، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٠٧ ـ ١٠٨، وخلدون حسن النقيب، **في البدء كان الصراع: جدل الدين والإثنية، الأمة والطبقة عند العرب** (لندن: دار الساقي، ١٩٩٧)، ص ٩٠.

من الصعوبة متابعة منظمات المجتمع المدني، وبخاصة تلك المهنية في العراق الحديث، بسبب غياب أو ندرة محاولات دراستها وبالذات الدراسات الميدانية. وتزداد هذه الصعوبة حالياً في ظروف القمع والحروب والاحتلال، على الرغم من أن بداياتها ظهرت أواخر العهد العثماني في سياق حركة النهضة العربية.

اتسم المجتمع العراقي مع نهاية الحرب العالمية الأولى بانقسامات تقليدية عمودية. ومن جهة أخرى، اعتمدت هذه العلاقات وبدرجة عالية على مشاعر الألفة والقرابة والصداقة والثقة والنخوة التي كثيراً ما تخطت الجماعات والتحالفات السياسية. ولقد احتلت المؤسسة الدينيّة في هذه العلاقات دور القائد والموجه والمرشد الروحي الذي أهّلها للزعامة السياسية. يتضح ذلك من أن الثورة العراقية الأولى (ربيع ١٩١٨) التي انفجرت في وجه الإنكليز (الكفار) انطلقت من الأماكن المقدسة في العراق (ثورة النجف) وساهمت في إشعالها «جمعية النهضة الإسلامية». ولم تنتشر الثورة خارج النجف نتيجة الحصار الذي فرضه الإنكليز على المدينة لفترة تجاوزت أربعين يوماً مع قطع المياه عنها قبل أن يتمكنوا من إجهاضها[٣٩].

ظهر النشاط السياسي في هذه الفترة بصور متعددة، فكانت الفئة الطليعية من المواطنين الواعين يجتمعون في المقاهي والبيوت والمدارس والأماكن الدينيّة. ومن المعروف أن مسجد الحيدرخانة اشتهر في تاريخ بغداد باعتباره مقراً لثوار العشرينيات[٤٠].

وكانت هذه الاجتماعات تتم لمناقشة أمور السياسة وبثّ الوعي المعادي لبريطانيا وحث الناس على المطالبة بالاستقلال. وتحقق في هذه الفترة (عام ١٩١٨) إنشاء حزبين سياسيين كان لهما أن يؤدّيا بامتداداتهما دوراً خطيراً في الصراعات اللاحقة. واقتصرت نقطة الاتفاق الوحيدة بينهما على تحقيق استقلال العراق وتنصيب أحد أبناء شريف مكة مَلكاً على العراق. وهما حزب العهد الذي يعود أصله إلى «جمعية العهد» التي أسسها عزيز علي المصري للدفاع عن الحقوق العربية وضمَّت أغلبية من الضباط العراقيين في الجيش العثماني، ورابطة حرس الاستقلال التي

---

(٣٩) مصطفى عبد القادر النجار، «عهد الانتداب،» في: الدباغ [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٦٦٤ـ ٦٦٥، وعلي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٦ ج، ط ٢ (لندن: دار كوفان، ١٩٩٢)، ج ٥، ق ٢، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٤٠) الوردي، المصدر نفسه، ج ٥، ق ١، ص ٩٢ وج ٦، ص ٨٨؛ خالد التميمي، **محمد جعفر أبو التمن: دراسة في الزعامة السياسية العراقية** (دمشق: دار الوراق، ١٩٩٦)، ص ٥٥، وحنا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠)، ج ٢، ص ٤٦.

ضمّت في قيادتها أغلبية مدنية[٤١]. واستطاع قادتها بناء تأييد واسع النطاق لصالح دعوتهم الاستقلالية، وذلك باستخدام نفوذهم وشبكة علاقاتهم ضمن الجماعات التقليدية التي كانوا ينتمون إليها، إضافة إلى علماء الدين وشيوخ العشائر.

كان الإخفاق في تشكيل حكومة أهلية تمثيلية، مقابل وصول أنباء مؤتمر سان ريمو (٥/ ٥/ ١٩٢٠) بوضع البلاد تحت الانتداب البريطاني، من الأسباب القوية لتعاظم حركة المعارضة وتحقيق التقارب بين الطائفتين الإسلاميتين الرئيستين. يضاف إلى ذلك ظهور معارضة ساخنة في كربلاء ضدّ الاحتلال بتأييد المجتهد تقي الدين الحائري الشيرازي وقيادة ابنه المرزا محمد رضا الذي أسس جمعية سرية (الجمعية الإسلامية) وساهمت في إشعال الثورة في الفرات الأوسط (عام ١٩٢٠). هذه الثورة التي هزت البلاد وأجبرت المحتل البريطاني على التخلي عن الحكم المباشر لصالح الحكم غير المباشر.

دار صراع مرير مستمر حول شكل الدولة العراقية منذ ولادتها، وكان أبرز جانب في هذا الصراع هو مشكلة العلاقة مع بريطانيا. ولقد أخذ هذا الصراع شكلاً جديداً بين النخب المحلية، وبدأت التحالفات تتغير، حيث انتقلت أغلبية أنصار «العهد» والعديد من عناصر حرس الاستقلال إلى مؤسسات الدولة الجديدة ليقودها الضباط السابقون في الجيش العثماني (الشريفيون)، بينما استمرّت أغلبية حرس الاستقلال في جانب المعارضة.

وفي ظلّ التحالفات الجديدة غطّت الساحة السياسية معاهدة عام ١٩٢٢ التي قدمتها بريطانيا بديلاً اسمياً من الانتداب. ومع موافقة وزارة النقيب على المعاهدة في صيف ١٩٢٢، أصدرت في الوقت نفسه قانون الأحزاب لإفساح المجال للتنفيس السياسي خشية تكرار أحداث صيف ١٩٢٠، فظهر حزبان معارضان (النهضة، والوطني العراقي) ضمن ثلاثة أحزاب (كان الثالث: حزب الحرّ العراقي حكومياً محافظاً موالياً للإنكليز). قاد الحزبان المذكوران المعارضة ضدّ المعاهدة بتعبئة جمهور الناس لمقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي المزمع قيامه للتصديق على المعاهدة في ظروف غياب ما يضمن نزاهة الانتخابات. وكان ردّ فعل الإدارة البريطانية في بغداد سريعاً، أقفلت الحزبين المعارضين وصحفهما واعتقلت عدداً من زعمائهما ونفتهم إلى جزيرة هنجام. وعمدت الحكومة السعدونية إلى نفي رجال الدين المعارضين إلى

---

(٤١) الوردي، المصدر نفسه، ج ٥، ق ١، ص ٩٣ و٩٧ ـ ٩٨، ق ٢، ص ٤٨ وج ٦، ص ١٩٣ و٢٨٤؛ بطاطو، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٥، وسلوكليت، «المجتمع المدني في العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٣١،» ص ٥٢.

إيران (عام ١٩٢٣)، ولم يُسمح لهم بالعودة (عام ١٩٢٤) إلا بعد تعهدهم عدم التدخل في السياسة. وهنا انتهت مرحلة سياسية كانت الزعامة السياسية فيها لرجال الدين.

يتبين من هذا العرض الموجز، أن المجتمع المدني في العراق، رغم قاعدته التقليدية كان حياً ونشطاً وقوياً، وربما كان في ذروة قوته ونشاطه في مطلع القرن العشرين، وأكد نفسه طوال مراحل العهد الملكي في صموده وتحديه، وأثّر في أحداث هذه الفترة بصورة جلية، ولم يتلاشَ خلف ظهر الدولة. ساعد على ذلك بداية تشكل الدولة الحديثة في مجتمع يقوم على قيم التضامن والعلاقات التقليدية، وعدم انفصال الدولة عن المجتمع المدني، مقابل ضعف قوة الدولة، علاوة على هامش الحرية الذي وفَّره الدستور على عيوبه وانحرافات تطبيقه.

بدأ العمل في الدستور في ٢١/ ٣/ ١٩٢٥، وافتتح المجلس النيابي الجديد ١٦/ ٧/ ١٩٢٥، وظهرت باكورة الأحزاب البرلمانية: «حزب التقدم» الذي شكله عبد المحسن السعدون من أغلبية برلمانية لدعم حكومته، و«حزب الشعب» بزعامة ياسين الهاشمي لممارسة دور المعارضة. ولكن منذ البداية كان واضحاً أن بناء نظام نيابي سوي سيؤول لصالح القوى الديمقراطية والتحرر، وهو ما يتضارب مع المصالح البريطانية في البلاد. لذلك حرصت إدارة الاحتلال باستمرار على رفض تلبية المطالب المشروعة للمعارضة بشأن إصلاح البرلمان والعملية الدستورية، بل وكانت مستعدة دوماً للتدخل وإجهاض أية محاولة جادة في هذا المسار. ولكن هذه المحاولات لم تكن قادرة على احتواء منظمات المجتمع المدني التي استمرّت تعمل بنشاط وحيوية.

الحزب الوطني العراقي الذي أسسه محمد جعفر أبو التمن لتحقيق هدفين مترابطين: وحدة الطائفتين الإسلاميتين الرئيستين، والقضاء على الوجود البريطاني في العراق، يستحق هنا ذكراً خاصاً، لأنه جسَّد مدرسة وطنية. وهناك أمران يخصان الحزب في هذا المجال: **أولهما**، ساهم الحزب بإطلاق حركة ثقافية تدعو إلى بناء المنظمات المهنية، وقاد الحزب المحاولة الأولى لوضع العمال ضمن الخريطة السياسية العراقية. إذ أوحى بإنشاء «جمعية أصحاب الصنايع» التي حملت في بدايتها طابع نقابة الحرفيين. وبفضل زعيمها محمد صالح القزاز، وهو ميكانيكي وأول قائد عمالي في العراق سرعان ما اتخذت طابع التكوين السياسي. ولكنها حُلّت عام ١٩٣١ بعد أن أصبحت المركز المنظم لإضراب الأربعة عشر يوماً. استمرّ القزاز وأسس «جمعية عمال الميكانيك» عام ١٩٣٢ أو «نقابة اتحاد عمال العراق» التي تبعثرت نهاية عام ١٩٣٢ نتيجة دورها في مقاطعة شركة بغداد للنور والكهرباء البريطانية الملكية على مدى شهر واحد. «وعندما انبعثت النشاطات النقابية مجدداً بعد ذلك بعقد من الزمن، انبعثت

تحت راية شيوعية» .**وثانيهما** خرج من بين صفوف الحزب رجال قدموا القيادة لثلاثة تيارات أساسية مستقبلية معارضة، وهي: الإصلاحية العروبية الواعية للتقاليد التي تمثلت بـ «نادي المثنى» و«حزب الاستقلال»، والجناح اليساري للشعبوية العراقية الممثلة بـ «جماعة الأهالي» وفرعها «جمعية الإصلاح الشعبي»، و«الحزب الوطني الديمقراطي». والتيار الثوري الذي وجد تعبيره في «لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار»، حيث إن ولادتها في ٣١/ ٣/ ١٩٣٤ تؤرخ تأسيس «الحزب الشيوعي العراقي». وكان من بين أعضاء الحزب الوطني العراقي: محمد مهدي كبة، فائق السامرائي (الاستقلال)، كامل الجادرجي (الوطني الديمقراطي)، عبد القادر إسماعيل وعاصم فليح (الحزب الشيوعي العراقي)[٤٢].

يذكر التميمي في رسالة الدكتوراه أن الحزب الوطني العراقي بعد عودته إلى الساحة السياسية من خلال حزب «الجمعية الوطنية» عام ١٩٢٩، عبَّر مؤسسه أبو التمن في كلمة الافتتاح عن مساندة الحزب تأسيس اتحادات عمالية وتعاونيات للشغِّيلة، وواصل جهوده فبدأ حملة واسعة دعا فيها ذوي الأعمال والتجار والحرفيين إلى إنشاء جمعيات مهنية لحماية مصالحهم ودفع عجلة التطور الاقتصادي في البلاد. وهذا يؤكّد أن دور الحزب الوطني العراقي لم يقتصر على توليد قادة لتيارات سياسية مستقبلية فحسب، بل بادر كذلك إلى بناء النصف الآخر من منظمات المجتمع المدني، أي المنظمات المهنية.

وعموماً، استمرت حركة انتعاش منظمات المجتمع المدني المهنية في بغداد منذ نهاية العشرينيات ولغاية النصف الأول من الثلاثينيات وضمّت: عمال الصحف، عمال المطابع، عمال السكك الحديدية، الحرفيين، تجار السمن والفواكه والخضر، سواق السيارات، مهندسي الميكانيك، الحلاقين، الخياطين، أصحاب المقاهي، جمعية تشجيع المنتجات الوطنية مع فروع لها في الديوانية وكربلاء والنجف. وظهرت ثلاث فرق مسرحية وناد للموسيقى أوائل الثلاثينيات وجمعيات مكافحة الأمية وعدد من الجمعيات الخيريّة الإسلامية والمسيحية واليهودية. وتم تأسيس جمعية للمحامين (عام١٩٣٠) وجمعية للأطباء (عام ١٩٣٤)[٤٣].

من منظمات المجتمع المدني التي تستحق كذلك ذكرَاً خاصاً، «جماعة الأهالي» التي ظهرت عام ١٩٣١ وهي منظمة غير سياسية في ظلّ علاقات صداقة بين

---

(٤٢) بطاطو، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٧؛ سلوكليت، المصدر نفسه، ٥٢، التميمي، المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(٤٣) التميمي، المصدر نفسه، ص ٢٤٨ و٣٥٤.

مؤسسيها الأربعة: عبد الفتاح إبراهيم، محمد حديد، عبد القادر إسماعيل، حسين جميل. وقامت على توجه علماني تجاوز الطائفية، وعبَّرت عن تيار إصلاحي شعبي. متأثرةً بالأفكار الاشتراكية. ورفعت بدءاً شعار «مصلحة الشعب فوق كُل مصلحة». وعنتْ بالشعب «الأكثرية العظمى». اهتمت برفع مستوى المعيشة، وتطوير النظام السياسي والاقتصادي ووضع المواهب الفكرية والموارد الاقتصادية للبلاد في خدمتها بالشكل الأفضل. ودعت إلى هجر الماضي والسير إلى الأمام وفق «أسس جديدة» باتجاه «نهضة أصيلة» تنبع من «فلسفة اجتماعية وقوة روحية». وهذا يتطلب «ثورتين متزامنتين»، إحداهما «فكرية»، والأُخرى «أخلاقية نفسية». والاعتماد على الشباب الوطني الواعي، ممن «يعمل ولا يُعلن». وهكذا قامت الجماعة على أساس التغيير التدريجي والسلمي بدلاً من العنف. وكان المنهج المفضل للجماعة هو التعليم.

انتهت جماعة الأهالي بعد توريطها في انقلاب بكر صدقي (عام ١٩٣٦) من قبل الرؤوس الكبيرة التي انضمت إلى الجماعة لاحقاً: محمد جعفر أبو التمن، كامل الجادرجي، حكمت سليمان، وبخاصة الأخير مهندس الانقلاب. وبذلك كانت إحدى النتائج الكثيرة والخطيرة للانقلاب هي تصفية وليد يحمل مشروعاً اجتماعياً ديمقراطياً، قُتل بأيدي مُدَّعي الديمقراطية أنفسهم. وهذه الحصيلة حرمت البلاد من تجربة فكرية غنية رائدة[٤٤].

شهدت فترة الثلاثينيات كذلك حدثين بارزين في ما يخص حركة المجتمع المدني في ظروف التحديات والصراعات التي أخذت بالتصاعد في هذه الفترة، متمثلة في ظهور جمعية الإصلاح الشعبي (التيار الشعبي العراقي) ونادي المثنى (التيار القومي العربي). شكلت جمعية الإصلاح الشعبي الوجه الآخر (السياسي) لـ «جماعة الأهالي» حيث أسستها منظمة سرية عام ١٩٣٤ وأطلقتها إلى العلن كحزب سياسي في ظلّ حكومة انقلاب عام ١٩٣٦. تلخص برنامج الحزب في: تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية لصيانة المصلحة العامة وضمان تقدم الأفراد والقضاء على الاستغلال، تأميم وسائل النقل والبريد والاتصالات وتجهيزات الماء والكهرباء، استصلاح الأراضي الحكومية القاحلة وتوزيعها على الفلاحين المعدمين، بناء القرى العصرية، إلغاء القوانين والأعراف الزراعية الجائرة وسن قوانين تضمن تقدم ورخاء الزراعة والفلاح، ضريبة تصاعدية على الدخل والإرث. وبعد انسحاب جماعة الأهالي من الحكومة الانقلابية، تعرضت الجماعة وجمعيتها للتصفية في ظروف التنكيل التي

---

(٤٤) عبد الوهاب حميد رشيد: **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة** (دمشق: دار المدى، ١٩٩٧)، ص ٦٢، و**العراق المعاصر** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢)، صفحات متعددة.

سادت في الساحة السياسية العراقية. وبذلك أنهى قادة الانقلاب أية محاولة للتحرش بالهيكل الاجتماعي لغاية ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨. أما نادي المثنى الذي تأسس عام ١٩٣٥ فكان عروبياً التزم بـ «نشر الروح القومية العربية.. والمحافظة على التقاليد العربية.. وتقوية الشعور بالرجولة العربية بين الشباب، وخلق ثقافة عربية جديدة تجمع إلى التراث العربي ما يستحق من حضارة الغرب». واستمد النادي قوته بصورة رئيسة من علاقاته بالعقيد صلاح الدين الصباغ زعيم مجموعة الأربعة وقائد حركة مايس ١٩٤١. بلغ النادي ذروة قوته وتطوره خلال الفترة ١٩٣٨ ـ ١٩٤١، أي خلال السنوات التي كان فيها الصباغ صوتاً مسموعاً ونافذاً في الجيش وفي إدارة البلاد. وبعد قضاء الإنكليز على حركة مايس، تمت تصفية النادي وتشتيت أعضائه، حيث شكّلت بقاياهم النواة المركزية لحزب الاستقلال (عام ١٩٤٦).

وعموماً جسّدت الثلاثينيات مرحلة سياسية مضطربة تصاعدت فيها الصراعات وميول الحكم الفردية والانقلابات العسكرية والحد من حركة منظمات المجتمع المدني. وفي ظلّ وزارته (١٩٣٥ ـ ١٩٣٦)، بادر الهاشمي إلى حلّ الأحزاب السياسية بما فيها حزبه (الإخاء). وبعد تصفية «الأهالي»، لم يُسمح بوجود أحزاب سياسية خلال الفترة ١٩٣٧ ـ ١٩٤٦، بل حتى نهاية الحياة الملكية، وأخذ هامش الحرية الذي كان متاحاً في المرحلة الأولى يترك مكانه للعنف السياسي. ولكن محاولة قصيرة انطلقت من البلاط نهاية الحرب العالمية الثانية وبتشجيع من الإنكليز، في ما يُعرف بـ «سياسة الانفتاح». وترخيص خمسة أحزاب سياسية (٢/ ٤/ ١٩٤٦): الأحرار (محافظ وسط ـ توفيق السويدي)، الاستقلال (قومي عربي ـ محمد مهدي كبة)، الوطني الديمقراطي (يسار وسط ـ كامل الجادرجي)، الاتحاد الوطني (ماركسي ـ عبد الفتاح إبراهيم)، الشعب (ماركسي ـ عزيز شريف). أجهضت هذه التجربة من قبل أغلبية أعضاء مجلس الأعيان والوصي بعد حوالى تسعين يوماً.

جاءت الضربة القاضية لمنظمات المجتمع المدني في عهد الوزارة السعيدية الثانية عشرة (مرسوم الجمعيات رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤)، وذلك في سياق توجّهِ هندسه حلف بغداد (عام ١٩٥٥). وكان ردّ الأحزاب المعارضة تأسيس الجبهة الوطنية التي ولدت في الأسبوع الأخير من شباط/ فبراير ١٩٥٧، وضمّت أحزاب المعارضة: الوطني الديمقراطي، الاستقلال، الشيوعي العراقي (المتحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني)، البعث العربي الاشتراكي. «وقد نجحت الجبهة لا في توحيد سلوك الأحزاب الأعضاء فحسب، بل أيضاً في الإيحاء بعملية مماثلة داخل قوات الجيش المعارضة، وفي إقامة رابط بينها وبين رأسها المُدبّر المتمثل في اللجنة العليا للضباط الأحرار. ولهذا قد لا تكون مبالغة في القول إنها استقطبت المجتمع العراقي

أكثر من أي يوم مضى وإلى درجة شكلت فيها تهديداً حقيقياً لبنية المَلكية»[٤٥].

انتهت الحياة الدستورية وماتت معها الأحزاب العلنية مع إعلان الجمهورية، وأصبحت الساحة السياسية جاهزة للأحزاب السرية التي ظهرت نشيطة في العهد السابق، وغطت الصراعات الحزبية الأحداث السياسية منذ ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ في سياق انشطار المجتمع العراقي. وفي غياب البنية الدستورية وسيطرة العسكر والحكم الفردي الدكتاتوري، تعدم فُرَصَ بناء مجتمع مدني فعال. وبالرغم من أن الفترة الجمهورية اقتصرت من الناحية القانونية على منظمات المجتمع المدني المهنية، إلا أنها بقيت ضعيفة ومشلولة أمام سلطة تنفيذية طاغية. هذا باستثناء بعض المحاولات لإثبات وجودها، كما في الإضرابات النقابية في بغداد (عهد قاسم) الذي شهد محاولة فاشلة عام ١٩٦٠، لإحياء منظمات المجتمع المدني في ظروف استمرار غياب الدستور الدائم.

وكذلك المحاولات المحدودة التي أبدتها بعض المنظمات المهنية لتأكيد استقلالها في إجراءاتها الانتخابية (عهد العارفين). كما شهد نظام البعث محاولة ثانية لإحياء منظمات المجتمع المدني السياسية والمهنية انتهت أيضاً بالفشل منتصف السبعينيات مع انسحاب الحزب الشيوعي في ظروف الاحتكار السياسي والحكم الفردي، فعمد النظام إلى تصفية أو ضم جميع منظمات المجتمع المدني المهنية لسطوته، بعد أن مارس تصفية مراكز المعارضة السياسية كافة.

---

(٤٥) التميمي، المصدر نفسه، ص ٤٥٦ ـ ٤٦٢، وبطاطو، العراق، ج ١، ص ٣٣٦ ـ ٣٤٠ وج ٢، ص ٩٤ و١٣١.

الفصل الثامن

موجز المسح الميداني للعراق
«مركز اكسفورد للبحوث الدولية»
آذار/مارس ٢٠٠٣ ـــ حزيران/يونيو ٢٠٠٤(*)

(*) *National Survey of Iraq, June 2004* (Oxford, UK: Oxford Research International, 2004), <http://www.oxfordresearch.com/publications.html>.



خلال الفترة آذار/ مارس ٢٠٠٣ ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ بادر مركز أكسفورد للبحوث الدولية (Oxford Research International) بمسح ميداني شمل ١٥٠٠ ـ ٢٥٠٠ من العراقيين المستجيبين (Respondents) تمّ اختيار العيّنة على أساس عشوائي وفق طريقة الاحتمالات متعددة المراحل، ولتمتد في تغطيتها من المحافظة والقضاء إلى الناحية والمحلة. وشكل كتاب **الإحصاء السنوي للعراق عام ٢٠٠٢** ـ المعتمد على إحصاء السكان لعام ١٩٩٧، وبيانات السكان للأمم المتحدة أيار/ مايو ٢٠٠٣، خلفية أساسية لتحديد واختيار العيّنة بحيث أتاحت لكُلّ مواطن (العمر ١٥ سنة فأكثر) فرصة مماثلة لاحتمال اختياره في المقابلة بغض النظر عن مكان استقراره في العراق. ونفذت عملية المسح الميداني وفق أسلوب المقابلات المباشرة من خلال كادر عراقيّ مدرب بإشراف (مركز أكسفورد)، كما تمت مقابلة ٣٠٠٢ شخص خلال فترة المسح بمراحلها الأربع. وشملت بيانات المسح الميداني كمية ضخمة من المعلومات الإحصائية السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن العراق من وجهة نظر عيّنة البحث.

تلخصت مواصفات عيّنة المسح الميداني التي غطت ١٦ محافظة عراقية في: شمول الذكور والإناث بنسب متساوية (٥٠ في المئة). توزُّع أعمار العيّنة وفق النسب التالية: ١٥ ـ ٣٤ سنة (٦٥,٥ في المئة)، ٣٥ ـ ٥٤ سنة (٢٥,٧ في المئة)، ٥٥ ـ أكثر من ٧٥ سنة (٨,٨ في المئة). متوسط دخل أعضاء العيّنة (دولار): صفر ـ ٥٠ (١٧,٧ في المئة)، ٥١ ـ ٢٠٠ (٥٦,٨ في المئة)، ٢٠١ ـ أكثر من ٥٠٠ (٢٥,٥ في المئة). أكثر المساهمين في الدخل العائلي هو الأب (٨٨,١ في المئة)، ثُمّ الأخ/ الأخت (٤,٧ في المئة)، الأم (٤,٣ في المئة)، بقية الأقارب (٢,٩ في المئة). المستوى التعليمي لأعضاء العيّنة: لم يدخل مدرسة نظامية (٤٢,١ في المئة)، دخل الابتدائية (٢٥,٨ في المئة)، دخل الثانوية ١٦,٨ في المئة)، دخل معهد/ جامعة (١٥,٣ في المئة).

وقبل البدء بعرض خلاصة مكثفة لأهم نتائج هذا المسح الميداني من المفيد إبداء ملاحظتين:

الأولى، تمّ اتخاذ فترة ما قبل الاحتلال آذار/ مارس ٢٠٠٣ سنة معيارية للمقارنة في العديد من جداول وموضوعات المسح، تتقدمها تلك المتعلقة بالدخول ومستويات

المعيشة، رغم أن تلك السنة تعتبر فترة شاذة (غير اعتيادية) بفعل الحصار، وبالتالي لا يجوز اعتمادها معياراً للمقارنة في الدراسات العلمية ـ الإحصائية، وبخاصة أنها يمكن أن تعطي الانطباع بأن الغرض منها مقاصد سياسية، بما في ذلك محاولة تجميل فترة الحرب والاحتلال ونتائجها الكارثية بالعلاقة مع الفترة السابقة.

الثانية، إن قراءة بعض جوانب/ جداول نتائج المسح قد تخلق الانطباع بغياب أو ضعف صفة الحيادية العلمية في طبيعة تشكيل الأسئلة. وهنا يلاحظ أن تلك الجوانب حاولت الحط من قيمة المقاومة الوطنية العراقية ضدّ المحتل باتجاهين: **أولهما**، التركيز في أسئلتها على جوانب محددة، مثال ذلك الهجمات التي تطال الأبرياء من المدنيين دون الدخول في تفصيلاتها، بخاصة الجهات التي وراءها، رغم أن هذه الممارسات أصبحت معروفة في الأدبيات المنشورة كونها من فعل منظمات إرهابية ترتبط بمصادر الاحتلال. **وثانيهما** إهمال توجيه أسئلة بشأن مدى أحقية المقاومة الوطنية ضدّ الاحتلال، ومدى قناعة المبحوثين بقبولها ودعمها أو عدم القناعة بها ورفضها، وبالعلاقة مع الاتفاقات والقوانين الدولية التي أقرّت مقاومة المحتل، علاوة على المشروعية الوطنية للمقاومة.

تعتمد هذه الخلاصة بشكل أساسي على تحليل جداول المرحلة الأخيرة حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وبدرجة أقل المرحلة السابقة عليها آذار/ مارس ٢٠٠٤ لاستكمال نقص بعض المعلومات وليس لمقارنة أو تبديل النتائج. وسيشار لكُلّ جدول بالحرف Q، بينما يضاف حرف آخر J أو M ليخص كُلّ منهما حزيران/ يونيو أو آذار/ مارس على التوالي. لذلك فإن (JQ3) مثلاً يعني الجدول رقم ٣ لفترة حزيران/ يونيو (٢٠٠٤)، بينما (MQ3) يعني الجدول رقم ٣ لفترة آذار/ مارس (٢٠٠٤).

١ ـ بالمقارنة مع سنة ما قبل الحرب (٢٠٠٣)، ذكر ٤٣,٦ في المئة من المبحوثين تحسن ظروفهم الحياتية، مقابل ٥٥,٤ في المئة ظلّت أوضاعهم على حالها أو تدهورت. ومع أخذ جميع الظروف بنظر الاعتبار، بقيت درجة رضائهم عن حياتهم، في المتوسط، متدنية (٥٨,٣ في المئة)، في حين أعرب ٤١,٧ في المئة عن رضائهم (JQ2 and MQ5).

٢ ـ وفي ما يخص مستويات معيشة أعضاء العيّنة مقارنة بمستوياتها المحلية في المناطق التي يعيشون فيها، أعرب ٢٨,٧ في المئة أنها دون المتوسط قليلا/ كثيراً، مقابل ١١ في المئة ذكروا أنها أعلى من المعدل قليلا/ كثيراً، بينما بقيت في المتوسط للجزء الأكبر منهم (٦٠,٣ في المئة). أما توقعاتهم على مدى ١٢ شهراً قادمة، فكانت متفائلة:

١٢ في المئة دون المتوسط قليلاً/ كثيراً، ٣٦,٢ في المئة فوق المتوسط قليلاً/ كثيراً، ٥١ في المئة في المتوسط (MQ7).

٣ ـ في ما يخص حالة الثقة في المجتمع العراقي في هذه الظروف، أعرب فقط ١٢,٨ في المئة من المبحوثين إمكانية الثقة بمعظم الناس، مقابل ٨٧,٢ في المئة وجوب أخذ الحذر عند التعامل مع الغير (MQ8).

٤ ـ ولكن كم يشعر المرء بالأمن والثقة بالعلاقة مع جيرانه: هل يشعر بالأمان أو بعدم الأمان؟ أجاب ٤٠,٧ في المئة من العيّنة أنهم يشعرون بالأمان جداً، مقابل ٤٩,٩ في المئة لا يشعرون جداً بالأمان، بينما غاب الشعور بالأمان تماماً لبقية العيّنة (١٧,٧ في المئة) (JQ52).

٥ ـ في ما يخص مدى شعور الفرد وتمتعه بحرية الاختيار وسيطرته على أمور حياته، جاءت آراء المبحوثين، في المتوسط، مناصفة تقريباً بين ضعف/ غياب شعورهم وسيطرتهم (٤٩,٣ في المئة) وبين قوتها (٥٠,٧) (JQ6).

٦ ـ وفي إطار الأشهر الثلاثة الماضية، هل تحسنت ظروف بناء السلام والاستقرار في العراق أم ساءت، أم بقيت على حالها؟ عبَّر ١٩,٩ في المئة من المبحوثين أنها تحسنت، وذكر ١٧,٧ في المئة أنها بقيت على حالها، بينما قال ٦٢,٤ في المئة إنها ازدادت تدهوراً (JQ51).

٧ ـ ذكر أعضاء العيّنة أن أفضل الأمور التي يمكن أن تحدث في حياتهم على مدى سنة تالية، وبحسب أهميتها، هي: السلام والاستقرار (٣٢,٧ في المئة)، مغادرة القوات الأمريكية للعراق (٧,٦ في المئة)، عودة التعليم وتحسنه (٧,٤ في المئة)، عمل (٧,٣ في المئة)، سكن (٦,١ في المئة)، تحسن الخدمات: الكهرباء، الماء، إلخ (٥,٤ في المئة)، أمور شخصية أخرى (٥ في المئة)، حياة أفضل (٤,٨ في المئة)، حكومة عراقية ديمقراطية مستقلة (٤,٧ في المئة)، عراق حرّ/ مستقل (٣ في المئة)، وضع اقتصادي أفضل (٢,٢ في المئة) (JQ4).

٨ ـ أما أسوأ الأمور التي يمكن أن تحدث في حياتهم خلال ١٢ شهراً تالية فتتلخص بحسب خطورتها في: فقدان الأمن/ الخوف من الفوضى (٢٩,٦ في المئة)، عدم مغادرة قوات الاحتلال للبلاد (١٩,٥ في المئة)، أمور شخصية مقلقة (١٤,٥ في المئة)، الخوف من حرب أهلية/ اضطرابات داخلية (٨,١ في المئة)، هموم أخرى (٥,٧ في المئة)، استمرار الوضع الحالي (٥,٥ في المئة)، ضعف السيطرة السياسية العراقية (٣,٧ في المئة)، ظروف/ مستوى معيشة سيئة (٣,٧ في المئة)، غياب الخدمات: الكهرباء، الماء، إلخ. (٠,٨ في المئة) (JQ5).

٩ ـ جاءت أولويات أعضاء العيّنة خلال ١٢ شهراً قادمة وفق الترتيب التالي بحسب أهميتها من وجهة نظرهم: استعادة الأمن على مستوى البلاد (٨٧,٣ في المئة)، إعادة بناء الهياكل الأساسية: كهرباء، إمدادات المياه، تلفون، إلخ. . (٥٩,٤ في المئة)، إنعاش الاقتصاد (٢٧,٧ في المئة)، ضمان تحقيق أغلبية الناس في هذا البلد حياة لائقة (٢٥,٩ في المئة)، إجراء انتخابات لتشكيل حكومة رشيدة (٢١,٨ في المئة)، إعادة سيطرة العراق على حكم البلاد (٢٠,٨ في المئة)، إعادة بناء نظام التعليم (١٧ في المئة)، ضمان الالتزام بالمثل الدينيّة (١٥,٥ في المئة)، ضمان تحقيق الزيادة في إنتاج النفط (٩,١ في المئة)، ضمان عدم مهاجمة العراق من الخارج (٨,٣ في المئة)، مشاهدة الناس وهم أكثر قدرة على التأثير في الأمور التي تتحقق في مناطقهم/ البلديات (٣,٥ في المئة).

أما أكثر الأمور التي ليست محل أولويات أعضاء العيّنة فتتلخص في التعامل مع أعضاء النظام السابق (٨٣,٧ في المئة) (JQ10).

١٠ ـ وبغض النظر عن مسألة الأمن في البلاد، فإن الأمور التالية ذات العلاقة كانت محل أولويات أعضاء العيّنة: مكافحة الجريمة: السطو، السلب، الخطف، إلخ. (٩٢,٨ في المئة)، إيقاف الهجمات مثل تلك التي حدثت أثناء احتفالات عاشوراء أو في أربيل أو في البصرة (٧٩ في المئة)، إيقاف الهجمات على الشرطة أو الجيش الجديد (٦٠ في المئة)، إيقاف السلوك العنيف للناس العاديين أثناء تعاملهم اليومي (٤٩,٧ في المئة) (JQ11).

١١ ـ في ظروف عدم الاستقرار السائدة، جاءت آراء العيّنة بخصوص أكثر العوامل التي تقود إلى غياب شعورهم بالأمن وفق النسب المرجحة التالية: هجمات، قصف، نقص الأمن (٦٢,٣ في المئة)، الجريمة/ ضعف تطبيق القانون (٥٣,٩ في المئة)، القوات الأجنبية/ الأمريكية (١٨,٩ في المئة)، ضعف القانون والنظام (١٠,٩ في المئة)، غياب الحكومة (١٠,٨ في المئة)، البطالة (٣,٢ في المئة)، غياب الثقة (١,٩ في المئة)، وبدرجة أقل: إعادة البناء/ الهياكل الأساسية، حالة المرور، مستوى المعيشة، كثرة مفرطة في عدد الأحزاب، الفساد، انتهاكات المعتقلين، في حين أن هناك من عبّر عن الشعور بالأمن (٣٢,٦ في المئة). ولكن هل تحسنت الظروف الأمنية لخلق السلام والاستقرار خلال الثلاثة أشهر الماضية؟ الجواب: نعم تحسنت (٣٦,٩ في المئة)، كلا ساءت (٣٧,٨ في المئة)، بقيت على حالها (٢٥,٣ في المئة) (JQ12 and MQ48).

١٢ ـ أعرب ٣٤ في المئة من أعضاء العيّنة بضرورة استمرار التوجه المباشر نحو إجراء الانتخابات (صيف ٢٠٠٥)، في حين عبّر ٦٦ في المئة عن ضرورة توفير

متطلبات محددة قبل إجراء الانتخابات. وعند عرض قائمة من المتطلبات المتعلقة بالانتخابات على أعضاء العيّنة، وافق الأعضاء بأغلبيتهم وفق التسلسل التالي بحسب الأهمية من وجهة نظرهم (بقية الفرق عن المئة تشكل الموقف المعاكس): عند إعادة بناء الأمن العام (٩٧,٦ في المئة)، بعد توقف الهجمات في العراق (٩٠,٧ في المئة)، عندما يعيد العراق سيادته (٨٣,٨ في المئة)، عند تواجد منظمة قادرة على تأكيد إجراء انتخابات سليمة ونزيهة (٨٢,٩ في المئة)، عندما تمارس حكومة عراقية انتقالية مهامها (٨٢,٨ في المئة)، عندما تجيز القيادات الدينيّة إجراء الانتخابات (٧٩,٥ في المئة)، عندما تغادر قوات الائتلاف (٦٩ في المئة)، عندما يكون هناك عدد كافٍ من الأحزاب السياسية يشعر الناس بالراحة عند التصويت لها (٦٠,٦ في المئة) (JQ14 and 15).

١٣ ـ بخصوص مدى ثقة الناس بالقيادات السياسية الجديدة في العراق، وعند عرض ١٩ اسماً من أعلى المستويات القيادية، رفض ٣٨,٩ في المئة من أعضاء العيّنة منح الثقة لأيّ من الأسماء المطروحة، بينما منحوا بقية أعضاء العيّنة ثقتهم على نحو تراوحت حصة كُلّ من القادة السياسيين بين ٠,٢ في المئة و١٣ في المئة. من جهة أخرى وعندما سئلوا عن أكثر القيادات السياسية التي لا يمكن منحهم الثقة، جاء رئيس المؤتمر الوطني العراقي على رأس القائمة وبنسبة رفض تجاوزت ٤٠ في المئة من أصوات المشاركين فعلاً. أما مسالة رئاسة الجمهورية، فإن من تمت تسميته ضمن قائمة من الأسماء لم يحصل على أكثر من ١٥,١ في المئة من جملة الأصوات! (JQ19, A, B and C).

١٤ ـ في قائمة تضم ١٢ مؤسسة فعالة عاملة في الساحة العراقية، وبالعلاقة مع درجة ثقة أعضاء العيّنة بكل منها بحسب أهميتها من وجهة نظرهم، جاءت إجاباتهم وفق النسب التالية (تشكل بقيتها عن المئة نسبة عدم الثقة من جهة أخرى): قادة المرجعيات (٨٧ في المئة)، الجيش العراقي الجديد (٧٤,٤ في المئة)، البوليس (٧٣,٩ في المئة)، شبكة التلفزيون العراقية للإعلام (٦٨,٧ في المئة)، القادة المحليون في الكوميونة/ البلدية (٥٩,٨ في المئة)، الأمم المتحدة (٥٧,٩ في المئة)، الوزارات في بغداد (٥٤,٥ في المئة)، الصحافة (٥٣,٦ في المئة)، بينما انقلبت درجة الثقة إلى دون ٥٠ في المئة (عدم الثقة): مجلس الحكم المؤقت (٤٣ في المئة)، الأحزاب السياسية (٢٦,٦ في المئة)، قوات التحالف (CPA) (٢٥,٦ في المئة)، قوات الاحتلال الأمريكية البريطانية (١٩,٧ في المئة) (JQ20).

١٥ ـ أوضح أعضاء العيّنة وجهة نظرهم في ما يخص حاجة العراق إلى المؤسسات التالية بحسب أهميتها: قائد (فرد) عراقي قوي (٨٩,٤ في المئة)، عراق ديمقراطي (٨٨,٣ في المئة)، حكومة عراقية مكونة من خبراء و/ أو مديرين، ليسوا سياسيين (٧٥ في المئة)، مجموعة قوية من القادة العراقيين (٥٩,٤ في المئة)، حكومة

مكونة بصفة رئيسة من قيادات دينية (٥٦,١ في المئة). بينما انقلبت هذه الآراء تجاه المؤسسات الأخرى التالية باعتبارها لا تمثل حاجة عراقية: حكومة أمم متحدة انتقالية (٤١,٦ في المئة)، مجلس الحكم العراقي المؤقت (٤١,٢ في المئة)، حكومة مكونة بصفة رئيسة من قادة عسكريين عراقيين (٣٤,١ في المئة)، سلطة الائتلاف المؤقتة (٢٨,٣ في المئة) (JQ21, A).

١٦ ـ وبخصوص مدى حاجة العراق لتلك المؤسسات على مدى ١٢ شهراً تالية، جاءت الآراء وفق التسلسل التالي بحسب أهميتها من وجهة نظر المبحوثين: قائد (فرد) عراقيّ قوي (٤٩,٩ في المئة)، عراق ديمقراطي (٣١ في المئة)، حكومة مكونة بصفة رئيسة من قيادات دينية (٧,٦ في المئة)، حكومة عراقية مكونة بصفة رئيسة من خبراء و/ أو مديرين، ليسوا سياسيين (٥,٤ في المئة)، مجموعة قوية من قادة عراقيين (٣ في المئة). وتوزعت بقية النسبة (٣ في المئة) بين المؤسسات التالية: مجلس الحكم المؤقت، حكومة أمم متحدة انتقالية، حكومة مكونة بصفة رئيسة من قادة عسكريين عراقيين، سلطة الائتلاف المؤقتة CPA (JQ21, B).

١٧ ـ أما حاجة العراق إلى المؤسسات ذاتها خلال خمس سنوات تالية، فكانت نتائجها بحسب الأهمية: عراق ديمقراطي (٥٠ في المئة)، قائد (فرد) عراقيّ قوي (٣٦,١ في المئة)، حكومة مكونة بصفة رئيسة من قيادات دينية (٨ في المئة)، حكومة عراقية مكونة بصفة رئيسة من خبراء و/ أو مديرين، ليسوا سياسيين (٣,٨ في المئة). بينما توزعت بقية النسبة (٢ في المئة) بين: مجلس الحكم المؤقت، حكومة مكونة بصفة رئيسة من قادة عسكريين عراقيين، حكومة أمم متحدة انتقالية، سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA JQ21, C).

١٨ ـ بالعلاقة مع الخيارات التي فضلها أعضاء العيّنة باعتبارها حاجات عراقية، قدّم كُلّ منهم مبرراً واحداً في سياق ثلاثة خيارات:

أ ـ أسباب اختيار الديمقراطية: الحرية (٤٠,٩ في المئة)، وجود انتخابات/ انتخاب رئيس، حكومة (٨,٦ في المئة)، الحفاظ على حقوق المجموعات الرئيسة في المجتمع (٧,٦ في المئة)، أفضل نظام (٥ في المئة)، المساواة والعدل (٤,٤ في المئة)، الأمن/ السلام (٣,٢ في المئة)، تجسيد رغبات الناس (٣,٢ في المئة)، نريدها/ نحتاج إليها (٢,٦ في المئة)، لجعل الحياة أفضل (٢,٣ في المئة)، لجعل العراق أقوى/ لبناء العراق (٢,٢ في المئة)، إنها حكومة من الشعب وإلى الشعب (١,٧ في المئة)، الدكتاتورية ليست جيدة (١,٤ في المئة)، لحل المشكلات (٠,١ في المئة)، أخرى (١٦,٨ في المئة).

ب ـ أسباب اختيار قائد قوي: ضبط السيطرة على العراق (١٩,٦ في المئة)، الأمن/ السلام (١٨,٩ في المئة)، نريده/ نحتاجه (١٤ في المئة)، الوحدة (١١ في المئة)، بناء قرارات/ أفكار مركزية (٧,٥ في المئة)، لتسيير أمور البلاد (٦,٨ في المئة)، لجعل العراق أقوى/ لبناء العراق (٣,١ في المئة)، إنّه أفضل نظام (٢,٤ في المئة)، لتجنب العنف/ الكفاح ضدّ الإرهاب (١,٦ في المئة)، لحماية العراق (١,٥ في المئة)، المساواة والعدل (١,٥ في المئة)، نحتاج إلى ناس أقوياء لفعل أشياء (١,٤ في المئة)، الحرية (١,٢ في المئة)، ضمان حقوق المجموعات الرئيسة في المجتمع، أخرى (٨,٦ في المئة).

ج ـ أسباب اختيار قيادات دينية: يلتزمون بالتوجهات الإلهية/ القيم الدينيّة (٦٣,٧ في المئة)، أفضل نظام (٦,٦ في المئة)، نريده/ نحتاجه (٥ في المئة)، تسيير أمور البلاد (٢,٥ في المئة)، ضبط السيطرة على العراق (١,٢ في المئة)، الوحدة (١ في المئة)، إنهم الأفضل الآن (١ في المئة)، أخرى (١٢ في المئة) (JQ21, C).

١٩ ـ بخصوص كيفية صنع القرار من قبل حكومة المستقبل، وبغض النظر عن الجواب الأخير، شكل كُل من الأساليب التالية الخيار الأول (من جملة خمسة أولويات مطروحة في قائمة الاستبيان) لأَعضاء العيّنة، بحسب أهميتها من وجهة نظرهم: وجود رئيس ونواب للرئيس، يمثلون المجموعات الرئيسة في العراق ويتخذون مختلف القرارات المهمة بصورة مشتركة (٤٥,٧ في المئة)، وجود رئيس إلى جانب الجمعية الوطنية لاتخاذ القرارات بصورة مشتركة (٣٠,٨ في المئة)، وجود رئيس واحد يتخذ القرارات بمفرده (١٦ في المئة)، وجود أحزاب سياسية متعددة في الجمعية الوطنية تتخذ القرارات بصفة مشتركة (٧ في المئة)، وجود أكبر حزب في الجمعية الوطنية يتخذ جميع القرارات المهمة بمفرده (٢,٤ في المئة).

أما بشأن كيفية اتخاذ القرارات في الجمعية الوطنية فكان الرأي باتجاه: أن تخضع عملية صنع القرارات لمناقشة مختلف المجموعات/ الأحزاب لغاية الوصول إلى قرار مقبول من قبل الأكثرية في الجمعية الوطنية (٦٦,٨ في المئة)، أن يتخذ الحزب (المجموعة الأكبر) القرارات المهمة بعد التشاور مع المجموعات الأخرى (٢٢,٧ في المئة)، أن يتخذ الحزب (المجموعة الأكبر) القرارات المهمة بَمفرده (JQ22 and 23).

٢٠ ـ في سياق تصميم (بناء) نظام جديد للعراق جاء كُلّ شكل من الأشكال الحكومية التالية ليمثل الخيار الأول (في سياق ثلاثة أولويات مطروحة في قائمة الاستبيان لأَعضاء العيّنة، بحسب أهميتها من وجهة نظرهم: حكومة موسعة تضم ممثلين لمختلف الأطياف الاجتماعية الرئيسة بما فيها الإثنية والدينية (٥٠,١ في المئة)،

حكومة قوية قادرة على الفعل طالما ترى أنّه الأفضل لمصلحة البلاد حتّى ولو أدّى ذلك إلى إقلاق/ إزعاج مجموعة معينة من الناس (٢٥,٩ في المئة)، حكومة تتبع القيم الدينيّة (١٣ في المئة)، حكومة ليبرالية، حيثُ تسمح للناس بالعيش من دون كثير من التدخل في شؤونهم (١٢ في المئة) (JQ24).

٢١ ـ أما لماذا تمّ اختيار تلك الأولويات المتعلقة بالأشكال الحكومية من قبل أعضاء العيّنة، فقد جاءت آراؤهم على النحو التالي:

أ ـ مبررات أولوية اختيار حكومة موسعة: تضم كُلّ أطياف المجتمع العراقي (٦٠,٤ في المئة)، الحرية/ السلام/ المساواة (٩,١ في المئة)، من أجل عراق أفضل (٧,٧ في المئة)، حكومة قوية (٧,٤ في المئة)، سيادة القانون (٧,٤ في المئة)، خطوة نحو الديمقراطية (٢,٥ في المئة)، تمنع الفساد (١,٣ في المئة)، توفر الأمن (٠,٧ في المئة)، تخدم المواطنين (٠,٤ في المئة)، تتبع الإسلام (٠,٣ في المئة)، بسط السيطرة على العراق (٠,١ في المئة)، أخرى (٢،٧ في المئة).

ب ـ مبررات أولوية اختيار حكومة قوية: حكومة قوية (٢٥,١ في المئة)، من أجل عراق أفضل (٢٣,٢ في المئة)، بسط سيطرتها على العراق (٩,١ في المئة)، تضم مختلف المجموعات في المجتمع العراقي (٨,٤ في المئة)، توفر الأمن (٨,٤ في المئة)، تخدم الناس (٥ في المئة)، سيادة القانون (٤,٧ في المئة)، الحرية/ السلام/ المساواة (٣,٢ في المئة)، لإنهاء الاحتلال (١,٩ في المئة)، تتبع الإسلام (٠,٣ في المئة)، خطوة باتجاه الديمقراطية (٠,٣ في المئة)، تمنع الفساد (٠,٢ في المئة)، أخرى (١٠,٢ في المئة).

ج ـ مبررات أولوية اختيار حكومة ليبرالية: الحرية/ السلام/ المساواة (٤٨,٩ في المئة)، خطوة نحو الديمقراطية (١٦,٦ في المئة)، سيادة القانون (١٣,٥ في المئة)، من أجل حكومة أفضل (٧,٨ في المئة)، تضم كلّ أطياف المجتمع العراقي (٤,٧ في المئة)، تتبع الإسلام (٢,٤ في المئة)، توفر الأمن (١,١ في المئة)، تخدم الناس (٠,٥ في المئة)، أخرى (٧,٩ في المئة).

د ـ مبررات أولوية اختيار حكومة دينية: اتباع الإسلام (٦٦,٩ في المئة)، سيادة القانون (٦,٦ في المئة)، من أجل عراق أفضل (٦ في المئة)، الحرية/ السلام/ المساواة (٤,٣ في المئة)، تضم كافة أطياف المجتمع العراقي (٢,٩ في المئة) تمنع الفساد (١,٩ في المئة)، حكومة قوية (١,٥ في المئة)، تخدم المواطنين (١,٤ في المئة)، توفر الأمن (٠,٣ في المئة)، بسط السيطرة على العراق (٠,٢ في المئة)، أخرى (٨ في المئة) (JQ25).

٢٢ ـ وبغض النظر عن موقف أعضاء العيّنة قبولهم أو رفضهم للديمقراطية في العراق، جاءت الخطوة التالية إبداء آرائهم بشأن أكثر العناصر أهمية لمسيرة بناء نظام ديمقراطي، وكانت النتائج وفق التسلسل التالي لعناصر الديمقراطية، بحسب أولوياتها من وجهة نظرهم وفي سياق أرقام نسبية مرجحة: قضايا الحرية (٩٦,٤ في المئة)، العدل (٢٦,٢ في المئة)، الأمن/الاستقرار (٢١ في المئة)، المساواة (١٨ في المئة)، انتخابات/نزيهة (١٤,١ في المئة)، حرية وسائل الإعلام (Free Media) (٤,٢ في المئة)، تجسيد/ضمان الحقوق (٣,٨ في المئة)، وضع اقتصادي أفضل (٣,٦ في المئة)، الاستقلال (٢,٨ في المئة)، السلام (٢,٣ في المئة)، مشاركة الناس في الحكومة (٢,٣ في المئة)، نظام تعددية الأحزاب (١,٩ في المئة)، جمعية وطنية/برلمان (١,٩ في المئة)، مجتمع مدني (١,٨ في المئة)، القدرة على الحكم (١,٥ في المئة)، وحدة العراق (١,٤ في المئة)، حياة أفضل (١,٤ في المئة)، فرص عمل (١,٤ في المئة)، الحكم بالشعب وإلى الشعب (٠,٧ في المئة) (JQ26).

٢٣ ـ أما الأمور الأخرى التي لا تشكل تحديداً عناصر للديمقراطية، فتتمثل في النواحي التالية مرتبة بحسب درجة عدم أهميتها من وجهة نظر أعضاء العيّنة: الدكتاتورية/الأوتوقراطية (٣١,٢ في المئة)، فرض الآراء/ضغط: إكراه الناس (١٠,٣ في المئة)، العنف/اضطهاد/مضايقة (٤,٥ في المئة)، غياب العدل (٤,٣ في المئة)، الإرهاب (٣,٧ في المئة)، العنصرية (٣,١ في المئة)، الفوضى/غياب الاستقرار (٢,٤ في المئة)، التمييز (١,٤ في المئة)، الاحتلال (١,٢ في المئة)، التطرف/التعصب (١,٢ في المئة)، غياب الأمن (١,١ في المئة)، غياب الحرية (٠,٩ في المئة)، الفساد (٠,٨ في المئة)، الطغيان/الاستبداد (٠,٦ في المئة)، نظام الحزب الواحد (٠,٥ في المئة). بينما توزعت آراء ١٠,٤ في المئة من جملة العيّنة بنسب أصغر على عناصر أخرى، وامتنع ٢٢,٤ في المئة عن الإجابة (JQ27).

٢٤ ـ وفي ما يخص مدى اهتمام أعضاء العيّنة بالسياسة، ظهرت الحصيلة التالية: مهتم/مهتم جداً (٧٠,٨ في المئة)، غير مهتم/غير مهتم أبداً (٢٩,٢ في المئة). وعندما سئلوا عمّا إذا مارسوا فعلاً أياً من النشاطات التالية، جاءت إجاباتهم مرتبة على النحو التالي، بحسب أهميتها من وجهة نظرهم: الحديث مع الغير (٦٣,١ في المئة)، الاقتراع أثناء الانتخابات (١٧,٧ في المئة)، زيارة شخصية حكومية في مؤسسة محلية أو مركزية للمساعدة على إيجاد فرصة عمل (٥ في المئة)، ممارسة فعل ما مثل المظاهرات (٤,١ في المئة)، محاولة الحصول على معلومات سياسية من قيادات دينية (٢,٦ في المئة)، استخدام العنف/القوة عند الضرورة (٢ في المئة) (JQ28 and 30).

٢٥ ـ ومن وجهة نظر المبحوثين شكلت الآليات التالية، مرتبة بحسب الأهمية،

الأكثر فعالية في مجال نشر الثقافة السياسية من وجهة نظرهم: التلفزيون (٨١,٢ في المئة)، الحديث مع الغير (٦,١ في المئة)، الراديو (٥,١ في المئة)، الصحف والمجلات (٢ في المئة)، من خلال قيادات دينية (١,٦ في المئة)، من خلال أحزاب سياسية (١ في المئة)، من خلال قادة محليين مثل المختار والشيخ. بينما كشف بقية المبحوثين عن شعورهم بعدم الحاجة للتعلم بشأن السياسة (JQ29).

٢٦ ـ وبالعلاقة مع مدى أهمية الحصول على الأخبار والأحداث الجارية، أعرب أعضاء العيّنة: أنها مهمة/ مهمة جداً (٧٨,٧ في المئة)، بينما ذكر ٢١,٣ في المئة أنها ليست مهمة/ ليست مهمة أبداً. وتشكل العناصر التالية أهم آليات نشر الثقافة السياسية: التلفزيون (٣٤,٣ في المئة)، راديو (٢٧,٦ في المئة)، ساتالايت مرتبط بالتلفزيون (٢٠,٦ في المئة)، فيديو (١٤,٢ في المئة)، كومبيوتر (٢,٤ في المئة)، المدخل إلى الإنترنت (٠,٦ في المئة)، كيبل مرتبط بالتلفزيون (٠,٢ في المئة) (MQ58).

٢٧ ـ وفي ما يخص دور المرأة في الحياة العامة، وافق أعضاء العيّنة على حقّ المرأة ممارسة النشاطات التالية (تُعبّر بقية النسبة عن ١٠٠ الموقف المعاكس): طبيبة (٩٧,٣ في المئة)، الاقتراع في الانتخابات (٩٦,٦ في المئة)، قيادة سيارة (٨٧,٥ في المئة)، الترشّح لوظائف عامّة مثل عضوية الجمعية الوطنية (٧٤,٣ في المئة)، وعضوية المجلس البلدي (٦٩,٢ في المئة)، تقود الرجال في أعمالهم (٦٧,٧ في المئة). بينما جاءت آراء العيّنة رافضة لعمل المرأة أن تكون في مركز: المحافظ (٦٠,٤ في المئة)، رئيس الجمهورية (٦٩,١ في المئة)، وظيفة مختار (٧٣,٥ في المئة). بينما يمكن تخصيص عدد من المقاعد للمرأة في الجمعية الوطنية (٧٦,٨ في المئة)، والمجالس المحلية (٦٨,٣ في المئة).

وعندما سئل أعضاء العيّنة إذا كانوا يرغبون في التصويت لجنس معين في الانتخابات، جاءت الإجابات على هذا النحو: احتمال أكبر التصويت للمرأة (٨,٨ في المئة)، احتمال أكبر التصويت للرجل (٣٥,٨ في المئة)، لا فرق (٥٥,٤ في المئة). ولكن هل إن أداء المرأة تماثل/ أفضل/ أقل من أداء الرجل؟ هنا جاءت ثلاثة أجوبة: يمكن أن يكون أداء المرأة بمستوى أداء الرجل (٥٨,٤ في المئة)، يمكن أن يكون أداء المرأة أفضل من أداء الرجل (٩,٢ في المئة)، يمكن أن يكون أداء المرأة دون أداء الرجل (٣٢,٤ في المئة) (MQ42, 43, 44 and 45).

٢٨ ـ وفي سياق مدى قناعة أعضاء العيّنة التصويت في الانتخابات لأيّ من الأحزاب السياسية في عراق اليوم وضمن قائمة تضم ٢١ حزباً سياسياً، استجاب فقط ٣٢,٧ في المئة، اتجهت ٢٨,٦ في المئة من أصواتهم نحو ستة أحزاب دينية

وعرقية والباقي ٤,١ في المئة توزعت بين بقية الأحزاب الخمسة عشر. أما حصة الذين رفضوا التصويت لأي من الأحزاب المعنية (٦٧,٤ في المئة) فقد توزعت بين رفض التصويت (٢٣,٨ في المئة) أصلاً لأيّ حزب وعدم المعرفة (٤١,٥ في المئة) وغياب الإجابة (٢,١ في المئة) (JQ31, A)!

٢٩ ـ وعند تغيير الاتجاه بالطلب إلى أعضاء العيّنة إبداء رأيهم بالأحزاب التي لن يصوتوا لها أبداً، وضمن قائمة تضم ١٧ حزباً، استجاب فقط ٢١,٥ في المئة من جملتهم، وتوزعت هذه النسبة الرافضة بين ٥,٥ في المئة باتجاه رفض ١٥ حزباً، بينما تركزت بقية النسبة ١٦ في المئة على رفض حزبين تاريخيين متصارعين ساد كُلّ منهما وفي فترات متباينة الساحة السياسية العراقية، وهما حزب البعث العربي الاشتراكي (١٠,٢ في المئة) والحزب الشيوعي العراقي (٥,٨ في المئة)! بينما توزعت الحصة الكبرى (٧٩,٥ في المئة) بين رفض الاستجابة (٢٤,٤ في المئة) وعدم المعرفة (٥٢ في المئة) وغياب الجواب (٢,١ في المئة). وهذه المؤشرات تعكس بدرجة كافية من الوضوح تدني شعبية الأحزاب العراقية، بخاصة الأحزاب ذات التوجهات الوطنية في عراق المحاصصة الطائفية (JQ31, B).

٣٠ ـ في قائمة تتضمن ٢٣ فعالية، وعند الطلب من أعضاء العيّنة اختيار ثلاث فقرات منها بحسب الأولية لتعبر عن وجهة نظرهم بالواجبات التي يمكن أن تمارسها الأحزاب السياسية في العراق، جاءت النتائج وفق النسب المرجحة التالية: توفير الأمن/ النظام (٤٤,١ في المئة)، رعاية حاجات الناس (٣٤,٣ في المئة)، خلق فرص عمل (٢٣,٦ في المئة)، تطوير الهياكل الأساسية العراقية (٢٢,٩ في المئة)، تعليم الناس (١٥,١ في المئة)، الحرية والمساواة (٨,٩ في المئة)، البحث عن مصالح البلاد (٦ في المئة)، توجيه مسيرة البلاد (Running) (٤,٤ في المئة)، دعم المبادئ الدينيّة (٤,٢ في المئة)، مواكبة الانتخابات (٤,١ في المئة)، محاربة الفساد (٣,٨ في المئة)، سيادة القانون (٣,٧ في المئة)، توحيد العراق (٣,٣ في المئة)، تعزيز الكياسة/ اللطف (Civility)، القيم والمبادئ (٣,٣ في المئة)، المساعدة على إنعاش الاقتصاد (٢,٦ في المئة)، بلوغ الاستقلال (٢,٧ في المئة)، تبادل برامجها مع بعضها (٢,٣ في المئة)، المساهمة في بناء الديمقراطية (٢,٢ في المئة)، أن تكون وطنية (Patriotic) (١,٨ في المئة)، دعم حرية الاختيار (٠,٩ في المئة)، رقابة الحدود (٠,٦ في المئة)، الاتفاق على رأي واحد (٠,٦ في المئة)، مساءلة الحكومة (Questioning) (JQ32).

٣١ ـ تضمنت صحيفة المسح الميداني أسئلة تدعو إلى تقييم بعض مؤسسات الاحتلال بين النجاح والفشل، بينما يمكن أن تحمل في باطنها مدى قبول المواطنين العراقيين هذه المؤسسات أو رفضها. عموماً وفي تقييمهم لسلطة الائتلاف المؤقتة

(CPA) (المنحلة)، عبَّر ٢٢,٥ في المئة من جملة العيّنة عن نجاحها في مجالات وفشلها في أخرى، وذكر ٢١,٧ في المئة نجاحها/ نجاحها جداً، بينما أقرَ بقية الأعضاء (٥٥,٨ في المئة) أنها كانت فاشلة/ فاشلة جداً. وفي ما يخص مجلس الحكم المؤقت (المنحل) أعرب ٢٣,٤ في المئة من جملة العيّنة أنّه نجح في مجالات وفشل في أخرى، مقابل ٢٤,٥ في المئة حكموا له بـ النجاح/ النجاح جداً. في حين أن بقية الأعضاء (٥٢ في المئة) ذكروا أنّه كان فاشلاً/ فاشلاً جداً (JQ34).

٣٢ ـ وبالعلاقة مع حلّ مجلس الحكم المؤقت (٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤) وبدء تشكيل حكومة أهلية، أعرب ٢٠,٣ في المئة من العيّنة أنها يجب أن لا تكون مختلفة عن مجلس الحكم. أما البقية فكان رأيهم أن تكون مختلفة وأكثر فعالية. ومن أجل تحقيق هذه الغاية أقرّوا المواصفات/ الوظائف التالية للحكومة، مرتبة بحسب أهميتها من وجهة نظرهم: تمتلك دوراً/ سلطة أكبر (١٥,٤ في المئة)، تعمل لصالح المواطنين والبلاد (١٠,٦ في المئة)، أن تكون مستقلة (١٠,٢ في المئة)، حكومة قوية لتكون قادرة على صنع القرارات (٩,٧ في المئة)، منتخبة أو معيّنة من قبل العراقيين (٦,٥ في المئة)، تحقق السلام والأمن (٤,٦ في المئة)، تمثل كُلّ العراق (٢,٣ في المئة)، لها فقط قائد واحد (٢,١ في المئة)، تتصف بالعدل (١,٦ في المئة)، تتصف بالشرف والثقة (١,٤ في المئة)، خلق فرص عمل (١,٤ في المئة). بينما توزعت بقية النسبة الـ ٦,٤ في المئة بين ١١ فقرة تالية مرتبة بحسب أهميتها: إعادة بناء الهياكل الأساسية، التعامل مع الجرائم، أن تكون ديمقراطية، أن تكون دينية، تمارس دوراً أكبر لأجل الكرد، تنظم انتخابات نزيهة، تفرض تطبيق القانون، تضم عناصر طيبة ومؤهلة، تعمل على تطوير العراق، تقوم بإعداد مسودة دستور يتصف بالعدل/ عدم التحيز (Fair)، ضمان أمن الحدود، أخرى (٧,٥ في المئة) (JQ36).

٣٣ ـ في مرحلة سابقة (جدول Q20) عبَّر جانب من أعضاء العيّنة عن ثقتهم بالمنظمة الدولية (الأمم المتحدة)، والسؤال هنا ما هي مبررات هذه الثقة؟ السطور التالية تشكل حصيلة آرائهم، مرتبة وفق أهميتها من وجهة نظرهم: منظمة مساعدات إنسانية (٣٨,٥ في المئة)، منظمة دولية (٢١,٧ في المئة)، تعمل لخدمة الناس (٧,٨ في المئة)، ساعدت العراق (٦,٤ في المئة)، منظمة محايدة (٤,٣ في المئة)، تعمل من أجل السلام (١,٩ في المئة)، ساعدت في إنهاء حكم صدام (١,٨ في المئة)، يمكن أن تساهم في تحسين وضع الأمن (١,٥ في المئة)، الأفضل للعراق (١,٥ في المئة)، يمكن الثقة بها (١,٥ في المئة)، إعادة بناء العراق (١,٤ في المئة)، ساعدت الكرد (١,٤ في المئة)، تتصف بالعدل (Fair) (١,٤) في المئة)، تخدم/ تعتمد على الولايات المتحدة (١,٢ في المئة)، سلطة عظيمة الشأن (٠,٦ في

المئة)، توفر فرص عمل (٠,٥ في المئة)، أخرى (٦,٦ في المئة) (JQ37, A).

٣٤ ـ كذلك عبَّر جانب آخر من أعضاء العيّنة عن عدم ثقتهم بمنظمة الأمم المتحدة (Q20). والسؤال أيضاً ما هي مبررات عدم الثقة؟. السطور التالية تعبر عن آرائهم، مرتبة وفق درجة قوة عدم الثقة من وجهة نظرهم: لم تعمل شيئاً للعراق (٤٣,٨ في المئة)، تخدم/ تعتمد على الولايات المتحدة (٢٩,٣ في المئة)، لا احترام للعراق (٥,١ في المئة)، خدمة فاسدة فاقدة للأمانة (٢,٣ في المئة)، تستغل العراق (٢ في المئة)، فشلت في منع الحرب (١,٥ في المئة)، سلطة تفتقد للكفاءة (١,٣ في المئة)، منظمة دولية (١,١ في المئة)، غير أمينة (١ في المئة)، لا يمكن الوثوق بها (٠,٧ في المئة)، منظمة مساعدات إنسانية (٠,٥ في المئة)، ساعدت على إسقاط صدام (٠,٣ في المئة)، ساعدت الكرد (٠,٢ في المئة)، منظمة محايدة (٠,١ في المئة)، أخرى (١٠,٨ في المئة) (JQ37, B).

٣٥ ـ بغض النظر عن مسألة الثقة أو عدم الثقة، وفي ما يخص توسيع دور الأمم المتحدة في العراق أو تقليصه أو إبقائه في المستوى نفسه القائم، طالب ٥٨,١ في المئة من أعضاء العيّنة بزيادة هذا الدور، مقابل ٢٣ في المئة أعربوا عن استمرار هذا الدور بمستواه نفسه، بينما وجد ١٨,٩ في المئة منه ضرورة تقليص دور الأمم المتحدة في العراق (JQ38).

٣٦ ـ وأيضاً بغض النظر عن مسألة توسيع أو تقليص دور الأمم المتحدة في العراق، وفي سياق إبداء كُلّ من أعضاء العيّنة رأيه بمدى أهمية (أهمية أولى/ ثانية/ ثالثة) لمجموعة من الوظائف المقترحة للأمم المتحدة في العراق، جاءت النتائج على النحو التالي، مرتبة على أساس النسب المرجحة: التركيز على المساعدات الإنسانية (٧٩,٥ في المئة)، ضمان نزاهة الانتخابات (٥١,٨ في المئة)، التأكد من أن العراقيين يمكن أن يحققوا حياة لائقة (٤٩,٦ في المئة)، تولي مهام قوى الأمن في العراق (٣٥ في المئة)، ضمان أن قوات الأمن تراعي حقوق الإنسان (٢٧,٣ في المئة)، ضمان أن قوات الائتلاف تراعي حقوق الإنسان (٢٣,٤ في المئة)، ضمان محاربة الفساد (١٧,٧ في المئة)، تكون في الحكم (Be in Government) لغاية تشكيل حكومة عراقية منتخبة (٩,٩ في المئة).

أما الوظائف التي تعتبر الأقل أهمية قيام الأمم المتحدة بها، فتلخصت في العناصر التالية، مرتبة بحسب وجهة نظر أعضاء العيّنة بالعلاقة مع درجة عدم أهميتها: ضمان مكافحة الفساد (٢٦,٣ في المئة)، ضمان أن قوات الائتلاف تحترم حقوق الإنسان (٢٥,٢ في المئة)، كفالة أن قوات الأمن العراقية تلتزم بحقوق

الإنسان (١٨,٤ في المئة)، تتحمل مسؤولية قوات الأمن في العراق (١٢,٨ في المئة)، تتواجد في الحكومة لغاية تشكيل حكومة عراقية منتخبة تتحمل المسؤولية (٨,٩ في المئة)، التركيز على المساعدات الإنسانية (٣,٣ في المئة)، التأكد من أن الانتخابات تسير بشكل مناسب (٢,٦ في المئة)، ضمان أن العراقيين يمكن أن يحققوا حياة لائقة (٢,٥ في المئة) (JQ39, A and B).

٣٧ ـ وفي ما يخص تحديد موعد معينً لمغادرة الأمم المتحدة للعراق، ظهرت النتائج التالية، بحسب أهميتها من وجهة نظر أعضاء العيّنة: عليها إيقاف نشاطها ومغادرة العراق في إحدى هذه الحالات: حالما تتشكل حكومة دائمة (٣٨,١ في المئة)، حال إعادة بناء الأمن (١٨,٧ في المئة)، عليها المغادرة حالاً (١١,٢ في المئة)، حال تشكيل حكومة مؤقتة (٨,٧ في المئة)، المغادرة خلال ستة أشهر (٣,١ في المئة)، المغادرة خلال ١٢ شهراً (٣ في المئة). بينما أشار ١٧,٢ في المئة إلى ضرورة استمرار الأمم المتحدة في العراق لسنوات عديدة قادمة (JQ40).

٣٨ ـ ومن وجهة نظر أعضاء العيّنة، تشكل الدول التالية أكثر الدول الصديقة للعراق، مرتبة بحسب أهميتها: سوريا (١٨,٣ في المئة)، الولايات المتحدة (١٣,٥ في المئة)، إيران (٩,٩ في المئة)، الأردن (٣,٥ في المئة)، الإمارات العربية المتحدة (٣,٣ في المئة)، العربية السعودية (٣ في المئة)، الكويت (٣ في المئة)، مصر (٢,٦ في المئة)، اليابان (٢,١ في المئة)، فرنسا (٢ في المئة)، ألمانيا (١,٤ في المئة)، روسيا (١,١ في المئة)، المملكة المتحدة (١ في المئة)، أخرى (٢,٧ في المئة)، بينما امتنع ٣٢,٧ في المئة ذكر أية دولة.

أما أقل الدول صداقة تجاه العراق، فهي مرتبة بحسب درجة عدم صداقتها/ عدائها للعراق من وجهة نظر أعضاء العيّنة: إسرائيل (١٥,٤ في المئة)، الكويت (١٠,٨ في المئة)، إيران (١٠,٥ في المئة)، الولايات المتحدة (٩,٦ في المئة)، سوريا (٧,٣ في المئة)، الأردن (٥,٦ في المئة)، تركيا (٥,١ في المئة)، مصر (٢,٥ في المئة)، السعودية العربية (٢,٢ في المئة)، روسيا (١,٦ في المئة)، أفغانستان (١,٥ في المئة)، المملكة المتحدة (١ في المئة)، ألمانيا (٠,٥ في المئة)، اليابان (٠,٥ في المئة)، أخرى (٢,١ في المئة)، بينما لم يذكر ٢٣,٨ في المئة من العيّنة أية دولة (MQ15, A and B).

٣٩ ـ من وجهة نظر المبحوثين، فإن الدول/ المنظمات التالية يجب أن تساهم في إعادة بناء العراق، مرتبة بحسب أهميتها: اليابان (٤٣,١ في المئة)، الولايات المتحدة (٣٣,٧ في المئة)، فرنسا (٢٥ في المئة)، ألمانيا (٢٣,١ في المئة)، المملكة المتحدة (٢١,٦ في المئة)، الإمارات العربية المتحدة (٩,٦ في المئة)، العربية السعودية (٧,١

في المئة)، روسيا (٦,٦ في المئة)، الكويت (٥,٦ في المئة)، سوريا (٤,٧ في المئة)، مصر (٤,٥ في المئة)، إيران (٤,٤ في المئة)، الأمم المتحدة (٣,٣ في المئة)، الصين (٣ في المئة)، الأردن (٢,٨ في المئة)، وتوزعت نسبة ١٦,٧ في المئة على ١٦ دولة أخرى، بينما امتنع ١٥,٨ في المئة من أعضاء العيّنة ذكر أية دولة، وأوضحوا أن على العراق أن يبني نفسه ذاتياً (MQ17).

٤٠ ـ أما الدول التي يجب أن لا تؤدّي دوراً في إعادة بناء العراق، فهي مرتبة بحسب درجة قوة رفض مساهمتها من وجهة نظر أعضاء العيّنة: إسرائيل (٤٧,١ في المئة)، الولايات المتحدة (٢٤,٥ في المئة)، المملكة المتحدة (٢٠,٧ في المئة)، إيران (١٦,٧ في المئة)، الكويت (١٤,١ في المئة)، تركيا (١٣,٣ في المئة)، سوريا (١٣,١ في المئة)، مصر (١٣,١ في المئة)، الأردن (١٢,١ في المئة)، روسيا (٥,٩ في المئة)، السعودية العربية (٤,٥ في المئة)، فرنسا (٣ في المئة)، أفغانستان (٢,١ في المئة)، ست دول أخرى مذكورة (٦ في المئة)، أخرى/غير مذكورة (٦,٥ في المئة)، مع رفض ١٣,٥ في المئة ذكر أية دولة ودعوتهم إلى أن كُلّ دولة يجب أن تمارس دوراً (MQ18).

٤١ ـ وفي سياق السؤال عن الموقف من قوات الائتلاف، توزعت الآراء بين التأييد (٤٢,١ في المئة) وبين الاعتراض (٥٧,٩ في المئة). وهل تغيرت نظرة المواطنين العراقيين ممثلة بأعضاء العيّنة تجاه قوات الائتلاف بزعامة الولايات المتحدة؟ جاءت ثلاثة إجابات: نعم وبشكل إيجابي (٦ في المئة)، بقيت كما هي (٥٢,٩ في المئة)، كلا أصبحت أكثر سلبية (٤١,١ في المئة) (Q41 and 42).

٤٢ ـ ولكن لماذا تغيرت تلك النظرة إيجابياً تجاه قوات الائتلاف؟ الجواب في السطور التالية، مرتبة بحسب أهميتها (نسب مرجحة تقوم على ذكر ثلاثة خيارات لكُلّ من أعضاء العيّنة): ساعدت على تحسين حالة الأمن (٤١,١ في المئة)، ساعدت الكرد (١٩,٤ في المئة)، «حررت» العراق (١١,٤ في المئة)، تتخلى عن السلطة للعراقيين (٧,٩ في المئة)، إنها قوات حفظ سلام (٦,٦ في المئة)، أخرى (٤١,١ في المئة). وبالطريقة نفسها كانت مبررات تغيير تلك النظرة نحو السلبية والمعارضة نتيجة إلى: انتهاكات حقوق المعتقلين (٦٤,٥ في المئة)، سلوك سَيئ/ عنيف (٢٦ في المئة)، الهجوم على الفلوجة والمدن المقدسة (٢٥,٢ في المئة)، قتل الناس (٢١,٥ في المئة)، فشلت في توفير الأمن (٢١,٣ في المئة)، الافتقار لاحترام العراق والإسلام (١٤,١ في المئة)، عدم الوفاء بوعودها (٩ في المئة)، اعتقالات عشوائية (٨,٧ في المئة)، لم تفعل شيئاً لصالح العراق (٧,٣ في المئة)، فشلت في توفير فرص عمل (٥,٤ في المئة)، إنها قوة محتلة (٣,٤ في المئة)، لا يمكن الوثوق بها (٣,٢ في المئة)، ساهمت

في تدهور مستويات المعيشة (٢,٢ في المئة)، غياب إعادة البناء (١,٤ في المئة)، إدارة فقيرة (١,٤ في المئة)، المزيد من مشكلات المرور (١,١ في المئة)، انتشار الفساد (٠,٧ في المئة)، أخرى (١١,٨ في المئة) (JQ43).

٤٣ ـ وافق ٤٠,٨ في المئة من أعضاء العيّنة على صواب غزو العراق في خريف ٢٠٠٣ من قبل قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة، بينما أدان بقية الأعضاء/ الأغلبية هذا الغزو (٥٩,٢ في المئة). وفي حين عبّر جانب من أعضاء العيّنة عن أن قوات الائتلاف بزعامة الولايات المتحدة هي قوة «تحرير» (١٦,٨ في المئة)، وقوة حفظ سلام (١٠,٩ في المئة)، جاء ردّ بقية الأعضاء بأنها قوة محتلة (٥٣ في المئة)، وقوة مستغلة للعراق (١٩,٣ في المئة). أما هل حصلت مواجهة/ اتصال بين أي من أعضاء العيّنة وجنود من قوات الائتلاف، ومدى طبيعة هذه المواجهة سواء كانت إيجابية أم سلبية؟ أجاب ٦٩,٣ في المئة بأنه لم تحدث اتصالات لهم مع أيٍّ من هذه القوات أبداً، بينما اعترف بعضهم بحصول هذه المواجهة وكانت إيجابية/ إيجابية جداً (١٤,٤ في المئة)، مقابل ١٦,٣ في المئة أعربوا عن أنها كانت سلبية/ سلبية جداً (JQ9, 44 and 45).

٤٤ ـ وفي معرض مناقشة الانتهاكات التي تعرض لها المعتقلون (بالإشارة إلى معتقل أبو غريب) من قبل الجنود الأمريكان، أعرب ٥٤ في المئة من المبحوثين أنها تقتصر على أقل من مئة من المتورطين، أو أكثر قليلاً (٢٥,٩ في المئة)، بينما أعرب ٢٠,١ في المئة عن أن الولايات المتحدة برمتها متورطة فيها. وفي حين جاءت هذه الأحداث مفاجئة لـ ٦٧,٣ في المئة من أعضاء العيّنة، فإنها لم تفاجئ بقيتهم (٣٢,٧ في المئة). ولكن هل ستفرض عقوبات نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان هذه؟ جاءت أربعة أجوبة في سياق قناتين: متفائلة (٤٧,٤ في المئة) تقول نعم سيعاقب كُلّ متورط من الأمريكيين العسكريين والسياسيين (٣١,٨ في المئة)، سيعاقب كُلّ متورط من الأمريكيين العسكريين دون السياسيين (١٥,٦ في المئة). متشائمة (٥٢,٦ في المئة) تقول نعم البعض سيعاقب، ولكن فقط من أصحاب الرتب الدنيا (٢٤,٧ في المئة)، كلا لا أحد سيعاقب (٢٧,٩ في المئة) (JQ46, 47 and 48).

٤٥ ـ ولكن هل يرى أعضاء العيّنة أن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجنود الأمريكان ستترك أي أثر في ما يخص مستقبل العراق؟ الجواب نعم (٢٣,٩ في المئة) ولا (٧٦,١ في المئة). وبالنسبة إلى من أجابوا بنعم، كيف سيكون هذا الأثر؟: الكراهية ومزيد من الإحساس المعادي للأمريكيين (٥١ في المئة)، التحريض على مزيد من الهجمات ضدّ قوات الائتلاف (١٤,٧ في المئة)، تغيير السياسة الأمريكية تجاه العراق (٦,١ في المئة)، الانتهاكات كشفت الوجه الحقيقي للولايات المتحدة

(٥,٨ في المئة)، تصاعد أوضاع عدم الاستقرار (٥,٧ في المئة)، زادت من الأصوات المطالبة بمغادرة القوات الأمريكية للبلاد (٣,٥ في المئة)، المزيد من السلطة للعراق (٣,٥ في المئة)، أخرى (١٤,٧ في المئة) (JQ49, A and B).

٤٦ ـ بخصوص «تسليم السلطة» إلى حكومة عراقية بعد ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، ودور الولايات المتحدة في العراق بعد هذه الفترة، وفي سياق قائمة تضم ثمانية خيارات، جاءت النتائج على النحو التالي التي عَبر فيها أعضاء العيّنة عن مستوى أهمية كُلّ خيار وفق ثلاث درجات (دور مهم جداً، مهم بدرجة ثانية، مهم بدرجة ثالثة)، وهي مرتبة وفق نسب مرجحة: المساعدة على إعادة بناء الهياكل الأساسية في البلاد (٨٤,٩ في المئة)، المساعدة في مجال الخدمات الإنسانية (٤٥,٦ في المئة)، فقط أن تكون كبقية الدول التي للعراق معها علاقات دبلوماسية (٤٠,٢ في المئة)، استعادة الأمن في البلاد (٣٣,٨ في المئة)، مساعدة العراقيين دون المتوسط لتحقيق حياة لائقة (٣٠,٦ في المئة)، أن تعمل في العراق ولكن تحت إشراف الأمم المتحدة (٢٥,٦ في المئة)، مساعدة الحكومة العراقية صنع قراراتها (٢٠,٥ في المئة)، عدم التدخل في شؤون البلاد (١٤,٧ في المئة).

أما الأدوار التي تعتبر الأقل أهمية للولايات المتحدة في العراق، فهي مرتبة في السطور التالية، بحسب درجة عدم أهميتها من وجهة نظر المبحوثين: مساعدة الحكومة العراقية على صنع قراراتها (٣٣,٨ في المئة)، لا مزيد من التدخل في شؤون البلاد (٢٩,٥ في المئة)، استعادة الأمن في البلاد (١٩,٧ في المئة)، المساعدة في مجال الخدمات الإنسانية (٥,٤ في المئة)، أن تستمر في العراق ولكن تحت إشراف الأمم المتحدة (٤,٢ في المئة)، مساعدة العراقيين دون المتوسط على تحقيق حياة لائقة (٣,٣ في المئة)، فقط أن تكون كبقية الدول التي للعراق معها علاقات دبلوماسية (٢,٤ في المئة)، المساعدة على إعادة بناء البلاد (١,٧ في المئة) (JQ50, A and B).

٤٧ ـ وفي معرض إجابة أعضاء العيّنة على طول الفترة الزمنية لبقاء القوات الأمريكية وغيرها في العراق، جاءت النتائج على النحو التالي: أن تغادر فوراً (٣٣,٥ في المئة)، أن تبقى لغاية تشكيل حكومة دائمة (٢٨,٢ في المئة)، أن تبقى لغاية استعادة الأمن (١٢,٤ في المئة)، أن تبقى لبضعة أشهر (٧,٤ في المئة)، أن تغادر خلال فترة ما بين ستة أشهر وسنة (٧ في المئة)، أن تبقى لأكثر من سنة (٥,٣ في المئة)، أن تغادر بعد تشكيل حكومة مؤقتة (٥ في المئة)، وكان رأي ١,٢ في المئة أن لا تغادر أبداً! (Q54).

٤٨ ـ ومع أخذ كُلّ الظروف بنظر الاعتبار، ومع استمرار قوات الائتلاف في

العراق، فضّل أعضاء العيّنة البدائل التالية بشأن حركة هذه القوات على النحو التالي: انسحابها إلى الأماكن البعيدة (خارج المدن)، حيثُ يمكن أن تساعد الحكومة عند حصول حدث يشكل مشكلة خطيرة داخل العراق ـ ولكن فقط بناء على طلب الحكومة العراقية (٣٧,٤ في المئة)، انسحابها إلى الأماكن البعيدة (خارج المدن) لتمارس دور الحماية ضد التسلل الأجنبي ـ ولكن فقط بناء على طلب الحكومة العراقية (٣٦,٨ في المئة)، أن تبقى، ولكن فقط لتدريب العراقيين دون أن تتدخل مباشرة في القتال أو فرض القانون (٢٠,٥ في المئة)، أن تبقى كما هي (٥,٣ في المئة) (JQ55).

٤٩ ـ جسّد أعضاء العيّنة أحلام غالبية العراقيين في تفاؤلهم بغد أفضل بالعلاقة مع انتظارهم تحسن ظروف الأمن في البلاد، إذ جاءت توقعاتهم بشأن الفترة التي تعقب تشكيل حكومة عراقية لما بعد حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ على النحو التالي: سوف تتحسن ظروف الأمن (٦٢,٥ في المئة)، سوف تسوء ظروف الأمن (١٧,٥ في المئة)، ستبقى الظروف الأمنية على حالها (٢٠ في المئة). بينما زادت توقعاتهم التفاؤلية عند تشكيل حكومة منتخبة في أيار/ مايو ٢٠٠٥ متمثلة في: سوف تتحسن الحالة الأمنية (٨٦,٢ في المئة)، سوف تسوء الحالة الأمنية (٩,٧ في المئة)، سوف تبقى الحالة الأمنية كما هي (٤,١ في المئة).

تشكل هذه الدراسة الميدانية حصيلة أولية مؤقتة تعتمد أساساً على إحصاءات العيّنة. كما تتضمن بعض النتائج بيانات تعود إلى الإحصاءات السكانية الشاملة لخريف ٢٠٠٣، كما سبقت الإشارة في بداية هذا الفصل. وهذه النظرة الإجمالية أفرزت جملة من الاستنتاجات تتمثل في:

● **أن معظم العراقيين متفائلون لكنهم قلقون بشأن الأمن**

ـ يرى أكثر من النصف أن الأمور ستصبح أفضل على مدى ١٢ شهراً مقبلة. لكن هذا التفاؤل تقلص منذُ آذار/ مارس ٢٠٠٤.

ـ يستمرّ العراقيون في قلقهم بشأن الأمن: يرى سبعة لكُلّ عشرة أن استعادة الأمن والاستقرار تشكل أولويتهم القصوى.

ـ تدهورت ظروف بناء السلام والاستقرار.

● **الديمقراطية في مواجهة الرجل (الحاكم) القوي**

ـ استمرّ العراقيون ملتزمين بالديمقراطية، لكنهم مع تدهور الأوضاع الأمنية قد يتجهون نحو رجل قوي في الظروف القائمة.

ـ الديمقراطية هي أكثر خيار سياسي عام في الأمد الطويل (خمس سنوات). يقول العراقيون إن الديمقراطية ستجلب الحرية، المساواة والعدل.

ـ في الأمد القصير، على أي حال، يريد العراقيون رجلاً قوياً لمعالجة مشكلة الأمن، ضبط مسيرة البلاد والحفاظ على وحدتها.

● وفي حين يريدون الديمقراطية، يبقى فهمهم لمكنون العملية السياسية بائساً.

ـ الاهتمام بالسياسة في تصاعد منذُ المراحل السابقة لهذا المسح الميداني. يرغب سبعة لكُلّ عشرة معرفة ماذا يجري في الساحة السياسية.

ـ ويرى ستة لكُلّ عشرة أن الناس العاديين يجب أن تكون لهم كلمة بشأن صياغة مستقبل العراق وعدم ترك صناعة القرار بيد السياسيين.

ـ الناس واقعيون (Pragmatic) بشأن التشكيل الجاري لمستقبل البلاد السياسي. إنهم يؤيدون على نحو واسع تعيين حكومة انتقالية لغاية الانتخابات العامة في أيار/ مايو ٢٠٠٥.

ـ العراقيون واقعيون أيضاً بشأن توقيت الانتخابات العامة. تقول الأغلبية: قبل الانتخابات يجب تلبية الحاجة الملحَّة في مجال استعادة الأمن.

ـ سبعة لكُلّ عشرة عراقيين لا يرغبون أو غير قادرين على ذكر حزب ما للتصويت له. القلّة ممن فعلوا ذكروا بحدود ٤٠ حزباً أغلبها إسلامية/ كردية.

ـ أغلب العراقيين يرون أن الوظيفة الأساسية للحزب السياسي توفير الأمن وليس الحوار السياسي. واحد فقط لكُلّ ثلاثة استجاب فعلاً لهذه المسألة. هذا يوضح أن مفهوم العملية السياسية مفهوم بائس (Poor) في ثقافة الأغلبية.

ـ ستة لكُلّ عشرة غير قادرين على اختيار مرشح للرئاسة. ومن تمت تسميته على رأس القائمة لم يحصل على أكثر من ١٥,١ في المئة من جملة الأصوات! (الفقرة ١٣، و(JQ19, A, B and C)).

ـ وعندما سئلوا ماذا يشاركون مع الديمقراطية، أبدَى الناس أفكاراً أيديولوجية وليست واقعية (Nuts-and-Bolts)

● الثقة

ـ واحد فقط لكُلّ عشرة يرون إمكانية الثقة بالناس، وهذه نسبة متدنية جداً مقارنة بالدول الأخرى.

- ارتفعت الثقة، بشكل عام، بالعلاقة مع المؤسسات الاجتماعية. تحتفظ المؤسسات الدينيّة بأعلى درجات الثقة. كذلك تعتبر المؤسسات الأهلية المسؤولة عادة عن الأمن (البوليس والجيش) وبعدها الأمم المتحدة رابحة صافية منذ مرحلة مسح خريف ٢٠٠٣.

- تبقى القوات الأمريكَية والبريطانية محل أدنى درجات الثقة، تتبعها قوات الائتلاف (CPA) ثُم الأحزاب السياسية!

● دعم الأمم المتحدة يزداد نمواً - ولكن ليس هناك شيك موقع على بياض (Blank Cheque)

- أكثر من خمسة لكُلّ عشرة عراقيين يثقون بالأمم المتحدة (كانت أكثر من ثلاثة لكُلّ عشرة في مسح خريف ٢٠٠٣). أقل من اثنين لكُلّ عشرة يرون تقليص دور الأمم المتحدة في العراق.

- هؤلاء الذين أعربوا عن ثقتهم بالأمم المتحدة يقولون إنهم يقدرون (Cherish) دورها في مجال المساعدات الإنسانية (Humanitarian) أو صفتها العالمية المعتمدة (International Credential)، أما أولئك الذين أعربوا عن عدم ثقتهم فيدعون أن الأمم المتحدة لم تفعل شيئاً للعراق أو أنها أداة بيد الولايات المتحدة.

- ترى الأغلبية ضرورة تركيز الأمم المتحدة على المساعدات الإنسانية. آخرون يرون أن عليها أن تراقب بشكل نوعي الانتخابات العامة أو تتأكد من أن حقوق الإنسان مرعية في العراق. والناس يقولونها بوضوح هنا: إن على الأمم المتحدة أن لا تتورط في السياسة العراقية.

- لكنهم يقولون أيضاً إن على الأمم المتحدة أن تغادر حال عودة/ قدرة العراق إلى الوقوف على قدميه.

● مع الإدراك المؤخر (With Hindsight) قوات الائتلاف (CPA) ومجلس الحكم

- تختلط الرؤى، بشكل عام، بشأن مدى نجاح قوات الائتلاف. يرى اثنان لكُلّ عشرة أنها كانت ناجحة، وبالمثل يرى اثنان آخران لكُلّ عشرة أنها تراوحت بين النجاح والفشل، بينما ذكر أربعة لكُلّ عشرة أنها كانت ناجحة تماماً. كما ظهرت رؤى مماثلة بشأن مجلس الحكم. (أقرّ ٥٥,٨ في المئة من أعضاء العيّنة أن سلطة الائتلاف كانت فاشلة/ فاشلة جداً. كما أقر ٥٢ في المئة أن مجلس الحكم كان فاشلاً/ فاشلاً جداً! (الفقرة ٣١، و(JQ34)).

● دور الولايات المتحدة ـ المساعدة على إعادة البناء ـ ولكن عدم التدخل في السياسة والأمن

ـ يتوقع العراقيون، في سياق أولويتهم القصوى، من الولايات المتحدة تمويل إعادة بناء البلاد. وعلى أي حال يشير مسح خريف ٢٠٠٣ إلى رغبة أعضاء العيّنة في مساهمة اليابان، فرنسا، ألمانيا تسيير مهمة إعادة البناء.

ـ الناس يمتلكون الوضوح بشأن ضرورة توقف الولايات المتحدة التدخل في الشؤون السياسية والأمنية العراقية.

● انتهاكات حقوق الإنسان ـ الاستشراف العملي للأمور والمشكلات/ الذرائعية Pragmatism يتمحور ليجعل الرؤى/ المشاهد أكثر سوءاً في مواجهة الائتلاف

ـ يقول ستة لكُل عشرة تقريباً أنهم فوجئوا بسماع خبر الانتهاكات. سبعة لكُلّ عشرة من الكرد ـ الذين يدعمون الولايات المتحدة بشكل تقليدي ـ فوجئوا بهذه الأنباء.

ـ أعلن حوالى النصف أن الانتهاكات ارتكبها أقل من مئة جندي. يرى أقل من اثنين لكُلّ عشرة أن الولايات المتحدة برمتها هي بمثل هذا المستوى.

ـ عموماً إن العراقيين واثقون من أن المسؤولين عن تلك الانتهاكات سيعاقبون. (وفق حصيلة مسح المرحلة الأخيرة/ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، جاءت النتائج على هذا النحو: سيعاقب كُلّ متورط من العسكريين والسياسيين: ٣١,٨ في المئة. سيعاقب كُلّ متورط من العسكريين دون السياسيين: ١٥,٦ في المئة. سيعاقب فقط البعض من الرتب الدنيا: ٢٤,٧ في المئة. لا أحد سيعاقب: ٢٧,٩ في المئة (الفقرة ٤٤، و(JQ46, 47 and 48)).

ـ قلة من الناس يرون أن هذه الانتهاكات ستكون لها عواقب بالعلاقة مع مستقبل العراق.

ـ إذا لم يحصل أي شيٰ، فعلى الأقل تضررت (Dented) سمعة الجنود: أكثر من ثلاثة لكُلّ عشرة من العراقيين يقولون إن نظرتهم أصبحت أكثر سلبية بعد هذه الأحداث. ولكن ما زال أربعة لكُلّ عشرة يقولون إن آراءهم تبقى غير متغيرة. (ربما تعود هذه النسبة الأخيرة إلى مسح شباط/ فبراير ٢٠٠٤ كما تشير الفقرة التالية. بينما في مسح حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ ذكر ٥١ في المئة أنها زادت الكراهية للأمريكيين، إضافة إلى أمور سلبية أخرى تجاههم (الفقرة ٤٤).

ـ في مسح شباط/ فبراير ٢٠٠٤، عبَّر أربعة لكُلّ عشرة عن الغزو بِأنه «تحرير».

حالياً (مسح حزيران/ يونيو ٢٠٠٤) تقريباً سبعة لكُلّ عشرة من الناس ينظرون إلى الجنود الأجانب على أنهم «محتلون» أو «مستغلون».

ـ قوة الاحتمال (Tolerance) تجاه قوات الائتلاف تبقى مستقرة، لكن الناس يقولون إنهم يريدون أن تكون هذه القوات بعيدة عن الأنظار، مثلاً التحرك نحو المناطق النائية، وترك البلاد حَالما تستقر العملية السياسية والظروف الأمنية.

ـ عموماً، يتصف العراقيون كونهم عمليين بشأن وجود الأجانب في بلادهم: بأنهم لا يرغبون بوجودهم لكنهم يقبلون الفكرة القائلة إن الانسحاب غير المتزامن (Untimely) يمكن أن تكون له عواقب. (تردّ مطالبات العراقيين بمغادرة قوات الاحتلال للبلاد في فقرات عديدة من دون أن يرافقها أي تحفظ «الانسحاب غير المتزامن والعواقب»، بل إن المطالبات هذه اقترنت بالمغادرة الفورية (الفقرات ٧، ٨، ١٢ و٤٥).

● الأحداث الأخيرة جعلت الهجمات ضدّ قوات الائتلاف أكثر قبولاً.

ـ تضاعفت تقريباً فكرة القبول بالعنف السياسي منذُ شباط/ فبراير: قيام أناس آخرين بالهجوم على قوات الائتلاف.

ـ من الناحية الشخصيّة، على أي حال، ففي حدود ثمانية لكُلّ عشرة لا يستخدمون العنف السياسي أبداً.

● مستقبل العراق يجب أن يكون عراقياً

ـ تقول الأغلبية إن ظروف الأمن سوف تتحسن حالما يتولى العراقيون مهام بلادهم.

ـ ليس مهماً أية مهمة، فالأغلبية الكبيرة من العراقيين يرون أن المؤسسات العراقية يجب أن ترعى هذه المهام.

لقد جرى استطلاع الرأي العام العراقي مراراً وتكراراً منذُ بداية الاحتلال بواسطة العديد من المؤسسات. وتؤكد نتائج الدراسات مشاعر العراقيين المضادة للاحتلال[1]:

ـ على وجه الإجمال يعارض العراقيون الوجود الأمريكي في العراق، وأولئك

---

(١) كارل كونيتا، «دائرة شريرة: ديناميات الاحتلال والمقاومة في العراق، الجزء الأول: أنماط السخط الشعبي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

الذين يعارضونه بشدة يفوقون أولئك الذين يؤيدونه بشدة.

ـ ينظر إلى القوات الأمريكية في العراق على نطاق واسع كقوة احتلال وليس كقوة لحفظ السلام ولا كقوة تحرير.

ـ على وجه الإجمال، فإن العراقيين لا يثقون بالقوات الأمريكية، ويعتقدون أنها تتصرف بصورة سيئة، ويعتبرونها بصورة أو بأخرى ـ مسؤولة عن كثير من العنف في البلد.

ـ هناك دعم شعبي كبير للهجمات التي تُشن على القوات الأمريكية.

ـ تريد غالبية العراقيين أن تغادر قوات التحالف العراق خلال سنة واحدة أو أقل، وتشكيل حكومة عراقية (عراقية) دائمة في أوائل عام ٢٠٠٦، وهو «النقطة الفاصلة» التي يرجح أنّه بعدها سترغب أغلبية كبيرة للغاية من العراقيين في أن يتحقق انسحاب فوري.

● **ممارسات الاحتلال القسرية**

ـ الدوريات العسكرية الأجنبية المستمرة ـ نحو ١٢ ألف دورية أسبوعياً.

ـ نقاط تفتيش السيارات الموجودة في كُلّ مكان (والتي غالباً ما يصاحبها الموت).

ـ المداهمات، وعددها الإجمالي (٨) آلاف منذُ أيار/ مايو ٢٠٠٣.

ـ اعتقال المواطنين ـ (٨٠) ألفاً اعتقلوا منذُ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

ـ لكن أياً من هذه النشاطات لم يستطع أن يوقف المقاومة.

ولاستكمال و/ أو تأكيد بعض الجوانب المهمة في هذه اللوحة، من المفيد طرح النقاط التالية المستقاة من بعض فقرات هذا الفصل:

● تدهور الظروف الحياتية مقارنة بفترة الحصار لما قبل الاحتلال، تدني درجة رضاء الناس عن حياتهم، تمزق الثقة الاجتماعية بالناس وبالجيران، وضعف سيطرة المواطنين على أمور حياتهم (الفقرات ١ ـ ٥).

● استمرار تدهور الظروف الأمنية وشروط الاستقرار والسلام الاجتماعي، انتشار الجريمة المنظمة، استمرار أحداث القتل اليومية للمدنيين بسلاح قوات الاحتلال والمنظمات الإرهابية المرتبطة بالمحتل. وفوق ذلك معاناة الناس من نقص الخدمات العامة، تتقدمها الكهرباء والماء (الفقرات ٦ ـ ١٢ و٣١ ـ ٣٢).

● غياب المعرفة و/ أو ضعف الثقة بالقيادات السياسية الجديدة، وتدني شعبية الأحزاب السياسية على كثرتها (الفقرات ١٣ ـ ١٥).

● عودة الناس بالدعوة إلى المطالبة بقيادات سياسية فردية قوية لمعالجة الأوضاع المتدهورة والمتأزمة. وبروز عمق التوجه نحو القيادات الدينيّة (الفقرات ١٦ ـ ١٩).

● تعاظم رغبة ودعوة العراقيين استعادة الاستقلال ومغادرة القوات الأجنبية في سياق تصاعد نظرة الناس السلبية تجاهها لاختراقاتها حقوق الإنسان العراقي (الفقرات ٣٢ ـ ٤٠).

● التوجه المتزايد للعراقيين في اعتبار القوات الغازية قوات محتلة (الفقرة ٤٣).

● جسَّد أعضاء العيّنة أحلام العراقيين وآمالهم في تفاؤلهم بغد أفضل بالعلاقة مع انتظارهم تحسن الظروف الأمنية وتحقق الاستقرار والسلام الاجتماعي في البلاد (فقرات عديدة). وهذا التفاؤل يجسد القوة المعنوية الوطنية للعراقيين في مواجهة وإنهاء الاحتلال بنكباته وكوارثه.

الفصل التاسع

آراء نخبة من المثقفين العراقيين في العراق المنشود «صحيفة استقصاء»



في هذا الفصل الأخير من البحث، محاولة لتحليل آراء عيّنة من المثقفين العراقيين، ممن استجابوا لنداء صحيفة **استقصاء** أعدت لدراسة هموم البلاد من وجهة نظر الجماهير العراقية. ومثلما حصل في تجربتين سابقتين[1]، بدأت فكرة التحضير والإعداد لصحيفة الاستقصاء مع بداية خطوات البحث، وخضعت لمناقشات وتعديلات مستمرة قبل وضعها موضع التنفيذ كما إن صحيفة **الاستقصاء** صممت لمثقف عراقيّ ممن يعتمد العمل الفكري و/ أو له اهتماماته المتواصلة بأوضاع السياسة العراقية، ويشارك في فكره وإحساسه ومشاعره وتطلعاته آمال والآم الشعب العراقي.

تمّ توجيه الصحيفة لأكثر من ألف مواطن عراقيّ ممن يقيمون داخل العراق وخارجه، فجاءت الحصيلة الصافية بـ ٢٣٩ ممن استجابوا وشاركوا مشكورين، منهم ١٤٣ داخل العراق و٩٦ خارج العراق. تمّ ترقيم استمارات صحيفة الاستقصاء (١ ـ ٢٣٩). ضمّت الأرقام (١ ـ ١٤٣) مجموعة الداخل، والأرقام (١٤٤ ـ ٢٣٩)مجموعة الخارج.

ومع ملاحظة كثرة المقولات الواردة في الصحيفة (١٣٢) التي تضغط عادة باتجاه تصغير حجم العيّنة، فإن هذا العدد من المشاركين يعتبر بحقّ عالياً، كما إن حجم العمليات التي تطلبتها مرحلة تفريغ بيانات الصحيفة كانت ضخمة فعلاً. تكفي الإشارة إلى أن المرحلة الأولى لتفريغ بيانات/ آراء المشاركين تطلبت آلاف العمليات (١٣٢×٢٣٩)، يُضاف إلى ذلك تقسيماتها بين مجموعة الداخل ومجموعة الخارج والمجموع العام، ولكل مجموعة أربعة فروع (موافق/ ، غير موافق×، غير مبين.، المجموع) لغاية تحويل إجابات الصحيفة إلى أرقام في جداول قابلة للقراءة والاستيعاب.

يظهر أن ظروف الخوف من الوضع الأمني التي كانت سائدة في عهد النظام السابق، بقيت قائمة، على الأقل، في الداخل العراقي، فمن مجموع ١٤٣ صحيفة

---

(١) عبد الوهاب حميد رشيد: **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة** (دمشق: دار المدى، ١٩٩٧)، ص ٢١٩ ـ ٢٥١، و**العراق المعاصر** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢)، ص ٣٨١ ـ ٤٢١.

جاءت من الداخل أغفل ٦٥ منهم (٤٥,٥ في المئة) ذكر أسمائهم مقارنة بمجموعة الخارج (١٦,٧ في المئة)، من هنا فإن قائمة الأسماء الواردة في ملحق البحث لا تضم أسماء جميع المشاركين. بينما ذكر ٢٠٩ من المشاركين (٨٧,٥ في المئة) المؤهل و/ أو التخصص/ المهنة، توزعوا بين: دكتوراه ٤١، ماجستير ٢٠، بكالوريوس ٦٨، دبلوم معهد/ عال ١٥، طالب جامعي/ ماجستير/ دكتوراه ٤، مهندس ٢٣، مدرس/ أستاذ جامعي ٥، طبيب/ اختصاص ٨، كاتب/ أديب/ شاعر/ فنان/ صحافي ١٩، معلم ٢، إضافة إلى: محام، مبرمج، سياسي، اقتصادي، واثنين ثانوية/ إعدادية صناعة.

أما مسألة تصنيف الانتماءات وفق التيارات الفكرية، فقد ذكر ٤٧ من جملة المشاركين (٢٠ في المئة) انتماءاتهم السياسية/ الفكرية. بينما أهمل بقية المشاركين ذكر التيار أو اكتفوا بلفظة «مستقل»، رغم أن لفظة «مستقل» ترتبط بالعلاقة مع الحزب السياسي وليس بالتيار الفكري.

وفي حين أن المقولات الواردة في صحيفة **الاستقصاء** لا تعبر عن رأي معين أو موقف مسبق، وتم تنظيمها بطريقة حاولت أن تكون حيادية ـ قدر الإمكان ـ فهي كذلك ليست حقائق علمية، بل تحاول التماس وكشف القناعات المتولدة تجاه القضايا المطروحة، وهذا هو هدف الدراسات الإحصائية الميدانية بما فيها الاستفتاءات بعامة. عليه لا يدعي الباحث، وفي هذا الجانب من الدراسة، بخاصة ـ والتي تمت بجهود فردية قد لا تخلو من عوامل القصور ـ تقديم آيات ثابتة، بل لائحة عامة احتمالية بشأن قناعات نخبة من المثقفين/ المفكرين العراقيين في هموم البلاد المطروحة.

جاءت الملاحظات والتعقيبات والانتقادات قليلة عموماً، مقارنة بعدد المشاركين وعدد مقولات الصحيفة، وعلى الرغم من الملاحظات التي أقرّت أهمية مواضيع الصحيفة المنتقاة وأهمية نتائجها للمرحلة العصيبة الراهنة[٢]، فإنها تعرضت أيضاً لبعض النقد. وفي حين اعترض أحد المشاركين لعدم إضافة: «أن العراق جزء من الأمة العربية والإسلامية»[٣] ذكر مشارك آخر أن قائمة الأسئلة طويلة «فقد يفقد البعض صبره أمام كثرتها» يضاف إلى ذلك غموض بعضها[٤]. وذكر مشارك آخر «هناك بعض الأسئلة التي كان يمكن صياغتها بشكل أفضل»[٥]. وانتقد آخر الصحيفة

(٢) إيهم محمد الرحاوي، دكتوراه هندسة، أستاذ جامعي، الأمين العام لجبهة الانقاذ الوطني، بغداد، العراق، الصحيفة رقم ٤٣.
(٣) إيهم محمد الرحاوي، الصحيفة رقم ٤٣.
(٤) جلال محمد، بكالوريوس اقتصاد، أستراليا، الصحيفة رقم ١٥٠.
(٥) الاسم غير مذكور، الصحيفة رقم ٢٣٨.

لعدم تطرقها إلى موضوعات أخرى[٦]. بينما يعلق أحد شعرائنا بقوله: «في غابة التقاطعات وحشرجات الأصوات العالية، يظهر علينا حاملاً غصن الزيتون وحمامة القرب ليستطلع رأي الناس في ما يكتب، وهو لعمر الله سبق جميل ورائد.» ويعقبه بهذا البيت[٧]:

أقـرضُ الـشـعـرَ غـيـرَ أن زمـانـي   أقـرَضَ الـنـفْـسَ حـيـرة وارتـبـاكـا

الموضوع الأول: نظام الحكم السابق

١ ـ الرغبة العارمة في الهيمنة والانفراد بالسلطة والاحتكار السياسي لدى النظام السابق ساهم في خراب العراق واحتلاله: حققت هذه المقولة موافقة ٩٢,١ في المئة من جملة المشاركين، وجاءت الموافقة عالية نسبياً لدى كُلّ من المجموعتين.

٢ ـ تحريم حزب سياسي (البعث) يتنافى مع الديمقراطية ويعيد دورة العمل السري والانقلابات: سجّلت موافقة أغلبية ضئيلة (٥٤,٨ في المئة)، وفي الوقت نفسه أظهرت انقساماً بين المجموعتين: موافقة الداخل بحدود ٦٤ في المئة مقابل رفض الخارج بحدود ٥٣ في المئة.

٣ ـ «اجتثاث البعث» شرط لمسيرة عراق الغد الديمقراطي: كذلك حققت موافقة أغلبية ضئيلة وبحدود ٥٣ في المئة، وأظهرت اختلافاً واضحاً بين المجموعتين، ففي حين قبلها الخارج بأغلبية ٥٩ في المئة فهي جاءت خلافية ولم تحظَ بأي أغلبية من حيثُ الموافقة أو الرفض من قبل الداخل. يعقب أحد المشاركين على هذه المقولة بقوله «مصطلح الاجتثاث يحمل بعداً إرهابياً. وأقترح إبعاد العناصر القيادية لحزب البعث عن دوائر الدولة حالياً، على الأقل لفترة خمس سنوات، لحين حصول المصالحة الوطنية وفرز ومحاسبة المجرمين[٨]».

٤ ـ رفض تحميل الشعب العراقي ـ الضحية ـ آثار حروب النظام السابق من ديون وتعويضات: حققت موافقة العيّنة بأكثر من ٩٠ في المئة. ويعلق أحد المشاركين على هذه المقولة «كانوا قطعان ماشية تُساق إلى مسالخها تحت التهديد والإكراه، ولا حول لها ولا قوة، رغم أن البعض اعترض فكلفه ذلك حياته وسُجن، وسكن البعض الآخر منافي الصقيع»[٩].

---

(٦) جمال الفظلي، ألمانيا، الصحيفة رقم ٢٢٠.

(٧) داوود الحسيني، شاعر وكاتب عراقيّ، فنلندا، الصحيفة رقم ١٨١.

(٨) شعلان شريف، شاعر وكاتب، أدب عربي، هولندا، الصحيفة رقم ١٦٢.

(٩) داوود الحسيني، الصحيفة رقم ١٨١.

الجدول رقم (٩ ـ ١)
نظام الحكم السابق (الأرقام في المئة)

البيان	١	٢	٣	٤
د/	٨٩,٥	٦٣,٦	٤٨,٢	٩٣,٠
×	٤,٢	٢٩,٤	٣٩,٩	٢,١
.	٦,٣	٧,٠	١١,٩	٤,٩
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٩٥,٨	٤١,٧	٥٩,٤	٩٦,٩
×	٢,١	٥٣,١	٣٥,٤	٢,١
.	٢,١	٥,٢	٥,٢	٠,١
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٩٢,١	٥٤,٨	٥٢,٧	٩٤,٦
×	٣,٣	٣٨,٩	٣٨,١	٢,١
.	٤,٦	٦,٣	٩,٢	٣,٣
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

الموضوع الثاني: الحرب والاحتلال والبيئة

٥ ـ المقارنة بين الاحتلال والدكتاتورية مزيفة وخاطئة سياسياً وتاريخياً لأنهما وجهان لشيء واحد: حققت موافقة أكثر من ثلاثة أرباع جملة العيّنة، لكن موافقة الداخل جاءت أكبر (٨٦ في المئة) مقارنة بموافقة الخارج (٦٩ في المئة). يعقب أحد المشاركين بقوله «الواحد أسوأ من الآخر»(١٠). ويذكر مشارك آخر «شخصياً أنا ضدّ الاحتلال والدكتاتورية في وقت واحد، لكن هذه النقطة بالذات إذا كانت تصب في مصلحة بلدي وشعبي، فإنها تحتمل تأويلات وقراءات، قد ترى الطبقة السياسية التي تحكم العراق اليوم ومستقبلاً، غير الذي أراه أنا الشاعر، على أننا نلتقي ونتوحد حتماً في فهم مشترك لجهة استقلال العراق ومستقبله»(١١).

٦ ـ الاحتلال يولد الاستغلال والدكتاتورية لا الحرية والديمقراطية: حققت

(١٠) سالم أحمد الجراح، ماجستير علوم زراعية، بغداد، العراق، الصحيفة رقم ٧٢.
(١١) طارق حربي، شاعر وكاتب ومترجم، النرويج، الصحيفة رقم ١٦٨.

موافقة أكثر من أربعة أخماس جملة العيّنة، وأيضاً جاءت موافقة الداخل أكبر (٩١ في المئة) مقارنة بموافقة الخارج (٦٩ في المئة).

٧ ـ الولايات المتحدة ارتكبت جريمة حرب ضدّ شعب العراق باستخدامها أسلحة اليورانيوم المنضّب: حققت موافقة أكبر من سابقتها على مستوى المجموع العام (٨٩ في المئة)، وأيضاً جاءت موافقة الداخل (٩٧ في المئة) أكبر من موافقة الخارج (٧٧ في المئة).

٨ ـ واقع الاحتلال هو: أننا أمام مشروع أمريكي يبحث عن قبول عراقي، وليس مشروعاً عراقياً بحاجة إلى دعم ومساندة دولية: حصلت هذه المقولة أيضاً على موافقة عالية من جملة العيّنة (٩٠ في المئة)، كما إن موافقة الداخل (٩٨ في المئة) جاءت أكبر من موافقة الخارج (٧٨ في المئة).

٩ ـ لا تتحمل قوات الاحتلال مسؤولية تدمير وسرقة مؤسسات الدولة وغياب الأمن والاستقرار: رفض جملة المشاركين هذه المقولة وحملوا قوات الاحتلال هذه المسؤولية وبنسبة تجاوزت أربعة أخماسهم سواء على المستوى الإجمالي أو على مستوى كُلّ من الداخل والخارج.

الجدول رقم (٩ ـ ٢)
الحرب والاحتلال والبيئة (الأرقام في المئة)

البيان	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
د/	٨٦,٠	٩٠,٩	٩٧,٢	٩٧,٩	١٣,٣	٨٩,٥	١٦,٨	٣٠,٨
×	١١,٢	٧,٧	٢,١	٠,٧	٨٢,٥	٩,١	٨١,٨	٦٥,٠
.	٢,٨	١,٤	٠,٧	١,٤	٤,٢	١,٤	١,٤	٤,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٦٢,٥	٦٨,٨	٧٧,١	٧٨,١	١٠,٤	٣٤,٤	٣٠,٢	٤٠,٦
×	٢٨,١	١٩,٨	١٤,٦	١٤,٦	٨٤,٤	٥٦,٢	٦٤,٦	٤٦,٩
.	٩,٤	١١,٤	٨,٣	٧,٣	٥,٢	٩,٤	٥,٢	١٢,٥
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٧٦,٦	٨٢,٠	٨٩,١	٩٠,٠	١٢,١	٦٧,٤	٢٢,٢	٣٤,٧
×	١٨,٠	١٢,٦	٧,١	٦,٣	٨٣,٣	٢٨,٠	٧٤,٩	٥٧,٨
.	٥,٤	٥,٤	٣,٨	٣,٧	٤,٦	٤,٦	٢,٩	٧,٥
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

١٠ ـ الأوضاع التي خلقتها سلطة الاحتلال ليست حرية بل فوضى: رغم موافقة أكثر من ثلثي العيّنة، إلا أن نتائج هذه المقولة أظهرت فجوة أوسع من سابقاتها بشأن قناعات ومواقف كُلّ من الداخل (٩٠ في المئة) والخارج (٥٦ في المئة).

١١ ـ إلغاء الجيش العراقي من قبل الاحتلال كان إجراءً لمصلحة الوطن: استمرّت كذلك الفجوة في قناعات المجموعتين، ففي حين رفضها الداخل بواقع ٨٢ في المئة، جاء رفض الخارج بحدود ٦٥ في المئة. يعقب أحد المشاركين بقوله «يا سيدي يعلم الجميع لمصلحة من!»[١٢].

١٢ ـ استمرار وجود قوات الاحتلال في المدن العراقية ضمان لتحقيق الاستقرار: شكلت هذه المقولة مسألة خلافية وأيضاً تقسيمية، ففي حين رفضها ٥٨ في المئة من جملة المشاركين، وبلغت نسبة الرفض ٦٥ في المئة من قبل الداخل، فهي لم تحظَ بأية أغلبية من قبل الخارج، إذ رفضها ٤٧ في المئة ووافق عليها ٤١ في المئة.

الموضوع الثالث: الموقف من المحتل

١٣ـ الولايات المتحدة أنقذت العراق بإسقاطها النظام السابق: جاءت الموافقة على هذه المقولة بحدود ثلثي جملة المشاركين، وكان قبول الخارج (٧٣ في المئة) أكبر منها لدى الداخل (٥٩ في المئة). حظيت هذه المقولة ببعض التعقيبات: «نعم ولكن ليست بالصيغة والنتيجة التي آل إليها العراق»[١٣]، «لكن ليس من شان خاطر عيوننا، إنه المشروع الأمريكي أي الهيمنة وأخواتها»[١٤] يعلق أحد الرافضين بقوله: «صدام فرد بموته كان سينتهي الكثير، أما أمريكا فنظام مؤسسات لا يتغير بتغير شخوصه»[١٥]، «لا يمكن أن يبرر ذلك ولو وافق عليه جزء كبير من الشعب»[١٦].

١٤ ـ هدف الولايات المتحدة من الاحتلال هو تحقيق مصلحة العراق: تمّ رفض هذه المقولة بحدود قاربت تسعة أعشار جملة المشاركين، وكانت نسبة الرفض من قبل الداخل (٩٣ في المئة) أعلى منها في الخارج (٨٣ في المئة).

---

(١٢) كريم طالب الشجيري، محام، بكالوريوس قانون، جامعة بغداد، خريج دورة المعهد القضائي، بغداد، العراق، الصحيفة رقم ٦٣.

(١٣) عادل جاسم العاني، بكالوريوس هندسة زراعية، جامعة بغداد، دبلوم اختصاص، هولندا، دبلوم إدارة عليا، ايطاليا، بغداد، العراق، الصحيفة رقم ٦٦، وبهجت حامد العاني، بكالوريوس قانون، الجامعة المستنصرية، دبلوم عال في العلوم الجنائية، بغداد، العراق، الصحيفة رقم ٦٤.

(١٤) ذياب محسن مهدي الغلام، فنان تشكيلي وشاعر وباحث، دبلوم فنون، عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الصحيفة رقم ٢٣٥.

(١٥) إيهم محمد الرحاوي، الصحيفة رقم ٤٣.

(١٦) كريم طالب الشجيري، الصحيفة رقم ٦٣.

١٥ ـ الواقع العراقي بعد الاحتلال يكشف عن صدق الوعود الأمريكية: رفض المشاركون هذه المقولة بأكثر من أربعة أخماس مجموعهم، رغم أن نسبة الرفض في المجموعة الأولى (٨٧ في المئة) تجاوزت مثيلتها في المجموعة الثانية (٧٤ في المئة). يسأل أحد المشاركين «أية وعود؟»[١٧].

١٦ ـ ثقة العراقيين بالوعود الأمريكية عالية وقوية: تمّ رفض هذه المقولة أيضاً بواقع أكثر من أربعة أخماس المشاركين. وفي حين رفضها مجموعة الخارج بأقل من ثلاثة أرباعهم، شمل هذا الرفض أكثر من تسعة أعشار المقيمين في الداخل. يذكر أحدهم «معظم العراقيين لا يثقون بأمريكا، جزئياً بسبب السياسات الأمريكية في العالم، وإلى حدّ كبير بتأثير الأيديولوجيات المناهضة لأمريكا في الشرق الأوسط. .»[١٨]. ويذكر آخر «لا يوجد وعد واحد تحقّق»[١٩].

الجدول رقم (٩ ـ ٣)

الموقف من المحتل (الأرقام في المئة)

البيان	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
د/	٥٨,٧	٤,٢	٨,٤	٧,٧	٧٦,٢
×	٣٧,٨	٩٣,٠	٨٦,٧	٩١,٦	٢٠,٣
.	٣,٥	٢,٨	٤,٩	٠,٧	٣,٥
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٧٢,٩	٨,٣	١٥,٦	٩,٤	٧٧,١
×	١٧,٧	٨٣,٤	٧٤,٠	٧٢,٩	١٢,٥
.	٩,٤	٨,٣	١٠,٤	١٧,٧	١٠,٤
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٦٤,٤	٥,٩	١١,٣	٨,٤	٧٦,٥
×	٢٩,٧	٨٩,١	٨١,٦	٨٤,١	١٧,٢
.	٩,٥	٥,٠	٧,١	٧,٥	٦,٣
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

---

(١٧) كريم طالب الشجيري، الصحيفة رقم ٦٣.

(١٨) شعلان شريف، الصحيفة رقم ١٦٢.

(١٩) الاسم غير مذكور، مدرس، ماجستير، كلية الهندسة، الجامعة المستنصرية، بغداد، الصحيفة رقم ٣٣.

١٧ ـ معاهدة صلح مع الولايات المتحدة لحل المشكلات القائمة وبناء علاقات سوية على أساس التعامل الأقرب إلى التكافؤ: تمت الموافقة على هذه المقولة بحدود تجاوزت ثلاثة أرباع المشاركين سواء على مستوى المجموع العام، أو على مستوى كُلّ من المجموعتين.

الموضوع الرابع: المرحلة الانتقالية

١٨ ـ أعضاء «مجلس الحكم» يمثلون أغلبية القوى السياسية العراقية: لم تحظ هذه المقولة على مستوى المجموع العام بأية أغلبية، بمعنى أنها كانت خلافية بدرجة عالية، وتساوت الإجابات بين الرفض والقبول. وفي حين رفضها الداخل بنسبة ٦٢ في المئة، قبلها عراقيو الخارج بنسبة ٦٧ في المئة. يرفض أحدهم مبرراً ذلك بقوله «لأن القوى السياسية لا تكون قوى إلا بوجود تأييد شعبي لها»[٢٠].

١٩ ـ اعتبار سقوط بغداد (٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣) ـ الاحتلال ـ عيداً وطنياً من قبل «مجلس الحكم» قرار يتصف بالصواب والوطنية: عبرت حصيلة الإجابة على هذه المقولة عن مسألة خلافية أخرى بين مجموعة الخارج من حيثُ القبول ٤٥ في المئة والرفض ٤٨ في المئة، على خلاف المقيمين في الداخل برفضها وبنسبة تجاوزت أربعة أخماس مجموعهم. يعقب أحد المشاركين بقوله «الأفضل أن يسمى سقوط النظام وليس سقوط بغداد فلو قاومت بغداد لما سقطت..»[٢١]. يصف آخر هذا القرار بقوله «قرار متخلف عقلياً»[٢٢]. ويعقب ثالث بقوله «يا للعيب»[٢٣].

الجدول رقم (٩ ـ ٤)

المرحلة الانتقالية (الأرقام في المئة)

البيان	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣
د/	٣٦,٤	١٤,٠	٩٠,٢	٦٩,٩	٩٣,٠	٩٥,١
×	٦١,٥	٨١,٨	٥,٦	٢٣,١	٤,٢	٢,١
.	٢,١	٤,٢	٤,٢	١٤,٠	٢,٨	٢,٨

يتبـــع

(٢٠) خالد نايف عبد العاني، محاسب قانوني ومراقب حسابات، بغداد، العراق، الصحيفة رقم ٤٤.

(٢١) فريد أسعد جابر، بكالوريوس فنون تشكيلية، مدير اعتمادات مصرف بغداد، بغداد، العراق، الصحيفة رقم ٧٩.

(٢٢) انظر الهامش رقم ١٩ أعلاه.

(٢٣) ثامر حمود الخزاعي، بكالوريوس علوم عسكرية، بكالوريوس قانون، جامعة بغداد، بغداد، العراق، الصحيفة رقم ٦٢.

تابــــع

مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٦٦,٧	٤٤,٨	٧٢,٩	٥٧,٣	٩٠,٦	٩١,٧
×	٣٠,٢	٤٧,٩	١٩,٨	٣٥,٤	٦,٣	٢,١
.	٣,١	٧,٣	٧,٣	٧,٣	٣,١	٦,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٤٨,٥	٢٦,٤	٨٣,٣	٦٤,٩	٩٢,١	٩٣,٧
×	٤٩,٠	٦٨,٢	١١,٣	٢٨,٠	٥,٠	٢,١
.	٢,٥	٥,٤	٥,٤	٧,١	٢,٩	٤,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

٢٠ ـ ضرورة تولي الأمم المتحدة مسؤولية الفترة الانتقالية وإنهاء الاحتلال والتمهيد لإقامة حكومة شرعية: حققت هذه المقولة موافقة أكثر من أربعة أخماس جملة العيّنة، وكما هو الحال في أغلبية المقولات السابقة، وافق عليها أكثر من تسعة أعشار مقيمي الداخل مقابل موافقة أقل من ثلاثة أرباع العراقيين المقيمين في الخارج.

٢١ ـ غياب القومي العربي وأطراف من الداخل يُعبّر عن خلل تمثيلي في «مجلس الحكم»: وافق ٦٥ في المئة من المشاركين على هذه المقولة، وجاءت موافقة الداخل بحدود ٧٠ في المئة مقابل ٥٧ في المئة لمجموعة الخارج.

٢٢ ـ عقد مؤتمر وطني شامل لتحديد مسيرة العراق الحالية والمستقبلية: حظيت هذه المقولة بموافقة نسبية عالية تجاوزت تسعة أعشار المشاركين سواء على مستوى جملة العيّنة أو على مستوى مجموعتي الداخل والخارج.

٢٣ ـ انتخاب مجلس تأسيسي لإعداد الدستور الدائم وعرضه على استفتاء شعبي: حققت هذه المقولة موافقة شاملة على المستوى الكلي وعلى مستوى المجموعتين وبأكثر من ٩٠ في المئة.

الموضوع الخامس: طريق الاستقلال

٢٤ ـ إنهاء الاحتلال فوراً مطلب وطني ورغبة عراقية: جاءت حصيلة هذه المقولة بنتيجة تقسيمية بين الداخل والخارج ونتيجة خلافية بين الخارج. فرغم دعاية التخويف من الخروج الفوري لقوات الاحتلال وحصول فراغ أمني واحتمالات حرب أهلية، إلا

أن هذه المقولة حظيت بموافقة ٧١ في المئة من جملة العيّنة ورفضها أقل من الربع، كما حظيت بموافقة أكثر من أربعة أخماس الداخل، وعبرت حصيلتها عن مسألة خلافية بين مقيمي الخارج، إذ اقتربت نسبة الرفض والموافقة من ٤٧ في المئة.

٢٥ ـ الأعمال المسلحة ضدّ قوات الاحتلال ممارسات إرهابية: شكلت هذه المقولة أكثر المقولات السابقة خلافية وتقسيمية، فعلى مستوى مجمل المشاركين لم تحصل على أية أغلبية سواء بالموافقة (٤٣ في المئة) أو الرفض (٤٦ في المئة)، بينما أظهرت على مستويَيْ مجموعتي الداخل والخارج أغلبية رافضة في الأولى (٦٠,١ في المئة) وأغلبية موافقة في الثانية (٦٠,٤ في المئة)، وهي حصيلة تكشف عن وجود فجوة حقيقية في مثل هذه الأمور السياسية التي تخص القضايا الوطنية بين مواقف العراقيين المقيمين في الداخل وبين أقرانهم في الخارج.

٢٦ ـ بقاء القوات الأجنبية بعد انتهاء الاحتلال الرسمي يصب في مصلحة العراق: اتفق المشاركون جميعاً على رفض هذه المقولة بحدود ٦٣ في المئة، رغم أن رفض مجموعة الداخل (٦٩ في المئة) كان أكبر من رفض مجموعة الخارج (٥٤ في المئة).

٢٧ ـ الأعمال المسلحة ضدّ قوات الاحتلال هي مقاومة تحريرية تنطلق من العقيدة الوطنية العراقية: تمّ رفض هذه المقولة بنسبة تجاوزت ٥٣ في المئة من جملة عيّنة البحث، بينما أظهرت على مستوى المجموعتين تفاوتاً عالياً نسبياً، ففي حين قبلها عراقيو الداخل بأغلبية ضئيلة (٥٠,٣ في المئة)، فإن مجموعة الخارج رفضتها بحدود (٧٢ في المئة).

٢٨ ـ المقاومة السلمية للاحتلال هي الطريق الأفضل لبناء العراق وتأسيس مسيرته الدستورية: تشير حصيلة هذه المقولة إلى مواقف وقناعات فئة المثقفين والمفكرين العراقيين كافة بالتوجه السلمي لمعالجة وإنهاء الاحتلال، رغم أن موافقة أغلبية الخارج (٨٥ في المئة) تعدت موافقة أغلبية الداخل (٦٧ في المئة).

٢٩ ـ إقرار إنشاء قواعد عسكرية أجنبية (أمريكية/ بريطانية) على أرض العراق، حماية لحدود ووحدة البلاد: وافق المشاركون على المستوى الجمعي وعلى المستوى الفرعي رفض هذه المقولة وبنسب متقاربة عبرت عن نقطة التقاء مواقف وقناعات العراقيين. يعلق أحدهم «تأسيس جيش عراقيّ كفيل بذلك»[٢٤]، بينما يرى آخر «أن وجود الأمريكان أدّى إلى تفتيت الوحدة الوطنية»[٢٥].

---

(٢٤) فريد أسعد جابر، الصحيفة رقم ٧٩.

(٢٥) خالد نايف عبد العاني، الصحيفة رقم ٤٤.

الجدول رقم (٩ ـ ٥)
طريق الاستقلال (الأرقام في المئة)

البيان	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
د/	٨٧,٤	٣٠,٨	٢٧,٣	٥٠,٣	٦٧,١	٢٣,٨
×	١١,٢	٦٠,١	٦٨,٥	٤٠,٦	٢٩,٤	٧١,٣
.	١,٤	٩,١	٤,٢	٩,١	٣,٥	٤,٩
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٤٦,٩	٦٠,٤	٣٦,٥	١٧,٧	٨٥,٤	٢٤,٠
×	٤٣,٧	٢٦,١	٥٤,٢	٧١,٩	٧,٣	٦٧,٧
.	٩,٤	١٣,٥	٩,٣	١٠,٤	٧,٣	٨,٣
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٧١,١	٤٢,٧	٣١,٠	٣٧,٢	٧٤,٥	٢٣,٨
×	٢٤,٣	٤٦,٤	٦٢,٧	٥٣,٢	٢٠,٥	٦٩,٩
.	٤,٦	١٠,٩	٦,٣	٩,٦	٥,٠	٦,٣
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

الموضوع السادس: الديمقراطية ـ الحريات وحقوق الإنسان

٣٠ ـ نجاح المسيرة الديمقراطية يتطلب المقاربة بين المساواة السياسية وبين العدل ـ الاقتصادي الاجتماعي: كذلك حققت هذه المقولة موافقة شاملة تعدت تسعة أعشار المشاركين على المستويات الإجمالية والفرعية.

٣١ ـ الديمقراطية الغربية (الليبرالية) هي الصيغة الوحيدة الملائمة للعراق: رفضت جملة العيّنة هذه المقولة بحدود ٦٨ في المئة، وكانت نسبة الرافض لدى الداخل (٧٩ في المئة) أكبر منها لدى الخارج (٥٠ في المئة).

٣٢ ـ تحسين أحوال السجون وإلغاء الأشغال الشاقة باتجاه إعادة تأهيل النزلاء مهنياً واجتماعياً: وافق مجموع أعضاء العيّنة على هذه المقولة وبحدود تسعة أعشار المشاركين، بينما كانت موافقة المجموعة الثانية (٩٣ في المئة) أكبر من موافقة مجموعة الداخل (٨٧ في المئة).

٣٣ ـ تحديث قانون الجنسية العراقية، وبما يعزز نظرة العراق الإنسانية للمواطنة: وافق أكثر من أربعة أخماس جملة المشاركين على هذه المقولة. جاءت

موافقة الخارج (٩٨ في المئة) أكبر من موافقة الداخل (٨٣ في المئة).

الجدول رقم (٩ ـ ٦)

الديمقراطية: الحريات وحقوق الإنسان (الأرقام في المئة)

البيان	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤
د/	٩٣,٧	١٦,٨	٨٦,٧	٨٢,٥	٩٥,٨
×	٢,١	٧٩,٠	١١,٢	١٣,٣	٢,٨
.	٤,٢	٤,٢	٢,١	٤,٢	١,٤
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٩٤,٨	٤٢,٧	٩٢,٧	٩٧,٩	٩٩,٠
×	١,٠	٥٠,٠	٥,٢	٠٠	٠٠
.	٤,٢	٧,٣	٢,١	٢,١	١,٠
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٩٤,١	٢٧,٢	٨٩,١	٨٨,٧	٩٧,١
×	١,٧	٦٧,٤	٨,٨	٨,٠	١,٧
.	٤,٢	٥,٤	٢,١	٣,٣	١,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

٣٤ ـ فتح أبواب المعتقلات والسجون لمنظمات حقوق الإنسان بغية مراقبة عدم خرق حقوق النزلاء: جاءت الموافقة شاملة على هذه المقولة قاربت ٩٦ في المئة على مستوى إجمالي العيّنة و٩٦ في المئة ـ ٩٩ في المئة لكُلّ من الداخل والخارج.

الموضوع السابع: المجتمع المدني

٣٥ ـ ضمان الحريات العامة، بما فيها حرية الرأي والنشر، وجعل القضاء الحكم المرجعي الوحيد: كذلك حققت هذه المقولة موافقة عالية تعدت تسعة أعشار المشاركين على مستوى جملة العيّنة ومجموعتي الداخل والخارج.

٣٦ ـ مشكلة المؤسسة الحزبية العراقية بعامة، هي غياب الممارسات والتقاليد الديمقراطية: كذلك جاءت حصيلة الاستفتاء على هذه المقولة بموافقة عامة تعدت تسعة أعشار جملة المشاركين، وكذا الحال على مستوى المجموعتين.

٣٧ ـ التشديد على بناء العضوية في الأحزاب والمنظمات العراقية وفق الأسس الوطنية: أظهرت نتيجة هذه المقولة أيضاً اتفاقاً عاماً في قناعات ومواقف المجموعتين لتقترب الموافقة عليها من تسعة أعشار المشاركين.

الجدول رقم (٩ ـ ٧)

المجتمع المدني (الأرقام في المئة)

البيان	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢
د/	٩٥,١	٩٣,٠	٨٨,١	٨٣,٩	٧٤,٨	٧٩,٧	٢١,٠	٨,٤
×	٢,٨	٢,٨	٤,٢	١١,٢	١٥,٤	١٢,٦	٦٧,٨	٨٨,١
.	٢,١	٤,٢	٧,٧	٤,٩	٩,٨	٧,٧	١١,٢	٣,٥
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٩٧,٩	٩٥,٨	٨٩,٦	٨٤,٤	٧٧,١	٧٩,٢	٣٢,٣	٧,٣
×	٠٠	٢,١	٣,١	١٠,٤	١٤,٦	١٤,٦	٥١,٠	٨٦,٥
.	٢,١	٢,١	٧,٣	٥,٢	٨,٣	٦,٢	١٦,٧	٦,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٩٦,٢	٩٤,١	٨٨,٧	٨٤,١	٧٥,٧	٧٩,٥	٢٥,٥	٧,٩
×	١,٧	٢,٥	٣,٨	١٠,٩	١٥,١	١٣,٤	٦١,١	٨٧,٥
.	٢,١	٣,٤	٧,٥	٥,٠	٩,٢	٧,١	١٣,٤	٤,٦
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

٣٨ ـ تعاني المؤسسة الحزبية العراقية، بعامة، من الرغبة في الهيمنة والاحتكار السياسي وممارسة العنف: كذلك أظهرت الموافقة الجماعية بأكثر من أربعة أخماس المشاركين توافقاً في قناعات ومواقف المجموعتين، على الرغم من أن موافقة مجموعة الخارج (٩٠ في المئة) تجاوزت موافقة مجموعة الداخل (٨٤ في المئة).

٣٩ ـ المؤسسة الحزبية العراقية، بعامة، تجمّع بين أحزاب مليشيات وبين الأحزاب السياسية: وافق بحدود ثلاثة أرباع جملة المشاركين ومجموعتي الداخل والخارج على هذه المقولة.

٤٠ ـ تعاني المؤسسة الحزبية العراقية، بعامة، من الهيمنة الطائفية، الشوفينية، المذهبية، القبلية، التعصب القومي: جاءت كذلك حصيلة الاستفتاء

على هذه المقولة بموافقة أكثر من ثلاثة أرباع العيّنة بمجموعتيها[٢٦].

٤١ ـ ممارسات «أطراف مؤتمر لندن» تجسير الاحتلال جاءت لتحقيق المصلحة الوطنية: عادت حصيلة هذه المقولة لتكشف عن تباعد مواقف المجموعتين في المجال السياسي والاحتلال، ففي حين رفضتها مجموعة الداخل بأكثر من الثلثين، لم يتعد هذا الرفض ٥١ في المئة بالنسبة لمجموعة الخارج.

٤٢ ـ شرعنة المليشيات الحزبية تصب في صالح الأمن الداخلي والاستقرار العراقي: سجلت نتائج هذه المقولة عودة إلى التقارب بين المجموعتين في رفضهما لها وبنسب متقاربة تعدت ثمانية أعشار المشاركين. يذكر أحدهم: نتحفظ في هذا الاتجاه. إنشاء جيش وطني ذي انتماء عراقيّ وإعادة تأهيل أعضاء المليشيات وضمهم كأفراد للجيش العراقي وليس كمجموعة ميليشيا[٢٧]. وعقب آخر «بل لبننة العراق وضرب ما تبقى واستمرار للدكتاتورية»[٢٨].

الموضوع الثامن: الجبهة الوطنية والمصالحة

٤٣ ـ قبول القوى السياسية بميثاق مصالحة وطنية لدعم استقرار عراق المستقبل: وافق أكثر من تسعة أعشار المشاركين على هذه المقولة، وجاءت موافقة أغلبية الداخل (٩٤ في المئة) أكبَر من موافقة أغلبية الخارج (٨٦ في المئة).

٤٤ ـ اتباع نموذج جنوب أفريقيا في معالجة آلام وآثار النظام السابق، طريق ملائم للمصالحة الوطنية: حققت هذه المقولة موافقة ثلثي جملة العيّنة، لكن موافقة مجموعة الخارج (٧١ في المئة) تعدت موافقة مجموعة الداخل (٦٧ في المئة).

٤٥ ـ فشل النخب السياسية تبني برنامج وطني حدّ أدنى يجعل الباب مفتوحاً أمام الصراعات: حققت موافقة أكبر على مستوى جملة المشاركين (٩٠ في المئة)، بالرغم من أن مجموعة الخارج وافقت أيضاً بنسبة أعلى (٩٥ في المئة) من موافقة الداخل (٨٧ في المئة).

٤٦ ـ أهمية تحقيق مصالحة وطنية شاملة تقوم على احترام حقوق الإنسان وتحريم العنف ونبذ الاحتكار السياسي: وافق المشاركون على هذه المقولة بنسبة عالية تعدت تسعة أعشار العيّنة على المستوى الإجمالي وعلى مستوى المجموعتين.

---

(٢٦) سبق للباحث أن أجرى دراسة في مجال تقييم الأحزاب العراقية الرئيسة وفق تياراتها السياسية مع صحيفة استقصاء، وجاءت بنتائج مماثلة، انظر: رشيد، **العراق المعاصر**.

(٢٧) فارس كه ردي، القانون والسياسة، تجمّع أحرار العراق، النرويج، الصحيفة رقم ٢١٥.

(٢٨) إيهم محمد الرحاوي، الصحيفة رقم ٤٣.

الجدول رقم (٩ ـ ٨)
الجبهة الوطنية والمصالحة (الأرقام في المئة)

البيان	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧
د/	٩٣,٧	٦٣,٦	٨٦,٧	٩٥,٨	٩١,٦
×	٢,١	١٩,٦	٥,٦	٠,٧	٦,٣
.	٤,٢	١٦,٨	٧,٧	٣,٥	٢,١
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٨٨,٥	٧٠,٨	٩٤,٨	٩٣,٨	٧٢,٩
×	٩,٤	١٥,٦	٣,١	٣,١	١٦,٧
.	٢,١	١٣,٦	٢,١	٣,١	١٠,٤
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ح/	٩١,٦	٦٦,٥	٩٠,٠	٩٥,٠	٨٤,١
×	٥,٠	١٨,٠	٤,٦	١,٧	١٠,٥
.	٣,٤	١٥,٥	٥,٤	٣,٣	٥,٤
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

٤٧ ـ تتطلب المرحلة الحالية قيام جبهة وطنية تاريخية عريضة تمثل المشروع العراقي في مواجهة مشروع الاحتلال: بالرغم من أن حصيلة الاستفتاء على هذه المقولة أظهرت موافقة أكثر من أربعة أخماس جملة المشاركين، إلا أنها كشفت أيضاً عن تباعد نسبي بين المجموعتين، حيث قبلها الداخل بحدود ٩٢ في المئة مقابل ٧٣ في المئة لمجموعة الخارج.

الموضوع التاسع: الحكم الذاتي والفيدرالية

٤٨ ـ بناء فدرالية عراقية على أساس إداري/ محافظات: حققت هذه المقولة موافقة أكثر من ثلثي مجمل العيّنة، وتجاوزت موافقة مجموعة الداخل (٧٣ في المئة) نظيرتها مجموعة الخارج (٥٨ في المئة).

٤٩ ـ جعل نظام الكوميونة (البلدية)، باعتبارها حكومة محلية منتخبة مستقلة ذاتياً، الوحدة الأساسية لنظام الحكم القادم: حظيت هذه المقولة بموافقة تقل عن ٦١ في المئة من جملة العيّنة، وتدنت موافقة الداخل إلى حدود ٥٥ في المئة مقابل موافقة أعلى من مجموعة الخارج (٦٩ في المئة).

٥٠ ـ الفدرالية للإقليم الكردي على أساس قومي: أظهرت هذه المقولة ظاهرة تقسيمية وخلافية واضحة بين المجموعتين، إذ رفضتها مجموعة الداخل بأكثر من ٧١ في المئة، بينما جاءت خلافية لدى مجموعة الخارج بين الموافقة (٥٠ في المئة) والرفض (٤٤ في المئة).

٥١ ـ الحكم الذاتي للإقليم الكردي: شكلت هذه المقولة مسألة تقسيمية وخلافية أخرى، فقد حظيت بموافقة أغلبية بسيطة لجملة العيّنة. وفي حين وافقت عليها مجموعة الداخل بحدود النصف رفضتها مجموعة الخارج بحدود ٤٧ في المئة، كما إنها كانت مسألة خلافية في إطار كُلّ من المجموعتين، وبخاصة مجموعة الخارج.

٥٢ ـ تأجيل حلّ القضية القومية الكردية لفترة زمنية (عشر سنوات مثلاً) لتجد طريقها (حلها) في ظلّ المسيرة الدستورية: لم تجد هذه المقولة أيضاً قبولاً مؤثراً من قبل المشاركين، وعكست كذلك حالة تقسيمية بين المجموعتين في هذا الموضوع، وأظهرت خلافية القضية بين المشاركين، ففي حين وافق عليها أكثر من ثلثي الداخل، رفضها أكثر من نصف الخارج.

الجدول رقم (٩ ـ ٩)
الحكم الذاتي والفيدرالية (الأرقام في المئة)

البيان	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣
د/	٧٣,٤	٥٥,٢	٢١,٧	٥٤,٥	٦٧,١	١٣,٣
×	٢٢,٤	٣٧,١	٧٤,١	٣٥,١	٢٨,٧	٨١,١
.	٤,٢	٧,٧	٤,٢	١٠,٥	٤,٢	٥,٦
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٥٨,٣	٦٨,٨	٤٣,٧	٤٦,٩	٤١,٧	١٤,٦
×	٣٠,٢	٢٢,٩	٥٠,٠	٣٦,٤	٥٦,٢	٧٨,١
.	١١,٥	٨,٣	٦,٣	١٦,٧	٢,١	٧,٣
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٦٧,٤	٦٠,٧	٣٠,٥	٥١,٤	٥٦,٩	١٣,٨
×	٢٥,٥	٣١,٤	٦٤,٥	٣٥,٦	٣٩,٧	٧٩,٩
.	٧,١	٧,٩	٥,٠	١٣,٠	٣,٤	٦,٣
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

٥٣ ـ جعل كركوك عاصمة الدولة العراقية الاتحادية حلّ مقبول لصالح الجميع: عكست نتيجة الاستفتاء على هذه المقولة تضامناً شاملاً بالرفض وبحدود أربعة أخماس المشاركين. يعلق أحدهم بقوله «بغداد أجمل عواصم الدنيا، دعونا لا نرسم صورة مشوهة لعراق الذاكرة للهروب من الماضي المؤلم»(٢٩). ويعقب آخر «أقترح جعل مدينتي بغداد وكركوك خارج أي تقسيم فدرالي. ويكونان بلدتين تابعتين مباشرة للسلطة المركزية. ويمكن أن يطبق هذا في أي مدينة عراقية تعددية أخرى في حالة الاختلاف حول هويتها الثقافية»(٣٠).

الموضوع العاشر: الطائفية/ القبلية ـ التعصب والعنف

٥٤ ـ الصراعات السياسية العراقية ـ الأنظمة والأحزاب ـ ساهمت في التصفيات والخراب: وافق المشاركون على هذه المقولة بحدود أربعة أخماسهم سواء على المستوى الإجمالي أو على مستوى المجموعتين.

٥٥ ـ الاغتيالات السياسية جرائم ثأرية ضدّ استقرار ومصلحة الوطن: جاءت نتيجة الاستفتاء على هذه المقولة مماثلة لسابقتها من حيث الموافقة ووحدة القناعات والمواقف.

٥٦ ـ تكرار أسلوب الإبعاد والتصفيات منذ إلغاء الملكية ساهم في الخراب البشري والمادي للعراق: وافقت جملة العيّنة كذلك وبمجموعتيها على هذه المقولة وبنسبة أكثر من ٩٠ في المئة.

٥٧ ـ تحريم جميع أشكال التقديس الشخصيّة والمسميات والألقاب الوراثية والسمات التمييزية من التعاملات الرسمية والهوية الشخصيّة: حققت هذه المقولة أيضاً موافقة إجمالية شاملة وبحدود تعدت تسعة أعشار جملة المشاركين، وعلى مستوى المجموعتين.

٥٨ ـ أحد أسباب خراب البلاد هو سيطرة الريف ـ العقلية القبلية ـ على السلطة السياسية: جاءت نتيجة هذه المقولة كذلك بموافقة عالية وبحدود أربعة أخماس جملة المشاركين وعلى مستوى المجموعتين.

---

(٢٩) علي رشيد، ماجستير فنون، شاعر وفنان تشكيلي، هولندا، الصحيفة رقم ١٦٥.

(٣٠) شعلان شريف، الصحيفة رقم ١٦٢.

الجدول رقم (٩ ـ ١٠)

الطائفية/ القبلية : التعصب والعنف (الأرقام في المئة)

البيان	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨
د/	٨٦,٧	٩٣,٧	٩٧,٢	٩٣,٧	٧٩,٧
×	١١,٩	٤,٩	١,٤	٤,٢	١٧,٥
.	١,٤	١,٤	١,٤	٢,١	٢,٨
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٨٠,٢	٩٢,٧	٩٠,٦	٩٠,٦	٨٨,٥
×	١٥,٦	٤,٢	٥,٢	٦,٣	٧,٣
.	٤,٢	٣,١	٤,٢	٣,١	٤,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٨٤,١	٩٣,٣	٩٤,٦	٩٢,٥	٨٣,٣
×	١٣,٤	٤,٦	٢,٩	٥,٠	١٣,٤
.	٢,٥	٢,١	٢,٥	٢,٥	٣,٣
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

الموضوع الحادي عشر: البيئة الاجتماعية ـ إعادة البناء والتحضر

٥٩ ـ تعود عناصر البيئة الاجتماعية العراقية المتخلفة إلى آلاف السنين ـ ثقافة التراث القديم: حظيت هذه المقولة بموافقة متواضعة وبحدود ٥٩ في المئة على مستوى جملة العيّنة، كما تعدت موافقة مجموعة الداخل (٦٢ في المئة) نظيرتها في الخارج (٥٤ في المئة).

٦٠ ـ جسّد النظام السابق بعمق البيئة الاجتماعية المتخلفة: الوحدانية، الغيبية/ السرية، المطلق، العنف: أظهرت حصيلة الإجابات على هذه المقولة توافقاً شاملاً وتقارباً عالياً في قبولها وبنسبة اقتربت من تسعة أعشار المشاركين.

٦١ ـ حاجة البلاد إلى النفس الطويل والاستقرار لمعالجة أمراض البيئة الاجتماعية باتجاه: العلنية والنسبية والتعددية والتعامل السلمي: حققت هذه المقولة كذلك اتفاقاً وتوافقاً شاملاً على مستوى مجمل العيّنة والمجموعتين وبنسبة لا تقل عن ٩٥ في المئة.

الجدول رقم (٩ ـ ١١)

البيئة الاجتماعية: إعادة البناء والتحضر (الأرقام في المئة)

البيان	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣
د/	٦١,٥	٨٨,١	٩٥,٨	٨٨,١	٦٩,٩
×	٣١,٥	٧,٧	١,٤	٢,٨	٢١,٧
.	٧,٠	٤,٢	٢,٨	٩,١	٨,٤
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٥٤,٢	٨٧,٥	٩٦,٩	٩٣,٨	٦٧,٧
×	٣٧,٥	٤,٢	٠٠	٢,١	٢٠,٨
.	٨,٣	٨,٣	٣,١	٤,٢	١١,٥
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٥٨,٦	٨٧,٩	٩٦,٣	٩٠,٤	٦٩,١
×	٣٣,٩	٦,٣	٠,٨	٢,٥	٢١,٣
.	٧,٥	٥,٨	٢,٩	٧,١	٩,٦
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

٦٢ـ أولوية الاستثمار في بناء الإنسان العراقي باتجاه قيم التحضر: وافق المشاركون أيضاً على هذه المقولة وبنسبة عالية تجاوزت ٩٠ في المئة على مستوى مجمل العيّنة، بالرغم من أن أغلبية مجموعة الخارج ٩٤ في المئة جاءت أكبر من أغلبية مجموعة الداخل ٨٨ في المئة.

٦٣ ـ تشجيع ودعم تحوّل التجمعات العشائرية والطائفية والتنوعات اللغوية إلى وحدات اقتصادية (كوميونات) طريق حضاري للبناء الاجتماعي: أظهرت نتيجة الاستفتاء على هذه المقولة كذلك توافقاً شاملاً في مواقف وقناعات جملة المشاركين ومجموعتي الداخل والخارج، وبحدود الثلثين.

الموضوع الثاني عشر: نظام الحكم ـ السلطات الثلاث

٦٤ ـ اعتماد مبدأ تجزئة السلطة التنفيذية (رئاسي + وزاري): وافق المشاركون على هذه المقولة وبحدود (٨٧ في المئة) من جملة العيّنة، وسجلت مجموعة الخارج نسبة أعلى من الموافقة ٩١ في المئة مقارنة بمجموعة الداخل ٨٥ في المئة.

٦٥ ـ استفتاء الشعب العراقي على نظام الحكم ملكي/ جمهوري: أوضحت نتيجة هذا الاستفتاء قبولاً بحدود ٧٣ في المئة من جملة المشاركين، بالرغم من أن موافقة مجموعة الداخل ٨٧ في المئة تعدت نظيرتها لمجموعة الخارج ٦٥ في المئة[٣١].

٦٦ ـ تحديد فترة استمرار رئيس الدولة ـ رئيس السلطة التنفيذية بدورتين انتخابيتين: حظيت بموافقة عالية للمشاركين ولأعضاء المجموعتين وبنسبة تعدت ٩٠ في المئة.

٦٧ ـ برلمان منتخب مكون من مجلسين: النواب (الشعب)، الأعيان/ الشيوخ (المحافظات): كذلك سجلت نتيجة هذه المقولة موافقة عالية تعدت تسعة أعشار جملة المشاركين والمجموعتين.

٦٨ ـ سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية إدارياً ومالياً لها حقّ المراجعة القانونية ـ الدستورية على السلطتين التشريعية والتنفيذية: وافق المشاركون وبمجموعتيهم على هذه المقولة وبحدود لا تقل عن ٩٥ في المئة.

٦٩ ـ شرط موافقة البرلمان على تعيين العناصر الوظيفية العليا: حققت موافقة أغلبية جملة المشاركين ٩٠ في المئة، وجاءت موافقة مجموعة الخارج ٩٥ في المئة مقارنة بمجموعة الداخل ٨٦ في المئة.

الجدول رقم (٩ ـ ١٢)

نظام الحكم: السلطات الثلاث (الأرقام في المئة)

البيان	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١
د/	٨٤,٦	٧٨,٣	٩١,٦	٨٧,٤	٩٦,٥	٨٦,٠	٩١,٦	٨٢,٥
×	١٠,٥	١٦,٨	٦,٣	٩,١	٠٠	٩,٨	٤,٩	١٢,٦
.	٤,٩	٤,٩	٢,١	٣,٥	٣,٥	٤,٢	٣,٥	٤,٩
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٩٠,٦	٦٤,٦	٩٠,٦	٧٩,٢	٩٤,٨	٩٤,٨	٨٨,٥	٩٠,٦
×	٢,١	٢٦,٠	٧,٣	١٥,٦	١,٠	٣,١	٧,٣	٥,٢

يتبـــع

(٣١) في محاولة سابقة وفق صحيفة استقصاء مماثلة، اقتصرت على العراقيين في الخارج فقط، وافق ٧٣ في المئة من جملة المشتركين على «استفتاء الشعب العراقي بنظام الحكم (مَلكي/ جمهوري) في المرحلة الانتقالية». انظر: رشيد، **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة**، المقولة (٢٠)، ص ٢٢٦.

تابـــع

.	٧,٣	٩,٤	٢,١	٥,٢	٤,٢	٢,١	٤,٢	٤,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٨٧,٠	٧٢,٨	٩١,٢	٨٤,١	٩٥,٨	٨٩,٥	٩٠,٤	٨٥,٨
×	٧,١	٢٠,٥	٦,٧	١١,٧	٠,٤	٧,١	٥,٩	٩,٦
.	٥,٩	٦,٧	٢,١	٤,٢	٣,٨	٣,٤	٣,٧	٤,٦
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

٧٠ ـ بنك مركزي مستقل عن السلطة التنفيذية: وافق المشاركون بمجموعهم على استقلالية البنك المركزي وبنسبة تعدت ٩٠ في المئة، وجاءت موافقة الداخل ٩٢ في المئة أكبر من نظيرتها في الخارج ٨٩ في المئة.

٧١ ـ إحياء قانون العهد الجمهوري الأول (من أين لك هذا؟) في إطار مؤسسي تنفيذي مستقل إدارياً ومالياً: سجلت هذه المقولة أيضاً قبولاً واسعاً وبحدود ٨٦ في المئة على مستوى جملة العيّنة، وجاءت موافقة الخارج ٩١ في المئة أكبر من موافقة الداخل ٨٣ في المئة.

الموضوع الثالث عشر: الدستور والانتخابات

٧٢ ـ هيئة لإدارة الانتخابات العامة مستقلة إدارياً ومالياً، تضم ممثلين عن السلطات الثلاث والمجتمع المدني، لها سلطة تحريم المرشح حقه الانتخابي لدورتين انتخابيتين عند ثبوت التلاعب لصالحه: وافق المشاركون على هذه المقولة وبأكثر من تسعة أعشار جملة عددهم وعلى مستوى المجموعتين.

٧٣ ـ تحديد حدّ أعلى للمصروفات على الانتخاباتِ العامة وتمويلها من الخزينة العامة: أظهرت نتيجة هذه المقولة كذلك موافقة عيّنة البحث بمجموعتيها وبنسبة تجاوزت أربعة أخماس عددهم.

٧٤ ـ غياب نزاهة الانتخابات في العراق الجديد سيقود إلى عودة الصراعات/ الانقلابات: جاءت حصيلة الاستفتاء على هذه المقولة كذلك بموافقة عالية تجاوزت تسعة أعشار العيّنة وبمجموعتيها.

الجدول رقم (٩ ـ ١٣)
الدستور والانتخابات (الأرقام في المئة)

البيان	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
د/	٩٥,١	٨٥,٣	٩٥,٨	٣١,٥	٦١,٥	٨٦,٧	٩٥,٨	٨٣,٩
×	٠٠	٩,١	٠,٧	٦٠,٨	٣٣,٦	٧,٧	٠,٧	٧,٠
.	٤,٩	٥,٦	٣,٥	٧,٧	٤,٩	٥,٦	٣,٥	٩,١
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٩٤,٨	٨٨,٦	٩٨,٠	٥٨,٣	٨٧,٥	٩٦,٩	٩٦,٩	٨٢,٣
×	١,١	٨,٣	١,٠	٣٤,٤	٧,٣	١,٠	١,٠	٧,٣
.	٤,١	٣,١	١,٠	٧,٣	٥,٢	٢,١	٢,١	١٠,٤
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٩٥,٠	٨٦,٦	٩٦,٧	٤٢,٣	٧٢,٠	٩٠,٨	٩٦,٣	٨٣,٣
×	٠,٤	٨,٨	٠,٨	٥٠,٢	٢٣,٠	٥,٠	٠,٨	٧,١
.	٤,٦	٤,٦	٢,٥	٧,٥	٥,٠	٤,٢	٢,٩	٩,٦
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

٧٥ ـ نصّ دستوري بإلغاء عقوبة الإعدام: كان نصيب هذه المقولة الرفض من قبل مجموعة الداخل (٦١ في المئة) بينما قبلها المقيمون في الخارج (٥٨ في المئة)، وشكلت حالة تقسيمية في مواقفهما تجاه هذه المسألة الاجتماعية.

٧٦ ـ فصل الدين عن الدولة ـ العلمانية ـ مضمون في الدستور: حققت هذه المقولة موافقة أقل من ثلاثة أرباع العيّنة، وحظيت بموافقة أقل من ٦٢ في المئة مجموعة الداخل مقابل موافقة أكثر من أربعة أخماس مجموعة الخارج.

٧٧ ـ مبدأ الكفاءة قبل الولاء مضمون في الدستور: سجلت هذه المقولة اتفاقاً بحدود تسعة أعشار العيّنة، رغم أن موافقة الخارج ٩٧ في المئة تجاوزت موافقة الداخل ٨٧ في المئة.

٧٨ ـ ربط ديوان الرقابة المالية بالبرلمان ليجسد ذراع السلطة التشريعية في الرقابة على المال العام وتنميته: تماثلت قناعات عيّنة البحث بمجموعتيها وفي حدود ٩٦ في المئة بالموافقة على هذه المقولة.

٧٩ ـ ضمان دستوري ـ قانوني لتقليص فجوة الدخل ـ الثروة في المجتمع العراقي: كذلك توافقت قناعات المشاركين وعلى مستوى الداخل والخارج وكانت الموافقة على هذه المقولة بحدود ٨٢ في المئة ـ ٨٣ في المئة.

الموضوع الرابع عشر: قضايا الأمن والدفاع الوطني

٨٠ ـ إعادة عناصر القوات المسلحة المنحلة (الجيش والشرطة)، عدا القيادات العليا، تخدم بناء الأمن والاستقرار في العراق: بالرغم من موافقة أكثر من ثلاثة أرباع مجمل المشاركين على هذه المقولة، إلا أنها أظهرت فجوة في مواقف كُلّ من مجموعة الداخل (٩٢ في المئة) ومجموعة الخارج (٦٧ في المئة).

٨١ ـ ضرورة العمل على إبقاء قرار نزع أسلحة العراق: جاءت حصيلة هذه المقولة خلافية، ليس بين المجموعتين فحسب، بل داخل كُلّ منهما أيضاً، حيثُ كان الرفض والقبول لها بمستوى متقارب.

٨٢ ـ حرية الجيش والقوات المسلحة في الانتماء الحزبي: جاءت قناعات المشاركين بعامة وعلى مستوى المجموعتين متوافقة في رفض هذه المقولة بأكثر من ٥٦ في المئة ـ ٥٧ في المئة.

٨٣ ـ إعادة تطبيق نظام الخدمة الإلزامية في الجيش العراقي: واجهت هذه المقولة كذلك رفض المشاركين، بالرغم من أن مجموعة الخارج رفضتها بحدود الثلثين مقارنة بمجموعة الداخل ٥٢ في المئة.

٨٤ ـ إخضاع القوات المسلحة للمؤسسات المدنية وتجسير علاقتها بالبرلمان: أظهرت حصيلة هذه المقولة اتفاقاً في الآراء بأكثر من ثلاثة أرباع المشاركين، وجاءت موافقة الخارج (٨٦ في المئة) أكبر من موافقة الداخل (٧٥ في المئة). يطالب أحد المشاركين بقوله «فصلها بالكامل عن اللعبة السياسية، والاستقالة من الجيش لكل من يرغب العمل لضمان حيادية الجيش. وأغلب الساسة اليوم يحاولون إيجاد مركز ثقل في الجيش والشرطة. وهذا يعكس بوضوح بأن البعض من السياسيين ما زالوا يعيشون بالعقلية والتصور نفسيهما في الاستحواذ على مؤسسات القوى العسكرية لمصلحتهم في وقت ما، كما فعل النظام السابق مع الأسف»[٣٢].

---

(٣٢) إيهم محمد الرحاوي، الصحيفة رقم ٤٣.

٨٥ ـ إلغاء مؤسسة الإنتاج الحربي ومصانعها يحقق مصلحة العراق: حظيت هذه المقولة بقبول ضعيف على مستوى مجمل المشاركين، في حين كشفت عن مواقف خلافية داخل كُلّ من المجموعتين بين قبول مجموعة الخارج (٦٢ في المئة) ورفض مجموعة الداخل (٤٩ في المئة). وورد التعليق التالي على هذه المسألة «البعض منها فقط، على أن يعاد دراسة بَرامجها. ولا ننسى الخبرة والكادر الهندسي (وهو ثروة) والمردود الاقتصادي من خلال تسويق المنتجات العسكرية، إضافة إلى استقلالية القرار السياسي من خلال الاكتفاء الذاتي. .»[٣٣].

الجدول رقم (٩ ـ ١٤)

الأمن والدفاع الوطني (الأرقام في المئة)

البيان	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦
د/	٩١,٦	٤٠,٦	٣٨,٥	٤٤,١	٧٤,٨	٤٤,٧	٥٨,٧
×	٥,٦	٥١,٧	٥٦,٦	٥١,٧	١٦,١	٤٩,٠	٣٨,٥
.	٢,٨	٧,٧	٤,٩	٤,٢	٩,١	٦,٣	٢,٨
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٦٦,٧	٤٧,٩	٣٦,٥	٣١,٣	٨٦,٤	٦١,٥	٤٧,٩
×	٢٦,٠	٤٢,٧	٥٧,٣	٦٢,٥	٩,٤	٣٥,٤	٤٦,٩
.	٧,٣	٩,٤	٦,٢	٦,٢	٤,٢	٣,١	٥,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٨١,٦	٤٣,٥	٣٧,٧	٣٨,٩	٧٩,٥	٥١,٥	٥٤,٤
×	١٣,٨	٤٨,١	٥٦,٩	٥٦,١	١٣,٤	٤٣,٥	٤١,٨
.	٤,٦	٨,٤	٥,٤	٥,٠	٧,١	٥,٠	٣,٨
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

٨٦ ـ حرية الجيش والقوات المسلحة في الترشّح والاقتراع في الانتخابات: شكلت هذه المقولة مسألة خلافية وتقسيمية، إذ حظيت بموافقة ٥٤ في المئة من جملة العيّنة، وفي حين قبلها مشاركو الداخل بحدود ٥٨ في المئة رفضها المقيمون

(٣٣) إيهم محمد الرحاوي، الصحيفة رقم ٤٣.

في الخارج بحدود ٤٨ في المئة، كما إنها أظهرت مواقف خلافية داخل كُلّ مجموعة، وبخاصة مجموعة الخارج التي تراوحت بين القبول ٤٨ في المئة والرفض ٤٧ في المئة.

الموضوع الخامس عشر: الاقتصاد والتنمية ـ الحياة المعيشية

٨٧ ـ عقود اللزمة لصالح الشركات الأجنبية/ الأمريكية، في مجال إعادة إعمار العراق، تُعبّر عن تضخيم التكلفة: وافق أكثر من أربعة أخماس جملة العيّنة على هذه المقولة، وجاءت موافقة مجموعة الداخل (٨٥ في المئة) أكبر من موافقة مجموعة الخارج (٧٧ في المئة).

٨٨ ـ تأكيد أولوية الشركات والخبرات العراقية في مجال إعادة إعمار العراق: عبّرت إجابات المشاركين على هذه المقولة عن توافق كبير في أرائهم تجاه هذه المسألة وبنتيجة لم تقل عن ٩٠ في المئة.

الجدول رقم (٩ ـ ١٥أ)
الاقتصاد والتنمية: الحياة المعيشية (الأرقام في المئة)

البيان	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١
د/	٨٥,٣	٩٠,٢	٨٨,١	١٨,٢	٥٨,٧
×	١٠,٥	٧,٧	٧,٠	٧٧,٦	٣٥,٠
.	٤,٢	٢,١	٤,٩	٤,٢	٦,٣
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٧٧,٠	٩٠,٦	٨٥,٤	٦,٢	٧٦,٠
×	١١,٥	٤,٢	٥,٢	٨٧,٦	١٨,٨
.	١١,٥	٥,٢	٩,٤	٦,٢	٥,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٨٢,٠	٩٠,٤	٨٧,٠	١٣,٤	٦٥,٧
×	١٠,٩	٦,٣	٦,٣	٨١,٦	٢٨,٥
.	٧,١	٣,٣	٦,٧	٥,٠	٥,٨
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

٨٩ ـ تتطلب المصلحة الوطنية عدم تجاوز الحصة الأجنبية في المشروع الاستثماري ٤٩ في المئة: كذلك كانت هذه المقولة محل إجماع المشاركين وعلى مستوى المجموعتين وبنسبة لا تقل عن ٨٥ في المئة.

٩٠ ـ تحويل ملكية النفط والموارد الطبيعية إلى القطاع الخاص المحلي/ الأجنبي يصب في مصلحة الاقتصاد العراقي: رفض حوالى ٨٢ في المئة من المشاركين هذه المسألة، وكانت نسبة الرفض لدى مجموعة الخارج (٨٨ في المئة) أكبر منها لدى الداخل (٧٨ في المئة). يعقّب أحدهم «لا يمكن سيبقى النفط ثروة نفطية بيد الشعب وسلطته المنتخبة..»[٣٤].

٩١ ـ سياسة ضريبية تصاعدية على الدخل والثروة والواردات غير الضرورية: حققت موافقة بحدود ثلثي مجمل المشاركين، وكانت موافقة الخارج (٧٦ في المئة) أكبر من موافقة الداخل (٥٩ في المئة).

٩٢ ـ إلغاء قوانين الإصلاح الزراعي: رفضها حوالى ثلاثة أرباع جملة المشاركين، وبالتوافق بين مجموعتي الداخل (٧٤ في المئة) والخارج (٧٧ في المئة).

٩٣ ـ ضرورة استمرار الدولة في العراق الجديد ضمان توفير الحاجات الأساسية لعامة الناس: حققت هذه المقولة موافقة عالية نسبياً (٩٣ في المئة) لجملة المشاركين والمجموعتين.

٩٤ ـ العودة لتوزيع عوائد النفط بين الميزانية العامة (الوزارة) وبين صندوق للتنمية (البرلمان) على أساس ٣٠ في المئة ـ ٤٠ في المئة و٧٠ في المئة ـ ٦٠ في المئة: حظيت هذه المقولة بموافقة ٧٢ في المئة من جملة العيّنة، وارتفعت الموافقة إلى ٧٧ في المئة لمشاركي الداخل، مقابل ٦٦ في المئة لمشاركي الخارج.

٩٥ ـ حاجة العراق ليست أولوية التمويل الخارجي، بل الأهم عدم فرض المؤسسات الدولية سياسات ليبرالية غير ناضجة على الاقتصاد العراقي: وافق على هذه المقولة أكثر من أربعة أخماس المشاركين وعلى مستوى المجموعتين. يذكر أحد المشاركين «وكمثال فإن قروض البنك الدولي دمّرت اقتصاديات مختلف الدول التي افترضت منه لشروطها القاسية وللفائدة العالية المفروضة»[٣٥].

---

(٣٤) داوود الحسيني، الصحيفة رقم ١٨١.

(٣٥) إيهم محمد الرحاوي، الصحيفة رقم ٤٣.

الجدول رقم (٩ ـ ١٥ب)

الاقتصاد والتنمية: الحياة المعيشية (الأرقام في المئة)

البيان	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
د/	١٧,٥	٩٥,٨	٧٦,٩	٨٦,٧	٨٨,٨	٩٥,٨
×	٧٤,١	١,٤	٦,٣	٥,٦	٧,٧	٢,١
.	٨,٤	٢,٨	١٦,٨	٧,٧	٣,٥	٢,١
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	١٦,٧	٨٨,٥	٦٥,٦	٨١,٣	٨٩,٦	٩٥,٨
×	٧٦,٠	٦,٣	٦,٣	٧,٣	٤,٢	٠٠
.	٧,٣	٥,٢	٢٨,١	١١,٤	٦,٢	٤,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	١٧,٢	٩٢,٩	٧٢,٤	٨٤,٥	٨٩,١	٩٥,٨
×	٧٤,٩	٣,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	١,٣
.	٧,٩	٣,٨	٢١,٣	٩,٢	٤,٦	٢,٩
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

٩٦ ـ أولوية استراتيجية تنمية القواعد الإنتاجية غير النفطية والتخفيض النسبي لدور النفط في الاقتصاد العراقي: كذلك تمت الموافقة على هذه المقولة بأكثر من تسعة أعشار ونصف مجمل العيّنة والمجموعتين.

٩٧ ـ استراتيجية تنمية لصالح الفئات والمناطق والقطاعات الأكثر فقراً: حققت هذه المقولة أعلى مستوى من الموافقة والتوافق وبنسبة تقارب ٩٦ في المئة على مستوى المجموعتين.

الموضوع السادس عشر: العولمة ـ اقتصاد السوق

٩٨ ـ ضرورة الدخول في العولمة تدريجياً وبما يتوازن مع بناء القاعدة الإنتاجية للبلاد: رغم موافقة ثلاثة أرباع مجمل المشاركين على هذه المقولة، إلا أن فجوة عريضة ظهرت بين موافقة الداخل (٧٠ في المئة) وبين موافقة الخارج (٨٣ في المئة). يجيب أحدهم: «كلا إن كانت العولمة تعمل لمصلحة الدول الغنية

وتتناسى مصلحة البلدان الفقيرة بما يهدد بمشاكل دولية بعيدة وعميقة»[٣٦].

الجدول رقم (٩ـ ١٦)
العولمة: اقتصاد السوق (الأرقام في المئة)

البيان	٩٨	٩٩	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣
د/	٦٩,٩	٦٢,٩	٧,٧	٢,٨	٣٠,٨	٨٥,٣
×	٢٤,٥	٢٣,١	٨٧,٤	٩٤,٤	٦٣,٦	١٠,٥
.	٥,٦	١٤,٠	٤,٩	٢,٨	٥,٦	٤,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٨٣,٣	٧٨,١	١٠,٤	١٢,٥	٢٤,٠	٨٠,٢
×	١٢,٥	١٢,٥	٨٠,٢	٨٣,٣	٦٩,٨	١٢,٥
.	٤,٢	٩,٤	٩,٤	٤,٢	٦,٢	٧,٣
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٧٥,٣	٦٩,٠	٨,٨	٦,٧	٢٨,٠	٨٣,٣
×	١٩,٧	١٨,٨	٨٤,٥	٩٠,٠	٦٦,١	١١,٣
.	٥,٠	١٢,٢	٦,٧	٣,٣	٥,٩	٥,٤
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

٩٩ ـ ربط الدخول في العولمة بمفهوم التنمية المعتمدة على النفس: تماثلت النتيجة هنا مع المقولة السابقة، حققت موافقة ٧٠ في المئة من جملة العيّنة، وأظهرت فجوة واضحة بين موافقة الداخل (٦٣ في المئة) وبين موافقة الخارج (٧٨ في المئة).

١٠٠ ـ العولمة التي تقودها الولايات المتحدة غرضها نشر التنمية والديمقراطية والعدل في العالم: رفض أكثر من أربعة أخماس المشاركين هذه المقولة وعلى مستوى المجموعتين.

١٠١ ـ حرية الشركات الأجنبية الاستثمار في العراق من دون قيود وشروط:

(٣٦) إيهم محمد الرحاوي، الصحيفة رقم ٤٣.

تمّ رفضها بواقع تسعة أعشار جملة المشاركين، وكان رفض الداخل (٩٤ في المئة) أكبر من رفض الخارج (٨٣ في المئة).

١٠٢ ـ ضرورة الانفتاح السريع وغير المشروط للسوق ـ الاقتصاد العراقي ـ على الخارج: رفضها حوالي ثلثي المشاركين، وبلغ هذا الرفض ٧٠ في المئة لدى مجموعة الخارج مقارنة بمجموعة الداخل (٦٤ في المئة).

١٠٣ ـ القبول بالعولمة السريعة تفريط بالحقوق الوطنية وتضخيم لجيش الفقراء: وافق عليها ما لا يقل عن أربعة أخماس المشاركين وعلى مستوى المجموعتين.

الموضوع السابع عشر: الثقافة والتربية ـ التعليم والأبحاث ـ الكوادر العلمية والخبرات الفنية

١٠٤ـ بناء الثقافة العراقية على أساس تحقيق الاختلاط الثقافي الدينيّ ـ المذهبي/ الطائفي ـ القبلي/ القومي: كذلك أظهرت نتيجة الإجابة عن هذه المقولة موافقة أكثر من أربعة أخماس المشاركين وعلى نحو متماثل بين المجموعتين.

١٠٥ـ تأكيد حماية ودعم العلماء والكوادر الفنية والخبرات العراقية: تجاوزت نسبة الموافقة على هذه المقولة سابقاتها وفي درجة تماثل مواقف المجموعتين.

١٠٦ ـ احتضان الوطن لخبراته البشرية المغتربة: حققت موافقة ٩٨ في المئة ـ ٩٩ في المئة على مستويات العيّنة كافة.

١٠٧ ـ تشديد التربية والتعليم والثقافة الوطنية على تحديث البيئة الاجتماعية العراقية: التعددية، العلنية، النسبية، التعامل السلمي: حققت نتيجة مماثلة من الموافقة وبأكثر من تسعة أعشار جملة المشاركين.

١٠٨ ـ نشر ثقافة تشجيع المنتجات الوطنية ودعم منظمات حماية المستهلك: تراوحت موافقة المشاركين على هذه المقولة بحدود ٩٧ في المئة ـ ٩٨ في المئة على مستوى المجموعتين.

١٠٩ ـ مسؤولية الثقافة والتعليم عن مكافحة جميع أشكال التمييز الطائفية والشوفينية والتعصب الدينيّ/ المذهبي/ القومي لصالح ثقافة وطنية حضارية: كذلك تطابقت موافقة المشاركين على هذه المقولة وعلى مستوى المجموعتين مع الأهمية النسبية لموافقتهم في المقولة السابقة.

الجدول رقم (٩ ـ ١٧)
الثقافة والتربية: التعليم والأبحاث:
الكوادر العلمية والخبرات الفنية (الأرقام في المئة)

البيان	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩
د/	٨٣,٢	٩٧,٩	٩٧,٢	٩٥,١	٩٧,٢	٩٧,٢
×	١٥,٤	٠٠	١,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٧
.	١,٤	٢,١	١,٤	٤,٢	٢,١	٢,١
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٨٢,٣	١٠٠,٠	٩٨,٩	٩٧,٩	٩٧,٩	٩٧,٩
×	١٢,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
.	٥,٢	٠٠	١,١	٢,١	٢,١	٢,١
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٨٢,٩	٩٨,٧	٩٧,٩	٩٦,٢	٩٧,٥	٩٧,٥
×	١٤,٢	٠٠	٠,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٤
.	٢,٩	١,٣	١,٣	٣,٤	٢,١	٢,١
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

الموضوع الثامن عشر: المرأة والطفولة

١٠١ ـ إنشاء وزارة للمرأة تتحمل مسؤولية التأهيل وحماية حقوق المرأة/ والطفولة وتنظيم الأسرة: رغم موافقة أكثر من ثلثي مجمل العيّنة على هذه المقولة، إلا أنها أظهرت بوناً واضحاً بين موافقة الداخل (٦٨ في المئة) وموافقة الخارج (٨٩ في المئة).

١١١ ـ حقّ المرأة في التطوع في أجهزة الجيش والقوات المسلحة والشرطة والأمن: كذلك تماثلت إجابات المشاركين عن هذه المقولة مع سابقتها، فبالرغم من قبول ٦٥ في المئة لجملة العيّنة، إلا أنها أظهرت تبايناً أوسع في مواقف وقناعات المجموعتين، إذ حسمت مجموعة الخارج موقفها لصالحها (٨٩ في المئة)، بينما شكلت مسألة خلافية لمجموعة الداخل بين الموافقة ٤٩ في المئة والرفض ٤٧ في المئة.

١١٢ ـ أولوية الاستثمار في مجال التنمية البشرية بما في ذلك المرأة والطفولة والأمومة وتنظيم الأسرة: حققت موافقة أكثر من تسعة أعشار جملة المشاركين،

وتجاوزت موافقة مجموعة الخارج (٩٦ في المئة) نظيرتها مجموعة الداخل (٨٨ في المئة).

الجدول رقم (٩ ـ ١٨)
المرأة والطفولة (في المئة)

البيان	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥
د/	٦٧,٨	٤٩,٠	٨٨,١	٦٢,٢	٥١,٧	٨٤,٦
×	٢٨,٧	٤٦,٨	٦,٣	٣٢,٢	٤٢,٠	١١,٢
.	٣,٥	٤,٢	٥,٦	٥,٦	٦,٣	٤,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٨٨,٥	٨٨,٥	٩٥,٨	٩٤,٨	٨٢,٣	٩٢,٧
×	٧,٣	٥,٢	١,١	٣,١	١٥,٦	٣,١
.	٤,٢	٦,٣	٣,١	٢,١	٢,١	٤,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٧٦,١	٦٤,٩	٩١,٢	٧٥,٣	٦٤,٠	٨٧,٦
×	٢٠,١	٣٠,١	٤,٢	٢٠,٥	٣١,٤	٤,٢
.	٣,٨	٥,٠	٤,٦	٤,٢	٤,٦	٤,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

١١٣ ـ مساواة قانونية كاملة بين الجنسين، ودعم استقلال المرأة اقتصادياً واجتماعياً: سجلت أيضاً موافقة ثلاثة أرباع جملة المشاركين، وتبايناً في الموافقة بين موافقة الخارج (٩٥ في المئة) وموافقة الداخل (٦٢ في المئة).

١١٤ ـ أولوية تولي المرأة المراكز القيادية في المجتمع عند تماثل الكفاءات: تماثلت نتائجها أيضاً مع سابقتها، وافق عليها ٦٤ في المئة من جملة العيّنة، وأظهرت في الوقت نفسه مسافة أبعد بين موافقة مجموعتي الخارج (٨٢ في المئة) وموافقة الداخل (٥٢ في المئة).

١١٥ ـ حماية قانونية مشددة للأطفال والصغار (دون سنّ الرشد) من كل أشكال القذف والضرب في إطار العائلة والمؤسسات التعليمية وغيرها: وافق المشاركون بنسبة ٨٥ في المئة على هذه المقولة، وارتفعت موافقة الخارج إلى ٩٣ في المئة مقابل موافقة الداخل (٧٩ في المئة).

الموضوع التاسع عشر: قضايا اجتماعية أخرى

١١٦ ـ ضرورة إصدار قانون دستوري للحماية الاجتماعية ضدّ البطالة والعجز: تحققت موافقة المشاركين على هذه المقولة وعلى مستوى المجموعتين بواقع ٩٩ في المئة ـ ١٠٠ في المئة.

١١٧ـ الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والدولية لتطوير قطاعي الآثار والسياحة العراقية: وافق المشاركون على هذه المقولة بحدود ٩٩ في المئة، وتراوحت هذه الموافقة بين ٩٦ في المئة ـ الداخل و٩٩ في المئة ـ الخارج.

الجدول رقم (٩ ـ ١٩)
قضايا اجتماعية أخرى (الأرقام في المئة)

البيان	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢
د/	٩٨,٦	٩٨,٦	٩٥,٨	٣٢,٢	٧٦,٩	٩٦,٥	٨٠,٤
×	٠٠	٠٠	٢,٨	٤٨,٣	٢٠,٣	١,٤	١٧,٥
.	١,٤	١,٤	١,٤	١٩,٥	٢,٨	٢,١	٢,١
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	١٠٠,٠	٩٩,٠	٩٩,٠	٤٣,٨	٩٤,٨	٩٦,٩	٨٠,٢
×	٠٠	١,٠	١,٠	٤١,٧	٣,١	١,٠	١١,٥
.	٠٠	٠٠	٠٠	١٤,٥	٢,١	٢,١	٨,٣
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٩٩,٢	٩٨,٨	٩٧,١	٣٦,٨	٨٤,١	٩٦,٦	٨٣,٧
×	٠٠	٠,٤	٢,١	٤٥,٦	١٣,٤	١,٣	١٠,٥
.	٠,٨	٠,٨	٠,٨	١٧,٦	٢,٥	٢,١	٥,٨
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

١١٨ ـ معالجة البطالة تشكل قمة أولويات الاستقرار: كذلك حققت هذه المقولة موافقة جملة المشاركين والمجموعتين: ٩٦ في المئة ـ ٩٩ في المئة.

١١٩ ـ إضافة التسمية اليونانية (Mezopotamia) إلى اسم العراق على المستوى الدولي رمزاً لموقعه التاريخي: تماثلت الموافقة عليها مع المقولة السابقة، وفي حدود ٩٦ في المئة ـ ٩٩ في المئة.

١٢٠ ـ ضمان حقوق التقاعد للمغتربين ممن تركوا وظائفهم هرباً من النظام السابق: حققت موافقة أكثر من أربعة أخماس جملة المشاركين، وتعدت موافقة الخارج (٩٥ في المئة) مثيلتها لمجموعة الداخل (٧٧ في المئة).

١٢١ ـ سياسة/ خطة إسكانية تخفف الضغط السكاني في العاصمة والمدن المزدحمة: حققت موافقة عالية وبحدود ٩٧ في المئة على مستويات عيّنة البحث كافة.

١٢٢ ـ حاجة البلاد إلى إصدار قانون دستوري يتضمن: لكُلّ عائلة وحدة سكنية واحدة: كذلك حققت موافقة عالية وبحدود تجاوزت أربعة أخماس المشاركين والمجموعتين.

الموضوع العشرون: السياسة الخارجية

١٢٣ ـ وضع العلاقات الخارجية في خدمة التنمية والأهداف الوطنية: سجلت الإجابات الواردة موافقة بحدود ٩٧ في المئة على مستوى إجمالي المشاركين والمجموعتين.

الجدول رقم (٩ ـ ٢٠أ)
السياسة الخارجية (الأرقام في المئة)

البيان	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧
د/	٩٧,٢	٩٥,١	٩٧,٢	٩٣,٠	٨٠,٤
×	٠,٧	٢,٨	٠٠	٤,٩	١٧,٥
.	٢,١	٢,١	٢,٨	٢,١	٢,١
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٩٦,٩	٩٦,٩	٩٧,٩	٨٧,٥	٥٥,٢
×	٠٠	٠٠	٠٠	٥,٢	٣٧,٥
.	٣,١	٣,١	٢,١	٧,٣	٤,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	٩٧,٢	٩٥,٨	٩٧,٥	٩٠,٨	٧٠,٣
×	٠,٤	١,٧	٠٠	٥,٠	٢٥,٥
.	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٤,٢	٤,٢
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

١٢٤ ـ علاقات خارجية مرنة مع جميع الدول تقوم على أساس التعامل الأقرب للتكافؤ: كذلك حققت موافقة ٩٥ في المئة ـ ٩٦ في المئة من جملة المشاركين ومجموعتي عيّنة البحث.

١٢٥ ـ الحفاظ على القرار العراقي في التعامل مع الخارج وتحاشي التبعية ضماناً للاستقرار الداخلي: جاءت الإجابات بموافقة ٩٧ في المئة لمجموعتي المشاركين.

١٢٦ ـ بناء علاقات خارجية انتقائية تعددية باتجاه دعم التعددية القطبية الدولية وبناء علاقات صداقة وسلام مع جميع الدول المتعاطفة مع العراق: تراوحت الموافقة على هذه المقولة بين مجموعتي الداخل والخارج بحدود ٩٣ في المئة ـ ٨٨ في المئة على التوالي.

١٢٧ ـ ضرورة دخول العراق عضوية مجلس التعاون الخليجي: وافق ٧٠ في المئة من مجموع المشاركين على هذه المقولة، لكن الحصيلة أظهرت تفاوتاً واسعاً بين الداخل (٨٠ في المئة) والخارج (٥٥ في المئة).

١٢٨ ـ إعادة الوحدة (الاتحاد) مع الأردن ضمان لاستقرار العراق: رفضها حوالى أربعة أخماس مجموع المشاركين وبلغت نسبة الرفض حوالي ٩٠ في المئة لمجموعة الخارج مقارنة برفض الداخل (٨٠ في المئة).

١٢٩ ـ ضرورة إعادة النظر بحقوق العراق الحدودية والمائية مع دول الجوار بالطرق السلمية: وافق عليها ٩٥ في المئة من جملة المشاركين، وتراوحت بين ٩٦ في المئة ـ ٩٤ في المئة لمجموعتي الداخل والخارج.

الجدول رقم (٩ ـ ٢٠ب)
السياسة الخارجية (الأرقام في المئة)

البيان	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢
د/	١٦,١	٩٥,٨	٩٢,٣	٩٧,٢	٩٤,٤
×	٧٩,٧	٢,١	٤,٢	٠,٧	٢,٨
.	٤,٢	٢,١	٣,٥	٢,١	٢,٨
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
خ/	٦,٣	٩٣,٧	٨٧,٥	٩٥,٨	٨١,٣
×	٨٩,٥	٢,١	٨,٣	٣,١	١٠,٤
.	٤,٢	٤,٢	٤,٢	١,١	٨,٣

يتبـــع

تابـــع

مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ج/	١٢,١	٩٥,٠	٩٠,٣	٩٦,٦	٨٩,١
×	٨٣,٧	٢,١	٥,٩	١،٧	٥,٩
.	٤,٢	٢,٩	٣,٨	٤١,٧	٥,٠
مج	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام،/ نعم، × كلا، . غير مبين، مج: المجموع.

١٣٠ ـ تركيز العراق الجديد في سياسته العربية على دعم: الديمقراطية (منظمات المجتمع المدني)، والمشروعات العربية المشتركة: حققت موافقة تسعة أعشار جملة المشاركين وتراوحت بحدود ٩٢ في المئة ـ ٨٨ في المئة على مستوى مجموعتي الداخل والخارج.

١٣١ ـ التزام العراق الجديد بالمواثيق الدولية والسلام والتعاون الدولي يدعو إلى إلغاء العقوبات العسكرية المفروضة عليه: سجلت كذلك موافقة جملة العيّنة وبحدود ٩٧ في المئة ـ ٩٦ في المئة على مستوى مجموعتي الداخل والخارج.

١٣٢ ـ حاجة العراق إلى بناء استراتيجية أمنية إقليمية مع دول الجوار: حققت موافقة ٨٩ في المئة من جملة المشاركين، وجاءت موافقة مجموعة الداخل (٩٤ في المئة) أكبر من موافقة مجموعة الخارج (٨١ في المئة).

والخلاصة، ربما كانت نتائج آراء المشاركين في المقولات الـ ١٣٢ لصحيفة **الاستقصاء** واضحة لا تحتاج إلى مزيد من الشرح والبيان، وتكشف انقسام المجموعتين إلى جبهتين متنافرتين في قطاعين رئيسين: مرونة في قناعات ومواقف مجموعة الخارج تجاه القضايا الاجتماعية، وصلابة مجموعة الداخل تجاه القضايا السياسية وقوة التزام بما أصطلح عليه بـ «الثوابت الوطنية».

وما يخفف حدّة هذا الانشقاق اتفاق المجموعتينَ على العديد من القضايا السياسية الأساسية: رفض تحميل الشعب العراقي آثار حروب النظام السابق (البند رقم ٤)، تحميل قوات الاحتلال مسؤولية تدمير وسرقة مؤسسات الدولة (البند رقم ٩)، عقد مؤتمر وطني شامل لتحديد مسيرة العراق الحالية والمستقبلية (البند رقم ٢٢)، انتخاب مجلس تأسيس لإعداد الدستور وعرضه على استفتاء شعبي (البند رقم ٢٣)، رفض إنشاء قواعد عسكرية (البند رقم ٢٩)، نقد المؤسسة الحزبية العراقية

(البنود أرقام ٣٦، ٣٨، ٣٩ و٤٠)، رفض المليشيات الحزبية (البند رقم ٤٢)، ميثاق مصالحة وطنية (البندان رقما ٤٥ و٤٦)، برلمان منتخب ونزاهة الانتخابات (البنود أرقام ٦٧، ٧٢ و٧٤).

ومع أن التفسير الأولي يشير إلى دور تباين ظروف البيئة الاجتماعية بما يوفرها من الانفتاح أو الانغلاق السياسي - الاجتماعي في تشكيل قناعات كُلّ من المجموعتين، وما يصاحبها من تأثير التقاليد والعادة وأسباب الدعاية، إلا أن هذه الفجوة السياسية - الاجتماعية بين المجموعتين قد تتطلب دراسات اجتماعية أكثر عمقاً للحيلولة دون تفاقمها مستقبلاً تحاشياً لبروز ظاهرة تقسيمية جديدة في إطار المجتمع الواحد.

خاتمـــــــة

لا تقتصر لفظة «إشكالية» في هذا البحث على المشكلات فحسب، بل تعني أيضاً المتطلبات والمستلزمات والشروط اللازمة للتحول الديمقراطي في العراق. وهي تتفق مع الهدف المرسوم للبحث: تحليل ظروف البيئة الاجتماعية العراقية في ضوء المتطلبات التي تفرضها مسألة التحول الديمقراطي، وبالعلاقة مع مجموعة أسس بنيوية، تجد اتفاقاً عاماً على كونها تلازم مسيرة التحول وعملية البناء والتحضر الاجتماعي بمفهومه الشامل. وتتجسد هذه الأسس في: المواريث التاريخية ـ الثقافية، البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المحددات الخارجية، المجتمع المدني. غطت المواريث التاريخية **الفصلين الأولين**، وشملت البنية المؤسسية والمحددات الخارجية الفصول **الأربعة التالية** (الفصول الثالث ـ الفصل السادس)، وناقش **الفصل السابع** موضوع المجتمع المدني. وتضمن **الفصل الثامن** عرضاً مكثفاً لحصيلة المسح الميداني في العراق الذي قام به مركز أكسفورد للبحوث الدولية (آذار/ مارس ٢٠٠٣ ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤) بما أفرزتها عملية المسح من عشرات الجداول، حيث قام الباحث بتحليل عيّنة مختارة منها شملت مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن العراقي في تلك الفترة. بينما تضمن **الفصلين الثامن والتاسع** تحليلاً لصحيفة استقصاء موجهة إلى نخبة من المثقفين والمفكرين العراقيين لاستطلاع آرائهم بخصوص ١٣٢ مقولة شملت مختلف جوانب القضية العراقية.

يمتد حاضر العراق إلى بيئة اجتماعية تعود إلى خمسة آلاف عام مع نشوء أول حضارة بشرية متكاملة استمدت نظامها السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي، بما في ذلك قيمها وتقاليدها وعاداتها، من الحاضنة الدينيّة، وقدمت للبشرية أول ديانة عالمية شكلت مصدر الديانات الرئيسة الثلاث، بما تضمنتها من القوة/ القدرة الخالقة/ الإله، وسلطة الملك المطلقة باعتباره نائب/ ممثل الإله، والأرواح الطيبة/ الملائكة والشريرة/ الشياطين.

وفي مقابل السلطة المطلقة للرجل عوملت المرأة بقسوة من حيث تصرفاتها والعقوبات التي فرضت عليها. يكفي ذكر أن عادة (رجم المرأة) ظهرت إلى التطبيق منذ إصلاحات الملك السومري أوروكاجينا (٢٤٠٠ ق. م)، وهي قائمة حتّى اليوم في بعض المجتمعات الإسلامية. كما إن صلاة الاستسقاء المطبقة حتّى الوقت الحاضر في بعض البلدان العربية/ الإسلامية أثناء القحط تعود في جذورها إلى الحضارة الآشورية عندما كان الملك بنفسه يكتب إلى حكامه لإقامة هذه الصلاة لدعوة الإله كي ينزل المطر. وهناك أفكار ومعتقدات وممارسات وعادات وقيم اجتماعية ليست قليلة ما زالت محل التزام وتطبيق بهذا الشكل أو بآخر بين العراقيين، تعود إلى هذه الحضارة العريقة في القدم مثل: الثأر، الحجاب، ضرب الزوج لزوجته، الخرافات، الأحكام الثنائية/ القياسية، والتي خلقت بيئة اجتماعية تقوم على الغيبية/ الباطنية، الوحدانية، المطلق، العنف. وهذه القيم الحضارية الممتدة إلى عمق التاريخ، والتي تعيش معنا حتى الآن من دون الكثير من التغيير والتطوير والتكييف، تتطلب قراءة جديدة موضوعية باتجاه نقد الذات وبما يساهم في إحداث ثورة ثقافية/ دينية لتحديث مرتكزات البيئة الاجتماعية وخدمة مقومات ومسيرة التحول الديمقراطي.

من جهة أخرى، فقد احتضنت هذه الحضارة العديد من القيم والمفاهيم الإنسانية التي تتفق بعامة، مع المفاهيم الديمقراطية: الصدق، الطيبة، الأمانة، التراحم، تحريم الغش والكذب والسرقة وإيذاء الغير، علاوة على طاعة النظام ـ القانون. كما شهدت المراحل المبكرة لهذه الحضارة شكلاً من أشكال الديمقراطية البدائية قبل ظهور الملك وسلطته الإلهية المطلقة. يضاف إلى ذلك أن إصلاحات أوروكاجينا قامت أساساً على تحقيق العدل (الميشاروم) فأصبح هذا المبدأ قاعدة الحكم المعلن من قبل ملوك حضارة وادي الرافدين الذين جاءوا بعده. من هنا أكد كَريمر عالم السومريات الأمريكي في كتابه: **التاريخ يبدأ من سومر** أن المجتمع السومري «كان مجتمعاً حضارياً يتصف بالطيبة والنظام».

احتضن العصر الإسلامي تلك القيم الحضارية القديمة ذات الأصول الدينيّة السومرية وأغناها بمفاهيم جديدة أقرب إلى القيم الديمقراطية، وبخاصة ما تعلق بمبادئ الشورى والاختيار (اختيار الحاكم)، إضافة إلى العدل وفق قواعد الشريعة. ومع ذلك بقيت الديمقراطية غائبة في هذا العصر لا بسبب غياب مفاهيمها، بل لوجود ثغرة واسعة بين النظرية وبين تطبيقها. ويرتبط بذلك غياب مؤسساتها البنيوية التي تنظم وتقنن هذه المفاهيم وتعمق استمرار الأخذ بها وتطبيقها وتطويرها. وهذا ما ساعد الحاكم/ الخليفة بعدم التمسك بهذه المفاهيم بحيث بقيت أفكاراً بحتة دون جذور لها في تربة الواقع، كما إن غياب الهياكل المؤسسية عزز سلطة الحاكم الفردية

بإخضاع التشريع والقضاء لإرادته. قاد هذا الفراغ إلى بقاء هذه المفاهيم قوة لفظية دون قوتها الفعلية وخضوعها لتفسيرات مزدوجة زائفة ومنحرفة لصالح مركزية سلطة الحكم الفردي. وهكذا تحوّل مبدأ الاختيار إلى الحكم الوراثي، وبقيت الشورى شكلية لا تحد من إرادة السلطة الفردية، وظلّ السكان رعايا الراعي (الخليفة) لا مواطنين.

إن إطلاق الثورة الثقافية/ الدينيّة باتجاه عملية التحويل الجذري للقيم والعادات التقليدية ـ التي تمتد جذورها لآلاف السنين، بما فيها من القهر والعنف والغيبية والمطلق والوحدانية، إضافة إلى أشكال التمييز التقليدية السائدة في المجتمع بما فيها التميز الظالم ضدّ المرأة ـ نحو بناء ثقافة حضارية حديثة، يتطلب كذلك إقامة الأسس البنوية لعملية التحول من سياسية واقتصادية واجتماعية ـ ثقافية، إضافة إلى المجتمع المدني.

يقال إن الديمقراطية غرسة بطيئة النمو تتطلب تربة صالحة: بنية سياسية واقتصادية واجتماعية ـ ثقافية، بما في ذلك القيم التعاونية والنظرة الوطنية وتحسين مستويات الدخول الفردية وتضييق فجوة الخلل والثروة وتحقيق التنمية المتناسبة لصالح الفئات والقطاعات والمناطق الأكثر تخلفاً. وأخيراً، إن الديمقراطية عملية حضارية تتطلب مسبقاً وجود دولة الوحدة الوطنية وقيادة سياسية مثقفة واعية.

إذاً عملية التحول الديمقراطي ليست مجرد أمنيات ورغبات، بل هي فكر واقعي مبدئي يقوم على العقلانية ـ العلمية وبناء تدريجي لمؤسساته السياسية الاجتماعية والاقتصادية وثورة ثقافية/ دينية ومواجهة واعية للقيود الدولية في سياق عملية صعبة طويلة الأمد وبناء تدريجي لمنظمات المجتمع المدني على أساس المبادئ الوطنية وتنمية المواطنة الفعالة. وكُلّ ذلك في إطار إيجاد علاقة فعالة بين الديمقراطية وبين الواقع الاجتماعي، باتجاه تطوير مفهوم الديمقراطية ومسيرتها بصورة نمطية متصاعدة. هنا يحاول البحث مناقشة السؤال التالي: كيف لنا الحديث عن الديمقراطية في ظلّ التبعية ـ الاحتلال والافتقار إلى الاستقلال الاقتصادي وغياب استقلال القرار الوطني؟

عاصرت الفترة الملكية أوضاعاً سياسية استثنائية تراوحت بين الإفراط في تغيير الوزارات وتكرار أشخاصها وتزايد التوجه نحو تعطيل الدستور وفرض الأحكام العرفية. ومنذ انتخاب أول مجلس نيابي (عام ١٩٢٥) ولغاية نهاية المرحلة الملكية تمّ تشكيل ستة عشر مجلساً نيابياً. وباستثناء مجلس واحد (الدورة التاسعة: ١٩٣٩ ـ ١٩٤٣) تمّ حلّ بقية المجالس قبل استكمال دوراتها (أربع سنوات). كما شهدت الفترة (١٩٢٠ ـ ١٩٥٨) تأليف ٥٩ وزارة، بضمنها «الحكومة المؤقتة»، وبواقع ٢٣٣

يوماً متوسط عمر الوزارة الواحدة، بينما فرضت الأحكام العرفية منذ ١٤/ ٩/ ١٩٢٤ ولغاية ١/ ١١/ ١٩٥٢ على البلاد بواقع ٣٩٩٢ من جملة ١٠٢٦٧ يوماً وبنسبة ٣٩ في المئة. كما خضعت البلاد منذ عهد الوزارة السعيدية الثالثة (عام ١٩٣٩) ولغاية الوزارة السعيدية الثالثة عشرة (عام ١٩٥٢) إلى ٣٦٦١ يوماً من الأحكام العرفية أو (٧٣,٥ في المئة) من فترتها البالغة ٤٨٩١ يوماً.

وهكذا، فإن قِصَرَ عُمر الوزارات العراقية في هذه المرحلة، وتناوب عدد محدود من النخبة السياسية على إشغالها، والإكثار من حلّ المجالس النيابية، والإفراط في فرض الأحكام العرفية، مؤشرات جسدت الأمراض السياسية التي عاصرت مرحلة بناء الدولة الفتية في الفترة الملكية. وبالإضافة إلى تردي الوضع السياسي داخل البلاد، زادت الحالة الاقتصادية المتدهورة من حدّة الموقف خطورة، إذ عمّ البؤس أغلبية السكان في ظروف سيطرة المشايخ والاحتكارات وغياب تكافؤ الفرص.

من هنا، فإن الفترة الليبرالية اعترتها عوامل قصور متعددة في سياستها الداخلية، علاوة على سياستها الخارجية، وساهمت في خلق قطبية سياسية واقتصادية لصالح الأقلية، ومحاربة العملية الحزبية، وتزايد الاعتماد على الحليف البريطاني. عليه جاءت بنية الدولة الفتية بعيدة حتّى عن الليبرالية السوية في ظروف بيئية مليئة بالدسائس والمؤامرات والعنف والانقلابات، لتنتهي بالحركة العسكرية التي قادت إلى ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

وبالرغم من أن العهد الجمهوري كان رداً عملياً على انحرافات وتجاوزات النظام الملكي، إلا أن مثالب قاتلة رافقت هذا العهد منذُ بدايته وحتى سقوطه ووقوع البلاد تحت الاحتلال الأمريكي. لعل أكثر هذه المثالب برزت في مجالين مترابطين: **أولهما**، إن إلغاء المؤسسات النيابية بدلاً من إصلاحها خلقت بيئة صالحة لظهور الصراعات التي سهلت نمو وانتعاش الدكتاتورية لتتصاعد حدتها مع كُلّ انقلاب جديد ولتبلغ القمة في السلطة الفردية وقهر الناس مع حلول انقلاب عام ١٩٦٨. **وثانيهما**، ضعف إدراك القوى الوطنية لعظم الأعباء التي فرضها حلف بغداد على البلاد فجاء الإلغاء السريع للحلف من دون مظلّة حامية مانعة لتدخلات أطرافه بكارثة أخرى مكملة وممتدة لغاية نهاية هذا العهد. وكما قاد إلغاء المؤسسات النيابية إلى انكشاف ظهر البلاد داخلياً في ظروف نمو الصراعات والدكتاتورية، فإن إلغاء حلف بغداد قاد إلى انكشاف ظهر البلاد خارجياً لتصبح مسرحاً للمؤامرات والدسائس التي غذتها مختلف القوى الإقليمية والعربية من دول الجوار وغيرها تحت رعاية القوى الكبرى ـ سادة حلف بغداد.

لماذا اختارت الولايات المتحدة العراق ساحة لعملياتها وتنفيذ استراتيجيتها؟ وما هي حقيقة أسلحة الدمار الشامل لدى العراق والتي جعلت منها الولايات المتحدة أحد أكبر أسباب احتلال البلاد؟ وبالمقابل ما هي الأهداف الأمريكية المعلنة وغير المعلنة للاحتلال؟ أسئلة كثيرة تحاول هذه الدراسة مناقشتها في سياق بحثها للجوانب السياسية من المعضلة العراقية.

عاش النظام فترته الأخيرة منعزلاً عن الشعب بعد فشله في بناء جبهة وطنية وللمة القوى الوطنية في ظروف إصراره على احتكار السلطة، بل ولم يفلح حتى في ضمان صمود جيشه وقواته الخاصة أمام القوات الغازية والتي قدم لها كُلّ الامتيازات وسط الحرمان الذي عانى منه العراقيون بعامة، في ظروف استمرار الحصار الظالم، بينما أصبح النظام في مجال السياسة الخارجية يعيش وسط بحر من الأعداء الرافضين لسياسته، بل ولوجوده، عربياً ودولياً.

شابت العلاقة بين النظام والمعارضة الكثير من الحساسية وعدم الثقة. كان المطلوب من النظام محاولة فتح صفحة جديدة مع المعارضة الوطنية بكلّ فصائلها وفق خطوات تمهيدية من خلال المؤتمرات والاجتماعات وصولاً إلى حلول مشتركة للأزمة السياسية، لكن ما حصل فعلاً هو وضع المعارضة في خانة الخيانة، بل حتّى المغتربين بملايينهم العديدة لم يعترف بهم النظام، واستمرت حتّى الزيارات العادية تشكل مغامرة غير محمودة العواقب.

وفي محاولة لإلقاء الضوء على شخصية رأس النظام العراقي السابق، جرت مناقشة مستفيضة لكيفية تفكيره، ولما كان يدور حوله وتقديره للتهديدات الأمريكية بشأن الحرب التي كانت قادمة؟ ونظرته إلى الحشود العسكرية الأمريكية وحلفائها وحدود تصرفاتها؟ وسرّ إخفائه ملايين الدولارات الأمريكية في أماكن نائية!

كيف كان حال الجيش العراقي الذي يعتبر عمره صنواً لعمر الدولة العراقية الحديثة لمواجهة الحرب الأمريكية القادمة لاحتلال البلاد؟

لقد كمنت مشكلة القوات المسلحة العراقية بعامة، في مادة تلك القوات وعقلها المفكر، وهي قيادتها، جنباً إلى جنب مع القيادات السياسية في البلد بزجها في قضايا الأمن الداخلي وحماية النظام ـ على الأقل ـ منذ بداية الثلاثينيات، عندما أقحم لإخماد حركات العصيان ضدّ القبائل الثائرة، نتيجة تحريكها من نخب سياسية معارضة بغية إسقاط الحكومات المناوئة. ومع زيادة سطوة الجيش وتدخله في السياسة بتشجيع النخب السياسية ذاتها في سياق دسائسها المستمرة من أجل السلطة، بدأ الجيش تدريجياً يزداد سطوة في المجال السياسي، وبادر بجملة انقلابات خلال الفترة

١٩٣٦ ـ ١٩٤١. من هنا تحوّل الجيش بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ من وكيل للنخب السياسية، ليكون القائد السياسي الذي يسير البلاد، وليستمر هذا الوضع حتى سقوط الدولة العراقية.

الحرب عمل سياسي مقصود يستهدف المنتصر فرض وتحقيق غايات حيوية مرسومة، ليس من بينها مِنَح وقيم إنسانية، ذلك أن الاحتلال لا يولد الحرية. ولم تكن الحرب الخيار الوحيد المتاح لمعالجة الأزمة العراقية. كما ولم تقف نتائجها عند إلغاء نظام الحكم، بل تعدته إلى تدمير مؤسسات الدولة العراقية. وما لم يدمره القصف من مؤسسات تُركت لنهب وتدمير العصابات تحت سمع وبصر قوات الاحتلال والمخابرات المرافقة لها. وهذا مؤشر لتأكيد غاية المحتل عملياً لاستمراره وبقائه، بل والتشبث بوجوده في ظروف الفراغ السياسي والأمني الذي أوجده على نحو **مخطط ومقصود**. وإذا كانت إحدى محصلات التدمير هي رفع فاتورة البناء لصالح الشركات الأمريكية بخاصة، فإن الكارثة البيئية التي حلّت بالبلاد في ظروف التعتيم التي تواجهها تتطلب حملة شاملة محلية ودولية.

إن الاحتلال باعتباره أمراً واقعاً وليس حالة شرعية، وأن سلطاته محدودة بموجب القانون الدولي، ولا يجوز له التصرف بثروات البلاد المحتلة (التصرفات السيادية)، بل القيام فقط بالإجراءات الاعتيادية اللازمة لإدارة المنطقة المحتلة. الصلاحيات المحدودة هذه، مقابل رغبة المحتل بسرعة استغلال ثروات العراق، والخوف من الملاحقة القانونية ضدها مستقبلاً عند تجاوز تلك القواعد القانونية الدولية، دفعت المحتل ـ بغية الحصول على سند شرعي للتصرف بأموال وثروات البلاد ـ للعودة إلى الأمم المتحدة، بعد أن رفست ميثاق المنظمة الدولية عند إعلانها الحرب على العراق، وكان المأمول من هذه المنظمة أن تمسك بزمام أموال وثروات العراق لغاية تشكيل حكومة عراقية منتخبة، لكن القرار رقم ١٤٨٣ في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣ منح المحتل أوسع الصلاحيات في مجال التصرف بالشأن العراقي، بينما أعطى للأمم المتحدة دوراً شكلياً تركز في مجال الإغاثة الإنسانية.

اختارت الولايات المتحدة أسلوب الحكم المباشر للبلاد، وعينت حاكماً عاماً أمريكياً على العراق، كما عهدت إلى أمريكيين آخرين إدارة مختلف المرافق الرئيسة، تتقدمها صناعة النفط الحيوية التي تشكل مصدر الدخل الوحيد لبلاد مدمرة تحتاج إلى إعادة الإعمار. مقابل ذلك بادرت سلطة الاحتلال إلى إصدار سلسلة من «الفرمانات» كانت الأولى من نوعها في التاريخ: إلغاء الجيش ووزارة الدفاع وملحقاتها وأجهزة الشرطة كمظهر لإلغاء سيادة الدولة. حلّ وزارة الإعلام وتسريح العاملين فيها بعد تدمير أجهزة البث المرئية والسمعية بقصد انفراد سلطة الاحتلال بالساحة الإعلامية

العراقية باتجاه إرساء فكر «شرق أوسطي» جديد. حلّ حزب البعث، واعتباره غير شرعي. وبالرغم من التحفظات عليه، فإن القرار حرم أعداداً غير قليلة من التنظيم المؤسسي والاستقرار السياسي، وهذا إجراء غير اعتيادي حتّى في الثقافة السياسية الغربية. يضاف إلى ذلك أن الحزب، أياً كان، هو مؤسسة اجتماعية فكرية معنوية لا يتحمل أخطاء وجرائم قادته. من هنا جرت الأعراف السياسية ـ في مثل هذه الحالة ـ بمحاكمة عناصر الحزب المتهمين بالإساءة لا الحزب نفسه، لأن الفكر ظاهرة اجتماعية حرة ليست محل كبت أو إرهاب أو محاكمة.

قادت هذه الممارسات إلى توقف مؤسسات الدولة تقديم خدماتها الأمنية والحياتية، وعمقت حالة الفوضى، وفرضت أعباء جديدة على كاهل المواطن، وبإضافة البطالة المليونية، فإنها جميعاً اجتمعت مع إرهاب قوات الاحتلال وانتشار مظاهر الفساد الإدارية ـ الاجتماعية. وهكذا حقّ لمواطن عراقيّ من عامة الناس أن يصرخ أمام بعض عدسات التلفزيون بقوله «هذه ليست حرية إنها فوضى!» وأخذ الناس يرون الحرية الموعودة وقد تُرجمت إلى حرية سرقة وبيع أجهزة وأثاث الدولة «سوق الحرامية»، عدا نهب معداتها وعرباتها وبيعها عبر دول الجوار، وتجارة النخاسة «خطف وبيع الأطفال والبنات» وانتشار المخدرات وتجارة تزوير الوثائق الرسمية. ناهيك بممارسات قوات الاحتلال للقتل العشوائي ومداهمات المنازل والاعتقالات والسرقات، وممارسة الإهانات: إجبار المواطنين الانبطاح على بطونهم في الشوارع والمحلات العامة لتفتيشهم، وأيضاً «إفراغ جيوبهم!»، وتطبيق أسلوب القوات الإسرائيلية في نسف المنازل والمحلات التجارية وقطع الأشجار بدعوى البحث عن عناصر المقاومة، بل وصل الأمر إلى إرهاب و/ أو ضرب التظاهرات السلمية بالرصاص، ومداهمة الصحف واعتقال أصحابها، وكذا الحال في مداهمة الأماكن الدينيّة وممارسة القصف والقتل والاعتقال تجاهها، من دون إغفال انتهاكات حقوق الإنسان لآلاف المعتقلين العراقيين وإساءة معاملتهم والتي تمّ الكشف عن جزء صغير من فضائحها (معتقل أبو غريب). وهكذا لم ينطو تحرك «المعارضة الموالية» والغزو والاحتلال على خلاص الناس من الدكتاتورية، بل حلّت دكتاتورية جديدة. أليس الاحتلال (الإمبريالية) أعلى مظاهر الاستغلال والدكتاتورية؟

استخدمت الولايات المتحدة في حربها واحتلالها للعراق أسلحة اليورانيوم المنضّب وربما أيضاً أسلحة نووية محدودة، حيث لوحظت عمليات القصف وهي تحدث انفجارات شبيهة بالانفجارات النووية لكنها أصغر حجماً. لقد استخدمت في حرب الخليج (عام ١٩٩١) بحدود ٣٧٥ طناً من اليورانيوم المنضّب. أما أثناء هذه الحرب فقد استخدمت أسلحة اليورانيوم المنضّب بكميات مضاعفة (١١٠٠ ـ ٢٢٠٠

طن)، أي بحدود ٣ ـ ٦ أضعاف حرب الخليج (عام ١٩٩١). عليه فإن كارثة بيئية شديدة التلوث قد أصابت العراق أرضاً وفضاء ومساكن ومؤسسات ومزارع غطت مساحات واسعة من مدنه وريفه. والمفارقة الأكثر غرابة أن هذه الكارثة التي ستمتد آثارها إلى بلايين السنين في غياب معالجتها، خضعت وما زالت إلى تعميم شديد، وذلك في ضوء استمرار قصف المدن والقصبات العراقية، ما يعني أن السموم المنتشرة ستفعل فعلها في نشر المزيد من الأمراض القاتلة بصورة مستمرة وتعرّض الصحة العامة للمواطنين إلى خطر دائم. ولا يقتصر التلوث الحاصل وفعاليته المستمرة على الأماكن المضروبة من أرض وشجر ومبانٍ، بل حتّى الأسلحة والعربات المدمرة المتروكة على الأرض ستستمر بنشر آثار هذه السموم. يكفي القول إن الاقتراب من هذه الأسلحة والمعدات المدمرة والأماكن التي تعرضت للقصف بأسلحة اليورانيوم المنضّب لأكثر من مائة متر، يولد احتمال الإصابة.

يضاف إلى ذلك السرقات والعبث التي طالت منظمة الطاقة الذرية العراقية، التي تضم أكبر منشأة نووية عراقية في التويثة للأغراض السلمية، وذلك تحت سمع وبصر قوات الاحتلال وانتشار التسمم الإشعاعي بين سكان المنطقة المحيطة بالمنشأة. وفوق ذلك تعرض المخازن الحكومية في خان ضاري (أبو غريب) التي تخص المواد المستوردة لوزارات الدولة، بما فيها من مواد سامة، إلى النهب والتدمير والحرائق، لتفوح من المنطقة رائحة مشتقات كيمياوية نفاذة وأبخرة سمية. وكما ذكر أحد المسؤولين: إن «ما حدث كارثة نووية ولكن على نطاق أصغر. وتأثيرات هذه الكارثة مستمرة وستكون هناك مضاعفات صحية وبيئية آنية وأخرى بعيدة المدى».

وبحسب مصادر طبّية عراقية أخذت مستشفى الطبّ النووي تشكو من توافد مئات العراقيين يومياً من المصابين بالأمراض السرطانية، وعلى نحو متصاعد، بلغ العدد المسجل لدى وزارة الصحة بحدود ١٢٠ ـ ١٤٠ ألف مصاب، بالإضافة إلى حوالى ٧٥٠٠ إصابة جديدة سنوياً. ويصف خبير متخصص الحالة البيئية في العراق بالمأساوية، حيث كل شيء فيها ملوث وينذر بنتائج وخيمة على صحة الإنسان والبيئة الآن وفي الأمد البعيد وفي ظروف التعتيم على هذه الكارثة من قبل المحتل والإهمال الذي تتعرض له من قبل الجهات الرسمية العراقية لأنها غير راغبة في فتح ملفات دور قوات الاحتلال في تدمير البيئة. يضاف إلى ذلك أن مسألة تزايد الإصابات السرطانية هي وجه واحد فقط منْ أوجه عديدة في المأساة العراقية، فهناك مشكلات التلوث المتزايد في المياه الصالحة للشرب وسوء نظم مشاريع مياه الشرب والصرف الصحي وتلوث المواد الغذائية المستوردة للبلاد وصلاحيتها للاستهلاك البشري. «وهكذا تتراكم على العراقيين الكثير من المآسي والفواجع التي لا تجد لها حلاً، فمن الموت

بالسرطان إلى الموت بالتفجيرات هنا وهناك، أو بالقصف للقوات المتعددة الجنسيات أو بالاغتيالات أو غيرها. يبقى الشعب العراقي هو الضحية التي تدفع أنهار الدماء ولا يجوز لها أن تعترض على جرائم المحتل. . »

ومع تصاعد انتشار الأمراض بين العامة وزيادة نسبة سوء التغذية بين الأطفال بعد فترة الاحتلال مقارنة بما قبلها، وإضافة الجرائم الأخرى للمحتل، بما في ذلك استمرار أعمال القصف المستمرة بأسلحة اليورانيوم المنضّب لمدن وقصبات البلاد، وتدمير البيوت ودفن العوائل تحتها، وسحق دبابات الاحتلال للسيارات بمن بداخلها من مواطنين وعوائلهم، علاوة على القتل العشوائي، بل وقتل الجرحى، والفلوجة مثال ساطع. كُلّ هذه الجرائم تكشف أن الإمبريالية الأمريكية ليست معنية بالديمقراطية، بل بنهب موارد وثروات البلاد وإذلال شعب العراق وترهيب شعوب المنطقة وإخضاعها في سياق محاولاتها فرض هيمنتها على العالم.

إن الممارسات اليومية لسلطة الاحتلال تشير إلى اتجاه تغييب الشعب العراقي، وتقديم مشروع المحتل الأمريكي ـ الليبرالية و«حرية» الفوضى وتكريس ثقافة الهزيمة على المشروع العراقي ـ الاستقلال والتنمية والدستور والانتخابات النزيهة. وأن هذه الممارسة تقوم على الانتقاء بتقريب الموالين وإقصاء و/ أو تصفية المعارضين.

ويرتبط بذلك أن تداعيات الاحتلال ضخمة انتهت إلى تدمير الدولة ـ المجتمع وإرجاعها إلى ما قبل المجتمع السياسي المنظم: نشر الفوضى، الإذلال والقتل، تأكيد المحاصصة الطائفية، ضرب الوحدة الوطنية، معضلة الدستور، نشر سموم اليورانيوم، تصفية العلماء والكادر العراقي. هذه الأحداث كشفت وإلى حدود واضحة أن للاحتلال مشروعه المخطط الخاص لفترة ما بعد الاحتلال ـ تفكيك المجتمع القائم على بناء قاعدة التنمية البشرية والمادية، وتعزيز الذات الوطنية نحو الليبرالية وتكريس القيم الاستهلاكية وكسر النفوس ونشر ثقافة الهزيمة. وهذا يدعو إلى مراجعة **المقولة الخاطئة** التي تكررت كثيراً، وبخاصة من مصادر سياسية وفكرية عراقية، والتي تشكل تبريراً لممارسات الإمبريالية الأمريكية أكثر من أن تكون تجريماً أو على الأقل تقريعاً لها، والقائلة إن الولايات المتحدة خططت للحرب ولم تخطط لما بعد الحرب. هذه المقولة التي تخفي حقيقة أنها **خططت للحرب كما هي خططت لما بعد الحرب**، من خلال بث الفوضى ونشر التخريب أسلوباً مقصوداً لإلغاء أسس الدولة والبدء ببنائها وفق مشروعها الاستعماري ـ الإمبريالي.

تدلل مؤشرات عديدة على احتمال استمرار الوجود الأمريكي في العراق خلال الفترة القادمة، وبخاصة في ظروف التفتت الحاصل في الساحة السياسية العراقية.

ولعلّ أكثر الجوانب خطورة وأهمية في بناء المشروع الوطني العراقي الموحد لمواجهة مشروع الاحتلال، هو نجاح العراقيين في معركة الوحدة الوطنية وبناء الدستور الدائم في ظلِّ قوانين انتخابية عراقية لا قوانين المحتل غير الشرعيّة ودون السماح للاحتلال وأعوانه المشاركة في بناء هذا الركن المحوري للمشروع العراقي، سواء بالتأني في مسألة الانتخابات لغاية رحيل المحتل أو أن تتم في ظلِّ إشراف دولي مستقل ومحايد، باتجاه إقامة حكومة عراقية تمثل الأغلبية لإملاء الفراغ السياسي وإعادة بناء أجهزة الدولة، وإعطاء الأولوية لمشكلات إنقاذ البلاد من التلوث البيئي والخراب الاقتصادي والعلمي والمؤسسي، وإعداد ملف خاص بحقوق العراق التي أصبحت مستباحة في ظلّ النظام السابق، علاوة على مطالبة الأطراف المحتلة بتعويضات عن القتل والخراب والنهب وتدمير البيئة العراقية، نظراً إلى عدم مشروعية الحرب وعدم مشروعية استخدام أسلحة الدمار الشامل، علاوة على التوقف عن دفع التعويضات المفروضة على العوائد النفطية العراقية لعدم مشروعيتها.

إن تحقيق وحدة وطنية شاملة وبناء جبهة تاريخية تضم جميع الأطياف العراقية ستسقط مبررات استمرار المحتل ووجوده في البلاد وتقود نحو تلاحم المقاومة بفرعيها، السلمية السياسية/ الاقتصادية، والمقاومة المسلحة، على طريق تحقيق المقاومة الموحدة والشاملة التي هي فرض عين على كُلّ مواطن، وبخاصة أن سياسة الولايات المتحدة تقوم على الواقعية، وفي سياق الموازنة بين ما تحققه من أهداف سياسية وأرباح مادية، وبين ما تتحمله من خسائر بشرية ومادية.

وعموماً، وكما حدث في تعيين «مجلس الحكم»، فقد بادر ممثل الاحتلال إلى إصدار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بموجب الأمر المرقم ٩٦ ـ تاريخ ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤، بمثابة دستور مؤقت للبلاد، متضمناً رسم خطوات إجراء الانتخابات وإصدار الدستور الدائم وإنشاء حكومة منتخبة، وليواجه جملة اعتراضات. كذلك صدر «قرار/ قانون» بتشكيل «مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة» من قبل ممثل الاحتلال (٤/ ٥/ ٢٠٠٤)، بل وقام بتعيين أعضائها، وأغلبهم من حملة الجنسية الأمريكية. ومن المعروف أن من يحصل على هذه الجنسية عليه أداء القسم بالولاء الوحيد للولايات المتحدة! يُضاف إلى ذلك أن المحتل لا يملك حقّ تشريع مثل هذه القوانين السيادية.

من هنا كانت الدعوة إلى «التأني في صياغة وتشريع الدستور». وسدّ الفراغ الدستوري بإصدار إعلان دستوري مؤقت أو العودة إلى دستور ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ بعد تعديله على نحو يتناسب مع بناء عراق دستوري لما بعد إنهاء الاحتلال. عليه فإن إصرار سلطة الاحتلال والحكومة المؤقتة، التي خرجت من رحمها، على

إجراء الانتخابات وإقرار الدستور قبل رحيل الاحتلال أو في غياب إشراف دولي مستقل ومحايد، يثير مخاوف من تلفيق حكومة منتخبة بغية تمرير اتفاقات تكبل الشعب العراقي مستقبلاً.

وبالرغم من غياب الظروف الموضوعية لإجراء انتخابات نزيهة، فقد جرت انتخابات صيف ٢٠٠٤ وسط مقاطعة أطياف واسعة من الشعب العراقي وممارسة مختلف أشكال التزييف، فكانت النتيجة حكومة طائفية ـ عرقية قدمت مسودة دستور مستنسخ من قانون المحتل لإدارة الدولة العراقية السابق الذكر، لعرضه على استفتاء عام في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥، بما فيه من مثالب تشكل خطراً بالغاً على حاضر العراق ومستقبله.

إن الدعوات التي برزت لمقاطعة الانتخابات السابقة كانت تجد مبرراتها الوطنية في رفض الاحتلال ومزاعمه وأعوانه. أما الموقف الوطني من الاستفتاء على «الدستور» المقترح، فهو المشاركة المكثفة باتجاه رفض «الدستور» لأن هذا الرفض سيعني تجسيد إرادة الشعب العراقي في رفض الاحتلال. وتجسيد لشرعية المقاومة الوطنية في استخدام كلّ الوسائل المشروعة ـ السلمية والمسلحة ـ لطرد المحتل. من هنا حقّ دعوة القوى الوطنية العراقية المناضلة من أجل التحرير والديمقراطية تحاشي الحيادية السلبية بالمشاركة المكثفة في الاقتراع على مشروع الدستور وفق الشعار القائل: **إن قبول هذا الدستور المقترح يعني القبول بالاحتلال، وإن رفضه يعني رفض الاحتلال.**

وإذا كانت احتمالات تدخل «المرجعيات» والحكومة الدمية إلى جانب المحتل في فرض هذا «الدستور» التمزيقي على المجتمع العراقي، احتمالات عالية جداً سواء بالترغيب والترهيب و/ أو التدليس والتزييف، فإن نتيجة الاستفتاء الفعلية وليست المزيفة عند مشاركة القوى الوطنية بكلمة «لا» ستضع المحتل وتوابعه أمام القوة الوطنية الحقيقية العراقية الدائمة في مواجهة كيانات المحتل وتوابعه الزائفة/ الزائلة.

والجدير بالإشارة أن ندوة: **مستقبل العراق** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٥ ـ ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٥) ناقشت وأقرّت أربعة مشروعات قوانين: مشروع دستور جمهورية العراق؛ مشروع قانون خاص بالجمعيات المدنية والأحزاب السياسية؛ مشروع قانون انتخاب البرلمان العراقي (وفقاً لنظام التمثيل النسبي)؛ قانون الهيئة الوطنية العليا للانتخابات في العراق، حيث ساهم في إعدادها نخبة من الخبراء العراقيين ـ العرب بإشراف ومبادرة المركز، باتجاه بناء عراق جمهوري

ديمقراطي موحّد، يكفل لجميع المواطنين حرية الفكر والتعبير والعقيدة والعبادة، وفي سياق بناء نظام يتصف بالعدل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتكافؤ الفرص، والمساواة أمام القانون، ومتابعة الدور الحضاري للعراق في نشر المعرفة وتعزيز قيم الحرية والعدل والسلام. (ديباجة الدستور). وهي معدة لأية حكومة وطنية عراقية مستقلة قادمة: حكومة التحرير والديمقراطية للاستفادة منها بالكيفية المناسبة.

إن إخفاق التجربة الدستورية منذ إنشاء الدولة العراقية الحديثة وفشل الدساتير الجمهورية المؤقتة، عبّرت عن فشل القوى العراقية في التوصل إلى توافقات وطنية عريضة تتناسب وتتناغم مع مشروع تحديث الدولة ـ المجتمع، كما إن إعادة الدولة ـ المجتمع ـ إلى طور ما قبل المجتمع السياسي المنظم نتيجة الاحتلال، يطرح المهمة الملحة أمام النخب والقوى والجماعات والأفراد من كُلّ الأطياف العراقية، لإطلاق حركة اجتماعية وسياسية وفكرية كبرى من أجل تمكين العراقيين وحدهم صياغة الدستور. وهذا يدعو إلى التشديد على أنه ليس المطلوب الديمقراطية الأمريكية ذات الوجهين ولا حقوق الإنسان الأمريكية ذات المعايير المزدوجة، وأيضاً ليس مطلوباً الانتخابات المزيفة واحتكار السلطة. ما يحتاجه العراق هو نظام دستوري مقبول من أغلبية شعبه يضمن المساواة السياسية والحقوق والواجبات الاقتصادية ـ الاجتماعية ويلتزم بضمان تنمية الأغلبية وتوفير حدّ مقبول من مستويات المعيشة والحياة الكريمة باتجاه تقليص الفوارق في الدخل والثروة. وقبل كل ذلك يحتاج إلى ممارسة انتخابات حرة نزيهة لا في أجهزة الإعلام، بل على أرض الواقع أولاً، وتقوم على تعددية المرشحين لتحظى نتائجها بالشرعية والقبول العام، وغياب توجهات وممارسات احتكار السلطة.

يحظى العراق بموارد ضخمة مقارنة بالعديد من دول العالم الثالث: احتياطي نفطي ١١٢ بليون برميل، وتقديرات باحتمال ٣٠٠ ـ ٤٥٠ بليون برميل، الغاز، الفوسفات، الكبريت. أراضٍ خصبة ومياه وفيرة وخبرة فنية عالية نسبياً. وكان المتوقع أن يتصدر العراق ـ قبل اجتياح الكويت ـ البلدان الأخرى المماثلة في مستوى التصنيع، وبخاصة أنه كان يصنف ضمن مجموعة الدول الحديثة التصنيع، إلا أن الصراعات الداخلية والحروب الخارجية والمقاطعة الدولية، علاوة على استراتيجيات التنمية غير المستقرة والسياسات الاقتصادية غير الحكيمة، أعاقت نهوض البلاد، وأخيراً جاءت الحرب والاحتلال لتقضي على جهود ثمانين عاماً في مجال البناء والتحديث، ولتعيد البلاد إلى الوراء عقوداً زمنية عديدة.

من هنا حاول البحث تحليل الوضع الاقتصادي: جهود التنمية خلال الفترة

السابقة، المشروع الاقتصادي الوطني بربط التنمية حول الإنسان مقابل المشروع الاقتصادي للاحتلال وسياسة الفوضى الاقتصادية باسم الحرية، وقضايا النفط المطروحة وملكية الثروة الوطنية مقابل الخصخصة، وكيفية التعامل مع العولمة في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبما يخدم أهداف بناء اقتصاد منتج بديلاً من الفرض الخارجي باتجاه خلق اقتصاد استهلاكي.

يجسد المجتمع المدني القائم وفق الأسس الحضارية رسالة اجتماعية ومدرسة وطنية باتجاه نشر قيم المبادرة والتطوعية والخيرية والمحبة والتوفيق بين المصالح المتنافرة، من أجل الصالح العام وتشجيع الحوار وقبول بل وتشجيع الاختلاف، وتدريب الأعضاء على الممارسة الفعلية للقيم الديمقراطية وتخريج القادة لتغذية البنية المؤسسية الحديثة المتنامية. وهو عين ساهرة على ضمان الحرية وتنميتها في سياق نشاط منظماته الاجتماعية المستقلة ذاتياً عن الحكومة، كما إنه القاعدة التي تساهم بفعالية في إعادة بناء الأعمدة الأربعة الأساسية للبيئة الاجتماعية: التعامل السلمي، العلنية، التعددية، النسبية. من هنا كانت منظماته تقوم على العضوية الأفقية، أي على الأسس الوطنية بعيداً عن المواصفات الوراثية أو المكتسبة بالعادة أو بالتقليد. وبناء الولاء للوطن قبل الولاء للجماعة. باختصار إنه النصف المتلاحم والوجه المشرق للعملية الديمقراطية.

خلال الفترة آذار/ مارس ٢٠٠٣ ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ بادر مركز أكسفورد للبحوث الدولية (Oxford Research International) بمسح ميداني للعراق وفق أربعة مراحل. شمل المسح ١٥٠٠ ـ ٢٥٠٠ من العراقيين المستجيبين (Respondents) وتمت مقابلة ٣٠٠٢ شخص جاء اختيار العيّنة على أساس عشوائي وفق طريقة الاحتمالات متعددة المراحل، ولتمتد في تغطيتها من المحافظة والقضاء إلى الناحية والمحلة. وأفرزت عملية المسح كمية ضخمة من الجداول الإحصائية السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن العراق، حيث حاول البحث تحليل عيّنة مختارة منها بحيث تغطي مختلف جوانب المسح الميداني وليشكل فصلاً قائماً بذاته (الفصل **الثامن**). هذا بالرغم من بعض الملاحظات النقدية التي انصبت على هذه العملية، بخاصة طبيعة بعض الأسئلة والتوجهات التي يشم منها رائحة الانحياز.

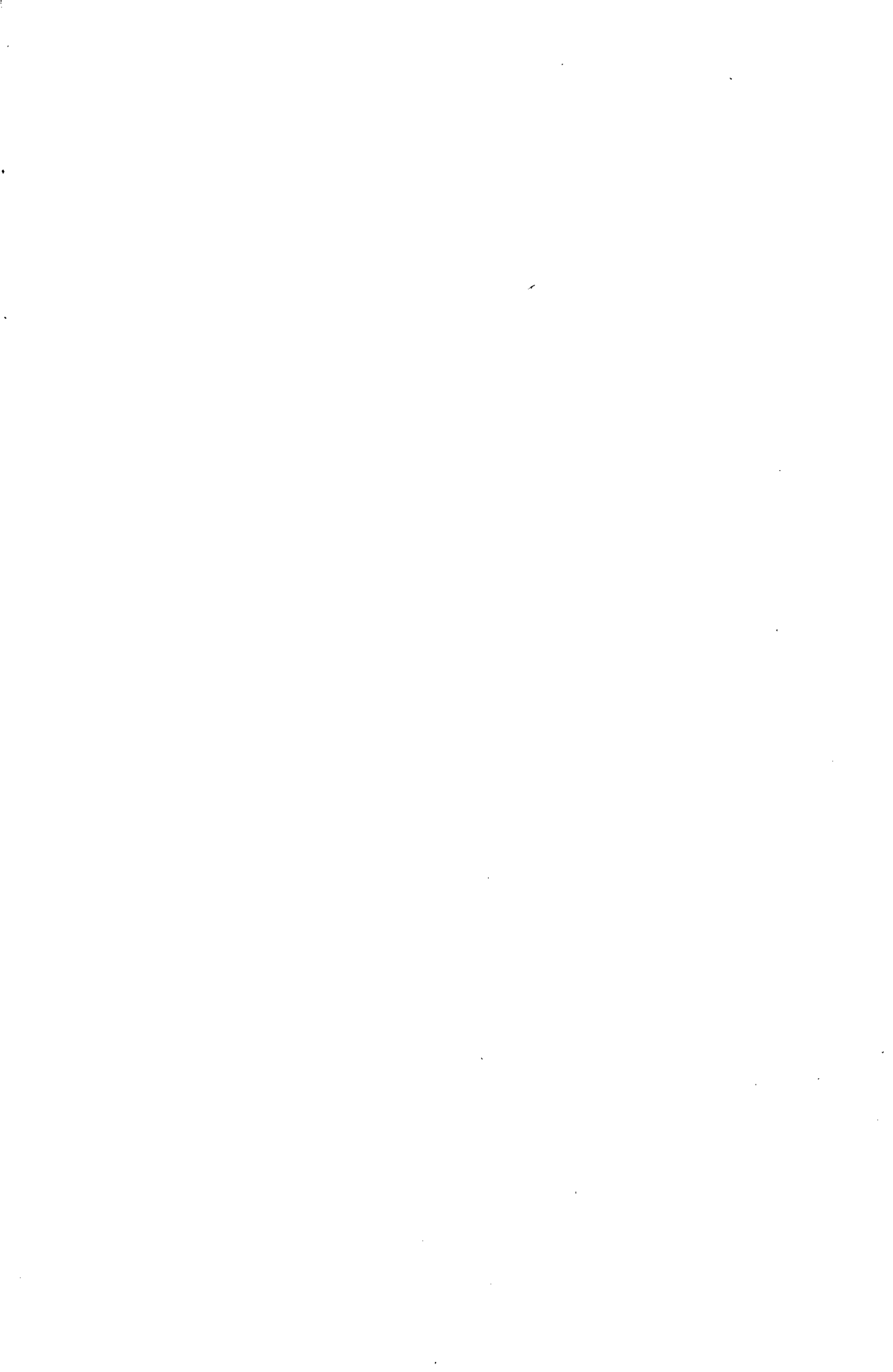
يُشكل الفصل **التاسع**، محاولة فردية من الباحث لاستقصاء آراء نخبة من المفكرين والمثقفين العراقيين للوقوف عند قناعاتهم ومواقفهم بشأن ١٣٢ مقولة تضمنت مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشارك فيها فعلاً ٢٣٩ من عراقيي الداخل والخارج، وكشفت واحدة من محصلاتها البارزة انقسام المجموعتين إلى جبهتين متنافرتين في قطاعين رئيسين: مرونة في قناعات ومواقف

مجموعة الخارج تجاه القضايا الاجتماعية؛ وصلابة مجموعة الداخل تجاه القضايا السياسية و/ أو قوة التزام بما أصطلح عليه بـ «الوطنية».

وأخيراً، وبالرغم من الأعباء الكثيرة التي تواجه الشعب العراقي لإعادة بناء دولته واستقراره في سياق نظام سياسي واقتصادي واجتماعي مقبول من الأكثرية، وقادر على تحريك عملية التحَول الحضاري ـ الديمقراطية والتنمية ـ تبقى مهمة تنظيف البلاد من آثار اليورانيوم المنضّب والسموم الأخرى وتلويث البيئة التي يتحمل عبئها المحتل، مشكلة ذات أولوية قصوى لا تقل أهمية عن تحرير البلاد من الاحتلال.

وفي الختام، يشدّد البحث على أن الديمقراطية عملية حضارية تتطلب وجود الدولة شرطاً مسبقاً، ويشكل الإجماع العام على العيش المشترك شرطاً لازماً. كما إن عملية التحول الديمقراطي لها شروطها وأسسها وأشكالها بالعلاقة مع البيئة الاجتماعية، وتتطلب التعامل معها في إطار حزمة متكاملة باتجاه الإصلاحات الجذرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية/ الدينيّة، وفق أسس ثورية مستمرة بعيدة الأمد، تقوم على معالجة الغيبية/ السرية لصالح العلنية، ورفض المطلق مقابل القبول بنسبية الحياة الدنيوية المادية، وتجاوز الوحدانية نحو التعددية، ونبذ العنف في إطار التعامل السلمي. ولكن يبقى الشرط الأول والأساس وهو إنهاء الاحتلال لصالح تأكيد استقلال القرار الوطني ـ الهدف الأول والأثمن.

الملاحـــق



الملحق رقم (١)
صحيفة استقصاء لنخبة من المثقفين العراقيين(*)

تُشكل صحيفة الاستقصاء هذه الجزء الأخير من كتاب بعنوان: **التحول الديمقراطي في العراق**، المرحلة الثالثة لمشروع بحث أوضاع العراق الحديث. ومن أجل المساهمة في تنوير الطريق أمام العراق الجديد ـ عراق الكارثة/ الأمل ـ للخروج من محنته، فهذه دعوة عراقية لتعيش بعض الوقت في فكرك وقلمك هموم وطنك، من خلال بيان رأيك في المقولات الواردة بالقبول (/) أو الرفض (×)، بغية عرض حصيلة الآراء المشاركة باعتبارها معلمة فكرية لنخبة وطنية واعية، والاسترشاد بها في بناء الخطوط العريضة لبرنامج مستقبلي لعراق مستقل دستوري صحي متحد وموحد يجمعه التآلف والمحبة ويحميه السلام والأمن والاستقرار باتجاه حياة أفضل.

لا تُعبر المقولات الواردة عن وجهة نظر معيّنة، بقدر ما تهدف إلى استخلاص رأي المواطن العراقي المثقف، ممن يُتابع ويعيش هموم الوطن ـ قولاً وفعلاً ـ والمستعد أن يُقدم لوطنه أكثر بكثير من هذه الخدمة التطوعية. **يُضاف إلى ذلك أن انتقاداتكم ومقترحاتكم وملاحظاتكم الإضافية ستعامل باهتمام وتقدير مماثل لإجاباتكم.**

إن سماع ومشاركة الرأي الآخر واحترامه وإعلانه هي السمة التي رافقت كتابات الباحث في إطار هذا المشروع **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة**[1]، **والعراق المعاصر**[2]. كما إن الثقة في رأيكم وفي تقديركم للبحث وللوقت هي المعيار الأساس في توجيه الصحيفة إليكم، على أمل إملائها وإعادتها (الكترونياً أو بالفاكس أو بالبريد)، مع رجاء الحفاظ على خصوصيتها.

ملاحظات: (١) لكم ترك المقولة التي لا ترغبون بالإجابة عنها، بالرغم من أن

(*) متوفر على الإنترنت على الموقع: <http://www.iraqihome.com/rashed-7amed.htm>.

(١) عبد الوهاب حميد رشيد، **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة** (دمشق: دار المدى، ١٩٩٧).

(٢) عبد الوهاب حميد رشيد، **العراق المعاصر** (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢).

الإجابة الكاملة توفر إمكانية أفضل لتحليلها. (٢) سيتم تنظيم قائمة في نهاية الكتاب بأسماء المشاركين. ولكم حرية ذكر الاسم (كما مبين أدناه) من عدمه. (٣) إرسالكم هذه الصحيفة إلى من ترون من الأصدقاء والمعارف و/ أو تزويدي بما متاح لديكم من عناوين الكترونية عراقية، جهد تُشكرون عليه. (٤) المقصود بالتيار السياسي ـ واحد أو أكثر من هذه الخيارات: إسلامي، ليبرالي، قومي عربي، قومي كردي، يساري، تنوعات لغوية أخرى.

اسم المواطن العراقي ـ بلد الإقامة ـ التخصص/ المؤهل ـ العلمي/ المهني ـ التيار السياسي.

الموضوع الأول: نظام الحكم السابق

١ ـ الرغبة العارمة في الهيمنة والانفراد بالسلطة والاحتكار السياسي لدى النظام السابق ساهم في خراب العراق واحتلاله ( ).

٢ ـ تحريم حزب سياسي (البعث) يتنافى مع الديمقراطية ويعيد دورة العمل السري والانقلابات ( ).

٣ ـ «اجتثاث البعث» شرط لمسيرة عراق الغدّ الديمقراطي ( ).

٤ ـ رفض تحميل الشعب العراقي ـ الضحية ـ آثار حروب النظام السابق من ديون وتعويضات ( ).

الموضوع الثاني: الحرب والاحتلال والبيئة

٥ ـ المقارنة بين الاحتلال والدكتاتورية مزيفة وخاطئة سياسياً وتاريخياً لأنهما وجهان لشيء واحد ( ).

٦ ـ الاحتلال يولد الاستغلال والدكتاتورية لا الحرية والديمقراطية ( ).

٧ ـ الولايات المتحدة ارتكبت جريمة حرب ضدّ شعب العراق باستخدامها أسلحة اليورانيوم المنضّب ( ).

٨ ـ واقع الاحتلال هو: أننا أمام مشروع أمريكي يبحث عن قبول عراقي، وليس مشروعاً عراقياً بحاجة إلى دعم ومساندة دولية ( ).

٩ ـ لا تتحمل قوات الاحتلال مسؤولية تدمير وسرقة مؤسسات الدولة وغياب الأمن والاستقرار ( ).

١٠ـ الأوضاع التي خلقتها سلطة الاحتلال ليست حرية بل فوضى ( ).

١١ ـ إلغاء الجيش العراقي من قبل الاحتلال كان إجراء لمصلحة الوطن ( ).

١٢ ـ استمرار وجود قوات الاحتلال في المدن العراقية ضمان لتحقيق الاستقرار ( ).

الموضوع الثالث: الموقف من المحتل

١٣ـ الولايات المتحدة أنقذت العراق بإسقاطها النظام السابق ( ).

١٤ ـ هدف الولايات المتحدة من الاحتلال هو تحقيق مصلحة العراق ( ).

١٥ ـ الواقع العراقي بعد الاحتلال يكشف عن صدق الوعود الأمريكية ( ).

١٦ ـ ثقة العراقيين بالوعود الأمريكية عالية وقوية ( ).

١٧ ـ معاهدة صلح مع الولايات المتحدة لحل المشكلات القائمة وبناء علاقات سوية على أساس التعامل الأقرب إلى التكافؤ ( ).

الموضوع الرابع: المرحلة الانتقالية

١٨ ـ أعضاء «مجلس الحكم» يمثلون أغلبية القوى السياسية العراقية ( ).

١٩ ـ اعتبار سقوط بغداد (٩ نيسان/ أبريل/ ٢٠٠٣) ـ الاحتلال ـ عيداً وطنياً من قبل «مجلس الحكم» قرار يتصف بالصواب والوطنية ( ).

٢٠ ـ ضرورة تولي الأمم المتحدة مسؤولية الفترة الانتقالية وإنهاء الاحتلال والتمهيد لإقامة حكومة شرعية ( ).

٢١ ـ غياب العنصر القومي العربي وأطراف من الداخل يُعبّر عن خلل تمثيلي في «مجلس الحكم» ( ).

٢٢ ـ عقد مؤتمر وطني شامل لتحديد مسيرة العراق الحالية والمستقبلية ( ).

٢٣ ـ انتخاب مجلس تأسيسي لإعداد الدستور الدائم وعرضه على استفتاء شعبي عام ( ).

الموضوع الخامس: طريق الاستقلال

٢٤ ـ إنهاء الاحتلال فوراً مطلب وطني ورغبة عراقية ( ).

٢٥ ـ الأعمال المسلحة ضدّ قوات الاحتلال ممارسات إرهابية ( ).

٢٦ ـ بقاء القوات الأجنبية بعد انتهاء الاحتلال الرسمي يصب في مصلحة العراق ( ).

٢٧ ـ الأعمال المسلحة ضدّ قوات الاحتلال هي مقاومة تحريرية تنطلق من العقيدة الوطنية العراقية ( ).

٢٨ ـ المقاومة السلمية للاحتلال هي الطريق الأفضل لبناء العراق وتأسيس مسيرته الدستورية ( ).

٢٩ ـ إقرار إنشاء قواعد عَسكرية أجنبية (أمريكية/ بريطانية) على أرض العراق، حماية لحدود ووحدة البلاد ( ).

الموضوع السادس: الديمقراطية ـ الحريات وحقوق الإنسان

٣٠ ـ نجاح المسيرة الديمقراطية يتطلب المقاربة بين المساواة السياسية والعدل الاقتصادي ـ الاجتماعي ( ).

٣١ ـ الديمقراطية الغربية (الليبرالية) هي الصيغة الوحيدة الملائمة للعراق ( ).

٣٢ ـ تحسين أحوال السجون وإلغاء الأشغال الشاقة باتجاه إعادة تأهيل النزلاء مهنياً واجتماعياً ( ).

٣٣ ـ تحديث قانون الجنسية العراقية، وبما يعزز نظرة العراق الإنسانية إلى المواطنة ( ).

٣٤ ـ فتح أبواب المعتقلات والسجون لمنظمات حقوق الإنسان بغية مراقبة عدم خرق حقوق النزلاء ( ).

الموضوع السابع: المجتمع المدني

٣٥ ـ ضمان الحريات العامة، بما فيها حرية الرأي والنشر، وجعل القضاء الحكم المرجعي الوحيد ( ).

٣٦ ـ مشكلة المؤسسة الحزبية العراقية بعامة، هي غياب الممارسات والتقاليد الديمقراطية ( ).

٣٧ ـ التأكيد على بناء العضوية في الأحزاب والمنظمات العراقية وفق الأسس الوطنية ( ).

٣٨ ـ تعاني المؤسسة الحزبية العراقية، بعامة، الرغبة في الهيمنة والاحتكار السياسي وممارسة العنف ( ).

٣٩ ـ المؤسسة الحزبية العراقية، بعامة، تجمع بين أحزاب مليشيات والأحزاب السياسية ( ).

٤٠ ـ تعاني المؤسسة الحزبية العراقية، بعامة، الهيمنة الطائفية/ المذهبية/ القبلية/ التعصب القومي ( ).

٤١ ـ ممارسات أطراف «مؤتمر لندن» لتجسير الاحتلال جاءت لتحقيق المصلحة الوطنية ( ).

٤٢ ـ شرعنة المليشيات الحزبية تصب في صالح الأمن الداخلي والاستقرار العراقي ( ).

الموضوع الثامن: الجبهة الوطنية والمصالحة

٤٣ ـ قبول القوى السياسية بميثاق مصالحة وطنية لدعم استقرار عراق المستقبل ( ).

٤٤ ـ اتباع نموذج جنوب أفريقيا في معالجة آلام وآثار النظام السابق، طريق ملائم للمصالحة الوطنية ( ).

٤٥ ـ فشل النخب السياسية في تبني برنامج وطني كحدّ أدنى يجعل الباب مفتوحاً أمام الصراعات ( ).

٤٦ ـ أهمية تحقيق مصالحة وطنية شاملة تقوم على احترام حقوق الإنسان وتحريم العنف ونبذ الاحتكار السياسي ( ).

٤٧ ـ تتطلب المرحلة الحالية قيام جبهة وطنية تاريخية عريضة تمثل المشروع العراقي في مواجهة مشروع الاحتلال ( ).

الموضوع التاسع: الحكم الذاتي والفدرالية

٤٨ ـ بناء فدرالية عراقية على أساس إداري/ محافظات ( ).

٤٩ ـ جعل نظام الكوميونة (البلدية)، باعتبارها حكومة محلية منتخبة مستقلة ذاتياً، الوحدة الأساسية لنظام الحكم القادم ( ).

٥٠ ـ الفدرالية للإقليم الكردي على أساس قومي ( ).

٥١ ـ الحكم الذاتي للإقليم الكردي ( ).

٥٢ ـ تأجيل حلّ القضية القومية الكردية لفترة زمنية (عشر سنوات مثلاً) لتجد طريقها (حلها) في ظلّ المسيرة الدستورية ( ).

٥٣ ـ جعل كركوك عاصمة الدولة العراقية الاتحادية حلاً مقبولاً لصالح الجميع ( ).

الموضوع العاشر: الطائفية/ القبلية ـ التعصب والعنف

٥٤ ـ الصراعات السياسية العراقية ـ الأنظمة والأحزاب ـ ساهمت في التصفيات والخراب ( ).

٥٥ ـ الاغتيالات السياسية جرائم ثأرية ضدّ استقرار ومصلحة الوطن ( ).

٥٦ ـ تكرار أسلوب الإبعاد والتصفيات منذ إلغاء الملكية ساهم في الخراب البشري والمادي للعراق ( ).

٥٧ ـ تحريم جميع أشكال التقديس الشخصيّة والمسميات والألقاب الوراثية والسمات التمييزية من التعاملات الرسمية والهوية الشخصيّة ( ).

٥٨ ـ أحد أسباب خراب البلاد هو سيطرة الريف ـ العقلية القبلية ـ على السلطة السياسية ( ).

الموضوع الحادي عشر: البيئة الاجتماعية ـ إعادة البناء والتحضر

٥٩ ـ تعود عناصر البيئة الاجتماعية العراقية المتخلفة إلى آلاف السنين ـ ثقافة التراث القديم ( ).

٦٠ ـ جسّد النظام السابق بعمق البيئة الاجتماعية المتخلفة: الوحدانية، الغيبية/ السرية، المطلق، العنف ( ).

٦١ ـ حاجة البلاد إلى النفس الطويل والاستقرار لمعالجة أمراض البيئة الاجتماعية باتجاه: العلنية والنسبية والتعددية والتعامل السلمي ( ).

٦٢ـ أولوية الاستثمار في بناء الإنسان العراقي باتجاه قيم التحضر ( ).

٦٣ ـ تشجيع ودعم تحوّل التجمعات العشائرية والطائفية والتنوعات اللغوية إلى وحدات اقتصادية (كوميونات) طريق حضاري للبناء الاجتماعي ( ).

الموضوع الثاني عشر: نظام الحكم ـ السلطات الثلاث

٦٤ ـ اعتماد مبدأ تجزئة السلطة التنفيذية (رئاسي + وزاري) ( ).

٦٥ ـ استفتاء الشعب العراقي على نظام الحكم (ملكي/ جمهوري) ( ).

٦٦ ـ تحديد فترة استمرار رئيس الدولة ـ رئيس السلطة التنفيذية بدورتين انتخابيتين ( ).

٦٧ ـ برلمان منتخب مكون من مجلسين: النواب (الشعب)، الأعيان/ الشيوخ (المحافظات) ( ).

٦٨ ـ سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية إدارياً ومالياً لها حقّ المراجعة القانونية ـ الدستورية على السلطتين التشريعية والتنفيذية ( ).

٦٩ ـ شرط موافقة البرلمان على تعيين العناصر الوظيفية العليا ( ).

٧٠ ـ بنك مركزي مستقل عن السلطة التنفيذية ( ).

٧١ ـ إحياء قانون العهد الجمهوري الأول (من أين لك هذا؟) في إطار مؤسسي تنفيذي مستقل إدارياً ومالياً ( ).

الموضوع الثالث عشر : الدستور والانتخابات

٧٢ ـ هيئة لإدارة الانتخابات العامة مستقلة إدارياً ومالياً، تضم ممثلين عن السلطات الثلاث والمجتمع المدني، لها سلطة تحريم المرشح حقه الانتخابي لدورتين انتخابيتين عند ثبوت التلاعب لصالحه ( ).

٧٣ ـ تحديد حدّ أعلى للمصروفات على الانتخابات العامة وتمويلها من الخزينة العامة ( ).

٧٤ ـ غياب نزاهة الانتخابات في العراق الجديد سيقود إلى عودة الصراعات/ الانقلابات ( ).

٧٥ ـ نصّ دستوري بإلغاء عقوبة الإعدام ( ).

٧٦ ـ فصل الدين عن الدولة ـ العلمانية ـ مضمون في الدستور ( ).

٧٧ـ مبدأ الكفاءة قبل الولاء مضمون في الدستور ( ).

٧٨ـ ربط ديوان الرقابة المالية بالبرلمان ليجسد ذراع السلطة التشريعية في الرقابة على المال العام وتنميته ( ).

٧٩ ـ ضمان دستوري ـ قانوني لتقليص فجوة الدخل ـ الثروة في المجتمع العراقي ( ).

الموضوع الرابع عشر : قضايا الأمن والدفاع الوطني

٨٠ ـ إعادة عناصر القوات المسلحة المنحلة (الجيش والشرطة)، عدا القيادات العليا، تخدم بناء الأمن والاستقرار في العراق ( ).

٨١ ـ ضرورة العمل على إبقاء قرار نزع أسلحة العراق ( ).

٨٢ ـ حرية الجيش والقوات المسلحة الانتماء الحزبي ( ).

٨٣ ـ إعادة تطبيق نظام الخدمة الإلزامية في الجيش العراقي ( ).

٨٤ ـ إخضاع القوات المسلحة للمؤسسات المدنية وتجسير علاقتها بالبرلمان ( ).

٨٥ ـ إلغاء مؤسسة الإنتاج الحربي ومصانعها يحقق مصلحة العراق ( ).

٨٦ ـ حرية الجيش والقوات المسلحة الترشيح والاقتراع في الانتخابات ( ).

الموضوع الخامس عشر: الاقتصاد والتنمية ـ الحياة المعيشية

٨٧ ـ عقود اللزمة لصالح الشركات الأجنبية/ الأمريكية، في مجال إعادة إعمار العراق، تُعبّر عن تضخيم التكلفة ( ).

٨٨ ـ تأكيد أولوية الشركات والخبرات العراقية في مجال إعادة إعمار العراق ( ).

٨٩ ـ تتطلب المصلحة الوطنية عدم تجاوز الحصة الأجنبية في المشروع الاستثماري ٤٩ في المئة ( ).

٩٠ ـ تحويل ملكية النفط والموارد الطبيعية إلى القطاع الخاص المحلي/ الأجنبي يصب في مصلحة الاقتصاد العراقي ( ).

٩١ ـ سياسة ضريبية تصاعدية على الدخل والثروة والواردات غير الضرورية ( ).

٩٢ ـ إلغاء قوانين الإصلاح الزراعي ( ).

٩٣ ـ ضرورة استمرار الدولة في العراق الجديد ضمان توفير الحاجات الأساسية لعامة الناس ( ).

٩٤ ـ العودة لتوزيع عوائد النفط بين الميزانية العامة (الوزارة) وصندوق للتنمية (البرلمان) على أساس ٣٠ في المئة ـ ٤٠ في المئة (و)٧٠ في المئة ـ ٦٠ في المئة ( ).

٩٥ ـ حاجة العراق ليست أولوية التمويل الخارجي، بل الأهم عدم فرض المؤسسات الدولية سياسات ليبرالية غير ناضجة على الاقتصاد العراقي ( ).

٩٦ ـ أولوية استراتيجية تنمية القواعد الإنتاجية غير النفطية والتخفيض النسبي لدور النفط في الاقتصاد الوطني ( ).

٩٧ـ استراتيجية تنمية لصالح الفئات والمناطق والقطاعات الأكثر فقراً ( ).

الموضوع السادس عشر: العولمة ـ اقتصاد السوق

٩٨ ـ ضرورة الدخول في العولمة تدريجياً وبما يتوازن مع بناء القاعدة الإنتاجية للبلاد ( ).

٩٩ ـ ربط الدخول في العولمة بمفهوم التنمية المعتمدة على النفس ( ).

١٠٠ ـ العولمة التي تقودها الولايات المتحدة غرضها نشر التنمية والديمقراطية والعدل في العالم ( ).

١٠١ ـ حرية الشركات الأجنبية الاستثمار في العراق دون قيود وشروط ( ).

١٠٢ ـ ضرورة الانفتاح السريع وغير المشروط للسوق ـ الاقتصاد العراقي ـ على الخارج ( ).

١٠٣ ـ القبول بالعولمة السريعة تفريط للحقوق الوطنية وتضخيم لجيش الفقراء ( ).

الموضوع السابع عشر: الثقافة والتربية ـ التعليم والأبحاث ـ الكوادر العلمية والخبرات الفنية

١٠٤ـ بناء الثقافة العراقية على أساس تحقيق الاختلاط الثقافي الدينيّ ـ المذهبي/ الطائفي ـ القبلي/ القومي ( ).

١٠٥ـ تأكيد حماية ودعم العلماء والكوادر الفنية والخبرات العراقية ( ).

١٠٦ ـ احتضان الوطن لخبراته البشرية المغتربة ( ).

١٠٧ـ تأكيد التربية والتعليم والثقافة الوطنية على تحديث البيئة الاجتماعية العراقية: التعددية، العلنية، النسبية، التعامل السلمي ( ).

١٠٨ ـ نشر ثقافة تشجيع المنتجات الوطنية ودعم منظمات حماية المستهلك ( ).

١٠٩ ـ مسؤولية الثقافة والتعليم مكافحة جميع أشكال التميز الطائفية والشوفينية والتعصب الدينيّ/ المذهبي/ القومي لصالح ثقافة وطنية حضارية ( ).

الموضوع الثامن عشر: المرأة والطفولة

١١٠ ـ إنشاء وزارة للمرأة تتحمل مسؤولية التأهيل وحماية حقوق المرأة/ والطفولة وتنظيم الأسرة ( ).

١١١ ـ حقّ المرأة في التطوع في أجهزة الجيش والقوات المسلحة والشرطة والأمن ( ).

١١٢ ـ أولوية الاستثمار في مجال التنمية البشرية بما في ذلك المرأة والطفولة والأمومة وتنظيم الأسرة ( ).

١١٣ ـ مساواة قانونية كاملة بين الجنسين، ودعم استقلال المرأة اقتصادياً واجتماعياً ( ).

١١٤ ـ أولوية تولي المرأة المراكز القيادية في المجتمع عند تماثل الكفاءات ( ).

١١٥ ـ حماية قانونية مشددة للأطفال والصغار (دون سنّ الرشد) من كل أشكال العنف والضرب في إطار العائلة والمؤسسات التعليمية وغيرها ( ).

الموضوع التاسع عشر : قضايا اجتماعية أخرى

١١٦ ـ ضرورة إصدار قانون دستوري للحماية الاجتماعية ضدّ البطالة والعجز ( ).

١١٧ ـ الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والدولية لتطوير قطاعي الآثار والسياحة العراقية ( ).

١١٨ـ معالجة البطالة تشكل قمة أولويات الاستقرار والإعمار ( ).

١١٩ـ إضافة التسمية اليونانية (Mezopotamia) إلى اسم العراق على المستوى الدولي رمزاً لموقعه التاريخي ( ).

١٢٠ـ ضمان حقوق التقاعد للمغتربين ممن تركوا وظائفهم هرباً من النظام السابق ( ).

١٢١ ـ سياسة/ خطة إسكانية تخفف الضغط السكاني في العاصمة والمدن المزدحمة ( ).

١٢٢ ـ حاجة البلاد إلى إصدار قانون دستوري يتضمن: لكُلّ عائلة وحدة سكنية واحدة ( ).

١٢٣ ـ وضع العلاقات الخارجية في خدمة التنمية والأهداف الوطنية ( ).

الموضوع العشرون: السياسة الخارجية

١٢٤ ـ علاقات خارجية مرنة مع جميع الدول تقوم على أساس التعامل الأقرب للتكافؤ ( ).

١٢٥ ـ الحفاظ على القرار العراقي في التعامل مع الخارج وتحاشي التبعية ضماناً للاستقرار الداخلي ( ).

١٢٦ ـ بناء علاقات خارجية انتقائية تعددية باتجاه دعم التعددية القطبية الدولية وبناء علاقات صداقة وسلام مع جميع الدول المتعاطفة مع العراق ( ).

١٢٧ ـ ضرورة دخول العراق عضوية مجلس التعاون الخليجي ( ).

١٢٨ ـ إعادة الوحدة (الاتحاد) مع الأردن ضمان لاستقرار العراق ( ).

١٢٩ ـ ضرورة إعادة النظر بحقوق العراق الحدودية والمائية مع دول الجوار بالطرق السلمية ( ).

١٣٠ ـ تركيز العراق الجديد في سياسته العربية على دعم: الديمقراطية (منظمات المجتمع المدني)، والمشروعات العربية المشتركة ( ).

١٣١ ـ التزام العراق الجديد بالمواثيق الدولية والسلام والتعاون الدولي يدعو إلى إلغاء العقوبات العسكرية المفروضة عليه ( ).

١٣٢ ـ حاجة العراق إلى بناء استراتيجية أمنية إقليمية مع دول الجوار ( ).



الملحق رقم (٢)
جداول صحيفة الاستقصاء(*)

الجدول رقم (١)
نظام الحكم السابق

البيان	١	٢	٣	٤
د/	١٢٨	٩١	٦٩	١٣٣
×	٦	٤٢	٥٧	٣
.	٩	١٠	١٧	٧
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٩٢	٤٠	٥٧	٩٣
×	٢	٥١	٣٤	٢
.	٢	٥	٥	١
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	٢٢٠	١٣١	١٢٦	٢٢٦
×	٨	٩٣	٩١	٥
.	١١	١٥	٢٢	٨
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

(*) تشير كل من الرموز التالية إلى ما يلي: د: مجموعة الداخل، خ: مجموعة الخارج، ج: المجموع العام، / نعم، × كلاً.، غير مبين، مج: المجموع.

الجدول رقم (٢)

الحرب والاحتلال والبيئة

البيان	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
د/	١٢٣	١٣٠	١٣٩	١٤٠	١٩	١٢٨	٢٤	٤٤
×	١٦	١١	٣	١	١١٨	١٣	١١٧	٩٣
.	٤	٢	١	٢	٦	٢	٢	٦
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٦٠	٦٦	٧٤	٧٥	١٠	٣٣	٢٩	٣٩
×	٢٧	١٩	١٤	١٤	٨١	٥٤	٦٢	٤٥
.	٩	١١	٨	٧	٥	٩	٥	١٢
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	١٨٣	١٩٦	٢١٣	٢١٥	٢٩	١٦١	٥٣	٨٣
×	٤٣	٣٠	١٧	١٥	١٩٩	٦٧	١٧٩	١٣٨
.	١٣	١٣	٩	٩	١١	١١	٧	١٨
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (٣)

الموقف من المحتل

البيان	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
د/	٨٥	٦	١٢	١١	١٠٩
×	٥٢	١٣٣	١٢٤	١٣١	٢٩
.	٦	٤	٧	١	٥
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٥٢	٨	١٥	٩	٧٤
×	٣٨	٨٠	٧١	٧٠	١٢
.	٦	٨	١٠	١٧	١٠
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	١٣٧	١٤	٢٧	٢٠	١٨٣
×	٩٠	٢١٣	١٩٥	٢٠١	٤١
.	١٢	١٢	١٧	١٨	١٥
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (٤)
المرحلة الانتقالية

البيان	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣
د/	٥٢	٢٠	١٢٩	١٠٠	١٣٣	١٣٦
×	٨٨	١١٧	٨	٣٣	٦	٣
.	٣	٦	٦	١٠	٤	٤
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٦٤	٤٣	٧٠	٥٥	٨٧	٨٨
×	٢٩	٤٦	١٩	٣٤	٦	٢
.	٣	٧	٧	٧	٣	٦
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	١١٦	٦٣	١٩٩	١٥٥	٢٢٠	٢٢٤
×	١١٧	١٦٣	٢٧	٦٧	١٢	١٥
.	٦	١٣	١٣	١٧	٧	١٠
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (٥)
طريق الاستقلال

البيان	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
د/	١٢٥	٤٤	٣٩	٧٢	٩٦	٣٤
×	١٦	٨٦	٩٨	٥٨	٤٢	١٠٢
.	٢	١٣	٦	١٣	٥	٧
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٤٥	٥٨	٣٥	١٧	٨٢	٢٣
×	٤٢	٢٥	٥٢	٦٩	٧	٦٥
.	٩	١٣	٩	١٠	٧	٨
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	١٧٠	١٠٢	٧٤	٨٩	١٧٨	٥٧
×	٥٨	١١١	١٥٠	١٢٧	٤٩	١٦٧
.	١١	٢٦	١٥	٢٣	١٢	١٥
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (٦)

الديمقراطية : الحريات وحقوق الإنسان

البيان	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤
د/	١٣٤	٢٤	١٢٤	١١٨	١٣٧
×	٣	١١٣	١٦	١٩	٤
.	٦	٦	٣	٦	٢
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٩١	٤١	٨٩	٩٤	٩٥
×	١	٤٨	٥	٠٠	٠٠
.	٤	٧	٢	٢	١
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	٢٢٥	٦٥	٢١٣	٢١٢	٢٣٢
×	٤	١٦١	٢١	١٩	٤
.	١٠	١٣	٥	٨	٣
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (٧)

المجتمع المدني

البيان	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢
د/	١٣٦	١٣٣	١٢٦	١٢٠	١٠٧	١١٤	٣٠	١٢
×	٤	٤	٦	١٦	٢٢	١٨	٩٧	١٢٦
.	٣	٦	١١	٧	١٤	١١	١٦	٥
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٩٤	٩٢	٨٦	٨١	٧٤	٧٦	٣١	٧
×	٠٠	٢	٣	١٠	١٤	١٤	٤٩	٨٣
.	٢	٢	٧	٥	٨	٦	١٦	٦
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	٢٣٠	٢٢٥	٢١٢	٢٠١	١٨١	١٩٠	٦١	١٩
×	٤	٦	٩	٢٦	٣٦	٣٢	١٤٦	٢٠٩
.	٥	٨	١٨	١٢	٢٢	١٧	٣٢	١١
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (٨)

الجبهة الوطنية والمصالحة

البيان	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧
د/	١٣٤	٩١	١٢٤	١٣٧	١٣١
×	٣	٢٨	٨	١	٩
.	٦	٢٤	١١	٥	٣
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٨٥	٦٨	٩١	٩٠	٧٠
×	٩	١٥	٣	٣	١٦
.	٢	١٣	٢	٣	١٠
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	٢١٩	١٥٩	٢١٥	٢٢٧	٢٠١
×	١٢	٤٣	١١	٤	٢٥
.	٨	٣٧	١٣	٨	١٣
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (٩)

الحكم الذاتي والفيدرالية

البيان	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣
د/	١٠٥	٧٩	٣١	٧٨	٩٦	١٩
×	٣٢	٥٣	١٠٦	٥٠	٤١	١١٦
.	٦	١١	٦	١٥	٦	٨
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٥٦	٦٦	٤٢	٤٥	٤٠	١٤
×	٢٩	٢٢	٤٨	٣٥	٥٤	٧٥
.	١١	٨	٦	١٦	٢	٧
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	١٦١	١٤٥	٧٣	١٢٣	١٣٦	٣٣
×	٦١	٧٥	١٥٤	٨٥	٩٥	٩١
.	١٧	١٩	١٢	٣١	٨	١٥
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (١٠)

الطائفية/ القبلية : التعصب والعنف

البيان	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨
د/	١٢٤	١٣٤	١٣٩	١٣٤	١١٤
×	١٧	٧	٢	٦	٢٥
.	٢	٢	٢	٣	٤
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٧٧	٨٩	٨٧	٨٧	٨٥
×	١٥	٤	٥	٦	٧
.	٤	٣	٤	٣	٤
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	٢٠١	٢٢٣	٢٢٦	٢٢١	١٩٩
×	٣٢	١١	٧	١٢	٣٢
.	٦	٥	٦	٦	٨
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (١١)

البيئة الاجتماعية : إعادة البناء والتحضر

البيان	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣
د/	٨٨	١٢٦	١٣٧	١٢٦	١٠٠
×	٤٥	١١	٢	٤	٣١
.	١٠	٦	٤	١٣	١٢
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٥٢	٨٤	٩٣	٩٠	٦٥
×	٣٦	٤	٠٠	٢	٢٠
.	٨	٨	٣	٤	١١
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	١٤٠	٢١٠	٢٣٠	٢١٦	١٦٥
×	٨١	١٥	٢	٦	٥١
.	١٨	١٤	٧	١٧	٢٣
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (١٢)

نظام الحكم: السلطات الثلاث

البيان	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١
د/	١٢١	١١٢	١٣١	١٢٥	١٣٨	١٢٣	١٣١	١١٨
×	١٥	٢٤	٩	١٣	٠٠	١٤	٧	١٨
.	٧	٧	٣	٥	٥	٦	٥	٧
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٨٧	٦٢	٨٧	٧٦	٩١	٩١	٨٥	٨٧
×	٢	٢٥	٧	١٥	١	٣	٧	٥
.	٧	٩	٢	٥	٤	٢	٤	٤
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	٢٠٨	١٧٤	٢١٨	٢٠١	٢٢٩	٢١٤	٢١٦	٢٠٥
×	١٧	٤٩	١٦	٢٨	١	١٧	١٤	٢٣
.	١٤	١٦	٥	١٠	٩	٨	٩	١١
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (١٣)

الدستور والانتخابات

البيان	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
د/	١٣٦	١٢٢	١٣٧	٤٥	٨٨	١٢٤	١٣٧	١٢٠
×	٠٠	١٣	١	٨٧	٤٨	١١	١	١٠
.	٧	٨	٥	١١	٧	٨	٥	١٣
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٩١	٨٥	٩٤	٥٦	٨٤	٩٣	٩٣	٧٩
×	١	٨	١	٣٣	٧	١	١	٧
.	٤	٣	١	٧	٥	٢	٢	١٠
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	٢٢٧	٢٠٧	٢٣١	١٠١	١٧٢	٢١٧	٢٣٠	١٩٩
×	١	٢١	٢	١٢٠	٥٥	١٢	٢	١٧
.	١١	١١	٦	١٨	١٢	١٠	٧	٢٣
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (١٤)
الأمن والدفاع الوطني

البيان	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦
د/	١٣١	٥٨	٥٥	٦٣	٦٦	٦٤	٨٤
×	٨	٧٤	٨١	٧٤	٦٤	٧٠	٥٥
.	٤	١١	٧	٦	١٣	٩	٤
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٦٤	٤٦	٣٥	٣٠	٨٣	٥٩	٤٦
×	٢٥	٤١	٥٥	٦٠	٩	٣٤	٤٥
.	٧	٩	٦	٦	٤	٣	٥
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	١٩٥	١٠٤	٩٠	٩٣	١٤٩	١٢٣	١٣٠
×	٣٣	١١٥	١٣٦	١٣٤	٧٣	١٠٤	١٠٠
.	١١	٢٠	١٣	١٢	١٧	١٢	٩
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (١٥)
الاقتصاد والتنمية : الحياة المعيشية

(أ)

البيان	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢
د/	١٢٢	١٢٩	١٢٦	٢٦	٨٤	٢٥
×	١٥	١١	١٠	١١١	٥٠	١٠٦
.	٦	٣	٧	٦	٩	١٢
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٧٤	٨٧	٨٢	٦	٧٣	١٦
×	١١	٤	٥	٨٤	١٨	٧٣
.	١١	٥	٩	٦	٥	٧
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	١٩٦	٢١٦	٢٠٨	٣٢	١٥٧	٤١
×	٢٦	١٥	١٥	١٩٥	٦٨	١٧٩
.	١٧	٨	١٦	١٢	١٤	١٩
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

(ب)

البيان	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
د/	١٣٧	١١٠	١٢٤	١٢٧	١٣٧
×	٢	٩	٨	١١	٣
.	٤	٢٤	١١	٥	٣
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٨٥	٦٣	٧٨	٨٦	٩٢
×	٦	٦	٧	٤	٠٠
.	٥	٢٧	١١	٦	٤
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	٢٢٢	١٧٣	٢٠٢	٢١٣	٢٢٩
×	٨	١٥	١٥	١٥	٣
.	٩	٥١	٢٢	١١	٧
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (١٦)
العولمة : اقتصاد السوق

البيان	٩٨	٩٩	١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣
د/	١٠٠	٩٠	١٢٥	٤	٤٤	١٢٢
×	٣٥	٣٣	١١	١٣٥	٩١	١٥
.	٨	٢٠	٧	٤	٨	٦
مج	١٤٣	٤٣ ذ	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٨٠	٧٥	٧٧	١٢	٢٣	٧٧
×	١٢	١٢	١٠	٨٠	٦٧	١٢
.	٤	٩	٩	٤	٦	٧
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	١٨٠	١٦٥	٢٠٢	١٦	٦٧	١٩٩
×	٤٧	٤٥	٢١	٢١٥	١٥٨	٢٧
.	١٢	٢٩	١٦	٨	١٤	١٣
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (١٧)

الثقافة والتربية : التعليم والأبحاث : الكوادر العلمية والخبرات الفنية

البيان	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩
د/	١١٩	١٤٠	١٣٩	١٣٦	١٣٩	١٣٩
×	٢٢	٠٠	٢	١	١	١
.	٢	٣	٢	٦	٣	٣
مج	**١٤٣**	**١٤٣**	**١٤٣**	**١٤٣**	**١٤٣**	**١٤٣**
خ/	٧٩	٩٦	٩٥	٩٤	٩٤	٩٤
×	١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
.	٥	٠٠	١	٢	٢	٢
مج	**٩٦**	**٩٦**	**٩٦**	**٩٦**	**٩٦**	**٩٦**
ج/	١٩٨	٢٣٦	٢٣٤	٢٣٠	٢٣٣	٢٣٣
×	٣٤	٠٠	٢	١	١	١
.	٧	٣	٣	٨	٥	٥
مج	**٢٣٩**	**٢٣٩**	**٢٣٩**	**٢٣٩**	**٢٣٩**	**٢٣٩**

الجدول رقم (١٨)

المرأة والطفولة

البيان	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥
د/	٩٧	٧٠	١٢٦	٨٩	٧٤	١٢١
×	٤١	٦٧	٩	٤٦	٦٠	١٦
.	٥	٦	٨	٨	٩	٦
مج	**١٤٣**	**١٤٣**	**١٤٣**	**١٤٣**	**١٤٣**	**١٤٣**
خ/	٨٥	٨٥	٩٢	٩١	٧٩	٨٩
×	٧	٥	١	٣	١٥	٣
.	٤	٦	٣	٢	٢	٤
مج	**٩٦**	**٩٦**	**٩٦**	**٩٦**	**٩٦**	**٩٦**
ج/	١٨٢	١٥٥	٢١٨	١٨٠	١٥٣	٢١٠
×	٤٨	٧٢	١٠	٤٩	٧٥	١٩
.	٩	١٢	١١	١٠	١١	١٠
مج	**٢٣٩**	**٢٣٩**	**٢٣٩**	**٢٣٩**	**٢٣٩**	**٢٣٩**

الجدول رقم (١٩)
قضايا اجتماعية أخرى

البيان	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢
د/	١٤١	١٤١	١٣٧	٤٦	١١٠	١٣٨	١٢٣
×	٠٠	٠٠	٤	٦٩	٢٩	٢	١٤
.	٢	٢	٢	٢٨	٤	٣	٦
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٩٦	٩٥	٩٥	٤٢	٩١	٩٣	٧٧
×	٠٠	١	١	٤٠	٣	١	١١
.	٠٠	٠٠	٠٠	١٤	٢	٢	٨
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	٢٣٧	٢٣٦	٢٣٢	٨٨	٢٠١	٢٣١	٢٠٠
×	٠٠	١	٥	١٠٩	٣٢	٣	٢٥
.	٢	٢	٢	٤٢	٦	٥	١٤
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الجدول رقم (٢٠)
السياسة الخارجية

(أ)

البيان	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧
د/	١٣٩	١٣٦	١٣٩	١٣٣	١١٥
×	١	٤	٠٠	٧	٢٥
.	٣	٣	٤	٣	٣
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٩٣	٩٣	٩٤	٨٤	٥٣
×	٠٠	٠٠	٠٠	٥	٣٦
.	٣	٣	٢	٧	٧
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	٢٣٢	٢٢٩	٢٣٣	٢١٧	١٦٨
×	١	٤	٠٠	١٢	٦١
.	٦	٦	٦	١٠	١٠
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

(ب)

البيان	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢
د/	٢٣	١٣٨	١٣٢	١٣٩	١٣٥
×	١١٤	٢	٦	١	٤
.	٦	٣	٥	٣	٤
مج	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣
خ/	٦	٩٠	٨٤	٩٢	٧٨
×	٨٦	٢	٨	٣	١٠
.	٤	٤	٤	١	٨
مج	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦	٩٦
ج/	٢٩	١١٣	٢١٦	٢٣١	٢١٣
×	٢٠٠	١١٦	١٤	٤	١٤
.	١٠	١٠	٩	٤	١٢
مج	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩

الملحق رقم (٣)
أسماء المشتركين في صحيفة الاستقصاء

مجموعة العراقيين داخل العراق

١ ـ أبو ذر طالب حميد ـ بغداد ـ مهندس زراعي متمرس ـ اختصاص إرشاد زراعي ـ مستقل.

٢ ـ أسامة غضبان حمود ـ بغداد ـ هندسة كيمياوية ـ مستقل.

٣ ـ أكرم عكلة داوود ـ بكالوريوس قانون ـ مستقل.

٤ ـ انتصار محمد جاسم ـ بغداد ـ معهد إدارة ـ مستقلة.

٥ ـ أياد ـ بغداد ـ مهندس ميكانيك ـ إسلامي.

٦ ـ أيهم محمد الرحاوي ـ دكتوراه هندسة ـ أستاذ جامعي ـ الأمين العام لجبهة الإنقاذ العراقية ـ إسلامي.

٧ ـ بهجت حامد العاني ـ بغداد ـ بكالوريوس قانون ـ الجامعة المستنصرية ـ دبلوم عال ـ العلوم الجنائية.

٨ ـ ثامر حمود الخزاعي ـ بكالوريوس علوم عسكرية ـ بكالوريوس قانون ـ جامعة بغداد.

٩ ـ حسين ـ بكالوريوس ـ علوم هندسية ـ مهندس استشاري ـ مستقل.

١٠ ـ خالد نايف عبد العاني ـ محاسب قانوني ومراقب حسابات ـ مستقل.

١١ ـ خيون مطير راهي ـ ماجستير ـ هيدرولوجي.

١٢ ـ راضي الجصاني ـ دكتوراه ـ علوم زراعية ـ قومي عربي.

١٣ ـ رانية رفيق ـ علوم بايلوجي ـ قومي عربي.

١٤ ـ رجاء طعمة الواسطي ـ دكتوراه اقتصاد ـ سياسة سعرية زراعية ـ مستقلة.

١٥ ـ رعد فاضل جاسم ـ بغداد ـ ماجستير علوم عسكرية ـ بكالوريوس علوم بحرية ـ ليبرالي.

١٦ ـ رقيب عاكف ـ دكتوراه زراعة ـ مستقل.

١٧ ـ زيد رمضان أحمد ـ دكتوراه ـ استصلاح الأراضي ـ رئيس استشاريين ـ مستقل.

١٨ ـ زيدون ناجي عبّودي ـ بغداد ـ ماجستير هندسة بيئية ـ تدريس في كلية الهندسة.

١٩ ـ سالم أحمد الجراح ـ بغداد ـ اقتصاد زراعي ـ ماجستير علوم زراعية ـ قومي عربي.

٢٠ ـ سامر الناصر ـ اسبانياً ـ دكتوراه ـ القانون السياسي ـ أستاذ القانون ـ جامعة القديس بطرس ـ مدريد.

٢١ ـ سرمد العاني ـ بكالوريوس حقوق.

٢٢ ـ سمية كامل حسين ـ بغداد ـ طالبة ماجستير ـ دراسات دولية ـ مستقلة.

٢٣ ـ سعد حسين فتح الله ـ دكتوراه ـ رئيس باحثين أقدم ـ مستقل حالياً يساري سابقاً.

٢٤ ـ سعد عبد الستار القيسي ـ بغداد ـ الأعظمية ـ بكالوريوس ـ علوم حاسبات ـ جامعة بغداد.

٢٥ ـ سلامة زهرا وجد ـ ماجستير ـ الثقافة والحضارة ـ الجامعة المستنصرية ـ معلمة جامعية ـ مدرسة الزهور.

٢٦ ـ سليمان البكري ـ دار المعلمين ـ آداب ـ عضو الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب ـ مستقل.

٢٧ ـ سهيلة ناصر ـ بكالوريوس ترجمة ـ العمل في منظمة إنسانية مستقلة ـ مستقلة.

٢٨ ـ شاكر محمود ـ بغداد ـ بكالوريوس قانون ـ بكالوريوس إدارة أعمال ـ دبلوم إدارة شرطة ـ محامي ـ مستقل.

٢٩ ـ صالح حسن سمير ـ دكتوراه ـ علوم الحياة ـ مستقل.

٣٠ ـ ضياء حسن الحسني ـ ثروة حيوانية ـ أستاذ - professor مستقل.

٣١ ـ طارق زيد رمضان ـ بكالوريوس ـ تربة ـ مهندس زراعي ـ مستقل.

٣٢ ـ طلال خليفة ـ ماجستير لغة عربية ـ أدب عربي حديث ـ إسلامي.

٣٣ ـ طلال زياد خليفة ـ بغداد ـ Farazdak Co., Al-Mutkak Group - ـ مهندس ـ مستقل.

٣٤ ـ ظافر المختار ـ بغداد ـ مهندس/ بكالوريوس هندسة/ جامعة بغداد ـ مستقل.

٣٥ ـ عادل جاسم العاني ـ بغداد ـ بكالوريوس هندسة زراعية ـ جامعة بغداد/ ١٩٦٧ ـ دبلوم اختصاص ـ هولندا ـ افننكن/ ١٩٧١ ـ دبلوم إدارة عليا/ ايطاليا ـ تورينو/ ١٩٧٦ ـ ليبرالي.

٣٦ ـ عبد الباسط تركي سعيد ـ دكتوراه ـ علوم اقتصادية ـ وزير حقوق الإنسان السابق ـ ليبرالي.

٣٧ ـ عبد الكريم العلي الربيعي (الشيخ) ـ ماجستير اقتصاد سياسي ـ رئيس الحزب الوطني التقدمي العراقي.

٣٨ ـ عبد الكريم عزيز محسن ـ دبلوم فني.

٣٩ ـ عبد الواحد عباس التميمي ـ ديالى ـ المقدادية ـ بكالوريوس ـ علوم زراعية ـ مهندس ـ يساري.

٤٠ ـ عبد الوهاب حسام ـ بغداد ـ دبلوم صناعات كيمياوية ـ قومي عربي.

٤١ ـ عدنان جبار سبهان ـ بكالوريوس ـ القانون ـ مستقل.

٤٢ ـ ع. ش. ـ بكالوريوس ـ تربية رياضية ـ مستقل.

٤٣ ـ علاء الدين حسام عبد الوهاب النقيب ـ بغداد ـ بكالوريوس علوم زراعية ـ علماني.

٤٤ ـ علي عبد الغني علي ـ بكالوريوس ـ هندسة كهرباء ـ مستقل.

٤٥ ـ علي فاضل محمد ـ بغداد ـ بكالوريوس هندسة ميكانيكية ـ تجمّع الديمقراطيين المستقلين.

٤٦ ـ علي نافع سلمان ـ بغداد ـ مهندس زراعي ـ تجمّع الثقافي المستقل.

٤٧ ـ عماد هادي الربيعي ـ بغداد ـ لواء ركن ـ مهندس ـ مستقل.

٤٨ ـ علي حسين الكعبي ـ ماجستير ـ علوم اقتصادية.

٤٩ ـ غانم نوري مهدي ـ بكالوريوس ـ لغة عربية ـ مدرس ـ يساري.

٥٠ ـ غضبان حمود ـ بغداد ـ بكالوريوس ـ مستقل.

٥١ ـ غصون عبد الكريم الربيعي ـ ماجستير ـ دراسات سياسية ودولية ـ مستقلة.

٥٢ ـ فرح الجاسم ـ طبيبة أسنان ـ قومي عربي.

٥٣ ـ فردوس عبد الرحمن ـ ماجستير ـ دكتوراه ـ تربية تاريخ/ حديث.

٥٤ ـ فرقد عبد الرحيم الراوي ـ دكتوراه زراعة ـ قومي عربي.

٥٥ ـ فريد أسعد جابر ـ بغداد ـ بكالوريوس فنون تشكيلية ـ مدير اعتمادات في مصرف بغداد ـ مستقل.

٥٦ ـ فيضي خلف حمد الله ـ دكتوراه ـ كيمياء النفط ـ مستقل.

٥٧ ـ قحطان خلف إبراهيم ـ مهندس زراعي استشاري ـ قومي عربي.

٥٨ ـ قصي عبد الغني ـ بغداد ـ بكالوريوس ـ علوم الكيمياء ـ إسلامي.

٥٩ ـ كاظم حفش حسين ـ بكالوريوس آداب.

٦٠ ـ كاظم الجوراني ـ بغداد ـ قانون ـ محامي ـ مستقل.

٦١ ـ كاظم سهيل حسن ـ بكالوريوس ـ لغة انكليزية ـ مدرس ـ مستقل.

٦٢ ـ كريم طالب الشجيري ـ بكالوريوس قانون ـ جامعة بغداد ـ خريج دورة المعهد القضائي ـ بغداد ـ محام.

٦٣ ـ ليث عبد الكريم حاتم ـ بكالوريوس ـ علوم زراعية ـ مستقل.

٦٤ ـ ماجد فرحان حسين ـ معهد الإدارة التقني.

٦٥ ـ مثنى ـ ماجستير ـ هندسة كهرباء ـ مستقل.

٦٦ ـ محمد سعيد الخطيب ـ بكالوريوس علوم/ كيمياء ـ مدير سابق بوزارة الصناعة ـ مستقل.

٦٧ ـ مظفر حسني علي ـ دكتوراه اقتصاد ـ مستقل.

٦٨ ـ منى حامد سلمان ـ بغداد ـ طالبة ماجستير ـ ترجمة إنكليزي ـ مستقلة.

٦٩ ـ مؤيد ج. ح. ـ بكالوريوس علوم سياسية ـ عراقوي.

٧٠ ـ ناظم العبادي ـ أستاذ جامعي ـ جمعية الهلال الخضر للعلم والثقافة والسلام.

٧١ ـ نافع علي ـ بغداد ـ بكالوريوس هندسة مدنية ـ مهندس مدني ـ مستقل.

٧٢ ـ ناهدة محمد الجنابي ـ بغداد ـ دكتوراه صحة عامة ـ مستقلة.

٧٣ ـ نسرين جليل اسكندر ـ بغداد ـ دبلوم تغذية ـ مستقلة.

٧٤ ـ نيران زيد رمضان ـ بكالوريوس ـ حاسبات ـ مستقلة.

٧٥ ـ نيران سالم أحمد ـ مدرس مساعد ـ قسم وقاية النبات ـ كلية الزراعة ـ جامعة بغداد ـ مستقلة.

٧٦ ـ هبة قصي عبد الستار ـ بغداد ـ ماجستير إنكليزي ـ مدرس مساعد ـ مستقلة

٧٧ ـ هادي حميد ـ بكالوريوس ـ علوم زراعية ـ مهندس زراعي استشاري ـ مستقل.

٧٨ ـ يوسف محمد جابر ـ دكتوراه ـ لغة عربية.

مجموعة العراقيين خارج العراق

١ ـ Ahmed Rabiea- Netherland- Ph. D-Agriculture.

٢ ـ Ahmad Omer-Germany-Engineer-Liberal.

٣ ـ Alrafa-Hity-France-Dentist-Leftist.

٤ ـ أحمد رجب ـ السويد ـ العلوم الاجتماعية ـ علاقات دولية ـ شيوعي.

٥ ـ أحمد عبدلله ـ روسيا ـ ماجستير اقتصاد ـ يساري.

٦ ـ أسعد الخفاجي ـ الولايات المتحدة ـ دكتوراه ـ الفيزياء النووية ـ ليبرالي.

٧ ـ أمجد ياسين ـ هولندا ـ بكالوريوس ـ برمجة حاسوب ـ مبرمج.

٨ ـ B. B.- USA- MBA- Independent Kurdish.

٩ ـ Borhan Aldin Lotffi-Sweden - Physicist- Engineer R, D&E.

١٠ ـ تحسين المنذري ـ السويد ـ بكالوريوس محاسبة وإدارة أعمال ـ يساري.

١١ ـ جبار قادر ـ هولندا ـ مساعد بروفسور في التاريخ الحديث ـ كاتب وصانع برامج تلفزيونية.

١٢ ـ جلال محمد ـ أستراليا/ سيدني ـ بكالوريوس ـ اقتصاد سياسي ـ يساري ـ الحزب الشيوعي العمالي.

١٣ ـ جمال الفظلي ـ ألمانيا/ فرانكفورت ـ مستقل.

١٤ ـ Janan Akrawi-Boston-Ma_USA.

١٥ ـ جورج رمزي ـ أُستراليا ـ طبيب ـ شيوعي.

١٦ ـ حسن حلبوص ـ ألمانيا ـ طبيب أخصائي في الجراحة وكسور العظام وعلوم طبّ الرياضة ـ مستقل.

١٧ ـ حسين الفلاحي ـ السعودية ـ دكتوراه/ علم اللغة ـ مستقل/ ليبرالي.

١٨ ـ حسين علوان ـ الولايات المتحدة ـ كاتب وفنان مسرحي ـ مستقل.

١٩ ـ خلف الفريجي ـ الولايات المتحدة ـ دبلوم عال ـ تقنية طبّية ـ إعلام بيئي ـ مستقل.

٢٠ ـ داود الحسيني ـ فنلندا ـ شاعر وكاتب عراقيّ.

٢١ ـ Rizgar Aziz-Sweden-politician-Marxian.

٢٢ ـ رياحين الجلبي ـ بريطانيا ـ مهندس استشاري ـ مستقل.

٢٣ ـ رياض الأمير ـ النمسا ـ دكتوراه ـ علوم هندسة ـ ناشط في مجال المجتمع المدني.

٢٤ ـ زيد عبد الهادي ـ سوريا ـ دكتوراه هندسة.

٢٥ ـ سامر الناصر ـ إسبانيا ـ دكتوراه/ القانون السياسي ـ أستاذ القانون/ جامعة القديس بطرس/ مدريد ـ مستقل.

٢٦ ـ Saad Ayoub-Germany- Ph. D.- Archeology.

٢٧ ـ سعد الله الفتحي ـ الإمارات ـ بكالوريوس هندسة ـ قومي عربي مستقل.

٢٨ ـ سعدي يوسف ـ المملكة المتحدة ـ ليسانس آداب ـ يساري.

٢٩ ـ سلمان شمسة ـ هولندا ـ دكتوراه في العلوم الزراعية ـ أستاذ جامعي.

٣٠ ـ سليم عبد الأمير حمدان ـ سوريا ـ بكالوريوس آداب ـ يساري.

٣١ ـ سهر العامري ـ السويد ـ مدرس ـ يساري.

٣٢ ـ سيار الجميل ـ كندا ـ دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث ـ أستاذ جامعي وخبير دولي.

٣٣ ـ شعلان شريف ـ هولندا ـ شاعر وكاتب ـ أدب عربي ـ ليبرالي مستقل.

٣٤ ـ صائب خليل ـ هولندا ـ بكالوريوس ـ صحافي/ حاسبات ـ يساري.

٣٥ ـ صلاح الحمداني ـ فرنسا ـ شاعر وفنان مسرحي ـ يساري.

٣٦ ـ صلاح الدين محمود ـ السويد ـ كلية الآداب ـ لغة فرنسية ـ ليبرالي يساري.

٣٧ ـ صلاح سالم مجيد جرداق ـ اليونان ـ مهندس ميكانيك ـ تبريد وتكييف.

٣٨ ـ صبيح الحمداني ـ ألمانيا ـ مهندس معماري.

٣٩ ـ طارق حربي ـ النرويج ـ الدراسة الإعدادية ـ شاعر وكاتب ومترجم.

٤٠ ـ عبد الإله البياتي ـ فرنسا ـ كاتب ومحلل.

٤١ ـ عبد الرضا الفائز ـ الإمارات العربية المتحدة ـ دكتوراه ـ مستقل.

٤٢ ـ عبد الكريم هداد ـ السويد ـ كاتب وشاعر.

٤٣ ـ ع. ج. محمد ـ بريطانيا ـ ناشط اجتماعي ـ إسلامي مستقل.

٤٤ ـ عدنان حسين ـ السويد ـ دكتوراه اقتصاد ـ ليبرالي.

٤٥ ـ عدنان السعدي ـ السويد/ استوكهلم ـ ديمقراطي/ مستقل.

٤٦ ـ عقيل الناصري ـ دكتوراه ـ باحث اقتصادي ـ يساري.

٤٧ ـ علاء الزيدي ـ المملكة المتحدة ـ كاتب وصحفيَ ـ مستقل.

٤٨ ـ علاء مهدي ـ أُستراليا ـ بكالوريوس ـ علوم تجارية ـ مدير ائتمان ـ يساري.

٤٩ ـ علي ثويني ـ السويد ـ ماجستير بتخطيط المدن ـ دكتوراه بالعمارة الإسلامية ـ مستقل.

٥٠ ـ علي رشيد ـ هولندا ـ ماجستير في الفن ـ شاعر وفنان تشكيلي ـ ديمقراطي مستقل.

٥١ ـ عماد خدوري ـ كندا ـ دكتوراه فيزياء وتكنولوجيا المفاعلات النووية ـ مستقل.

٥٢ ـ عيسى عبد الواحد عبد ـ المانيا ـ مهندس كومبيوتر ومهندس نفط ـ يساري.

٥٣ ـ فارس كردي ـ النرويج ـ القانون والسياسة ـ تجمّع أحرار العراق.

٥٤ ـ فاضل الجويبر ـ أستراليا ـ بكالوريوس علوم عسكرية ـ مستقل.

٥٥ ـ فائق الياسري ـ النرويج ـ الثانوية العامة/ الفرع العلمي ـ إسلامي مستقل.

٥٦ ـ فائق حاتم الصفار ـ ألمانيا ـ ماجستير ـ تاريخ ـ يساري.

٥٧ ـ فوزي حكاك ـ النرويج ـ اقتصاد وعلوم سياسية ـ متدين مستقل.

٥٨ ـ فهمي كاكائي ـ السويد ـ أديب وكاتب ـ رئيس اتحاد معلمي كوردستان في السويد ـ قومي كردي.

٥٩ ـ قاسم حسن ـ هولندا ـ فنون مسرحية ـ صحافة وإعلام ـ ليبرالي.

٦٠ ـ قاسم طلاع ـ النمسا/ فيينا ـ مستقل.

٦١ ـ Karim Khorsand- Germany- Civil Engineer-Liberal.

٦٢ ـ كاظم حبيب ـ ألمانيا ـ دكتوراه اقتصاد ـ يساري/ ماركسي.

٦٣ ـ كمال يلدو ـ الولايات المتحدة ـ طالب جامعي ـ ليبرالي وميول اشتراكية ديمقراطية.

٦٤ ـ كوكب حمزة ـ الدانمرك ـ ملحن ـ يساري مستقل.

٦٥ ـ مجيد هادي مسعود ـ سوريا ـ دكتوراه/ التخطيط الاقتصادي ـ ديمقراطي يساري.

٦٦ ـ محمد كبة ـ السويد/ استوكهلم.

٦٧ ـ محمد كحط عبيد ـ السويد ـ مهندس زراعي ـ البستنة.

٦٨ ـ الشيخ محي الدين مزوري ـ هولندا.

٦٩ ـ مراد المدرس ـ تركيا ـ بكالوريوس إدارة أعمال ـ ديمقراطي يمين الوسط.

٧٠ ـ مليح صالح شكر ـ الولايات المتحدة ـ دكتوراه ـ الصحافة ـ خبير إعلامي ـ قومي عربي يساري.

٧١ ـ مؤيد عبد الستار ـ السويد ـ مالمو.

٧٢ ـ مهدي حيدر ـ السويد ـ دكتوراه ـ أستاذ جامعي ـ مستقل.

٧٣ ـ Muthana Mahmood- Germany- Economist.

٧٤ ـ نصير عوّاد ـ هولندا ـ جامعي ـ يساري ليبرالي.

٧٥ ـ نضير الخزرجي ـ المملكة المتحدة/ لندن ـ ماجستير فلسفة ـ باحث وصحافي وكاتب ـ إسلامي مستقل.

٧٦ ـ هادي الخزاعي ـ هولندا ـ دبلوم فنون مسرحية/ ممثل ومخرج ـ يساري.

٧٧ ـ هاشم السماوي ـ السويد ـ إعدادية ـ شاعر ـ مستقل.

٧٨ ـ وئام سلمان فائق ـ السويد ـ محاسبة/ مكتبات ـ يساري.

٧٩ ـ وداد فاخر ـ النمسا ـ إدارة أقسام المستشفيات ـ كاتب وصحفي وفنان.

٨٠ ـ سلمان فائق ـ السويد ـ محاسبة/ مكتبات ـ يساري.

٨١ ـ يونس محمود فتاح ـ أمريكا ـ دكتوراه ـ علم الاجتماع ـ أستاذ مساعد ـ مستقل.

المراجـــــع

١ ـ العربيــة

الكتـب

أسعد، فائز عزيز. **انحراف النظام البرلماني في العراق**. بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٥. (سلسلة الكتب الحديثة؛ ٨٢)

الأمين، عبد الوهاب. **النظم الاقتصادية: دراسة مقارنة: الرأسمالية، الاشتراكية والإسلام**. الكويت: المؤلف، ١٩٨٧.

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٤.

أومليل، علي. **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون**. بيروت: [معهد الانماء العربي، ١٩٨١]. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي)

بارو، أندري. **سومر: فنونها وحضارتها**. تقديم أندري مالرو؛ ترجمة وتعليق عيسى سلمان وسليم طه التكريتي. بغداد: [د. ن.]، ١٩٧٩.

باقر، طه. **مقدمة في أدب العراق القديم**. بغداد: جامعة بغداد، كلية الآداب؛ دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦.

ـــــ. **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: الوجيز في تأريخ حضارة وادي الرافدين**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦.

بطاطو، حنا. **العراق**. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠. ٣ ج.

بليكس، هانز. **نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش**. ترجمة داليا حمدان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

بوستكيت، نيكولاس. **حضارة العراق وآثاره**. ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي. بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

بينروز، أديث وائي أيف. **العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية، ١٩١٥-١٩٧٥**. ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٩. ٢ ج.

التميمي، خالد. **محمد جعفر أبو التمن: دراسة في الزعامة السياسية العراقية**. دمشق: دار الوراق، ١٩٩٦.

جعفر، جعفر ضياء ونعمان سعد الدين النعيمي. **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

جمعة، حسن فهمي. **المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي**. الخرطوم: [د. ن.]، ١٩٨٥.

حتي، فيليب خوري. **تاريخ العرب**. ترجمة جبرائيل جبور وإدوارد جبرا جرجي. ط ٥. بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٤.

الحسني، عبد الرزاق. **تاريخ الوزارات العراقية**. بيروت: دار الكتب، ١٩٧٤.

حسو، نزار توفيق. **الصراع على السلطة في العراق الملكي**. بغداد: مكتبة الكندي، ١٩٨٤.

حسيب، خير الدين. **مستقبل العراق: الاحتلال ـ المقاومة ـ التحرير والديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٥)

ـــــ [وآخرون]. **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: التقرير النهائي)

حسين، عادل [وآخرون]. **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦)

حضارة العراق. بغداد: دار الحرية، ١٩٨٥. ١٣ ج.

حنون، نائل. **عقائد ما بعد الموت في حضارة وادي الرافدين القديمة**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٦.

خدوري، مجيد. **الإتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥.

الدباغ، تقي [وآخرون]. **العراق في التاريخ**. إشراف وزارة الإعلام والثقافة (قطر). بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣.

الدوري، عبد العزيز. **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

الربيعي، صاحب. **أزمة حوضي دجلة والفرات: وجدلية التناقض بين المياه والتصحير**. دمشق: دار الحصاد، ١٩٩٩.

رشيد، عبد الوهاب حميد. **الإنتاجية والتنمية الاقتصادية**. قبرص: دار الشباب، ١٩٨٨.

ــــــ. **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤. (الدراسات الاقتصادية)

ــــــ. **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني: «مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية»**. دمشق: دار المدى، ٢٠٠٣.

ــــــ. **حضارة وادي الرافدين، ميزوبوتاميا: العقيدة الدينية، الحياة الاجتماعية، الأفكار الفلسفية**. دمشق: دار المدى، ٢٠٠٤.

ــــــ. **الديمقراطية والتحول الديمقراطي**. السويد: [د. ن.]، ٢٠٠١.

ــــــ. **العجز الغذائي ومهمة التنمية العربية: المشكلة الغذائية من منظور التنمية الريفية المتكاملة**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥. (الدراسات الاقتصادية)

ــــــ. **العراق المعاصر**. دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢.

ــــــ. **مستقبل العراق: الفرص الضائعة والخيارات المتاحة**. دمشق: دار المدى، ١٩٩٧.

رو، جورج. **العراق القديم**. ترجمة وتعليق حسين علوان حسين؛ مراجعة فاضل عبد الواحد علي. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٥. (سلسلة الكتب المترجمة؛ ١٢٧)

ساكز، هاري. **الحياة اليومية في العراق القديم (بلاد بابل وآشور)**. ترجمة كاظم سعد الدين. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٠.

سالم، عبد العزيز. **دراسات في تاريخ العرب**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، [ـ١٩؟]. ٣ ج.

ج ٣: **العصر العباسي الأول**.

سالم، عماد عبد اللطيف (محرر). **دراسات في الاقتصاد العراقي**. لندن: بيت الحكمة، ٢٠٠٢.

سيمونز، جيف. **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

شمار، جورج بوييه. **المسؤولية الجزائية في الآداب الأشورية والبابلية**. ترجمة سليم الصويص. بغداد: دار الرشيد؛ وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨١.

شومبيتر، ج. **عشرة اقتصاديين عظام**. ترجمة راشد البراوي. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨.

الصالحي، كاميران. **الديمقراطية والمجتمع المدني: دراسة تحليلية سياسية**. [د. م.]: مؤسسة موكريان للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

عبد الله، اسماعيل صبري. **في التنمية العربية**. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣.

عبد الجبار، فالح. **الدولة، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**. القاهرة: مركز ابن خلدون؛ دار الأمين، ١٩٩٥.

عبد الواحد، فاضل وعامر سليمان. **عادات وتقاليد الشعوب القديمة**. الموصل: دار الكتب، ١٩٧٩.

علي، فاضل عبد الواحد. **سومر: أسطورة وملحمة**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، [د. ت.].

فوستر، هنري. **نشأة العراق الحديث**. ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي. بغداد: الفجر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩. ٢ ج.

فون سبونيك، هانز كريستوف. **تشريح العراق: عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو**. ترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

الكعبي، فاضل عباس. **موت النوارس**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ٢٠٠٠.

كونتينو، جورج. **الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور**. ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي. بغداد: دار الرشيد، ١٩٧٩.

الكيلاني، هيثم. **تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦. (دراسات استراتيجية؛ ٦)

الماجدي، خزعل. **الدين السومري**. عمان: دار الشروق، ١٩٩٨.

ـــــ. **متون سومر: التاريخ، الميثولوجيا، اللاهوت، الطقوس**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

متز، آدم. **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام**. تعريب محمد عبد الهادي أبو ريدة؛ أعد فهارسه رفعت البدراوي. بيروت: دار الكتاب العربي، [١٩٨؟]. ٢ ج.

مراش، فرانسيس فتح الله. **غابة الحق**. ترجمة تقديم ودراسة جابر عصفور. دمشق: دار المدى، ٢٠٠٢.

مروة، حسين. **النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية**. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨-١٩٧٩. ٢ ج.

مسح الأحوال المعيشية في العراق، ٢٠٠٤. بغداد: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٥. ٣ ج.

مسعد، نيفين عبد المنعم. **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

معوض، جلال عبد الله. **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

مطر، سليم. **الذات الجريحة: إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي «الشرقاني»**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧.

النصراوي، عباس. **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ١٩٥٠-٢٠١٠**. ترجمة محمد سعيد عبد العزيز. بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥.

النقيب، خلدون حسن. **في البدء كان الصراع: جدل الدين والإثنية، الأمة والطبقة عند العرب**. لندن: دار الساقي، ١٩٩٧.

وبنهايم، ليوا. **بلاد ما بين النهرين**. ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨١.

الوردي، علي. **في الطبيعة البشرية: محاولة في فهم ما جرى**. تقديم سعد البزاز. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

ـــــ. **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**. ط ٢. لندن: دار كوفان، ١٩٩٢. ٦ ج.

دوريـــات

ابن صقر، عبد العزيز بن عثمان. «السياسة العراقية السعودية.» **الحياة**: ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٠.

أبو حلاوة، كريم. «إشكاليات نشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني في المجتمع العربي المعاصر.» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩١، آذار/ مارس ١٩٩٢.

الأشعل، عبد الله. «مقترحات لمستقبل العلاقة بين الكويت والعراق.» **الحياة**: ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠.

أمين، جلال. «العولمة والدولة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٨، شباط/ فبراير ١٩٩٨.

أمين، سمير. «بعد حرب الخليج: الهيمنة الأمريكية، إلى أين؟.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٧٠، نيسان/ أبريل ١٩٩٣.

الأنباري، عبد الأمير. «التعويضات.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٥، تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

الأهرام: ١٩/ ٩/ ٢٠٠٣.

الباجه جي، عدنان. «آمال العراق سنة ٢٠٢٠.» **الحياة**: ٢٦/ ٩/ ١٩٩٩.

بركات، حليم. «الهاجس الأساسي لعلم الاجتماع العربي.» **النهج** (دمشق): [السنة ١٣، العدد ٤٦]، ربيع ١٩٩٧.

بشارة، جواد. «عقدة المياه التركية- العراقية بين السياسة والقانون الدولي.» **النهج**: السنة ١٦، العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٠.

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق. «انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، ١ تموز/ يوليو- ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣٢٠، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

بكوش، عبد الحميد. «انطلاقاً من الجزائر وأمكنة أخرى: لماذا نستنكر ظاهرة الأقليات وحقوقها في العالم العربي.» **الحياة**: ١٥/ ١٠/ ١٩٩٨.

بلقزيز، عبد الإله. «تواريخ ثورات وتحولات في عراق المضاربات.» **السفير**: ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٣.

الجابري، محمد عابد. «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

ـــــ. «العولمة بوصفها أمركة... ووراء الأكمة ما وراءها!.» **الكادر**: ١٠/ ٩/ ٢٠٠٣.

ـــــ. «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٨، شباط/ فبراير ١٩٩٨.

جباعي، جاد عبد الكريم. «الديمقراطية والماركسية.» **النهج** (دمشق): العدد ٣٦، شتاء ٢٠٠٢.

جعفر، نوري. «مشروع بين التصريح والتلميح: التوطين في العراق... تسوية قسرية للقضية الفلسطينية في القانون الدولي المعاصر.» **الحياة**: ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٠.

الجنابي، ميثم. «الروح الثقافي الإسلامي.» **الثقافة الجديدة** (دمشق): العدد ٣٠٣، تشرين الثاني/ نوفمبر-كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

الحريري، جاسم يونس. «العراق.. إلى أين؟ (ملف): الوحدة الوطنية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٥، تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

حسيب، خير الدين. «بوش سيتمادى في استعمال القوة.» **الكادر**: ٧/ ١٢/ ٢٠٠٤.

ـــــ. «حوار حول مستقبل العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٤، حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

ـــــ. «حول التطورات في العراق: المقاومة تقوى وتنتشر والقوات الأمريكية تضعف.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

ـــــ. «المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق.» **الكادر**: ٤/ ٩/ ٢٠٠٤.

ـــــ. «هذا الاعتراف الأمريكي بالهزيمة فى العراق.» **العربي** (القاهرة): ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

حنا، ميلاد. «حديث مرسل عن (قبول الآخر) بين الفطرة الإنسانية والانتماءات الموروثة.» **الحياة**: ١٠/ ٨/ ١٩٩٩.

الحياة: ٣/ ٥/ ٢٠٠٣.

خياط، ابراهيم. «كارثة «نووية صغيرة» في العراق.» **الحياة**: ٩/ ٥/ ٢٠٠٣.

خيري، سعاد. «المقاومة العراقية والإرهاب الفكري.» **الحوار المتمدن**: ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٤.

الدوري، محمد. «نظرة مستقبلية إلى العراق في المرحلة الانتقلية وما بعدها... وآفاقه السياسية.» **الحياة**: ٤/ ٥/ ٢٠٠٣.

ذبيان، سامي. «مساومة العراق لحل مشكلته مقابل توطين ٢٥ مليون لاجئ فلسطيني.» **الحياة**: ٥/ ٩/ ١٩٩٩.

رشيد، عبد الوهاب حميد. «استراتيجية التنمية المعتمدة على النفس.» **دراسات عربية**: السنة ٣٣، العدد ٩-١٠، تموز/ يوليو- آب/ أغسطس ١٩٩٧.

ـــــ. «الاقتصاد العراقي إلى أين؟ (الجزء الأول).» **علوم إنسانية**: السنة ١، العدد ٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

ـــــ. «الاقتصاد العراقي إلى أين؟ (الجزء الثاني).» **علوم إنسانية**: السنة ١، العدد ٤، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

ـــــ. «شرعية الانتخابات في العراق المحتل.» **الكادر**: ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٤.

ـــــ. «شرعية الانتخابات في العراق المحتل.» **ثوابت**: ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٤.

ـــــ. «المقاومة والأحزاب السياسية في العراق المحتل.» **الحوار المتمدن**: ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٤.

ـــــ. «نقد العولمة.» **الحوار المتمدن**: ١١/ ١٠/ ٢٠٠٣.

ـــــ. «نقد مشروع الدستور العراقي.» **الكادر**: ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٥.

الرميحي، محمد. «نحو فهم حقيقي لمستقبل العلاقات العراقية ـ الكويتية.» **الحياة**» ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٠.

سلمان، رمزي. «العراق.. إلى أين؟ (ملف): السياسة النفطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٥، تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

سلوكليت، ماريون فاروق. «المجتمع المدني في العراق بين ١٩٢١- ١٩٣١،» **الثقافة الجديدة**: العدد ٩، ١٩٩٤.

سليمان، محمود. «هوامش على قرار مجلس الأمن ١٤٨٣.» **الأهرام**: ٧/ ٧/ ٢٠٠٣.

سماحة، جوزيف. «عن المقاومة في العراق.» **السفير**: ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٣.

السيد النجار، أحمد. «الشيكات.. مخطط أمريكي جديد لمصادرة مستقبل العراق.» **الأهرام**: ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٣.

سيمونز، جيف. «التنكيل بالعراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٤٤، حزيران/ يونيو ١٩٩٩.

الشرق الأوسط: ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٣.

شكر، عبد الغفار. «أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي.» **اليسار الجديد**: العدد ١، ٢٠٠٢.

شياع، كامل. «عودة إلى الديمقراطية والمجتمع المدني،» **الثقافة الجديدة**: العدد ٣٠٣، تشرين الثاني/ نوفمبر-كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

الصراف، باقر. «العراق المستقبلي في رؤية البعض العراقي.» **كتابات**: ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣.

عارف، محمد. «إلى وزير الصحة العراقي المؤقت علاء الدين علوان.» **الاتحاد**: ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤.

ـــــ. «الفكر الأكاديمي العراقي يعيد اكتشاف الدولة،» **الاتحاد**: [نيسان/ أبريل ٢٠٠٥].

عامر، صلاح الدين. «العراق والاحتلال والقانون الدولي: حدود صلاحيات المحتل في إعادة الاعمار وبيع البترول.» **الأهرام**: ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٣.

«عائشة القذافي: المقاومة العراقية حطمت أحلام أميركا.» **الحياة**: ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٥.

عبد الجبار، فالح. «العراق: صراع العروبة والأسلمة في الدستور وحوله.» **الحوار المتمدن**: ٥/ ٩/ ٢٠٠٥.

عمر، جمال. «غرامشي والمجتمع المدني.» **اليسار الجديد**: العدد ١، ٢٠٠٢.

عيساوي، شارل. «الأسس الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط.» ترجمة عبد الوهاب حميد رشيد؛ مراجعة حسن عبد الله بدر. **علوم انسانية**: السنة ٢، العدد ١٦، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

الفقي، مصطفى. «نحو منظور جديد لمستقبل العلاقات العراقية ـ الكويتية.» **الحياة**: ١٢/ ٩/ ٢٠٠٠.

قاسم، جميل. «الإسلام والحداثة الفكرية.» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٨٥، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١.

القصاب، عبد الوهاب. «الجيش.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٥، تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

قوجمان، حسقيل. «أزمة اليسار (من هو الشعب) (الجزء الأول).» **الحوار المتمدن**: ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٥.

ــــ. «أزمة اليسار (من هو الشعب) (الجزء الثاني).» **الحوار المتمدن**: ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٥.

كلاين، نعومي. «بغداد: السنة الصفر نهب العراق سعياً إلى «يوتوبيا» المحافظين الجدد.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٨، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

كوتينهو، كارلوس نيلسون. «الإدارة العامة والديمقراطية عند رسو، وهيغل، وغرامشي.» **النهج**: [السنة ١٨]، العدد ٦٥، [شتاء] ٢٠٠٢.

كوردسمان، أنتوني. «العراق.. ما العمل؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٤، حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.

كونيتا، كارل. «دائرة شريرة: ديناميات الاحتلال والمقاومة في العراق، الجزء الأول: أنماط السخط الشعبي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

لكريني، إدريس. «الزعامة الأمريكية في عالم مرتبك: مقومات الريادة وإكراهات التراجع.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩١، أيار/ مايو ٢٠٠٣.

الليثي، نضال. «العلاقات الاقتصادية بين أنقرة وبغداد تتأرجح بين المصالح والقرارات الدولية.» **الحياة**: ١٦/ ٤/ ١٩٩٧.

«ماذا حصل في سجن أبو غريب في العراق؟ التقرير النهائي للمجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال من جانب وزارة الدفاع (الأمريكية).» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٨، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

المحسن، فاطمة. «قذف الفلسطينيين في المضطرب العراقي... أو سلام إسرائيل المنتظر.» **الحياة**: ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٠.

محفوض، عقيل سعيد. «ملاحظات حول العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية.» **النهج**: السنة ١٦، العدد ٥٩، [صيف] ٢٠٠٠.

منظمة العفو الدولية. «العراق: مسؤوليات دول الاحتلال.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩١، أيار/ مايو ٢٠٠٣.

فون سبونيك، هانز كريستوف. «ما بعد الحرب وما قبل السلام: العراق.. إلى أين؟.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

النجار، باقر. «العولمة ومستقبل الأسرة في الخليج العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٨، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

النجفي، سالم توفيق. «مستقبل التنمية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٥، تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

النصراوي، صلاح الدين. «هل تقع حرب عراقية جديدة.» **الحياة**: ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٠.

النهار: ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٣.

ياسين، نبيل. «التعددية الثقافية والحداثة وشروط الديمقراطية.» **الحياة**: ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٩.

يسين، السيد. «في مفهوم العولمة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٨، شباط/ فبراير ١٩٩٨.

يوسف، سعدي. «مجلس المحكومين.» **كتابات**: ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٣.

نـــدوات

احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ٢٠٠٤.

أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩١.

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت: المركز، ١٩٨٧.

برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق». بيروت: المركز، ٢٠٠٥.

التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٧.

الغزو العراقي للكويت: المقدمات، الوقائع وردود الفعل.. التداعيات: ندوة بحثية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٩٥)

القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨١.

ندوة مشكلة الغذاء في الوطن العربي. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٧.

دراسات الكترونية

«أدلة على دور الموساد في الاغتيالات والخطف.» (شبكة أخبار العراق للحميع، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٤).

«تصاعد ظاهرة خطف العلماء العراقيون: أكاديميون يشيرون لأصابع كويتية وإسرائيلية.» (شبكة أخبار العراق للجميع، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٤).

«حركة الكفاح الشعبي، البيان السياسي، المؤتمر الموسع الأول، منتصف تموز/ يوليو ٢٠٠٤.» (شبكة أخبار العراق للجميع، ٢٩/ ١٠/ ٢٠٠٤ و٢/ ١١/ ٢٠٠٤).

«خبير دولي يحذر من مساومات تجارية تقصف بالعراق: مسؤولون يطالبون بعمولات مقابل تسهيلات في قطاع النفط.» (إيلاف، ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٣).

رشيد، عبد الوهاب حميد. «الاقتصاد العراقي إلى أين؟،» (إيلاف، ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣).

ـــــ. «العراق إلى أين؟.» (إيلاف، ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٣).

ـــــ. «ندوة «مستقبل العراق» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٥-٢٨/ ٧/ ٢٠٠٥ (عرض موجز).» ٢/ ٨/ ٢٠٠٥، <http://www.thawabit.com>.

«شهود يؤكدون مشاركة كويتيين في تعذيب المعتقلين وتدمير المؤسسات.» (شبكة أخبار العراق للجميع، ٥/ ٧/ ٢٠٠٤).

عبد الله، حميد. «عشرون عاماً والعراق يهرول إلى الخلف.» (شبكة أخبار العراق للجميع، ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٤).

عبد الجبار، فالح. «شروط نشوء الديمقراطية في العراق.» (بي بي سي العربية، ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣).

العزاوي، قيس. «مخاطر قانون الاستثمار الجديد في العراق.» (إيلاف، ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣).

«عملاء مخابرات إيرانيون يغتالون علماء عراقيين.» (شبكة أخبار العراق للجميع، ٥/ ١٢/ ٢٠٠٤).

«وحدات خاصة للقتل والتعذيب في العراق دربتها المخابرات الأمريكية.» (شبكة أخبار العراق للجميع، ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٤).

يسين، السيد. «الديمقراطية العربية بعد الانقطاع والاحياء.» (إيلاف، ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣).

ـــــ. «رؤى مستقبلية للديمقراطية العراقية.» (إيلاف، ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣).

٢ ـ الأجنبيـــة

Books

Abdul-Jabar, Faleh and Hosham Dawod (eds.). *Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East.* London: Saqi, 2003.

Blomkvist, Hans and Sten Widmalm. *Democracy in India: Report to SIDA, August 1992.* Uppsala: University of Uppsala, Department of Government; SIDA Planning Secretariat, 1992. (Uppsala Studies in Democracy; no. 4)

Britannica Encyclopaedia. [n. p.: n. pb.], 1993.

Calabrese, John (ed.). *The Future of Iraq.* Washington, DC: Middle East Institute, 1998.

Cordesman, Anthony H. *The Developing Iraqi Insurgency: Status at End-2004.* Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004.

Dahl, Robert A. *Modern Political Analysis.* 5th ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1991. (Prentice-Hall Foundations of Modern Political Science Series)

Dahrendorf, Ralf. *After 1989: Morals, Revolution, and Civil Society.* [n. p.: n. pb.], 1997. (St. Antony's Series)

Hallo, William W. and William Kelly Simpson. *The Ancient Near East; a History.* Under the General Editorship of John Morton Blum. New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1971.

Hammond, Mason. *The City in the Ancient World.* Assisted by Lester J. Bartson. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972. (Harvard Studies in Urban History)

Hawkes, Jacquetta. *The First Great Civilizations; Life in Mesopotamia, the Indus Valley and Egypt.* London, Hutchinson, 1973. (History of Human Society)

Hefner, Robert W. (ed.). *Democratic Civility: The History and Cross-Cultural Possibility of a Modern Political Ideal.* New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1998.

Industrial Commodity Statistics Yearbook. New York: United Nations, Department for Economic and Social Information and Policy Analysis, Statistical Division, 1994.

Irak. Stockholm: Utrikespolitiska Institutet, 1995.

National Survey of Iraq, June 2004. Oxford, UK: Oxford Research International, 2004. <http://www.oxfordresearch.com/publications.html>.

O'Connell, Brian. *Civil Society: The Underpinnings of American Democracy.* Foreword by John W. Gardner. Hanover, NH; London: University Press of New England, 1999. (Civil Society Historical and Contemporary Perspectives)

Oded, Bustenay. *Mass Deportations and Deportees in the Neo-Assyrian Empire.* Wiesbaden: Reichert, 1979.

Ottaway and Thomas Carothers (eds.). *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2000.

Postgate, Nicholas. *The First Empires.* Turnhout, Belgium: Brepols; Oxford: Elsevier-Phaidon, 1977. (Making of the Past)

Problems in Ancient History. Compiled by Donald Kagan. New York: Macmillan; London: Collier-Macmillan, 1970. 2 vols.

Vol. 1: *The Ancient Near East and Greece.*

Robinson, Charles Alexander. *Ancient History from Prehistoric Times to the Death of Justinian.* Prepared by Alan L. Boegehold. New York: Macmillan; London: Collier-Macmillan, 1976.

Sherover, Charles M. *Time, Freedom, and the Common Good: An Essay in Public Philosophy.* Albany, NY: State University of New York Press, 1989. (SUNY Series in Systematic Philosophy)

Sorensen, Georg. *Democracy and Democratization: Processes and Prospects in a Changing World.* Boulder CO: Westview Press, 1993. (Dilemmas in World Politics)

Uhlin, Anders. *Democracy and Diffusion: Transitional Lesson Drawing among Indonesia Pro-Democracy Actors.* Sweden: Lund University, Department of Political Science, 1995. (Lund Political Studies; 87)

Van de Mieroop, Marc. *The Ancient Mesopotamian City*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997.

Weber, Max. *The Agrarian Sociology of Ancient Civilizations*. Translated by R. I. Frank. London: NLB; Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press, 1976. (Foundations of History Library)

Weigle, Marcia A. *Russia's Liberal Project: State-Society Relations in the Transition from Communism*. University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 2000. (Post-Communist Cultural Studies)

Zetterholm, Tore. *En bok om Irak: Igår Hade vi Nebukadnessar*. Höganäs: Wiken, 1991.

Periodicals

Asher-Greve, Julia M. «The Essential Body: Mesopotamian Conceptions of the Gendered Body.» *Gender and History*: vol. 9, no. 3, November 1997.

Al-Chalabi, Issam. «Oil in Post Saddam Iraq.» *Middle East Economic Survey* (MEES): 23 June 2003.

Drollas, Leo. «Give Iraqi Oil to the Iraqis.» *Middle East Economic Survey*: 8 September 2003.

Al-Fathi, Saadalla. «Vision of the Future: What's Next for Iraq?.» *Middle East Economic Survey*: 7 July 2003.

Ghadhban, Thamir. «The Iraqi Oil Industry: Its Past, Present And Future.» *Middle East Economic Survey*: 27 October 2003.

Alhajji, A. F. «Expansion of Iraq's Oil Production Capacity: The Challenges Ahead.» *Middle East Economic Survey*: 7 August 2003.

____. «Privatization and Employment: Evidence from Developing Countries and its Implications for Iraq.» *Middle East Economic Survey*: 27 October 2003.

Issawi, Charles. «Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East.» *International Affairs*: vol. 32, no. 1, January 1956.

Kessler Guinan, Ann. «Auguries of Hegemony: The Sex Omens of Mesopotamia.» *Gender and History*: vol. 9, no. 3, November 1997.

Middle East Economic Survey: 15 September 2003; 18 October 2004; October 2004, and June 2005.

Alnasrawi, Abbas. «The Case Against Privatization.» *Middle East Economic Survey*: 10 November 2003.

«The Promise and the Threat.» *Riverbend- Baghdad Burning*: 28/8/2003.

Al-Saadi, Sabri Zire. «Economic Liberation and Oil Policy: Vision and Priorities.» *Middle East Economic Survey*: 21 July 2003.

Salman, Ramzi. «Iraq: Oil for Reconstruction after Oil for Food.» *Middle East Economic Survey*: 25 August 2003.

Conference

Common Security and Civil Society in Africa. Edited by Lennart Wohlgemuth [et al.]. [Uppsala]: Nordiska Afrikainstitutet, 1999.

Websites

<http://www.almokhtasar.com> (28/4/2005).

<http://www.abutamam.blogspot.com>.

<http://www.islamonline.org> (28/3/2005)



فهـــــرس

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

هذا الكتاب

«. . . في هذا البحث محاولة لتحليل إشكالية التحول الديمقراطي في العراق. ولا تقتصر لفظة «إشكالية» هنا على المشكلات فحسب، بل تعني أيضاً المتطلبات والمستلزمات والشروط اللازمة للتحول الديمقراطي. وإذا كانت هذه الإشكالية في ظروفها الحالية تشكل خطراً وتهديداً لأية مسيرة دستورية في البلاد، علاوة على كونها مرتبطة بحلول بعيدة الأمد تتطلب جهوداً مجتمعية واعية ومتواصلة، وتسير نمطياً مع مسيرة التحول المنشودة، فإن هذا البحث كذلك يفترض أن عملية البناء الدستوري والبدء بالتحول الديمقراطي يتطلبان بروز جبهة وطنية تاريخية فعّالة تقود مهمة إنهاء الاحتلال وبناء الاستقلال وقادرة على تعبئة أكثرية الناس بمختلف أطيافهم ومجموعاتهم في إطار قبولهم وتبنيهم برنامج حد أدنى، واقعياً يتسم بالوضوح الفكري والمفاهيمي، مرناً ووافياً ومتناسباً مع قدرات ومتطلبات المجتمع، وفي سياق إعادة بناء إرادة الإنسان العراقي. . . »

الدكتور عبد الوهاب حميد رشيد

- دكتوراه في الاقتصاد من جامعة القاهرة عام ١٩٨٠.
- من مؤلفاته:

- **دراسات في العلاقات الاقتصادية العربية**	(١٩٧٤)
- **تقييم نتائج تأميم الصناعة التحويلية في العراق**	(١٩٧٦)
- **التكامل الاقتصادي العربي**	(١٩٧٧)
- **التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة**	(١٩٨٢)
- **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**	(١٩٨٤)
- **الأمن الغذائي ومهمة التنمية العربية**	(١٩٨٥)

- دراسات ومقالات عديدة ومساهمات متنوعة في الندوات العلميّة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٦ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 9953-82-083-X

